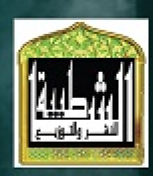
بن يوسف
بن خدة

جذور
أول نوفمبر
1954





بن يوسف بن خدة

جـــــذور

أول نـوفمبر

1954

ترجمة مسعود حاج مسعود



الطبعة الثانية

1433هـ - 2012م

رقم الإيداع القانوني:613 – 2012 :dépôt légal

ردمك: 9_08_366– 9931 _ ISBN 978





دار الشاطبية للنشر والتوزيع

حي المندرين ، القطعة 106، المحمدية الجزائر

تنازل خاص من منشورات دحلب لصالح ورثة بن يوسف بن خدة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم بقلم محفوظ قداش[1]

هذه طبعة جديدة ومنقحة لكتاب «جذور أول نوفمبر 1954» وهو مساهمة جليلة في مشروع كتابة التاريخ.

مؤلف الكتاب شاهد عيان ومن الشخصيات التي احتلت مكان الصدارة في الحركة الوطنية الجزائرية التي لم تحد أبدا عن خطها السياسي الاستقلالي، منذ تأسيس نجم شمال افريقيا (ENA)، مرورا بحزب الشعب الجزائري (PPA) ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) ثم المنظمة الخاصة (OS) وانتهاء بظهور جبهة التحرير الوطني (FLN)، والتي ما فتئت تطالب باستقلال الجزائر، بالنضال السياسي أولا، ثم بالكفاح المسلح بعد ذلك.

السيد **بن خدة** من مواليد مدينة البرواقية ولقد أسعفه الحظ، مثل قلة من الشبان الجزائريين، بمزاولة تعليم مزدوج في المدرستين القرآنية والفرنسية قبل أن يلتحق بمؤسسة التعليم الثانوي، الاستعمارية، بمدينة البليدة وهناك تعرَّف على العديد من الرفاق الذين سوف يلتقي بهم، فيما بعد، في صفوف الحركة الوطنية. في ختام دراسته في كلية الطب والصيدلة بالجزائر؛ حصل، سنة 1951 على دبلوم في الصيدلة مما جعله واحدا من عناصر النخبة الجزائرية المثقفة القلائل، آنذاك، ولم يتجاوز عدد من انضم منهم إلى صفوف الحزب الاستقلالي عشرين عنصرا على أكثر تقدير. انخرط في صفوف حزب الشعب

(1) أستاذ جامعي وباحث في التاريخ، له عدة مؤلفات وأشهرها «الحركة الوطنية الجزائرية» في جزءين (2008-1925).

الجزائري سنة 1942 وانضم، ابتداء من العام الموالي، إلى جماعة الناشطين الذين بادروا بتنظيم حملة التمرد ضد التجنيد بالبليدة رافضين زج الجزائريين في أتون الحرب التي لا ناقة لهم فيها ولا جمل. كلَّفته هذه الحملة إقامةً في السجن لمدة ثمانية أشهر؛ علما بأن السجن كان مدرسة فريدة في تكوين المناضلين الطامحين لبلوغ مراتب القيادة في حزب الشعب الجزائري.

ولقد أدى **بن خدة**، المناضل، جميع الواجبات والمهام التي يشترطها الحزب من مناضليه: المشاركة في العديد من الاجتماعات، تكوين المناضلين، دراسة وإعمال الفكر في شتى المسائل النظرية والمستجدات المطروحة على الساحة...

ولقد مارس **بن خدة** العديد من المسؤوليات المُسندة إليه بفضل ما جُبل عليه من جدية وتفاني وكفاءة. وهكذا فإن **بن خدة**، الذي كان عضوا في اللجنة المركزية ابتداء من 1947، قد أصبح عضوا ضمن فريق المسؤولين الذين جعلوا من حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية - أكبر الأحزاب الجزائرية عقب الحرب العالمية الثانية التي تصدت لحل أكثر المشاكل تعقيدا واستعجالا ومن ذلك مثلا: إرساء هياكل حزب جماهيري وتشكيل التنظيمات الدائرة في فلكه، الفصل في المسائل الجوهرية مثل البتِّ في خيار العمل السياسي ضمن إطار قانوني و/أو خيار العمل السري، خوض غمار الانتخابات أو الامتناع عن المشاركة فيها، الدفاع عن مبادئ الحزب في صميم المجالس المنتخَبة بالجزائر وفي مجلس النواب بباريس، إثبات الحضور السياسي للحزب سواء في الجزائر أو في فرنسا أو في غير ذلك من المحافل الدولية حيث تتم مناقشة كبريات المسائل المتعلقة بمصير الجزائر، ضبط أفضل الاستراتيجيات الثورية وأنجع أساليب الإدارة الحزبية، مجابهة أبشع أساليب القمع وأشكاله المتعددة. ولقد مرَّ **بن خدة**، على غرار جميع مناضلي حزب الشعب الجزائري، من وضعية المُريد إلى وضعية المُعجب بشخصية مصالي؛

وقُدِّر لـه أن يواجـه بصفته أمينـا عامـا للحزب، من 1951 إلـى 1954، الأزمـة التي أحدثت شرخا في صفوف الحركة الوطنيـة الجزائريـة وفصلت بين اللجنـة المركزية ومصالي وأفضت، على يد نشطاء المنظمة الخاصـة، إلى اندلاع أول نوفمبر 1954.

وإثر تأسيس جبهة التحرير الوطني تبوأ مناضلوا المنظمـة الخاصـة صدارة الأحداث أي أولئك الذين بادروا بعقد ما اشتهر باسم اجتماع «الإثنين والعشرين» وقرروا الشروع في الكفاح المسلح. ولم يبق أمام عموم المناضلين سوى الالتحاق بالحركة الثورية. ذلك ما فعله **بن خدة** بكل بساطة وتواضع بمجرد إطلاق سراحه من سجن بربروس حيث كان معتقلا من نوفمبر 1954 إلى غاية ماي 1955. انخرط الأمين العام السابق للحزب تحت قيادة **عبان**، وهو أحد مرؤوسيه السابقين، ووافق على أن يكون مستشاره السياسي.

في مؤتمر الصومام تقرر تعيين **بن خدة** عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي لجنة التنسيق والتنفيذ التابعة لجبهة التحرير الوطني. ولقد شكل، بمعية كل من **عبان وبن مهيدي**، القيادة السياسية والعسكرية الرئيسية في المنطقة المستقلة بمدينة الجزائر (ZAA)(1) التي كانت تخوض غمار المقاومة الثورية.

وفي خارج الجزائر كان **بن خدة** الناطق الرسمي باسم جبهة التحرير الوطني في العديد من الدول كيوغسلافيا وإنكلترا وأمريكا اللاتينية والصين. ولقد تشرَّف، في شهر أوت 1961، بأن وقع عليه الاختيار لتولي رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى أن تُوج كفاحُها السياسي والثوري باستقلال الجزائر. «**مهمة منجزة**» على حد تعبير أحد رفاقه القدامى سعد دحلب.

(1) (ZAA) Zone Autonome d’Alger

ولئن تم تهميش **بن خدة** عقب الأزمة التي عاشها الوطن سنة 1962، فإنه بادر في العديد من المناسبات، في عهد كل من بومدين والشاذلي، بالتعبير عن مواقفه علنا والتذكير بالمبادئ التي كافحت الحركة الوطنية من أجلها وسارت حرب التحرير على هديها؛ إلا أنه، بالنظر إلى ثراء تجربته النضالية الطويلة، كان أكثر حرصا على المساهمة في كتابة التاريخ. من هذا المنطلق كان تأليف هذا الكتاب عن جذور أول نوفمبر 1954.

تندرج جذور أول نوفمبر في صلب الصيرورة التاريخية الطويلة الأمد منذ زمن المقاومة المسلحة ضد الاحتلال ثم الانتفاض ضد السيطرة الاستعمارية وما إلى ذلك من أساليب المقاومة السياسية للسيطرة الأجنبية. يُرجع **بن خدة** جذور أول نوفمبر إلى عهد النضال السياسي للحزب الاستقلالي، الذي تبوأ طليعة الحركة الوطنية ورسم الخط الثوري منذ عهد نجم شمال افريقيا ثم واصله، فيما بعد، كل من حزب الشعب فحركة انتصار الحريات الديمقراطية، بفضل ما أبلوه من بلاء حسن في مضمار الدعاية والتحريض والنشاط السياسي، الشرعي والمحظور، وشتى محاولات الكفاح المسلح إلى غاية اندلاع حرب التحرير بمبادرة من المنظمة السرية.

أكد **بن خدة،** منذ السطور الأولى لكتابه هذا، عن قناعته العميقة بأن جبهة التحرير الوطني تستمد جذورها العميقة من رحم القيم والأفكار والكفاح الذي يُجسِّده نجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية. من هنا يتجلى حرصُ **بن خدة** وإصرارُه على تتبع مسار الحزب الاستقلالي، بصفته شاهد عيان يتذكر ماضيه النضالي ثم بصفته مؤرخا، حتى وإن نفى ذلك تواضعا منه، وباعتماده على شهادات وكتابات رفاقه القدامى.

لم يُركز **بن خدة** كثيرا على أدبيات الحزب الاستقلالي، من مناشير ومقالات صحفية وخطب، بل صبَّ جل اهتمامه على المبادرات الملموسة والإجراءات

المتعلقة بتحضير ثم إعلان الكفاح المسلح الذي كان يدعو إليه نشطاء الحزب والمناضلون الذين يئسوا من الطريق المسدود الذي قادهم إليه الكفاح السياسي الشرعي في ظل القوانين الاستعمارية وكان يحدوهم الأمل بقرب موعد الكفاح. هكذا راح يروي تفاصيل أولى المحاولات في سنة 1938-1939، والاتصال السري الذي أجراه إثنان من المناضلين مع الألمان «أعداء عدونا المشترك» قصد استطلاع حقيقة نواياهم بخصوص منطقة شمال افريقيا، كما روى سفر وفد المناضلين، مرتين اثنتين، إلى ألمانيا بغية الحصول على المساعدة بالأسلحة، بالرغم من معارضة مصالي لهذه المبادرة؛ ومما ذكره أيضا اتصالات الوفد مع الإيطاليين بمدينة الجزائر ولنفس الغرض. غير أن تلك المبادرات لم تُسفر عن نتيجة ملموسة باعتبار أن الألمان كانوا يفضلون التحاكم مع نظام (vichy) بدل تقديم المساعدات للوطنيين الجزائريين.

ويتضمن الكتاب توضيحات دقيقة حول محاولة الانتفاضة الشعبية في ماي 1945، وما سبقها من نقاش سياسي بين الزعماء المعتدلين والشبان الوطنيين وقد أسفرت عن البيان الذي حرره فرحات عباس وتأسيس حزب أحباب البيان والحرية (AML) [1]، كأول اتحاد ذي بعد وطني ضم كلا من المعتدلين والوطنيين. ولقد حرص حزب الشعب، باعتباره المحرك الأساسي لأحباب البيان والحرية، على التمسك باستقلالية موقفه وتغليب خياراته بالنسبة لمظاهرات أول ماي ولاسيما مظاهرات 8 ماي 1945 حسب ما رواه عديدُ المناضلين الذين شاركوا فيها. هل الأحداث التي جرت آنذاك، عبارة عن عمليات مسلحة حقيقية شنَّها حزبُ الشعب الجزائري؟ أم يا ترى هي استفزازاتٌ بوليسية؟ أم استجابة لأوامر وأوامر مضادة؟ تُقدم شهادة **بن خدة**

---

(1) (AML) Amis du Manifeste et de la Liberté.

إجابة شافية بخصوص هذه المسألة. ومهما يكن فإن ما تبع ذلك من قمع رهيب وشامل أقنع حزب الشعب بأن يواصل النضال، ولو منفردا، لتحقيق مطالبه الاستقلالية بكل الوسائل والطرق، سواء ما تعلق منها بالنشاط في الإطار القانوني أو ما ارتبط بالعمل السري والتحضير للعمل المسلح.

غير أن **بن خدة** لا يستفيض في الحديث عن نشاط حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ومن ضمنه حزب الشعب، بالرغم مما حققه من نتائج ملموسة (هيكلة جيدة للحزب وفوز في الانتخابات) وإن لم يكن لها الأثر المرجو بسبب تزوير الانتخاب وجراء القمع الرهيب الذي مارسته مصالح البوليس وأجهزة الإدارة الاستعمارية. ركَّز **بن خدة** الحديث عن المنظمة الخاصة المكلفة بالتحضير للكفاح المسلح؛ وأعاد إلى أذهاننا ذكرى أول مفرزة من الفدائيين تشكَّلت سنة 1944 وكذا الظروف التي شهدت تأسيس المنظمة الخاصة بمناسبة انعقاد مؤتمر الحزب سنة 1947. ويتضمن الكتاب أيضا تفاصيل جمة عن تجنيد أعضاء المنظمة وعن إطاراتها، والتغييرات التي أُلحقت بهيئة أركانها وعمليات التكوين والتدريب التي خطَّطت لها ونفَّذتها. وفي الكتاب أيضا تفاصيلُ في غاية الأهمية تتعلق بشراء الأسلحة ونقلها وتخزينها واستعمال بعضها حتى بعد نوفمبر 1954 وتفاصيل عن الاجتماع الهام الذي عقدته اللجنة المركزية في ديسمبر 1948، وعن المرحلتين الأوليتين من نشاطات الحزب، أعني مرحلة الدعاية والتحريض ثم مرحلة التنظيم. ثم طرح السؤال الجوهري الآتي: هل حان موعد الانتقال إلى مرحلة العمل المسلح؟ إلا أن اللجنة المركزية، بالرغم من نفاد صبر المناضلين، ارتأت أن الظروف المواتية لمَّا تكتمل بعد؛ فقررت حينئذ إعطاء الأولوية للمنظمة الخاصة.

إنها لفترة بطولية تلك التي عاشها الحزب سنة 1949؛ ذلك أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية أصبحت تتمتع بهيكلة جيدة فضلا عما لديها من تنظيمات

تدور في فلكها ومناضلين مداومين وشريحة واسعة من الأنصار على المستوى الوطني وصُحف ومنتخَبين في شتى الهيئات. كل ذلك إلى جانب المنظمة الخاصة وما ضمته بين صفوفها من آلاف المتطوعين المتحفزين للشروع في الكفاح المسلح؛ ثم إن تأكيدها على موقفها الحيادي على الصعيد الدولي ودعمها للقضية الفلسطينية قد زاد في شعبيتها. كما أن عملية الاقتحام التي نفذتها المنظمة الخاصة ضد دار البريد بوهران رفع ميزانيتها إلى ما يقارب مليونين. لكن الكفاح المسلح لمّا يندلع بعد.

في شهر مارس 1950 وقعت قضية تبسة المأساوية وما تبعها من تفكيك شبكة المنظمة الخاصة واعتقال حوالي 500 من مناضليها الذين ثبت بعضُهم ثباتا شديدا تحت وطأة التعذيب الفظيع بينما خارت قوى البعض الآخر. بعد المحاكمات صدرت أحكامًا ثقيلة، وأظهر الحزب حنكة سياسة فائقة تجلت في الهجوم المضاد على ما حبكته الإدارة الاستعمارية من مؤامرات محكمة بُغية القضاء نهائيا على حركة انتصار الحريات الديمقراطية: بادر الحزبُ بتأمين الدفاع عن المعتقلين وتيسير سُبل انتقال الناجين منهم إلى خارج الجزائر، وقرر تعيينَ بعضهم الآخر في دواليب هياكله التنظيمية. وبهذه الكيفية تم إنقاذ الكثير من الإطارات المستقبلية التي ستتولى قيادة الحرب التحريرية الوشيكة.

عرض **بن خدة** في متن هذا الكتاب تحليلات مستفيضة تناولت نقاط ضعف الحزب مشفوعة بتعاليق إضافية حول ما عُرف باسم«الأزمة البربرية» حسبما عايشها الناس آنذاك. كان ثمة عددٌ من الإطارات والمناضلين الشباب الذين راحوا ينتقدون الإدارة السياسية للحزب ويعيبون عليها توجهها العربي- الإسلامي مما دفعهم إلى محاولة تأسيس حزب شعبي قبائلي

(PPK)[1]، إلا أن الحـزب تصـدى لهـم وفصـل بعضـهم مـن صـفوفه. غيـر أن المطلـب الثقـافي الـذي أصـبحت الحركـة الأمازيغيـة تنـافح عنـه فـي السـنوات الأخيرة لم ينل حظه من التحليل.

وفي القسم الثاني من الكتاب، استعرض **بن خدة** مسلسلَ وقـائع الأزمـة التـي نشـبت بـين اللجنـة المركزيـة ومصـالي؛ منوهـا بهـذا الـزعيم ومؤكـدا إعجـاب المناضلين بشخصه. كما روى المؤلـف أدق التفاصيل عن مراحل هذه الأزمـة التي عايشها عن قُربٍ، بصفته أمينا عاما للحزب منذ سنة 1951، وبنـاء علـى معايشـة اللجنـة المركزيـة لـذات الأزمـة ورأي أعضـائها فيهـا: استبدادُ مصـالي بالرأي ورفضُه التضحية بحزب الشعب الجزائري من أجل تحقيق وحدة الصف مع جناح المعتدلين، وجولتُه الحافلة بالأحداث وعدم انضباطه (سفرُه إلـى مكـة وعودتُه إلى فرنسا بدون موافقة اللجنـة المركزيـة) ومـا إلـى ذلـك مـن استخفاف بـأوامر اللجنـة المركزيـة التـي أوصـته بتـوخي الحـذر الشـديد فـي ظـروف حبلـى بالأزمة الوشيكة الوقوع. تساءل **بن خدة** عن السبب الذي جعل مصالي يرفض، في شهر فيفري 1953، الفرارَ من فرنسا قُبيل ثمانية أيام من اليوم الموعود.

في شهر جوان 1951 لم يفز أي جزائري فـي انتخابـات المجلـس الجزائـري ممن ينتمون إلـى المُعارضـة – سـواء أكـانوا مـن الاسـتقلاليين أو مـن المعتـدلين- لأن الإدارة الاسـتعمارية فـي الجزائـر لـم تكـن راغبـة فـي التحـاور مـع الممثلـين الحقيقيين للشعب الجزائري. قدم **بن خدة** حصيلة عـن نشـاط الحـزب الاسـتقلالي متطرقا إلى نقـاط قـوة الحـزب وهيكلتـه الجيـدة التـي اسـتقطبت جمـوع الجمـاهير مشيرا إلى نقائصه وضعفه على الصعيد الإيديولوجي المتمثل في فحوى بعض شعاراته: «المطالبةُ بإنشـاء مجلس تأسيسـي جزائـري وإعطـاء الكلمـة للشـعب»

(1) (PPK) Parti Populaire Kabyle.

وغموض عقيدته السياسية وضعف عدد المثقفين في صفوفه ونقص خبرة منتخَبيه في شؤون التسيير الإداري.

تأجل انعقاد مؤتمر الحزب عدة مرات قبل التئام الشمل في أفريل 1953 مما أسفر عن تدعيم هياكل الحزب وتعيين لجنة مكلفة بإعادة تنشيط المنظمة الخاصة. لكن ذلك كله جاء بعد فوات الأوان. في شهر سبتمبر 1953 قرر مصالي سحب ثقته من الأمين العام للحزب والانفراد بجميع الصلاحيات. نشر **بن خدة** مآخذ مصالي على أسلوب تسيير اللجنة المركزية وهي: سياستها في تسيير شؤون البلديات وتصورها للوحدة الوطنية ومستقبل المنظمة الخاصة. وما أن حلت سنة 1954 حتى حدثت القطيعة النهائية بين مصالي وخصومه في الحزب. وقدم بن خدة ملفا كاملا عن ملابسات هذه الأزمة ليُسوِّغ موقف اللجنة المركزية إزاء زعيم الحزب.

يتمثل النشاط السياسي الحقيقي للحزب في العمل السري الذي لجأ إليه أعضاء المنظمة الخاصة الناجون من حملة الاعتقالات؛ وكان الشغل الشاغل لهؤلاء هو إعادة تنشيط تنظيمهم السياسي وتوحيد صفوف الحزب والتحضير الحثيث للكفاح المسلح. ويروي **بن خدة** تفاصيل العلاقات التي سادت بين أعضاء اللجنة المركزية وعناصر المنظمة الخاصة، وما بذلوه من جهود مشتركة لتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ويذكر حرصهم على استقلالية موقف المنظمة وما قدمته لها اللجنة المركزية من مساعدات وكذا اجتماع لجنة «الـ22» ويشرح موقف اللجنة المركزية إزاء توجُّهات أعضاء المنظمة الخاصة بخصوص التعجيل بالعمل المسلح. كل هذا يعني، في واقع الأمر، أن نشطاء الحزب الاستقلالي قد شبوا عن الطوق وتجاوزا حزبهم.

مضمون هذا الكتاب عبارة عن ***شهادة بيِّنة*** قدمها مناضل سبق له أن كان ضمن طاقم المسؤولين في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات

الديمقراطية، سليل حزب الشعب الجزائري ونجم شمال افريقيا، وهو الركيزة الأساسية في صرح الحركة الاستقلالية التي جنَّدت الجزائريين وأخذت بأيديهم في مضمار النضال السياسي وأعدَّتهم للكفاح المسلح الذي اندلع في أول نوفمبر.

ولقد أُثري هذا الكتاب بعدد من الملاحق المتضمنة شهادات بعض رفاق المؤلف في النضال ونصوصا لبعض المؤرخين، مما يشهد على اهتمام **بن خدة** وحرصه الشديد على تقديم عمل في غاية الموضوعية.

الجزائر في أول محرم 1425، الموافق 22 فيفري 2004

محفوظ قداش أستاذ التاريخ في جامعة الجزائر

تقديم بقلم عبد الحميد مهري

مؤلف هذا الكتاب المناضل المرحوم بن يوسف **بن خدة** من الرعيل الأول للحركة الوطنية التحريرية الحديثة التي حققت، عبر مراحل عديدة من الكفاح المتعدد الوجوه، حلم الشعب الجزائري وآلاف المجاهدين الجزائريين بتحطيم النظام الاستعماري الفرنسي، وبعث الدولة الجزائرية المستقلة. وهو لا يحتاج إلى تعريف، بالمعنى المتداول لهذه الكلمة، نظرا لما تقلده من مسؤوليات وما قام به من أدوار في حياته النضالية الحافلة. ولكن قراء الكتاب قد ينفذون بسهولة أكثر لأغراض المؤلف إذا ألموا ببعض جوانب النضال الطويل السري والعلني الذي خاضه هو وجيله والتي لم تتوفر، بعد، لأسباب عدة، بالقدر الكافي في أعمال المؤرخين.

إن هذا الكتاب مساهمة ثمينة في دراسة مرحلة حاسمة من تاريخ الحركة الوطنية، ومصدر هام لمن يتصدى لتاريخ مرحلة الكفاح المسلح بصفة خاصة. غير أن أحد المناضلين القدماء، الذي عارض بعض مواقف **بن خدة**، دون أن يعرفه عن قرب، قال عند صدور الطبعة الأولى من الكتاب باللغة الفرنسية، إن هذا الكتاب هو مجرد تبرير لمواقف المؤلف في فترة معينة من حياته النضالية. وهو يقصد بالأخص، ما يِؤخذ على **بن خدة**، واللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري، من تردد في تأييد الانتقال للكفاح المسلح. ولكن الذي يعرف **بن خدة**، حق المعرفة، يدرك أنه كان يريد، أساسا، من كتابه هذا، إلقاء الضوء على فترة تاريخية هامة بما يوفره من معلومات ووثائق. على أن تبرير المناضلين لمواقفهم السياسية هو سلوك مستحسن، إذا كان يساعد على الفهم السليم للتاريخ بما يقدمه من معلومات عن الأحداث وما حول الأحداث. وقد يجد

القارئ فيما أكتبه هنا عن هذا الكتاب وصاحبه شيئا من هذا التبرير بنفس المعنى ولنفس الغرض.

لقد تقلد الأخ بن **يوسف بن خدة** مسؤوليات عديدة وكبيرة في حياته النضالية الطويلة (فصلها المرحوم الأستاذ محفوظ قداش في تقديمه لهدا الكتاب) واحتل، على الأخص، موقع الصدارة، في فترتين دقيقتين من حياته النضالية تميزت الساحة السياسية فيهما باختلاف كبير في الآراء والتقديرات، وجدل سياسي خرج في بعض الأحيان عن دائرة الموضوعية. وقد ناله، في هاتين الفترتين، نصيب وافر من النقد والتجريح.

الفترة الأولى كانت قبل اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954. وكان الموضوع الرئيسي للخلاف فيها هو إمكانية الشروع في الكفاح المسلح. والفترة الثانية كانت بعد إيقاف القتال في 19 مارس 1962، وكان الموضوع الرئيسي للخلاف والجدل فيها يدور حول اتفاقيات إيفيان.

وكأن الأخ محمد بوضياف، رحمه الله، كان يصف هاتين الفترتين عندما كتب، وهو في سجنه سنة 1961، ما معناه «إن في الثورة، وهي مهمة إنسانية كبرى، فترتين لهما ثقل خاص يكاد يطغى على كل شيء: البداية والنهاية. وهما أيضا الفترتان الأكثر صعوبة لأن كلتيهما تساهم في الانتقال من حالة معينة إلى حالة مغايرة لها تماما».

كان **بن يوسف بن خدة**، في الفترة الأولى، فترة انطلاقة الثورة، أمينا عاما للجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري عندما اندلع الخلاف مع رئيس الحزب المرحوم مصالي الحاج فجعلت منه الأحداث، بحكم موقعه، رمزا لتيار اللجنة المركزية، في مقابل التيار الذي تزعمه رئيس الحزب المرحوم مصالي الحاج،

وتيار الشروع في الكفاح المسلح الذي كان من أبرز وجوهه محمد بوضياف وديدوش مراد ومصطفى بن بولعيد.

إن بعض الكتابات التي تناولت هذه الفترة، بشيء من التبسيط، تجعل من قضية الانتقال للكفاح المسلح جوهر الخلاف بين هذه التيارات الثلاثة. والواقع أن أسباب الأزمة التي اندلعت في قيادة حزب الشعب الجزائري عديدة ومعقدة. والشروع في الكفاح المسلح لم يكن إلا واحدا منها. بل إن بين هذه التيارات تداخلا في هذه القضية بالذات، يجعل التصنيف المذكور انعكاسا للجدل السياسي السائد إذ ذاك في ظروف الانقسام الحزبي، أكثر منه مقاربة موضوعية لتاريخ تلك الفترة.

إن قضية اللجوء للعمل المسلح كانت قضية أساسية في منظور التيارات الثلاثة والاختلاف بينها كان حول الطريقة والتوقيت. ولم يقتصر الأمر لديها جميعا على الاختيار النظري والمبدئي بل إنها اتخذت، في هذه الفترة، خطوات عملية على طريق التنفيذ. فمصالي الحاج، حسبما أعلم، بادر، بعد اختتام مؤتمر حزبه الذي انعقد في مدينة أورنو(بلجيكا)، بإنشاء منظمة خاصة للعمل المسلح قامت بالفعل، بعد انطلاقة أول نوفمبر، ببعض العمليات المحدودة في الشرق الجزائري. واللجنة المركزية، التي كان الأخ **بن خدة** أمينها العام، قررت من جهتها، إعادة تشكيل المنظمة العسكرية، التي كان اسمها الرمزي «**البركة**» تطبيقا لقرار مؤتمر الحزب المنعقد في أفريل 1953. وانتخبت، بالاقتراع السري لجنة لتطبيق القرار تتركب من مصالي الحاج و**بن يوسف بن خدة** والحسين لحول والبشير دخلي ومصطفى بن بولعيد. لكن هذا الأخير كان إذ ذاك ملتزما، بصفة سرية، منذ ربيع 1952، مع محمد بوضياف وديدوش مراد بالتحضير للعمل المسلح دون علم القيادة السياسية. وعندما استشار بن بولعيد محمد بوضياف في قبول المهمة، أشار عليه بوضياف بقبولها لأنها تصلح، في

رأيه، غطاء للنشاطات الجانبية التي كانوا يقومون بها. وهذه الواقعة تكشف جانبا من التداخل الذي أشرت إليه.

و**اللجنة الثورية للوحدة والعمل**، التي أنشئت باتفاق بين أقطاب اللجنة المركزية وقدماء المنظمة الخاصة، قررت في مرحلتها الأخيرة، التوجه كلية لتحضير العمل المسلح واتصلت بطرفي النزاع (مصالي الحاج واللجنة المركزية) لمعرفة موقفهما من هذا التوجه، واحتمال الشروع في العمل المسلح دون مشاركتهما. ولم يكتف **بن خدة** والحسين لحول بموافقتهما المبدئية وتأييدهما لهذا الاتجاه، بل قدما للوفد الذي قاده مصطفى بن بولعيد، مليون فرنك فرنسي للمساعدة على التحضير.

وقد نُظمت، أثناء هذه الفترة لقاءات عديدة جمعت، في جنيف، أعضاء من اللجنة المركزية، وأعضاء من الوفد الخارجي، وأنصار الشروع في العمل المسلح، انتهت باتفاق الجميع على التوجه، أساسا، لتحضير العمل المسلح. ولكن خلافا آخر ظهر، بعد آخِر اجتماع لهم، حول الرزنامة التي يقتضيها هذا الاتفاق. هل يقتضي هذا الاتفاق، أم لا، إلغاء المؤتمر الذي دعت إليه اللجنة المركزية ردا على المؤتمر الذي نظمه مصالي الحاج في بلجيكا؟ وعندما أصرت اللجنة المركزية على عقد مؤتمرها، رغم معارضة أنصار الانتقال للكفاح المسلح لذلك، شكل ذلك نقطة القطيعة بين الطرفين.

لكن اللجنة المركزية في آخر دورة لها، قبل اندلاع الثورة، صادقت على لائحة صريحة في الموافقة على الاتجاه لتحضير العمل المسلح. وقررت إرسال الحسين لحول، ومحمد يزيد إلى القاهرة للتأكد من إمكانيات الإمداد العسكري عند اندلاع الثورة.

لكن المجموعة التي شكلها محمد بوضياف وديدوش مراد ومصطفى بن بوالعيد، كانت أكثر حسما وعزما في التحضير للعمل المسلح، الذي شرعت فيه منذ ربيع 1952، وأعمق تحليلا للوضعية العامة في الجزائر والمغرب العربي وعندما وقع الانقسام في قيادة حزب الشعب الجزائري كانت هذه المجموعة قد قطعت شوطا هاما في التحضير للعمل المسلح وإعداد أنصارها، سياسيا ونفسيا، لقبول فكرة الشروع فيه بموافقة القيادة السياسية أو بدون موافقتها. وإذا كان المسؤولون، من أنصار مصالي واللجنة المركزية، يعرفون أعضاء هذه المجموعة، ويعرفون أفكارهم وتوجهاتهم، ويتحاكمون معهم فرادى، فإنهم كانوا يجهلون أنهم يتحركون كمجموعة منظمة منذ 1952، وأن توجههم للشروع في العمل المسلح لم يكن وليد الخلاف الذي نشأ في القيادة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية، بل كان سابقا لهذا الخلاف بحوالي سنتين. وكان نتيجة تحليل سياسي جعلهم على اقتناع تام بأن الاستعمار الفرنسي سيستمر في التضييق على الحركة الوطنية، وأن أساليب العمل السياسي التقليدي ستكون عاجزة، في وقت ما، عن مواجهته. وعندئذ يصبح الانتقال للعمل المسلح، ضرورة تفرض نفسها.

وعندما استفحل الخلاف بين أعضاء القيادة السياسية لحزب الشعب الجزائري، أخذت هذه المجموعة تبحث عن الصيغة التي تمكنها من تجاوزه واستغلاله لتوسيع تنظيمها، وإنجاز مخططها. ولهذا الغرض، وفي هذا المنظور، قبل أعضاء هذه المجموعة الاشتراك، مناصفة، مع أعضاء اللجنة المركزية في إنشاء **اللجنة الثورية للوحدة والعمل**. تلك اللجنة، التي عرفت، رغم عمرها القصير، تطورات هامة تؤكد نجاح أنصار العمل المسلح في استمالة أعداد أخرى من المناضلين لتأييد مخططهم. وقد ركزت **اللجنة الثورية للوحدة والعمل** نشاطها، في مرحلة أولى، على محاولة تحييد المناضلين في

القاعدة وإبعادهم عن ساحة الصراع بين المسؤولين في القمة، ثم قررت، في مرحلة ثانية، بإجماع أعضائها، التركيز على تحضير العمل المسلح، وإعطائه الأولوية في نشاطها. لكن خلافا، غير منتظر، نشب بين محمد بوضياف والبشير دخلي، العضو البارز في اللجنة المركزية، أمد الله في حياته، أدى إلى انفراط عقد **اللجنة الثورية للوحدة والعمل** ونهاية نشاطها. وسبب الخلاف، حسبما رواه لي الأخ محمد بوضياف أن البشير دخلي تفطن، بتجربته الكبيرة في النشاط السري، أن شركاءه من قدماء المنظمة الخاصة يتحركون في تنظيم خاص بهم مواز لتنظيم اللجنة المشترك واعتبر ذلك سلوكا غير سليم.

وبعد نهاية **اللجنة الثورية للوحدة والعمل** اتجه محمد بوضياف ومن معه لتنظيم الاجتماع المعروف باجتماع 22. وهو يمثل محاولة أخرى لتوسيع التنظيم الذي تأسس سنة 1952. وعندما يستنكر الأخ محمد مشاطي، وهو أحد المشاركين في هذا الاجتماع، في كتاباته وتصريحاته الأخيرة، تنصيب أعضاء هذه المجموعة: (محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد) أنفسهم في موقع رئاسة الاجتماع فإن تفسير ذلك يعود إلى أنهم كانوا يتصرفون بذهنية توسيع التنظيم الذي أنشؤوه منذ أكثر من سنتين (وبعض المشاركين يعرف هذا الأمر مثل الأخ الزبير بوعجاج أمد الله في حياته) لا بذهنية البدء في إنشاء تنظيم جديد.

إن الأزمة التي عصفت بقيادة حزب الشعب الجزائري، وأدت إلى انقسامه، لم تكن مجرد شأن داخلي للحزب. بل إن مسبباتها وتأثيراتها وفهمها والإحاطة بأبعادها يقتضي وضعها في سياق الحالة السياسية العامة السائدة إذ ذلك في الجزائر والمغرب العربي، والتي كان العنصر البارز فيها هو الرفض المتعنت الذي واجهت به السياسة الفرنسية الاستعمارية حركات التحرير الوطني، برفضها كل تغيير جدي لنظام الحماية في كل من المغرب وتونس، وإفراغ

الإصلاحات الشكلية الطفيفة التي سمحت بها في الجزائر، بخنق الحريات العامة وتزوير الانتخابات على نطاق واسع وبصفة مستمرة.

وأمام هذا المأزق الكبير وجدت جميع الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية، نفسها في حيرة كبيرة للإجابة على السؤال الملح في هذه الفترة وهو: ما العمل؟. ونجمت عن هذه الحيرة، حسب علمي، خلافات وأزمات تختلف حدة وعمقا في مستوى قيادات الأحزاب جميعها. لكن الأزمة التي انفجرت في قيادة حزب الشعب كانت أكثر عمقا وأبعد تأثيرا بحكم موقع الحزب، ومكانته، وخصوصياته.

والذين يكتفون في تحليل هذه الأزمة بتصنيف التيارات والأشخاص بين متقاعس ومؤيد للكفاح المسلح يقعون في دائرة السطحية التي أشرت لها آنفا، والتي لا تتيح، في أحسن الأحوال. إلا أحكاما أخلاقية عامة على الأشخاص. والحقيقة أن أزمة حزب الشعب الجزائري تنطوي على دروس سياسية هامة، إذا درست بعمق ووضعت في سياقها السياسي الصحيح. إن القيادة السياسية للجنة المركزية التي كان الأخ **بن يوسف بن خدة** أمينها العام، رغم إيمان أعضائها فرادى بضرورة الكفاح المسلح كوسيلة أساسية للتحرير الوطني، ورغم الخطوات العملية المترددة التي اتخذتها في هذا الاتجاه، كانت **عاجزة سياسيا** عن اتخاذ القرار الحاسم بالانتقال للكفاح المسلح في الوقت المناسب. وأسباب هذا العجز هي الجديرة، في رأيي، بالدراسة والبحث لمن يتصدى لتأريخ هذه الفترة، وأهم هذه الأسباب هو بقاء القيادة سجينة تنظيم سياسي للحزب، وتصور استراتيجي للثورة تجاوزته الأحداث.

لقد عرف حزب الشعب الجزائري بعد مجازر ماي 1945، وانفراط عقد «**أحباب البيان والحرية**»، وعودة رئيس الحزب مصالي الحاج من منفاه، تطورات سياسية و تنظيمية هامة تعكس طموح الحزب، والرغبة في إعداده

لمواجهة مختلف الاحتمالات التي تفرزها الساحة السياسية، ويمليها تطور الأحداث. وأهم تغيير في سياسة الحزب كان، بدون شك، انتقال الحزب من موقف المقاطعة للانتخابات التي تنظمها الإدارة الفرنسية بالجزائر إلى موقف المشاركة فيها، وكان هذا التغيير بطلب من مصالي الحاج وتشجيعه. أما التغييرات التنظيمية فإنها انصبت على قاعدة الحزب فعددتها إلى شعب ثلاث، بينما ظلت قيادة الحزب، واحدة. فالقاعدة وزعت، في كامل القطر، **على ثلاث شعب متجاورة:**

- الشعبة الأولى: تنظيم سياسي سري يمثل، نظريا، الحركة الأم ويضم المناضلين القدماء في **(حزب الشعب الجزائري).**

- الشعبة الثانية: حركة سياسية علنية تنشط وفق القوانين السارية المفعول، وتشارك في الانتخابات **(وهي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية)**. وينتدب أغلب قادتها من الحركة الأم.

- الشعبة الثالثة: تنظيم شبه عسكري سري **(وهي المنظمة الخاصة أو L'OS)** ويختار أعضاؤها من الحركة الأم وفق مواصفات معينة، ومقاييس مشددة.

وهذا التنظيم يعكس الاستراتيجية العامة للحزب. وهي تتسم بالشمول والطموح ولا تخلو من التعقيد. وقد تبلورت هذه الاستراتيجية على مراحل، كنتيجة لتراكم التجارب التي عرفها الحزب، وسيطرت على تفكير المسؤولين حتى في ظروف الأزمة والانقسام. إن المعركة الفاصلة مع الاستعمار، وفق هذه الاستراتيجية، تتطلب توعية الجماهير وتأطيرها سياسيا بمناضلين أكفاء، وتحقيق قدر من الاتحاد الوطني بين الأحزاب والحركات المناهضة للاستعمار، وتكوين طليعة من المناضلين المدربين على الكفاح المسلح وحرب العصابات،

وتحقيق تحالف بين الحركات الاستقلالية في المغرب وتونس يتضمن الإعداد والاستعداد للكفاح المسلح، وتوفير الدعم المادي والسياسي من العالم العربي، والعمل مع الحركات والتيارات المناهضة للاستعمار لإخراج القضية الجزائرية من الطوق الذي ضربه حولها الاستعمار الفرنسي.

ومن اليسير تصور صعوبة اتخاذ القرار في هذه القيادة الموحدة لقاعدة متعددة، والمشاكل التي تعترض تسيير النشاط الحزبي العادي بما يحفظ التوازن والانسجام في ميادين واتجاهات متناقضة، في بعض الأحيان، بطبيعتها. وقد أصبحت هذه الصعوبة، بعد انقسام القيادة، عجزا كبيرا عن اتخاذ القرار القادر على إخراج الحزب والبلاد من أزمة عميقة الجذور، متعددة الأبعاد.

صحيح أن بعض السياسيين من أعضاء اللجنة المركزية كانوا يتناولون إمكانية اللجوء للعمل المسلح **بمنطق عسكري** فينتهون، نتيجة هذا التفكير، إلى ضرورة استبعاده، حتى تتوفر شروط نجاحه. وهو تماما عكس المقاربة التي تبناها أنصار العمل المسلح الذين أصبحوا يوصفون، فيما بعد، بالعسكريين. فهؤلاء تناولوا قضية الانتقال للعمل المسلح **بمنطق سياسي سليم** يؤدي إلى ضرورة الانتقال الفوري للعمل المسلح لأنه، في نظرهم، المخرج الوحيد من أزمة الحزب ومن المأزق الذي حشر فيه النظام الاستعماري الحركة الوطنية كلها.

لكن القيادة السياسية للجنة المركزية كانت تنطلق في محاولة بلورة موقفها انطلاقا من استعراض ما تحقق من الاستراتيجية التي اعتمدها الحزب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ومجازر 8 ماي 1945. فتنتهي إلى حصيلة هزيلة **يمكن تلخيصها فيما يلي:**

لقد نجح الحزب في نشر الوعي بمطلب الاستقلال التام لدى شرائح اجتماعية واسعة، ودرب آلاف المناضلين والإطارات على أساليب العمل السري، وهيأهم على قبول فكرة العمل المسلح كوسيلة للاستقلال.

لكن مساعي الحزب أخفقت في تحقيق الوحدة بين الأحزاب المكونة للحركة المعادية للاستعمار بما يعوض الخسارة التي منيت بها الحركة الوطنية بانفراط عقد حركة أحباب البيان والحرية إثر مجاز 8 ماي 1945. فآخر نداء وجهه، الحزب، قبل اندلاع الأزمة في قيادته، لتنظيم «**مؤتمر وطني جزائري**» لم يلق الصدى المطلوب لدى الأحزاب والهيئات السياسية.

وأخفق الحزب في جعل المشاركة في الانتخابات أداة لتجنيد الجماهير والضغط على الإدارة الاستعمارية، لإن الإدارة الفرنسية لجأت لتزوير الانتخابات على نطاق واسع وبصفة مستمرة. ولأن هذه المشاركة ولدت رد فعل سلبي حتى لدى المناضلين.

وأخفق الحزب في المحافظة على التنظيم العسكري السري الذي بذل في إقامته جهودا كبيرة، بعدما اكتشفت الإدارة الفرنسية أمره واعتقلت عددا كبيرا من أعضائه بما فيهم قائده الوطني أحمد بن بله، واضطرت القيادة لحله رسميا ما عدا الفروع الموجودة في جبال الأوراس وبلاد القبائل والجزائر العاصمة.

وأخفق الحزب، رغم المساعي العديدة والحثيثة، في إقناع حزب الدستور بتونس وحزب الاستقلال في المغرب بضرورة إعداد طليعة من المناضلين للشروع في الكفاح المسلح، عندما يحين وقته، في جبهة مغاربية موحدة.

وأخفقت الجولة التي قام بها رئيس الحزب مصالي الحاج في البلاد العربية، حسبما قيل، في تسجيل نتائج ملموسة لتوفير الدعم المادي المطلوب لتنفيذ خطط الحزب.

يضاف إلى هذه الحصيلة السلبية، اندلاع الأزمة التي عصفت بوحدة الحزب، وعدم اطلاع القيادة السياسية على التنظيم الذي أسسه محمد بوضياف وأصحابه منذ ربيع 1952، وتأثيره القوي في أوساط المناضلين، ومن ثم قلة إدراكها بأن الحدة التي كانت تتسم بها علاقاتها مع قدماء المنظمة الخاصة خرجت عن طبيعة الاحتكاكات التي نجمت عن اكتشاف المنظمة من طرف الإدارة الفرنسية، لتصبح تعبيرا عن مشروع سياسي لتحضير الانتقال للعمل المسلح كوسيلة لإخراج الحزب والبلاد من المأزق السياسي الكبير.

ويظهر أن هذه الحصيلة السلبية هي التي جعلت مواقف القيادة السياسية للجنة المركزية، حذرة ومترددة من مشروع الانتقال للكفاح المسلح. وحالت، في آخر الأمر، دون اتخاذ القرار الحاسم الصريح، كما يريده أنصار الانتقال للعمل المسلح. لأن القرار كان يقتضي الخروج من التفكير في دائرة الاستراتيجية التقليدية للحزب. وهي الخطوة التي لم تستطع القيادة السياسية القيام بها، وقام بها محمد بوضياف ومن معه. آخذين بعين الاعتبار فقط ما نجح الحزب في تحقيقه وهو نشر الوعي الشعبي بأهمية مطلب الاستقلال، وتهيئة الشعب والمناضلين لقبول فكرة الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق هذا الاستقلال.

وأذكر، كمثال على صعوبة الخروج من التفكير التقليدي للحزب في قضية الكفاح المسلح ما كان يردده الأخ الحسين لحول رحمه الله، ويؤمن به أيضا **بن *يوسف بن خدة***، من **ضرورة توفير قدر من التنسيق المغاربي قبل الشروع في العمل المسلح بالجزائر، لأنه بدون تنسيق متين مع تونس والمغرب، فإن فرنسا ستقدم تنازلات كبيرة للجارين الشقيقين، قد تؤدي لعزل الجزائر، والحيلولة دون وصول الإمدادات المنتظرة للثورة.** وقد كرر رأيه هذا في أكثر من مناسبة، وبالرغم من أن الأحداث قد أثبتت، فيما بعد، صحة هذه الرؤية، فإن حدة المواقف، في جو الأزمة والرهانات المفتوحة إذ ذاك ، كانت تدفع البعض

لتصـنيف أصـحاب هـذا التفكيـر فـي خانـة المعارضـين للكفـاح المسـلح. ومـن الصعب، بعد امتحان الزمن والأحداث، اعتماد هذا التصنيف المبسط.

****

الفتـرة الثانيـة مـن حيـاة **بـن يوسـف بـن خـدة** السياسـية لا تتصـل مباشـرة بمضمون هذا الكتاب ولكنها تكمل مسار الرجل الذي ختم مرحلة الكفاح المسلح بصفته رئيسا للحكومـة المؤقتـة للجمهوريـة الجزائريـة، التـي فاوضـت الحكومـة الفرنسية على اتفاقيات إيفيان.

وقبل هذه المحطة الأخيرة في سلم المسؤوليات، كـان **بـن يوسـف بـن خـدة** قد التحق بركب الثورة وساهم، بجانب **عبان رمضان** وكريم بلقاسم، فـي انتشـارها وتنظيمها في العاصمة الجزائرية بصفة خاصة، كمـا سـاهم فـي تحضـير مؤتمر الصـومام الـذي أعطـى للثـورة انطلاقـة جديـدة. وانتخـب **بـن خـدة** عضـوا فـي المجلس الوطني للثورة، ولجنـة التنفيذ والتنسيق. لكن المجلس الوطني للثورة المجتمع بالقاهرة في ظروف متأزمـة سنة 1957، قرر الاسـتغناء عـن خدماتـه كعضـو فـي هـذه اللجنـة. غيـر أنـه عـاد للمسـتوى القيـادي للثـورة عنـد إعـلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر1958، وأصبح عضـوا فيهـا. واعتذر **بن خدة**، بعد ذلك، رغم إلحـاح الكثيـر من إخوانـه، عن الاشـتراك فـي التشكيلة الثانية لهذه الحكومة، دون أن يتخلى عن القيام بالمهام التي كانت تسند إليه خارج الحكومة.

وعندما قبلت الحكومـة المؤقتـة، بشـروط، مبدأ تقريـر المصـير الـذي عرضـه الجنـرال دوغـول لحـل المشـكل الجزائـري، عـارض **بـن خـدة**، بصـراحة، هـذا الموقـف وشـرح موقفـه هذا فـي برقيـة لأعضـاء الحكومـة مؤكدا علـى أن هـدف الثـورة هـو الاسـتقلال التـام ولـيس تقريـر المصـير. وعنـدما اتفـق الطرفـان

الجزائري والفرنسي على الشروع في مفاوضات رسمية بإيفيان الأولى، عينت الحكومة الأخ **بن يوسف بن خدة** عضوا في الوفد المكلف بالتفاوض، لكنه رفض هذه المهمة، تقيدا، على ما أعتقد، بموقفه المبدئي من تقرير المصير. واتخذت قيادة الأركان لجيش التحرير الوطني موقفا مماثلا فرفضت، من جهتها، تعيين المرحوم قايد أحمد ضمن وفد التفاوض. فاستدعت المرحوم قايد أحمد، في جلسة عامة، لمعرفة أسباب رفضه ورفض قيادة الأركان المشاركة في الوفد التفاوضي فعلل هذا الرفض قائلا: عندما يرفض مسؤول كبير مثل **بن يوسف بن خدة** المشاركة في هذه المفاوضات فإن وراء الأكمة ما وراءها. قالها بالفرنسية هكذا "***il y a anguille sous roche***" فوجه له إذ ذاك السؤال التالي: إذا صدرت لك الأوامر بالذهاب ضمن الوفد، هل تطبقها بصفتك جنديا؟ فأجاب نعم سأطبق الأوامر، ولكن بدون اقتناع **!** فتلقى الأمر المناسب وطبقه.

ولقد وجدت الحكومة نفسها، أمام هذه التطورات، في حرج سياسي كبير لأن الاتفاق على بدء المفاوضات بين الطرفين تم بعد أن صرح الجنرال دوغول علنيا، قبل حوالي شهر، أنه يعتقد أن الجزائر ستكون دولة ذات سيادة في الداخل والخارج وبعد أن أثار الإعلان الرسمي على بدء المفاوضات بين الطرفين اهتماما كبيرا في العالم.

سافر الوفد بدون **بن خدة**، وانكب بقية أعضاء الحكومة على دراسة الوضعية الناجمة عن هذه التطورات، وانتهوا إلى النتيجة التالية**: يستحيل الاستمرار في المفاوضات إلى نهايتها إذا كانت قيادة أركان الجيش تعارض هذه المفاوضات. ولهذا يجب إيقاف هذه المفاوضات ودعوة المجلس الوطني للثورة للاجتماع لحل الأزمة.** وقد كُلفت بالذهاب إلى سويسرا لإبلاغ عضوي الحكومة، رئيس الوفد كريم بلقاسم، وعضو الوفد الدكتور أحمد فرنسيس بما تقرر بالإضافة إلى

التعليمة التالية: حاولوا استدراج الوفد الفرنسي إلى قضية جوهرية تبرر قطع المفاوضات وعودوا إلى تونس. والذي حدث فيما بعد هو أن الوفد الفرنسي سهل، بتشدده، مهمة قطع المفاوضات من طرف الوفد الجزائري.

وعندما انعقد المجلس الوطني للثورة، بعد قطع المفاوضات، أجرى تغييرا أساسيا على تشكيلة الحكومة المؤقتة، أصبح الأخ **بن يوسف بن خدة**، بموجبه، رئيسا لها.

هذا هو السياق السياسي الذي وضع **بن خدة** في أعلى هرم المسؤولية وجعله، فيما بعد، عرضة للنقد والتجريح بعد إمضاء اتفاقيات إيفيان.

ويتضح مما تقدم، وهو ما عشته مباشرة، أن توتر العلاقة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة بلغ حد القطيعة **قبل البدء في مفاوضات إيفيان الأولى.** أي في عهد الحكومة الثانية التي كان يرأسها المرحوم فرحات عباس ولم يكن فقط رد فعل على نتيجة المفاوضات، واتفاقيات إيفيان. وتعود أسباب المواقف الحادة، في رأيي، ومنها موقف قيادة الأركان العامة، إلى دقة الوضعية التي سادت مرحلة نهاية الكفاح المسلح، كما وصفها المرحوم محمد بوضياف، وضعف الحوار والتشاور السياسي وقلة تبادل المعلومات بالقدر الذي يمكن من التحليل السياسي المشترك بين الدوائر المسؤولة.

إنني ما زلت أعتقد أن رد الحكومة المؤقتة على عرض الجنرال دوغول بخصوص تقرير المصير كان سليما وموفقا، وأن الخطة التي وضعتها الحكومة للتفاوض، في إيفيان الأولى، كانت محكمة وليس فيها أي منفذ يخل بالمطالب الأساسية للشعب الجزائري، وسيبرر موقف قيادة الأركان العامة من المفاوضات. فلِماذا إذن كانت مقاربة هذه المفاوضات مثار شكوك أو خلافات لدى البعض؟ إن التفسير الأقرب إلى المنطق، وإلى مدارك الأجيال التي تتناول

هذه المواقف على مسافة زمنية كافية، هو ما ذكرت آنفا من ضعف تبادل المعلومات والتحليل وانعدام النقاش الجاد الذي كثيرا ما يقلص هامشه في الحركات والنشاطات السرية.

هناك جانب من هذه الفترة لم أعرفه إلا عن طريق الرواية، إذ لم أكن عضوا في الحكومة التي استأنفت المفاوضات وأمضت اتفاقيات إيفيان. ولكني أورد هنا بعض وقائعه لإكمال الصورة.

لقد عرفت الحكومة المؤقتة، برئاسة الأخ **بن يوسف بن خدة** في بدايتها فترة من التردد إزاء استئناف المفاوضات. ولكنها وجدت نفسها، ومعها قيادة الأركان العامة، أمام وضعية سياسية تجعل استئناف المفاوضات حتمية لا يمكن تجاهلها. وعندما قررت الحكومة، بموافقة القيادة العامة للأركان، استئناف المفاوضات لم تبعد كثيرا عن خطة التفاوض التي وضعتها الحكومة السابقة. وكان من المفروض أن تدار المفاوضات هذه المرة بتفاهم وتناغم أعمق بين الحكومة وقيادة الأركان وأن يتلافى الطرفان الأسباب التي أدت إلى الأزمة التي اندلعت قبل مفاوضات إيفيان الأولى. ويفترض أن هذا التفاهم كان ممكنا ما دام رئيس الحكومة وقيادة الأركان قد انطلقا معا من موقع ناقد للمفاوضات السابقة. لكن الذي حدث هو العكس. وتبقى أسباب ذلك في حاجة للبحث والدراسة. وأبادر بالقول بإنني لا أطمئن للقول بأن معارضة اتفاقيات إيفيان كان هو السبب الوحيد الذي جعل قيادة الأركان العامة تعود لموقعها المعارض للحكومة، علما بأن هذه المعارضة كانت المدخل للأزمة التي عاشتها البلاد صائفة 1962.

لقد ناقش المجلس الوطني للثورة نتيجة المفاوضات مرتين. **المرة الأولى** حين كانت الاتفاقيات مازالت مسودة قابلة للتفاوض. وكانت بعض فقراتها، وخاصة ما كان يتعلق منها بمواقع الجيوش وتحركاتها أثناء الفترة الانتقالية،

موضوع خلاف ومخاوف حقيقية. وقد أصرت الحكومة على طلب مصادقة المجلس على مسودة الاتفاقيات، مع الوعد بإعادة التفاوض في النقاط موضوع الخلاف. وأعتقد أن الحكومة ارتكبت خطأ سياسيا ونفسيا بإصرارها على طلب المصادقة على مسودة ما زالت قابلة للتفاوض، جعل أعضاء القيادة العامة للجيش يصوتون برفض هذه المصادقة.

ثم ناقش المجلس، **مرة ثانية**، هذه الاتفاقيات في صيغتها النهائية بعد إمضائها، وصادق على لائحة، غير قابلة، للنشر تحدد الأهداف والإجراءات التي يجب اتخاذها، بعد الاستقلال، لمعالجة المآخذ على هذه الاتفاقيات وتجاوزها.

ولهذا فإنني لا أعتقد أن اتفاقيات إيفيان كانت هي السبب الوحيد ولا السبب الأساسي في الأزمة التي عرفتها بلادنا في صائفة 1962، وفي الحملة التي تعرضت لها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ورئيسها إذ ذاك **بن يوسف بن خدة**. وأمام المؤرخين مجال واسع ومتشعب لدراسة هذه الحقبة من تاريخنا المعاصر.

هكذا وجد **بن يوسف بن خدة** نفسه، في بداية فترة الكفاح المسلح ونهايتها، عرضة للنقد الموضوعي أحيانا وللتجني الظالم في أحيان أخرى. وقد واجه هذه الفترات الحرجة من تاريخ الثورة باطمئنان لا يعرفه إلا من كان يصدر في أعماله عن **قناعات عميقة وإخلاص لهذه القناعات**. وقد استطاع، في جميع المسؤوليات التي تقلدها، تجنب الوقوع في فخ الانفراد بالقرار، مفضلا دائما رأي الجماعة والصبر على بلورته. كما كان يتجنب الاندفاع في الحكم على الأشياء إلى حد الوقوع في التردد. كان هذا موقفه في مواجهة الخلاف مع مصالي الحاج، ويظهر أن هذا كان موقفه أيضا في مواجهة الخلاف مع قيادة الأركان العامة. وقد ظل يذكر بشيء من التعجب والحسرة موقف بعض

أصدقائه الذين كانوا يدفعونه لاتخاذ قرارات صارمة ضد قيادة الأركان العامة ثم أصبحوا، بعد ذلك، في صفوف المتعاونين معها.

إن هذه الصفات التي يتمتع بها المرحوم الأخ **بن يوسف بن خدة** هي التي تجعل **شهادته من المصادر المتزنة** التي يمكن أن يركن إليها المؤرخون، وهي التي جعلته يختار طريق المعارضة المبدئية الرصينة في الأزمة المتعددة الأبعاد التي عرفتها البلاد والتي ما زالت جراحها لم تندمل بعد.

الجزائر 15مارس 2010

عبد الحميد مهري

توطئة

تتضمن الصفحات الموالية عصارة ذكرياتي وأفكاري وآرائي السياسية الشخصية عن الحركة الوطنية الجزائرية، وبصفة أخص عن الحزب الذي يُجسِّدها أفضل تجسيد ألا وهو حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الذي ناضلتُ في صفوفه طيلة 12 سنة بين عامي 1945 و1954؛ وتُعالج هذه الصفحات أحداثا وسمت مسيرة هذا الحزب وكنتُ من بين صانعيها، تارة وشاهدا عليها تارة أخرى.

ولقد قدَّم لي بعضُ رفاق النضال يد المساعدة لإنجاز مشروعي هذا على أحسن وجه وذلك بفضل شهاداتهم الثمينة التي ساهمت في تسليط الأضواء على خبايا هذه الأحداث مما أتاح فهما أحسن لحقيقتها ومراميها البعيدة.

ثمة، من بين الاتجاهات السائدة عندنا، من يحدد انطلاقة الثورة الجزائرية بتاريخ أول نوفمبر 1954 أي بعد بروز جبهة التحرير الوطني في وَضَح التاريخ. ثم إن أنظمة الحكم التي تولت مقاليد السلطة منذ الاستقلال قد قصرت في محاربة تلك الفكرة الخاطئة التي أشاعتها مثل هذه التأويلات. وفي الواقع، لم تقم هذه الأنظمة بأية محاولة جادة لتجنيب الأجيال الصاعدة مخاطر النسيان أو الجهل بالظروف التاريخية التي أدت إلى نشأة الاتجاه السياسي الوطني وتطوره قبل أن يحين موعد الانفجار الثوري سنة 1954. ويصح القول من زاوية النظر هذه، بأن سلبية الأنظمة الحاكمة قد آلت في نهاية المطاف إلى خلق تربة خصبة نمت فيها وتكاثرت أنواع شتى من الأفكار المغلوطة والمغرضة التي ارتهنت النظرة الصحيحة والسليمة إزاء تاريخنا الحديث. لم تتم غربلة هذه المزاعم ولم تصحح مغالطاتُها في الوقت المناسب. إن هذا الإهمال والتقصير إزاء الحقيقة يوشك أن يتحول إلى منظومة متخصصة في صناعة الأفكار المُضلِّلة.

ليس من الغلو في شيء التنديدُ بالجانب التخريبي للموقف الذي يدعونا إلى الاكتفاء بتقديس الثورة وينصحنا بأن نضرب صفحا عن الماضي. إن شباب اليوم الذين تشربوا هذه النظرة الضيقة قد حُرموا من حقهم المشروع في معرفة المزيد عن الإرث الثوري الذي تركه الرعيل الأول من المناضلين. هؤلاء الشباب يدفعون، اليوم، ثمن مؤامرة غير معلنة حيكت ضدهم في صمت مطبق: تلك المؤامرة التي تقوم على جحود جذور جبهة التحرير الوطني وتهدف، على المدى البعيد، إلى إفراغ الذاكرة الجماعية من ذكرى الأحداث التي كان لها دورٌ حاسم في بعث وهيكلة القوى التي تسببت في اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954.

إن أسوأ أشكال الزيغ والضلال التي تتهدد أبناءنا هي استمرارُهم في الاعتقاد بأن الفترة التي سبقت نوفمبر كانت سديما يلفه العدمُ، وأن الفترة التي أعقبته هي العهدُ الجديد. وبالتالي فإن الثورة المظفرة قد انبلجت من صميم ذلك العدم ولا أحد يدري كيف حدث ذلك ولأية غاية!

وليس من المبالغة في شيء أن نقول ونكرر، بدون ملل، أن أول نوفمبر لا يمثل قطيعة مع الماضي ولا هو انفجار تلقائي، بل هو تتويجٌ لمسار طويل ومحصلة نشاط حثيث من الدعاية والتحريض والتنظيم وتعميق القناعات. إنه مسار عسير مليئ بالحواجز والمبادرات والمحاولات القانونية وغير القانونية تكلل بعضُها بالنجاح ومني بعضها الآخر بالإخفاق. إنه نتيجة ملموسة لثلاث عقود من الجهود والتضحيات التي غالبا ما كانت تتم في ظروف السرية وكتمان هوية المناضلين ونكران الذات بصورة مطلقة.

إنها ثلاث عقود حاسمة ظهر خلالها نجم شمال افريقيا أولا ثم حزب الشعب الجزائري فحركة انتصار الحريات الديمقراطية: تلك التشكيلات السياسية التي لعبت دورا جذريا في تنوير عقول الجزائريين والتي بثت الوعي السياسي في أوساط الشعب، مما أدى إلى بروز نمط جديد من الرجال الملتزمين: إنهم

المناضلون الثوريون. لقد كرَّس هؤلاء أنفسَهم، جسدا وروحا، من أجل هدف واحد ووحيد: إنه استعادة السيادة الوطنية التي سلبها الاستعمار من الجزائريين.

إن جبهة التحرير الوطني وريثة الأفكار والقيم التي جسَّدها على التوالي كل من نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب الجزائري فحركة انتصار الحريات الديمقراطية. وعندما هلَّت جبهة التحرير الوطني في ليلة أول نوفمبر 1954 أدرجت نشاطها في سياق النشاطات والمطالب التي ناضل في سبيلها الجناح الراديكالي في الحركة الوطنية بنفس القناعة والعزم. وحين تبنَّت جبهة التحرير الوطني مجمل تلك المطالب بادرت بإدراجها في منظور الكفاح المسلح بمعية جيش التحرير الوطني، جناحها العسكري، ونفخت فيها حمية الحماسة من جديد لكي تتماشى مع المسار الثوري. ثم ما لبثت قدراتها التنظيمية أن شملت جموع الجزائريين. هكذا جنَّدت جبهة التحرير الوطني صفوف الشعب الجزائري تحت رايتها، وحدها دون غيرها، لتقوده إلى تحقيق النصر النهائي ضد الاستعمار.

لئن استغرقت حربُ الاستقلال قرابة ثمان سنوات، وأسفرت عن خسائر باهظة في الأرواح، فمردُّ ذلك أساسا، هو طبيعة الاستعمار الذي استقر في الجزائر بواسطة القوة والعنف واتخذها مستعمرة استيطانية. ليس ثمة، عبر العالم قاطبة، سوى حالتان فريدتان لهذا النمط من الاستعمار: إسرائيل وجنوب افريقيا؛ وفي هذا ما يكفي للدلالة على الظروف المريرة التي وجب على الجزائريين مجابهتُها من أجل طرد الأقلية الأجنبية المُهيمنة والمستغِلَّة والتي كانت فوق كل ذلك تتلقى دعما غير مشروط من قبل وطنها الأم وحلفائها في الحلف الأطلسي.

لم تكن القضية تتعلق بصراع طبقي بين المعوزين والأثرياء، مثلما يتحجج به بعض المؤلفين المتأثرين بالنظريات الماركسية التي ذهبت بعيدا في غلوائها، محاولة التقليل من شأن الدوافع النبيلة واختزالها إلى مجرد لعبة مصالح يعود

النصيب الأوفر فيها إلى الاعتبارات الاقتصادية المحضة. كلا! فحين حمل الجزائريون السلاح إنما فعلوا ذلك بدافع من الروح الوطنية ولم يكن يحدوهم سوى هدف وحيد هو طردُ المحتل واسترجاع هويتهم الثقافية. يكفي للدلالة على صحة هذا الرأي الرجوعُ إلى بيان أول نوفمبر 1954 ففيه إعلان واضح عن أول أهداف الثورة ألا وهو: «**إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية**».

يصح القول، من زاوية النظر هذه، إن الجزائر هي البلد الوحيد من بلدان العالم الثالث الذي حرَّر نفسه بالاعتماد على إمكانياته الذاتية ولم يكن تابعا لأية كتلة ولا أية قوة عظمى سواء أكانت شيوعية أم غيرها. هنا يتجلى الدور الحاسم الذي لعبته جبهة التحرير الوطني طيلة الحرب التي خاضتها على كل الجبهات، السياسية والعسكرية والدبلوماسية، مستلهمة وملتزمة بمبدأ «الاعتماد على النفس لا غير». حين نرى، إلى اليوم، ما حل بعدد من البلدان المستقلة من تقسيم لترابها الوطني فلا محالة أننا نشعر بكثير من الفخر والاعتزاز لأن جبهة التحرير الوطني قد انتزعت نصرا مزدوجا: استعادة السيادة الوطنية والحفاظ على وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء.

ومع ذلك، فإذا كانت ثمة فترةٌ من فترات تاريخنا تعاني التعتيم عن قصد، فهي بكل تأكيد، تلك الفترة التي شهدت انبثاق جبهة التحرير الوطني ومولد روادَها الحقيقيين والمدرسة التي تربوا وتكونوا تحت جناحها وطبيعة التعليم الذي كانت تُسديه لهم. إن شبيبة جزائر اليوم تكاد تجهل كل شيء عن تلك السوابق.

حريٌ بنا إذن، أن نقول ونردد بدون ملل ولا كلل: إن جبهة التحرير الوطني وُلدت من رحم التيار الوطني الشعبي الذي بدأه حزب نجم شمال افريقيا، وإن المدرسة المعنية هي مدرسة حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات

الديمقراطية، باعتبارها الامتداد الشرعي لنجم شمال افريقيا. ذلك هو الاتجاه السياسي، وتلك هي المدرسة التي تُعد بمثابة الرحم التي وُلدت منها جبهة التحرير الوطني.

يتمثل الإرثُ الذي خلَّفه حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في أربعة ركائز أساسية تقوم عليها عقيدتُه السياسية وينبني عليها منهجُه في تربية المناضلين الملتزمين **وهي كما يلي:**

- الاستقلال، كمبدأ لا محيص عنه، والذي لم يفتأ المناضلون متمسكين به بإصرار ومعاندة إلى أن أصبح واقعا ملموسا.

- تنظيمُ الجماهير، فبدونها تظل الأفكارُ النيِّرة محض أحلام ومجرد أوهام لا غير.

- الكفاحُ المسلح كمبدأ ثابت، والإعداد له والشروع فيه بناء على قناعة عميقة بأن الجور والظلم من الطباع المتأصلة في النظام الاستعماري وأن هذا الأخير لن يُقدم على إصلاح نفسه بنفسه أبدا.

- غرسُ روح التضحية المثالية في قلوب الجماهير.

مهما يكن من أمر، فلا مناص من الإقرار بأن هذه الأفكار الرئيسية الأربعة قد تبيَّن فيما بعد أنها محدودة وقاصرة عن جرِّ جموع الجماهير الشعبية إلى ميدان الكفاح المسلح. لقد كانت تلك الأفكار تستدعي تدعيما متواصلا وسهرا دائما من أجل تحقيق الوحدة الوطنية. تلك الوحدة التي اتخذها حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية، هدفًا أساسيا لكفاحه. ولقد تأكد عزمُه على اعتبار الوحدة الوطنية أحد الشروط الأولية للتحرير في مناسبتين اثنتين على الأقل هما: الفترة التي برزت فيها حركة أحباب البيان، سنة 1944 -1945، ثم

بعد ذلك في إطار جبهة التحرير الوطني التي كسبت الرهان حين أفلحت في لم شمل كافة القوى الحية للأمة تحت لوائها.

في صفوف حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية، تعلَّم المناضلُ كيف يجسد حبه لوطنه وشعبه ويبرز تمسُّكه بلغته ودينه. ومن صفوف هذا الحزب برز أولئك الذين فجروا الحركة الثورية في أول نوفمبر 1954، وكذا غالبية الإطارات التي تولت قيادة الكفاح إلى أن تحقَّق الاستقلال. لا غرو أن أولئك الأعضاء لم يكونوا كلهم من صنف الأبطال ولا الأولياء، كلاَّ! بل إن منهم من أساء إلى سمعة الحزب بسبب مواقفه وتصرفاته السيئة. ومع ذلك فلقد ظل الحزب ثابتا على عهده وفيا لمبادئه فكان، بحق، بمثابة العمود الفقري لحركة التحرير الوطني.

لا مراء في أن مسيرة هذا الحزب لم تسلم من بعض الأزمات؛ بل يُقدر البعضُ أنه كانت تنشب أزمة حادة وخطيرة إلى حد ما في كل سنة تقريبا، وكانت تعرقل مسيرة الحزب. غير أن هذا الأخير كان يُفلح دوما في تجاوزها بفضل هياكله التنظيمية، وعلى رأسها جهازُ التشاور والمناقشة واللجنةُ المركزية والهيئةُ التنفيذية وكذا اللجنةُ المديرة أو ما يُعرف بالمكتب السياسي؛ وكانت جميعُها تعمل وفق المبادئ الديمقراطية بما يضمن استمرارية الكفاح في جو يسوده الإجماع والانسجام.

ومن المؤكد أيضا أن حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية، لم يكن معصوما من بعض النقائص ومن أبرزها، بدون شك، قصورُه من الناحية الأيديولوجية ومبالغة عناصره في إجلال الزعيم مصالي؛ ذلك الإجلال الذي ما لبث أن تطور إلى ضرب من عبودية الشخصية.

إن القصد من وراء هذا الكتاب هو تقديم عرض متواضع وبعيد عن أي ادعاء بالكمال أو الشمول. ففيه نتطرق لمختلف المحطات التاريخية التي تعاقبت منذ ظهور نجم شمال افريقيا إلى غاية اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954. وهدف الكتاب هو تنوير ذهن القارئ بأقصى ما يمكن من الدقة بخصوص أكثر الفترات دلالةً، من حيث أنها معالمُ متميزة في مسيرة التيار الوطني ذي التوجه الشعبي الراديكالي، وعبر مراحل تطوُّره في إطار التوجهات العامة للحركة الوطنية الجزائرية: نشأة هذا التيار في أوساط المهاجرين الجزائريين بفرنسا، والمصاعب التي ميَّزت بداياته، وما تعرض له من قمع متواصل من طرف الأجهزة الإدارية والبوليسية، وانطلاقته المستميتة رغم كل شيء طيلة مسيرته المحفوفة بالمخاطر. إن مسلكا صعبا كهذا، يكون لا محالة شائكا بالعوائق والعراقيل التي تلازم عادة كل حركة سياسية ولاسيما عندما تُضطر تلك الحركة إلى الدخول في كنف العمل السري. ثم إن ذلك المسلك كان على صعيد آخر، محاطا بعَداءٍ مستمر من طرف الأوروبيين والجزائريين الذين كانوا يرتاعون من مطالب الحركة الوطنية أو ينفرون منها.

وبما أن هذا الكتاب يستعيد مسيرة تاريخية استغرقت زهاء ثلاثين سنة، فإنه يعالج أحداثا كبرى في حجم أحداث 8 ماي 1945 بدون أن يغض الطرف عن عديد المشاكل التي أفرزها تطورُ الكفاح، والتي ستكون لها تأثيرات حاسمة على مستقبل الحركة وتوجهاتها مثل: إنشاء المنظمة الخاصة كجناح عسكري لحزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والتنسيق بين أنشطة الحزب سواء التي يجيزها القانون أو التي يُحظرها، والانحراف المتمثل في النزعة البربرية، وأزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي تمخض عنها تشكيل جبهة التحرير الوطني. هذه الأزمة لم تكن، كما يزعم البعض محصلة نوع من الصراع في القمة للسيطرة على جهاز الحزب، بل الأمرُ على العكس

تماما: إنه الإصرار على التمسك بمبدأ القيادة الجماعية. كما يعكف الكتاب أيضا على دراسة جميع هذه الوقائع وتحليلها وتقديم وجهة نظر المؤلف عنها من موقعه كمعاصر لها أولا وكقيادي في الحزب ثانيا.

إذا أردنا الوقوف على كنه جبهة التحرير الوطني وتتبع مراحل تطورها وفحص مكامن قوتها وتلمُّس نقائصها، فمن الضروري أن ندرك بوضوح تام مجمل المراحل التي مرت عبرها: ذلك أن الماضي هو الذي يفسر الحاضر ويُتيح إمكانية بناء مستقبل أفضل.

ما جدوى التاريخ إن لم نُحسن استخلاص ما يكمن فيه من عبر ودروس؟ أليس جديرا بنا إذن، أن نستخلص العبرة من ماضينا وتراثنا نحن بدل التنقيب عنها في تجارب البلدان الأخرى؟ إن استخلاص هذه العبر ضرورة حيوية لتحقيق ما نصبو إليه من تشييد مجتمع قائم على دعائم راسخة، وعلى أية حال فهي التي نستنير بنورها لنهتدي إلى معرفة أنفسنا؛ والأهم من كل ذلك أنها تساعدنا على طرح مشاكلنا بطريقة سليمة، إن كنا حريصين على حلها بصورة صحيحة. لذا فإن استخلاص العبر يقتضي بالضرورة كتابة التاريخ.

ولكن كتابة التاريخ ليست بالأمر الهيِّن، لاسيما ذلك التاريخ الذي عايشناه عن كثب، فكتابة التاريخ ربما تجرُّ البعض إلى تصفية حسابات شخصية ضد أشخاص لا يكنّون لهم مشاعر الود والمحبة، أو تُستعمل ضد الخصوم السياسيين داخل التنظيم الحزبي ذاته أو ضد بعض التنظيمات المنافسة. وقد تكون كتابة التاريخ فرصة للتزوير بسبب النظرة الذاتية له حتى من قبيل الولع بنشر الأكاذيب في بعض الأحيان؛ ألم نشاهد أناسا ينسبون لأنفسهم فضل أعمال لم يُنجزوها قط؟ وآخرين يتظاهرون بأنهم شخصيات مرموقة ولم يكونوا كذلك أبدا؟

لـذا ينبغـي عـدم السـكوت علـى تحريـف الأحـداث وتشـويه مغزاهـا وتزويـر وقائعها، فإن لم نبادر بتكذيب تلك الافتراءات فإنها ستتحول، بفعل التكرار، إلـى حقائق رسمية. وذلك ما نشاهده اليوم فـي متـون الكتـب المدرسـية مـن نتـائج هـذا التزييـف الـذي لـم يعـد، ويـا للأسـف يقـف فـي حـدود الأكذوبـة الواحـدة. ويصـدُق القولُ نفسه على مـا نلاحظـه، علـى مـدار السـنة، مـن أضـرار بسـبب الإغفـال أو السـهو المُتعمَّـد فـي قطاعـات حساسـة مثـل قطـاع الإعـلام (صـحافة وإذاعـة وتلفزيون) والقطاع التربوي باعتبارها قطاعات محتكرة من طرف الدولة.

ثمة ولا شك مواضيع عديدة تشـهد تلاعبـا لـيس لـه حـد، ونتيجتـه الحتميـة هـي تنشئة شبابنا، منذ الاستقلال، في ظروف الجهل والغموض والتشويه، المقصـود أو العفوي، الذي مسَّ كـل مـا يتعلـق بأمهـات الأحـداث ولاسيما التـي هـي بمثابـة الوشيجة التاريخية والرباط الوثيق بين أبناء الأمة. لقد كان هؤلاء الشـباب، ومـا يزالـون، ضـحية التعتيم المضـروب علـى أجـزاء كاملـة مـن الحقيقـة التاريخيـة وخصوصـا ما تعلق منها بإرهاصات المسـار الثـوري وتطـوره الـذي أنجـب أول نوفمبر1954.

يُبرز تحقيقٌ نشرته أسبوعية (ألجيري أكتياليتي)[1] مدى الضعف الذي يعانيه الشباب في هذا الميدان: لقد شمل التحقيق عيِّنة تتكون من 450 شخصـا تتـراوح أعمـارهم مـا بـين 16 و20 عامـا مـوزعين علـى ثـلاث فئـات: 65% جـامعيون 25% ثانويون و10% من تلامذة التكوين التقني.

ونورِد فيما يلي سؤالين من جملة الأسئلة التي طرحها الصحفي المحقق:

السؤال رقم 2: أين جرت المفاوضات التي أدت إلى استقلال الجزائر؟

---

(1) Algérie Actualité عدد 1098 من 30 أكتوبر إلى 5 نوفمبر 1986

أ - إيفيان............................... 28.89%

ب - مدينة أخرى....................... 26.85 %

ج - لا يعرفون......................... 44.25 %

ولقد لاحظ الصحفي المحقق في تعليقه عن تلك النتائج بقوله: «أضافت الفئة (ب) مدن سطيف، قالمة، خراطة، طرابلس، وأدهى من ذلك الصومام.

السؤال رقم 4: في أية سنة وقع إضراب 8 أيام ؟

أ - 1957............................% 21.48

ب - غيرها...........................% 33.33

ج - لم يعبروا عن رأيهم..............% 45.29

يتضح مما تقدم أن شخصا واحدا، من جملة خمسة أشخاص، قدم إجابة صحيحة.

ويروي أحد الأساتذة في معهد العلوم السياسية بالعاصمة كم كانت دهشتُه كبيرة حين اطلع على إجابة إحدى الطالبات في اختبار السنة الثالثة: كان السؤال المطروح يتعلق «**بمؤسسات الدولة الجزائرية في عهد مقاومة الأمير عبد القادر ضد الاحتلال الفرنسي**»؛ ولم تجد الطالبة المعنية أية غضاضة في تمديد مرحلة مقاومة الأمير إلى غاية سنة 1871 بل ذكرت من بين قادته العسكريين العقيد عميروش[1].

لئن كانت مثل هذه الملاحظات تصدق على مرحلة تاريخية قريبة العهد منا نسبيا فما بالك بالمراحل القديمة جدًا؟

(1) كان آيت حمودة عميروش على رأس الولاية 3 (منطقة القبائل) خلال حرب التحرير من سنة 1957 إلى 1959.

إن تهميش بعض صانعي الثورة الجزائرية العظماء، وكذا وضع بعض الوقائع «الأليمة» بين قوسين لاسيما منها تلك التي أضفت الكثير من الحزن والأسى على مسار الثورة، قد شوَّه التاريخ وساهم في تشويشه وتعتيمه. ولقد انتشرت هذه الممارسات عندنا إلى درجة أنها مست البعض ممن أبلوا بلاء حسنا خلال حرب التحرير؛ وأصبح الناس يمتنعون عن مجرد ذكر اسمائهم، هذا إن لم يذهبوا إلى أبعد من ذلك في الزيغ فلا يستسيغون أدنى إشارة صريحة إلى تلك الأسماء التي ما تزال تتسبب في «إحراج» بعض ذوي السطوة والنفوذ في دواليب النظام القائم. ويكفي للدلالة على صدق ما نقول أن نتصفح كتبنا المدرسية أو نلاحظ الاقتضاب الشديد فيما تكتبه صحافتُنا بمناسبة إحياء ذكرى بعض الأحداث المجيدة إبان كفاحنا التحريري: إنه إغفالٌ تام لذكر هوية الفاعلين وأسمائهم وكأنما ثورتُنا كانت من صُنع الأشباح.

في بلد تمنح فيه السلطةُ القائمة لنفسها حق احتكار الثقافة، فإن التاريخ محكومٌ عليه بأن يصير أداة طيِّعة لخدمة مآربها، فيكتسي التلاعبُ بالتاريخ حينئذ صبغة الخيار الاستراتيجي؛ بل الأدهى من ذلك أن التاريخ، أكثر من كافة نشاطات الأمة، يصبح مادة «حسَّاسة» جدا وبالتالي لا ينبغي أن يفلت من قبضة الرقابة أو يحيد عما يمليه جهاز الحزب - الدولة من توجيهات.

لا مراء، اليوم أصبحت السلطة القائمة تقدم بعض التنازلات وتُضفي على مواقفها ضربا من المرونة والتغاضي مقارنة بما كانت تفعله من قبل؛ إلا أن التاريخ الرسمي ما يزال هو التاريخ الرسمي، ولن ترتضي السلطة سوى بالنزر اليسير من التسامح حين يتعلق الأمر بتقديم بعض التوضيحات أو الشروح التي لا تروق «لموظفي الحقيقة»، فالتاريخ إلى اليوم يُعدُّ بمثابة قطاع خاص محاط بحراسة مشددة وما تزال الحواجز قائمة في وجه كل من تُسول له نفسه الخروج عن الحدود المرسومة. وما تزال المنافذ موصدة أمام أية محاولة

لتسليط الضوء عبر دروس التنشئة المدنية المخصصة لتلاميذ التعليم الثانوي، عن الدور الرئيسي الذي لعبه حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في مجال الإعداد لأول نوفمبر 1954. ولن أشتط في القول إلى حد الادعاء بأن ثمة ما يشبه «غسيل دماغ» بواسطة الكتب المدرسية إلا أن ثمة نيةً مبيَّتة لصرف اهتمام شبيبتنا عن تاريخنا الوطني وأعني بهذا: التاريخ الصحيح والحقيقي. هذا أمرٌ واقعٌ وواضح وجليٌ، بحيث لا يكاد يوجد ثمة فرق جوهري بينه وبين الإفراط في التعسُّف أو التفريط في كسب ثقة الأجيال المعاصرة.

وبالعودة إلى المواضيع المطروحة بين دفتي هذا الكتاب فإن من واجبي التنبيه إلى ما صادفني من صعوبات جمة في مجال التوثيق. ذلك أن ظروف الكفاح في الجزائر قد أجبرتنا على العمل في كنف السرية بدون انقطاع تقريبا، مما لا يُسهل الاحتفاظ بالأرشيف. إن عثور البوليس على أية وثيقة مهما كانت قيمتها، كان كفيلا بأن يؤدي بنا إلى الاعتقال والاستنطاق والسجن. بل أدهى من ذلك فربما أدى إلى تفكيك هيكلة التنظيم برمته؛ وذلك ما كانت تبتغيه الإدارة الاستعمارية. ولكن بالرغم من كل احتياطاتنا فإن عناصر البوليس إثر كل مداهمة تشنُّها، وما أكثرها، لم تكن تغادر مقراتنا أو سكنات مناضلينا فارغة الأيدي.

نظرا إلى ضياع أرشيف اللجنة المركزية لحزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في أثناء فترة الحرب، فلقد وجدتُني مضطرا في أغلب الأحيان إلى الاعتماد على ذاكرتي الشخصية لإعادة سرد الأحداث من جديد، وكلما خانتني الذاكرة إلا وحاولتُ جاهدا سدَّ الثغرات مستعينا بذكريات رفاق النضال في صفوف حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكذا

رفاق الكفاح في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني الذين أُعبِّر بهذه المناسبة عن اسمى امتناني لهم.

لقد أخذتُ ما في وسعي من الاحتياطات احتراسا من الوقوع في الخطأ. وما أكثر المرات التي تراءت لي فيها صعوبات هذا المشروع فكنت أتساءل في أعماق نفسي عن جدوى الاستمرار في الكتابة.

إن كتابة التاريخ تعني الرضى بالخوض في الحديث عن إخوان سبق لهم أن اضطلعوا بمسؤوليات ثقيلة أحيانا، وتفرض علينا إصدار بعض الأحكام على ما أنجزوه من أعمال؛ وهذا يعني أننا سوَّغنا لأنفسنا التعرُّض بالنقد لبعض الشخصيات التي صارت اسماؤها ضربا من المقدسات المحظورة، والتي لا يجوز المساس بحرمتها في نظر البعض.

ومن بين ما تعنيه كتابة التاريخ أيضا إعلانُ الحرب ضد التصحيف المشين للتاريخ وضد الأحكام المسبقة المتغلغلة في الأذهان، لأنها ثمرة جهود مغرضة ومتواصلة هدفها تسميم عقول الناس. هذا يدفعنا إلى التساؤل إن كنا نملك ما يكفي من العزيمة القوية والنزاهة الفكرية للمضي قدما في سبيل إرجاع الحقيقة إلى نصابها.

حدث لي أن تحاورتُ ذات يوم، بخصوص هذا الموضوع الخطير، مع أحد قدماء المسؤولين في حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فبادرني بالسؤال: «ما جدوى الكتابة؟ ألا تخشى من وراء حديثك عن الآخرين أن تغتابهم وهذا عمل محرم في الإسلام؟» فأجبته: «وهل يجوز لنا أن لا نصدع بقول الحقيقة؟ ألسنا مأمورين بألا نكتم شهادتنا؟ إن لم نكتب، أنا وأنت، وجميع الفُرقاء الفاعلين في ثورتنا فربما تولى القيام بهذا العمل قومٌ آخرون غيرُنا، ممن لم تكن لهم علاقة مباشرة بالكفاح التحريري. وحينئذ سوف يُرخون العنان

لأقلامهم لتكتب كيفما تشاء وتروي الأكاذيب وما عنَّ لها من تخمينات وتعميمات. وأغرب ما في الأمر أن افتراءاتهم سوف تتحول، في بضع سنين، إلى حقائق مكرسة إن لم تجد من يتصدى لها في الوقت المناسب. وأمام هذا الخطر الداهم لا شك في أن الأجيال القادمة سوف تُحاسَبنا على ذلك».

لئن أقدمتُ على الكتابة فليس عندي أدنى شك في أنني سأرتكب لا محالة بعض الأخطاء ولكن إذا لم أكتب فإن خطئي سوف يكون أعظم؛ لأن الركون إلى الصمت، وهذا موقفٌ سلبي، سوف يسمح بإدامة ما يُنسج من خرافات وأباطيل حول مواضيع أعرفُها حق المعرفة وأنا أحقٌّ من غيري بروايتها بأكبر دقة ممكنة وهذا في مقدوري الآن.

هكذا قررتُ الإدلاء بشهادتي اقتناعا مني بأن أحسن وسيلة لاستمرار الكذب هو التزام الصمت إزاءه. لا جدال، فسوف يعترض البعض على بعض الأحكام التي أصدرتُها أو على تأويلي لهذا الحدث أو ذاك؛ فليكن! من يدري؟ لعلي أكون في هذه الحالة قد ساهمتُ في إثارة بعض المناقشات المفيدة وستكون الحقيقة التاريخية هي الرابح الأكبر.

إنني واع تماما، بأن في هذه المساهمة بعضُ الثغرات ومواطن الضعف؛ ولذا فرجائي من القراء الذين يتفطنون لشيء من هذا أن يتداركوه بالتصحيح والتعليق وإن لزم الأمر بتقديم معلومات إضافية أو بعض التوضيحات. لا غرو أن المصلحة العليا لتاريخ ثورتنا تقتضي منهم بذل مجهود من هذا القبيل؛ إنه واجب قول الحقيقة لاسيما وأن هذا التاريخ لم يُكتب بعد.

بن يوسف بن خدة

شعبان 1423، أكتوبر 2002

تمـــــــــــــهيد

تأملات حول موضوع «الجزائر الفرنسية»

عندما نلقي نظرة على ماضينا القريب يتبيَّن لنا أن الشعب الجزائري قد تنبَّه، في وقت متأخر، لمسألة النضال السياسي في إطار حركة وطنية منظمة بالمقارنة مع ما حدث في تونس أو الشرق الأوسط أو آسيا. ذلك أن المظاهرات الشعبية الكبرى التي كان لها شأنٌ يُذكر، في تاريخ الجزائر، لم تنطلق إلا في سنة 1945 حين وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها.

إن أية حركة وطنية، بحكم طبيعتها، مرتبطة ارتباطا وثيقا بنمط السيطرة الاستعمارية المفروضة عليها: فبقدر ما تكون هذه الأخيرة فظة ووحشية تكون الحركة الوطنية التي تناهضها عنيفة وشديدة المراس.

من المعلوم أن احتلال الجزائر، وهذه حقيقة جديرة بالتذكير دوما، قد تم بأسلوب دموي قاس وفظيع واستغرق فترة طويلة من الانتفاضات الشعبية التي تم قمعُها بنفس الشراسة والوحشية وما تبعها من تجريد الجزائريين من أراضيهم وتمليكها للمستوطنين. لقد أجبرت تلك الانتفاضاتُ فرنسا، وهي حينئذ أكبر قوة عسكرية أوروبية، على أن تحارب طيلة نصف قرن كامل قبل أن تتمكن من احتلال جزء من البلد لا يتجاوز التخوم الصحراوية الشمالية، ولقد أظهر الجزائريون في تلك الأثناء شجاعةً وبطولة خارقة؛ ولئن انهزموا، على الصعيد العسكري، فإن ذلك لم يكن بسبب التفوق المادي والتقني الفرنسي بقدر ما كان نتيجة عجز الجزائريين عن الانضواء تحت لواء جبهة موحدة أمام عدو مشترك. وبما أن نظام الداي قد انهار، فلقد تولى الأمير عبد القادر قيادة المقاومة معلنا التعبئة الشعبية ضد الغزاة، باسم الإسلام، فاستمر في محاربة

الفرنسيين طوال خمس عشرة سنة (1832-1847)؛ غير أن قسما فقط من البلاد كان يدعمُه: هو القسم الأوسط والغربي. وبالرغم من تزامن المقاومة التي قادها كل من الأمير عبد القادر، في وسط البلاد وغربها، والباي أحمد حاكم قسنطينة، في شرق البلاد، إلا أن تلك المقاومة لم تكن منسقة مما أدى إلى فشل القائدين معا. وعندما اندلعت المقاومة الكبرى (1871-1872) في منطقة القبائل والقطاع القسنطيني بزعامة الشيخ الحداد ومحمد المقراني، كانت منطقتا الوسط والغرب، المغلوبتين على أمرهما، عاجزتين عن تقديم أي دعم لهما. هكذا تمكنت فرنسا من إخضاع مناطق الجزائر الواحدة تلو الأخرى بالرغم من جهود السكان وتضحياتهم الجسيمة.

غير أن إخضاع الجزائر بقوة السلاح لم يكن كافيا؛ ذلك أن المحتل كان يخشى هذا الشعب الذي برهن عن مقدرة قتالية خارقة مما يعني أنه متحفز دوما للقيام بانتفاضة وطنية شاملة؛ مما دفع فرنسا إلى شل حيويته وإضعاف شوكته باستقدام أعداد كبيرة من المستوطنين الأوروبيين وتوطينهم في الأرض الجزائرية. وكان المحتل يعتقد أنه ضمن بذلك «ديمومة» التواجد الفرنسي في البلاد.

شجعت فرنسا الأوروبيين على الهجرة إلى الجزائر: فرنسيين وإسبانيين وإيطاليين ومالطيين... ووزعت عليهم وعلى الشركات العقارية الأراضي الصالحة للاستغلال؛ فلم يمض وقت طويل حتى أصبحوا يشكلون طبقة كبيرة النفوذ: إنها طبقة المستوطنين الذين تتشكل منها النواة الصلبة لجالية **«الأقدام السوداء»** وستغدو هذه الفئة بمثابة الرمز القوي للوجود الفرنسي بالجزائر. ثم أعلنت فرنسا أن الجزائر مقاطعةٌ فرنسية وقررت أن الجزائريين أصبحوا « فرنسيين»؛ ومنذئذ أصبحت الجزائر تابعة لوزارة الشؤون الداخلية

في «الوطن الأم» مثل غيرها من المقاطعات الفرنسية في *كورسيكا* *وبريتاني* *وبروفانس* وغيرها.

أما في تونس والمغرب، فلم تكن الوضعية السياسية على مثل هذه الحال: حيث حافظت فرنسا على ما وجدته [عند فرض الحماية] من مؤسسات وهياكل محلية، كما أبقت على الأسرتين الحاكمتين، الحسينية والعلوية، مما جعل الدولتين تستمران في الوجود، ولو من الناحية الشكلية والصورية المحضة؛ واستمر فيهما تعليم اللغة العربية وبقي كل من جامع الزيتونة (تونس) والقرويين (فاس)، كما كانا من قبل، مركزين كبيرين من مراكز الثقافة الإسلامية.

أما في الجزائر فلقد دمَّرت فرنسا جميع ما وجدته من مراكز ثقافية: معاهد وزوايا ومدارس، واستحوذت على أملاك الأوقاف التي كانت مصدر تمويل لتلك المؤسسات وخير ضمان لاستمرارها؛ كما قضت بصورة كاملة على هياكل الدولة الجزائرية وطبقت على الجزائر، بدون أي تحفُّظ، نظام الحكم المباشر، ومما زاد الأمر سوءا أنها سنَّت تدابير قمعية استثنائية جُمعت فيما يُعرف باسم**«قانون الأهالي»**، سنة 1881؛ الذي سلط على رقاب الجزائريين نير سلطات الاحتلال المتحفزة لقمع أية بادرة منذرة بالعصيان أو بانفلات الوضع.

احتل الفرنسيون الجزائر بالقوة ونظموا شؤونها بطريقة تخدم مصالحهم وتصرفوا فيها كأنهم مالكيها الشرعيين، وانتهجوا إزاءها ما سمي بسياسة الإلحاق ثم الاستيعاب وأخيرا الإدماج وهي أساليب ترمي في مجملها إلى جعل الجزائر جزءً لا يتجزأ من الأمة الفرنسية، واعتبار سكانها فرنسيين، إلا أن حقوق المواطنة مقصورة على العناصر الأوروبية دون سواها.

حينئذ لجأ الإنسان الجزائري إلى أعماق ذاته معتصما بدينه وتقاليده؛ ومع ذلك لم يفلت من المضايقة بل أصبح عرضة لشكل آخر من أشكال العدوان: هو العدوان الثقافي، ذلك العدوان الذي تجسد في انتهاج المستعمر سياسةً تهدف إلى مسخ شخصية الجزائريين بحرمانهم من لغتهم الوطنية ودينهم باعتبار أن كليهما يمثل عقبة كأداء تحول دون نجاح المشاريع الرامية إلى فرنسة الجزائريين.

فبينما كانت اللغة العربية، قبل الاحتلال الاستعماري، هي اللغة الوطنية ولغة الثقافة والإدارة والقضاء، إذا هي تتعرض لتضييق الخناق عليها لكي تبقى اللغة الفرنسية وحدها هي لغة التحاكم؛ وبينما كان الإسلام طيلة ما يربو عن ثلاثة عشر قرنا مصدرا للأخلاق والقانون والتشريع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فإذا هو يتعرض لهجوم شرس ويوضع تحت رقابة إدارية مشددة. إن معاداة الإسلام بهذه الصفة تنسجم تماما مع الخط السياسي الذي تنتهجه فرنسا باعتبارها «**البنت البكر للكنيسة**» ويكمل الصراع الطويل الأمد الذي ما انفك الصليب يشنه على الهلال. ولقد كانت لتلك العداوة المستحكمة أهمية لا تُنكر بين الدوافع المحفزة على احتلال الجزائر: إنها رغبة الكنيسة في إعادة الجزائر إلى حظيرة «الديار المسيحية» مثلما كانت في سالف العهود السابقة للفتح الإسلامي لشمال افريقيا؛ وتتجلى هذه الرغبة الملحة في تجريد الإنسان الجزائري من قيمه الدينية والثقافية، بفضل التعاون الوثيق واليومي بين الإدارة الاستعمارية والمستوطنين والقساوسة. كما تبرُز أيضا من خلال محاولات التنصير التي بذلتها البعثات التبشيرية، وعلى وجه الخصوص هيئة «الآباء البيض» لاسيما في المناطق الريفية، وما إلى ذلك من الاستحواذ على المساجد وتحويلها إلى كنائس. لقد لعبت المؤسسةُ الكنسية دور المُساعد والنصير المُعلن جهارا نهارا في التمكين للمشروع الاستعماري فوق الأرض الجزائرية.

كان التعليم العمومي يُقدم باللغة الفرنسية وفق نظام علماني لا يعير أدنى اهتمام بما يمتُ بصلة إلى الحقائق الجزائرية وتاريخها وثقافتها. «أسلافُنا هم الغاليون القدامى» ذلك ما كان يؤمر الأطفال الجزائريون بحفظه عن ظهر قلب وترديده يوميا فيما يُسمى «مدارس الأهالي»؛ مع العلم بأن التعليم الفرنسي كان يقدم لأبناء «الأهالي» بجرعات شحيحة لا تشفي الغليل؛ فإذا صرفنا النظر عن القلة القليلة من المثقفين باللغة العربية، جاز القول بأن فئة النخبة المثقفة الجزائرية كانت في حكم المنعدمة تماما.

وحينئذ راح مُنظرو الاستعمار يزعمون أن ليس للجزائر ماض تاريخي ولا حضارة ولا هوية ثقافية متميزة، وإنما هي عبارة عن فسيفساء تتألف من مجموعات عرقية مختلفة خضعت، على مر العصور، لشتى الغزوات الأجنبية، من فينيقية ورومانية وبيزنطية وعربية وتركية؛ ثم يضيفون مؤكدين بأن الحظ قد أسعف الجزائر الآن لتنفتح على «مزايا الحضارة التي جاءت فرنسا لكي تنشرها في هذه الربوع».

كتبت مجلة (افريقيا اللاتينية)[1] وهي لسان الإيديولوجية الاستعمارية، تقول بهذا الصدد: إن «الأهالي» لا يمثلون أمة أصلية في الجزائر، بل ثمة قبائل وبربر مستعربون يمقت بعضُهم بعضا؛ وثمة عشائر في صراع مستمر؛ وثمة عائلات متخاصمة ومتنافسة إلى حد الاقتتال فيما بينها: لا تربط بين هؤلاء أية مشاعر مشتركة ولا يتقاسمون أدنى المفاهيم عن معنى الوطن.

ويحلو للكاتب (لويس برتراند) أن يردد القول في نفس المقال: إن الفضل يعود إلينا نحن الذين بعثنا الحياة في هذه الأرض وأضفينا عليها نوعا من الوحدة السياسية والإدارية؛ فلو لم نكن متواجدين هنا لكان مفهوم الوطن، في

(1) العدد رقم 6 من مجلة L'Afrique latine، الصادرة بتاريخ 15 مارس 1922.

نظر أي واحد من سكان العاصمة، لا يتعدى أبواب المدينة ذاتها. ولو أن نفس الشخص غامر بنفسه خارج الضاحية القريبة لاستُقبل هناك بالمكاحل كما كان عليه الأمر قبل سنة 1830. لئن أصبح في إمكان الجزائري، في أيامنا هذه، أن يتحدث عن الجزائر كوطن له فإن الفضل في ذلك يعود إلينا نحن.

لا وجود لأمة «أصلية» في الجزائر، وهل يصح الحديث عن وجود أمة عربية والحال أنه لا وجود للعرب هنا؟ ثمة خليط من الخلاسيين المولودين من اقتران الغزاة القادمين من شبه الجزيرة العربية مع البربر والزنوج وسكان البلاد القدامى. ينبغي أن يكون المرء غارقا في جهالة مطلقة ليسمح لنفسه بالتحدث عن «تحالف فرنسي عربي» أو عن معاهدة مبرمة بين الأمة العربية والماريشال (دي بورمون) على حد قول أحد الصحافيين «الأهالي» من رعيل ما قبل الحرب.

جزائر فرنسية، حكم مباشر مسخ الشخصية الجزائرية: تلك هي العبارات الجوهرية التي تُحدد خصائص السياسة المفرطة في الابتزاز التي سُلِّطت بصورة منهجية على المجتمع الجزائري فزعزعت أركان أطره التقليدية وقضت على نخبته بتقتيلهم أثناء الغزو أو بتهجيرهم بعد ذلك. **(ملحق1)**

لم تحظ الجزائر المستعمرة لا باستقلال ذاتي حقيقي ولا صوري على غرار المستعمرات الأوروبية الأخرى، حيث يتقاسم المحتلُ السلطة بينه وبين «البرجوازية المحلية». لذا ذهب بعض الكُتاب إلى القول: «إن المحتل في تلك البلدان، لم يترك أي مجال للوساطة بينه وبين الجماهير». **أما في الجزائر فلم يكن «للبرجوازية المحلية» وجودٌ وأما الطبقات المتوسطة، الريفية منها والحضرية، فقد سحقتها عجلة الاستعمار. احتكر المستوطنون جميع وسائل الإنتاج الكبرى: الأراضي الخصبة، البنوك، وسائل النقل، التجارة الخارجية ... الخ**، وقد اعتمد هؤلاء على العائلات «الأهلية» الكبرى أو ما يُدعى «الخيام

الكبيرة» التي لم تكن في واقع الأمر، تملك شيئا يُذكر لا من سلطة سياسية ولا قدرة اقتصادية. ولم تكن توجد في الجزائر طبقة عمالية باعتبار أن فرنسا قد سعت بكل جهدها لتجعل من الجزائر بلدا فلاحيا تسود فيه زراعة الكروم لفائدة الأوروبيين دون سواهم. بعبارة أخرى إن الجزائر قد خُصصت لتكون مصدرا للمواد الأولية والمنتجات الزراعية وسوقا لتصريف المواد المصنعة الفرنسية.

وبما أن الأوضاع في الجزائر كانت على هذه الحال فإن الحديث عن أي نوع من الصراع الطبقي يظل من قبيل الوهم والخيال، كما جازف بذلك بعض الكتاب الماركسيين، لاسيما وأن الإسلام كان، من زاوية النظر هذه، حاكما قويا لجمع كلمة الجزائريين وتعزيز إرادتهم وتوحيد جهودهم في معركتهم ضد الاستعمار.

ومن الآثار الناجمة عن تجريد الجزائريين من أراضيهم الخصبة، ظاهرة النزوح الريفي والعمران الفوضوي كما يشهد بذلك ظهور أولى الأحياء القصديرية على حواف الحواضر الكبرى.

خلال مدة وجيزة تحولت الجزائر، بفضل ثرواتها الضخمة إلى مستعمرة استيطانية حاولت فيها أقليةٌ من الأوروبيين أن تمد جذورها لتتمكن من إملاء شروطها واستغلالها حسب ما تقتضيه مصلحتها دون سواها.



موقع الجزائر بمثابة حجر الزاوية في الصرح المغاربي

وهمزة وصل بين قارتي أوروبا وافريقيا

نظـرا للاسـتعمار الاسـتيطاني فـي الجزائـر فـإن حركـة تحريرهـا واجهـت صعوبات أكبر بكثير من تلك التي واجهتها الحركات التحررية في المستعمرات الكلاسيكية حيث كانت علاقـات الدولـة الاستعمارية بالسكان المحليين مقتصـرة على تحقيق المنافع التجارية فقط. أما في الجزائر فإن الحركـة الوطنيـة قُدِّر لهـا أن تجابه ما كان يسمى «الجزائر الفرنسية» ولذا كـان الكفـاح التحريـري مريـرا وعسيرا وطويلا قلَّ أن يوجد لـه نظير فـي القرن العشـرين. وممـا ضـاعف فـي ضـراوة الحـرب التحريريـة، موقـعُ الجزائـر الاسـتراتيجي الـذي يجعلهـا حجـر الزاوية في صرح المغرب العربي ومنطقـة اتصـال وعبـور بـين البحـر الأبـيض المتوسـط وافريقيـا والعـالم العربـي. لهـذه الأسـباب اسـتغرق الكفـاح التحريـري،

قرابة ثمان سنوات، من حرب مسلحة ضروس خاضها الجزائريون في سبيل استرجاع استقلالهم وسيادتهم الوطنية المغتصبة.

القســـم الأول

الأسباب البعيدة لأول نوفمبر 1954

الفصل الأول:

التحرر الوطني بين المنهجين الإصلاحي والثوري.

نجم شمال افريقيا (1926)

لئن تمكن الاستعمار الفرنسي، حتى مستهل القرن العشرين، من قمع انتفاضات الجزائريين ضد السيطرة الاستعمارية، فإن مرد ذلك، بصورة خاصة، إلى انعدام الوحدة الوطنية بين الجزائريين؛ لكن جذوة المقاومة، رغم كل شيء، لم تخبُ في نفوسهم أبدا. ولقد دفع قانون التجنيد الإجباري، إثر صدوره سنة 1912، العديد من العائلات الجزائرية إلى الهجرة نحو البلدان الإسلامية: سوريا، تركيا، مكة والمدينة.

ولقد أدى اندلاع الحرب العالمية الأولى، بعد سنتين من ذلك، إلى إعلان التعبئة العامة في صفوف الجزائريين واستخدم ما يزيد عن مائة ألف منهم في دواليب الاقتصاد الحربي الفرنسي. كما هلك منهم كثيرون في جبهات القتال أو رجعوا إلى ديارهم جرحى أو معطوبين بعد أن ساهموا في انتصار فرنسا وحلفائها على ألمانيا[1].

---

(1) يؤكد خالد (حفيد الأمير عبد القادر) أن حصيلة الضحايا في صفوف أبنائنا، خلال الحرب، بلغت 50.000 قتيل و150.000 جريح؛ أما النائب البرلماني، السيد Morinaud، فذكر، في صحيفة L’Écho d’Alger الصادرة في 4 أوت 1920، الأرقام التالية: عدد المجندين الفرنسيين الذين غادروا الجزائر نحو مختلف جبهات القتال 115.220؛ وعدد المجندين الأهالي الذين غادروا الجزائر نحو مختلف جبهات القتال: 155.222. وكان عدد القتلى كما يلي: 18.350 من الفرنسيين؛ و19.074 من الأهالي الجزائريين. وبلغ عدد المعطوبين: 7.787 من الفرنسيين؛ و8.779 من الأهالي. وكان عدد الجرحى كما يلي: 54.070 من الفرنسيين؛ و72.035 من الأهالي. ملخص القول أن عدد القتلى والمعطوبين في صفوف المواطنين الفرنسيين القاطنين بالجزائر يساوي عدد القتلى والمعطوبين ويكاد يساوي عدد الجرحى والمجندين في صفوف الأهالي الجزائريين، والحال أن عدد الأهالي يقدر بعشرة أضعاف. انظر: Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme algérien, SNED, p. 48.

وحين انتهت الحرب كان الناجون من الموت في خنادق القتال يأملون في أن يُعترف لهم ببعض حقوقهم، ولو من قبيل العرفان بما أبلوه من بلاء حسن؛ إلا أنهم لم يحصلوا على شيء من ذلك، بدعوى أنهم لم يكونوا يحملون الجنسية الفرنسية يوم تجنيدهم، وبذلك حُرموا من الاستفادة من «مزايا» المواطنة الفرنسية. إن ضريبة الدم التي دفعوها بسخاء لم تعُد عليهم بأي جزاء.

من عادة الحرب أنها تُحدث دوما، تغييرات عميقة في حياة الشعوب: فمن نتائجها في روسيا مثلا، اندلاع ثورة أكتوبر 1917 وقيام النظام البلشفي؛ بينما مهدت الطريق لظهور الحركة النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا.

لئن لم تشهد الجزائر حينئذ أحداثا بهذا الحجم من الأهمية، فلقد اندلعت فيها انتفاضات محلية في بلاد بني شقران قرب معسكر وفي بلاد الشاوية بمنطقة الأوراس. أما المجندون منهم عنوة فإن المحن والشدائد التي لاقوها في الحرب قد فتحت أعينهم على وضعيتهم المزرية والبائسة كمستعمَرين.

عاد الأمير خالد لحمل مشعل النضال السياسي من جديد. فبعد تسريحه من الجيش الفرنسي برتبة نقيب من «صنف الأهالي»، ترأس حركة مطلبية تقدمت بعريضة مطالب إصلاحية؛ وقد رسم خطته على أساس التذكير بتضحيات الجزائريين خلال الحرب ليتمكن من المطالبة بمنحهم حق المشاركة في تسيير الشؤون العامة لبلدهم، وتمحور مشروعه أساسا على ضرورة المساواة في الحقوق بين جميع سكان البلد ومن بينها تمثيل الجزائريين المسلمين في البرلمان الفرنسي وفي المجالس العامة والبلدية ورفع نسبة مساهمتهم في إدارة الإقليم. سارع المثقفون والأعيان إلى مساندة مشروع الأمير خالد بحماس فياض؛ وما لبث أن ظهرت بوادر حركة مؤيدة له في أوساط الرأي العام ولاسيما في العاصمة وبعض الحواضر الكبرى. وعندئذ هرع المستوطنون للمطالبة بتسليط

العقوبات على الأمير خالد مما اضطره للهجرة إلى دمشق حيث توفي سنة 1936.

حينئذ أيقن الجزائريون بأنهم فرنسيون حين يستدعي الأمر قيامهم بالواجبات ولكنهم محرومون من الحقوق باعتبارهم مجرد «أهالي» ورعايا صالحين للاستغلال لا أكثر.

وكان بعضُ الجزائريين المتخرجين من الجامعات الفرنسية في مقدمة ضحايا الاستعمار الثقافي مما جعلهم يقتنعون بأن لا خلاص لهم إلا بالحصول على المواطنة الفرنسية ليحاكموا كفرنسيين. بل ذهب بعض ممثليهم البارزين إلى حد التنكر للوطن الجزائري وقيمه الثقافية والوطنية. كان مثلُهم الأعلى هو الذوبان في الأمة الفرنسية، ومن ثمة أخذوا يطالبون بدمج الجزائر في فرنسا وإدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي. أما الشعب الجزائري فقد تخلى عنهم واستمر في المقاومة قدر استطاعته: رفض تسديد الضرائب وعدم الامتثال لأداء الخدمة العسكرية والامتناع عن إرسال الأبناء إلى المدرسة الفرنسية التي كان يعتبرها أداة لمحق شخصيته وقيمه الأخلاقية والروحية.

انتظم التيار الاندماجي، بعد فترة وجيزة، في إطار اتحادية النواب المسلمين الجزائريين، التي تأسست سنة 1927، فلا غرابة بعد هذا أن تنشأ الحركة الوطنية الجزائرية في صفوف العمال والمهاجرين الجزائريين بفرنسا.

لكن، في أي سياق دولي حدث هذا يا ترى؟

على صعيد العالم الإسلامي، أُصيب هذا الأخير بإحدى أكبر هزائمه إثر سقوط الخلافة العثمانية، بعد أن ظل الأتراك، طوال خمسة قرون ونيف، آخر القلاع الصامدة في وجه الاعتداءات المسيحية؛ وكانت تركيا هي الدولةَ الإسلامية الوحيدة التي لم تسقط في يد الاستعمار بل ظلت صامدة في وجه

أوروبا. لقد حدثت هذه الواقعة التاريخية سنة 1924 وكان لها أثر المصيبة العظمى في نفوس كافة المسلمين من الهند إلى المغرب الأقصى، وهم يشاهدون مكتوفي الأيدي انهيار آخر رموز الوحدة الروحية والزمنية في العالم الإسلامي.

على صعيد الشمال الافريقي، اندلعت أحداثٌ خطيرة هزت المغرب الأقصى. ففي سنة 1925، كانت أتون حرب الريف مضطرمة. ولقد استقر رأي الفرنسيين والإسبان على احتلال البلاد عنوة بعد حصول الاتفاق بينهما على تقسيمها: وضع منطقة الريف في الشمال تحت السيطرة الاسبانية بينما تستولي فرنسا على البقية الباقية من التراب المغربي. غير أن القوتين الاستعماريتين اصطدمتا بمقاومة شديدة من طرف سكان الريف بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي. ولقد ألحق هذا الأخير هزيمة نكراء بالجيش الاسباني في معركة «أنوال» الشهيرة، سنة 1921 ثم توجه لمجابهة القوات الفرنسية التي كانت تحت قيادة الماريشال (ليوتي) فاضطرها للانسحاب إلى غاية مشارف مدينتي تازة وفاس.

أُصيب الغزاة بحالة من الاضطراب والهلع فأصبحوا يتوجسون خيفة من انتقال عدوى الانتفاضة إلى الجزائر. وهكذا أصبحت آمال المسلمين في التحرر معقودة، بحماس جياش، على هذا البطل الريفي. ومما زاد في التفاف الناس حوله انتسابُه إلى سلالة الصحابي الجليل عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين. ولقد كان الجزائريون يعتبرون كل نصر يُحرزه الأمير بمثابة نصر لهم وكذا كل هزيمة. ولقد ساهمت حرب الريف، من جهة أخرى، في تحسيس الجالية الجزائرية المهاجرة إلى فرنسا. ولعبت هذه الحرب دورا معتبرا في إنعاش الروح النضالية في صفوف المهاجرين الجزائريين في وقت تزامن مع تأسيس حزب نجم شمال افريقيا.

وأمام الانتصارات التي أحرزها سكان منطقة الريف، اضطرت الحكومة الفرنسية إلى تعبئة إمكانيات ضخمة وعينت الماريشال (فيليب بيتان) بدلا عن الماريشال (ليوتي) فبادر الأول بتنظيم جيش قوامه 160.000 جندي ودبَّر، بالتنسيق مع الجنرالات الإسبان، خطة هجومية نجحت في محاصرة قوات الأمير عبد الكريم بين فكي كماشة. اضطر هذا الأخير إلى وضع السلاح وتسليم نفسه للفرنسيين في 27 ماي 1926، بعد أن صمد في وجه التحالف الفرنسي الإسباني طيلة 6 سنوات بإمكانياته المحدودة جدا. وبعد نفيه إلى جزيرة (لارينيون)، إحدى المستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي، تمكَّن من الفرار منها والتجأ إلى القاهرة. تم ذلك خلال نقله من منفاه إلى فرنسا بعد أن فكرت الحكومة الفرنسية في جعل إقامته بمنطقة (كوت دازور) لتستعمله كوسيلة ضغط ومساومة ضد السلطان محمد الخامس **المتهم بالتسامح مع الوطنيين في حزب الاستقلال.**

لا جدال في أن الأمير عبد الكريم الخطابي كانت تعوزه المساعدات الخارجية؛ ولذا لقي نفس المصير الذي كان للأمير عبد القادر الجزائري قبل ثمانين سنة من ذلك التاريخ: فهزيمته إذن، لا تعود لتفوق العدو عسكريا وماديا، بقدر ما تعود إلى عدم توحيد صفوف المقاومة الوطنية. ذلك أن منطقة الريف المعزولة عن بقية مناطق البلاد، لم تكن لتستطيع الصمود والمجابهة بمفردها أمام قوتين امبرياليتين في آن واحد.

في المشرق العربي وفي الفترة نفسها أي في العشرينيات، احتل الجيش الفرنسي كلا من سوريا ولبنان بالرغم من اصطدامه بمقاومة شعبية باسلة في منطقة جبل الدروز. ولم يتردد الجنرال (غورو) في قصف مدينة دمشق بالمدافع. وهنا أيضا، مثلما كان الشأن في المغرب، استعملت قيادة أركان

الجيش الفرنسي أعدادا كبيرة من الجنود القناصة الجزائريين في الخطوط الأمامية لمحاربة إخوانهم المسلمين.

وإلى هذه الفترة أيضا، يعود ظهور حزب نجم شمال افريقيا بباريس كأول تنظيم سياسي طالب باستقلال الجزائر. والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن الحركة الوطنية الجزائرية لم تولد فوق التراب الوطني، مثلما كان الأمر بالنسبة للمغرب أو تونس أو المشرق العربي؛ كما أنها لم تنبثق عن النخبة المنتمية إلى الأوساط التقليدية المعروفة عادة بمستواها الثقافي الرفيع ويُسر ظروفها المعيشية، وإنما نشأت الحركة الوطنية خارج الجزائر وفي أوساط عمالية محرومة اضطرت إلى مغادرة وطنها تحت وطأة البطالة والبؤس وتتألف، في معظمها، من أبناء الأرياف الأُمِّيين. في هذه البيئة نشأت الحركة الوطنية وترعرعت واشتد عودها قبل أن تنطلق، بعد عشر سنوات، إلى بلدها الأصلي وتضرب جذورها في أعماق التربة الجزائرية وتنفصل عن وصاية الشيوعية الفرنسية؛ ذلك أنها أصبحت عازمة على استلهام أفكارها من أرض الأجداد لتخوض الكفاح من أجل الانبعاث الوطني.

وغنيٌ عن البيان أن الحركة الوطنية الجزائرية قد أُشربت بحيوية وقناعة أبناء الشعب الذين كانوا يشكلون قاعدتها العريضة؛ وإن ظلت تعاني صعوبة جمة في اقتحام صفوف النخبة المثقفة باللغتين العربية والفرنسية والقليلة العدد أصلا، وسيكون هذا الأمر من أكبر نقاط ضعفها المزمن الذي لازمها طيلة مراحل تطورها ولم تستطع تجاوزَه. إن العدد القليل من خريجي الجامعات النابهين، وبعض العصاميين والخطباء القادرين على استقطاب الجماهير، لم يكن كافيا لجعل حزب نجم شمل افريقيا وحزب الشعب ولا حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التي تعتبر امتدادا له، من أحزاب النخبة المثقفة.

ولقد ظل إلى حد ما ضحية هذا الضعف المزمن. ولكن يجوز القول بأن طبيعة مناضليه المنتمين إلى الطبقة العمالية قد تسببت في ترسيخ شعبيته وأضفت عليه هالة من المجد وأكسبته سمعة طيبة في أوساط الفئات المحرومة. مهما يكن، فالنُّخب المُفرنسة والمعربة، لم تكونا في طليعة الكفاح من أجل الاستقلال بالمقارنة مع نظيرتها في كل من المغرب والمشرق العربي.

وجد المهاجرون مناخا سياسيا ونفسانيا جديدا في ديار الهجرة لم يألفوه في وطنهم، ففي فرنسا كانت الحريات العامة تحظى باحترام أكبر نسبيا عما كان ساريا في الجزائر؛ الأمر الذي سهل اختلاط العناصر الجزائرية الواعية بالعمال والمناضلين والمثقفين المنضوين تحت لواء النقابات والأحزاب التقدمية. ولقد تزامنت تلك المرحلة مع ظهور «تكتل الاتجاهات اليسارية» الذي تأسس سنة 1924، وكان يضم في صفوفه الملتفة حول (إدوار هيريوت)، رئيس المجلس، كلا من الراديكاليين والراديكاليين-الاشتراكيين، والجمهوريين الاشتراكيين، والاشتراكيين المنضوين تحت لواء الفرع الفرنسي في الأممية العمالية(1)؛ في حين راح الحزب الشيوعي الفرنسي، باسم الأممية الشيوعية الثالثة، يحث الشعوب المستعمرة على الثورة ضد طغيان المستعمرين الراسماليين.

وفي الوقت ذاته، كان مبدأ (ولسن)، الذي أعلنه عقب الحرب العالمية الأولى بخصوص «حرية الشعوب في تقرير مصيرها» قد أصبح شعارا يردده الناطقون باسم الشعوب الرازحة تحت نير السيطرة الاستعمارية. ونذكر من هؤلاء الزعماء: شكيب أرسلان في لبنان وعبد الرحمان شهبندر في سوريا،

(1) في سنة 1920، حدث انشقاق في صفوف الحركة العمالية بفرنسا إثر المؤتمر الذي عُقد في مدينة Tours؛ فانشطرت إلى جناحين اثنين: الحزب الاشتراكي SFIO (أي الفرع الفرنسي في الأممية العمالية)، والحزب الشيوعي الفرنسي PCF العضو في الأممية الشيوعية الثالثة السائرة في فلك موسكو.

وسعد زغلول في مصر، وهوشي منه في الهند الصينية، ونهرو في الهند. وكان هؤلاء جميعا يطالبون، باسم ذلك المبدأ، بحق بلدانهم في الاستقلال.

في هذا السياق الدولي وُلد نجم شمال افريقيا كفرع كان ينشط تحت كنف الحزب الشيوعي الفرنسي. وينبغي التذكير، بصفة أدق، بأن النجم ظهر في إطار إحدى الاتحادات الدائرة في فلك هذا الأخير يُعرف باسم«اتحاد الشعوب المستعمرة» الذي يضم في صفوفه العمال المهاجرين من مختلف المستعمرات ويهدف إلى تكثيف الكفاح المناهض للامبريالية على ضوء توجيهات الأممية الشيوعية الثالثة.

وكانت صحيفة (المنبوذ)[1] لسان حال فيدرالية الشعوب المستعمرة تحت إشراف حاج علي عبد القادر، وهو جزائري من غليزان، بمعية هوشي منه الذي سيتولى فيما بعد قيادة الحركة الاستقلالية في فيتنام. وكانت هذه الفيدرالية تضم أربع اتحادات: في الهند الصينية، وافريقيا الشمالية، ومدغشقر، والمستعمرات القديمة. ويبدو أن أولى الاتصالات بين الحزب الشيوعي الفرنسي والأمير خالد تعود إلى سنة 1924 بخصوص تأسيس نجم شمال افريقيا. غير أن التأسيس تأخر إلى غاية 1926 مما جعله تابعا لفيدرالية الشعوب المستعمرة في فرعها الشمال إفريقي؛ والحال أنه كان ينسق نشاطاته أيضا، مع كل من «الرابطة المناهِضة للقمع الاستعماري والامبريالي» و«الأممية النقابية الحمراء» و«الاتحادية العامة للعمال الوحدويين»[2]. وكانت هذه الأخيرة همزة وصل بين نجم شمال افريقيا والحزب الشيوعي الفرنسي الذي لم يكن يومئذ يجد غضاضة في المطالبة باستقلال المستعمرات، امتثالا

(1) Le PARIA.

(2) CGTU (Confédération Générale des Travailleurs Unitaires.

لتوجيهات منظمة الكومنترن[1]. كما لم يتحرج اثنان من قيادييه البارزين، هما (جاك دوريو) و(بيار سيمار) من الاعتراف علنًا بأن بلدهما كان في حالة حرب ضد الأمير عبد الكريم الخطابي بل أعلنا عن تأييدهما وتضامنهما مع هذا الأخير[2].

كان نجم شمال افريقيا، غداة تأسيسه، تحت رئاسة حاج علي عبد القادر وهو من الأسماء البارزة في الحزب الشيوعي الفرنسي. أما مصالي الحاج، الذي لم يكن شخصية معروفة آنذاك، فقد انضم إلى الحزب بصفته عضوا مؤسسا. وُلد مصالي الحاج يوم 16 ماي 1898، وحلَّ بفرنسا في سنة 1918 حيث أدى الخدمة العسكرية، ثم استقر بباريس، سنة 1923، حيث كان يمارس بعض الأشغال البسيطة لتأمين قوته اليومي: بائع متجول وحاكم بسيط في الشركات التجارية والصناعية. انخرط مصالي في صفوف الحزب بتشجيع من حاج علي الذي كان يأخذ بيده ويرشده ليخطو خطواته الأولى. كما شارك مصالي سنة 1927، برفقة حاج علي، في مؤتمر (بروكسل) الدولي لمناهضة الامبريالية، حيث تناول مصالي الكلمة باسم النجم[3].

---

(1) Komintern: هيئة عالمية تضم الأحزاب الشيوعية، تُعرف باسمالأممية الشيوعية الثالثة التابعة لموسكو. وبعد حل منظمة الكومنترن سنة 1943، تم تعويضه بهيئة الكومنفورم Kominform سنة 1947.

(2) هذا هو نص البرقية التي أرسلها كل من J. Doriot وP. Semard إلى الأمير عبد الكريم الخطابي: «الكتلة البرلمانية، اللجنة المديرة للحزب الشيوعي، الرابطة الوطنية للشبيبة الشيوعية يشيدون بالنصر المؤزر للشعب المغربي ضد الامبرياليين الإسبان. يهنئون القائد الفذ عبد الكريم. يتمنون أنه بعد إحراز النصر النهائي ضد الامبريالية الاسبانية سيواصل، بمؤازرة الطبقة البروليتارية الفرنسية والأوروبية الكفاح ضد جميع القوى الامبريالية بما فيها فرنسا إلى أن يتحقق التحرير النهائي للمغرب. يحيا استقلال المغرب! يحيا كفاح الشعوب الرازحة تحت الاستعمار. عاشت البروليتاريا العالمية!». صحيفة (L'Humanité) 11 ديسمبر 1924.

(3) حسب رواية بلقاسم راجف، أحد الرواد الأوائل لحزب النجم، ورفيق الكفاح مع مصالي، فإن هذا الأخير تم تجنيده من طرف سي جيلاني؛ وكان كلاهما من رواد المدرسة الوطنية للغات الشرقية بباريس، حيث كانا حريصين على حضور ما يقدم فيها من محاضرات ويُنظم من تظاهرات ثقافية عن العالم العربي الإسلامي. كما أشرف سي جيلاني أيضا على تجنيد بلقاسم راجف.

كان مؤتمر (بروكسل) منبرا لممثلي الشعوب المستعمرة حيث طالبوا بحق بلدانهم في الاستقلال. ومن بين الحاضرين في المؤتمر نذكر: الشاذلي خير الله من تونس ومحمد حطة الذي سيكون الوزير الأول لأندونيسيا بعد استقلالها، وجواهر لال نهرو الوزير الأول الهندي مستقبلا، وهوشي منه زعيم جمهورية فيتنام، والزعيم السنغالي لمين غاي؛ بالإضافة إلى ممثلين عن الصين واليابان وسوريا. ومن المشاركين في المؤتمر أيضا نذكر بعض السياسيين والأدباء الفرنسيين أمثال (هنري باربوس) و(فيلسيان شالاي). ويُعتبر مؤتمر بروكسل هذا بدايةً لحركة تحرير الشعوب الآسيوية والافريقية التي ستنطلق فيما بعد إثر انعقاد مؤتمر باندونغ بأندونيسيا سنة 1955، الذي التقت فيه من جديد بعض الشخصيات المذكورة آنفا بعد أن ساهم كلٌ منهم في تحرير وطنه.

وباسم نجم شمال افريقيا، طلب مصالي من المؤتمرين أن يصادقوا **على المطالب التالية:**

- استقلال الجزائر.

- انسحاب قوات الاحتلال الفرنسي.

- تكوين جيش وطني.

- مصادرة الملكيات الزراعية الكبرى التي استحوذ عليها الاقطاعيون وأعوان الامبريالية والمستوطنون والشركات الراسمالية الخاصة؛ وإعادة الأراضي إلى الفلاحين الذين اغتُصبت منهم.

- احترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة.

- إعادة الأراضي والغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.

رفضت الحكومة الفرنسية رفضا قاطعا، المساس بما تعتبره من أقدس مبادئها على الإطلاق ألا وهو: «الجزائرُ أرضٌ فرنسية تنقسم إلى ثلاث عمالات». ولذلك أصدرت قرارا بحل نجم شمال افريقيا في نوفمبر 1929.

لم يكن نجم شمال افريقيا في بداية أمره تنظيما حزبيا حقيقيا وإنما كان، على حد قول بلقاسم راجف، مجرد هيكلة تنظيمية صغيرة تتولى استقبال الشيوعيين والديمقراطيين والوطنيين الذين يجمع بينهم هدفٌ مشترك هو: الكفاح ضد الامبريالية. وكان مقر هذه الهيكلة بباريس في محل ضيق هو عبارة عن غرفة صغيرة لا تتسع لأكثر من عشرة أشخاص على أقصى تقدير، تقع في المساحة الخلفية لمطعم ومقهى في رقم 49 شارع (بريتاني) بالدائرة الباريسية الثالثة. ونظرا للتوجُّه الوطني للنجم فإن من أهدافه الفرعية، حسب رأي مؤسسيه الشيوعيين، الأخذُ بيد الحركة الوطنية الجزائرية الفتية وإدراجُها ضمن منظور سياسي شامل كوسيلة لإحداث شرخ في هيكل الكتلة الاستعمارية الامبريالية بشمال افريقيا.

كانت الامبراطورية الفرنسية، سنة 1930، في عز عنفوانها وقد تميَّزت تلك السنة بإحياء الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، وقد جرت الاحتفالات في جو تميز بالأبهة والحفلات والمآدب والاستعراضات في كل مكان. وفي تونس، تميزت السنة نفسها بعقد مؤتمر القربان المقدس في قرطاج وكان ذلك المؤتمر عملا استفزازيا صارخا لمشاعر المسلمين في البلدان المغاربية. وفي المغرب الأقصى تميزت تلك السنة بصدور «الظهير البربري» الذي كان يهدف ظاهريا إلى إخراج السكان الجبليين القاطنين في منطقة الأطلس، من دائرة

التشريعات الإسلامية؛ غير أن هدفه الحقيقي هو زرعُ عوامل الانقسام وبثُّ أسباب الفُرقة بين أبناء الشعب المغربي[1].

ولقد شاءت الأقدار أن تكون سنة 1930، المكرسة للاحتفال الرسمي العارم بالذكرى المئوية للاحتلال، هي بدايةُ النهاية للاستعمار في افريقيا الشمالية.

فقبل عام واحد من هذا التاريخ كانت الحكومة الفرنسية قد اتهمت نجم شمال افريقيا بالمساس بالوحدة الترابية الفرنسية فاستصدرت، في 20 نوفمبر 1929 من محكمة (السين) حكما يقضي بحل الحزب. ولكن نظرا لعدم تنفيذ الحكم في أوانه، اضطُرت المحكمة ذاتها إلى إصدار حكم بإسقاط مفعوله في جويلية 1935؛ وهكذا، تمكَّن النجمُ من استئناف نشاطه بصورة شرعية. بينما بادر مصالي إلى تأسيس نجم شمال افريقيا المجيد؛ ثم الاتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقيا؛ فتواصلت مسيرة النضال تحت راية نجم شمال افريقيا من جديد.

في حقيقة الأمر لم يكن ثمة مناضلون بالمفهوم الكامل لمعنى الالتزام باستثناء قلة قليلة من الشخصيات القوية أمثال: مصالي الحاج، ومحمد سي جيلاني، وبلقاسم راجف، وآكلي بنون، ومحمد جفّال. يؤكد راجف ذلك، ملاحظا أن من الصعوبة بمكان، في تلك الأثناء إيجادُ وتجنيد رجال تحدوهم عزيمة راسخة لا تلين.

ويضيف قائلا: «كان المنخرطون في الحزب يتهربون من تحمُّل المسؤوليات إما بسبب ضعف الثقة في النفس أو بسبب الخوف من المضايقات الإدارية والبوليسية؛ فكيف يتسنى للنجم، في هذه الحالة، أن يُنظِّم صفوف العمال

(1) «فرِّق تسُد» ذلك هو شعار المستعمر. هدف هذه السياسة التي انتهجتها فرنسا هو اختلاق شتى الأسباب لإثارة النزعة العنصرية وشحن مشاعر الحقد والكراهية بين السكان «العرب» و«البربر» في شمال افريقيا؛ كما تهدف أيضا إلى تجنيد رعاياها في صفوف القوات الاستعمارية بعضهم ضد البعض الآخر: السنغاليون ضد الجزائريين والجزائريون ضد المغاربة والسوريين، الخ...

المهاجرين أو يتولى توجيههم أو يفرض نفسه بينهم؟ في الحقيقة إن الشيوعيين وحدهم كانوا يملكون من الخبرة ما يؤهلهم لتأطير الجماهير».

ويلاحظ راجف أيضا «أن شمل مناضليَ نجم شمال افريقيا قد تفرَّق بعد حلِّه». علاوة على تخلي الحزب الشيوعي عن دعمه للحركة بعد أن غيَّر استراتيجيته إزاء شعوب شمال افريقيا، فأنزل مسألة وحدتهم واستقلالهم إلى الدرجة الثانية في سُلَّم اهتماماته، امتثالا لما حددته الأمميةُ الشيوعية من «أولويات» استراتيجية وفي مقدمتها رعاية التقارُب السياسي الحاصل بين كل من روسيا وبريطانيا وفرنسا، في إطار التصدي المشترك للخطر النازي والفاشستي المحدق. ولقد أفرزت هذه المستجدات حالةً من التردد والترقُّب أدت إلى زعزعة استقرار النجم وتقليص حظوظه في البقاء. لهذا السبب انهارت عزيمة قيادته من فرط ما أصابها من مثبطات لاسيما وأنها لم توفَّق في اقتحام الأوساط المثقفة التي أعرضت عن الانشغال بمصير الشعب الجزائري وإمكانياته النضالية؛ ثم استطرد راجف قائلا: «... باستثناء المجموعة الصغيرة التي كان ينشطها كل من مصالي ومعروف وسي جيلاني وراجف وقلة من المناضلين الآخرين، لم يعد ثمة أحدٌ يؤمن بأن للنجم أدنى حظ في تجاوز معوقاته أو التغلب على مشاعر الإحباط وضعف المعنويات التي أضحت تُثقل كاهله.

كما أن قدماء أعضائه، الشيوعيين، قد غادروا صفوفه عقب المحاكمة التي جرت سنة 1929، فضلا عن أن حاج علي نفسه، وهو أحد مؤسسيه، قد انضم بدوره إلى الجناح الإصلاحي الذي تزعَّمه شخصٌ اسمه منصور. لقد تخلى حاج علي بصورة نهائية عن فكرة الاستقلال وأصبح يصرح عن طيب خاطر بقوله: «نريد أن نكون فرنسيين لا فرق بيننا وبين سكان مقاطعة بريتاني الفرنسية».

مهما يكن الأمر، ففي هذا الجو المتميز بركود نشاط النجم ووقوعه فريسة للشك وضبابية الرؤية، تجرأ مصالي على تحدي السلطات الاستعمارية التي كانت منهمكة في التحضير لاحتفالات الذكرى المئوية، فبعث في جانفي 1930 مذكرة إلى عصبة الأمم بجنيف مُنددا فيها بما سماه خيانة «الرسالة الحضارية» من طرف فرنسا، ومُذكرا بالمطالب الاستقلالية التي طرحها تنظيمُه السياسي من قبل[1].

لنقرأ ما أضافه راجف في هذا السياق: «إن خيار أن نكون فرنسيين أو لا نكون قد أصبح منذئذ، بمثابة الحد الفاصل بيننا وبين بقية الشخصيات والتنظيمات الجزائرية الأخرى. لقد شكلنا النواة الأولى لتنظيمنا السياسي. ولكن لم يكن في مصلحتنا، آنذاك أن نؤلب الشيوعيين ضدنا؛ فلقد كنا بحاجة إلى ما يتوفر لديهم من مقرات وقاعات للتجمعات وجرائد، بل كنا في حاجة إلى تدعيم نوابهم لمواقفنا في بعض الأحيان. ولقد اتضح لنا أن إيقاظ الوعي الوطني من سباته عملية بطيئة وشاقة.

مهما يكن فلا بد أن نخرج من المأزق بمحض جهودنا وأن نعيد تماسك صفوفنا لكي ننطلق مجددا». ثم يؤكد راجف القول بهذا الصدد:

«كنا للتو، قد أصدرنا صحيفة الأمة[2]؛ فكان لزاما علينا نشرُها ودعمها وترويجها والدعاية لها وحث قرائها على الاكتتاب. كانت تلك الصحيفة تُباع حينذاك بأعداد محدودة جدا وكثيرا ما تُحجز الأعداد التي نُرسلها إلى الجزائر؛

---

(1)SDN، هي عصبة الأمم كان مقرها في جنيف بسويسرا. وقد خلفتها منظمة الأمم المتحدة ONU، بعد الحرب العالمية الثانية.

(2) El-Ouma، صحيفة جديدة كان نجم شمال افريقيا يصدرها كل شهر ويسحب منها 3.000 نسخة؛ وكانت بمثابة حلقة الوصل بين الجزائريين، ثم ما لبثت أن أصبحت وسيلة بيداغوجية فعالة للاتصال على مدى واسع ولنشر وشرح المبادئ الأساسية للحركة الوطنية. أما في البداية فكان لسان حال النجم هو صحيفة « الإقدام الباريسي»، وبعد منعها من الصدور خلفتها صحيفة « الإقدام الشمال افريقي»؛ قبل أن يفسح المكان لصحيفة الأمة التي صدر عددُها الأول يوم 30 أكتوبر 1930.

وكانت معظم النسخ توزع مجانا على المهاجرين من أبناء شمال افريقيا وكانت الصحيفة تنشر أسماء المتبرعين بأموالهم لتدعيمها فكان ذلك يسرُّهم كثيرا ويشجعهم. ثم شرعنا نطوف بشتى أنحاء باريس للاتصال بالجزائريين المتواجدين فيها ولتعريفهم بصحيفتنا والتحدث معهم عن محتوى مقالاتها وكنا نركز زياراتنا على بعض المقاطعات الباريسية مثل (لوفالوا بيري) و(كليشي) و(أوبرفليي)؛ وبما أننا كنا نحدثهم عن الإسلام فإن ذلك كان يزعج الشيوعيين؛ فكان لزاما علينا أن نعتمد على أنفسنا وعلى إمكانياتنا الذاتية.

وفي مدينة (ليون) تمكن محمد بدّاق من جمع عدد من الجزائريين في جمعية انضمت إلينا فيما بعد، بينما أخذنا شيئا فشيئا نبتعد عن فلك الحزب الشيوعي».

وجدت قيادةُ نجم شمال افريقيا نفسها أمام ضرورة ملحة تقتضي منها وقفة تقييم لوضعية الحزب. وبمناسبة انعقاد الجمعية العامة، يوم 28 ماي 1933 أكد النجم استقلاليته الكاملة عن الحزب الشيوعي. ويتجلى ذلك من خلال مصادقة الأعضاء على برنامج مستقل طالب بما يلي: إلغاء القوانين الاستثنائية، انتخاب برلمان وطني جزائري بالاقتراع العام، الاستقلال التام للجزائر، تكوين حكومة وطنية ثورية، تحويل ملكية البنوك والمناجم والسكك الحديدية والموانئ إلى الدولة الجزائرية، تأميم الملكيات العقارية الكبيرة لتوزيعها على الفلاحين، إقرار مبدأ التعليم المجاني والإلزامي للغة العربية. (ملحق2)

إن المصادقة على هذا البرنامج دليلٌ ساطع على تخلي النجم عن صفته كمجرد جمعية مطلبية تنشط تحت مظلة الحزب الشيوعي. ولقد تحول نجم شمال افريقيا إلى حزب وطني قائم بذاته يناضل من أجل تحقيق هدف أساسي هو استقلال شمال افريقيا بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، ويطالب باستعادة السيادة الوطنية الكاملة للأقطار المغاربية الثلاث.

كـان المناضـلون الـذين تتشـكل مـنهم النـواة الصـلبة للحـزب، يعتقدون اعتقـادا جازما بأن أي حزب لا يُطالب باستعادة السيادة الوطنية وليس لـه عَلَمٌ ولا نشيدٌ وطني ليس أهلا لأن يُنعت بأنه حزب وطني. ذلك هو مفهوم الوطنية فـي عقيـدة النـواة الصـلبة التـي أسسـت حـزب الـنجم: إن الوطنيـة الحقّـة تقتضـي النضـال بإصرار وثبات من أجل انبعاث الأمة الجزائرية الكاملة السيادة، وعدم الاكتفـاء بقبـول بعض الإصـلاحات البسيطة؛ كمـا تقتضـي الوطنيـةُ الحقّـة ضـبط معـايير صـارمة تتحدد على ضـوئها خصوصيات الجنسية الجزائريـة؛ أمـا مـا عدا ذلك مـن أطمـاع فـي اكتسـاب صـفة «الفرنسـي المسـلم» فمـا هـو إلا مخادعـة للـنفس وتشبُّثٌ بأوهام كاذبـة. إن تبنّـي هذا الموقف دليلٌ علـى الـروح الانـهزاميـة، بل أدهى إنه يعني التنكر لديمومة القيم الوطنيـة للشـعب الجزائـري وبالتـالي التنكر للـذات الجزائريـة والرضـوخ لمسـاعي السياسـة الاسـتعمارية الهادفـة إلـى محـق هويتنا الوطنية.

إثـر الانطلاقـة الجديـدة لـنجم شـمال افريقيـا، عقـب اجتمـاع مـاي 1933، كـان الفريـق القيـادي يتكـون مـن: بـن اشـنهو، شـبيلة، سـي جيلانـي، إيمـاش عمـار، مصـالي، راجـف. ولقد فـرض مصـالي نفسـه بفضـل شخصـيته القويـة فأصـبح رئيسا للحزب ومديرا لصحيفة الأمـة بمسـاعدة كل مـن إيمـاش وراجـف، وهمـا على التوالي الأمين العام للحزب وأمين الصندوق. ولقد مرَّ بنا أن إيمـاش، الـذي سيلعب دورا بـارزا فـي تلك السنوات الحاسـمة، قد تـم تجنيدُه سـنة 1931، مـن طرف كل من سى جيلانـي وراجف؛ وقد سمحت لـه مقدرتـه الفائقـة فـي ميدان الكتابة وموهبته الخطابية الفذة باحتلال موقع الصدارة سواء على مستوى أمانـة الحزب أو رئاسة تحرير صحيفة الأمة.

وما لبث المغتربون الذين انخرطوا في صفوف حزب نجم شـمال افريقيـا، أن وجدوا السند المعنوي والمثل الأعلى للتعبئة التـي كـانوا يبحثـون عنهـا: لقد وفَّر

لهم النجم فرص التعارف وتبادل الخبرات فيما بينهم ودرَّبهم، بصفة أخص، على النضال الملتزم كما علَّمهم فضائل الانضباط ومحاسن التحلي بالحس المدني وحب الوطن والشعب، وفتَح أعينَهم على مزايا تنظيم الصفوف.

في سنة 1934 أصبح النجم عضوا في «لجنة التجمع الشعبي» التي مهدت لظهور الجبهة الشعبية بفرنسا سنة 1936. ولم يأل حزبُ نجم شمال افريقيا جهدا لتعزيز الحريات الديمقراطية من خلال وقوفه إلى جانب كل من الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الاشتراكي (الفرع الفرنسي للأممية العمالية) وعدد من التشكيلات السياسية والنقابية اليسارية. ومع ذلك صدر في ماي 1935، حكمٌ بالسجن لمدة سنة ضد مصالي، كما حُكم على كل من إيماش عمار وبلقاسم راجف بالسجن لمدة ستة أشهر.

في مطلع سنة 1936، فضَّل مصالي النجاة بنفسه من الاعتقال فلجأ إلى جنيف حيث كان يقيم الأمير شكيب أرسلان، وهو الزعيم المتقد حماسة في الدفاع عن الشعوب الإسلامية بالكلمة والقلم. وهناك حرص الأمير شكيب أرسلان على توعية مصالي بالبُعد العربي والإسلامي الذي يميز الحركات الوطنية في المغرب والمشرق. كان الأمير يُصدر مجلة «الأمة العربية» باللغة الفرنسية وكانت تحظى بكثير من الاحترام والتقدير في أوساط المغاربيين وكان يحلو له ترديد القول التالي: « أنا مسلم قبل أن أكون عربيا، لأن الإسلام دين الإنسانية جمعاء، والإنسانية اسمى من جميع الخصوصيات العرقية.»

في تلك الأثناء وصلت «الجبهة الشعبية» إلى الحكم بعد فوزها في انتخابات ماي 1936، والجبهة الشعبية الفرنسية عبارة عن ائتلاف يتكون من ثلاثة أحزاب يسارية رئيسية هي: الحزب الاشتراكي، والحزب الراديكالي الاشتراكي، والحزب الشيوعي. ولقد ابتهجت جميعُ الشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار في شتى أرجاء الامبراطورية الفرنسية بقيام حكومة الجبهة الشعبية

في فرنسا برئاسة (ليون بلوم) زعيم الفرع الفرنسي في الأممية العُمالية. ذلك أن هذه الشعوب كانت تتوقع أن تبادر تلك الحكومة إلى فك الحصار المضروب على الحريات العامة، وكان الأمل يحدو تلك الشعوب في رؤية الإصلاحات التي كانت تُطالب بتحقيقها تتجسد على أرض الواقع. أعلنت حكومة الجبهة الشعبية العفو عن المساجين السياسيين مما سمح لمصالي بالعودة فورا إلى فرنسا والإمساك من جديد بدفة نجم شمال افريقيا.

ومن نتائج الانفراج الذي أعقب ظهور الجبهة الشعبية، بزوغُ بصيص من الحريات العامة في الجزائر؛ ففي هذا الجو المتميز بتخفيف الضغوط السياسية ظهر شيء من الارتياح والتحمس لانفتاح باب الجدل السياسي وطفق الناس يتناقشون دونما تهيُّب ويُفصحون عن قناعاتهم السياسية. وكانت أهم نقطة مطروحة في جدول الأعمال تتعلق بمسألة توحيد الصف وما لبثت أن تجسدت في إطار تشكيلة المؤتمر الإسلامي الجزائري.

المؤتمر الإسلامي الجزائري

المؤتمر الإسلامي الجزائري عبارة عن تجمُّع يتألف من قوتين رئيسيتين هما: اتحادية النواب المسلمين الجزائريين، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ ومن الجدير بالذكر أن هذه الأخيرة قد تخلَّت بهذه المناسبة، وللمرة الأولى، عن موقفها المُعلن بصريح العبارة في قانونها الأساسي وهو الامتناع عن ممارسة أي نشاط سياسي. وانضم الحزبُ الشيوعي الجزائري إلى هذا لتجمع الذي كان يسعى إلى تحقيق هدف مشترك هو: إما الإدماج أو الارتباط بين الجزائر وفرنسا[1].

(1) قبل هذا التاريخ، كان الشيوعيون الجزائريون ينتمون إلى «الفرع الجزائري في الحزب الشيوعي الفرنسي» ولم ير الحزب الشيوعي الجزائري النور إلا في سنة 1936 حين استقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي، من الناحية الشكلية على الأقل.

تلـك هـي نقطـة البدايـة فيمـا يتعلـق بالمواجهـة بـين تيـارين سياسـيين: تيـار الإصـلاحيين المعتـدلين، ممـثلا فـي المـؤتمر الإسـلامي، وتيـار الراديكـاليين الثـوريين الـذي يجسده نجـم شـمال افريقيـا. بيـد أن التنـافس بـين التيـارين اتسـم بالخصومة إلى حد القطيعـة سـواء علـى مستوى مضمون برنـامج مطالبهمـا أو على صعيد مناهجهما السياسية.

فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين

تأسسـت فيدراليـة النـواب المسـلمين بـالجزائر سـنة 1927، وكانـت تضـم اتحاديات العمالات الثلاث: قسنطينة، الجزائر ووهران. ومن بين هذه الثلاثـة كانـت اتحاديـة قسـنطينة أكثرهـا تمثـيلا. ولقـد تعاقـب علـى رئاسـتها كـل مـن المحامي شريف سيسبان، ثم الدكتور محمد الصالح بن جلـول، وأخيـرا فرحـات عباس الذي تُعتبر حياتُه السياسية رمزا لمسيرة الفرد الجزائري «المتطور».

فرحات عباس من مواليد سنة 1899، تلقـى دراسته الابتدائيـة فـي جيجـل ثـم التحق بالتعليم الثانوي في قسنطينة، وواصل الدراسة الجامعية في فرع الصيدلة بـالجزائر العاصـمة. نشـر فرحـات عبـاس ديوانـا يضـم مجموعـة مـن النصـوص بعنـوان « الشـاب الجزائـري» دافـع فيـه عـن الأطروحـة الاندماجيـة؛ وفـي سـنة 1932 استقر بمدينـة سطيف لمزاولـة مهنـة الصيدلة. كـان عضـوا فـي فيدراليـة النواب المسلمين الجزائريين بقسنطينة وما لبث أن أصبح أحد أعلامها البارزين مـع الـدكتور بـن جلـول. وبصـفته عضـوا فـي المجلـس المـالي ومستشـارا عامـا لعمالة قسنطينة أصدر صـحيفة سماها «الوفـاق» ونشـر علـى صـفحاتها فـي 27 فبرايـر 1936، مقالتـه الشـهيرة: «فرنسـا هـي أنـا»، حيـث أنكـر وجـود وطـن جزائـري ظنـا منـه أنـه عثـر علـى الحـل الأمثـل فـي تقمُّـص الهويـة الفرنسـية. (ملحق3) فـي الحقيقـة لـم يكـن فرحـات عبـاس يـرى سـبيلا آخـر لتطـور النخبـة

الجزائرية غير الاندماج في الأمة الفرنسية؛ إلا أن العائق الأكبر دون تحقيق رُقي الجزائريين، في نظره، هو فئة «الأقدام السوداء»: هؤلاء «الفرنسيون الجدد» الذين استوطنوا الجزائر. ولقد كتب في هذا المعنى قائلا: « ثمة قومٌ جاءوا فنصبوا أنفسهم حواجز بيننا وبين فرنسا، هؤلاء القوم هم المستوطنون الفرنسيون الجدد الذين لم يشاركوا لا في معارك سيدي فرج ولا في معركة المقطع ولم يحصدهم داء الحمى في سهول متيجة ولم يضحوا بدمائهم في أي مكان آخر؛ هؤلاء الذين كدسوا الثروات واحتكروا الامتيازات وأصبحوا ينظرون إلينا بنظرات مليئة بالاحتقار والكراهية»[1].

وبما أن فرحات عباس لم يتمكن آنذاك من إدراك كنه الأمة الجزائرية بعدُ، فإن تفكيره المنطقي هداه إلى أن المطالبة بالاستقلال ضربٌ من ضروب الوهم لا أكثر ولا أقل بينما لم تخطر بباله فكرة نيل الاستقلال يوما وهذا ما دفعه إلى رفضها من أساسها.

الحزب الشيوعي الجزائري

لم يكن الحزب الشيوعي الجزائري موجودا قبل سنة 1936، وإنما كان الشيوعيون الجزائريون منتظمين في إطار ما يسمى «الفرع الجزائري في الحزب الشيوعي الفرنسي» وكان عبارة عن تشكيلة «مختلطة» تتكون من جزائريين وأوروبيين. إلا أن الطائفة الفرنسية كانت تهيمن على تلك التشكيلة بسبب انتمائها إلى الأقلية الأوروبية وتُقاسمها الكثير من الامتيازات: الحقوق المدنية والأجور المرتفعة بسبب إضافة «الثلث الكولونيالي» والظروف المعيشية الجيدة التي كانت أفضل مما يتوفر بفرنسا ذاتها[2].

(1) Le Jeune Algérien, F. Abbas, Ed. la jeune Parque, p 116.

(2) (le tiers colonial) كان الموظفون الفرنسيون يتقاضون رواتب تفوق نسبة الثلث مقارنة برواتب زملائهم الجزائريين.

عنـدما لاحظـت الأمميـة الشـيوعية أن الفكـر الشـيوعي قليـل الانتشـار فـي الجزائـر، أوجبـت علـى الحـزب الشـيوعي الفرنسـي أن يُهيكـل فرعـه فيهـا فـي صورة تشكيلة سياسية مستقلة بذاتها. ولقد تجسد ذلك فيما أصبح يُسمى بـالحزب الشيوعي الجزائري إثر انعقاد مؤتمره التأسيسي بمدينة الجزائر يومي 17 و18 أكتوبر 1936.

كـان الحـزب الشـيوعي الفرنسـي يومئـذ يسـاند حكومـة الجبهـة الشـعبية ويؤيـد فكرة استقلال الجزائر، إلى أن جـاء اليوم الذي تراجـع فيـه عن موقفـه فـي سـنة 1935 لأسباب تتعلق بالمعطيات الاستراتيجية الطارئة على الصعيد الدولي وقد سبقت الإشارة إليها، فتحول عن تدعيم فكرة استقلال الجزائـر إلـى الدفاع عن سياسة الاندماج امتثالا لأوامر موسكو. ذلك أن منظمة «الكومنتيرن» قد تحولت فـي تلك الأثنـاء عن خطهـا السياسـي المؤيد لمبدأ تحرير الشعوب المستعمَرة. ومـن ناحيـة أخـرى، وأمـام التصـاعد المخيـف للنازيـة، حـثَّ الاتحـاد السـوفيتي الشيوعيين الفرنسيين على التخلي عن تأييد المطالب الاستقلالية للجزائر حرصا منه على ضمان النجاح لمساعيه الرامية إلى التحالف مع باريس.

كان الحزب الشيوعي الجزائري، الحديث النشـأة، يتمتـع بحريـة المنـاورة من الناحيـة النظريـة فقـط؛ إلا أنـه ظـل مـن الناحيـة العمليـة علـى تبعيتـه للحـزب الشيوعي الفرنسـي سـواء علـى الصـعيد الإيديولوجي أو فيمـا يتعلق بـالخيارات السياسية، ولم يكن يتحرك خارج الخط الذي ترسمه توجيهات الحزب الشيوعي الفرنسي.

أما الحزب الاشتراكي الفرنسي (الفرع الفرنسي في الأممية العُمالية) فلم يكن له وجودٌ يستحق الذكر في الجزائر غير أنه كان يحظى فيها بكثير من المداهنـة والتملق بحكم تواجده في موقع السلطة بباريس.

جمعية العلماء

من بين جميع تشكيلات المؤتمر الإسلامي فإن جمعية العلماء كانت هي الغالبة نظرا لطابعها الديني الذي يتوافق مع المشاعر الإسلامية للجماهير.

تسميتُها الحقيقية «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» (دعاة الإصلاح). تأسست في 5 ماي 1931 في نادي الترقي بمدينة الجزائر على يد جمعية عامة تتكون من «إصلاحيين» و«طُرقيين» ممثلين للزوايا الدينية. وفي سنة 1932 نجح «الإصلاحيون» في فرض توجهاتهم الفكرية وأوصلوا الإمام عبد الحميد بن باديس لتولي رئاسة الجمعية.

الإمام عبد الحميد ابن باديس من مواليد سنة 1889 بقسنطينة. فيها تلقى تكوينا عربيا إسلاميا قبل أن يواصل دراسته في جامع الزيتونة بتونس، ولما بلغ سن الخامسة والعشرين أدى فريضة الحج والتقى، في المدينة المنورة، بأستاذه السابق الشيخ حمدان لونيسي الذي حذره من مغبة تقلُّد الوظيفة الدينية وسلَّمه توصية إلى الشيخ بلخيت أحد كبار مشايخ الأزهر. وكان هذا الأخير إثر وفاة الإمام محمد عبده، يتعاون مع محمد رشيد رضا، مدير مجلة المنار، على ضمان استمرارية منهج المدرسة الإصلاحية. نال ابن باديس «الإجازة» العلمية، أي الكفاءة في التعليم، على يد الشيخ بلخيت. وإثر عودته إلى قسنطينة استقر اختياره على مزاولة التعليم الحر فيها. أسس ابن باديس صحيفة المنتقد ثم مجلة الشهاب (1926) التي تولى إدارتها إلى أن وافته المنية يوم 16 أفريل 1940. ولقد التف حوله عدد من الشخصيات المرموقة من أمثال العالم الأديب البشير الإبراهيمي والمؤرخ مبارك الميلي والخطيب المفوه الطيب العُقبي الذي تولى فيما بعد تنشيط صحيفة البصائر (1935) والمحاضرات في نادي الترقي. كان ذلك هو عهد النهضة الدينية على يد التيار الإصلاحي الداعي للرجوع إلى منهج السلف الصالح (أي العودة إلى الإسلام الذي ساد خلال القرون الأولى من

التـاريخ الهجـري) وتطهيـره مـن البـدع التـي علقـت بـه عبـر تاريخـه الطويـل ولاسيما خلال عصور الانحطاط.

تتمثل رسالة ابن باديس وجمعية العلماء في تلقين الإنسـان الجزائـري فضـائل الإسلام وفي تربيته بواسطة التعليم الذي راحت تنشره على أوسع نطـاق ممكن مـن خـلال مـدارس التعلـيم الحـر والنـوادي ودروس الـوعظ فـي المسـاجد والتجمعات العمومية والمحاضرات... ولقد تعززت كل هذه المساعي بالاعتماد على النشاط الدؤوب والحماس الفياض لدى أنصار الحركة الإصلاحية.

كانت جمعية العلمـاء تعتـزم القيـام بنشـاطها فـي إطـار شـرعي وفـي حـدود مـا تسـمح بـه القـوانين الفرنسـية السـارية يومئـذ. تُشـير المـادة الخامسـة مـن قـانون الجمعية الأساسي إلـى هـذا الانشـغال بصـريح العبـارة حيث ورد فيهـا: « لبلـوغ غاياتهـا، تسـمح الجمعيـة لنفسـها باسـتعمال جميـع الوسـائل المناسـبة التـي لا تتعارض مع القوانين السارية المفعول». (ملحق4)

كانت الجمعية أبعد ما تكون عن المطالبة بالاستقلال وكان طابعُها الإصلاحي يتجلـى فـي الهـدف الـذي حددتـه لنفسـها ألا وهـو: «محاربـة الآفـات الاجتماعيـة كـالخمر والميسـر والتكاسـل والجهـل وكـل مـا تُحرِّمـه الشـريعة وتنبـذه الأخـلاق الكريمة وتحظُره القوانين والمراسيم السارية» (المادة 4 من القـانون الأساسـي) (ملحق4).

وبما أن الجمعية اقتصـرت فـي نشـاطاتها علـى تحقيـق أهـداف دينيـة وأخلاقيـة وتربويـة محضـة، فإنهـا امتنعـت عـن أي شـكل مـن أشـكال الخـوض فـي الشـأن السياسي. وبهذا الصدد يؤكد قانونها الأساسي، بوضـوح لا غبـار عليـه، أن عدم التـدخل فـي الشــأن السياســي مــن المبــادئ الأساسـية للجمعيــة؛ وبالفعـل فإن المادة 3 منه نصت على ما يلي: « يُمنع على أعضاء الجمعية، منعا باتـا أن

يخوضوا في نقاش سياسي أو أن يتدخلوا في أية مسألة من المسائل السياسية». (ملحق4).

لا مناص من إقامة نوع من التوازي بين فكر علمائنا في ذلك الوقت وبين فكر الشيخ الإمام محمد عبده الذي كان تأثيره عليهم واضحا.(ملحق5) ومن المعلوم أن هذا الأخير كان يمقت تعاطي السياسة: ففي رسالة بعثها إلى الشيخ عبد الحليم بن سماية، الأستاذ بالمدرسة الثعالبية (بالجزائر العاصمة) حثَّه فيها على الاهتمام بدراسة السلوك الأخلاقي للناس وكل ما من شأنه أن يساهم في تزكية سجاياهم وتزويد عقولهم بالقدر الذي يمكنها استيعابه من الإرشاد والعلاج؛ ثم حذَّره من مغبة انتقاد السياسة التي تنتهجها أية حكومة سواء أكانت الحكومة الفرنسية أو غيرها؛ ويعتقد الإمام محمد عبده أن مجرد الخوض في المواضيع السياسية أمرٌ خطير جدا نظرا لما قد ينجر عنه من مضار[1]. (ملحق9).

إلا أن وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم وما تلا ذلك من بصيص نسبي من الحرية الفكرية في الجزائر شجع جمعية العلماء على تجاوز موقفها الأصلي القاضي بعدم دخول المعترك السياسي؛ ولئن استقر عزمها على الخوض فيه آنئذ، فذلك بغية المشاركة في المؤتمر الإسلامي الذي كان يطالب بإلحاق الجزائر بفرنسا في ظل احترام قانون الأحوال الشخصية الإسلامية للجزائريين. ولذا فلا مناص من الاصطدام بالعداوة المعلنة من طرف نجم شمال افريقيا الذي ظل ثابتا على موقفه المتمسك بالاستقلال كمطلب أساسي لا يحيد عنه ولا يرضى بأي شكل من المساومة بشأنه.

(1) كتب الشيخ عبده هذه الرسالة إلى الأستاذ بن سماية، إثر زيارة قصيرة للجزائر سنة 1903 التقى خلالها بالعديد من علمائها.

النزاع بين النجم والمؤتمر الإسلامي

عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري جمعيته العامة يوم 7 جوان 1936 في قاعة سينما «ماجستيك» (قاعة الأطلس حاليا) في حي باب الوادي بالجزائر العاصمة وفيها تمت المصادقة على أرضية مطالب تُعرف باسم«ميثاق مطالب الشعب الجزائري المسلم» وهو عبارة عن تظلُّماتٍ ذات صبغة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.(ملحق6) ولئن كانت هذه المطالب بصفة عامة محل إجماع الرأي العام الإسلامي فإن شطرها المتعلق بالمطالب ذات الصبغة السياسية قد أثار، عل العكس، جملة من الاعتراضات والاحتجاجات العارمة. ففي واقع الأمر طالب المؤتمر، بكل صراحة ووضوح، فيما يتعلق بمستقبل الجزائر « بإلحاقها بفرنسا مباشرة وإلغاء الترتيبات والآليات الخاصة مثل المندوبيات المالية والبلديات المختلطة والحكومة العامة. وطالب أيضا بتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي» وهذا يعني بتعبير أدق المطالبة بالاندماج التام والشامل بفرنسا والاعتراف بالروابط التي «لا تنفصم عراها» بين الجزائر وفرنسا وهي المطالب ذاتها التي يتمسك بفحواها دعاةُ الاندماج.

وفيما يخص نجم شمال افريقيا، فإنه وافق على بقية مطالب المؤتمر ولم يكن يُخفي معارضته الشديدة وإدانته القوية لمطلب إلحاق الجزائر بالجمهورية الفرنسية؛ فكان من نتائج موقفه الصارم هذا أن أُقصي من المشاركة في المؤتمر الإسلامي. في نهاية أشغال الجمعية العامة عين المؤتمر الإسلامي وفدا كلفه بالسفر إلى باريس لتقديم ميثاق المطالب إلى الحكومة[1](ملحق7).

---

(1) كانت تشكيلة الوفد كما يلي: عن عمالة الجزائر، السادة: عمارة، د. بشير، بوخردنة، بن حاج، الشيخ العقبي، لمين لعمودي. وعن عمالة وهران، السادة: باش ترزي، بوشامة، الأستاذ المحامي قاضي، الشيخ الإبراهيمي، الأستاذ المحامي طالب. وعن عمالة قسنطينة، السادة: د. بن جلول، عباس، طاهرات، الشيخ ابن باديس، بن كلاية، د. لخضري، د. سعدان. (انظر محفوظ قداش، Histoire du nationalisme algérien 1919-1951, SNED) كان لمين لعمودي، وهو صحفي من بسكرة، مديرا لنشرية «الإصلاح»

استُقبل وفد المؤتمر من طرف (ليون بلوم) في 23 جويلية 1963، ومن طرف بعض الوزراء وكذا السيناتور (موريس فيوليت) الذي سبق له أن شغل منصب الحاكم العام في الجزائر وكان قد شارك، مع (ليون بلوم)، في صياغة المشروع الاندماجي الذي ارتبط باسميهما[1]؛ (ملحق8) كما تقابل الوفد أيضا مع عدد من أعضاء المجموعات البرلمانية من الاشتراكيين والراديكاليين. إثر عودة الوفد إلى الجزائر انتظم تجمُّع كبير في ملعب 20 أوت 1956 بالعناصر (الملعب البلدي سابقا) ويُعتبر هذا اليوم بمثابة منعطف تاريخي حاسم في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية(ملحق11).

قدَّم وفد المؤتمر، بمناسبة هذا التجمُّع تقريرا عن المهمة التي أنجزها في فرنسا وصادف أن كان مصالي قد عاد، للتو من فرنسا ولم يتمكن إلا بصعوبة من تناول الكلمة للإدلاء **بالتصريح التالي:**

«حقا إننا نوافق على المطالب المستعجلة والتي هي في الواقع متواضعة ومشروعة، تلك التي أُدرجت في قائمة مطالب الوفد إلى حكومة الجبهة الشعبية. وإننا نساند تحقيقها بكل قوة بالرغم مما فيها من ضعف؛ إن أيَّ مطلب مهما كان بسيطا أو زهيدا فإنه يستحق منا كل الاهتمام ما دام سيساهم في تخفيف معاناة هذا الشعب البائس.

وإنني أتعهَّد هنا، وألتزم باسم تنظيمي السياسي وأمام الشيخ الجليل ابن باديس ببذل كل ما في وُسعنا لدعم هذه المطالب في سبيل خدمة القضية النبيلة التي ندافع عنها جميعا. بيد أننا نُعبر، بمنتهى الصراحة وبكل حزم، عن شجبنا

لصاحبها الطيب العقبي كما تولى منصب الأمين العام لجمعية العلماء (1931-1935) وكان مديرا لجريدة La Défense الصادرة باللغة الفرنسية (1934-1939).

(1) (Le projet Blum-Violette) يتعلق الأمر بمشروع اقترح منح بعض الحقوق السياسية التي للمواطن الفرنسي لحوالي 25.000 من المسلمين «المتطورين».

واستنكارنا لما ورد في ميثاق المطالب بخصوص إلحاق بلادنا بفرنسا وبخصوص تمثيلنا في برلمانها.

لا جدال في أن بلادنا اليوم ملحقة بفرنسا من الناحية الإدارية وهي تابعة لسلطاتها المركزية؛ إلا أن هذا الإلحاق تم عنوة ونتيجة لحملة الغزو الفظيع وما تلاها من احتلال عسكري ما يزال يعتمد حتى الآن على الفيلق التاسع عشر من الجيش الفرنسي. ولكن الشعب لم يوافق على ذلك الإلحاق أبدا؛ والحال أن الارتباط الوارد في ميثاق المؤتمر الإسلامي إنما هو ارتباطٌ مرغوب فيه طواعية وعن طيب خاطر من قِبل هذا المؤتمر الذي يزعم أنه يجسد إجماع الشعب الجزائري.

ثمة في الحقيقة، فرقٌ جوهري بين الارتباط المفروض علينا قسرا وبين الارتباط الذي يزعم البعض أننا نرتضيه طوعا واختيارا كما حدث في مؤتمر 7 جوان 1936 بالعاصمة. نحن أيضا أبناءُ الشعب الجزائري وإننا لن نرضى أبدا أن يُرغم بلدُنا على الارتباط ببلد آخر ضد إرادته؛ لا نريد أن نرهن، بأية ذريعة كانت، مستقبل الشعب الجزائري وأن نخيب أملَه في انتزاع حريته بنفسه»[1] (ملحق7).

في أثناء إقامة وفد المؤتمر بباريس، أدى له فريقٌ من ممثلي النجم زيارة مجاملة وعتب عليه خلالها مطلب إلحاق الجزائر بفرنسا الذي جاء وفد المؤتمر للمرافعة من أجله أمام السلطات الفرنسية؛ إلا أن هذا الاختلاف في الرأي لم يمنع النجم من الاحتجاج على اعتقال الشيخ العقبي الذي ذهب ضحية مؤامرة سياسية محبوكة إثر اغتيال الشيخ بن دالي عمور كحول، مفتي مدينة الجزائر، في 2 أوت 1936.

(1) محفوظ قداش، ومحمد قنانش: L’Etoile nord- africaine, 1926-1937: ديوان المنشورات الجامعية ص، 77 و78.

يرى نجم شمال افريقيا، وزعيمُه مصالي، أن حلَّ المشكلة الجزائرية لا يكمن في إجراء بعض الإصلاحات الطفيفة أو الاعتراف للمسلمين الجزائريين بصفة المواطنة الفرنسية فحسب، وإنما حلُّ هذه المعضلة مرهون بتحرير الوطن الجزائري تحريرا كاملا ونيل استقلاله التام بدون قيد ولا شرط.

رفض النجم أي شكل من أشكال الارتباط باعتبار أن ذلك يؤدي إلى تمييع شخصية الوطن الجزائري في الوطن الفرنسي؛ وراح يدافع بمنتهى الصراحة والوضوح عن فكرة « انتخاب برلمان جزائري بالاقتراع العام وبدون أي تمييز في العرق أو الدين». ومن فوق المنصة في ملعب العناصر، دعا مصالي الجزائريينَ إلى تعبئة قواهم في سبيل تحرير بلادهم وأهاب بهم أن يعتمدوا قبل كل شيء على طاقتهم الذاتية.

ما أن انتهى مصالي من إلقاء خطابه حتى هبَّ أنصاره مكبرين ومهللين ثم حملوه على الأكتاف. يومئذ أحس كثير من الشباب بنخوة قوية تهزُّ أعماقهم وتفتح أعينهم وتُذكي جذوة الروح الوطنية الكامنة في وجدانهم ولم يبق ثمة ما يحول دون إقبالهم، جماعات وفرادى، على الانخراط في صفوف حزب نجم شمال افريقيا.

هكذا صدع مصالي بفكرة الاستقلال على رؤوس الأشهاد وفي قلب الجزائر العاصمة، ودلَّ الناس على الطريق الصحيح الذي ينبغي انتهاجُه: إنه طريق النضال والتضحيات. وما لبثت رقعة الخلاف بين نجم شمال افريقيا والمؤتمر الإسلامي أن اتسعت حين طُرح مشروع (بلوم – فيوليت) على طاولة النقاش.

نصَّ مشروع (بلوم – فيوليت)، الذي عُرض في 30 ديسمبر 1936، على منح المواطنة الفرنسية لفئة محدودة من المسلمين هي: فئة الحائزين على

شهادات التعليم والمنتخَبين والعسكريين والموظفين الذين كان عددهم يُقدر بحوالي 25.000 نسمة مع احتفاظهم بقانون الأحوال الشخصية.

لئن استجاب مشروع (بلوم - فيوليت) لتطلعات «الطبقة الراقية» التي ما انفكت تُطالب بإدماجها ضمن الأمة الفرنسية، فإن الشيوعيين اعتبروه مشروعا «إصلاحيا مفيدا للجزائر». وكتب الشيخ ابن باديس مقالا بعنوان «من الجنسية إلى المواطنة» صدر في مجلة الشهاب (ذو الحجة 1355 - فبراير 1937) وقد ورد في المقال ما يلي: « تعتقد الأمة الجزائرية أن مشروع (بلوم – فيوليت) يحقق جزءً يسيرا من حقوقها؛ ولذا فهي تزكيه اليوم معتبرة أنه خطوة أولى ينبغي أن تليها، في أقرب وقت، خطوات أخرى»؛ كما رحب الشيخ البشير الإبراهيمي من جهته، بما ورد في نص المشروع معتبرا إياه «شيئا حسنا»[1] (ملحق12).

أما مصالي فقد ظل ثابتا على موقفه الرافض للمشروع، بدون أدنى لُبس أو غموض ناعتا إياه بأنه « مراوغة أخرى من مراوغات الاستعمار الفرنسي الرامية إلى تقسيم الصفوف عن طريق فصل نخبة الشعب الجزائري عن جماهيره العريضة»[2].

أما المسلمون المُفترض أنهم «سيستفيدون» من مشروع (ليون بلوم) فيقول عنهم المؤرخ الفرنسي (شارل أندري جوليان)، المختص في تاريخ شمال افريقيا ما يلي: « إن عدد هؤلاء سيزداد سنة بعد أخرى وبالتالي سوف تتحول المواطنة [الفرنسية] المرغوب فيها إلى عقبة كأداء تحول دون انتشار أفكار

(1) مجلة الشهاب، ربيع الثاني 1355، جويلية 1936 ص 281-282.

(2) Charles- André Julien, L’Afrique du nord en marche, p. 127.

الحركة الوطنية والأفكار الداعية إلى الوحدة العربية؛ وسيتحقق ذلك بفضل إقامة « فضاء جغرافي مُفرنس» في موقع يتوسط بين تونس والمغرب»[1].

وعبَّر ممثلو الأقلية الأوروبية، من جهتهم عن معارضتهم الشديدة للمشروع ولكن لأسباب مغايرة تماما لتلك التي دفعت نجم شمال افريقيا إلى رفضه. وبما أن الأقلية الأوروبية تتمسك بتنفيذ سياسات محدودة البعد فإنها رفضت الحديث عن أية إصلاحات من أي نوع؛ ولقد دفعتها نظرتُها الضيقة وتمسُّكها بالمصلحة الآنية إلى التزام موقف متناقض مع موقف الحكومة في باريس علمًا بأن همَّها الأول والأخير هو صون المصالح الفرنسية والتخطيط لاستمرار الهيمنة على المدى البعيد. لم تجد تنبؤات الحاكم العام السابق (موريس فيوليت) آذانا صاغية لدى الأقلية الأوروبية حين حذَّرها بقوله: «خذوا حِذركم، لم يُمنح الأهالي الجزائريون وطنا بعد، وهذا بسبب تعنُّتكم؛ إنهم يبحثون عن وطن ويطلبون منكم إدماجهم في الوطن الفرنسي، فاستجيبوا لندائهم من غير تسويف قبل أن يصنعوا لنفسهم وطنا آخر»[2].

كان المسؤولون على المؤتمر الإسلامي يتصورون أن حصول الجزائريين على صفة المواطنة الفرنسية، مع احتفاظهم بقانون الأحوال الشخصية، سوف يُحررهم من قبضة المستوطنين ومن أداة القمع التي بين أيديهم (قانون الأهالي والقوانين الاستثنائية الأخرى) وكان أنصار المؤتمر الإسلامي يعتقدون أيضا أن انتخاب 120 نائبا من المسلمين من مجموع 600 نائب في المجلس الوطني الفرنسي سوف يضمن للجزائريين حقوقهم ويوصلهم إلى تولي مناصب المسؤولية. كلا! فأمانيهم مجرد أوهام وهي بالرغم من ذلك، مرفوضة مسبقا من طرف النواب الأوروبيين. وما لبث ممثلو المستوطنين أن تجندوا لإسقاط

(1) المرجع السابق، ص. 127.
(2) المرجع السابق، ص 31.

المشروع لأنهم لم يكونوا يطيقون قبول أدنى التنازلات لصالح السكان العرب. ولذا بادروا بإرسال البعثة تلو الأخرى إلى باريس للضغط على الحكومة وعلى مجلسي النواب والشيوخ. كما استنجدوا بحلفائهم في اليمين المتطرف والفاشستي ونظموا حملات صحفية ضارية. وفي 14 جانفي 1937، عقدوا مؤتمرا ضم 300 عضو من رؤساء البلديات في الجزائر لإثارة ضجة كبرى ضد المشروع وللتنديد بمحتواه؛ ولم يتوانوا في الوقت ذاته عن التلميح إلى احتمال قيامهم بحركة «انفصالية» مهددين بالمطالبة بالاستقلال عن فرنسا؛ بينما استولت الحيرة والتردد على باريس قبل أن تقرر التراجع عن المشروع في نهاية المطاف.

لم يُعرض مشروع (بلوم – فيوليت) للمناقشة على مستوى البرلمان بغرفتيه. ولن تكون هذه هي المرة الوحيدة التي تتراجع فيها باريس. فبعد مضي عشرين سنة تراجع (غي مولي) الذي خلف (ليون بلوم) على رأس نفس الحزب الاشتراكي الفرنسي بعد أن استسلم، بطريقة مخزية، أمام غلاة المستوطنين بقيادة (جوزيف أورتيز). كان ذلك في فبراير 1956.

يقتصر دور الوطن الأم، في نظر المستوطنين، على سن القوانين لصالحهم وإمدادهم بالأموال والخبراء ومرابطة الجيش في عين المكان وجعله في حالة من التحفز الدائم لحماية امتيازاتهم الضخمة ولقمع العرب بمنتهى الوحشية.

يتجلى مما تقدم مدى الوهم الذي استولى على فرحات عباس والنواب المنتخَبين حين صدَّقوا بأنهم سيفوزون في اللعبة باستعمال الورقة التي تجعل منهم فرنسيين مثل فرنسيي فرنسا على قدم المساواة، لأنهم افترضوا أن الفرنسيين الحقيقيين «ليبراليون» وأكثرُ «تفهُّما للأوضاع» من طائفة الأقدام السوداء «الرجعية» بالسليقة. فلقد غاب عن بال فرحات والنواب المنتخبين أنهم يواجهون محور الجزائر – باريس، المتحالف والمتضامن في كل شيء

والساهر على ضمان استمرارية الوضع الاستعماري باعتباره الموقف السياسي الوحيد لمواجهة المطالب التي قدَّمها «الأهالي».

ولتمييع هذه المسألة وافقت الحكومة على مبدأ تشكيل لجنة برلمانية تُكلف بمهمة تقصي الحقائق على أن تعرض خلاصة أعمالها على الحكومة قبل الشروع في مناقشة المشروع؛ ثم أرسلت السيد (راؤول أوبو)، مساعد كاتب الدولة للشؤون الداخلية في مهمة استطلاعية بالجزائر. وإثر عودة هذا الأخير إلى باريس أوصى الحكومة بانتهاج سياسة «حازمة» وهكذا طُويت المسألة وما كان على المؤتمر الإسلامي إلا أن يسجل رفض فرنسا تقديم أية تنازلات.

ومع ذلك، فلقد أصر قادة المؤتمر الإسلامي على إعادة الكرَّة ثانية. وفي ختام الاجتماع الذي عقدوه من 9 إلى 11 جويلية 1937 قرروا إرسال وفد ثانٍ إلى باريس للتأكيد على تمسك المؤتمر بالمبادئ التي وردت في ميثاق المطالب السابق. وبعد التنويه «بالنوايا الحسنة» التي أظهرتها الجبهة الشعبية عبروا عن خيبتهم المريرة «من اختتام اجتماعات غرفتي البرلمان بدون مناقشة ولا تصويت على مشروع بلوم – فيوليت» مشددين على «ضرورة التعجيل بتطبيق ما ورد في ميثاق 7 جوان 1936 باعتبار أنه يتضمن الحد الأدنى من المطالب التي لا غنى عنها» ولاحظوا بمرارة «أن غلاة المستوطنين الأوروبيين نجحوا في الضغط على السلطات العمومية وحملوها على عدم الأخذ بعين الاعتبار تطلعات المؤتمر الإسلامي الجزائري»[1].

لم تعبأ فرنسا بالرد على مطالب المؤتمر، بينما بدأ الحماس الذي صاحب وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم يفتر وراحت الآمال المعلقة عليها تخبو شيئا

(1) Le Mouvement national Algérien, Claude collot, Jean Robert Henry, OPU. P. 102.

فشيئا. وما إن حلت نهاية 1937 حتى بدأت صفوف المؤتمر تتفكك فتوزَّع دعاة الاندماج الذين خابت ظنونهم بين «التجمع الفرنسي الإسلامي» بقيادة الدكتور بن جلول وبين «الاتحاد الشعبي الجزائري» الذي أسسه فرحات عباس في جويلية 1938.

خاب أمل ابن باديس حين أسفرت حكومة الجبهة الشعبية عن وجهها الحقيقي حيث كانت تُمنِّي المسلمين بسراب الوعود الكاذبة، بينما كانت في واقع الأمر أداة طيِّعة بين أيدي كبار المستوطنين يحركونها كما يشاءون لتنفيذ أطماعهم ومآربهم السياسية.

بالرغم من أن ابن باديس ينتمي إلى تيار العروبة والإسلام، إلا أن الخط السياسي الذي قرر انتهاجه كان عديم الجدوى. وبما أن الطيب العقبي لم يكن يحبذ القطيعة مع الجهاز الإداري الفرنسي فإنه فضَّل الانفصال عن ابن باديس وبقي هذا الأخير على رأس جمعية العلماء إلى أن وافاه الأجل في 16 أفريل 1940.

لم يبق من أطراف هذا الاتحاد المرتج سوى الشيوعيين الذين أصروا على صون المؤتمر الإسلامي من الفشل، علما بأن فكرة الاتحاد تحتل مكانة أساسية في البيان الصادر عن المؤتمر التأسيسي للحزب الشيوعي الجزائري في أكتوبر 1936 بمدينة الجزائر. ذلك أن الاتحاد، من وجهة نظرهم، ضرورةٌ ملحة لأنه يتيح «توحيد القوى التحررية والتقدمية في كل من فرنسا والجزائر للوقوف صفا واحدا من أجل تخليص الجزائر من قبضة مائتي عائلة وعملائها الاستعماريين والفاشيين»[1]؛ ولم يكن الشيوعيون يحُضّون الناس عبثًا على

(1) المصدر السابق، ص. 90.

تعزيز الروابط القائمة بين المؤتمر الإسلامي والجبهة الشعبية، وإنما كانوا يهدفون من وراء ذلك إلى التغلغل في أوساط الجماهير المسلمة بصفة دائمة.

أما حزب الشعب الجزائري، الذي خلف نجم شمال افريقيا منذ 11 مارس 1937، فلم يألُ جهدا في التنديد بالمرامي الشيوعية المستترة وراء انضمامه إلى المؤتمر الإسلامي. ذلك أن حزب الشعب لم يكن ينظر بعين الرضى إلى سياسة اليد الممدودة التي انتهجها (موريس توريز)، الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي، إزاء مختلف التيارات السياسية والدينية. بل ذهب حزب الشعب الجزائري إلى أبعد من ذلك، متهمًا المؤتمر الإسلامي بأنه وفَّر للشيوعيين وسيلة عملية تُتيح لهم توسيع دائرة نفوذهم في الجزائر؛ كما عاب الحزبُ على المؤتمر الإسلامي وقوعه، بدون علم منه، تحت وصاية الشيوعيين. مما دفع بالحزب الشيوعي الجزائري إلى اتهام قادة حزب الشعب الجزائري بالعمالة لكبار المستوطنين ولإدارة الاحتلال؛ محاولا خلط الأوراق بطريقة فظة حين ماثل بين موقف كل من حزب الشعب والمستوطنين بحجة معارضتهما المطلقة لمشروع (بلوم – فيوليت) لكن الحزب الشيوعي تغاضى عن إبراز الدوافع المتباينة التي دفعت كل طرف إلى اتخاذ ذلك الموقف. مهما يكن، فسرعان ما افتضحت هذه المناورة فلم يكن لها أي تأثير يُذكر.

الحقيقة التاريخية المحرَّفة

يحق للمرء أن يتساءل ما الذي دفع بابن باديس وشيوخ جمعية العلماء إلى اتخاذ مثل هذا الموقف المؤيد لسياسة المؤتمر الاندماجية، علما بأن هؤلاء هم حماة التيار العربي - الإسلامي؟ فماذا دهاهم لكي يرتكبوا خطأ من هذا القبيل؟(ملحق9).

هـل كـانوا يعتبـرون هـذا الموقـف مجـرد حيلـة تكتيكيـة لوقايـة حـركتهم الإصلاحية ومدارسهم الحرة من المضايقات الإداريـة، ووسيلة لضمان حظـوظ النجاح لمشروعهم التربوي الذي نذروا أنفسهم في سبيله لفائدة الجماهير؟

في هذه الحالة، هل كان من الممكن تنشئة وتربية وتعليم جيل بأكمله في بلد محتل ظل يرزح تحت نير الاستعمار منذ أزيد من قرن، بلد مقاليد الحكم فيه ليست بيد سكانه المسلمين وإنما تحتكرها أقلية أجنبية أحكمت قبضتها على جميع قطاعات الإدارة والاقتصاد والشرطة والقضاء والجيش والتعليم والشؤون الدينية؟ هل يُعقل أن تقوم النهضة في ظل الاحتلال؟ ألم يكن من الأجدى التفكير، أولا وقبل كل شيء، في طرد تلك الأقلية المهيمنة والمستغِلة والتي تتمتع بالدعم الكامل في «وطنها الأم»، ثم التفكير بعد ذلك في ترقية الفرد الجزائري وتحقيق ذاته ثقافيا وروحيا؟

ذلك هو الخيار الذي استقر عليه نجم شمال افريقيا والذي واصله حزب الشعب الجزائري من بعده.

في الواقع، كانت تصورات ابن باديس جزئية وغير كافية نظرا لافتقارها إلى البُعد السياسي الكفيل بتحويلها إلى مشروع تحرري شامل ومتكامل. لا جدال في أن لو رسمت الحركة الإصلاحية لنفسها هدفا صريحا ومُعلَنا بخصوص استعادة الاستقلال لكان ذلك كفيلا بإضفاء هذا البُعد الناقص في برنامجها، فبدونه لا يمكن تقديم رؤية واضحة عن كيفية تجاوز العقبة الاستعمارية بصورة نهائية.

هل تقوم تربية الفرد الجزائري على كاهل المدرسة والكتاب فقط؟ أليست قضية صراع مستمر في كل لحظة وبمختلف الأشكال وفي جميع الميادين؟

زيادة على هذا ألم يكن رجال الإصلاح أنفسهم، تحت رحمة التعسف الإداري؟ إن منشور (ميشيل) الصادر في 16 فبراير 1933 يتضمن أولى الإجراءات ضد قيام العلماء بالوعظ في المساجد وضد تعليم اللغة العربية في مدارسهم الخاصة وضد الصحافة الإسلامية الصادرة باللغتين العربية والفرنسية؛ كما بادرت المصالح الإدارية التابعة للعمالة بتشكيل لجنة برئاسة الأمين العام المكلف بالشؤون الأهلية والشرطة العامة فأُسندت إليها مهمة اقتراح قوائم المرشحين لتولي الوظائف الدينية. وكانت التهديدات بإغلاق المدارس الحرة سيفا مسلطا على رأس جمعية العلماء لأبسط الأسباب، ولم يبق للغة العربية وجود رسمي بعد التنكر لها: لقد تراجعت أمام اللغة الفرنسية التي أضحت سارية في الإدارة والمدرسة(1)، وكان تدريس بعض المواد التعليمية، مثل التاريخ والجغرافيا، محظورا في المدارس الحرة... وبناء عليه فمن البديهي أن يقرر نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب الجزائري، أن التحرر من الاستعمار هو الشرط المسبق لتحقيق أية نهضة في الميادين الدينية والثقافية والاجتماعية وليس العكس.

مع ذلك، فمنذ حصول بلادنا على الاستقلال ما انفكت وسائل الإعلام عندنا تقدم جمعية العلماء وكأنما هي أول من بادر بتأسيس الحركة الوطنية الجزائرية على مرأى ومسمع الجميع بل بمباركة حكامنا. كما أن الشيخ ابن باديس، الذي نُكنُّ له كامل التقدير والاحترام، عرفانا منا باستقامته وعلمه، تصفه ذات وسائل الإعلام بأنه الأب الروحي لثورة نوفمبر 1954. إن أفكارا من هذا القبيل تمليها الانتهازية السياسية المحضة والنظرة الذاتية التي لا تخلو من مرامي خفية،

---

(1) كان منشور Chautemps عائقا دون نشر الصحف الناطقة باللغة العربية (1938).

وهـي التـي مـا تـزال إلـى اليـوم تلقـي فـي روع شـبيبتنا تصـورات خاطئـة عـن الأحداث وعن الرجال الذين صنعوها.

إن هـذا التعسـف فـي تزييـف التـاريخ الـذي يُـدرَّس فـي مدارسـنا وتُـردد صـداه وسـائلُ الإعلام المرئيـة والمسـموعة والمكتوبـة، وتتناولـه الكتـب المدرسـية التـي تُطبع في ملايين النسخ إنمـا يرمـي إلـى مسخ الحقـائق التاريخيـة وتضـليل جيل كامل بخصوص نشأة الحركة الوطنية الثورية التي أسفرت في النهايـة عن قيـام ثورة نوفمبر 1954. كمـا ترمـي إلـى تجريد نجم شمال افريقيـا وحـزب الشـعب الجزائري من مآثرهما وتسعى لطمس كل مـا بـذلاه مـن جهـود فـي سـبيل تنظـيم الشعب وتوحيد صفوفه تحت راية المطلب الاستقلالي.

فـي هـذا الصـدد، لـيس مـن المبالغـة فـي شـيء أن نؤكـد علـى ضـرورة إعـادة النظر في مضامين جميع الكتب المدرسية، لأن الأمـر يسـتدعي إرجـاع الحقيقـة إلـى نصـابها فيمـا يتعلـق بالماضـي إن أردنـا التكفـل ببنـاء المسـتقبل علـى أسـس متينة.

وحين نقول إن الشيخ ابن باديس قد ارتكب خطأ سياسيا فهذا لا يستنقص مـن قيمته الشخصية شيئا ولا يطعن في حسن نيته وإخلاصه لوطنه.

وثمـة مـن بـين أنصـاره المتشـيعين لـه مـن ينكـرون أنـه ارتكـب خطـأ سياسـيا. وكـأني بهـؤلاء قـد نسـوا الحـديث النبـوي المشـهور: «كـل ابـن آدم خطـاء وخيـر الخطـائين التوابـون»؛ أو الحـديث الـذي يعتبـر أسـاس الاجتهـاد: «مـن اجتهـد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد».

إذا أردنـا تجسـيد التيـارات الإيديولوجيـة قبـل نـوفمبر 1954 فـي شخصـيات معينـة جـاز لنـا القـول: إن ابن باديس هـو أب النهضـة الدينيـة، بينمـا كـان مصـالي أب الاستقلال والسيادة الوطنية؛ فلنعط لكل ذي حق حقـه. لقد طبـع ابن بـاديس

جمعية العلماء بشخصيته القوية، فكان معلما وصحفيا ومبشرا وداعيا للحركة الإصلاحية الهادفة إلى إحياء إسلام السلف الصالح، على خطى محمد عبده ورشيد رضا. ولو أن ابن باديس ما زال على قيد الحياة لتنصَّل من المرائين الذين يتملقونه اليوم، ولأبى عليه تواضعه الأصيل أن تُنسب إليه أعمال لم يتول إنجازها بنفسه؛ ولم يفكر يوما في أن يدعي بأنه رمز السيادة الوطنية والثورة الجزائرية؛ بل اكتفى بأداء دوره كمصلح للعقيدة على أكمل وجه، وما ذلك بالدور البسيط ولا الهيِّن.

وهذا لا يعني أننا ممن ينزهون مصالي عن كل خطأ أو يبرئون ذمته من الاستسلام لبعض الإغراءات التي كلفته هو وحزبه ثمنا باهظا. وبالرغم من أنه أنهى مشواره السياسي في ظروف غير مشرفة إلا أنه يظل، شئنا أم أبينا، رائد الحركة الاستقلالية والوطنية المناضلة.

إن الموازنة بين مناقب الرجل ومزالقه هي المحك الوحيد والصحيح للحكم له أو عليه بكل نزاهة وموضوعية.

من بين مناقب ابن باديس الكثيرة أنه قدم عملا مفيدا في ميدان تصحيح العقيدة الدينية؛ ذلك أن جمعيته لم تدخر أي جهد لمحاربة الانحرافات التي أفسدت نقاوة الروح الإسلامية؛ ولقد حاربت جمعيةُ العلماء ظاهرةَ تقديس الأولياء وغير ذلك من البدع المولدة لمظاهر الشرك والتدجيل وما لبثت الجمعية أن اصطدمت بالطرقية، محملة إياها مسؤولية تلك الانحرافات. ونجمت عن ذلك مواجهة مفتوحة بين التيارين الإصلاحي والطرقي، دارت على صفحات الجرائد ومنابر المساجد وفي الساحات العمومية. ولقد تفاقم النزاع بين التيارين فتحول في بعض الأحيان، إلى جدال عنيف لا يُشرف أحدا.

لا جرم أن بعض شيوخ الطرقية كانوا يستغلون سذاجة الجماهير، وكان بعضُهم بعيدا كل البعد عن الزهد والتصوف الذي يتظاهرون به؛ وآخرون منهم كانوا يسيرون في ركاب الإدارة الاستعمارية. بيد أن هذه المظاهر والسلوكات الشائنة لم تكن قاعدة عامة وما كانت تنطبق على جميع الطرقيين، وإن كان كثير من دعاة الإصلاح لا يرون في عمل الزوايا غير هذه الجوانب السلبية.

ينبغي التذكير في هذا الصدد، بأن الزوايا الدينية كانت من بين العوامل الهامة في نشر الدين الإسلامي في مناطق القطر الجزائري النائية وإليها يعود فضل تعليم القرآن الكريم والحديث وحماية العلوم الإسلامية واللغة العربية من الاندثار في بلدنا.

وكانت الزوايا الدينية حاجزا منيعا في وجه حملات الفرنسة والتنصير وحائلا دون تردي الأخلاق وما إلى ذلك من العوامل المساعدة على الغزو الثقافي؛ كما أن العديد من أتباع الزوايا رفعوا لواء الجهاد ضد الاحتلال الاستعماري بافريقيا ونذكر منها على سبيل المثال: الحركة السنوسية ضد الإيطاليين في ليبيا، والحركة المهدية ضد الإنجليز في السودان، والحركة التيجانية ضد الفرنسيين والإنكليز في افريقيا السمراء والجزائر، والحركة القادرية بقيادة الأمير عبد القادر، والرحمانية بقيادة الشيخ الحداد بالإضافة إلى أولاد سيدي الشيخ في الجنوب الوهراني.

وينبغي التذكير أيضا بأن خلال الحرب التحريرية ثمة الكثير من الزوايا الريفية التي أمدت جيش التحرير الوطني بأعداد كبيرة من الجنود الذين استشهد الكثير منهم، ولم تتوان عن تقديم شتى أشكال الإمداد بالمئونة والرجال، كما أن تفانيها في معاقل الثورة لم يضعُف أبدا بل كان سندا ثمينا في مجال التموين ونقل الرسائل وربط الاتصال...

وينبغي التذكير أيضا بالدور الاجتماعي والتربوي الذي اضطلعت به الزوايا قبل الاحتلال وأثناءه، حيث كانت عبارة عن مراكز للعبادة والدراسة تتولى إيواء وإطعام الطلبة والمعلمين بفضل ما تُدره عليها أملاك الأوقاف وصدقات السكان؛ وكانت تقدم المأوى لعابري السبيل والفقراء والمعوزين وتستقبل اليتامى وتتكفل بهم.

كما نُذكر في هذا السياق، بأن الشيخ عبد الحميد بن باديس نفسه كان ينتمي إلى زاوية دينية قبل أن يتولى قيادة حركة الإصلاح الديني بالجزائر؛ الأمر الذي يعتبره البعض دليلا على أن فكره الإسلامي قد تطور إلى حد بعيد. ومن المعلوم أن ابن باديس تأثر كثيرا بأفكار الشيخ محمد عبده وتعاطف، لبعض الوقت، مع تجربة الحركة الوهابية بالحجاز. هذا ما جعل أنصار الإصلاح، في بداية حركتهم بالجزائر، عرضة لانتقادات بعض السُّنيين المحافظين؛ مما اضطر ابن باديس إلى دحض التهمة الموجه إليه بانتمائه إلى الحركة الوهابية والتأكيد على أهداف جمعية العلماء في الميدان التربوي والديني.

مهما يكن الأمر، فإن ابن باديس لم يكن يشعر قط بأية عقدة من كونه في السابق من المعجبين بالصوفية ولم يتحرج من تحوله إلى رائد للإصلاح الديني والتربوي في الجزائر؛ إن هذا التطور الفكري لا يمكن تفسيره إلا بصدق نوايا صاحبه وبحثه الدءوب عن الحقيقة أينما وُجدت.

بيد أن كلا من نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب الجزائري فحركة انتصار الحريات الديمقراطية كان يعتقد اعتقادا جازما أن هذا النزاع الناشب بين الإصلاحيين والطرقيين لا ينبغي له، بأية حال من الأحوال، أن يحوز على أسبقية الاهتمامات قبل الكفاح ضد الاستعمار. ذلك أن مجابهة الاستعمار تستلزم تعبئة كافة قوى المسلمين، على اختلاف انتماءاتهم السياسية ومعتقداتهم المذهبية، اتقاء لتفرقة الصفوف بسبب الخصومات والشقاق فيما بينهم. لاسيما

وأن الاستعمار كان من جانبه، يؤجج أسباب الخلاف بين هذين التيارين الدينيين ويسعى جاهدا لإثارة أحدهما ضد الآخر. تلك هي الروح الوحدوية التي ما فتئ النجم وحزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية يتخذونها مرجعا لتحديد مواقفهم تمهيدا لتوحيد الصف في إطار الكفاح الذي سينشب بعد عقدين من الزمن. وحينئذ انصهر أتباعُ الطرق الدينية ودعاة الإصلاح في بوتقة جبهة التحرير الوطني ليخوضوا، جنبا إلى جنب، غمار الكفاح التحريري.

ثمة توضيح آخر لا بد منه بخصوص مسألة الكفاح المسلح: فالكثير ممن كتبوا عن مسيرة الثورة أو تطرقوا إليها بمناسبة إجراء مقابلات صحفية أو محاضرات أو ملتقيات، قد ساهموا بدرجات متفاوتة في ترويج أفكار خاطئة أو مبهمة عن المسيرة الحقيقية للثورة؛ ولاسيما حين يؤكدون أن أول نوفمبر 1954 جاء تتويجا لجهود جميع التشكيلات والأحزاب السياسية الجزائرية، وهذا يجافي الحقيقة تماما: فباستثناء حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية فإن الأحزاب والتنظيمات الأخرى لم تنظر أبدا إلى المعضلة الجزائرية من زاوية تحرير الوطن بحد السلاح بل كانت فكرة الاستقلال، في نظر بعضها، ضربًا من الطوباوية المتعذر تحقيقها. لا جدال في أن هذه الحركات قد ساهمت في توعية الشعب الجزائري بخصوصيات هويته الثقافية والدينية؛ غير أن فكرة اللجوء إلى العنف المسلح، باعتباره الحل الوحيد للتخلص من نير الاستعمار، قد انفرد حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحده بالتفكير فيه والتعبير عنه بكل وضوح، آخذا في الحسبان كل العواقب التي ستنجر عن ذلك الحل الحاسم. وسنرى فيما بعد أن هذا الاحتمال قد أُدرج بالفعل في حسبان حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية كاستراتيجية مدروسة، وأنها تجسدت داخل الحزب وليس في أي مكان آخر.

وأنه تم تطبيقها بالرغم من كل الصعاب والأزمات والأخطاء المعروفة لدى الجميع.

ومن المؤسف أن تظل هذه الحقيقة التاريخية عرضةً للتشويه من طرف وسائل الإعلام والمنظومة التربوية بعد مرور ما ينيف عن عقدين على استقلالنا؛ ولقد أدرجنا في قسم الملحقات نصا مأخوذا من أحد الكتب المدرسية الصادرة في السنة الدراسية 1983-1984 تحت إشراف وزير التعليم الابتدائي والثانوي حيث يُسند النص المذكور المبادرة بالحرب التحريرية وقيادتها إلى تنظيم سياسي آخر غير حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وهذا، ويا للأسف لأغراض انتهازية وسياسية محضة(ملحق13).

حزب الشعب الجزائري

لم تطل مدة نشاط نجم شمال افريقيا في ظل الشرعية القانونية؛ فمنذ البداية كان هذا الحزب عرضة لحقد كل من حكومة الجبهة الشعبية والحزب الشيوعي، وكان هذا الأخير يعتبر النجمَ منظمةً منافسة له ومثبطة لمساعيه الرامية إلى بسط نفوذه على الجماهير الجزائرية. وبالرغم من انتماء النجم إلى اتحاد التنظيمات اليسارية إلا أن حكومة (ليون بلوم) أصدرت قرارا بحله في 16 جانفي 1937، بتهمة السعي لفصل الجزائر عن فرنسا وتحريض المسلمين على عدم الاستجابة لنداء الحزب الشيوعي الفرنسي حين دعاهم للتطوع في الحرب الأهلية الإسبانية إلى جانب الجمهوريين ضد قوات فرانكو. ولم يغفر الحزبُ الشيوعي الفرنسي للنجم موقفه الرافض لانضمام الجزائريين إلى صفوف الكتائب الدولية التي تشكلت إسبانيا استجابة لتعليمات (الكومينترن).

وفي الحقيقة لم يكن موقف النجم ينطوي على معاداة الديمقراطيين الإسبان، وإنما برر النجم موقفه ذاك انطلاقا من قناعته بأنه إذا قُدِّر للجزائريين أن

يموتوا في الحرب فالأحرى أن يموتوا في سبيل وطنهم. فلأي سبب يا ترى يذهب الجزائريون لمؤازرة الجبهة المضادة لفرانكو والحال أن تشكيلتها الإشتراكية والشيوعية سبق لها أن عارضت استقلال الريف المغربي؟

في هذا السياق كتبت صحيفة الأمة، بتاريخ 28 أوت 1936، ما يلي: «ينبغي أن يعلم الجميع بأننا نرفض أن نظل مغفلين على الدوام! لقد اكتوينا بنار الحرب العالمية الأولى بما فيه الكفاية! ليكن في علم الجميع أنا لسنا مرتزقة وإذا كان ولابد أن نقاتل فليقولوا لنا لماذا نقاتل ولصالح من؟ هذا هو سؤالنا، وإننا ننتظر الجواب عليه بالأفعال الملموسة لا بمجرد الوعود. إن حياتنا ليست بأرخص من حياة الآخرين». لم ينس نجم شمال افريقيا أنه طالب حينذاك، ولكن دون جدوى، باستقلال الريف وبالإفراج عن الأمير عبد الكريم الخطابي.

في 11 مارس 1937، بادر مصالي بتأسيس حزب الشعب الجزائري ليواصل مسيرة نجم شمال افريقيا في نشر الوعي الوطني. ولم يكن في مقدوره القيام بهذا العمل في الجزائر بسبب القوانين الاستثنائية التي كانت مسلطة عليه، ولم يكن ثمة بدٌّ من اختيار فرنسا باعتبار أن حرية التعبير والتجمُّع مضمونة إلى حد ما، وثمة حرية أكبر لتأسيس الأحزاب ما لم تكن تُشكل تهديدا للأمن العام.

إن الحركة الوطنية الثورية الجزائرية التي نشأت في فرنسا، تتميز بتوجهاتها العصرية وطريقة تنظيمها وأساليب عملها المختلفة اختلافا جذريا عن شكل وأسلوب المقاومة في عهد الأمير عبد القادر وما تلاها من انتفاضات شعبية تميَّزت آنئذ بكفاءة قتالية عالية وتضحيات جسيمة، إلا أنها بالرغم من ذلك قد فشلت في مواجهة العدو المتفوق عليها بأسلحته المتطورة وتنظيمه العسكري العصري.

لقد دخل حزب الشعب الجزائري في حلبة الصراع بصفته حزبا عصريا مُهيكلا بطريقة حديثة تفي بالمرام وتتجلى في هيئاته التالية: مؤتمر الحزب واللجنة المركزية والمكتب السياسي والاتحاديات والقسمات والخلايا والمناضلون والأنصار والصحافة الملتزمة، المجسدة في صحيفة الأمة. وبهذه الكيفية أضحى حزب الشعب الجزائري على أتم الاستعداد لمد تفريعاته وجذوره في عمق الوطن الجزائري.

وبمجرد ظهور هذا الحزب بدأت السياسة الاستعمارية المعتمدة على طائفة «الأعيان» تتصدع شيئا فشيئا، وكانت تلك الشخصيات تدور في فلك الإدارة الاستعمارية وتتكون بصفة عامة من «أبناء الخيام الكبيرة» وهي سياسة تقوم على «المحسوبية» ولعبة توازن القوى والنفوذ. وكانت تتميز بنظرتها الأبوية البالية إزاء الشعب وتواطؤها المشبوه مع الحكومة العامة. وفي واقع الأمر إن حزب الشعب الجزائري حين نظَّم هياكله ووسع نفوذه في أوساط الجماهير، إنما كان يسعى لأن ينزع عن طبقة «الأعيان» صفتهم التمثيلية للشعب ويبرهن لهم بأن مهمتهم السياسية صارت عقيمة.

في هذه المهمة العسيرة والطويلة النفَس ما فتئ حزب الشعب يؤكد أن مبدأ «الاعتماد على النفس» هو سلاحه الوحيد؛ وهنا مكمن الطرافة والتجديد الذي لقنه الحزب للشعب الجزائري: إن أنبل الأفكار وأكثرها سخاء ستظل مجرد أضغاث أحلام، إن لم تجد قيادة محنكة وتنظيما كفيلا بضمان استمرارية النضال وتجاوز المصاعب والتغلب على العقبات وإفشال الأساليب القمعية.

كان مطلب الاستقلال هو الشغل الشاغل لحزب الشعب الجزائري باعتبار أنه مسألة حياة أو موت شعب بأكمله؛ لأن الهوية الثقافية للأمة الجزائرية كانت مهددة بالاندثار، أكثر مما كانت عليه الحال في أية مستعمرة أخرى، بل كان بقاؤها في الوجود كأمة ذات كيان مستقل مهددا بالفناء. ذلك أن الهدف المعلن

من طرف الخصم هو إدماجُ الجزائر في «الوطن الأم» لتصبح «مقاطعة فرنسية» إلى الأبد.

وباعتبار حزب الشعب الجزائري حزبا نضاليا فإنه عقد العزم على مد جذوره في الوطن الجزائري بالرغم من كل العقبات وبالرغم من تضييق الخناق عليه بطريقة أشد مما كان عليه الأمر في فرنسا ذاتها؛ لذا قرر استغلال بقايا الهياكل التنظيمية السرية التي سبق لنجم شمال افريقيا أن أسسها فوق التراب الجزائري منذ سنة 1933، وكانت صحيفة الأمة توزع يومئذ بصورة سرية.

غداة وصول الجبهة الشعبية إلى السلطة ومع البداية المحتشمة للحريات العامة عاد النجم إلى الظهور في العلن، وأصبحت صحيفتُه تباع في الأكشاك ولدى الباعة المتجولين وبدأت جموع المنخرطين تتوافد على صفوف الحزب. وهكذا تم تأسيس أو تدعيم القسمات الحزبية في الجزائر وبوفاريك والبليدة وشرشال ودلس وعنابة وقسنطينة وسكيكدة وقالمة ووهران وتلمسان ومستغانم... ثم راحت تنتشر في الأرياف وتشكلت المجموعات في كل مكان وبدأت تربط اتصالها مع القيادة التي ظلت حتى ذلك الحين في باريس.

وفي أواخر ربيع 1937، أرسلت اتحادية الحزب بمدينة الجزائر طلبا إلى مصالي تلتمس منه القدوم إلى الجزائر للمساهمة في دعم نشاطها بعين المكان. وعند وصوله إلى العاصمة، في 13 جوان 1937، التف حوله أناس بسطاء في مظهرهم أقوياء بعزيمتهم نذكر من بينهم: محمد أوعمارة (المدعو رشيد)، وهو بائع حليب متجول، وأحمد مزغنة؛ وعمار مسعودي؛ وعلي زاوي؛ ومصطفى دشوك، وكلهم عمال في شركة الترامواي؛ وإبراهيم غرافة، صاحب دكان بقالة صغيرة في حي القصبة؛ ومفدي زكريا، وكلاهما من وادي مزاب؛ وحسين لحول، وهو شاب في سن المراهقة غادر مقاعد الدراسة في الثانوية للانضمام إلى صفوف الحركة الوطنية؛ وعلي بلامين، حاكم تصفيف في المطبعة؛ ومحمد

مسطول، صانع أقفال؛ وخليفة بن عمار، من بسكرة وكان خطيبا ومجادلا مهيبا؛ وحسين مقري، سائق سيارة أجرة؛ والشيخ محمد بلعيد، وهو أكبرهم سنا قد تجاوز الخمسين من عمره. ثم انضم إلى هذه المجموعة فيما بعد: عمر حمزة، ممتهن نجارة؛ وشريف كسي، خباز؛ ومحمود عبدون، حاكم بمصنع للأحذية؛ ومحمد طالب، حاكم في أحد المخابر؛ وأحمد بودة، فلاح من ضواحي برج منايل كان ينتمي إلى الطرقية ثم أصبح عضوا في جمعية العلماء قبل أن يغادرها بسبب فتورها في نظره؛ ومحمد الصغير (المدعو بربوشة). ومن الملفت للانتباه في هذه المجموعة المنتمية إلى الرعيل الأول، أنها لا تضم بين صفوفها أعضاء من الطبقة المثقفة ولا من أصحاب المهن الحرة.

انعقدت عدة اجتماعات سياسية تناول فيها الكلمة كل من مصالي وحسين لحول وزكريا وحثوا من خلالها الشعب والمناضلين على تنظيم الصفوف ودعوهم إلى الاستعداد للكفاح؛ ثم وُزعت المناشير وجريدة الأمة على أوسع نطاق وأصبح نشيد «فداء الجزائر» الذي ألفه مفدي زكريا للحزب خصيصا، على لسان المناضلين ينشدونه في المظاهرات العمومية والخاصة، وكثيرا ما كانت الراية الجزائرية تُرفع في تلك المناسبات. ولم تعد الراية الثلاثية الألوان، وهي رمز السيادة الفرنسية، ولا الراية الحمراء المزخرفة بالمنجل والمطرقة، وهي رمز الشيوعيين، تُرفع مثلما تعوَّد عليه الجزائريون من قبل، وإنما الراية ذات اللونين الأخضر والأبيض والمرصعة بهلال ونجمة حمراوين، وهي رمز الحرية والسيادة الجزائرية التي كانت تُلهب رؤيتُها مشاعرَ الجماهير العريضة.

ومن الوسائل الدعائية التي استخدمها الوطنيون الجزائريون يومئذ: الكتابة على الجدران وفي الطرقات ولصق الإعلانات الصغيرة في مداخل المباني العمومية وفي الشوارع الرئيسية، وتوزيع المناشير وبيع بطاقات تحمل صورة

فردية لمصالي أو جماعية يظهر فيها إلى جانبه كل من بورقيبة وعلال الفاسي باعتبار هؤلاء الزعماء الثلاثة رموزا للوحدة المغاربية.

كانت كل فُرصة، مهما كان مبررُها، سانحة لإلقاء الكلمات والخطب الحماسية حول الانبعاث الوطني وترسيخ القناعة باستعادة السيادة الوطنية وحتمية الاستقلال وكان المناضلون يتوافدون إلى المهرجانات السياسية الرسمية خصيصا لمجادلة الناطقين باسم الإدارة الاستعمارية والحزب الشيوعي والمؤتمر الإسلامي.

كان مصالي يشدد في مداخلاته على أهمية التنظيم ويكرر ذلك بدون ملل. وما يزال قدماء المناضلين يحتفظون في ذاكرتهم بمقولته الشهيرة: «لو كنتُ مُعلما وكان الشعب الجزائري من تلاميذي لطلبت منه أن يستنسخ، مائة مرة، عبارة نظِّم نفسك».

كما نظم حزب الشعب الجزائري عدة مظاهرات تضامنية مع فلسطين ومع أثيوبيا التي سقطت ضحية العدوان الإيطالي؛ وفيما بعد واصلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية تضامنها مع القضية الفلسطينية. وكان للدعاية السياسية نصيبها من الاهتمام حتى في الاحتفالات العائلية والدينية وغيرها (ملحق14 و15).

ومن جهة أخرى، انتقل الخلاف بين المؤتمر الإسلامي وحزب الشعب الجزائري إلى التراب الفرنسي ذاته حيث أوفدت جمعية العلماء شخصيتين هما: فُضيل الورتيلاني وسعيد صالحي. وكان شكيب أرسلان يحاول التقريب بين وجهات نظر التنظيمين ولكن دون جدوى.

وفي الجزائر استغل مصالي حرية التحرك التي مُنحت له فقام بجولة دعائية عقد خلالها عدة تجمعات شعبية. إلا أن ذلك لم يستمر طويلا، ففي 27 أوت

1937 أُلقي عليه القبض رفقة كل من حسين لحول وزكريا وغرافة وخليفة بن عمار وزُج بهم في السجن المدني بالجزائر العاصمة (سركاجي).

ولكن قبل أن يحصل إلقاء القبض الجماعي هذا سبقه تنظيم مسيرات حاشدة، بمناسبة 1 ماي و14 جويلية 1937، وفيها هتف أنصارُ حزب الشعب في شوارع العاصمة بشعارات الحزب المفضلة: «الاستقلال» «البرلمان الجزائري» «الأرض ملك للفلاحين». صدرت في 14 نوفمبر 1937، أحكامٌ ضد مصالي وزكريا ولحول وخليفة بن عمار كانت كما يلي: الحكم بالسجن لمدة سنة في حق خليفة، ولسنتين في حق الباقين، وقد استندت تلك الأحكام القضائية على مرسوم (رينيي)(1) مما دفع الموقوفين إلى الدخول في إضراب عن الطعام احتجاجا على محاكمتهم كمساجين غير سياسيين. كان هذا الإضراب هو الأول من نوعه بين السجناء الجزائريين واستغرق أسبوعا كاملا قبل أن تُمنح لهم صفة المعتقلين السياسيين. وحينئذ تم نقلهم إلى السجن المركزي بالحراش، حيث استفادوا من تغذية أفضل وسُمح لهم بالحصول على الكتب والجرائد واستقبال الزوار، على أساس خمسة زائرين لكل معتقل.

ولقد بلغت الجرأة بأعضاء اللجنة المديرة لحزب الشعب الجزائري، إلى حد عقد اجتماعات أسبوعية، كل يوم أحد، كان يحضرها جميعُ أعضائها في القاعة الكبرى بالجناح المخصص للمساجين السياسيين. وفي تلك الاجتماعات كان يتم إعداد المقالات التي تُنشر في صحيفة «البرلمان الجزائري»، اللسان الجديد

---

(1) **يتضمن مرسوم Régnier (5 أفريل 1935) عقوبات ضد المساس بالسيادة الوطنية كما يلي:**

المادة الأولى: كل من يحاول، في أي مكان وبأية وسيلة كانت، تحريض الأهالي الجزائريين أو الأهالي في المستعمرات والمناطق الواقعة تحت الحماية الفرنسية أو الأجانب المقيمين بالجزائر، ويحثهم على إثارة الفوضى أو التظاهر ضد السيادة الفرنسية أو المقاومة الفعلية أو السلبية ضد تطبيق القوانين والمراسيم والتعليمات والأوامر الصادرة عن السلطة العمومية، سوف يعاقب بالسجن لمدة تتراوح من سنتين إلى ثلاث سنوات وغرامة تتراوح بين 500 و5000 فرنك.

المادة 2: إذا كان مرتكب المخالفة من الموظفين يمكن أن تُشدد عقوبتُه إلى ضعف المدة، مع حرمانه من ممارسة وظيفته المدنية لمدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات.

للحزب، وهي صحيفة نصف شهرية صدر عددها الأول بالجزائر في 18 ماي 1939، وكان يُديرها كل من أحمد بودة ومحمد كوفي.

وفجأة وبدون أن تلوح أية نذر في الأفق، عاد القمعُ ليتسلَّط من جديد على حزب الشعب الجزائري. وتم حظر الاجتماعات العامة وتوالت عمليات تفتيش مقراته وحجز منشوراته. بينما امتدت موجة القمع الإداري لتتسلط على علال الفاسي بالمغرب (نوفمبر1937) ثم بعد بضعة شهور ضد حزب الدستور الجديد بتونس (أفريل 1937).

وقعت أحداثٌ بارزة في هذه «الفترة المجيدة» من تطور حزب الشعب الجزائري: من ذلك أن مسؤول الحزب على مستوى الجزائر، أرزقي كحال، وافته المنية في السجن يوم 12 أفريل 1939 وقد شيَّعه سكانُ مدينة الجزائر في جنازة وطنية مهيبة. وكان هذا الأخير قد حضر من باريس، في سبتمبر 1937 نزولا عند رغبة المناضلين في الجزائر حين التمسوا منه تعويض مصالي الذي كان رهن الحبس.

وفي شهر أكتوبر من العام نفسه (1937) قرر حزب الشعب ترشيح مصالي في انتخابات المجلس العام لعمالة الجزائر. وبالرغم من وجود هذا الأخير رهن الحبس إلا أنه فاز على منافسه، مرشح الإدارة الاستعمارية، بأغلبية كبيرة. وبذلك يكون سكان العاصمة قد زكوا برنامجه الاستقلالي؛ وفي أفريل 1939 تأكدت هذه التزكية للمرة الثانية، أي بعد مرور سنتين، حين فاز في الانتخابات حاكم مغمور بشركة الترمواي، يُدعى محمد دوار، فأصبح عضوا في ذات المجلس العام لعمالة الجزائر[1].

---

(1) ينبغي الإشارة إلى أن عمالة الجزائر كانت، حينئذ تغطي مساحة إقليم كامل: وهو قطاع الجزائر الوسطى الذي يمتد إلى غاية التخوم الصحراوية، المسماة إقليم الجنوب.

غير أن السلطة الاستعمارية رفضت الاعتراف بفوز مصالي معلنة فوز مرشح الإدارة بدله، مؤكدة بهذا التصرف إمعانها في التعسُّف وضلوعها السافر في تزوير الانتخابات لكي تتمكن من خنق صوت الشعب الجزائري. ثم عرفت الجزائر فيما بعد مزيدا من التجاوزات كانت أكثر خطورة كالتي حدثت في سنة 1948، بمناسبة انتخابات المجلس الجزائري التي دخلت التاريخ بسبب ما شابها من غش وتدليس تمثل في حشو صناديق الاقتراع وتزوير نتائج الانتخاب كيفما اتفق.

واجهت حزبَ الشعب مصاعبُ جمة. فزيادة على عداوة المستوطنين المعلنة، كان عليه أن يواجه جبروت «الوطن الأم» في الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية والعسكرية؛ فكان من الضروري أن يتخذ الحزبُ حذره من بطش الإدارة الاستعمارية وقدرتها الفائقة على التضليل بفضل الرشوة وتدبير المكائد البوليسية[1]؛ وإلى جانب كل ذلك كان حزب الشعب عرضة لهجمات الشيوعيين وحلفائهم الذين ينظرون إليه كمنافس جدي وخطير ينبغي القضاء عليه.

علاوة على كل هذا، اضطر حزب الشعب الجزائري لمواجهة ارتياب المثقفين الجزائريين، الفرانكوفونيين والمعربين على حد سواء، فلقد كان أكثرهم لا يؤمنون بإمكانية تحقيق الاستقلال؛ إذ كان ذلك في نظرهم مطلبا مغرقا في المغالاة بل ضربا من الطوباوية. كان البعض يُطلق على حزب الشعب الجزائري اسم «حزب الأُميِّين»، بسبب العدد القليل من المثقفين في صفوفه بينما كان البعض الآخر يسميه «حزب المجانين». حقا لم يكن ثمة ما يجنيه المرء من حزب الشعب سوى السجن والآلام والاستنطاق والمحن القاسية، بل

(1) في نهج Lecomte بباريس، يوجد مقر مصالح البوليس المكلفة بمراقبة تحركات الجزائريين ونشاطات الوطنيين.

لم يكن ثمة سبيل للمجد أو الشهرة التي يمكن ارتقابها من وراء النضال في صفوف هذا الحزب المتكون من مناضلين يعيش معظمهم في كنف السرية.

وبالرغم من كل هذه العوائق ظل حزب الشعب الجزائري محتفظا بنشاطه السياسي. بل ضاعف جهوده للأخذ بأيدي الجماهير التي كان يشلُّها القلق والخوف؛ كما أنه فضَّل التحرك على عدة جبهات في آن واحد للخروج من العزلة المفروضة عليه وللتغلغل أكثر في صفوف الفئات الشعبية. ويعود الفضل في ذلك إلى مؤسسي أولى الخلايا النضالية التابعة لنجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب من بعده؛ أي أولئك الذين يُعتبرون رموزا حية للاتجاه الوطني الراديكالي. أولئك الرواد القدوة الذين كانوا يؤدون أدوارهم، كالدعاة والمبشرين، ويعيشون حياة النضال كالزهاد والنساك، ووهبوا أنفسهم قلبا وقالبا في سبيل الحزب ومُثله العليا. لقد أنجزوا عملا جليلا في ميدان الإعلام والدعاية وإيقاظ الضمائر رغم ما كان يتهددهم، في كل آن ومكان، من مخاطر الحبس والأشغال الشاقة في سجون تازولت (لامبيز سابقا) والحراش والبرواقية... حيث ضحى الكثير من المناضلين، بين سنتي 1938 و1943، بسلامتهم الجسدية بل بحياتهم ونذكر من بينهم: أرزقي كحال؛ محمد دوار؛ محمد بلعيد؛ محمد مناد؛ عميروش آيت حمودة؛ اسماعيل جناد؛ رابح قاسي؛ محمد اسطنبول... توفي كل من أرزقي كحال ومحمد دوار بسبب المحاكمة القاسية التي سلطتها عليهم إدارة السجن. وفيما بعد لجأت السلطات الاستعمارية، إزاء مناضلي جبهة التحرير، إلى التصفية الجسدية للمعتقلين الذين تعتبرهم خطيرين أو الذين تتحرج من إبقائهم في السجن.

مع اقتراب الحرب العالمية الثانية ازدادت حدة القمع المسلط على حزب الشعب الجزائري: ففي 26 سبتمبر 1939 أصدر رئيس الجمهورية الفرنسية (ألبير لوبران) مرسوما يقضي بحل حزب الشعب الجزائري وبحظر صحيفتيه:

الأمـة والبرلمـان الجزائـري، اللتـين لـم يصـدر منهمـا سـوى سـبعة أعداد. وفـي 4 أكتوبر الموالي اعتُقل مصالي من جديد، بعد أن أُفرج عنـه فـي 27 أوت مـن نفـس السـنة. وشـملت موجـة الاعتقـالات عشـرات المسـؤولين والإطـارات المتواجدة فـي الجزائـر وفرنسـا. كمـا تعـرض للاعتقـال بعضُ أعضـاء جمعيـة العلماء والحزب الشيوعي، بعد التوقيع على الهدنة في جوان 1940، وزُجَّ بهـم في محتشد جنيَّن بورزق جنوب القطاع الوهراني.

وعلى صعيد شمال افريقيا خـاض حـزب الشـعب الجزائـري الكفـاح السياسـي على غرار كل من حزب الدستور الجديد بتونس ولجنـة العمـل المغربـي، وهـي النـواة الأولـى لحـزب الاسـتقلال لاحقـا (1944). هكـذا ارتقـى حـزب الشـعب الجزائري إلى مستوى الحركات التحررية في القارتين الافريقية والآسيوية التي سترفع أصواتها عاليا غداة الحرب العالمية الثانية.

بعد فتـرة الشـرعية النسـبية (1937-1939) هـاهو حـزب الشـعب الجزائـري يـدخل مرحلـة السرية المطلقـة التـي اسـتمرت طيلـة مـدة الحـرب العالميـة الثانيـة (1939-1945).

الفصل الثاني:

خيار الكفاح المسلح

إن سياسة التضييق على الحريات العامة التي انتهجتها فرنسا وإصرارها على عدم الاستجابة لمطالب الحركة الوطنية الجزائرية، ناهيك عن الأساليب العنيفة التي طبقتها لردع أية محاولة للتحرير... قد أقنعت الشعب الجزائري، وعلى رأسه حزب الشعب، بأن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد إلى انتزاع الاستقلال.

إن حزب الشعب الجزائري، وحده دون غيره، هو الذي تبنى مفهوم الكفاح المسلح ووضعه موضع التنفيذ. إذ لم يجرؤ على تبني خيار الكفاح المسلح كوسيلة للتحرير لا الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[1]، وهو حزب فرحات عباس، ولا جمعية العلماء، برئاسة الشيخين عبد الحميد بن باديس ثم البشير الإبراهيمي، ولا الحزب الشيوعي الجزائري ولا أية تشكيلة سياسية أخرى. يعود الشرف لحزب الشعب الجزائري الذي تبنى منذ البداية خيار الكفاح المسلح وتحمَّل مسؤولية صياغته وتنظيمه وإشعال فتيله بالرغم من كل المصاعب والأزمات التي وجب عليه تجاوزُها. وبالفعل، فإن مناضلي هذا الحزب هم الذين قرروا، انطلاقا من اللجنة الثورية للوحدة والعمل[2]، اتخاذ المبادرة التاريخية للشروع في الكفاح المسلح يوم أول نوفمبر 1954.

---

(1) (UDMA) الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تأسس سنة 1946. كان يطالب بتكوين جمهورية جزائرية ذات حكم ذاتي في إطار الاتحاد الفرنسي.

(2) (CRUA) اللجنة الثورية للوحدة والعمل ظهرت نتيجة لأزمة حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهي التي قررت إعلان الثورة المسلحة ليلة أول نوفمبر 1954.

إن تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، سنة 1954، يُعد تتويجا لمسار يتكون من ثلاث مراحل مرَّ بها حزب الشعب الجزائري: ففي المرحلة الأولى حاول فريقٌ من مناضلي الحزب انتهاز فرصة الحرب العالمية الثانية لطلب المساعدة الأجنبية، وفي المرحلة الثانية (سنة1945) مُنيت تلك المحاولة بالفشل بسبب نقص التحضير، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فقد انطلقت مع تأسيس المنظمة الخاصة[1]، ثم تطورت إلى أن تم الإعلان عن قيام الثورة المسلحة في أول نوفمبر 1954.

المحاولات الأولى (1938-1939)

في عشية الحرب العالمية الثانية، ولاسيما في عامي 1938-1939، كانت خيبة أمل الجزائريين شاملة سواء على مستوى النخبة أو الجماهير العريضة. ذلك أن حكومة الجبهة الشعبية، على غرار الحكومات الفرنسية التي سبقتها، كانت تُمنِّي وتعد ولكنها لم تف بوعودها، وقد تغلل في النفوس إحساس بالخيبة المريرة بعد أن حلت حكومة الجبهة الشعبية حزب نجم شمال افريقيا، ثم اعتقلت العديد من أعضاء حزب الشعب الجزائري بعد ذلك.

وقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية بمدة طويلة، كانت فرنسا قد جنَّدت الجزائريين بقوة القانون وزجَّت بهم في ميادين القتال بالهند الصينية، في نهاية القرن التاسع عشر، وفي ألمانيا، أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وفي المغرب الأقصى ولاسيما في منطقة الريف (1921-1926). ولقد قُتل أو أُعطب منهم عشرات الآلاف في سبيل قضية لم تكن تعنيهم من قريب ولا بعيد. هذا ما دفع بالجزائريين، سنة 1938، إلى البحث عن وسيلة تُنجيهم من السقوط مرة أخرى ضحايا القذائف المدفعية في الصفوف الأمامية بجبهات الحرب. لذا

---

(1) (L’OS) المنظمة الخاصة وهي تنظيم شبه عسكري.

فكر بعض المناضلين منذئذ، في اللجوء إلى العمل المسلح ولكن هيهات! فمن أين لهم بالأسلحة الضرورية؟

اتجهت أنظار هؤلاء إلى ألمانيا قصد التماس معونتها باعتبارها العدو التقليدي لفرنسا. وكان محمد أوعمارة، المناضل في حزب الشعب الجزائري، قد التجأ إلى باريس حيث كان يقيم تحت اسم مستعار هو «رشيد»؛ والتقى هناك بأحد الطلاب التونسيين في كلية الآداب، اسمه عبد الرحمان ياسين وكانا يتعارفان في الجزائر من قبل. كان ياسين يكتب في صحيفة الأمة وقد أعد كتيبا حول محاكمة مصالي كان الوطنيون يتبادلونه للمطالعة. ومن جهة أخرى كان الطالب التونسي على اتصال بالألمان وكان يُحسن التحدث بلغتهم.

كانت قيادة حزب الشعب الجزائري واعية باندلاع الحرب وشيكا، وتعلم جيدا أن أعضاء الحزب سيتعرضون مرة أخرى للاعتقالات والمداهمات والإدانات. فكانت تسعى لوضع يدها على «رابطة الدفاع عن المسلمين الشمال افريقيين» التي كان على رأسها آنذاك شخص يدعى منصور. وكان الخط الإصلاحي الموالي لفرنسا الذي انتهجته هذه الرابطة قد فشل تماما. كانت إدارة حزب الشعب تعتقد أن من صالحها استعمال تلك «الرابطة» كتغطية سياسية جيدة لوضع المناضلين في مأمن من القمع إذا ما اندلعت الحرب العالمية؛ ولكن المناقشة التي دارت في الجمعية العامة للحزب بباريس حول هذا الموضوع أظهرت تبايُنًا في الآراء بين محبذ ومعارض، كادت تؤدي إلى تصدع الحزب، مما دفع أنصار الفكرة إلى العدول عنها. ومن بين هؤلاء بلقاسم راجف الذي يقول عن الموضوع ما يلي: «كنا ننوي أن نفعل بالرابطة ما سيفعله الحزب بأحباب البيان والحرية أي أن نتخذها وسيلة لتطوير نشاطاتنا (يقصد الحزب)» وكان راجف مع ثلة أخرى من المناضلين متحمسا لفكرة الشروع في العمل

المسلح فورا، ولذا كانوا يفكرون بصورة جدية في التحالف مع ألمانيا ضد فرنسا.

في سنة 1938، اتصلت عناصر تابعة «للرايخ» الألماني بأحد مناضلي حزب الشعب يدعى الحاج دحمان، وهو من دشرة آيت فراح (الأربعاء ناث إيراثن) كان يشتغل بالتجارة في بلجيكا[1]؛ وكان مبعوثو الرايخ يحاولون سبر نوايا الوطنيين الجزائريين ومعرفة موقفهم في حالة نشوب الحرب. انتقل الحاج دحمان إلى باريس لحضور الجمعية العامة للحزب وإطلاع راجف على فحوى مقابلته مع الألمان. ثم بادر راجف، من جهته، بإطلاع المناضل محمد ربوح على الأمر وهو من دشرة آيت فراح أيضا. قرر الثلاثة كتم الأمر واتفقوا فيما بينهم على أن يسافر كل من راجف وربوح إلى برلين عبر بلجيكا، في سرية تامة، بغرض جس نبض السلطات الألمانية.

يقول راجف بهذا الخصوص **ما يلي:** «لما وصلنا إلى عاصمة الرايخ» وجدنا في استقبالنا ممثلين اثنين، أحدهما عن وزارة الحرب والثاني عن وزارة الشؤون الخارجية ثم دار بيننا **الحوار التالي:**

- « نحن أعضاء في حزب يطالب باستقلال الجزائر. الشعب الجزائري يناهض الاستعمار الفرنسي ولكنه غير مهيأ للحرب بعد. بإمكاننا أن نكون حلفاءكم.

- أجاب الألمان مستفسرين: ماذا تنتظرون منا؟

- مساعدة عسكرية لتحرير بلادنا وتدريب مناضلي حزبنا على الكفاح المسلح المرتقب.

(1) التحق الحاج دحمان، إثر اندلاع الثورة المسلحة في أول نوفمبر 1954، بدشرته آيت فراح حيث ذاع صيته بسبب العمليات التي نفذها ضد القوات الفرنسية قبل أن تتمكن من قتله، إثر وشاية، وأحرقت جثمانه بالمازوت.

- موافقون على استقبال شبان جزائريين لتكوينهم عسكريا حسب قدرات كل واحد منهم (استعمال الأسلحة الفردية، إنزال الرجال والعتاد بواسطة المظلات...الخ)

- بودنا أن نوضح لكم أننا لسنا منتدبين من طرف حزبنا وإنما جئنا للاستعلام ثم إعلام الحزب بعد هذا؛ فالحزبُ وحده هو الذي يتخذ القرار المناسب في نهاية المطاف.»

ثم افترقنا، يضيف راجف، وقد تبين لنا ما يلي: الألمان مستعدون لاستقبال شبان جزائريين قصد تدريبهم عسكريا، ولكننا لم نقدم أية التزامات من جانبنا. باب الحوار ما زال مفتوحا.

قبل سفرنا إلى ألمانيا احتطتُ للأمر فأخبرتُ المناضل زرقوت، مسؤول قسمة (بولوني بيانكور) أصله من الجلفة؛ فمن يدري لعلنا لا نعود من سفرنا. لقد ذهبنا إلى مصير مجهول، بل ألقينا بأنفسنا في عرين الأسد، كما يقال، ولم نكن ندري ما ستؤول إليه مغامرتُنا. لا بد لأحد أن يعرف إلى أية نهاية قادتنا جرأتُنا.

إثر رجوعي إلى باريس جاء ياسين يعاتبني، والدموع تفيض من عينيه، ويلومني على نقص ثقتي فيه، وكان زرقوت قد حدثه عن مبادرتنا ظنا منه أنه على علم بموضوعها. كان ياسين متحمسا لطلب المساعدة الألمانية؛ فقررنا إيفاد أوعمارة إلى الجزائر لإطلاع قيادة الحزب ومصالي الحبيس بسجن الحراش المركزي. وعند وصوله إلى مدينة الجزائر بدأ أوعمارة اتصالاته ببعض أعضاء اللجنة الإدارية الذين يقاسموننا وجهة نظرنا وهم: جماعة محمد طالب؛ عمر حمزة؛ أحمد فليتة؛ علي زاوي؛ عمار مسعودي؛ وكان طالب منشط الفريق».

ثم واصل أوعمارة مهمته التي جاء من أجلها فاتصل بمصالي بواسطة مناضل من تلمسان سبق أن تعرَّف عليه في الحزب، يُدعى بومدين معروف، وهو مسؤول سابق في اتحادية الحزب على مستوى عمالة وهران[1].

كان مصالي يومئذ يقيم في جناح المساجين السياسيين بسجن الحراش بعد أن استفاد، هو ورفاقه، من تحسين ظروف الحبس، إثر إضرابهم عن الطعام في سجن «سركاجي»؛ وأصبح يحق لهؤلاء المعتقلين تصفُّح الجرائد، ما عدا المكتوبة باللغة الأجنبية، يعني العربية، كما أُجيز لهم أيضا استقبال زائريهم بمعدل خمسة زوار لكل سجين. وهكذا تمكن معروف من مقابلة مصالي.

فيما يلي أهم ما جاء في رد مصالي حسب ما قصَّه عليَّ معروف شخصيا:

«الشعب ليس مستعدا لهذا بعد. العمل المسلح سابق لأوانه... التعاون مع الألمان في هذا الميدان أمرٌ مستحيل. حتى أشقاءنا العرب في الشرق الأوسط، بالرغم من سبقهم السياسي بالمقارنة معنا، لم يسلكوا هذه الطريق. الألمان يحضرون للحرب ويهمهم إثارة بؤر التوتر لشل قوات خصومهم عن الحركة؛ لذا فإنهم يودون استعمالنا كأداة لبلوغ مآربهم. كيف نوليهم ثقتنا وهذا زعيمُهم هتلر ينعت العرب، في كتابه «كفاحي»، بأنهم جنس منحط. إذا أقدمنا على شيء من هذا القبيل فمعناه أننا نسوق شعبنا إلى المذبحة. وفي ختام كلامه رمقني مصالي بنظرة حازمة وقال لي: « اسمع يا معروف، عُد إلى تلمسان ولا تقحم نفسك في أي شأن بعد هذا». تركتُ السجن وقد أصابني الذهول بسبب ما سمعتُ من حجج مُفحمة، وبعد أن أطلعت أوعمارة على ما حصل عُدت أدراجي إلى تلمسان».

(1) فروع حزب الشعب الجزائري لعمالة وهران سنة 1937 حسب بومدين معروف هي كالآتي: عين تموشنت، مدينة وهران، مستغانم، تلمسان، غليزان، معسكر و بلعباس.

ولقد أظهرت التطورات اللاحقة أن مصالي كان مُحقا فيما ذهب إليه وأن موقفه كان مبررا تماما. ومن السهل فهمُ أسباب رفض مصالي لأي شكل من أشكال التعاون مع الألمان. ومردُّ هذا الرفضُ إلى الاحتراس من وقوع الحزب فريسة الدعاية المغرضة من طرف الحكومة الفرنسية والحزب الشيوعي الفرنسي، اللذين يتهمان حزب الشعب الجزائري «بالعمالة لهتلر». لذا فإن قبول المساعدة الألمانية، في نظر مصالي، معناه تأكيد مزاعم الخصم المتحفز للانقضاض على الحزب عند أول زلة، والتشهير بما يدعيه من وجود «تواطؤ بين حزب الشعب والحركة النازية»؛ ويعني ذلك أيضا مزيدا من تأزُّم وضعية السجناء وتسليم رقاب المناضلين لآلة القمع الذي ما انفك يتفاقم كلما اقتربت الحرب. لا جدال في أنهم سيكونون عرضة لمتابعات قضائية بتهمة « التجسس لصالح العدو».

حينئذ، أمر مصالي فريق محمد طالب المتكون من قرابة عشرة أفراد، بتقديم استقالتهم فورا. ولقد تبيَّن فيما بعد أن ذلك الإجراء كان في صالح عناصر الفريق بحيث لم يتعرضوا لأية مضايقة بعد اندلاع الحرب العالمية، لأن إدارة الاحتلال كانت تعتقد أنهم غادروا صفوف حزب الشعب الجزائري.

إلا أن طالب ورفاقه لم ييأسوا ولم يهنوا بسبب ذلك، بل قرروا إرسال وفد إلى ألمانيا. وقد صرح طالب، فيما بعد، بهذا الخصوص قائلا: «لئن وجهنا أنظارنا إلى الألمان فإن غرضنا، على وجه الخصوص، هو التمرن على التقنيات العسكرية، أي التدرب على تفجير الجسور وصنع المتفجرات واستعمال الأسلحة الفردية».

في جويلية 1939، سافر كل من طالب؛ وحمزة؛ وفليتة؛ وامقيدش إلى باريس حيث التحق بهم ياسين وانتقل الجمع إلى ألمانيا عبر بلجيكا. وبمجرد وصولهم إلى عين المكان تكفلت بهم سلطات (الرايخ) حيث وفرت لهم الإقامة

في إحدى القرى القريبة من مدينـة (كولونيـا) ثـم فـي (بـرلين) حيث نزلـوا بأحد الفنادق الفخمة. وللإفلات من رقابـة مصـالح المخـابرات البريطانيـة والفرنسية، التي كانت لها عيون مبثوثة في كل مكان، أوعز الألمان لضيوفهم بان يتصرفوا وكـأنهم عـربٌ جـاؤوا مـن عـدن (جنـوب الـيمن) ونصـحوهم قـائلين: « تجنبـوا الحـديث بالفرنسـية واقتصـروا علـى الكـلام بالعربيـة الفصـحى إن أمكـن» ثـم أخبروهم بما يلي: « سوف نحتل مدينة (دانتسيغ) عمـا قريـب، وحينهـا ستنـدلع الحرب».

أُحيط أعضاء الوفد بعناية فائقة وتم تلقينهم بعض المبـادئ الأوليـة عن كيفيـة اسـتعمال الأسـلحة الفرديــة وصـناعة المتفجـرات بواسـطة بعـض المركبـات البسيطة مثل الكبريت والكلور والبوتـاس والسكر. وتـدربوا علـى تقنيـات تعطيل محركات الآليات العسكرية... وبـالموازاة مع التدريب العسكري كـان الطرفـان يتبـادلان وجهـات النظـر حـول بعـض المواضـيع السياسـية ممـا فـتح أعـين الجزائـريين علـى النوايـا الحقيقيـة للألمـان: ففـي الواقـع كـان هـدف الألمـان هـو تكـوين شـبكة مـن المُخـرِّبين والمرتزقـة مواليـة لهـم يسـربونها وراء الخطـوط الفرنسية. بينمـا كـان هـدف الجزائـريين هو البحـث عن حلفـاء لمسـاعدتهم علـى التحـرر من نيـر الاستعمار؛ ولقد تبين أن الألمـان لـم يكونـوا يولـون أيـة أهميـة للدوافع الوطنية التـي كانـت تحـرك الجزائـريين والمغـاربيين، بصـفة عامـة. ولـم ينتبهوا قط لأهمية الاستفادة من ذلك الحماس الـوطني الفيـاض وتوظيفـه لتوجيـه ضربة قاضية ضد الفرنسيين بشمال افريقيا. كما اتضـح أن ثمـة نوعـا مـن سـوء التفاهم حول المرامي الحقيقية لهذا الطرف أو ذاك؛ ولقد عقَّب حمزة علـى ذلـك بعبارة موفقة حين قال: «حين علم الألمان أن مصـالي غير موافق علـى مبادرتنـا تلك، ظهر علـى موَقفهم إزاءنا بعضُ الفتور».

غادر الوفدُ ألمانيا خائب الظن بعد إقامة استغرقت أكثر من أسبوع، وكانت عودته إلى الجزائر في منتصف جويلية 1939. وبعد مرور شهر ونصف اندلعت الحرب العالمية الثانية. أُعلنت حالة الطوارئ في فرنسا وفي «العمالات الفرنسية الثلاث بالجزائر».

وإثر هزيمة فرنسا في جوان 1940، أي بعد عشرة شهور فقط من بداية المعارك، تدنت هيبتُها بصورة مذهلة في قلوب الجزائريين وتلاشت في الأذهان أسطورة «القوة التي لا تُقهر» وأثارت انتصارات ألمانيا موجة من الإعجاب والتعاطف معها في أوساط الشعب الجزائري.

استقرت اللجنةُ الألمانية المكلفة بتطبيق إجراءات الهدنة بشمال افريقيا في مدينة الجزائر حيث كان يرابط جزء من القوات الفرنسية، واتخذت من فندق السفير (آليتي سابقا) مقرا لها. وحينئذ راودت جماعة طالب رغبةٌ ملحة في معاودة الاتصال بتلك اللجنة قصد استئناف المشاورات التي انقطعت قبل عام؛ وحين استقر الرأي على ذلك، تم تكليف أوعمارة وعبدون بهذه المهمة نظرا لسحنتهما الشبيهة بالأوروبيين بحيث لا يثيرون انتباه الجواسيس.

جازف الإثنان بحياتهما حين قصدا فندق السفير وكان ذلك في أواخر أوت 1940، واندهش أعضاء اللجنة الألمانية لتلك الجرأة فقالوا لهما: «أنتم مجانين حقا»، ثم ضربوا لهما موعدا بأحد مقاهي المدينة.

وبعد مقابلة مقتضبة في المكان المحدد قيل لهما إن أعضاء اللجنة ينوون الذهاب إلى باريس (المحتلة) لتلقي التعليمات من مسؤوليهم هناك، ووعدوهما بإطلاعهما على الرد الألماني بعد ذلك.

لم يوف الطرف الألماني بوعده أبدا. بينما استأنف الطرف الجزائري اتصالاته مع القنصل الإيطالي في الجزائر، وهو ضابط برتبة عميد. ضُرب

لهما موعدٌ سري في حي بولوغين (سانت أوجين سابقا) في منزل أحد الشخصيات المعروفة في الجزائر العاصمة يُدعى سيد أحمد مصطفى باشا، المدير العام للشركة الأهلية للاحتياط. أسرَّ القنصل الإيطالي، في رده على أسئلة الطرف الجزائري، أن منطقة افريقيا الشمالية قد تم تقسيمها إلى أربع مناطق **كما يلي:**

- تونس وقطاع شرق قسنطينة من نصيب إيطاليا.
- ما بقي عمالة قسنطينة من نصيب ألمانيا.
- عمالة الجزائر تبقى تابعة لفرنسا.
- عمالة وهران من نصيب إسبانيا.

ومرة أخرى، استولت خيبة الظن بل الدهشة والاستغراب على نشطاء حزب الشعب الجزائري.

أما راجف فلم يكتشف الفرنسيون أمر تنقلاته إلى ألمانيا ولا عن الاتصالات التي أجراها هناك. يقول في هذا الصدد: «وقعتُ رهن الاعتقال في ديسمبر 1939، وزج بي في أحد المحتشدات مع بعض الفرنسيين المنتمين إلى تيارات سياسية مختلفة؛ باعتبارنا «عناصر مشبوهة في نظر مصالح الدفاع الوطني». ثم أُطلق سراحي بعد اندحار الجيش الفرنسي في جوان 1940 فرجعت إلى باريس حيث التقيت مع ياسين خلال سنة 1941. حينها أخبرني بأن الألمان مستعدون لوضع إذاعة باريس تحت تصرفنا، وسألني هل ثمة مانعٌ من استغلال هذه الفرصة؟ بعد أن فكرتُ مليا في هذا الاقتراح بدا لي أنه فرصة ثمينة لخدمة القضية الجزائرية عبر الأثير فشرعتُ في العمل كمذيع لحصة يومية مدتها عشر دقائق وكنتُ أقدمها باللغة القبائلية؛ وكان ثمة أيضا مناضلون مغاربة وتونسيون أُصادفهم في محلات الإذاعة.

كنتُ في أثناء تلك الحصص أتهجم على الاستعمار الفرنسي الذي يضطهد شعبنا وأتولى ترجمة البيانات العسكرية عن سير الحرب؛ إلى أن وصلتنا أنباء عن تمرد الجنود الجزائريين بثكنة الحراش وتعرض المتمردين لقمع شديد وسقوط العديد من الضحايا وصدور عقوبات قاسية ضد الباقين. كما تم توظيف سي جيلاني في إذاعة باريس الناطقة باسم حكومة (فيشي). وذات يوم قرأ سي جيلاني من وراء ميكروفون الإذاعة نصا نددنا فيه بالقمع الذي وقع في ثكنة الحراش. حينئذ ثارت ثائرة الفرنسيين واحتجوا لدى السلطات الألمانية مما دفع بمدير الإذاعة إلى استدعائنا، أنا وسي الجيلاني، فقال لنا: «أيها السادة، من الآن فصاعدا سوف تُعرض نصوصكما على الرقابة قبل إذاعتها» وبما أننا كنا، حتى ذلك اليوم، نتمتع بحرية التعبير عن أفكارنا فإننا رددنا على المدير بأن هدفنا هو إعلام الشعب الجزائري ومؤازرته في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي. فكان جوابه: «لكننا لم نكسب الحرب بعد»؛ فقدمنا استقالتنا على الفور وغادرنا دار الإذاعة إلى غير رجعة. ولقد سبق لي، قبل أن أغادر منصبي، أن علقت على كلمة قالها جواهر لال نهرو، الزعيم الوطني الهندي، أمام محكمة بريطانية: « أيها السادة! لقد حوكمتُ أمام محاكمكم تسع مرات وبوسعكم أن تحاكموني للمرة العاشرة؛ إن حياة شعبي هي التي تعنيني ولا شيء سواها».

في 16 مارس 1941، أصدرت محكمة الجزائر العسكرية ضد مصالي حكما بالأشغال الشاقة لمدة ستة عشرة سنة، وبحظر إقامته في الجزائر لمدة عشرين سنة، هو وحوالي ثلاثين مناضلا آخرين من حزب الشعب كانوا معه في السجن[1]. هذه الأحكام القاسية أقنعت المناضلين بأن لا أمل يرجى بعد اليوم لا من دول المحور ولا من الحكومة الفرنسية في (فيشي).

---

(1) من بين المحكوم عليهم نذكر: فيلالي مبارك؛ هرقة عبد القادر؛ علاوة بومعزة؛ أحمد جلول؛ أحمد لزلي.

أطلق هتلر العنان لحكومة الماريشال (بيتان) في افريقيا الشمالية. ويذكر راجف في هذا الصدد أن (أوتو آبيتز) سفير هتلر بباريس كان يدافع عن وجهة نظر وزارة الخارجية الألمانية، فكان يميل إلى مراعاة خاطر فرنسا في المغرب، بينما كان وزير الحربية الألماني من جهته من أنصار إثارة المصاعب في وجهها. ويذكر راجف أن زوجة (أوتو) كانت فرنسية. ويبدو أن رأي وزارة الخارجية هو الذي تغلب في نهاية المطاف.

ماي 1945: ظرف تاريخي موات للانتفاضة

البيان التمهيدي (أكتوبر – ديسمبر 1942)

من بين الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبها هتلر استخفافُه بالشعور الوطني الجياش حينئذ، في صدور سكان شمال افريقيا برمتها وكذا سوءُ تقديره للأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة الرابضة قبالة أوربا وكأنها حاملة طائرات.

أما الإنجليزُ والأمريكان فقد استغلوا هذا الموقع الجغرافي الفريد من نوعه حين بادروا بتنفيذ عملية الإنزال العسكري التاريخية على الشواطئ الجزائرية والمغربية، يوم 8 نوفمبر 1942؛ مما اضطر قوات المحور إلى الرد باحتلال تونس.

قوبل نزول القوات الإنجليزية والأمريكية بكثير من التعاطف بسبب ما حملوا معهم من تصورات جديدة عن الديمقراطية؛ وهي أفكار تقع على طرفي نقيض مع أنظمة الحكم الشمولي لدى خصومهم. علمًا بأن ميثاق الأطلسي الذي وقَّعه هؤلاء، في 14 أوت 1941، يتضمن إشارات صريحة إلى مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها وحقوق الإنسان، مما صادف قبولا حسنا لدى الشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار الإنجليزي والفرنسي في افريقيا وآسيا.

وفي الجزائر، لقيت هذه الأفكار رواجا كبيرا في صفوف تجمُّع سياسي يُدعى «أحباب البيان والحرية»؛ ففي أية ظروف وُلد هذا التجمع يا ترى؟

عشية نزول القوات الإنجليزية – الأمريكية المشتركة، سنة 1942، كان النشاط السياسي يدور في حلقة مفرغة. ذلك أن السلطات الرسمية كانت تحت قبضة أنصار الماريشال (بيتان)، بينما كان أنصار دوغول يسعون جاهدين لتنظيم صفوفهم ومعهم اليهود ومن يدور في فلكهم من أتباع الحركة الماسونية الذين كانت تضطهَدهم حكومة (فيشي)؛ بينما كان المسلمون منشغلين بمعرفة ما إذا كانوا سيُجندون مرة أخرى في تلك الحرب دون أن يحصلوا على حقوقهم السياسية ولاسيما الحق في «تقرير مصيرهم بأنفسهم».

في تلك الأثناء كان محمد لمين دباغين قد أنهى دراسته في كلية الطب بالجزائر العاصمة. وكان في سنة 1941، على رأس حزب الشعب الجزائري المحظور بعد اعتقال مصالي ورفاقه. ولقد تحادثنا، أنا وهو، مرات عديدة حول الظروف التي أدت إلى ظهور البيان؛ وفيما يلي أهم ما دار بيننا من حديث في هذا الموضوع.

بعد أن تحدثنا عن سابقة الحرب العالمية الأولى، 1914 - 1918، وعن الظرف السياسي السائد سنة 1942، صرَّح لي الدكتور دباغين بما يلي: «قُبيل شهر واحد من نزول الإنجليز والأمريكان في شمال افريقيا، كنتُ في سطيف أعمل كطبيب مستخلف في عيادة الدكتور أحمد فرنسيس، وهو صديق حميم لفرحات عباس. وكانت سطيف يومئذ بمثابة العاصمة السياسية للجزائر المسلمة بفضل وجود شخصيات مرموقة فيها أمثال فرحات عباس، زعيم النواب ورئيس الاتحاد الشعبي الجزائري؛ والهادي مصطفاي، ممثل الدكتور محمد الصالح بن جلول؛ والقاضي أحمد معيزة، أمين مال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وكانت لفرحات عباس يومئذ صلات واسعة بمختلف الأوساط

المسلمة والأوربية بمختلف مشاربها السياسية، بالإضافة إلى صلاته بالسلطات الرسمية. ثم أضاف الدكتور لمين قائلا: كثيرا ما كان عباس يتصل بي هاتفيا أو يدعوني لزيارته في بيته. فكان حديثُنا يدور حول ظروف الحرب والموقف الذي ينبغي أن يتخذه الشعب الجزائري إزاءها. ولم أكن من جهتي أستبعدُ احتمال أن تقوم إحدى الكتلتين المتحاربتين بإنزال قواتهما في شمال افريقيا؛ وبالتالي كنتُ أرى أن من الضرورة بمكان أن نستعد لمثل هذا الاحتمال. لم يكن من المعقول مطلقا أن تتكرر المبادرة التي اتخذتها فرنسا عشية الحرب العالمية الأولى حين تمكنت، بفضل قانون 1912، من تجنيد الجزائريين في حربها ضد ألمانيا وحلفائها ولاسيما تركيا.

يتحتم علينا إذن أن نتخذ موقفا مشتركا وأن نتفادى دخول الحرب بصفوف مشتتة. وبينما كان عباس، في سطيف، يميل إلى جانب الحلفاء فإن بن جلول كان، في قسنطينة، أكثر ميلا إلى صف الألمان على غرار الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب عملا بالمثل المعروف: عدوُّ العدو صديق».

في هذا السياق اقترح الدكتور لمين على عباس فكرة إعداد وثيقة وتسليمها إلى القوة المحتلة أيا كانت الكتلة التي تنتمي إليها فبادر دباغين بتحرير مسودة تعمَّد فيها المغالاة في المطالب، يقينا منه بأن عباس سيقوم بتلطيف حدتها نظرا لما يُعرف عنه من اعتدال وميل للحلول الوسطى في مثل هذه القضايا. غير أن ما يهم الدكتور دباغين، بالدرجة الأولى، هو خلاصة المسودة التي أدرج فيها جملة من النقاط الشديدة الأهمية بعد أن تمكن من إقناع عباس بالموافقة عليها:

- الإفراج عن المساجين السياسيين.
- الإفراج عن مصالي «الزعيم الوطني» على مستوى القطر الجزائري.
- نساهم في المجهود الحربي شريطة الاعتراف باستقلالنا وتكوين جيش جزائري نقاتل نحن تحت رايته الخاصة.

حملت هذه الوثيقة التوقيعات التالية:

ـ **فرحات عباس:** نيابة عن الاتحاد الشعبي الجزائري.

ـ **محمد لمين دباغين:** نيابة عن حزب الشعب الجزائري.

ـ **القاضي أحمد معيزة أمين مال جمعية العلماء:** نيابة عن الجمعية.

ـ **الهادي مصطفاي والدكتور أحمد فرنسيس، أحد قدماء المحاربين،** نيابة عن الدكتور محمد الصالح بن جلول.

انتقل الدكتور دباغين إلى قسنطينة للتحادث مع الدكتور بن جلول وتصادف لقاؤهما مع يوم نزول الحلفاء بكل من المغرب والجزائر من جهة واستيلاء قوات المحور على تونس من جهة أخرى. وتمكن الدكتور دباغين من إقناع الدكتور بن جلول بضرورة التوقيع على الوثيقة المشتركة والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يجهض الوحدة الوطنية وهي في طورها الجنيني. وافق بن جلول على الموضوع وصادق على تبني ممثله في سطيف على ما ورد في «البيان». وفي الحقيقة إن فرحات عباس قد اقتبس أهم ما جاء في هذه الوثيقة ذاتها حين بادر بتحرير ما اشتهر فيما بعد باسم«بيان الشعب الجزائري».

كما أكد صالح معيزة، من جهته أقوال الدكتور لمين دباغين. وكان حينذاك من مناضلي حزب الشعب الجزائري(1). في سنة 1942، كانت صلة هذا المناضل متينة جدا بالدكتور لمين وكان على علاقة دائمة أيضا بفرحات عباس. وهو يؤكد وجود هذا «النص التمهيدي للبيان» ويقول إنه اطلع عليه شخصيا، كما يؤكد هوية الموقعين عليه مع إضافة تصحيح طفيف يمكن إيجازه كما يلي:

(1) صالح معيزة من قدماء مناضلي الحركة الوطنية، وهو سليل عائلة عريقة من سطيف؛ أصبح عضوا في اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية في سنة 1951.

«إن اسم أحمد فرنسيس غير وارد ضمن قائمة الموقعين؛ وإن بن جلول هو المُمضى على الوثيقة بنفسه ولم يفوض لذلك ممثله الهادي مصطفاي».

وبناء على شهادة صالح معيزة ذاتها، «ينبغي أن نضيف إلى قائمة اسماء الموقعين كلا من بن يوسف شريف، رئيس فيدرالية الجماعات الجزائرية؛ وعبد القادر قاضي من باتنة، وهو رئيس فيدرالية الفلاحين».

ويؤكد معيزة أن نسخة من هذه الوثيقة كانت بحوزته إلا أنها ضاعت منه أثناء حملة القمع الواسعة التي تعرضت لها ناحية سطيف في ماي 1945.

كما يؤكد أيضا ما يلي: «بلغ إلى علمنا يومئذ أن عباس قد سلَّم نسخة من البيان التمهيدي لكل من ممثلي الحلفاء في الجزائر: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، الاتحاد السوفيتي بالإضافة إلى فرنسا التي كان يمثلها الحاكم العام «بيروتون». إذا تأكدنا من صحة هذا القول فلا شيء يمنع حينئذ من العثور على نسخة من البيان التمهيدي في أرشيف إحدى هذه الدول الأربع المذكورة.

وبالفعل فإن (روبير مورفي) الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي (فرانكلين روزفلت) يشير إلى اتصالات جرت بينه وبين عباس عقب نزول الحلفاء بشمال افريقيا (8 نوفمبر 1942) حيث يقول في الصفحة 136 و137، من كتاب له بعنوان « دبلوماسيٌ وسط المحاربين» ما يلي: « حدث لي أن استقبلت، كما جرت العادة، كثيرا من الزوار وفي كثير من الظروف الطارئة ولاسيما فرحات عباس الذي كان منذئذ وطنيا عربيا متحمسا. لقد حدثني مرارا عن استقلال الجزائر؛ وفي هذه المرة، وبعد أن علم بأنني عُدت للتو من واشنطن، حاول أن يعرف ما سيكون عليه موقف الحكومة الأمريكية في حالة حصول الجزائر على الاستقلال الذاتي، فذكَّرتُه بما سبق أن قلته له في مرات سابقة: إن الأمريكيين يساندون، بصفة عامة، تطلعات الشعوب إلى الاستقلال غير أن أهدافنا في

افريقيا مرهونـة بحالـة هذه الحـرب الآن؛ ولـذا فـإن هدفنا الوحيد هو الانتصـار على النازيين».

يتضح مما تقدم أن هذه الوثيقـة التمهيديـة التـي يعود تحريرها إلـى نـوفمبر - ديسمبر 1942 والتي أُدخل عليها بعض التلطيف، حسب قول لمين دباغين، هي التـي سيتخذها عبـاس أرضـية لتحريـر بيانـه الشـهير سـنة 1943. وفيهـا يعـود للتأكيد على بعض المطالب الأساسية لحزب الشعب الجزائري فيما يتعلق بإقامة دولة جزائرية ومجلس جزائري كامل السيادة ومنتخَب بالاقتراع العام والمباشر من طرف مجموع سكان الجزائر، وتكوين جيش جزائري الخ...

بيان الشعب الجزائري

تنقـل عبـاس عبـر أنحـاء الجزائـر ليجمـع توقيعـات المستشـارين البلـديين والمستشارين العامين (على مستوى العمالة) والمندوبين الماليين[1].

ولقد تسببت تحركـات عباس واتصـالاته بممثلـي الحلفـاء فـي زعزعـة مكانـة الفرنسيين الذين كانوا يقدمون أنفسهم للحلفاء على أنهم سادة الجزائر الحقيقيون؛ وكـان الجنـرال (جيـرو) يتـولى، فـي مدينـة الجزائـر، رئاسـة اللجنـة الفرنسـية للتحريـر الـوطني[2]، بينمـا كـان (بيروتـون) الحـاكم العـام الجديـد، يحـاول ربـح الوقت متظاهرا بتشكيل «لجنة إصلاحات» كلفها بالاستماع لمطالب المسلمين. وقد استُدعي كل من عباس والإبراهيمي ومصالي للإدلاء بأقوالهم أمامها.

في تلك الأثنـاء أصـدر (جيـرو) أمـرا بالتعبئـة العامـة وبـادر بتأسـيس « الفيلـق الفرنسـي بافريقيـا» الـذي شـارك فـي الحـرب إلـى جانـب الحلفـاء. ولقـد انصـاع

(1) المندوبون الماليون: هم منتخبون أعضاء في المندوبيات المالية التـي تتمثل مهمتها الأساسية فـي المصـادقة على ميزانية الجزائر.

(2) CFLN: Comité français de libération nationale.

الكثير من المسلمين لأمر التعبئة ولقي الكثير من المجندين حتفهم في جبهات الحرب بإيطاليا وعلى شواطئ (بروفنس) وفي مقاطعة (ألزاس) بفرنسا بينما رفض البعض الانضواء تحت لواء التجنيد وآثروا السجن أو اللجوء إلى المعاقل الجبلية.

كنتُ يومئذ مناضلا في قسمة حزب الشعب الجزائري بالبليدة وكان ينشط اجتماعاتها رجلٌ فقيه اسمه الحاج حسين سليماني وكان يخوض حملة ضارية ضد تجنيد المسلمين في صفوف الجيش الفرنسي؛ فكان يثير حماسنا وهو يعزف على الوتر الديني مذكرا في كل مرة بالآية الكريمة ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ ﴾. وكان هذا الخطاب، في حالة الحرب ينفذ إلى أعماق قلوبنا وكنا بالفعل، نتساءل لماذا نموت من أجل فرنسا وحلفائها وجميعُهم مستعمرون؟ أليس الأجدر بنا أن نضحي في سبيل وطننا الجزائر؟ وهذا ما دفعني مع جماعة تتألف من حوالي 12 شابا إلى المساهمة بحماس في الدعاية المناهضة للتجنيد وتحريض بقية الشبان على رفض الخدمة تحت الراية الفرنسية، وكان ذلك سببا في اعتقالنا من طرف «مديرية أمن الإقليم»[1]. تعرَّض البعض منا إلى التعذيب حيث كانت الشرطة تظن أننا نقوم بنشاطنا بإيعاز من الألمان وليس استجابة لما تمليه حميَّتُنا الوطنية؛ وفي هذا الصدد أُلقي القبض أيضا على عضوين من قيادة حزب الشعب الجزائري هما: أحمد مزغنة ومحمد لمين دباغين وكذا ضابط اتصالاته أرزقي جمعة. أصبحت قضيتُنا هذه تُعرف في الأوساط القضائية والسياسية باسم«قضية متمردي البليدة».

أما جماعة طالب، التي سبق لها أن استقالت من صفوف حزب الشعب سنة 1939، فقد استأنفت نشاطها النضالي عقب نزول القوات الإنجليزية والأمريكية

(1) DST: Direction de la Sûreté du Territoire.

سنة 1942. وزيادة على طالب الذي يُعتبر الرأس المفكر لهذه النواة وبعض القدماء أمثال: حمزة وعبدون؛ كانت ثمة عناصر جديدة أمثال: علي حاليت؛ وسيد علي عبد الحميد؛ والسعيد عمراني؛ والحاج محمد شرشالي؛ وعبد الرحمان طالب؛ ومحمد الشرقي؛ وحسين عسلة؛ وعبد المالك تمام؛ وأحمد بن الشيخ الحسين.

في مستهل سنة 1943 كانت هذه الجماعة في اتصال مع الحاج حسين سليماني تنتظر الإشارة للقيام بعمل مسلح؛ فشرعت في شراء بعض الأسلحة. وفي 30 سبتمبر 1943 نظمت مظاهرة شعبية مطالبة بالإفراج عن مصالي وعباس والسايح؛ وكان هذان الأخيران قد اعتُقلا قبل ذلك بأسبوع (23 سبتمبر) بتهمة تحريض بعض المندوبين الماليين على رفض المشاركة في أشغال المجلس. تزامنت هذه المظاهرة مع عيد الفطر وكان من المقرر أن تتوافد جموع المتظاهرين بعد صلاة العيد من المساجد المجاورة، مثل الجامع الكبير والجامع الجديد وجامع سفير وجامع سيدي رمضان، لتلتقي في ساحة الشهداء (ساحة الحكومة سابقا)؛ إلا أن سوء التنسيق فيما يتعلق بمواعيد الخروج من المساجد حال دون وصول الجموع إلى مكان التجمُّع في وقت واحد. وبالرغم من ذلك انتظمت المظاهرة بعد خروج جمهور المصلين من الجامع الجديد حيث تجاوبوا بحماس كبير مع خطبة علي فضي قبل أن تُسارع الشرطة إلى تفريق المتظاهرين.

في شهر ديسمبر 1943، أُطلق سراح كل من عباس والسايح وكذا مجموعة «متمردي البليدة»؛ وفي تقديري أن مظاهرة 30 سبتمبر 1943 لم تكن غريبة عن صدور تدابير العفو تلك. في سنة 1944 أصدرت جماعة طالب أول جريدة

سرية مطبوعة بعنوان «العمل الجزائري»[1]، وقد أحدثت صدى طيبا وحظيت باستقبال حار في كل مكان. كان طالب يتمتع بشجاعة قل نظيرُها في كل تصرفاته ومواقفه خارج قيادة حزب الشعب الجزائري؛ وبما أن أحمد بودة كان على قناعة تامة بالروح الوطنية التي تحرك طالب وجماعته، فإنه اقترح على قيادة الحزب إدماجهما من جديد في هيكلة الحزب، وذهب رفقة الشاذلي المكي لزيارة مصالي، الذي كان تحت الإقامة الجبرية في الجنوب، للحصول على موافقته في هذا الشأن. وبفضل هذه المساعي أُعيد إدماج كل من محمد طالب ومحمود عبدون في صفوف حزب الشعب الجزائري. ولئن تقرر البدء بإدماجهما ضمن قيادة الحزب، قبل غيرهما فلأنهما كانا عضوين فيها سنة 1939 على أن يلتحق الآخرون بهم فيما بعد. ومرة أخرى قام بودة بمبادرة جديدة حيث التمس من مناضلين قديمين أن ينسحبا من إدارة الحزب، إيمانا منه بأن ذلك في مصلحة الحزب. وهكذا امتثل المناضلان محمد الصغير (بربوشة) وقويدر رقيّق، عن طواعية تحدوهما روح التواضع والنزاهة والانضباط وكان موقفُهما هذا مشرفا لهما لأنهما فسحا المجال لاثنين من المواهب الشابة هما: حسين عسلة والحاج محمد شرشالي.

فرنسا المقاومة وسياستها الاستعمارية

كانت كل من فرنسا المقاومة وفرنسا التابعة للمارشال (بيتان) ترفضان فكرة استقلال المستعمرات الفرنسية[2]. ولقد كرست ندوة برازافيل، المنعقدة في يناير 1944، الوضع القائم بحيث لم ترد فيها أدنى إشارة إلى الاستقلال ولا إلى الحكم الذاتي: «إن الأهداف الحضارية التي أنجزتها فرنسا في المستعمرات

(1) L'Action algérienne.

(2) كانت فرنسا المقاومة مجسدة في شخص De Gaulle، تحارب فرنسا الرسمية التابعة للماريشال Petain والمتحالفة مع ألمانيا.

تستبعد أية فكرة عن الاستقلال الذاتي وأية إمكانية للتطور خارج الإمبراطورية الفرنسية؛ ومن ثمة فلا مجال للتفكير في إقامة حكم ذاتي في المستعمرات ولو على المدى البعيد».

في 7 مارس 1944 تجسَّد ردُّ فعل الجنرال دوغول على «بيان الشعب الجزائري» بإصدار أمرية 7 مارس 1944(1). هذه الأمرية التي تكفل من الناحية النظرية، نوعا من المساواة في الحقوق بين المسلمين والأوربيين؛ بينما كانت في الواقع تكريسا للفوارق الصارخة بين الطائفتين. فمثلا كان 1.500.000 ناخب جزائري مسجلين ضمن قائمة انتخابية من الدرجة الثانية، متميزة عن القائمة الانتخابية من الدرجة الأولى الخاصة بفئة الأوروبيين. وفي المجالس المحلية لم يكن للمسلمين الجزائريين سوى 2/5 من المقاعد بينما هم يمثلون 9/10 من مجموع السكان. وكانت الجنسية الفرنسية مقصورة، بمقتضى هذه الأمرية، على حوالي 90.000 جزائري مسلم ممن يحق لهم التصويت ضمن القائمة الانتخابية من الدرجة الأولى، علما بأن جلّ هؤلاء من قدماء المحاربين ومن صغار الموظفين وبعض العناصر المثقفة والمترفة. أولئك وحدهم هم المستفيدون من هذه الأمرية التي لا تختلف أحكامُها كثيرا عما جاء من قبل في مشروع (بلوم ـ فيوليت) ولو بشكل موسع نسبيا. والحال أن هذه الترتيبات الاندماجية وإن كانت مطلوبة ومقبولة من طرف قسم من الرأي العام المسلم، منذ عقد مضى (الثلاثينيات)، إلا أنها أصبحت مرفوضة من طرف الجزائريين بالإجماع: «إنها عروضٌ هزيلة فضلا عن كونها جاءت متأخرة عن أوانها!» تلك هي العبارة التي تلخص خيبة الأمل وتعبر عن الرفض القاطع

---

(1) كان الجنرال De Gaulle يتصرف حينئذ بصفته رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية (GPRF).

من طرف المسلمين إزاء هذا «العرض» الذي قُدم لهم وكأنه هبة سخية من طرف فرنسا.

هكذا أصرت كل من «فرنسا الحرة»، بقيادة الجنرال دوغول وفرنسا نظام «فيشي»، برئاسة المارشال (بيتان) وكذا الجمهورية الثالثة من قبل، على موقفها المتشبث بالحفاظ على الوضع الاستعماري القائم. لاسيما وأن الأمريكيين تركوا لكل من (جيرو) و دوغول حرية التصرف في الجزائر دون حسيب ولا رقيب ولم يستطع المسلمون يومئذ، وبكل أسف، تشكيل قوة متراصة الصفوف وحسنة التنظيم بحيث تتمكن من إقناع الحلفاء بوجهة نظرها. كانت النتيجة الطبيعية لهذا أن أُصيب المعسكر الإسلامي بخيبة أمل كبيرة بينما عبَّر الشيوعيون السائرون في فلك الحزب الشيوعي الفرنسي والمساندون لنداء التعبئة العامة عن تأييدهم لمرسوم 7 مارس 1944 وحذا الاشتراكيون حذوهم. في هذا الصدد كتبت صحيفة «ليبرتي»، وهي لسان الحزب الشيوعي، بتاريخ 20 جانفي 1944 تقول: «إن الجمهورية الفرنسية، بما في ذلك الوطن الأم وأقاليمه الواقعة فيما وراء البحار، وحدةٌ لا تقبل التجزئة. وإن الديمقراطية السياسية تعني منح صفة المواطنة لجميع السكان المتواجدين فوق الأراضي الفرنسية».

هذه الكلمات التي ألقاها نائب باريس (أندري ميرسيي) أمام المجلس الاستشاري المؤقت، تُلخص موقف الحزب الشيوعي الفرنسي الداعم لتوجهات السياسة الاستعمارية الفرنسية.

ومن جهتها، أكدت صحيفة (فراترنيتي)، وهي لسان الاشتراكيين الفرنسيين بتاريخ 26 ديسمبر 1943 ما يلي: «ينبغي إدماج شعوب الإمبراطورية ضمن العائلة الفرنسية الكبرى».

أحباب البيان والحرية

سادت في أوساط المسلمين الجزائريين رغبةٌ قوية في الالتفاف حول كل من عباس والنواب وجمعية العلماء وحزب الشعب الجزائري.

ولقد تحقق هذا الاتحاد في صورة تجمُّع حول نص البيان الذي اشتهر باسم « أحباب البيان والحرية» والذي نشأ رسميا في أفريل 1944. وكان هذا التجمُّع، في نظر حزب الشعب الجزائري مطية لإقناع المترددين وفئة المثقفين بصحة أطروحاته وجلب اهتمام الجماهير العريضة المتحفزة للتجنيد. واستطاع حزبُ الشعب بفضل حيوية مناضليه خلال ظرف قصير أن يفرض نفسه كقوة محركة لذلك الاتحاد؛ وما لبثت فروع «أحباب البيان والحرية» أن تكونت وتكاثرت.

كان حسين عسلة، القيادي في حزب الشعب الجزائري وعضو قيادة «أحباب البيان والحرية»، يجوب رفقة عباس شرق الجزائر وغربها للإشراف على تكوين اللجان المحلية التابعة «لأحباب البيان والحرية». كان عسلة مزدوج اللغة وموهوبا في الاتصال بالجماهير فتكللت مهمته بنجاح باهر.

يُعتبر تشكيل «أحباب البيان والحرية» بمثابة المحاولة السياسية الثانية بعد المؤتمر الإسلامي، بهدف جمع شتات القوى الحية في البلاد؛ إلا أن التحولات الكبيرة التي طرأت على الأوضاع مقارنة بسنة 1936 قلبت الأمور رأسا على عقب: ففي هذه المرة أصبح حزب مصالي جزء من الحركة العامة التي ساهم في إثرائها وأمسى يؤثر في توجيهها بشكل واضح.

كما أن الأهداف المعلنة تقف على طرفي نقيض مع مطالب الإدماج السابقة، الأمر الذي أدى إلى تحييد النواب المناصرين للتوجهات الداعية إلى إقامة «جزائر فرنكو ـ إسلامية» وكذا تحييد الشيوعيين الذين حاولوا، عبثا، تأسيس حركة موازية باسم: «أحباب الديمقراطية والحرية».

غير أن قيادة حزب الشعب وإن دفعت بقسم من مناضليها للانضمام إلى هياكل «أحباب البيان والحرية»، فإنها احتفظت بأغلبيتهم في صفوف الحزب. فلا مجال، مطلقا، للتهاون فيما يتعلق بالحفاظ على استقلالية الحزب التنظيمية عملا بمبدئه الحاسم وموقفه الحازم فيما يتعلق برفض أية محاولة لإضفاء «الشرعية» على نشاطاته من طرف الاستعمار. ولئن بدا حزبُ الشعب الجزائري بمثابة المحرك الأساسي في هيكلة «أحباب البيان والحرية» فإنه بقي محترسا من الذوبان في هذا التنظيم بل ظل ساهرا على تحفُّظه الدائم وكان يلجأ، عند الاقتضاء، إلى أسلوبه النضالي المشاكس وأطروحاته الدعائية المفضلة لديه. نجح حزب الشعب أثناء مؤتمر أحباب البيان والحرية (مارس 1954) في تمرير لائحة تطالب بالإفراج عن مصالي باعتباره «زعيم الشعب الجزائري بدون منازع».

كان تجمُّع «أحباب البيان والحرية» يُصدر صحيفة بعنوان (ليغاليتي) يديرها عزيز كسوس، أحد مساعدي فرحات عباس ولم تمض سوى بضعة أشهر حتى شملت حركة «أحباب البيان والحرية» الجزائر من أدناها إلى أقصاها وأثارت حماسة الجماهير وانضم إليها الجزائريون أفواجا أفواجا؛ وأخذت أمواج الوطنية تهدر عبر البلاد كلها مما بث الرعب في نفوس المستوطنين الذين رأوا فيها تهديدا مباشرا لامتيازاتهم. فبدأ الهلع والذعر يستوطن قلوبهم.

وفي بعض الأماكن وقعت صدامات بين الشرطة والجموع الشعبية مما دفع بصحيفة (ليكو دالجي)، الناطقة باسم كبار المستوطنين، إلى الاستنجاد بقوات «الدرك» والمطالبة بالعمل على استتباب «الأمن العمومي».

ثم تتابعت أحداث جليلة مما تسبب في تعبئة مشاعر السكان المسلمين نذكر منها: صدور ميثاق الجامعة العربية؛ ونشوب أحداث سوريا ولبنان (مارس

1945)؛ وانطلاق أشغال مؤتمر (سان فرانسيسكو) في 25 أفريل 1945؛ واستسلام ألمانيا النازية الوشيك.

مظاهرات ماي 1945

في شهري مارس أفريل 1945، كانت قيادة حزب الشعب الجزائري تتكون على النحو التالي: محمد لمين دباغين، حسين عسلة، حسين مقري، شوقي مصطفاي، الحاج محمد شرشالي، السعيد عمراني، أحمد بودة، أحمد مزغنة، عمار خليل ومبارك فيلالي[1]. وقد تتسع القائمة في بعض الأحيان لتضم كلا من محمود عبدون والشاذلي المكي ومسعود بوقادوم. أما محمد طالب الذي كان عضوا فيها فقد ألقي عليه القبض منذ أكتوبر 1944. بينما كان بودة وفيلالي مطلوبين من طرف الشرطة: الأول بسبب رفضه الالتحاق بمقر إقامته الجبرية في قصر البخاري، والثاني بتهمة مشاركته في نشاطات محظورة. كان أغلب أعضاء القيادة مداومين يتقاضون أجرة شهرية مبلغُها 5000 فرنك، باستثناء الدكتور لمين دباغين الذي كان يمارس مهنة الطب بمدينة العلمة (سانت أرنو سابقا) وكان كثير التنقل بين عيادته والجزائر العاصمة. لم يكن يوجد حينئذ «رئيسٌ مسؤولٌ» بالمعنى الصحيح لهذه العبارة؛ باعتبار أن القاعدة المتبعة في التسيير تقوم على مبدأ القيادة الجماعية. لا غرو أن بعض الأعضاء كانوا يتغيبون أحيانا إلا أن القرارات المتخذة كانت مُلزمة لجميع أعضاء الفريق المسيِّر. ومن جهة أخرى كان كل من حسين عسلة والشاذلي المكي ومزغنة أعضاء في لجنة قيادة «أحباب البيان والحرية» بصفتهم ممثلين عن حزب الشعب الجزائري.

---

(1) حاولتُ جهد المستطاع تقديم قيادة حزب الشعب الجزائري كما كانت عليه عشية ماي 1945، فلقيتُ بعض الصعوبة بسبب التناقض بين شهادات بعض الأعضاء القياديين في الحزب الذين ما زالوا على قيد الحياة. ومع ذلك، فإنني أعتقد أن القائمة المذكورة أعلاه مطابقة للحقيقة.

لم تكن الإدارة الاستعمارية تنظر بعين الارتياح لتنامي حركة «أحباب البيان والحرية» فدبرت حينئذ دسيسة بوليسية مُحكمة. وفي 18 أفريل 1945 قرر حاكم عمالة الجزائر (لويس بيريي) عقد الاجتماع التقليدي الذي يضم كلا من رؤساء دوائر العمالة ومحافظي بلدياتها المختلطة وقُياد الناحية وأغواتها وباش أغواتها واختار أن يكون مكان الاجتماع بقصر الشلالة حيث وُضع مصالي تحت الإقامة الجبرية. وتزامنا مع افتتاح الأشغال أصدر أمرا باعتقال مناضلي حزب الشعب الذين كانوا ينشطون في القسمة المحلية لأحباب البيان والحرية وهم: سعد دحلب، مختار زيتوني، محمد مناصري ومحمد واعمر بن عبد الوهاب وزهاء عشرين مناضلا آخرين. اندلعت أعمال الشغب بالمدينة (ملحق16) وأُلقي القبض من جديد على مصالي ثم نُقل على متن طائرة إلى مدينة (برازافيل) بالكونغو ومن ثم إلى (باكوما) في قلب الأدغال الافريقية. بادرت قيادة الحزب بعقد اجتماع طارئ إذ لا يُعقل أن تبقى مكتوفة الأيدي أمام اعتقال رئيسها؛ فكانت مناسبةُ عيد الشغل، في 1 ماي، فرصة سانحة للتفاعل مع الحدث.

قررت إدارة حزب الشعب تنظيم مظاهرات بمناسبة ذلك العيد العمالي، فأرسلت مبعوثيها إلى مختلف النواحي وأعلنت حالة الطوارئ في صفوف الحزب عبر كافة أنحاء الجزائر؛ مشددة في تعليماتها على ضرورة أن تتسم المظاهرات بالطابع السلمي.

في أول ماي 1945، جابت حشود المتظاهرين شوارع الجزائر ووهران والبليدة وغيرها من المدن، وكان يقودها مناضلو حزب الشعب الجزائري حاملين لافتات كُتب عليها «أطلقوا سراح مصالي» «أطلقوا سراح المساجين» «الاستقلال» كما حملوا رايات مزركشة بالألوان الوطنية. لئن جرت المظاهرات بدون وقوع أية أحداث جانبية في المدن التي لم تتدخل فيها

الشرطة، فقد حدث العكس في الجزائر والبليدة ووهران حيث أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين فسقط عدد من القتلى والجرحى.

يروي أحد الناجين، وهو أحمد بودة، الذي كان من بين منظمي مظاهرات العاصمة في أول ماي 1945 **ما يلي:**

« **وزعنا المناضلين على ثلاث مجموعات:**

- مجموعة حي القصبة: مكان التجمع في سيدي عبد الرحمان.
- مجموعة بئر الخادم، بئر مراد رايس، بوزريعة، الأبيار: مكان التجمع باب جديد.
- مجموعة بلكور، حسين داي، رويسو، الحراش، بولوغين: مكان التجمع ساحة الشهداء.

انطلقت المسيرات الثلاث على الساعة الخامسة بعد الظهر بالضبط في اتجاه نقطة التلاقي عند مدخل شارع بن مهيدي (إيزلي سابقا). وفعلا التقت مسيرتا ساحة الشهداء وسيدي عبد الرحمان الثعالبي في المكان المحدد وسارتا معا في اتجاه البريد المركزي مقصد المتظاهرين النهائي. كانت الشرطة بالمرصاد أمام سينما (الكازينو) في شارع بن مهيدي فأطلقت النار وسقط أربعة من حاملي العلم هم: غزالي الحفاف، أحمد بوغلام الله، عبد القادر زيار وعبد القادر قاضي. كان هؤلاء أول الشهداء الذين سقطوا في 1 ماي 1945 بمدينة الجزائر. أما المسيرة الثالثة التي انطلقت من سركاجي فعند وصولها إلى نهاية شارع ذبيح الشريف (روفيقو سابقا) وبعد سماع طلقات النار قررت الالتفاف خلف سينما (الكازينو) لتفادي المرور أمام موقع الشرطة في ساحة الأمير عبد القادر (ساحة بيجو سابقا) ثم واصلت تقدمها عبر شارع بن مهيدي إلى أن وصلت إلى مكان التجمع قبالة البريد المركزي» (ملحق19). أما في البليدة فسقط محمد بن

مراح شهيدا وسقط شهيدٌ آخر في وهران وكانت حصيلة أول ماي 1945 ستة قتلى والعديد من الجرحى.

أطلقت الشرطة الفرنسية النار على المتظاهرين في ذلك اليوم بالرغم من أن تعليمات قيادة حزب الشعب إلى مناضليها كانت صارمة: يُمنع استعمال أي نوع من السلاح ولو كان مقص أظافر. من المشاركين في هذه المسيرة جيلالي رقيمي الذي أصبح فيما بعد عضوا في قيادة أركان المنظمة الخاصة. يروي فيما يلي انفعالات الشباب يومئذ إذ يقول: «كان عمري 25 عاما. إن المشاركة في المسيرة التي انطلقت من سيدي عبد الرحمان الثعالبي باتجاه بن مهيدي عبر شوارع عبد الرحمان عرباجي (مارنقو سابقا) وعمار علي (راندون سابقا)، ونحن نحمل العلم الوطني الأخضر والأبيض يتوسطه هلال ونجمة حمراوان، وقد قضت والدتي أياما وليالي في خياطته. إن المشاركة في تلك المسيرة الحاشدة التي قطعت شارع بن مهيدي (إيزلي سابقا)، وهو من الأحياء الأوروبية الراقية، ومنظرُنا ونحن نحمل لافتات تطالب بالاستقلال في قلب العاصمة، كان فرصة ثمينة جعلت أرواحنا وقلوبنا ترفرف عاليا؛ وكانت تلك المظاهرة تحديا صارخا في وجه الاستعمار وحدثا لم يسبق له مثيل في تاريخ الجزائر». الحق أقول إن ذلك الشعور السامي كان يتقاسمه جميع الشبان الذين شاركوا في المسيرة.

عقب مظاهرات أول ماي 1954 شنت الشرطة الاستعمارية حملة اعتقالات واسعة شملت عضوين من قيادة الحزب هما: مزغنة ومقري.

وبعد أيام وزعت القيادة منشورا يشرح أهداف مظاهرات أول ماي ويندد بالتحرشات البوليسية وبموقف «فرنسا المكافحة» إزاء تضحيات الجزائريين الذين بذلوا أرواحهم من أجلها في ميادين القتال بأوربا وتونس. كانت الأجواء في هذه المرة متوترة جدا وكان المناضلون المكلفون بتوزيع المناشير مسلحين.

كان العالم يعيش يومئذ أياما تاريخية؛ فلقد أُجبرت ألمانيا على الاستسلام تحت ضربات الإنجليز والأمريكيين والسوفييت. وتم تحديد تاريخ 8 ماي 1945 موعدا للاحتفال بالنصر. وفي هذه المناسبة التاريخية شهدت مختلف أنحاء الجزائر مظاهرات شعبية؛ وبما أن تلك المظاهرات تم قمعها في حمام من الدماء فقد كان لذلك عميق الأثر على مجرى الأحداث وعلى شحذ الوعي الوطني. ولذا يُطرح السؤال التالي: ترى هل دعت قيادة حزب الشعب للتظاهر في ذلك اليوم؟

يجيب شوقي مصطفاي قاطعا بقوله: «أنا الذي حرر التعليمات في هذا الشأن ولقد أكدتُ من خلالها على الطابع السلمي للمظاهرات». ويؤكد السعيد عمراني ذلك من جهته مضيفا: «لقد أمرنا المناضلين بأن يرفعوا العلم الوطني مصحوبا بأعلام الحلفاء بما في ذلك العلم الفرنسي، الأمر الذي أثار نقاشا طويلا بيننا».

ولكن الدكتور دباغين لا يتذكر ذلك؛ بل يعزو الأمر بالتظاهر إلى قيادة «أحباب البيان والحرية». أما أحمد بودة ومحمود عبدون فينكران أن تكون قيادة حزب الشعب قد اتخذت ذلك القرار أصلا. ويذهب بودة إلى أن قيادة الحزب تركت المبادرة للقاعدة بينما صدر الأمر بالتظاهر من «أحباب البيان والحرية» ثم يضيف قائلا: «على كل حال، إذا كانت قيادة حزب الشعب الجزائري هي التي أصدرت هذا الأمر، فلماذا لم تتحرك مدينة الجزائر ولا وهران؟» ويجيب مصطفاي عن ذلك بقوله: «لقد استثنينا هاتين المدينتين لأن الشرطة سبق لها أن أطلقت النار على المتظاهرين فيهما وأسقطت عددا من الضحايا قبل ذلك بأسبوع واحد».

على كل حال، يبدو أن الأمر بالتظاهر بمناسبة إبرام الهدنة قد صدر فعلا عن قيادة حزب الشعب ولكن دون أن نتمكن من تحديد تاريخ ذلك بالضبط كما يؤكد ذلك بعض المناضلين القدامى الذين ما يزالون على قيد الحياة. لا جدال في أن

قيادة الحزب اتخذت مثل هذا القرار ولكنها، على ما يبدو، فضلت تبليغه إلى القاعدة النضالية بواسطة «أحباب البيان والحرية» وعبر ممثلي الحزب في هذه الحركة؛ ولقد صدرت التعليمات بالخروج بصورة حاشدة يوم الإعلان عن الهدنة والتظاهر بنظام وهدوء.

كان فرحات عباس من جهته يرغب في «الانضمام» إلى هذه الاحتفالات؛ فذهب يوم 8 ماي 1945 لزيارة الحاكم العام (إيف شاطينيو) في مقر الحكومة العامة، رفقة الدكتور سعدان لتهنئته بالمناسبة؛ وهناك وُضع الزعيمان رهن الاعتقال. ونظرا لمرض الدكتور سعدان فقد نقل إلى مستشفى (مايو) العسكري بينما اقتيد عباس إلى ثكنة (بليسيي) حيث التحق به البشير الإبراهيمي بعد ثلاثة شهور، أي في أوت من السنة نفسها.

وفي الوقت الذي دخل فيه كل من عباس وسعدان إلى ديوان الحاكم العام، كانت الأحداث الدامية تجري في كل من سطيف وقالمة ولم يكونا على علم بما يحدث. ولقد صرح (شاطينيو) فيما بعد لعباس بما يلي: «لئن سلمتك إلى الجيش فذلك حفاظا عليك من الوقوع بين أيدي المستوطنين الناقمين».

أمام هذه المجازر ثارت ثائرة المسلمين فأخرجوا بنادق الصيد وشتى أنواع الأسلحة من مخابئها، وراح الفرسان يجوبون الدواوير مشهرين سيوفهم داعين الناس إلى الجهاد. لقد سادت أجواء ثورة حقيقية في كافة ربوع الوطن.

الأمر بالشروع في التمرد والأمر المضاد

استغلت الصحافة الاستعمارية هذه الأحداث وراحت تحرض على القمع مما شجع جيش الاحتلال بقيادة الجنرال (دوفال) على استعمال شتى وسائل القمع المتوفرة لديه؛ وحسب رواية الحاج شرشالي «اجتمعت قيادة الحزب مساء 8 ماي، بعد أن بلغها نبأ اعتقال عباس وسعدان في مبنى الحكومة العامة، وأنباء

عن إطلاق النار على المتظاهرين من قبل الجيش وما تبع ذلك من إعلان حالة الحصار بناحيتي قالمة وسطيف. ثم تواترت الأخبار لتؤكد أن الطيران العسكري قصف عددا من المشاتي، وأن (أشياري)، رئيس دائرة قالمة ومعه عدد من محافظي البلديات المختلطة ومن المستوطنين بادروا بمساعدة الجيش، إلى تشكيل مليشيات مسلحة تُسمى «لجان الخلاص العام» وشرعوا في تنفيذ عمليات الإعدام بدون محاكمة والاعتقالات الجماعية في صفوف السكان المسلمين».

ما العمل أمام هذه الوضعية يا ترى؟ لم يكن في وُسع القيادة أن تقف مكتوفة الأيدي فارتأت أن من واجبها التحرك لمواساة السكان المهددين بالإبادة الجماعية. ولم يكن ثمة بدٌّ من الشروع في الكفاح المسلح عبر كافة أنحاء القطر الجزائري بهدف إجبار العدو على تشتيت قواته وفك الخناق المضروب على تلك المناطق. بعد مناقشات حادة وتقدير الأوضاع السائدة والتدبر في الأمر من جميع جوانبه خرجت القيادة في نهاية المطاف بقرار تعميم العمليات المسلحة على كامل التراب الوطني وأمرت بتوقيت اندلاع التمرد الشامل في ليلة 23 إلى 24 ماي 1945.

تقرر إرسال أعضاء القيادة إلى عين المكان للإشراف على تنفيذ الإجراءات المقررة **على النحو التالي:**

- **محمد بلوزداد:** منطقة العاصمة.

- **أحمد بودة:** ناحية الأربعاء – تابلاط «حيث كان 200 جندي من الطابور المغربي على أهبة الاستعداد للالتحاق بعدَتهم وعتادهم بصفوف الثوار» حسب قول بودة نفسه.

- **امحمد بن مهل:** منطقة جنوب العاصمة.

- **جيلالي رجيمي:** ناحية شرشال.

- **علي حاليت:** منطقة القبائل.
- **مسعود بوقادوم والشاذلي المكي:** القطاع القسنطيني.
- **محمد محفوظي وعبد الله الفيلالي:** القطاع الوهراني.

لكن فور توزيع المهام بدأت المصاعب. فحسب رواية الحاج شرشالي تم اعتقال بوقادوم وهو في طريقه إلى أداء مهمته، مما اضطر رفيقه الشاذلي المكي إلى التستر بضعة أيام في عنابة ثم اللجوء إلى تونس[1].

عبَّر مسؤولو الحزب في البليدة عن تحفُّظهم الشديد باعتبار أن قرار الانتقال إلى الكفاح المسلح من صلاحيات مؤتمر الحزب وحده، كما جوبه عبد الله فيلالي في وهران بتحفظ مماثل من طرف المناضلين. في تلك الأثناء كانت عمليات القمع تجثم بكل ثقلها على نواحي قالمة وسطيف حيث استمر الطيران في قصف المشاتي المجاورة بينما كانت الباخرة الحربية الطراد (دوغاي-تروين) تصب نيران مدفعيتها على خراطة وضواحيها؛ وتم نقل فرقة (برورياك) إلى تيزي وزو.

وفي الوقت الذي كانت فيه الصحف تعلن أن «المتمردين في عمالة قسنطينة بدأوا يستسلمون»، كان أعضاء قيادة الحزب مشتتين ومعزولين في شتى أنحاء الجزائر.

عقد من بقي من المسؤولين في العاصمة اجتماعا لتحليل الوضعية المتميزة بما يلي: تردد بعض المناضلين، نقص التحضير للعمل المسلح، تفكك التنظيم السياسي، الاعتقالات الجماعية... ولاتقاء اتساع رقعة المجازر العاتية قرروا، والأسى يعتصر أفئدتهم، التراجع عن هدفهم الأول فأصدروا أمرا مضادا يقضي

---

(1) إثر ذلك، غادر الشاذلي المكي تونس إلى القاهرة حيث كان أول ممثل لحزب الشعب الجزائري في العاصمة المصرية.

بالعدول عن التمرد المسلح لاسيما وأنهم اضطروا إلى ذلك اضطرارا بعد أن اكتشفت سلطات الاحتلال تاريخ الإعلان عنه. كما قال شوقي مصطفاي فيما بعد: «كان من الأفضل تأجيل الأمر لضمان التحضير المحكم والابتعاد عن الارتجال»[1] (ملحق17).

لم يسلم قرار التراجع من بعض المضاعفات والمصاعب. فمثلا يتذكر محمد زروال الذي كان في سنة 1945 ممثلا عن حزب الشعب الجزائري في منطقة القبائل الكبرى والصغرى تحت قيادة علي حاليت، ولم يتجاوز عمره يومئذ 24 عاما، حيث يقول في هذا الصدد: «في يوم 20 ماي استلمتُ الأمر «بالتعبئة العامة» من طرف علي حاليت الذي تسلَّمه بدوره من السعيد عمراني؛ وكان الأمر يقضي بأن لا يبرح أي مناضل مكانه في انتظار التعليمات. وفي يوم 18 ماي، جاءنا جمعة أرزقي بأمر يقضي ببدء التمرد في ليلة 23 إلى 24 ماي على الساعة الثانية صباحا. توليتُ تبليغ الأمر إلى كامل أفراد التنظيم ولكن على الساعة الثالثة بعد الظهر من يوم 23 ماي جاءني سي محمد فصاح بقرار مضاد ولم تكن تفصلنا عن الساعة الصفر سوى 11 ساعة. كان هذا القرار بالنسبة لي صدمة كبيرة ومع ذلك حاولتُ تنفيذه امتثالا لواجب الانضباط، وتمكنت من تبليغه إلى أزفون (بور قيدون سابقا) وإلى عين الحمام (ميشلي سابقا) غير أنني لم أتمكن من الاتصال بكل من دلَّس وبرج منايل والناصرية (هوسون فيلير سابقا) وسيدي داود (أبو سابقا) وتادمايت (كامب دي ماريشال سابقا)، حيث وقع الهجوم على ثكنات الجند وقُطعت بعض الأعمدة الكهربائية والخطوط الهاتفية. واستطاعت عيون السلطة في تيقزيرت أن ترصد تحركات

(1) كشف الحاج شرشالي الذي روى تطورات تلك الأيام التاريخية، التي نقلتُها بكل أمانة في النص أعلاه، كشف عن ثلاثة اسماء ممن حملوا على عاتقهم مسؤولية اتخاذ القرار المضاد وهم: هو شخصيا ومعه كل من شوقي مصطفاي والسعيد عمراني وقد أكد هذان الأخيران أقواله.

جماعة مسلحة من المناضلين فوضعت الشرطة يدها على الدليل المادي لتورط حزب الشعب الجزائري، بعد أن ألقت القبض، بناحية البويرة، على مناضل مكلف بالاتصال ووجدت لديه مذكرة تحمل الأمر المضاد. باح هذا المناضل، تحت وطأة التعذيب عن اسم مسؤول قسمة البويرة، محمد أوشيش واسم حاليت واسمي شخصيا. وبما أنني صرت مطلوبا من طرف الشرطة فإنني لجأت إلى الجبل، وكذلك فعل مناضلون آخرون؛ إلا أننا وقعنا رهن الاعتقال يوم 17 أكتوبر 1945 وكان عددنا 24 مناضلا».

شهدت مناطق أخرى من الجزائر عمليات مماثلة، فقد هاجم المناضلون مركزا عسكريا في مسعد بالقرب من الجلفة كما أحرقوا محافظة الشرطة بالروينة، وبما أن الأمر المضاد لم يصل إلى مناضلي سعيدة فإنهم بادروا بقطع خطوط الهاتف وإضرام النار في مقر البلدية وخزان الوقود كما هاجموا مركزا للشرطة؛ وقبل ذلك، تظاهر مئات الشباب في وسط المدينة وهم يرددون نشيد «من جبالنا» مما تسبب في اعتقالات عديدة. كما انجر عن ذلك صدور حكم بالإعدام في حق ستة مناضلين منهم مبارك فيلالي، وأحكام بالأشغال الشاقة المؤبدة في حق تسعة آخرين، وعقوبات أخرى متفاوتة، ناهيك عن حرمان البعض من حقوقهم المدنية وحجز ممتلكاتهم. وفي الثكنة العسكرية بشرشال أُلقي القبض على عمار أوعمران، الذي ترقى فيما بعد إلى رتبة عقيد في جيش التحرير الوطني ومعه عدد من الجنود وكان خمسة وأربعون منهم منخرطين في حزب الشعب الجزائري ومواظبين على قراءة صحيفة «العمل الجزائري» ودفع الاشتراكات بانتظام؛ وكان حارس مخزن الذخيرة متفقا معهم على تزويدهم بالأسلحة والمتفجرات لولا أن بلغهم الأمرُ المضاد. وكانت العملية بقيادة محمد مقدم، مسؤول قسمة شرشال لحزب الشعب.

لم تستغرق أحداث ماي 1945 أكثر من 15 يوما، ولم تكن، والحق يقال، أكثر من شعلة مستعرة سرعان ما تم إخمادها، مقارنة مع ثورة 1871-1872 وثورة أولاد سيدي الشيخ (1881) اللتين استغرقتا عدة شهور. ومع ذلك فقد عززت شعور الشعب بانتمائه إلى وطن ينكر المحتلُ وجوده، كما كشفت للعالم عن وجود جزائر تتطلع لاستعادة هويتها وانتزاع استقلالها.

كما أن مظاهرات شهر ماي 1945 والأحداث التي أعقبتها قد أبرزت قوة حزب الشعب الجزائري وحسن تنظيمه وكفاءته في قيادة الجماهير التي كسب ثقتها فيه منذئذ.

كانت الحصيلة ثقيلة جدا: 45.000 قتيل في صفوف المسلمين مقابل 104 قتيل في صفوف الأوربيين أي ما نسبتُه تقتيل وإبادة 400 جزائري مقابل كل قتيل من الأوروبيين، وتلك نسبة مهولة حقا. لقد نُسفت دواوير بأكملها واعتُقل آلاف الجزائريين وزجُّ بزعمائهم في السجون وحُلت حركة «أحباب البيان والحرية» وتم حظر صحيفة «ليغاليتي». ارتُكبت أعمال القمع هذه تحت مسؤولية حكومة دوغول التي كان نائبه برتبة وزير دولة هو (موريس توريز)، الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي، إلى جانب (شارل تيون)، وهو من كبار القادة الشيوعيين أيضا وهو نفسه وزير الطيران الذي أطلق العنان لأسطوله الجوي كي يصب قنابله على رؤوس السكان العزل في القطاع القسنطيني.

وبالرغم من أن السلطات الفرنسية الجديدة كانت للتو تنتمي إلى حركة المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال الألماني إلا أنها لم تتوان عن استعمال نفس الطرق والأساليب القمعية التي استعملها النازيون أنفسهم. لقد أطلقت نيران رشاشاتها وقمعت وأبادت بوحشية عمياء أولئك الجزائريين الذي تجرأوا على تحدي النظام الاستعماري القائم. ليكن في علم الجميع أن الجنرال دوغول، رئيس فرنسا الحرة، والذي تولى رئاسة الدولة قد أرسل إلى الحاكم العام

(إيف شاطينيو) برقية يؤكد فيها «عزم فرنسا المنتصرة، وتصميمها على عدم السماح بأي مساس بالسيادة الفرنسية في الجزائر»[1].

لئن ضمن المستوطنون لأنفسهم فترة من السلم الهش، دامت عشر سنوات إضافية، فإنهم لم يحسنوا الاستفادة من هذه المهلة لصالحهم؛ بل استمرت فرنسا في وقايتهم وحماية امتيازاتهم، بالرغم من أنهم برهنوا عن مدى تطرفهم وشططهم؛ ومرة أخرى ظهرت فرنسا، مثلما حدث في سنة 1918، ناكرة للجميل ولم تحفل إطلاقا بالتضحيات الجسيمة التي تكبدها الجزائريون بل تعنتت في غلوائها ورفضها الاستجابة لتطلعاتهم.

وبعد عودة الفرقتين الثالثة والسابعة من الجنود القناصة الجزائريين من جبهات القتال في تونس وإيطاليا ومقاطعة (ألزاس) وألمانيا، أصيبوا بخيبة عميقة حين تبيَّن لهم أن تضحياتهم إلى جانب فرنسا قد ذهبت سدى. وهالهم منظرُ قراهم المدمرة والمحروقة وعائلاتهم المنكوبة وما أصاب ذويهم من خراب وما تعرض له إخوانهم وأخواتهم وأزواجهم من قصف مدفعي من طرف المرتزقة الأجانب... يومها أسفرت الحقيقة عن وجهها البشع أمام أعين أغلبية المجندين وتبيَّن لهم أن ما أبلوه من بلاء حسن على جبهات الحرب في افريقيا وأوروبا وتحت ظلال الراية الثلاثية الألوان، لن يخلصهم أبدا من وضعيتهم كقوم مستضعفين يُنظر إليهم «كوقود للحرب» ليس إلا.

لقد أُبيد معظم إطارات الحزب ومناضليه الذين لم يغادروا قالمة؛ ففي تلك المدينة برهنت السلطات الفرنسية، لأول مرة، بأنها قرينٌ بل منافسٌ للأسياد النازيين حيث لم تتوان عن استعمال أفران الجير لإحراق الجزائريين بالمكان المسمى «الحاج مبارك» والذي جعلت منه الحماسة الوطنية فيما بعد، مزارا

---

(1) جريدة: La Dépêche Algérienne بتاريخ 12 ماي 1945 .

من المزارات الشعبية. وينبغي الإشارة إلى أن سويداني بوجمعة وعناصر أخرى قد نجوا من هذه المذبحة فأصبحوا فيما بعد من رواد جيش التحرير الوطني.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن مختلف المناطق الجزائرية التي كانت تشهد انتفاضات منعزلة في الماضي، قد عبَّرت في ماي 1945 ولأول مرة منذ سنة 1830، بصورة جماعية عن مشاعرها المعادية للاستعمار. وفي قلب الجزائر العاصمة تحدى حزب الشعب الجزائري جبروت فرنسا وهو يهتف بمطلبه الدائم «الجزائر المستقلة» لمناهضة وتفنيد شعار «الجزائر الفرنسية».

إن الحداد العام الذي ألم بالشعب الجزائري سيكون بمثابة الخميرة التي فعلت فعلها طيلة عقد من الزمن؛ وأججت مشاعر الغضب في قلوب الجزائريين الذين نجوا من المذبحة ومهدت الطريق لأول نوفمبر 1954.

وبالرجوع إلى مسألة الأمر بالتمرد والأمر المضاد، التي أسلفنا الحديث عنها، ينبغي القول بأنها تسببت في كثير من الجيشان والجدل في صفوف التنظيم الحزبي؛ كما أنها طُرحت على مؤتمر الحزب، في فبراير 1947، وما فتئت تثير النقاش والجدل حتى عشية أول نوفمبر 1954. وينبغي الاعتراف هنا بأن إدارة الحزب مرت بمرحلة صعبة للغاية في تلك الأيام العصيبة من شهر ماي، ولا مراء في أن هذه الأخيرة قد تجاوزتها الأحداث. لذا فإن قرارها بإصدار «الأمر» كان عبارة عن رد فعل فوري أملته الظرفية الساخنة آنئذ، وحين اتخذت عمليات القمع طابع الإبادة الشاملة، تبيَّن المسؤولون أن التمسك بذلك القرار سيؤدي إلى زيادة تلك المجازر شططا وطغيانا، مع انعدام إمكانيات رد الفعل الناجع نظرا لعدم وجود تنظيم مسلح على المستوى الوطني: تنظيم على غرار «المنظمة الخاصة» التي تم تشكيلها بعد سنتين، أي في 1947. كما لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أن المظاهرات المبرمجة أُريد لها أن تكون

سلمية أصلا؛ وما كان لها أن تتخذ ذلك الطابع المأساوي لو لم تكن الإدارة الاستعمارية تتحين الفرصة للانقضاض على الحركة الوطنية وإفشال تطلعاتها بالمزاوجة بين الاستفزاز والجريمة. ولذا وجدت إدارة الحزب نفسها مضطرة للقيام بمحاولة لإنقاذ الشرف مع كل ما يمكن أن يسفر عن مثل هذا الموقف من عواقب لا يمكن التنبؤ بمداها.

ومن نتائج هذه المحاولة غير الموفقة وما ترتب عنها من قمع، أنها دفعت إدارة الحزب إلى البحث عن دعم خارجي فكان من المنطقي أن تتوجه إلى كل من تونس والمغرب باعتبارهما الحليفين الطبيعيين للجزائر.

أولى الاتصالات المغاربية سنة 1945

حزب الشعب الجزائري – الحزب الدستوري الجديد- حزب الاستقلال

تعود أولى محاولات الاتصال بين حزب الشعب الجزائري وبعض القادة الوطنيين المغاربة إلى ما قبل تأسيس حزب الاستقلال سنة 1944؛ حيث أُدمج شوقي مصطفاي ضمن وفد من الطلاب المغاربة الذاهبين إلى المغرب، بمناسبة عطلة عيد الفصح سنة 1941. وفي مدينة مراكش نزل ضيفا عند الأخوين يوسف وبشير بلعباس، ومكث هناك أسبوعا كاملا في انتظار الاتصال. ثم نُقل إلى مدينة الدار البيضاء لمقابلة أحد المسؤولين اسمه سي عبد الجليل وكان بقية زملائه قد أُلقي عليهم القبض. جرى الحديث حول مسائل التعاون المشترك على الصعيدين المالي والدعائي؛ وكان المغاربة في حاجة ماسة إلى وسائل الطباعة فطلبوا تزويدهم بآلة (رونيو). إثر عودة مصطفاي إلى الجزائر اتصل بأحد أفراد عائلته اسمه محمود بوعبد الله وكلفه بالانتقال إلى المغرب لتسليم آلة السحب لأصدقائنا المغاربة.

وفي سنة 1945، إثر عمليات القمع الكبرى تجددت الاتصالات مع كل من حزب الاستقلال، المغربي، والحزب الدستوري الجديد، التونسي، وكان قادة حزب الشعب الجزائري يرومون تأسيس جبهة موحدة على مستوى شمال افريقيا بهدف المطالبة باستقلال البلدان المغاربية الثلاثة. وكانوا حريصين على تجنُّب الدخول في مفاوضات انفرادية من طرف أي من الأجزاء الثلاثة مع قوى الاحتلال (فرنسا وإسبانيا). وكان المؤمل أن يتم التنسيق المحكم في كل مبادرة مهما كانت طبيعتها وأن يتم تعميمها وأن تتجنب الأطراف الثلاثة أية محاولة للانتفاض بصورة انفرادية.

سافر كل من محمد لمين دباغين ومبارك فيلالي إلى تونس بصورة سرية. ثم انضم إليهما الشاذلي المكي الذي كان قد لجأ إلى العاصمة التونسية في ماي 1945. وحينئذ حاول ثلاثتهم القيام بسبر آراء شتى الاتجاهات السياسية، فبدأوا الاتصال برئيس جامعة الزيتونة الإسلامية، الفاضل بن عاشور، ثم السيد قليبي وهو من أعضاء الحزب الدستوري القديم؛ والمحامي حسن قلاتي؛ ثم بعض الشخصيات المستقلة. وكانت إجابات الجميع واحدة: ينبغي الاتصال بالحزب الدستوري الجديد ومحاولة إقناعه قبل كل شيء. التقى الوفد حينئذ باثنين من أعضاء المكتب السياسي لهذا الحزب هما: المنجي سليم وعلال بلهوان اللذان اشترطا قبل إعطاء موافقتهما إبعاد بقية الاتجاهات السياسية؛ وبعد إطلاع هذه الأخيرة على نتيجة اللقاء لم يبد أيهما أدنى اعتراض؛ لأن المهم في كل هذا، حسب رأيهم، هو استعداد الحزب الدستوري الجديد للعمل سويا. وافق كل من منجي سليم وبلهوان على مقترحات حزب الشعب الجزائري ووعدا بتنفيذ عمليات مسلحة في الجنوب وتنظيم إضرابات في الشمال.

ثم جاء دور المغاربة. فاستأنف كل من دباغين وفيلالي طريقهما، فقصدا تلمسان في أول الأمر حيث تكفل بنقلهما أحد المناضلين اسمه سليمان قارة،

وهو حاكم في سكة الحديد، ساعدهما على عبور الحدود مختبئين داخل عربة نقل البضائع وكانا يرتديان جلابتين من بني سناسن (قبيلة في نواحي وجدة) فقصدا مدينة الدار البيضاء حيث التقيا المهدي بن بركة، أحد زعماء حزب الاستقلال، وكان دباغين قد تعرَّف عليه من قبل في جامعة الجزائر. ثم رتب لهما بن بركة مقابلات مع أعضاء آخرين من إدارة حزبه: أحمد بلافريج، عمر بن جلون، ومحمد بن ناصر مسؤول منطقة وجدة. كانت المحادثات عسيرة جدا باعتبار أن نظرة المغاربة إلى الجزائر نظرة لم تكن تخل من بعض الاستعلاء لأنهم كانوا يعتقدون أنها أبعد ما تكون عن الاستقلال فهي، حسب قولهم، تعتبر من الناحية التنظيمية «مقاطعة إدارية فرنسية»؛ وكانوا يرون أن المغرب أكثر جدارة «بالسيادة» باعتبار أن فرنسا تعترف بالأسرة الملكية. ومع ذلك فقد وافقوا على وثيقة التعاون بين الأطراف المغاربية الثلاثة ممثلة في حزب الشعب الجزائري، والحزب الدستوري الجديد، وحزب الاستقلال **على أساس المبادئ التالية:**

- تحضير عملية مشتركة على مستوى الشمال الافريقي بهدف استقلال البلدان الثلاثة، بما في ذلك اللجوء إلى العمل المسلح.

تم التوقيع على الوثيقة النهائية للمحادثات من طرف:

- **محمد لمين دباغين،** عن حزب الشعب الجزائري.
- **منجي سليم وعلال بلهوان،** عن الحزب الدستوري الجديد.
- **محمد بن ناصر،** عن حزب الاستقلال.

وفي طريق عودتهما، التقى موفدا حزب الشعب في مدينة وجدة الحاج حسين سليماني وكان مطلوبا من طرف الشرطة الفرنسية منذ سنة 1943 مما اضطره للجوء إلى المغرب. وعندما اطلع الحاج حسين على الوثيقة، أخبرهما بأن المسؤول المغربي الذي أمضى الوثيقة باسم حزب الاستقلال ليس من قادته

البـارزين؛ فـلا مجـال إذن لعقد أحـلام عريضـة علـى هذا الحـزب الـذي لـم يكـن عازما، على ما يبدو، للذهاب بعيدا في الوفاء بالتزاماته.

وبالفعل فقد بقـي هذا الاتفـاق الثلاثـي الأطـراف حبـرا علـى ورق[1]. ذلـك أن المسؤولين التونسيين والمغاربة دخلوا مرات عديدة، في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية دون أن يُطلعوا حزب الشعب الجزائري على فحواها؛ فلم يبق أمام هذا الأخير سوى الاعتمـاد علـى قواه الذاتيـة للتحضـير، خـلال عشـرية كاملـة، قبـل الدخول في المعركة النهائية من أجل انتزاع الاستقلال.

إنـه لأمرٌ فـي غايـة الأهميـة أن بـادر قـادة الأحـزاب الثلاثـة بـإجراء اتصـالات بينهم بعد أن كانوا يتجاهلون بعضهم البعض حتى ذلك الوقت إلا أن الأهم هو: لـو أن هـذا المسـعى قُدر لـه أن يتجسد لكانـت النتيجـة أفضـل بكثيـر. وينبغـي أن نشير إلى أنه تبعا للاتفاق المبرم مع المغاربة في أواخر 1956 فـإن عبد المالك تمـــــام إثـــــر زيـــــارة عائليـــــة إلـــــى المغـــــرب، عـــــاد ومعـــــه مبلغ 500.000 فرنك (بحساب ذلك الوقت) هديـة من طـرف حـزب الاسـتقلال. ولقد بادر حزب الشعب الجزائري من جهتـه، بتسليم آلـة (رونيو) ثانيـة إضـافة إلى التـي سبق أن أرسـلها شـوقي مصـطفاي. وبنـاء عل أقوال محمود عبدون، أمين خزينة الحزب، فإن الصندوق لم يكن يحتوي حينئذ سوى على مبلغ يقارب 1.000 فرنك؛ بعد أن جففت عمليات القمع في ماي 1945 موارد الحزب رغم ضآلتها من قبل.

---

(1) لقي نص هذا الاتفاق الثلاثي الأطراف نفس المصير الذي عرفته وثائق حزب الشعب الجزائري التي فُقد معظمها. والأمل الوحيد في العثور على تلك الوثيقة معلق بإمكانية الرجوع إلى وثائق الحزبين الشقيقين في تونس والمغرب.

موقف الحزب الشيوعي من أحداث ماي 1945

إثر عمليات القمع الرهيب في شهر ماي 1945، عاشت الحركة الوطنية مرحلة عصيبة جدا بحيث كان زعماؤها وإطاراتها إما رهن الاعتقال أو مضطرين إلى التخفي في كنف السرية. ولم يبق على الساحة السياسية سوى الحزب الشيوعي الجزائري المرتبط بالحزب الشيوعي الفرنسي، وهو الحزب الحكومي الذي كان يصول ويجول وحيدا في ميدان النشاط السياسي الشرعي. لذا فمن المُستحسن قبل الخوض في الموضوع أن نتعرض قليلا لسياسة الحزب الشيوعي الفرنسي بصفته ولي أمر الحزب الشيوعي الجزائري.

كان الحزب الشيوعي الفرنسي نصيرا للحركة الشيوعية السوفيتية المتضامنة، في أول أمرها، مع الشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار ومع الطبقة العمالية في البلدان الرأسمالية، مصداقا لمقولة لينين التي اقتبسها عن ماركس والقائلة: «إن الامبريالية هي المرحلة العليا للرأسمالية». هذا ما دفع بالحزب الشيوعي الفرنسي، عضو الأممية الثالثة، إلى تأسيس نجم شمال افريقيا (1926) المطالب باستقلال شمال افريقيا. كما أن الحزب الشيوعي الفرنسي كان يساند بصورة علنية، كفاح الأمير عبد الكريم الخطابي ضد التحالف الاستعماري الفرنسي – الإسباني[1].

---

(1) في هذا الإطار نلاحظ أن «الاتحاد الدولي» و«الكنفيدرالية العامة للعمل الوحدوي»، وهما تنظيمان من توابع الحزب الشيوعي الفرنسي، قد بادرا، خلال مؤتمر العمال الشمال افريقيين، بالتصويت على لائحة تضامنية مع الشعب المغربي والأمير عبد الكريم بالعبارات التالية: « إلى الشعب المغربي والأمير عبد الكريم، إن مندوبي العمال الشمال افريقيين الحاكمين في مصانع المقاطعة الباريسية، والمجتمعين في مؤتمرهم الأول في هذا اليوم التاريخي 7 ديسمبر 1924، يهنئون إخوانهم المغاربة وزعيمهم الفذ عبد الكريم على انتصارهم ضد الامبريالية الإسبانية ويعبرون عن تضامنهم معهم في كل ما من شأنه أن يقود إلى تحرير وطنهم ويهتفون معهم: «عاش استقلال الشعوب المستعمَرة! تسقط الامبريالية العالمية! تسقط الامبريالية الفرنسية!»»

وبحلول سنة 1933 أصبحت الأممية الثالثة تحت سيطرة (ستالين) الذي خرج منتصرا من صراعه ضد خصومه أنصار مشروع الثورة العالمية، في حين كان هو متمسكا بفكرة «إقامة الاشتراكية في بلد واحد». وكان الحزب الشيوعي الفرنسي، على غرار جميع الأحزاب الشيوعية عبر العالم، يُقر بزعامة (ستالين) ويؤيد بدون أدنى تحفُّظ، الشعار القائل «إن روسيا هي موطن الاشتراكية»؛ وللحد من تصاعد الخطر النازي كان الاتحاد السوفيتي يبحث عن حلفاء له بين القوى الأوروبية الغربية. لذا أصبح (ستالين) يرنو ببصره صوب «الديمقراطيات البرجوازية» في فرنسا وإنجلترا وأصبحت روسيا عضوا في عصبة الأمم سنة 1934.

وإثر إبرام اتفاق بين كل من (لافال) وزير خارجية فرنسا، و(ستالين) سنة 1935 تراجع هذا الأخير عن مساندته لمبدأ استقلال المستعمرات مقابل الحصول على دعم فرنسي ضد ألمانيا النازية. وبالتالي لم يكن أمام الحزب الشيوعي الفرنسي خيار آخر غير التراجع عن موقفه المساند لمبدأ استقلال الجزائر. وذلك ما فعل في مؤتمر (فيلوربان) حيث صادق على الخط السياسي الجديد لصالح «جزائر حرة وسعيدة ومتحدة بصورة أخوية مع الشعب الفرنسي صونا لمصالحهما المشتركة»؛ فما كان على الحزب الشيوعي الجزائري إلا أن يتبنى هو الآخر، موقف الحزب الشيوعي الفرنسي. وفي السنة نفسها شرع هذا الأخير في التهجم على نجم شمال افريقيا، بعد أن كان يساند مطالبه قبل ذلك التاريخ؛ ثم راح في سنة 1937 يحرض السلطات الفرنسية على حلِّه. ثم تحول إلى مناصر للمشروع الاندماجي المعروف باسم(مشروع بلوم- فيوليت). وفي سنة 1939، أطلق (موريس توريز) في مدينة الجزائر، شعارا مفاده: «الجزائر أمة في طور التكوين». (ملحق18) وكان هذا الشعار مبنيا على نكران وجود تاريخ وطني جزائري والتنكر لما قدمته الحضارة العربية

الإسلامية، ذلك أن الوطن الجزائري في تقدير (توريز) عبارة عن فسيفساء عرقية: عربية وبربرية ومزابية ويهودية وفرنسية الخ... وكان يزعم أن وجود هذه الأمة الجزائرية التي هي في طور التكوين، مرتبط بمدى امتزاج وانصهار شتى الجماعات البشرية المتواجدة فيها. ومن الواضح أن لا فرق بين هذه المقولة وبين مقولة الاستعمار المبنية على نكران وجود وطن جزائري يجمع شتات التركيبة العرقية المتعايشة فوق نفس الرقعة الترابية وتحت لواء القانون الفرنسي. بل أكثر من هذا، فإن (موريس توريز) يزعم أن استقلال الجزائر لا يمكن تصوُّره بمعزل عن استقلال البروليتاريا الفرنسية ذاتها وكان ذلك هو الشرط المسبق الذي يدعو باسمه إلى تحقيق «وحدة شعوب فرنسا والجزائر من أجل الدفاع عن الإرث المشترك».

ترمي استراتيجية هذا الزعيم الشيوعي الفرنسي إلى إدماج كفاح الجزائريين في إطار كفاح المجتمع الفرنسي ككل وتوجيهه نحو هدف وحيد هو مناهضة الحركة النازية والفاشية وفق ما تمليه تعليمات موسكو.

وفي مستهل الحرب العالمية الثانية غيَّر (ستالين) موقفه بصورة مفاجئة حيث تخلى عن حليفتيه فرنسا وإنكلترا وأبرم حلفا مع ألمانيا. لقد أمضى مع (هتلر) اتفاقية 23 أوت 1939 التي التزم فيها الطرفان بعدم اعتداء أحدهما على الآخر، أملا منه في الضغط على الدول الغربية جميعها.

تبعا لهذه المستجدات اضطر الشيوعيون الفرنسيون، المنفذون الأوفياء لأوامر (الكرملين) إلى رفض محاربة الألمان وشرعوا في عرقلة المجهود الحربي في وطنهم. أُلقي القبض على كثير من إطاراتهم وتم نقلُهم إلى مراكز الاعتقال بالجزائر إلا أن الحلف الجرماني – السوفيتي لم يُعمِّر أكثر من سنتين. ففي 22 جوان 1941، ارتكب (هتلر) خطأ فادحا عاد عليه بالوبال: إنه إعلان الحرب على الجبهتين، الشرقية والغربية، حين هاجم الاتحاد السوفيتي بأسطوله

الجـوي ودباباتـه. حينئـذ غيَّـر الشـيوعيون مـواقعهم فـالتحقوا بمعسـكر الحلفـاء الإنجليز والأمريكيين. ثم تنادوا في كل مكان بضرورة فتح جبهة عسكرية ثانية. وبمجرد أن نزلت القوات الإنجليزية - الأمريكية في شمال افريقيا يوم 8 نوفمبر 1942، أُطلق سراح الشيوعيين الذين وضعتهم حكومة (بيتـان) رهن الاعتقـال في الجزائر.

في سنة 1943، أعلن (ستالين) بصفة رسمية عن حل منظمـة (الكومنترن) وهي الهيئة المشرفة على الشيوعية العالمية إلا أنه استمر في إحكام قبضته على جميع الأحزاب الشيوعية في كافة أنحاء العالم. أصبح النواب الشيوعيون الـذين أُطلق سراحهم أعضاء في المجلس الاستشاري وكان مقره بمدينة الجزائر؛ كمـا شاركوا في الحكومـة المؤقتـة للجمهوريـة الفرنسية بقيادة دوغول وكـان مقرهـا أيضا بمدينة الجزائر. وعرفت صحيفة (ليبرتـي) الناطقة باسمهم انتشارا واسعا. وبخصوص الجزائر طالبوا ببعض الإصلاحات مع الاحتراز الشديد من إدخـال أية تغييرات علـى الوضـع القـائم فيهـا؛ كمـا تهجمـوا علـى خصـومهم مـن أنصـار (بيتان) وقدماء المتعاونين مع ألمانيا.

مهما يكن الأمر، فإن عمليات القمـع التـي جرت فـي شـهر مـاي 1945 كانـت من فعل حكومة فرنسا المقاومـة والتـي كـان فـي طاقمهـا وزراء شيوعيون. ولـم يتردد الحـزب الشـيوعي الفرنسـي لحظـة فـي التشـهير بحـزب الشـعب الجزائـري إثر حوادث ماي. ففي صحيفة (ليبرتـي) الصادرة في 17 ماي 1945 نقرأ نداءً وجَّهته مندوبية الحـزب الشـيوعي الفرنسي بشمال افريقيا، يحث المسؤولين علـى «تنفيذ الإعدام بالرصاص في حق مدبري التمرد والمأجورين ورؤوس الفتنة»؛ وفـي ذات «النـداء» توجـد هـذه الفقـرة الصـريحة جـدا: «إن المـدبرين الحقيقيـين الذين يقفون وراء الأحداث إنما هم قادة حزب الشـعب الجزائـري أمثـال مصـالي وغيره مـن الجواسـيس والوشـاة المنبثـين بـين صـفوف التنظـيم والـذين يزعمـون

أنهم وطنيون، والحال أنهم لم يحركوا ساكنا حين كانت فرنسا تحت السيطرة الفاشية، وهاهم اليوم يطلبون «الاستقلال» في الوقت الذي أخذت فيه فرنسا تتحرر من قبضة القوات الفاشية وتسير بخطى وئيدة نحو إقامة الديمقراطية في أوسع معانيها» (ملحق20).

أما الحزب الشيوعي الجزائري فقد أصدر تصريحا، منذ اليوم الثامن من شهر ماي، يشترط فيه بدون لف ولا دوران أن «يُعاقب المشاغبون والقتلة وفق ما تقتضيه القوانين السارية». ولقد ندد الحزب الشيوعي الجزائري بالموقف «الفاشستي» لحزب الشعب الجزائري وحرَّض السلطات على الاقتصاص من مناضليه (ملحق21) مما عاد على الحزب الشيوعي الجزائري بتهاني الحزب الشيوعي الفرنسي يوم 20 ماي 1945[1].

كان الحزب الشيوعي الجزائري يومئذ هو الحزب الوحيد المسموح له بممارسة نشاطه السياسي في الجزائر. وكان يتمتع بدعم الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يشغل مناصب كبيرة الأهمية في الحكومة، وكان يسمي نفسه «حزب المعدومين الـ **75.000**» وكان يتباهى بقوة الاتحاد السوفيتي وما حققه من انتصارات في الحرب. كانت لهذا الحزب صحيفة يومية هي (ألجي ريبوبليكان)، وكان يسيطر على مجريات الأمور ضمن الاتحادية العامة للشغل، وهي المركزية العمالية الوحيدة المسموح لها بالنشاط في الجزائر. أما في نظر مناضلي حزب الشعب الجزائري وبقية فئات الشعب فإن الحزب الشيوعي الجزائري عبارة عن حزب هجين يتألف من أوروبيين وجزائريين وهو حزب غير أهلي بل مجرد تنظيم تابع للحزب الشيوعي الفرنسي.

---

(1) ورد في نص اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي المنوه بدور الحزب الشيوعي الجزائري ما يلي: «إن الحزب الشيوعي الجزائري قد أدى مهمته الثقيلة المتمثلة في توحيد شمل سكان الجزائر كلهم بدون تمييز في الجنس أو الدين في إطار مكافحة عوامل التفرقة وتمتين العلاقات الوطيدة مع شعب فرنسا».

وبمناسبة الانتخابات البلدية والإقليمية التي جرت في صيف 1945 فاز الحزب الشيوعي الجزائري، تحت تسمية «الاتحاد الديمقراطي»، بعدد كبير من المقاعد؛ فبعد أن كان في شهر ماي من السنة نفسها يطالب بتسليط عمليات القمع، هاهو الآن ينتهز فرصة الانتخابات للتكفير عن خطأه فيطالب بالعفو عن المساجين؛ ولما كانت الأحزاب الوطنية محظورة وزعماؤها في السجون فاز الحزب الشيوعي الجزائري بمقعدين اثنين في انتخابات أول مجلس تأسيسي (أكتوبر 1945).

حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1946)

كان حزب الشعب يتعرض بصورة دائمة لمضايقات ومداهمات الشرطة مما اضطره إلى العمل السري المحض. وكانت أدوات نضاله تتمثل في المناشير والكتابات الحائطية والدعاية الشفوية. أما شعاراته فهي: «أطلقوا سراح المساجين؛ أطلقوا سراح مصالي وعباس والإبراهيمي».

بعد اعتقال فرحات عباس ورفاقه، في 8 ماي 1945، تقرر إطلاق سراحهم يوم 16 مارس 1946 أي بعد 16 شهرا من الاعتقال، جراء قانون العفو الذي أقره البرلمان الفرنسي. خرج عباس وهو مصدوم نفسيا بسبب أعمال القمع التي جرت سنة 1945. ولقد رد على نداءات حزب الشعب المتكررة من أجل توحيد الصفوف قائلا: «إذا ما اتحدتُ مع حزب الشعب الجزائري فإن المدافع ستعود إلى القصف من جديد»؛ وبعد أن آلمته تجربتُه المريرة مع «أحباب البيان والحرية»، قرر تأسيس حزب خاص به سماه: «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري» وقرر المشاركة في انتخابات 2 جوان 1946 لتشكيل المجلس التأسيسي الفرنسي الثاني.

حصل حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على 11 مقعدا من أصل 13 المخصصة للقائمة الانتخابية من الدرجة الثانية الخاصة بالمسلمين. طرح نواب الحزب على طاولة المجلس الوطني الفرنسي مشروع قانون يتضمن «تأسيس جمهورية جزائرية تتمتع بالاستقلال الذاتي» على أن تبقى «مرتبطة» بالاتحاد الفرنسي، ويكون لها برلمانٌ وحكومة شريطة أن تبقى مسائل الدفاع الوطني والدبلوماسية مشتركة بين فرنسا والجزائر وحيث يتم الاعتراف بمبدأ الجنسية المزدوجة. وبالرغم من هذه المطالب المعتدلة إلا أن المشروع رُفض من طرف الأغلبية. وهكذا استبعد البرلمان الفرنسي، مرة أخرى، فكرة الحوار مع الجزائريين المعتدلين المناصرين لفكرة الإصلاحات السياسية.

توسع مفعول العفو بعد ذلك فشمل مصالي أيضا حيث رُخص له بمغادرة (برازافيل) والرجوع إلى بلده. وفي شهر أكتوبر 1946، استُقبل زعيم حزب الشعب الجزائري استقبال الأبطال في حي بوزريعة بأعالي العاصمة لأن دخوله إلى وسط العاصمة كان محظورا.

أصبح مصالي حينئذ يتمتع بسمعة شعبية واسعة وكان الشباب يكنون له ما يشبه التقديس باعتباره «الأب الروحي» للحركة الوطنية؛ ولقد كبُر في أعينهم بسبب ما عانى من سجن ونفي وإبعاد فأصبحوا يعتبرونه بطل الاستقلال. وحتى خصومه بالأمس صححوا موقفهم وتبنوا مطلبه الاستقلالي.

ولقد تجاوزت سمعته حدود الجزائر، وأثبتت تداعيات الحرب العالمية وموقفه إزاءها صواب رأيه، على نقيض أولئك الذين كانوا يرغبون في لعب الورقة الألمانية التي ظنوا أنها رهان رابح.

وبعد أن كان مصالي على رأس نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب الجزائري، أصبح مؤهلا لرئاسة حركة انتصار الحريات الديمقراطية باعتبارها

استمرارا لهذا الأخير من وجهة النظر القانونية. ومع نهاية مرحلة العمل السري التي بدأت منذ سنة 1939، هاهو الحزب يعود إلى الساحة السياسية، بطريقة شبه علنية وشبه قانونية بزعامة مصالي لممارسة نشاطه السياسي إلى غاية سنة 1954، وهذا على ضوء بعض التسهيلات الطفيفة فيما يخص التعددية الحزبية التي غضت الإدارة الاستعمارية الطرف عنها وبالرغم من العراقيل الكثيرة التي وضعتها في وجه الحريات العامة.

وكانت القضية المطروحة للنقاش، آنذاك هي مسألة المشاركة من عدمها في انتخاب الجمعية التشريعية الفرنسية. ذلك أن الدستور الجديد منح للمسلمين 15 مقعدا ضمن الفئة الانتخابية من الدرجة الثانية بعد أن كان لهم 13 مقعدا في المجلس السابق؛ فهل ينبغي المشاركة في هذه الانتخابات أم لا؟ ذلك هو السؤال المطروح على اللجنة المركزية (الهيئة الإدارية الموسعة) المجتمعة في أكتوبر 1946 للمرة الأولى بحضور زعيمها(ملحق23).

في رأي اللجنة المركزية كانت هذه المسألة محسومة مسبقا، حيث أوصت بعدم المشاركة، كما سبق لها أن قررت ذلك بمناسبة انتخاب المجلس التأسيسي الأول والثاني، وكما جرت العادة في جميع المناسبات الانتخابية بما في ذلك المجالس المحلية.

إلا أن مصالي الذي كان يترأس الدورة أطال في عمر المناقشات وكان في كل مداخلاته يحث الحاضرين على ضرورة «إمعان النظر في هذه المسألة من شتى وجوهها» ويدعوهم إلى مزيد من «التحري» وإلى «التدبر بعمق» ولكنه لم يحدد تصوُّره الشخصي بخصوص هذه المسألة.

وفي إحدى المرات التي رُفعت فيها الجلسة، عُلم أن مصالي يميل إلى المشاركة في تلك الانتخابات وكان يدعم حججه بضرورة استغلال هذه الفرصة

الجديدة، المتاحة قانونا، من أجل عرض القضية الجزائرية أمام الرأي العام الفرنسي. وكان يستند في أقواله على نصيحة عبد الرحمان عزام باشا، الأمين العام للجامعة العربية، الذي قابله في باريس في طريق عودته من (برازافيل) وقد نصحه هذا الأخير باتخاذ البرلمان الفرنسي منبرا سياسيا لتمرير خطابه من خلال النواب المنتخبين والمؤهلين بصفة رسمية للحديث باسم الحزب والشعب.

هكذا وُضعت أغلبية الأعضاء في اللجنة المركزية أمام خيار صعب: فإما المشاركة في الانتخابات وإما الدخول في مجابهة مع مصالي، وهذا احتمالٌ كانت اللجنة المركزية تود تجنُّبه حسب قول بعض أعضائها المشاركين في الدورة. استمرت المناقشات ثلاثة أيام بلياليها قبل أن تُختتم بالتصويت لصالح مبدأ المشاركة في أولى الانتخابات التشريعية الفرنسية؛ وبالرغم من تحفظات اللجنة المركزية إلا أنها فضلت الأخذ بالمبررات التي قدمها مصالي، مع استثناء وحيد هو معارضة حسين لحول الذي أصر على أن المشاركة في الانتخابات، إن كان ولا بد منها، فينبغي أن تقتصر على المجالس المحلية فقط، معللا رأيه بأن هذا الخيار غير المألوف يمثل منعطفا حادا ومفاجئا بالنسبة للخط السياسي الذي ينتهجه الحزب، مما قد يتسبب في بعض الارتباك والبلبلة في صفوف المناضلين. ومع هذا ففي أثناء الحملة الانتخابية التي أعقبت المؤتمر، دافع حسين لحول عن فكرة المشاركة بالرغم من تعارضها مع قناعاته الشخصية، فأعطى بذلك مثلا رائعا في الانضباط الحزبي واحترام مبدأ الإدارة الجماعية القاضي بأن تحترم الأقلية قرار الأغلبية.

رفضت الإدارة الاستعمارية قائمة مرشحي حزب الشعب الجزائري بدعوى أن هذا الأخير قد حُل منذ سنة 1939؛ فاستدعى الأمر تقديم نفس القائمة باسم تشكيلة مغايرة. وقع الاختيار على تسمية «حركة انتصار الحريات

الديمقراطيـة»، وهكـذا وُلـدت هـذه الحركـة بصـورة رسـمية فـي شـهر نـوفمبر 1946.

أبدى مصالي رغبته في ترشيح نفسه لهذه الانتخابات فقدم الحزب عضويته على رأس قائمة المرشحين عن مدينـة الجزائـر إلا أن المصـالح الإداريـة لعمالـة الجزائر رفضت تزكيته.

تم توزيع مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية على النحو التالي:

- **المقاطعة الانتخابية لمدينـة الجزائـر:** أحمد مزغنـة، محمد خيضر، محمد طالب، عمار خليل وعبد الرحمان حفيظ.
- **مقاطعة وهران:** حسين لحول[1]، هواري سويح ومحمد ممشاوي.
- **مقاطعة قسنطينة:** محمد لمين دباغين، مسعود بوقادوم وجمال دردور.
- **مقاطعة باتنة:** أحمد بودة وعبد الله بن حبيلس.

عـادت الحملـة الانتخابيـة بفوائد جمـة علـى الحـزب إذ سـمحت لـه بـأن يكـون متناغما مع الجماهير العريضـة، ولقد طـرح الخطبـاء خـلال التجمعـات الشـعبية مسألة السيادة الوطنية وطالبوا بالاستقلال لأول مرة بعد غياب دام سبع سنين. ولقيت هذه الأفكار قبولا حسنا في قلوب الأغلبية الساحقة من السكان بالرغم من العراقيـل التـي وضـعتها الإدارة الاسـتعمارية فـي وجههـا. وافـق الحـاكم العـام (إيف شاطينيو) على انتخاب خمسة مرشحين عن الحركـة فقط وهم: أ. مزغنـة و م. خيضـر عـن مدينـة الجزائـر. م.ل. دبـاغين، م. بوقـادوم وج. دردور عـن قسنطينة. مما تسبب في تلويث سمعة الديمقراطية. لم يقدم الاتحـاد الـديمقراطي للبيان الجزائري أي مرشح باسمه تجنبا للدخول فـي منافسـة مع حركـة انتصـار

(1) رُفضت عضوية حسين لحول، بحجة أنه ممنوع من الترشح بسبب حرمانه من حقوقه المدنية نتيجة أحكام قضائية سابقة.

الحريات الديمقراطية. ولم يقع النزال بين مصالي وعباس مثلما كان، ربما، يتمناه وزير الشؤون الداخلية الفرنسي حين أمر بإطلاق سراح مصالي عشية الانتخابات.

مهما يكن، فلقد أصيب المناضلون بشيء من البلبلة جراء التحول من النقيض إلى النقيض، أي من الامتناع عن المشاركة في الانتخابات إلى خوض غمارها، وهذا أمرٌ من شأنه أن يحيِّر أكثر من واحد؛ فظهرت بعض الاعتراضات والاحتجاجات ووُجه العتاب واللوم إلى اللجنة المركزية لأنها «أماطت اللثام» عن جزء من التنظيم الذي كان ينشط حتى ذلك الحين، في كنف السرية.

إلا أن روح الانضباط هي التي سادت بصفة عامة ولم تتزعزع ثقة المناضلين في الحزب بصورة ملفتة للانتباه؛ وكانت شخصية مصالي حاضرة بقوة وظلت سمعته سليمة لم تُمس، مع العلم بأن الناس كانوا يجهلون أنه يقف وراء ذلك المنعطف السياسي. الواقع أن شخصية مصالي التي سحرت الألباب بدأت تتحول شيئا فشيئا إلى أسطورة.

كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بمثابة التغطية القانونية لحزب الشعب الجزائري، إلا أنها كانت في الوقت نفسه تمثل استمرارية الحزب منذ أن صار ينشط في الخفاء. وعلى الصعيد الرسمي، وفيما يخص العلاقة مع السلطات، تم تعيين أحمد مزغنة رئيسا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وحسين لحول أمينا عاما. إلا أن هذا لا يعكس حقيقة توزيع المسؤوليات ضمن اللجنة المديرة، بل بقيت تشكيلتها محاطة بالسرية المطلقة.

شرع المجلس الوطني الفرنسي في مناقشة وضعية الجزائر مباشرة بعد أن وضعت الحكومة على مكتبه مشروع قانون يتضمن «النظام التشريعي للجزائر».

وكـان مشـروع القـانون هـذا يتـوخى تكـوين مجلـس جزائـري منتخـب يضـم تشكيلة متساوية من المندوبين الأوروبيين والجزائريين؛ علـى أن تتركز مهام هذا المجلس بصورة أساسية في التصويت على ميزانيـة الجزائر بعد مناقشتها. والجدير بالتذكير هنا هو أن المستوطنين قد سبق لهم الحصول على استقلاليتهم الماليـة فـي إطـار مـا يسـمى المجـالس الماليـة، وهـي عبـارة عـن منـدوبيات تـم تأسيسها بمقتضـى قـانون 19 ديسمبر 1900 وكانـت تتـألف مـن 48 فرنسيا فـي فئة الدرجة الأولـى و21 مسلما في فئة الدرجة الثانية موزعة إلى فـروع تضـم 8 من «القبائل» و17 من «العرب» (هكذا في النص القانوني) وهذا وفقا للسياسـة التقليدية التي دأبت عليها فرنسا دائما: سياسة «فرِّق تسُد».

صـدر القـانون العضـوي الجديـد فـي 20 سـبتمبر 1947، ونـص علـى إلغـاء المجالس المالية وتعويضها بما أصبح يسمى «المجلس الجزائري»، كما تضمن القانون أيضا عددا من التدابير «الليبرالية» مثـل: تعليم اللغـة العربيـة فـي جميـع المسـتويات التعليميـة، وفصـل الـدين الإسـلامي عـن الدولـة الفرنسـية، وإلغـاء البلديات المختلطة وإنهاء التنظيم الخاص بمناطق الجنوب الخ...

فــي 12 ســبتمبر 1947 بــادر النــواب الخمســة الممثلــون لحركــة انتصــار الحريـات الديمقراطيـة بالمشـاركة فـي المناقشـات فقدموا مرافعـة حقيقيـة ضـد سياســة فرنســا الاســتعمارية. إنتقــد مزغنــة السياســة الزراعيــة التــي ينتهجهــا المسـتوطنون وفضـح بوقـادوم شـتى مظـاهر المسـاس بالـدين الإسـلامي واللغـة العربية، ونـدَّد دردور بالهيمنـة السياسية والإدارية والقهر الاستعماري والتعذيب في حين هاجم دباغين سياسـة خنـق الحريـات العامـة ثم اختتم مداخلتـه بالتذكير بالمطلب الأساسي لحزبه: تكوين برلمان جزائري تأسيسي متمتع بكامل السيادة ومنتخب بصورة ديمقراطية. وقد تـم تعزيـز هذه المطالـب بتنظيم حملـة دعائيـة على المستوى الوطني مستعملة شتى الوسائل الشفوية والكتابية. وقد تم التركيز

علـى شـعار الحـزب الـذي صـار بمثابـة لازمـة فـي جميـع التجمعـات الشـعبية والصحف الناطقة باسمه: «رفض أي قانون ممنوح» «الكلمة للشعب».

تصدى اللوبي الاستعماري والصحف الكبرى والنواب الفرنسيون للتنديد بما سموه «النزعة الانفصالية» التي تروجها حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مُـذكرين مـرة أخـرى بـأن «الجزائـر هـي فرنسـا»؛ ولا سـبيل فـي نظـرهم، للاعتراف «بالاستقلال الذاتي» ناهيك عن «الاستقلال التام»[1].

كان الحزب الشيوعي من جهته متمسكا أكثر من ذي قبل بفكرتـه التـي تعتبر «استقلال الجزائر مجرد وهم، بل هو على العكس تدعيم للقواعد الامبريالية في افريقيا» في حين أن «الاتحاد الفرنسي يُعتبر في الوقت الراهن بمثابـة الفرصـة الوحيدة التي تكفل التقدم نحو الحرية والديمقراطية».

الواقع أن النهج السياسي الذي يتبعه الحزب الشيوعي الجزائري، بتـأثير من الحزب الشيوعي الفرنسي، يقوم على تطبيق أوامر موسكو القائلـة بـأن غض الطـرف عـن تواجـد الامبرياليـة الفرنسـية فـي افريقيـا الشـمالية يُعتبـر أهـون الضررين بالمقارنة إلى الامبريالية الأمريكية التي هي الخصم الرئيسي للاتحاد السوفيتي في عز أيام الحرب الباردة؛ ولهذا فأهم ما في الأمر، في نظر الحزب الشيوعي الجزائري يكمن، أولا وقبل كل شيء، في «الاتحاد مع شعب فرنسا».

إن «المجلس الجزائـري» الـذي أقـره البرلمـان الفرنسـي لـم يضـع حـدا للنيـر الاستعماري الذي استمر في خنق الجزائـر بـلا هـوادة، وبالتـالي فإنـه لـم يُقِـم أي وزن للرأي العام السائد لدى الشعب الجزائري ولم يأبه البتة بآراء ممثليه.

(1) لا مناص من الاعتراف بأن المجلس الوطني الفرنسي كان وسيلة دعائية شديدة الأهمية، إلا أنـه لـم يُستغل بمـا فيـه الكفايـة مـن طـرف نـواب حركـة انتصـار الحريـات الديمقراطيـة؛ فلقـد غـابوا عـن حضـور كثيـر مـن المناقشات التي تناولت السياسة الاستعمارية التي كانت تنتهجها فرنسا.

وبعد انقضاء شهر عن هذا التاريخ سوف تبرهن الجماهير الشعبية من جديد، عن تمسكها بفكرة الاستقلال: ذلك أن انتخابات المجالس البلدية والجماعات التي وقعت في نوفمبر 1947 أسفرت عن فوز ساحق للقوائم الانتخابية التي اقترحتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

وفيما يلي نذكر على سبيل المثال بعض المدن التي صوتت على مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية: الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة، تلمسان، البليدة، سكيكدة، الأخضرية، ذراع الميزان، مليانة، خميس مليانة، تنس، مستغانم، سيدي بلعباس، سوق أهراس، دلس، برج منايل وتبسة.

انتخابات المجلس الجزائري: أفريل 1948

إن مجرد التفكير في تحقيق فوز ساحق من طرف حركة انتصار الحريات الديمقراطية في انتخابات المجلس الجزائري المرتقب لم يكن ليحصل على رضا كبار المستوطنين. وبالرغم من أن صلاحيات المجلس الجزائري مقيَّدة ومقتصرة على مناقشة الميزانية فإن وجود نواب وطنيين في المجلس الجزائري، ولو كانوا منتخبين ضمن قائمة الدرجة الثانية، كفيل بإثارة موجة من القلق في نفوس الأوروبيين. ناهيك عما أقرَّه قانون 1947 من ترتيبات ليبرالية كانت تقضُّ مضجعهم ولم يكونوا راضين بأن يواجهوا المعارضة الشرعية المتكونة من نواب وطنيين شجعان لا يترددون في التعبير عن تطلعات شعبهم. هذا هو السبب الذي دفع اللوبي الباريسي إلى بذل مساعيه لقطع الطريق الانتخابي في وجه حركة انتصار الحريات الديمقراطية: إذ لا يُعقل، في نظر المستوطنين والحكومة، أن يُسمح لهذا الأخير بالفوز في الانتخابات مثلما وقع سنة 1947، ولا أن تُترك له حرية إلقاء ثقله السياسي على البرلمان.

ولقد أُلقيت مسؤولية «تنظيم» أولى انتخابات المجلس الجزائري على عاتق (مارسيل إدموند نايجلان)، عضو الفرع الفرنسي في الأممية الاشتراكية وخليفة (إيف شاطينيو) في منصب الحاكم العام للجزائر. وبذل (نايجلان) كل ما في وُسعه لدرأ الخطر الداهم على الأوروبيين باستعمال أساليب في التزوير صارت مضرب المثل.

جرت الانتخابات يومي 4 و11 أفريل 1948 وتميَّزت بالغلو والشطط والتجاوزات التي لم يسبق لها مثيل حتى ذلك الوقت. **يشهد على ذلك التجاوزات التالية:**

1. قبل يوم الاقتراع:

ألقى الحاكم العام خطابا مليئا بالتهديد والوعيد. تعليق صدور صحيفة المغرب العربي الناطقة باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بعد أن كانت تصدر بوتيرة نصف شهرية وكانت مزدوجة اللغة. حملة مداهمات وتفتيش في الأوساط الوطنية. اعتقال 33 مرشحا من أصل 59 تابعين لهذه الحركة وكذا مئات المناضلين. حظر الإدلاء بتصريحات في الساحة العمومية. إجراء مناورات عسكرية في منطقة القبائل الصغرى لإلقاء الفزع والرعب في قلوب السكان الخ...[1]

2. في يوم الاقتراع

تشكيل مكاتب الانتخاب بصورة تعسفية. طرد مندوبي حركة انتصار الحريات الديمقراطية في كثير من الحالات. انعدام أوراق التصويت باسم الحركة. حشو صناديق الاقتراع بصورة مسبقة. تزوير نتائج التصويت. إطلاق

(1) «سوف أقف بالمرصاد، بكل ما أوتيت من قوة، لإحباط أية محاولة انفصالية، وإني ذاهب [إلى الجزائر] تحدوني عزيمة قوية ليس لحل جميع المشاكل فورا وإنما للتخفيف من حدتها ولكي أخدم ما استطعت مصالح فرنسا» (خطاب Naegelen في مدينة Maubourgert يوم 24 فيفري 1948).

النار من قبل قوات الدرك على الناخبين المُكابرين في العديد من المدن مثل: (ديشمب) قرب سور الغزلان (أومال سابقا)، وفي العُمرية (شامبلان سابقا)، وفي منطقة التيطري. تسببت هذه الاستفزازات في مقتل عشرة جزائريين وجرح حوالي مائة واعتقال العديد من المناضلين.

من المعلوم أن كلتا القائمتين الانتخابيتين تتوفران على 60 مقعدا في المجلس؛ وقد أسفرت النتائج الرسمية المزورة، فيما يتعلق بقائمة الدرجة الثانية الخاصة بالمسلمين، عن فوز 9 منتَخبين من مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية(1).

في جلسة افتتاح المجلس الجزائري، يوم 21 ماي 1948، لم يتمكن من حضور تلك الجلسة سوى أربعة من منتَخبي الحركة هم: أحمد بودة، مصطفى فروخي، شوقي مصطفاي وبلهادي لمين. أما الخمسة الباقون فكانوا في السجن بالرغم من إعلان فوزهم في الانتخابات وهم: بوعلام باقي، موسى بلكروعة، الحاج محمد شرشالي، مبارك جيلاني والعربي دماغ العتروس(2).

أما في صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فلم يتمكن من المرور سوى سبعة مرشحين هم: فرحات عباس، الدكتور عبد السلام بن خليل، قادة بوطارين، أحمد فرنسيس، قدور ساطور، بن الحاج سعيد الشريف ويوسف بن عبيد. أما في القائمة الانتخابية من الدرجة الأولى حيث كان التزوير من رابع

(1) قدمت حركة انتصار الحريات الديمقراطية 59 مرشحا من أصل 60. وقد تُرك منصب منطقة مزاب لصالح المرشح الشيخ بيوض احتراما لهذه الشخصية التي تتمتع بسلطة معنوية وثقافية لدى سكان هذه المنطقة.

(2) أُعلن عن فوز موسى بلكروعة ولكن بعد اعتقاله في أفريل 1948 أُسقطت عضويته؛ ويصدق نفس القول على بوعلام باقي؛ أما الحاج محمد شرشالي الذي أُعلن عن فوزه واعتُقل في أفريل 1948 فقد التحق بالمجلس في ماي 1948. وتم اعتقال العربي دماغ العتروس داخل مبنى المجلس، في 22 أفريل 1948، ثم التحق بالمجلس في جويلية 1948، وكان عمره 24 عاما وهو أصغر أعضاء المجلس سنا وكان من المفترض، حسب التنظيم الداخلي الساري المفعول، أن يجلس بالقرب من أكبر الأعضاء سنا وهو Raymond Laquiére، أحد غلاة اللوبي الاستعماري. وبما أن المحكمة لم تثبت أية تهمة ضد دماغ العتروس فقد أُطلق سراحه والتحق بالمجلس.

المســتحيلات، فقـد فــاز مرشــحٌ شـيوعي واحــد فــي ســيدي بلعبــاس اسـمه (روني جوستاربو) وبهذه الكيفية يتضح جليا أن المعارضـة قد تـم تقليصـها إلـى 17 عضوا من مجموع 120 عضوا في المجلس الجزائري!

فـي جلسـة افتتــاح المجلـس الجزائـري، أنشـد نـواب الدرجـة الأولــى نشـيد (لامارسيياز)، حسب ما تقتضيه التقاليد السارية في المجالس الفرنسية المنتخبة؛ ثم وقف نواب حركة انتصـار الحريـات الديمقراطيـة بـدورهم للـرد عليهم بنشيد فداء الجزائر. ولا داعي للإطالة في وصـف مـا أصـاب النـواب الأوروبيين من ذهول وسخط حين أصغوا للمرة الأولى لنشيد حزب الشعب الجزائري الذي ألفه مفدي زكريا سنة 1937، أي قبل تأليف نشيد قسما. ومنذ ذلك الحدث الرائع، لـم يرتفـع نشـيد (لامارسـيياز) فـي أرجـاء المجلـس الجزائـري ولا فـي غيـره مـن المجـالس «المنتُخبـة» قـط. أمـا العبـارات النابيـة والاعتـراض علـى المتـدخلين الجزائريين في المناقشـات فكانـت عملـة متداولـة بـين منـدوبي الـدرجتين الأولـى والثانيـة ممـا زاد فـي تسـمم العلاقـات بينهمـا بصـورة مسـتمرة. ولطالمـا كـان الأوروبيون ينعتون زملاءهم من منتخبي حركـة انتصـار الحريـات الديمقراطيـة بأنهم «مرتزقة حزب الشعب الجزائري».

لقد حقق كل من (نايجلان) ومعه غلاة المستوطنين هدفهم المتمثل في تـهميش حركة انتصـار الحريـات الديمقراطيـة داخـل المجلـس الجزائـري؛ حيـث كـان فـي مقدوره الفوز بأغلبيـة سـاحقة لـولا اللجـوء المكثـف إلـى تزويـر الانتخابـات. إن خنق الإرادة الشعبية بهذه الطريقة يُذكرنا بما حدث سنة 1920 بمدينة الجزائـر، أي حين أُلغيت القائمة المنتخَبة التي كانت تضم عضوية الأمير خالد. ومـن ذلـك أيضـا، ما حدث سنة 1937 حين رُفض انتخاب مصالي لعضـوية المجلس علـى مستوى عمالة الجزائر. ولكن ما حدث في هذه المرة كان على نطـاق أوسـع مـن ذي قبل.

لم يغفل حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية عن استخلاص العبرة من كل ما جرى: انتصار التعسف، الاستهانة بالشرعية، اغتيال المناضلين في (ديشمب) والعُمرية، الاستفزاز السياسي في جميع المقاطعات الانتخابية... من خلال كل هذه التجاوزات والتحرشات تتجلى الحقيقة التي لا مراء فيها: ما لم يتم إحترام قواعد اللعبة فإن الانتخابات في الجزائر سوف تؤدي إلى طريق مسدود. ولقد ثبت بالبرهان الساطع أن العمل السياسي الرسمي والمشروع إن هو إلا محض أوهام. ومهما تكن فائدة المعارضة وضرورتها فإنها ستظل عاجزة عن تغيير علاقات القوى التي يتحجج المستعمر باسمها لإدامة سيطرته على الشعب الجزائري؛ ولقد سقط القناع عن حقيقة الفرع الفرنسي في الأممية الاشتراكية من خلال شخص الحاكم العام (نايجلان). إلا أن مسخرة انتخابات 1948 سيكون لها أثر حاسم في تشجيع حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية وميله إلى اتخاذ مواقف أكثر راديكالية ولجوئه إلى العمل في كنف السرية وحثه بصفة أخص على الشروع في التحضيرات الكفيلة بتمكينه من جهاز عسكري كفيل بتجسيد أهدافه: نعني بهذا المنظمة الخاصة.

القسم الثاني

الأسباب المباشرة لأول نوفمبر 1954

الفصل الأول:

المنظمة الخاصة

ما قبل المنظمة الخاصة

كانت فكرةُ الكفاح المسلح الشغل الشاغل لقادة حزب الشعب الجزائري ومناضليه؛ وقد سبق أن رأينا كيف حاول بعض هؤلاء الحصول على مساعدة عسكرية من الألمان خلال الحرب العالمية الثانية. ومنذ سنة 1944 كانت قيادة الحزب قد شكلت فرقة كومندوس بمدينة الجزائر تتألف من عشرين عضواً بعد أن تم دمج فوجين أحدهما من حي بلكور والثاني من حي القصبة المسماة «الدوزيام» (الدائرة الثانية) التابعة لمدينة الجزائر. وُضع هذا التنظيم تحت المسؤولية المشتركة لكل من أحمد بودة ومحمد طالب.

لذا، يمكن اعتبار هذا التنظيم بمثابة التشكيلة الأولى للمنظمة الخاصة؛ إلا أن مهمته كانت تنحصر في حراسة مسؤولي الحزب والإشراف على سير الأمور بأمان خلال التجمعات الشعبية حين يدعو الحزبُ المواطنين لحضورها. لم تكن هذه النواة الهيكلية الأولى مرتبطة عضويا بهيكلة حزب الشعب الجزائري وذلك بهدف صونها من مضايقات الإدارة الاستعمارية في حالة ما إذا أصيب الحزبَ بنكبة مفاجئة. كان على رأس هذه المنظمة السرية محمد بلوزداد ومن جملة أعضائها: مصطفى عبد الحميد، واعلي بناي، مصطفى دحمون، أحمد حدانو، الملقب «الكابا»، عبد القادر بودة، محمد بوعباش، محمد هني، الملقب «داقي»، عبد القادر تاغليت، رابح زعاف الذي كان يُشرف على مكافحة تعاطي الخمر في حي القصبة، وكلا من يوسف حمود وعبد الرحمان حفيظ، اللذين كانا

يشرفان على تمويل التنظيم. وفيما يخص طالب فقد ألقى عليه القبض في أكتوبر 1944[1]، فبقي بودة وحيداً على رأس التنظيم الذي كانت صلاحياته في الحقيقة مقتصرة على العاصمة فقط، وكان يساعده محمد بلوزداد وهو، في الوقت ذاته مسؤول فرع الشباب في حي بلكور. كان هذا التنظيم يتزود بما يتم استرجاعه من الأسلحة الأمريكية المهربة إثر نزول الحلفاء بشمال افريقيا في نوفمبر سنة 1942؛ وكان جزء من تلك الأسلحة يُشترى من جنود الجيش الفرنسي.

وقد وقعت في سنة 1945 كما مر بنا، محاولة إعلان ثورة شاملة إلا أنها فشلت بسبب انعدام تنظيم مسلح على المستوى الوطني، وبعد سنتين من ذلك تم تدارك هذا الخلل بمناسبة انعقاد المؤتمر الأول لحزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

المؤتمر التاريخي المشهود

أول مؤتمرات حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية يومي 15 و16 فيفري 1947

ولقد مرَّ بنا أيضا أن مصالي، إثر عودته من (برازافيل) سنة 1946 وإقامته في حي بوزريعة، كان قد أوعز للجنة المركزية بأن تتخذ موقفا لصالح المشاركة في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي تحت عنوان حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وبناء على هذا أقحم الحزب نفسه في ميدان الانتخاب متخطيا ما كان يُعتبر من تقاليده الراسخة: فلقد تعوَّد المناضلون، فيما مضى، الامتناع عن المشاركة في الانتخابات مما جعلهم يتوجسون خيفة من انزلاق

(1) في زمن الحرب كان انتقال السكان من مدينة إلى أخرى يستدعي الحصول على «رخصة مرور» تُسلَّم من طرف الإدارة الاستعمارية؛ فكان سبب اعتقال محمد طالب أن البوليس عثر في إحدى المخابز على «رخصة مرور» باسمه.

الحزب في هذه المرة، نحو نوع من النشاط «الشرعي» الذي لن يكون إلا على حساب العمل السري والكفاح المسلح. لذا، ارتأت قيادة الحزب أن تبادر بتوضيح الأمر فعقدت مؤتمرا للحزب سبقته ندوةٌ لإطارات الحزب ببوزريعة في شهر ديسمبر 1946.

ضم المؤتمر زهاء ستين مندوبا ما بين أعضاء اللجنة المركزية وغيرهم من الإطارات الممثلة لمستويات مختلفة. جرت أعمال المؤتمر يومي15 و16 فيفري 1947(ملحق24)، دارت خلالهما مناقشات حامية وعبَّر بعض الحاضرين عن انتقادهم الشديد وبعبارات لاذعة ضد إدارة الحزب مركزين على مأخذين اثنين: صدور الأمر بالتمرد ثم الأمر المضاد في 23 ماي 1945، وكذا مشاركة الحزب في الانتخابات. وقد برر شوقي مصطفاي بصورة باهرة موقف الإدارة بالنسبة للمأخذ الأول، ثم تولى حسين لحول الرد عن المأخذ الثاني ليخلص إلى القول بأن مشاركة الحزب في الانتخابات قد تقررت بعد أن تبين أنها ضرورية من الناحية الاستراتيجية.

تجادل المؤتمرون حول أساليب الكفاح: هل العودة إلى السرية مسألة ضرورية أم لا؟ وذلك على ضوء التجربة المريرة التي تعرضت لها حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الانتخاب وانصبت المناقشات على دراسة مسألة الكفاح المسلح من شتى جوانبها وبالنظر إلى تداعياتها المرتقبة. ثم تدخل حسين لحول ليقدم للمؤتمر تقريرا ألمع فيه، باسم القيادة، إلى الاحتفاظ بالتنظيم الأم: حزب الشعب الجزائري تحت تغطية قانونية تُعرف باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ ثم قدم تقريرا آخر عن سير أعمال التحضير للكفاح المسلح على أن يتم تعزيز هذه التحضيرات وتجسيدها بإنشاء تنظيم شبه

عسكري يسمى «المنظمة الخاصة»[1]، وتُدعى أحيانا المنظمة السرية، وهي التي ستصبح نواة جيش التحرير الوطني فيما بعد. كان المؤتمرون واعين بضرورة الاحتراس من تكرار الخطأ المأساوي الذي وقع فيه الحزب سنة 1945، حيث كان يفتقر لمثل هذا التنظيم المسلح وهو يحاول يائسا تفجير التمرد المسلح عبر كافة أرجاء التراب الوطني.

بعد يومين من المناقشات أقر المؤتمر مبدأ التحرر الوطني بجميع الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح واعتبر المشاركة في الانتخابات وسيلة من بين وسائل الكفاح على أن يخضع استعمالها للظروف التي قد تقتضي المشاركة حينا والمقاطعة حينا آخر. كما اتفق المؤتمرون على تكريس حركة انتصار الحريات الديمقراطية كواجهة شرعية لحزب الشعب الجزائري على أن تتولى مهمة تأطير مختلف فئات الشعب، من شبيبة وعمال وطلبة ونساء، في منظمات وطنية أو جماهيرية تابعة للحزب.

في الحقيقة لم تكن حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحزب الشعب الجزائري سوى وجهين لعملة واحدة بحيث كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية تمثل الوجه الرسمي أو إن شئت فقل إنها الجزء الظاهر من جبل الجليد باعتبار أن حزب الشعب الجزائري هو الجزء الخفي منه والأهم إلى أبعد الحدود.

وبخصوص تعيين اللجنة المركزية فقد تقرر، لأسباب أمنية، عدم تعيينها بصورة علنية من طرف المؤتمر. وفي هذا الصدد طُرح اقتراحان إثنان: يقضي أولهما بتفويض أمر تعيين اللجنة المركزية إلى مصالي، ولكن هذا الاقتراح رُفض؛ ودعا الاقتراحُ الثاني إلى تخويل هذه المهمة لمحمد لمين دباغين ولكنه

(1) OS. Organisation Spéciale.

رفضه بدوره فقدم اقتراحا ثالثا حظي بالقبول، وهو أن تُسند هذه المهمة إلى لجنة متكونة من خمسة أعضاء تم اختيارهم من طرف المؤتمر وهم: مصالي، حسين لحول، دباغين، بوقادوم وبودة، وتبنى المؤتمر هذه الطريقة الجماعية كقاعدة للتعيين في مناصب المسؤولية الحزبية مستقبلا. بهذه الكيفية لن يُعرف من مجموع أعضاء اللجنة المركزية سوى خمسة فقط بدل الكشف عن اسمائهم جميعا. ولقد أملت الاعتبارات الاحتياطية هذا الاختيار حرصا على كتمان هوية المسؤولين عن العدو الذي يسعى جاهدا لمعرفتهم.

برز محمد لمين دباغين كشخصية محورية في هذا المؤتمر؛ ولقد كان على رأس حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية، من 1941 إلى 1945، أي عندما كان مصالي وحسين لحول وقادة آخرون في السجن. وكان بودة، بمعية فرحات عباس وراء تحرير « بيان الشعب الجزائري» وكذا تأسيس حركة «أحباب البيان والحرية». ثم ساهمت الانتخابات التشريعية في نوفمبر 1946، في التعريف به جماهيريا ولاسيما في قسنطينة حيث كان مرشحا باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وقد أصبح من الناحية العملية، أمينا عاما للحزب.

كنتُ شخصيا كثير الإعجاب بالرجل منذ أن تعرفتُ عليه في ثانوية البليدة في عهد الاستعمار (ثانوية ابن رشد حاليا) في سنوات 1931 - 1934؛ وكان بالنسبة لي ولسعد دحلب بمثابة الأخ الأكبر في الوطنية. كان لمين تلميذا ممتازا وموهوبا في الرياضيات والعلوم الدقيقة. في تلك الفترة كان نجم شمال افريقيا يشق طريقه بصعوبة كبيرة في الجزائر، وكنا نتابع صعوده الوئيد عبر الأنباء النادرة التي كانت تسربها الصحف. وفي سنة 1943 التقينا من جديد ولكن في مقرات مديرية أمن الإقليم ثم في السجن العسكري بباب الوادي بسبب قيامنا بحملة دعائية ضد تجنيد الجزائريين في الحرب؛ وإني أتذكر جيدا تلك المرات

القليلة التي كنا نلتقي أثناءها في ساحة السجن فنقطع بعض الخطوات جنبا إلى جنب. **كان لمين يومئذ يختلج في نفسه هاجسان إثنان:**

1- كان يردد متأسفا: «لقد ضيعنا الفرصة المثلى» عقب نزول القوات الأمريكية بافريقيا الشمالية سنة 1942، ويعني بذلك أننا لم نحسن استغلال الحدث لمصلحة الشعب.

2- كان يقول ويردد «إن المعضلة الكبرى في هذا الحزب [حزب الشعب الجزائري] هي انعدام الإيديولوجية».

بيد أن لمين مثل كل البشر، لم يكن منزها من العيوب. من ذلك مثلا تفضيلُه العمل الفردي على العمل الجماعي؛ وقد ظهرت تلك النزعة في وضح النهار مع تطور الحزب مما كان له بعض الأثر السلبي في علاقته بأقرانه.

بادرت اللجنة المركزية التي تم تعيينُها من طرف لجنة «الخمسة» بانتخاب مكتب سياسي **يتكون من الأعضاء الآتية اسماؤهم:**

- **مصالي:** رئيس الحزب.
- **حسين لحول:** مكلف بالدعاية والصحافة.
- **محمد لمين دباغين:** مكلف بالعلاقات الخارجية.
- **أحمد بودة:** مسؤول التنظيم السياسي.
- **عمر أو صديق:** مساعد بودة.
- **محمد بلوزداد:** مسؤول المنظمة الخاصة.
- **حسين آيت أحمد:** أمين المالية ومساعد بلوزداد.
- **امحمد بن مهل:** أمين سر مصالي.
- **مبارك فيلالي:** مسؤول الطباعة والنشر.
- **مسعود بوقادوم، محمد خيضر وأحمد مزغنة:** نواب في المجلس الجزائري.

- شوقي مصطفاوي.

- محمد طالب.

وتقـرر إبعـاد اثنــين مـن قـدماء «لجنــة العمـل الثـوري الشـمال افريقيــة» (الكارنـا)[1] همـا حـاج محمـد شرشـالي وسـعيد عمرانــي، مـن عضـوية اللجنـة المركزية بإيعاز من كتلة الأغلبية (لمين).

محمد بلوزداد أول قائد لهيئة أركان المنظمة الخاصة.

وُلـد محمـد بلـوزداد، أول مسـؤول للمنظمـة الخاصـة، سـنة 1924 بـالجزائر العاصـمة وفيهـا درس ونـال شـهادة الكفـاءة العليـا التـي تعـادل الباكالوريـا؛ وفـي التاسـعة عشـر مـن عمـره أصـبح مسـؤولا علـى رأس لجنـة الشـباب فـي حـي بلكور[2].

كان محمد بلوزداد من بين المشرفين على تنظيم مظـاهرة أول مـاي 1945 بالجزائر العاصمة وكان في عداد المطلوبين من طرف الشرطة مما عرَّض أباه وإخوتـه للاعتقـال وعانـت عائلتـه سـوء المحاكمـة ولقـي أخـوه سـحنون حتفـه بالسجن. ومع ذلك واصل بلوزداد نشـاطه النضـالي فـي كنف السرية تحت اسم مستعار هو سي مسعود. قرر التنظيم الحزبي نقله إلى شرق البلاد حيث مكث سنتين، تمكن في أثنائها من رأب الصدع الذي لحق بـالتنظيم جراء حملـة القمـع الفظيعـة فـي مـاي 1945، وتمكـن فضـلا عـن ذلـك مـن تكـوين نـواة صـلبة لمجموعات من المناضلين حيث لم تكن موجودة من قبل.

(1) CARNA : Comité d’Action Révolutionnaire Nord Africain

(2) كانت لجنة الشبيبة التابعة لحزب الشعب الجزائري تضم في سنة 1944 ما يناهز 500 عضو؛ وكان عدد المناضلين المنتظمين في فرع «الراشدين» 350 عنصرا. والحال أن فرع الجزائر الوسطى كان يعد حوالي 1.000 منخرط باعتبار أنه يضم حي القصبة بكامله وكان تحت قيادة السعيد عمراني.

كان بلوزداد من بين الذين أشرفوا على تحضير مؤتمر فبراير 1947، ثم شارك فيه على رأس الوفد القسنطيني؛ ولقد اشتد عوده وأنضجته التجارب والشدائد قبل الأوان مما جعله أهلا لقيادة المنظمة الخاصة ولما يتجاوز الثالثة والعشرين من عمره؛ وفضلا عن حداثة سنه كان يتميز بالذكاء والشجاعة ورباطة الجأش، ولم يتوان عن بذل كل ما لديه من طاقة بإيمان ونزاهة في سبيل انتصار المشروع الاستقلالي. ولقد أضناه ذلك الجهد الكبير وأثر في حالته الصحية واضطره إلى دخول المستشفى، سنة 1949 حيث واصل مهمته باستقبال المناضلين وتزويدهم بالنصائح؛ غير أن المرض الذي كان ينخر جسمه ما لبث أن اشتد عليه فتوفي في شهر جانفي 1952، وهو في الثامنة والعشرين من عمره، فبكاه الشعب الذي أحبه وأقام له الحزب مراسم جنازة وطنية.

عندما كُلف بلوزداد بتشكيل المنظمة الخاصة قام بمهمته على أساس معيارين اثنين: اختيار الرجال الذين يثق فيهم، وكتمان السر. ولقد أُقيم بين المنظمة الخاصة وبين التنظيم «الأم»، أي حزب الشعب، حاجز محكم السد وكان الشعار السائد يومئذ هو: «أن تعرف أقل ما يمكن» لتفادي مخاطر تسرب المعلومات أو اختراق التنظيم من طرف العدو وللحيلولة، في حالة حدوث اعتقالات، دون استغلال العدو للمعلومات التي يكون قد انتزعها من المُستجوبين تحت وطأة التعذيب: ذلك أنه لا ينبغي الاستهانة بيقظة جهاز الشرطة الاستعمارية ولجوء عناصره دوما إلى ممارسة التعذيب أثناء جلسات الاستنطاق. أسس محمد بلوزداد هيئة الأركان الأولى للمنظمة الخاصة، واتخذ حسين آيت أحمد مساعدا له. ولكي يتعرف على العناصر المؤهلة للتجنيد في المنظمة الخاصة كان يتصل شخصيا ولمرات عديدة بالمعنيين بالأمر الذين يقع عليهم اختياره وبهذه الطريقة يتمكن من تقدير وتقييم قدرات المرشحين الذين

يتوسم فيهم «الملمح» المطلوب؛ وكان يتم انتقاء هؤلاء في صلب حزب الشعب الجزائري الذي كان المورد الرئيسي الذي تنهل منه المنظمة الخاصة ما تحتاجه من مناضلين محنكين، ولـم يكن يتسنى لأي كـان الالتحـاق بصفوف المنظمـة الخاصة ما لم يبرهن، مسبقا، على جدارته ضمن هيكلة الحزب.

ابتـداء مـن مـارس 1947، أي غـداة المـؤتمر مباشـرة بـدأت عمليـة اختيـار العناصـر الأولـى مـن المناضـلين فـي العاصـمة، بعـد إجـراء انتقـاء صـارم مـن طـرف سيد علـي عبـد الحميد وفـي بعـض الأحيـان كـان بلـوزداد يتـولى بنفسـه اختيـار المناضـلين ثـم يطلـب انتـدابهم إلـى المنظمـة مثلمـا فعـل مـع جيلالـي رجيمـي[1]، الـذي أسـند لـه مسـؤولية الإشـراف علـى مدينـة الجزائـر ومتيجـة والتيطري المندرجة في قطاع واحد يُعرف باسمالجزائر1. وكان بلوزداد يشرح لأعضاء المنظمة الجديدة أهدافها ووسائل عملها، كما سيأتي ذلك، ويطلب منهم الابتعاد عن الأضواء ليبدأ كل منهم حياة جديدة.

وكانـت خطتـه تتمثـل فـي تأسـيس مخـازن للأسـلحة فـي المنـاطق الجبليـة بالأوراس والشمال القسنطيني ومنطقة القبائل والونشريس وفي المدن الرئيسية: الجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة.

كانت تشكيلة هيئة الأركان الأولى للمنظمة الخاصة التي كونها بلوزداد غداة مؤتمر فيفري 1947 على **النحو التالي[2]:**

- **قائد الأركان:** محمد بلوزداد.

---

(1) كـان جيلالـي رجيمـي، فـي حـزب الشـعب – حركـة انتصـار الحريـات الديمقراطيـة، المسـؤول علـى فـرع «الراشدين – الشباب» في الجزائر الوسطى، ثم انتُدب إلـى المنظمـة الخاصـة من طرف عبد الحميد رئيس التنظيم في الجزائر الكبرى التي كانت تضم ثلاث فروع هـي: فرع الشباب (من 18 إلـى 22 عاما)، فرع الراشدين - الشباب (من 22 إلى 30 عاما) وأخيرا فرع الراشدين. وكانت هذه الهيكلة خاصة بالعاصمة فقط.

(2) تمكننا من ضبط تشكيلة الأركان العامة المذكورة أعلاه بفضل المعلومـات التـي قدمها لنـا جيلالـي رجيمـي، عضو هذه المنظمة في الفترة الممتدة من 1947 إلى 1950.

- **نائب قائد الأركان ومسؤول منطقة القبائل:** حسين آيت أحمد.
- **مسؤول عمالة قسنطينة:** محمد بوضياف.
- **مسؤول عمالة الجزائر1 (العاصمة، متيجة، التيطري):** جيلالي رجيمي.
- **مسؤول عمالة الجزائر 2 (الظهرة، الشلف):** عبد القادر بلحاج جيلالي.
- **مسؤول عمالة وهران:** أحمد بن بلة.

وقد اختير ثلاثة من هؤلاء المسؤولين لكفاءتهم العسكرية وهم: بلحاج جيلالي، أحمد بن بلة ومحمد بوضياف.

كان بلحاج جيلالي، قائد عمالة الجزائر 2، يتولى جمع الوثائق العسكرية الضرورية للتدريب العسكري ويباشر بالإضافة إلى ذلك مهام التكوين والتفتيش العام، وهو خريج مدرسة الطلبة الضباط بشرشال. أما بن بلة فكانت له رتبة مساعد أول وقد شارك في الحرب ضد القوات الألمانية بفرنسا، في أول الأمر، حيث تحصل على وسام؛ ثم شارك بعد ذلك في معركة إيطاليا حيث قُلِّد وساما ثانيا. وكان بوضياف أيضا برتبة ضابط صف في الجيش الفرنسي.

كان محمد بلوزداد وراء اقتناء أول دفعة أسلحة في الجزائر؛ **وقد تمت تلك العملية وفق الظروف التالية:**

حين كان بلوزداد على رأس تنظيم حزب الشعب بالشرق الجزائري (1945-1946) كان يقيم عند مواطن من وادي سوف يدعى السعيد إدريس وهو صاحب محل لتجارة التبغ بشارع محمد العربي بن مهيدي (شارع فرنسا سابقا) وبوساطة من هذا التاجر الصغير وبمساعدة محمد عَصامي، عضو اللجنة المركزية، المقيم في بسكرة تمكن بلوزداد من الاتصال بأحمد ميلودي، وهو مناضل وتاجر من وادي سوف أيضا. سافر محمد بلوزداد رفقة ميلودي إلى وادي سوف في مهمة لمراقبة التنظيم الحزبي هناك واستطلاع إمكانيات التزود بالأسلحة. وفي سنة 1947 استدعى بلوزداد المناضل ميلودي مرة أخرى إلى

الجزائر العاصمة لضبط آخر الترتيبات المتعلقة بإنجاز تلك المهمة. وإثر عودة ميلودي إلى وادي سوف دعاه عصامي إلى بسكرة وسلمه مبلغ مليوني فرنك سنتيم على دفعتين. وبعد وصول ميلودي إلى وادي سوف بادر بتكليف المناضل ميحي بشير المدعو محمد بلحاج، وهو مناضل في صفوف حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بالسفر إلى ليبيا لشراء الأسلحة. أنجز ميحي بشير مهمته بنجاح وأشرف بنفسه على نقل الأسلحة إلى غاية وادي سوف حيث أوصلها إلى مخازن أحمد ميلودي.

اشتمل المخزون على مائة وثلاثة بنادق، من نوع (ستاتي) وأربعة صناديق من الذخيرة تم نقلها على ظهور ستة جمال من وادي سوف إلى زريبة حامد، وهي مكان يقع بين بسكرة وكتلة جبال الأوراس. استغرقت الرحلة ثلاثة أيام بلياليها تحت إمرة عبد القادر العمودي[1]، بمساعدة بشير بن موسى ومحمد بلحاج؛ أما مرافقاه فينتميان إلى التنظيم السياسي لحزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

تولى مصطفى بن بولعيد رفقة اثنين من المناضلين عملية نقل الأسلحة من زريبة حامد إلى الأوراس، حيث سيتم استعمالها فيما بعد لتفجير ثورة أول نوفمبر 1954. والجدير بالتذكير أن هذه العملية جرت سنة 1948-1949.

وتم اقتناء دفعة ثانية من الأسلحة في وادي سوف اشتملت على 33 بندقية حربية من نوع (ستاتي) وكمية من الذخيرة؛ وقد كُلف بهذه المهمة كل من محمد بلحاج وبلقاسم عدوكة وكان هذا يمارس حرفة الخياطة وهو مناضل أيضا في حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية. تم نقل هذه الأسلحة، بأمر

(1) كان عبد القادر العمودي مسؤول المنظمة الخاصة في الجنوب القسنطيني التي تشمل كلا من مناطق بسكرة والوادي وأوراس النمامشة.

من عَصامي، إلى بسكرة بعد تجزئة الكمية إلى حصص صغيرة تضم كل منها ثلاث أو أربع قطع، حيث تسلمها المناضل التاجر أحمد زقوني وخزنها في بيته. أما عملية النقل فتمت بواسطة حافلات (دوقليون) حيث كانت «البضاعة» مدسوسة داخل أكياس التمر الجاف، تارة وملفوفة داخل الحصائر تارة أخرى بغرض التمويه واستغفال العدو. وفي بسكرة تولى بوجريدة، قائد الولاية السياسية، عملية شحن الأسلحة إلى قسنطينة على متن شاحنة نقل عمومي لصاحبها عبد الحفيظ بالبكري. وهناك، تم استلامها من طرف عبد الرحمان غراس ومحمد مشاطي وعبد السلام حباشي، وكان ثلاثتُهم أعضاء في المنظمة الخاصة. بعد ذلك قام مسؤول المنظمة الخاصة على مستوى الولاية بتوزيعها بين عنابة وسكيكدة وسمندو وسطيف وقسنطينة، لكي تُستعمل في تدريب عناصر المنظمة الخاصة على القتال والرماية وبعد ذلك في عمليات أول نوفمبر 1954.

ولما سقط محمد بلوزداد طريح الفراش (كان ذلك في سنة 1947) خلفه على رأس المنظمة الخاصة حسين آيت أحمد، عضو المكتب السياسي المكلف بالمالية، تاركا هذه المهمة الأخيرة على عاتق سيد علي عبد الحميد الذي أصبح يجمع في الوقت ذاته بينها وبين مهمته كمسؤول لحزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية على مستوى مدينة الجزائر الكبرى.

لئن لم يكن تخزين الأسلحة في المناطق الداخلية يطرح مشاكل عويصة فإن تلك العملية كانت تنطوي على مخاطر جمة داخل المدن بسبب تواجد قوات البوليس بشكل كثيف. ففي الجزائر العاصمة، مثلا كان لابد من إخفاء عدد من الرشاشات وحوالي 12 قنبلة يدوية وعدد من المسدسات مطمورة في الطابق الأرضي لعمارة تملكها عائلة رجيمي تقع في رقم 60 نهج القصبة؛ وفي تلك العمارة ذاتها كان يقيم محمود بوضياف، وهو من إطارات المنظمة الخاصة.

كما كانت العمارة تُستعمل مخبأ للمناضلين المطلوبين من طرف الشرطة، ولا غرو أن الالتجاء إلى نفس العنوان يُعد مجازفة خطيرة.

كما تم إخفاء كمية أخرى من الأسلحة والذخيرة في منزل عمار بطروني، عضو المنظمة الخاصة، الواقع بنهج رشيد كباش (نهج ديابل سابقا) بحي القصبة؛ وأُخفيت كمية ثالثة في منزل أحمد جيدة في حي المرادية. ومن جهة أخرى تم استعمال ثلاثة محلات تجارية كتغطية لنشاطات المنظمة الخاصة: يقع الأول بشارع ذبيح الشريف (روفيغو سابقا) وكان يسيره بلحاج جيلالي، عضو الأركان العامة للمنظمة الخاصة ومدرب على المستوى الوطني، وكان هذا المحل في حقيقته مركزا للإتصال. ويقع المحل الثاني بشارع بوشنافة (ريغودي سابقا) في حي بلكور وهو محل يسيره دريس إدريس المتخصص، ظاهريا، في تجارة قطع غيار الراديو، ولكن المحل كان يُستعمل في الحقيقية، لتكوين عناصر مصلحة الاتصالات التي يشرف عليها محمد مروك. أما المحل الثالث ففي واجهته لافتة تفيد بأنه محل استيراد وتصدير يقع بشارع مليكة فاطمة الزهراء (بوبيو سابقا) غير بعيد عن ساحة أول ماي، ويديره امحمد يوسفي وكان مخصصا لإيواء فريق محمد أعراب المتخصص في صناعة المتفجرات والعناصر التابعة للمنظمة الخاصة.

التحضيرات

حين خلف آيت أحمد بلوزداد وجد كمية من الأسلحة الفردية وعددا من الأفواج مؤلفة من قرابة أربعين عضوا كانت تحت تصرف سابقه. **ولقد شكل آيت أحمد هيئة أركانه في نوفمبر 1947 على النحو التالي:**

- قائد الأركان: **حسين آيت أحمد**.
- المدرب والمفتش العام: **عبد القادر بلحاج جيلالي.**

- مسؤول عمالة قسنطينة: **محمد بوضياف.**

- مسؤول الجزائر1، (العاصمة – متيجة- القبائل- التيتري): **جيلالي رجيمي.**

- مسؤول الجزائر2، (الشلف- الظهرة): **محمد مروك.**

- عمالة وهران: **أحمد بن بلة.**

- امحمد يوسفي: مكلف بشبكات الاتصالات والاستعلامات والمساعدات أي بتأمين «المخابئ والإيواء» للمناضلين المطلوبين من طرف البوليس. وكان كل من بلوزداد وبن بلة ويوسفي أعضاء في اللجنة المركزية لحزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

كان التقسيم الجغرافي متطابقا مع التقسيم الإداري الرسمي المتعلق بالعمالات الثلاث، باستثناء منطقة القبائل التي كانت ملحقة بالجزائر1.

ولقد أُدخلت عدة تغييرات على الهيكلة الأساسية للمنظمة الخاصة: ففي ربيع 1949 أصبح **أحمد محساس** على رأس الجزائر2 (الظهرة - الشلف) خلفا **لمحمد مروك** الذي نُقل إلى مصلحة الاتصالات اللاسلكية تحت إشراف **امحمد يوسفي**. وكان هذا الأخير على رأس شبكة الاتصالات والدعم، ينسق بصورة مباشرة مع **محمد أعراب** عمليات صنع المتفجرات وينسق مع **عمر بن محجوب** كل ما يتعلق بالاستعلامات. ومن جهة أخرى كان كل من أعراب وبن محجوب مكلفين على التوالي على منطقتي الشلف والظهرة، بينما كان امحمد يوسفي يعمل بالتنسيق المباشر مع قائد الأركان. وكان رجيمي، مسؤول الجزائر1، يشرف من جهته على **عمار ولد حمودة**، مسؤول القبائل الكبرى **وعمر بوداود** مسؤول القبائل الصغرى[1]. وفي عمالة وهران كان كل من **حمو بوتليليس**

(1) سيصبح عمر بوداود مسؤولا على فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا فيما بعد.

وعبد الرحمان بن سعيد يشرفان على منطقة تقع تحت الإشراف العام لبن بلة مسؤول عمالة وهران.

أما عمالة قسنطينة فكان على رأسها **محمد بوضياف** بمساعدة محمد العربي بن مهيدي، وسيتولى هذا الأخير منصب رئيسه بعد أن عُين عضوا في الأركان العامة للمنظمة الخاصة بالجزائر العاصمة. وحينئذ أصبح محمد العربي بن مهيدي مسؤولا بالنيابة على أكبر عمالة في الجزائر من حيث المساحة.

في أواخر سنة 1949 أصبح التنظيم الهيكلي للمنظمة الخاصة كما يلي:

ـ منطقة قسنطينة **ـ المنطقة الشمالية** ـ ناحية عنابة، سوق أهراس، قالمة ـ ناحية سكيكدة، الحروش، عزابة، القل	إبراهيم شرقي حسين بن زعيم عيسى بوكرمة
ـ منطقة قسنطينة ـ ناحية مدينة قسنطينة واد زناتي، تبسة، الخروب.	مراد ديدوش
ـ منطقة سطيف (سطيف، قنزات، بجاية).	صالح عليان
ـ المنطقة الجنوبية ناحية الأوراس، النمامشة، بسكرة، الوادي	عبد القادر لعمودي مصطفى بن بولعيد
ـ قطاع الجزائر العاصمة **منطقة الجزائر1.** ـ الجزائر، متيجة، التيتري. ـ ناحية القبائل الكبرى. ـ ناحية القبائل الصغرى.	جيلالي رجيمي عمار ولد حمودة عمر بوداود
منطقة الجزائر2 ـ ناحية الشلف ـ ناحية الظهرة	أحمد محساس محمد أعراب عمر بن محجوب
ـ القطاع الوهراني **ـ المنطقة الشمالية** (الغزوات، مغنية، تلمسان، بلعباس، سعيدة، تيارت، سيق، وهران، مستغانم) **ـ المنطقة الجنوبية**، (بني ونيف، قنادسة، بشار	عبد الرحمان بن سعيد سي الطيب

في أواخر سنة 1949 تقرر نقل إبراهيم شرقي إلى القطاع الوهراني بصفة مساعد مسؤول المنطقة الشمالية لعمالة وهران، عبد الرحمان بن سعيد. وقد عُيِّن هذا الأخير مسؤولا عاما على المنظمة الخاصة على مستوى القطاع الوهراني بعد تعيين بن بلة على رأس هيئة الأركان على المستوى الوطني.

ونذكر من بين إطارات المنظمة الخاصة الذين سيصبحون قادة جبهة التحرير الوطني: مصطفى بن بولعيد (أريس)، لخضر بن طوبال (ميلة)، عبد الحفيظ بوصوف ورابح بيطاط (قسنطينة)، رمضان بن عبد المالك (وهران).

كانت المنظمة الخاصة تضم عشرين عضوا دائمين يتقاضون رواتبهم من الحزب، من بينهم ستة في عمالة قسنطينة واثنان في منطقة القبائل وزهاء عشرة أعضاء موزعين بين العاصمة ومتيجة والشلف، وثلاثة في القطاع الوهراني[1].

كان انتقاء عناصر المنظمة الخاصة يتم وفق مقاييس صارمة وكان يُشترط أن تتوفر فيهم خصال الإيمان والشجاعة والاستعداد للتضحية بالنفس والتحلي بروح الانضباط؛ وكان كل مرشح يُقسم بالقرآن العظيم أن يكتم السر بخصوص انخراطه في المنظمة ولم تكن تعلم بذلك الأمر لا عائلته ولا أصدقاؤه. وكان توفر تلك الشروط أمرا ضروريا جدا لضمان عدم تسرب المعلومات والحيلولة دون اختراق صفوف التنظيم من قِبل العدو؛ ولئن كانت هذه الشروط مطلوبة في المنظمة السياسية فبالأحرى أن تكون في المنظمة الخاصة نظرا لطابعها السري جدا. وكان عناصر المنظمة الخاصة يخضعون للاختبار والتجريب وفق أساليب متنوعة ومن ذلك مثلا المراقبة الفجائية: في هذا الصدد كان جيلالي

(1) لقد تمكنتُ من إعادة تركيب هياكل وطرق تسيير المنظمة الخاصة بفضل المساعدة الأخوية التي تلقيتها من طرف جيلاني رجيمي وإبراهيم شرقي، وعبد القادر لعمودي، وثلاثتُهم من الأعضاء المسؤولين في هذا التنظيم.

رجيمـي، عضـو هيئـة الأركـان العامـة، ينتقـل مـن العاصـمة إلـى خمـيس مليانـة (أفروفيل سابقا) وهو يرتدي قناعا يغطي رأسه ليقوم بزيارة ليلية فجائية إلى الفرع المحلي للمنظمة الخاصة الذي كان يرأسه محمد خيضر ومساعده أحمد بوقرة[1].

وفي أحيان أخرى، كان القائد يُخطط لمهمة وهمية فيكلف مرؤوسه بتنفيذها (عملية فدائية أو تخريبية الخ...) ثم يؤمر المعني بالأمر بوقف التنفيذ في آخر لحظة؛ وفي الحقيقة كان الغرض من وراء هذه الأساليب هو اختبار قوة الشكيمة لدى المرشح وعزمه الراسخ على التنفيذ عندما يحين وقت الجِّد. وفي ذات السياق أمر مراد ديدوش، ذات يوم، أحد المناضلين بأن يقتحم محافظة الشرطة ويأتي منها بالختم الرسمي. ولقد تبيَّن نجاح الاختبار حين لم تظهر على المناضل أدنى علامات التردد بل وصل إلى مكان التنفيذ في اللحظة المقررة وهو على أتم الاستعداد للمضي قدما في مهمته إلى النهاية؛ ولقد أثبت الواقع أن الاحتكاك المباشر بالعدو هو المعيار الحاسم للكشف عن حقيقة السجايا الكامنة في كل شخص.

وكان التكوين العسكري المقتبس من مؤلفات عسكرية فرنسية، يُمنح بمساعدة المدرب العام في شكل تربصات خاصة بالمسؤولين السامين على مستوى المناطق. ثم يتولى هؤلاء بدورهم تبليغ ما تعلموه إلى مرؤوسيهم بواسطة مسؤولي المناطق ثم النواحي. وكان تنفيذ هذه التربصات يتم بالوسائل والإمكانيات المتاحة. وقد قضى أعضاء هيئة الأركان، أنفسهم، فترة تدريب تفوق الأسبوع في مزرعة بلحاج الواقعة في دوار زدين (الشلف). هناك كان بلحاج يقدم لهم دروسا نظرية متبوعة بحصص تطبيقية، في مكان مغلق،

(1) سيتولى أحمد بوقرة رتبة كولونيل على رأس الولاية الرابعة (1957- 1959) تحت اسم مستعار هو: سي امحمد.

لتدريبهم على استعمال الأسلحة الفردية ومبادئ استعمال القنابل اليدوية وغيرها من أنواع المتفجرات. كان بلحاج يتولى تنشيط هذه التربصات زيادة عن مهامه كمفتش عام على مستوى المنظمة الخاصة.

وكان التدريب على الرمي يقتصر، لأسباب أمنية، على حصة واحدة في الحقول المجاورة لمزرعة بلحاج تجنبا لإثارة انتباه الجيران، أما بقية التربص فيتم داخل مبنى بالمزرعة.

وذات مرة أمرت هيئة أركان المنظمة الخاصة بتحديد هوية غلاة المستوطنين وجرد أسمائهم مما زاد في احتدام حماسة المناضلين. وكانت تجري تربصات ميدانية مماثلة في مختلف المناطق والمستويات وبطرق وأساليب متنوعة، تهدف كلها إلى تعويد المسؤولين وتدريبهم على دراسة الميدان باستعمال الخرائط العسكرية: قراءة منحنيات التسوية، تعيين نقط توفر المياه، تحديد المسالك، حساب المسافات على الخرائط، وكذا التعود على الصبر وتحمُّل مشقة السير عبر المناطق الجبلية المعزولة.

كانت هيكلة التنظيم ترتكز أساسا على الخلية القاعدية المتكونة من عضوين زائد واحد (وأحيانا من ثلاثة أعضاء زائد واحد) ثم نصف الفوج. ثم الفرع ويتكون من فوجين أو ثلاثة أفواج، ثم الناحية وتتكون من فرعين أو ثلاثة فروع، ثم المنطقة وتتكون من ناحيتين أو ثلاث نواح، ثم الولاية وتتكون من منطقتين أو أكثر، ولم يكن المسؤولون، في مختلف درجات السلم التصاعدي، معروفين من طرف مرؤوسيهم إلا بأسماء مستعارة (مرجع 26).

كانت قيادات الأركان في المستويات العليا تعقد اجتماعات شهرية: على مستوى الوطن والولاية والمنطقة؛ أما ما دون ذلك من المستويات فكانت الاجتماعات أسبوعية. وكان التدريب العسكري يُقدم في هذه المناسبة من طرف

المسؤول لمساعديه الثلاثة. وكان محتوى التدريب يتعلق عموما بالمبادئ الأولية حول استعمال الأسلحة المتوفرة في عين المكان وكيفية فكها وتركيبها وبعض التمارين الخاصة بالرمي الافتراضي. وبالإضافة إلى ذلك كان المناضلون يتلقون دروسا في التكوين السياسي والمدني.

كان المتربصون يتلقون، إلى جانب التكوين العسكري والسياسي، تربية أخلاقية. وكان يوزع على الجميع كُتيِّب من إعداد آيت أحمد يتضمن توجيهات حول كيفية تصرف المناضل في حالة اعتقاله من طرف البوليس، ولاسيما ما يتعلق بالتزام الكتمان حول وجود المنظمة الخاصة وأعضائها وتجنُّب الكشف عن مخابئ أسلحتها وملاجئها.

اللجنة المركزية تقرر دعم المنظمة الخاصة

(دورة زدين؛ في ديسمبر 1948)

أظهر فشلُ حركة انتصار الحريات الديمقراطية في انتخابات أفريل 1948، بسبب القمع الذي نظمه الوالي العام الاشتراكي (نايجلان)، أثبت عدم جدوى العمل السياسي في ظل الشرعية القانونية. ولذا دُعيت اللجنة المركزية لحزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى الاجتماع خلال الأسبوع الأخير من ديسمبر 1948، في مزرعة بلحاج، بدوار زدين (قرب عين الدفلة) وقد خُصص جدول الأعمال للتباحث حول الوضعية السياسية في البلد ودراسة الوسائل الكفيلة بتعزيز قدرات التعبئة والنشاط الحزبي (ملحق27).

قدَّم حسين لحول، باسم إدارة الحزب تقريرا أوعز فيه بتكريس خيار الكفاح المسلح وإعطاء أولوية الاهتمام للمنظمة الخاصة وتزويدها بالرجال والمال والسلاح. ثم تناول الكلمة بعده آيت أحمد حيث أفاض في نفس الاتجاه مُفصِّلا الجوانب التقنية وشارحا طبيعة المنظمة الخاصة من حيث تنظيمها وتطورها

وحالة التأهب النفسي والمعنوي لأعضائها[1]. ومما قال في هذا الصدد إن بناء المنظمة قد اكتمل وكذلك تدريب عناصرها، وإن قاعدتها تواقة للانتقال إلى العمل المسلح بأسرع ما يمكن، وإذا لم نمنحها فرصة القيام بعمليات فدائية لإظهار قوتها ولو على نطاق محدود، فإن هذه الآلة الجاهزة قد يعلوها الصدأ إن لم نبادر باستعمالها؛ وبالتالي فمن المستحسن في هذه الحالة أن نسارع بحلها ولو اقتضى الأمر استدعاء عناصرها في وقت لاحق وإعادة تعبئتهم من جديد في حالة ما إذا استجدت ظروف مواتية للانتقال إلى العمل المسلح فورا.

كان الحزب يُلقن مناضليه ما كان يسميه، يومئذ «قانون المراحل الثلاث»؛ وكان لا يفتأ يردد القول بأن قبل تحقيق الاستقلال فلا مناص من المرور، أولا وقبل كل شيء، بمرحلة الدعاية والتحريض ثم مرحلة التنظيم، ثم الانتقال الفعلي إلى مرحلة الكفاح المسلح. تتمثل المرحلة الأولى إذن، في تعويد الجماهير على فكرة الاستقلال ويتم في المرحلة الثانية تنظيم صفوفها قبل الانتقال في المرحلة الثالثة إلى العمل المسلح، وكان الاعتقاد السائد أن المرحلتين الأولى والثانية، قد أُنجزتا بعد ومن ثم كان السؤال المطروح هو: هل

(1) إن تقرير آيت أحمد عن المنظمة الخاصة الذي ذكره محمد حربي في كتابه بعنوان «أرشيف الثورة الجزائرية»، في منشورات Jeune Afrique، سنة 1981، غير مطابق للأصل. ويتفق كل من حسين لحول وسيد علي عبد الحميد وأحمد بودة وشوقي مصطفاي والسعيد عمراني، على هذا الرأي، علما بأن هؤلاء جميعا شاركوا في اجتماع زدين؛ إنهم يعتقدون، مثلي، أن هذا التقرير لا يتطابق مع التقرير الأصلي، أي أن المؤلف قد أعاد بناءه بعد أن أدخل عليه بعض التغييرات. ولقد اعترف محمد حربي بهذه الحقيقة بعد ذلك في كتاب له بعنوان: الجزائر ومصيرها، الصادر عن منشورات Médias associés، سنة 1944، حيث كتب في الصفحة 19 يقول: « في نهاية الأمر كان الأرشيف هو الأرضية الوثائقية الأكثر صحة [في أبحاثي]. إلا أن يقظتي لم تحُل دون وقوعي في بعض الأخطاء؛ فمثلا إن التقرير الذي قدمه آيت أحمد أمام اللجنة المركزية في اجتماع زدين 1948، والذي اعتمدتُ عليه وأشرتُ إليه من قبل قد تبيَّن أنه أُعيد تركيبه. ولقد لفت انتباهي إلى هذه المسألة أحد الباحثين في مركز CRESM اسمه Jean Robert Henry إثر صدور كتابي عن أرشيف الثورة الجزائرية (1981). وبعد ذلك أكَّد لي بن يوسف بن خدة صحة هذه المعلومات».
ومن جهة أخرى ينبغي الإشارة إلى حدث آخر بخصوص هذا الاجتماع، ففي الوقت الذي أنهت اللجنة المركزية أشغالها بخصوص المنظمة الخاصة، وصل إنذار من طرف الخفراء المكلفين بأمن اللجنة المركزية، فأمر مصالي، على وجه التقية، بتدمير كل الوثائق وهذا بموافقة جميع الأعضاء الحاضرين. إذ لا يُعقل أن نُسلم للعدو السلاح الذي سيستعمله ضدنا.

ينبغي الشروع في المرحلة الثالثة دون انتظار؟ أم يستحسن مواصلة الإعداد لها؟ كان رأي أغلبية أعضاء اللجنة المركزية أن ساعة العمل لم تحن بعد واتفق الرأي على ضرورة إسناد مهمة تجسيد المرحلة الثالثة إلى هيئة تتألف من إطارات الحزب مع ضرورة الشروع فورا في تأهيل أعضائها سياسيا وعسكريا. أقرَّت اللجنة المركزية مقترح اللجنة الإدارية بإعطاء الأولوية للمنظمة الخاصة ووضع خيرة المناضلين تحت تصرفها وتزويدها بأقصى ما يمكن من الوسائل المادية والمالية مع الإلحاح على ضرورة تعزيزها بتأطير رفيع النوعية. وبينما كانت اللجنة المركزية تضع لمساتها الأخيرة على قراراتها بعد أسبوع من الأشغال، فإذا بطاقم الحراسة المكلف بأمن الدورة يُطلق إشارة الإنذار.

غادر المشاركون مقر الاجتماع في زدين فتوجهوا على عجالة من أمرهم، إلى البليدة حيث استأنفت اللجنة المركزية أشغالها في الطابق تحت أرضي للفيلا التي يملكها محمد بولحية، وهو مستشار بلدي عضو في حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ ولم يبق في جدول الأعمال سوى نقطة واحدة هي تعيين قيادة الحزب.

كان ذلك في جانفي 1949، حيث تم لأول مرة انتخاب أمين عام للحزب بإقتراح من مصالي، فمنصب الأمين العام لم يكن موجودا قبل هذا التاريخ وفي واقع الأمر كان حسين لحول يتولى المهمة منذ إطلاق سراحه سنة 1946.

كان محمد لمين دباغين الرجل العُمدة في مؤتمر 1947 (ملحق26)؛ إلا أنه، ولسوء الحظ، قد خيَّب الآمال المعقودة عليه حيث لم يُشرف على تنشيط الفريق القيادي بسبب غيابه المتكرر عن اللجنة المديرة وعن اللجنة المركزية. إن حساسيته المفرطة وتبرمه من النقد وعزوفه عن العمل الجماعي جعل أقرب أصدقائه ينفضون من حوله أمثال: بودة، بلوزداد وبن خدة. وهكذا خلا السبيل

فـي وجـه أصـدقاء عسـلة الـذين أبعـدهم مـؤتمر 1947 وهمـا: شرشـالي والعمرانـي[1]. وهكذا انتخبت اللجنـة المركزيـة فـي اجتمـاع البليـدة أمينـا عامـا ولجنة مديرة مكلفة بتطبيق توجيهاتها الجديدة.

- **مصالي**: رئيس الحزب.
- **حسين لحول**: أمين عام.
- **سعيد عمراني**: مكلف بالتنظيم السياسي.
- **حسين آيت أحمد**: مسؤول المنظمة الخاصة.
- **سيد علي عبد الحميد**: أمين المال.
- **الحاج محمد شرشالي**: مكلف بالدعاية والإعلام.
- **شوقي مصطفاي**: مكلف بالشؤون الخارجية.
- **أحمـد مزغنـة ومحمـد خيضـر**: نائبـان مكلفـان بالعلاقـة مـع السـلطات والتنظيمات السياسية والثقافية.

لعب حسين لحول دورا بارزا في الحزب. وهو من مواليد 1917 بسكيكدة. ولقد تأثر وهو فـي سن المراهقـة بحدثين هامين هما حرب الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي، واحتفالات الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، تحت إشراف الوالي العام (بيار بورديس) وقد ألهب هذان الحدثان وعيه الوطني وصادف أن اكتشف في نفس السنة «صحيفة الأمة» فوجد فيها نعم المعبر عن أفكاره ومشاعره وأخذ يساهم في نشرها والتعليق عليها في محيطه القريب. وحين بلغ الثالثة عشرة من عمره استُدعي من طرف محافظ شرطة سكيكدة بسبب «أفكاره التحريضية». وفي نفس الفترة هاجرت عائلته إلى الجزائر العاصمة واستقرت فيها. وما لبث الشاب حسين لحول أن أصبح يعاشر جماعة نجم شمال

(1) كان عسلة قد توفي في 10 جانفي 1948.

افريقيا: أحمد مزغنة وإبراهيم غرافة وخليفة بن عمار. وقد دعي ذات مرة إلى اجتماع للإطارات فاقترح إيفاد مبعوث إلى باريس للاتصال بقيادة النجم وهي المهمة التي رشح لها محمد مسطول. وقد عاد هذا الأخير من باريس مزودا بالتعليمات والتوجيهات الخاصة بالتنظيم وكانت النتيجة الأولية لذلك تكوين أربعة عشر فرعا للنجم بالعاصمة يضم كل واحد منها من خمسين إلى مائتي مناضلا وتعيين حسين لحول للتنسيق بينها بصفته مداوما سياسيا.

في 02 أوت 1936، حضر حسين لحول المهرجان التاريخي الذي احتضنه ملعب العناصر (الملعب البلدي سابقا)؛ وفي أول ماي 1937 سار في الصف الأول رفقة مصالي وغرافة وزكرياء وخليفة بن عمار على رأس مسيرة حزب الشعب الجزائري التي انطلقت من ساحة أول ماي إلى ساحة الشهداء (ساحة الحكومة سابقا). وقد اعتُقل مع هؤلاء الأربعة، في 27 أوت من نفس السنة، وحُكم على الجميع بسنتين سجنا بمقتضى مرسوم (رينيي) بتهمة «المساس بالسيادة الفرنسية» وزُج بهم في سجن الحراش حيث استفادوا، بعد إضراب عن الطعام، من تحسين محاكمتهم كمعتقلين سياسيين.

هكذا اتخذ حزبُ الشعب الجزائري من سجن الحراش مقرا للجنته المركزية بدل باريس؛ وأصبح حسين لحول، الذي هو عضو فيها، رئيس تحرير صحيفة البرلمان الجزائري التي صدرت بالجزائر في ماي 1939.

في 27 أوت من نفس السنة، أُطلق سراح المساجين إلا أن ذلك لم يدم سوى مدة قصيرة؛ فحين اندلعت الحرب العالمية الثانية، في سبتمبر 1939، استدعى حسين لحول لأداء الخدمة العسكرية وحُكم عليه «بعدم الأهلية للانخراط في الجيش الفرنسي». وحينئذ أُدخل مختلف محتشدات الجنوب الوهراني من مشرية إلى العريشة مرورا بعين الصفراء. ومن هناك كان في سنة 1944 يرسل مقالاته إلى صحيفة العمل الجزائري وهي نشرة سرية كانت تصدر

بالعاصمة. وشاءت الأقدار أن تكتشف الشرطة بعض هذه المخطوطات في إحدى مخابز حي القصبة فتعرفت على كاتبها، وسلطت عليه متابعات قضائية تضاعفت وطأتُها بسبب حملة القمع التي أعقبت أحداث ماي 1945؛ فحُكم عليه بـ 20 سنة من الأشغال الشاقة في سجن تازولت المركزي (لامبيز سابقا). ولكن حسين لحول كان مقتنعا تماما بأنه لن يقضي المدة كلها بالسجن وهذا ما حدث فعلا إذ تم الإفراج عنه في 03 أفريل 1946 في إطار العفو العام الصادر عن الحكومة الفرنسية. ولما إندمج من جديد في صفوف الحزب لاحظ وجود كتلتين تتقاسمان صفوفه تدور أولاهما في فلك لمين دباغين والثانية في فلك حسين عسلة فحاول لحول أن يكون همزة وصل بينهما.

في مؤتمر 1947، حيث تم تعيينه مقررا تابعا لإدارة الحزب؛ اقترح في تقريره الإبقاء على التنظيم السياسي السري المتمثل في التنظيم الأم: أي حزب الشعب الجزائري. وكانت تحدوه دوما روح التسيير الجماعي على مستوى مختلف مراتب الحزب.

عمدت اللجنة المديرة التي أسفرت عنها اجتماعات زدين والبليدة عن وضع صيغة تنظيمية تستهدف تحسين سير الحزب ومختلف نشاطاته دون المساس ببنيته الهرمية: فإلى جانب المؤتمر (وهو الهيئة التي تتمتع بالسيادة بين دورات انتخاب اللجنة المركزية) وإلى جانب اللجنة المركزية واللجنة المديرة (أو المكتب السياسي) ينبغي السهر على إعطاء دفع قوي للجنة التنظيم التي تجتمع على مستوى اللجنة المديرة، والحرص على شحذ النشاط النضالي على مستوى المراتب الوسيطة (الولاية – الدائرة – القسمة) وعلى مستوى المراتب القاعدية (الفرع – الفوج – الخلية). وبعد شهر أفريل 1949 وإبعاد آيت أحمد تم تعيين بن بلة على رأس المنظمة الخاصة فأصبح يجمع بين مسؤوليته الجديدة ومسؤوليته السابقة على مستوى التنظيم السياسي.

حينئذ خلفه السعيد عمراني وبعد اعتقال هذا الأخير خلفه سيد علي عبد الحميد على رأس التنظيم السياسي في سنة 1949.

تضم الخلية خمسة أعضاء بالإضافة إلى المسؤول، ويستفيد كل عضو من أعضاءَ اللجنة المديرة، المسؤولين على الولايات، بمساعدة عدد من اللجان الوطنية: لجنة التوجيه والإعلام برئاسة بن خدة؛ لجنة المنتخبين برئاسة عبد الرزاق شنتوف؛ لجنة الشؤون الاجتماعية وهي النقابة برئاسة عيسات إيدير؛ لجنة التنظيم برئاسة سيد علي عبد الحميد؛ وكانت هذه اللجنة تتولى، بالإضافة إلى التنظيم السياسي، الإشراف على المنظمات التابعة (الكشافة الإسلامية، الطلبة، النساء، التجار، لجنة إغاثة ضحايا القمع، الجمعيات الرياضية والثقافية، المدارس العربية)؛ وكان أحمد بودة، على رأس لجنة الثقافة، يشرف على سير المدارس الحرة التي كان عددها زهاء أربعين مدرسة على مستوى القطر يعمل فيها زهاء مائة معلم، مما يدل على أن الحزب لم يكن يتجاهل البتة مسألة محو الأمية.

وكان لنشاط الحزب امتدادات في تونس عبر فرع الطلبة بجامع الزيتونة الذي كان تابعا لولاية قسنطينة وفي فاس بالمغرب عبر فرع الطلبة بجامع القرويين وكان هذا الفرع ملحقا بولاية وهران. وكانت اتحادية الحزب بفرنسا تابعة بصورة مباشرة إلى الأمين العام للحزب.

بقي آيت أحمد على رأس المنظمة الخاصة ولكن تحت إشراف حسين لحول.

في ربيع 1949 بعد أن انفجرت قضية النزعة البربرية (انظر لاحقا) أخذت الشكوك تحوم حول آيت أحمد باعتباره الرأس المدبر لها، وبناء عليه تم إقصاؤه من المنظمة الخاصة وتعويضه ببن بلة الذي بادر بتكوين هيئة أركان جديدة:

- قائد الأركان: **أحمد بن بلة.**

- التدريب العسكري والتفتيش العام بالإضافة إلى التعاون مع المصالح العامة: **عبد القادر بلحاج جيلالي.**

- المصالح العامة والمساعدات، المتخصصون في صناعة المتفجرات، الاتصالات، المشاركة في التدريب العسكري: **امحمد يوسفي.**

- عمالة قسنطينة**: محمد بوضياف ونائبه محمد العربي بن مهيدي.**

- مسؤول الجزائر 1 (العاصمة – متيجة- التيطري- منطقة القبائل): **الجيلالي رجيمي.**

- مسؤول الجزائر 2 (الشلف - الظهرة): **أحمد محساس.**

- عمالة وهران: **عبد الرحمان بن سعيد ونائبه حمو بوتليليس.**

كان بلحاج، المدرب والمفتش العام، يتقاسم مع يوسفي مسؤولية المصالح العامة. بينما كان محمد مروك، المنتدب إلى مصلحة الاتصالات اللاسلكية، قد تم تعويضه على رأس الجزائر 2 بمحساس الذي لم يظهر إلا في تشكيلة هيئة الأركان الثالثة.

في سنة 1949 سافر حسين لحول مرتين إلى فرنسا للتشاور مع بلوزداد الذي كان يعالج بإحدى مستشفياتها، حول المسائل المتعلقة بالمنظمة الخاصة.

ووضع النائب محمد خيضر سيارته تحت تصرف المنظمة الخاصة لنقل الوثائق والعناصر المطلوبة من طرف البوليس ولنقل الأسلحة أحيانا. ذلك أن العلامة الملصقة على زجاجها الأمامي والمزركشة بألوان العلم الفرنسي كانت تضفي عليها حصانة برلمانية تمنع البوليس من تفتيشها بدون رخصة صريحة من طرف المجلس الوطني الفرنسي.

وعلى الصعيد الإعلامي شهدت هذه السنة، في 18 أوت 1949، ميلاد صحيفة «الجزائر الحرة» وهي أول صحيفة خاصة بالحزب تصدر منذ حظر صحيفتي الأمة والبرلمان الجزائري. وهكذا أصبح للحزب صحيفة ناطقة بلسانه

أسند مسؤوليتها إلى بن خدة، تحت إشراف الحاج محمد شرشالي، مسؤول الإعلام والتوجيه على مستوى اللجنة المديرة.

الظرفية الدولية

تميَّزت سنة 1949، على صعيد الحركة الوطنية في الجزائر، بتدعيم أسس المنظمة الخاصة.

وعلى الصعيد الدولي، تميزت العلاقات بالتوتر الشديد بين (ستالين) ونظرائه الغربيين منذ أن أعلن (تشرشل) في خطابه الشهير يوم 5 مارس 1946 في مدينة (فولتون) بولاية (ميسوري) أن: «ستارا من حديد قد أُسدل على أوروبا، وهو يمتد من ميناء (ستيتن) المطل على شواطئ بحر البلطيق إلى غاية ميناء (ترياست) على الشاطئ الأدرياتيكي، مما شطر القارة إلى قسمين».

وأصبح العالم ميدانا للصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية: تتكون الأولى من دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي والصين وهي منحازة على الصعيد الإيديولوجي ومرتبطة من الناحية الاستراتيجية مع سياسة موسكو. وكان (ستالين) يومئذ الآمر الناهي بلا منازع على طول وعرض هذا الجزء من الكرة الأرضية الممتد من نهر الإلب وبحر البلطيق إلى المحيط الهادي. كانت الأحزاب الشيوعية عبر العالم تساند آنئذ حركات تحرير الشعوب المستعمرة باعتبار أن تلك المساندة تساهم في إضعاف مواقع الكتلة الغربية وترجيح كفة التوازن لصالح الحركة الشيوعية الدولية.

ولمواجهة ميثاق الأطلسي (المبرم في 4 أفريل 1949) والذي كان في قبضة الأمريكيين بعد أن وقعت عليه إثنتا عشرة دولة عضو في حلف شمال الأطلسي (1950)؛ بادر الروس إلى ضم دول أوروبا الشرقية السائرة في فلكهم في إطار المعاهدة العسكرية المعروفة باسم(حلف وارسو) الذي تأسس سنة 1955

(ملحق34). وكان السوفييت، قبل ذلك، قد أعادوا إحياء منظمة (الكومنفورم) سنة 1947. بينما راحت الولايات المتحدة الأمريكية، من جهتها تقدم يد العون، في إطار مخطط مارشال، لإعادة بناء أوروبا الغربية التي خربتها الحرب.

وعلى الحدود المحيطة بالكتلة الشرقية انكبت أميركا على تنفيذ «سياسة الاحتواء» ضد الاتحاد السوفييتي وذلك عبر «حزام صحي» يتكون من سلسلة قواعد عسكرية جوية وبحرية أُقيمت في شبه الجزيرة الأيبيرية وفي بلدان المغرب والشرق الأوسط وتركيا وبرمانيا وكوريا واليابان.

كما أن الحرب الكورية، المستعرة آنذاك بين الكتلتين الغربية والشرقية، قد وضعت العالمَ على حافة اندلاع حرب عالمية جديدة. بينما وجدت فرنسا في هذا التناحر فرصة مواتية لخدمة مصالحها، فكانت تستفيد من المساعدات الأمريكية عبر مخطط مارشال، وكانت أمريكا قد أطلقت يد فرنسا كي تتصرف كما تشاء في مستعمراتها. وفي هذا السياق جاء تقرير الأميرال (فيشتلر)، قائد الأسطول السادس في البحر المتوسط، ليعبر عن وجهة نظر (البنتاغون) الذي يولي أهمية استراتيجية من الدرجة الأولى لموقع أقطار المغرب العربي حيث أُنشئت مجموعة من القواعد الجوية والبحرية[1]. وبما أن فرنسا كانت تعتبر التراب الجزائري «ثلاث عمالات فرنسية» فإنها أدمجته ضمن الحلف الأطلسي.

احتجت حركة انتصار الحريات الديمقراطية ونددت بلهجة شديدة بهذا الإدماج التعسفي في مذكرة إلى الأمم المتحدة بتاريخ 20 سبتمبر 1950 أكدت فيها: «إن الشعب الجزائري لن يعتبر نفسه حليفا لأولئك الذين يتجاهلون حقه في الحرية والاستقلال»(ملحق35). وقد سبق لحركة انتصار الحريات

(1) يتعلق الأمر بالقواعد الأمريكية في مدينتي نواصر وسيدي سليمان بالمغرب، وقاعدة (موليس) في ليبيا، وقاعدة (كولومب بشار) في الجزائر.

الديمقراطيـة، فـي بيـان صـدر فـي مـارس 1949، أن حـددت موقفهـا فـي حالـة نشـوب حـرب عالميـة بالعبـارات التاليـة: «إن الشـعب الجزائـري يـرفض رفضـا مطلقا أن يكـون عملـة للتبـادل أو وقـودا لنيـران الحـرب، مثلمـا كـان الشـأن أثنـاء الحـربين العـالميتين، قبـل أن يكتشـف فـي النهايـة استمرار الهيمنـة الاسـتعمارية على وطنه، ومن ثمة فهو يؤكد عدم مشـاركته فـي أي نـزاع مسلح لا تؤخـذ فيـه مصـالحه بعين الاعتبار». وكان هذا الإعلان مدعما بعريضة ممضاة من طرف عدد من نواب الحزب وأعضاء الجماعات (ملحق36).

ولذا قرر حزب الشـعب ـ حركـة انتصـار الحريـات الديمقراطيـة تبنـي سياسـة تقوم على «الحياد الايجابي» إزاء الكتلتين؛ ولقد أصبح هذا النهج السياسـي مـن المعطيات الثابتة في مواقف الحركة الوطنية الجزائرية، وكان لها امتداد منطقي في سياستنا الراهنة القائمة على مبدأ عدم الانحياز.

وفي فلسطين حاول العرب في نهايـة عهدة الانتداب البريطـاني، إنشـاء دولـة فلسطينية في منطقة الانتداب البريطـاني؛ إلا أن منظمـة الأمـم المتحـدة وبموافقـة القـوتين العظميـين، الولايـات المتحـدة والاتحـاد السـوفيتي، قـررت تقسـيم الـبلاد وتأسيس دولـة يهودية (1947).

ولـم تُـدخل فرنسـا أي تغييـر فـي مسـتعمراتها باسـتثناء اسـتبدال تسـمية «الإمبراطوريـة» وهـي مفهـوم أكـل عليـه الـدهر وشـرب، بتسـمية جديـدة هـي «الاتحاد الفرنسي»؛ وتشهد الحقيقة التاريخية أنه حتى في عز الحرب ضد دول المحور، رفضت «فرنسا المقاوِمة» إتاحة أدنى فرصة لتطور مستعمراتها ولـو كان مجرد حكم ذاتي في أبسط صوره.

بينمـا إعتـرف الإنكليز غداة الحـرب العالميـة، بـالمجهود الحربـي الـذي بذلتـه شعوب مستعمراتهم فوافقوا على استقلال الهند وباكستان وسيلان وبرمانيا. كمـا

اضطرت هولندا، من جهتها، على التسليم بالأمر الواقع، أمام المقاومة المسلحة التي شنها الشعب الإندونيسي. وفي تلك الأثناء كانت فرنسا تغرق في مستنقع الهند الصينية وتقمع الحركات التحريرية في مدغشقر وفي افريقيا الشمالية. ولم تستخلص العبرة من فقدانها سوريا ولبنان سنة 1943. بل الأدهى من كل ذلك أنها إغتنمت فرصة إغداق المساعدات المالية والعسكرية الأمريكية عليها لتحديث جيشها. أما في أوروبا فكانت تحلم باستعادة مكانتها وقوتها السالفة بالاعتماد دائما وأبدا، على خيرات «امبراطوريتها الاستعمارية» المتجددة حسب زعمها.

مهما يكن، فإن الظاهرة الجديدة التي برزت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية والتي ستساهم في تسريع عملية تصفية الاستعمار تتمثل في ظهور مجموعة الدول العربية والآسيوية على المسرح الدولي. تلك المجموعة التي مهدت لظهور الحركة الأفرو- آسيوية ثم حركة عدم الانحياز فيما بعد. اجتمعت المجموعة الأفرو- آسيوية في (باندونغ) في أفريل 1955 حيث دعت إلى التزام موقف الحياد الإيجابي وعدم الانحياز إلى أي من الكتلتين[1].

اتضح أن الاعتماد على حاكم القوة سواء على الصعيد الدولي أو في علاقة فرنسا بمستعمراتها، قد أصبح الوسيلة الوحيدة التي تمكن من الطرح السليم لإشكالية تحرر الشعوب التواقة إلى الاستقلال. ولقد تجسَّد هذا التحليل، على مستوى حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في إقتناعه بالضرورة القصوى لدعم المنظمة الخاصة. وقد مر بنا أن الجنة المركزية إتخذت هذا القرار في مؤتمرها المنعقد في زدين وشرعت منذئذ في تطبيقه على

(1)عُقدت الندوة الأولى لكتلة عدم الانحياز في بلغراد سنة 1961 وضمت ممثلي دول العالم الثالث التي تحررت من الاستعمار بالإضافة إلى يوغسلافيا. وكانت الجزائر ممثلة في تلك الندوة من طرف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

المستوى التنظيمي. ولم يبق سوى حل مسألة التكلفة المالية بإيجاد سبل توفير الموارد الكافية للانفاق على «عصب الحرب».

شُغل شاغل: توفير المال، باعتباره عصب الحرب

كانت الموارد الشهرية للحزب تعتمد أساسا على الهبات والاشتراكات الشهرية التي يدفعها مناضلو الحزب والمتعاطفون معه، وكان عدد المنخرطين في الحزب، إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 1948، لا يقل عن 20.000 عضو؛ غير أن هذا العدد انخفض بعد عمليات القمع، في شهري أفريل - ماي من السنة نفسها، إلى 12 ألفا وكان من الطبيعي أن تتأثر بذلك موارد الحزب أيضا. ففي عز الحملة الانتخابية وباعتراف مسؤول المالية آنذاك، سيد علي عبد الحميد، لم يبق في صندوق الحزب سوى 16.000 فرنك؛ مما اضطر سيد علي عبد الحميد إلى طلب ترخيص بالاقتراض من اللجنة المالية للحزب[1]؛ فقدمت له هذه الأخيرة تسبيقا ماليا قدره 1.835.000 فرنك.

تم تسديد هذا المبلغ في مدة سنتين بفضل الاشتراكات الشهرية. كما إضطر العديد من قسمات الحزب إلى الاستدانة لمواجهة أعباء الحملة الانتخابية؛ ولكي تتمكن من تسديد ما عليها من ديون بادرت باقتطاع أجرة يوم من الراتب

(1) كان أعضاء اللجنة المالية للحزب ينتمون إلى طبقة اجتماعية ميسورة الحال نسبيا تتكون من صغار الصناعيين والتجار؛ **وكانت تشكيلتها على النحو التالي:**
- يوسف حمود صناعي صغير في قطاع المشروبات الغازية.
- عبد الرحمان حفيظ ومحمد هني، صاحبا مطعم، ومن قدماء نجم شمال افريقيا.
- محمد ماحي، تاجر بالجملة في الخضر والفواكه.
- محمد مسطول، حرفي في الحدادة، ومن قدماء النجم.
- الحاج أحمد بوجلاب، تاجر بالجملة ومُصدر خضر وفواكه.
- مسعود هوارة، تاجر.
- صادق ريحاني، خباز.
- حاج علي، صاحب مطعم.
- محمد حمادة، خباز ورئيس نقابة الخبازين.
- عمار مسعودي، بقال، من قدماء النجم وعضو إدارة حزب الشعب سنة 1937.

الشهري لمناضليها، بالإضافة إلى الهبات التي أنعمها بعضُ المناضلين نذكر منهم: مصطفى بن ونيش، صناعي صغير في قطاع الخشب؛ ورشيد تامزالي تاجر في بواكير الفواكه والخضر.

إثر إعادة تنظيم الحزب، سنة 1949، ارتفعت موارده إلى حدود ثلاثة ملايين ونصف مليون فرنك في الشهر؛ وكانت هذه الموارد تأتي من اشتراكات المناضلين، بالإضافة إلى هبات المحبين والتعويضات التي يدفعها منتخبو الحزب، الأعضاء في المجلس الوطني الفرنسي والمجلس الجزائري؛ وتُنفق أموال الحزب لتغطية تكاليف طباعة وتوزيع صحيفة الجزائر الحرة نصف الشهرية وهي اللسان الجديد لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وكذا المساعدات النقدية لعائلات المعتقلين السياسيين وأعباء المحاكمات والمصاريف المرتبة للمنظمة الخاصة ورواتب المناضلين الدائمين. بحيث كان مصالي يتقاضى أعلى راتب: 30.000 فرنك؛ ويتقاضى أعضاء اللجنة المديرة 15.000 فرنك وهو مبلغ قريب من الحد الأدنى للأجر المضمون، ويتقاضى مسؤولو الولايات 12.000 فرنك ومسؤولو الدوائر 8.000 فرنك[1].

فيما يلي جدولٌ يمثل الحد الأدنى للأجر المضمون آنذاك مما يسمح بإجراء مقارنة مع رواتب أعضاء الحزب الدائمين.

(1) يذكر جيلالي مبارك، وهو مندوب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في المجلس الجزائري، أنه كان يتقاضى تعويضا شهريا يبلغ 250.000 فرنك يدفعه كاملا إلى الحزب؛ وكان الحزب يصرف له راتبا شهريا مبلغه 17.000 فرنك. وفي سنة 1952/1953 أُعيد تعديل المبالغ المذكورة؛ فأصبح مصالي يتقاضى 40.000 فرنك وأعضاء اللجنة المديرة 30.000 فرنك.

	المنطقة 1	المنطقة 2	المنطقة 3
نوفمبر 1950	10.380=173×60	9.861 =173×57	8.650=173×50
أفريل 1951	11.591=173×67	11.072=173×64	10.034=173×58
أكتوبر 1951	13.321=173×77	12.802=173×74	11.591=173×67
مارس 1952	14.878=173×86	13.494=173×78	12.110=173×70

مقابل 173 ساعة عمل شهريا (بالفرنك) تخص المنطقة الأولى المدن الكبرى وتخص الثانية المدن المتوسطة؛ والثالثة المدن الصغيرة والقرى.

يتعلق الأمر هنا بالحد الأدنى للأجر المضمون للعمال اليدويين العاديين في قطاع التجارة والصناعة. وقد كان لكل صنف من العمال سلم أجور خاص يتم تحديده بناء على عدد من المقاييس مثل أقدمية الحاكم وكفاءته وبناء على وزن النقابة ونضالها وحسب كرم صاحب العمل... تشير الأرقام المذكورة إلى الأجر الخام؛ فينبغي طرح مبلغ الضرائب والاشتراك في الضمان الاجتماعي لحساب الأجر الحقيقي المدفوع للحاكم.

وكانت رواتب المناضلين الدائمين، الأعضاء في المنظمة الخاصة، تتحدد بصورة مطابقة لكيفية تحديد رواتب نظرائهم في المنظمة السياسية. ولم يكن عدد الأجراء في الحزب يتعدى مائة أجير بما في ذلك أعضاء المنظمة الخاصة.

ومع ذلك ظلت موارد الحزب غير كافية ولا تتماشى مطلقا مع احتياجات المنظمة الخاصة المتزايدة ولا مع حجم المشروع الطموح الذي أُسند إليها؛ وهذا ما دفع هيئة أركان المنظمة الخاصة إلى تجسيد الشعار القائل بحتمية

«أخذ المال حيثما وُجد» أي إنتزاعه من يد العدو. أعدَّت قيادة أركان المنظمة الخاصة خطة هجوم على مكتب بريد وهران بعد أن وصلتها أخبار تفيد بأن مبلغا هاما من المال متوفر في خزائنه؛ ولكن ما كان لقيادة الأركان أن تتخذ قرارا بهذا الحجم بمفردها.

وقبل الشروع في تنفيذ الخطة طلبت الإذن من قيادة الحزب فجاء الرد بالموافقة من طرف حسين لحول وسيد علي عبد الحميد إلى حسين آيت أحمد، مسؤول المنظمة الخاصة، خلال لقاء جمع هؤلاء الثلاثة في سيدي بنُّور (بوزريعة). كان آيت أحمد آنذاك مطلوبا من طرف الشرطة فاضطر إلى التخفي في منزل آيت تودرت الساعاتي الساكن بشارع (كاميل دولس) في أعالي باب الواد؛ وسيكون هذا الأخير صهرا لكل من آيت أحمد ومحمد خيضر فيما بعد؛ وكان سيد علي عبد الحميد يزوره في ذلك المقر مرارًا، ومن هنا تقرر عقد اللقاء في سيدي بنُّور الذي لا يبعد كثيرا عن كنيسة (نوتردام دافريك). تلقى آيت أحمد إشارة الضوء الأخضر من القيادة بالتحضير للعملية؛ وتم تنفيذها يوم 05 أفريل 1949، فغنمت المنظمة مبلغا يفوق ثلاثة ملايين فرنك.

شارك في العملية كل من: **جلول نميش،** الحاكم في بريد وهران، **وأحمد بوشعيب** و**بوجمعة سويداني ومحمد خيضر** (وهو غير النائب المعروف بنفس الاسم) **وعمر حداد** ومناضلون آخرون.

وقد كُلف خيضر من طرف حسين لحول بالسفر إلى وهران بغرض نقل المال إلى الجزائر. كان محمد خيضر واعيا بحجم تلك المجازفة فقرر استعمال سيارته البرلمانية ذات الشارة المزركشة بألوان العلم الفرنسي لأداء مهمته إلى أن صب المبلغ المذكور في خزينة الحزب. لم تكتشف الشرطة هوية منفذي العملية إلا بعد زمن طويل، وكان ذلك إثر اعترافات أحد أعضاء المنظمة

الخاصة بعد اعتقاله. وبالإضافة إلى عملية بريد وهران، نفذت المنظمة الخاصة عمليـة (كاشـرو) وهـي بلـدة تقع قـرب مدينـة معسـكر حيث شـيدت السـلطات الفرنسية نصبا تذكاريا للأمير عبد القادر. تم تدشين هذا النصب فـي 15 أكتـوبر 1949 من طـرف الحـاكم العـام (نـايجلان) علـه يفلـح فـي التسـتر علـى سياسـته القمعية محـاولا الظهور بمظهر المبشر «بـالأخوة الفرنسية – الإسلامية» من خـلال «تخليد ذكرى الأمير». كـان (نـايجلان) يؤكد بـدون خجل ولا حيـاء أن «الجزائر قُدِّر لها أن تُحدث الانصـهار بين الإسلام والغرب»؛ فـاعتبرت قيـادةُ حزب الشعب ـ حركة انتصـار الحريـات الديمقراطيـة هذا الحـدث بمثابـة شـتيمة لشـرف الأميـر وأمـرت بتـدمير النصـب التـذكاري. وكانـت ترغـب، فـي الوقـت نفسه، في اختبار قدرات المنظمة الخاصة. كانت فكرة تفجير النصب من اقتراح محمد بلوزداد، إلا أن العملية لم تحقق الهدف المرجو منها. يحكي امحمد يوسفي أنه كان مكلفـا بتنفيذ العمليـة رفقـة محمـد مـروك ومحمـد أعـراب، ويـوعز سـبب فشلها لكون فتيل التفجير مبللا، ووجود عدد من كلاب الحراسة التي لم تكن فـي الحسبان حيث تسبب نباحها ليلا في إرباك عملية التخريب.

هل أول نوفمبر كان ممكن الوقوع قبل سنة 1954؟

في سنة 1949، كانت شبكات المنظمة الخاصة تغطي العمالات الثلاث، فكم كان عدد أفرادها آنذاك؟ في مطلع سنة 1950 كان عدد الأفراد، حسب ما أورده حسين لحول المشرف على شؤون المنظمة الخاصة فـي اللجنـة المـديرة، حـوالي ألف عنصر تقريبا: خمسمائة منهم على مستوى عمالة الجزائر وثلاثمائة بعمالة قسنطينة ومائتين بعمالة وهران مجهزين بمئـات قطـع الأسلحة التـي تم تخـزين معظمهـا فـي منطقـة الأوراس. أمـا بوضـياف فيقـدر عـددهم مـا بـين 1.000

و1.500[1]. في حين يقدره أحمد بودة بين 1500 إلى 1750، بناء على ما أخبره به محمد بلوزداد. وذكر أحمد بن بلة، عند اعتقاله في ماي سنة 1950، عدد 600، ويبدو أنه تعمَّد ذلك للتقليل من أهمية المنظمة في نظر الشرطة حين استجوبته.

هل كان في مقدور المنظمة الخاصة الشروع في الكفاح المسلح آنذاك؟ ثمة العديد من قدماء المنظمة الذين كانوا يعتبرون ذلك ممكنا، وقد وجهوا الملامة إلى إدارة الحزب على المماطلة في اتخاذ القرار آنئذ. أما اليوم ومع مرور الزمن، فينبغي علينا أن نطرح السؤال التالي: **هل كان المستوى التنظيمي والتكوين العسكري والتقني والمادي الذي بلغته المنظمة الخاصة يسمح لها بذلك؟** ويُمكن طرح السؤال نفسه لمعرفة الإمكانيات الحقيقية للحزب الذي أنشأها، والذي كان عليه أن يوفر لها كل شيء سواء ما تعلق بالتعبئة أو التمويل. وثمة تساؤلات أخرى أكثر أهمية مما سبق: **هل كان الشعب متأهبا، آنئذ لخوض غمار الكفاح المسلح؟ وهل الظرف السياسي السائد في الجزائر وفي افريقيا الشمالية كان مناسبا؟**

كان ردُّ بعض عناصر المنظمة الخاصة بالإيجاب على تلك التساؤلات كلها، وأكدوا القول بأن ظروف اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 كانت متوفرة قبل ذلك التاريخ بأربع أو خمس سنوات متهمين الإدارة «بالتقاعس» والتسويف والنزوع إلى «العمل في ظل الشرعية» إلخ... واتهم آخرون ما سموه النزعة «العقلانية» و«الإصلاحية» التي استحوذت على إدارة الحزب، متعمدين خلط الأوراق بصورة مُريبة.

(1) «الجريدة»، لسان حال حزب الثورة الاشتراكية (PRS)، ص 6، العدد 15، نوفمبر ديسمبر 1974.

فلنؤكد، من البداية، أن الحزب لم يكن يتوفر على مثقفين بالمعنى الكامل لهذه العبارة أعني صنف الرجال الموهوبين من ذوي التكوين الثقافي المزدوج، التقليدي (العربي الإسلامي) والعصري في آن واحد مما يمكنهم من توظيف تلك الثقافة في سيرورة الكفاح اليومي وليجعلوا منها عقيدة كفاح. لا جدال في أنه وُجد في صفوف الحزب مناضلون من خريجي الثانويات والجامعات ولكن عددهم قليل، وكان هؤلاء يطمحون بحق إلى تسخير معارفهم المكتسبة وكفاءتهم لخدمة الوطن لا غير. مهما يكن الأمر، فلقد كانوا واعين مثل بقية رفاقهم في النضال بأن اندلاع الثورة مرهون بتوفر حاكمين اثنين: داخلي وخارجي. والحال أنه على الصعيد الداخلي لم تكن المنظمة الخاصة تملك، آنذاك ما يكفي من الحنكة والخبرة، فباستثناء الهجوم على دار البريد بوهران التي تكللت بنجاح نسبي، فإن بقية العمليات التي نفذتها مجوعاتها الفدائية قد فشلت بصورة مؤكدة؛ مثل عملية نسف النصب التذكاري في كاشرو، وعملية تبسة، التي سنتعرض لها فيما بعد. ذلك أن خلايا المنظمة الخاصة لم يمض عليها عام منذ تشكيلها في بعض المناطق؛ ومن ذلك أيضا أن نشاطها لم ينطلق في القطاع الوهراني إلا خلال شهري مارس وأفريل من سنة 1948.

علاوة على ذلك فإن الحزب قد خرج للتو، من أزمة مزدوجة تعرض لها رأسه المدبر. ونعني بهذا، النزعة البربرية وقضية لمين دباغين. لم تكشف أزمة النزعة البربرية عن وجود انحراف إيديولوجي خطير عند مدبريها، فحسب، بل تجسد الخطر فيما هو أدهى من ذلك أي في محاولة تأسيس حزب دخل الحزب[1]. تلك مؤامرة حقيقية كانت لها فروع حتى في صفوف فيدرالية الحزب بفرنسا؛ تورط فيها عدد من المسؤولين السامين في اللجنة المركزية وبعض

(1) الحزب الشعبي القبائلي (PPK).

المسؤولين على مستوى التنظيم السياسي والمنظمة الخاصة في منطقة القبائل؛ بمن فيهم آيت أحمد، الذي كان آنذاك على رأس المنظمة الخاصة وكان يُشتبه في ضلوعه فيها[1].

أما لمين دباغين فقد اتصل من جهته، ببعض المناضلين في القطاع القسنطيني وشرح لهم، حسب وجهة نظره الشخصية، ما كان يعيبه على قيادة الحزب بدل أن يطرح آراءه أمام القيادة ذاتها أو أمام اللجنة المركزية؛ وقد أثار ذلك السلوك مخاوفها فقررت إبعاده من الحزب بحجة «عدم الانضباط». وفي الحقيقة لقد اتخذت اللجنة المركزية ذلك القرار عن كره وبكثير من الاحتراز والتبصُّر. وبعد أن أعلن دباغين على رؤوس الأشهاد، أنه قرر الاستقالة من الحزب. ومع ذلك فقد أثار هذا الحدث ضجة كبيرة ولاسيما في القطاع القسنطيني بسبب شهرة المعني بالأمر كشخصية سياسية ذات ماض نضالي باهر.

ألقت أزمة النزعة البربرية وقضية دباغين ظلالها على الحزب وأحدثت كثيرا من الاضطراب والبلبلة في صفوفه، ولم تسلم من ذلك المنظمة الخاصة نفسها؛ كما أن هاتين الأزمتين الفادحتين زعزعتا الحزب من الداخل، وحملتا جهازه السياسي على تركيز جل جهوده لاستعادة السيطرة على مقاليد الأمور في جميع مستويات هيكلته التنظيمية.

فما هو موقف الشعب من كل هذا؟ أتراه متحفزا لخوض المعركة الحاسمة أي المعركة المسلحة؟ بعد مضي أربع سنوات على حملات القمع الدموية في ماي 1945، كانت النفوس ما تزال مصدومة لهول أساليب الإبادة الجماعية

(1) تُطلق تسمية التنظيم السياسي على جهاز الحزب لتمييزه عن المنظمة السرية التي كانت تنشط بصورة غير قانونية وفي كنف السرية المطلقة.

التي طبقها الجيش الفرنسي ومعه ميليشيات المستوطنين الفاشية. علاوة على ذلك فإن تشكيلات الحركة الوطنية الممثلة في حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وجمعية العلماء، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كانت صفوفها متفرقة وهذا أقل ما يقال فيها.

ولم تكن الوضعية، على الصعيد العربي أحسن حالا كذلك؛ فمثلا لم تكن مصر في ظل حكم الملك فاروق وقتئذ، متحمسة للمغامرة في شمال افريقيا. ولما يحن بعد أوان عهد عبد الناصر الذي سيُحرضنا بعد خمس سنوات من ذلك التاريخ، أي في 1954، على إعلان الثورة عبر البعثة الخارجية التابعة لحزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية المقيمة بالقاهرة.

أما على صعيد الشمال الافريقي فكان قادة تونس والمغرب يفضلون العمل الدبلوماسي والسياسي على العمل العسكري. في هذا الصدد أرسلت قيادة الحزب كلا من حسين لحول وبن بلة إلى تونس في 19 جوان 1949، حيث أجريا اتصالات مع صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد بغرض التباحث مع هذه التشكيلة السياسية حول احتمال تأسيس جبهة مسلحة على مستوى الشمال الافريقي. غير أن المسؤولين التونسيين أبدوا تحفظهم بخصوص هذا الأمر. وكانوا يعتبرون حظوظ بلادهم أوفر فيما يخص استعادة سيادتها وأنها أقرب إلى الاستقلال مقارنة مع الجزائر التي كان يعوقها عن ذلك وضعُها القانوني الذي يعتبرها بمثابة «ثلاث عمالات فرنسية»؛ وبالرغم من ذلك فلقد أسفر هذا المسعى عن حصول اتفاق مبدئي على عقد اجتماع ثلاثي بين حزب الاستقلال وحزب الدستور الجديد وحزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وقد تجسد ذلك في انعقاد ندوة طنجة في ماي 1950. ضمت الندوة كلا من حزب الشعب ممثلا من طرف الحاج محمد شرشالي ومحمد خيضر وحزب الاستقلال ممثلا من طرف علال الفاسي، ومنطقة

الريف ممثلة من طرف عبد الخالق طوريس. أما الحزب الدستوري الجديد فقرر مقاطعة الندوة. وبمناسبة زيارة بورقيبة إلى باريس أعلن عن برنامجه الشهير المتضمن سبع نقاط والمتعلق بمنح تونس حكما ذاتيا داخليا. لم يكن لندوة طنجة غدٌ، بسبب نسفها منذ البداية من طرف شركائنا.

تُؤكد هذه العوامل مجتمعة استحالة قيام «أول نوفمبر» في ذلك التاريخ وأنه ما كان ينبغي لقيادة الحزب، مهما كانت المبررات، أن تقحم نفسها في مجازفة لإرضاء رغبة المناضلين المتحمسين الذين نفد صبرُهم من انتظار موعد الانتقال إلى الكفاح المسلح.

قضية تبسة (18 مارس 1950) وتبعاتها

فشلت العملية التأديبية، التي جرت في 18 مارس 1950 بناحية تبسة، ضد أحد قدماء المناضلين المتهم بإفشاء الأسرار التي كانت بحوزته عن المنظمة الخاصة. فبعد فرار العنصر المشتبه فيه من قبضة الكومندوس الذي قام بإختطافه، سارع إلى إطلاع مصالح البوليس على وجود شبكات شبه عسكرية تابعة للحزب.

في ليلة 18 إلى 19 مارس 1950 أسفرت عملية البحث والتقصي التي نفذها رجال الدرك عن وقوع اعتقالات عديدة؛ وبعد ذلك تولت مصالح الشرطة مواصلة التحقيق عبر حملة استعلامات ومداهمات شملت كافة أرجاء التراب الوطني. كان ذلك على يد شرطة المباحث العامة. ولانتزاع الاعترافات عنوة من المُستَجوبين لجأت الشرطة أثناء جلسات الاستنطاق إلى استعمال تشكيلة متنوعة من أساليب التعذيب والعنف الجسدي: الضرب والصفع والفلقة والكي بالسجائر أو بالكهرباء ولاسيما على أجزاء الجسد الحساسة، وغطس المتهم في حوض مليء بالماء إلى أن يفقد الوعي، والتعذيب بالقارورة الزجاجية بإرغام

المتهم على الجلوس عليها والضغط على كتفيه بكل قوة وما إلى ذلك من أنواع العذاب التي لا تقل قسوة وتفننا في التنكيل. ناهيك عما يصحب كل ذلك من ضغوط معنوية ونفسية مرهقة؛ ففي مدينة الجزائر اشتهرت فيلا محي الدين، الواقعة في طريق محمد زكال (فونتين بلو سابقا) في المرتفعات المطلة على قاعة حرشة الحالية، باتخاذها مركزا للتعذيب اشتهر فيها ضابط الشرطة (كوست) ومساعدوه (تورون، وهافار، وفورسيولي) (1).

في 31 مارس 1950، أي بعد ثلاثة عشر يوما من أولى عمليات الاستجواب بلغ عدد المعتقلين 155 مناضلا. وذكرت صحيفة الجزائر الحرة، الصادرة بتاريخ 15 ماي 1950 عددا يفوق 500 حالة اعتقال مسَّ بعضُها أوساط المنظمة السياسية التي لم تسلم هي الأخرى من حملة القمع.

صحيح أن الشكوك كانت تساور الشرطة بخصوص وجود المنظمة السرية، ولكنها لم تكن تتصور مدى أهميتها إلى أن وقعت حادثة تبسة فكشفت لها عن مدى اتساعها. وشيئا فشيئا تمكنت الشرطة من اكتشاف خيوط المنظمة وشبكتها الممتدة من عنابة إلى وهران مرورا بمنطقة الجزائر الوسطى وناحية الشلف.

مست الاعتقالات حتى هيئة الأركان حيث أُلقي القبض على خمسة أعضاء من مجموع سبعة وأُدخلوا السجن؛ ويتعلق الأمر بكل من: بن بلة، بلحاج، يوسفي، رجيمي ومحساس. ولقد تمكن جيلالي رجيمي، وحده، بعد إلقاء القبض عليه في 8 أفريل 1950 وسجنه في تيزي وزو، من إقناع الشرطة رغم ما ناله من تعذيب، بأن لا علاقة له بالمنظمة الخاصة ولا بأيٍّ من أعضائها. كما تم

(1) تجدر الإشارة إلى أن اثنين من عناصر المنظمة الخاصة، هما سويداني بوجمعة ومشاطي قد فضلا القضاء على أحد عناصر شرطة المباحث العامة (PRG) بدل تسليم نفسهما. فبعد أن بلغت إلى مسمع المباحث معلومات عن وجودهما في نواحي بودواو، انتقلكل من الضابط (Havard) والمفتش (Culet) إلى المزرعة حيث تم تخزين الأسلحة. وعند رؤية الشرطيين القادمين لاعتقالهما أمسك سويداني ومشاطي بسلاحيهما فأطلق الأول نار مسدسه فأصاب المفتش بجروح قبل أن يغادر كلاهما المكان.

اعتقال بن بلة، قائد أركان المنظمة الخاصة، يوم 12 ماي 1950، في مخبئه المعتاد بالجزائر العاصمة. ويقال إنه كان يحمل السلاح ولم يحتط للأمر فلم يبادر بتغيير مخبئه بالرغم من إعلان حالة الاستنفار.

أكد بن بلة تصريحات رفاقه المعتقلين مضيفا إليها بعض التفاصيل؛ فأعترف على وجه الخصوص بأنه المسؤول الوطني على المنظمة الخاصة. وبخصوص علاقته بحزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية، صرَّح بتبعيته المباشرة لقيادة الحزب من خلال شخصية محمد خيضر، النائب بالمجلس الوطني الفرنسي. ولئن كشف عن اسم خيضر دون ذكر حسين لحول، وهو مسؤوله المباشر، فلا شك أنه تعمَّد ذلك بالنظر إلى الحصانة البرلمانية التي تحمي النائب من أية متابعة.

بينما نجا عدد كبير من أعضاء المنظمة الخاصة من الوقوع رهن الاعتقال ومن بينهم: بوضياف، مروك، ديدوش، بن مهيدي، بن سعيد، شرقي، بن طوبال وبيطاط. وكانت منطقة التيطري وواد الشلف بصورة خاصة، عرضة للقمع؛ بينما نجت من ويلاته كل من الجزائر العاصمة ومنطقة القبائل، وكانتا تحت مسؤولية رجيمي بفضل رباطة جأش مساعده إدريس الذي لم يبح بأي شيء رغم العذاب. أما الاعتقالات التي حصلت بالجزائر العاصمة فكان أصحابُها على صلة مباشرة بالتنظيم في منطقة الشلف. وأما في القطاع الوهراني وخصوصا في مستغانم، عين تموشنت، معسكر وتلمسان فقد دخل السجن عددٌ كبير من المناضلين. بينما لم تحدث في مدينة الغزوات والجنوب الوهراني أية اعتقالات وكذلك كان الأمر في الأوراس والنمامشة. ثمة، من بين الذين مستهم حملة الاعتقالات، بعضٌ ممن واجهوا جلاديهم بالصمت المطبق فتمكنوا بفضل قدرتهم على التحمُّل وشجاعتهم، من إنقاذ المنظمة وأعضائها الذين تربط بينهم علاقات النضال. فلنذكر على سبيل المثال في عمالة قسنطينة،

المناضـل عيسـى بوكرمـة، رئـيس فـرع سـكيكدة، الـذي سـلَّطت عليـه شـرطة المباحث العامة شتى أصناف التعذيب والتنكيل والضغوط النفسية علاوة على الضغوط المعنوية المسلطة على عائلته، إلا أنه قاوم حتى النهاية ولم يبح بشـيء بالرغم من الخرم الذي أصاب طبلة أذنه.

أما عاصمة الغرب، حيث كان عدد مناضلينا معتبرا جدا فلم يُصبها النزيف البشري بفضل صلابة محمد مخاطرية، مسؤول المنظمة الخاصة هناك، والذي صمد فـي وجـه جلاديـه بجرأة منقطعـة النظير[1]؛ بينمـا لـم يقـوى الكثير علـى الثبات مع الأسف، بل وصل بهم الأمر إلى حد تزويد الشرطة بمعلومات لم تكن تخطر ببالها أبدا. إنـه لأمر مؤلم أن نـذكر أسماء بعض الأشخاص ومنهم من قضـى نحبـه، فلنربـأ بأنفسـنا إذن مـن تلطـيخ ذكـراهم. ومـنهم آخـرون مارسـوا مسؤوليات سامية بعد الاستقلال ولسنا نروم التشهير بهم. لا مراء فـي أن خـور العزيمة والوهن من طبيعة البشر، وهل توجد فـي العـالم قاطبـة شبكات قاومت الأنظمـة المسـتبدة ولـم تحصـل فيهـا حـالات مـن هـذا القبيـل. ذلـك أن الآلام والأوجاع حين تتجاوز حدود التحمُّل فإنها توهن أقوى العناصر وأشدها شكيمة.

لا يتعلق الأمر إذن بإتهام أي كـان؛ ومـن منـا يمكنـه الادعـاء بأنـه لـو تعـرض لظروف شبيهة بهذه لما تصرف مثل أولئك؟ لا أحد يمكنـه أن يتبجح بأنـه صلد كجلمود الصخر حين يصـاب بمثـل هذا الإبتلاء؛ إلا أن مـا يرفضـه العقل هو رؤية أولئك الذين خارت عزيمتهم بـالأمس صـاروا، بعد سنة 1962، يتبـاهون ببطولاتهم وثوريتهم بدون خجل أو إحساس بعقدة الذنب؛ أمـا كـان أولـى لهـم أن يتحلوا بالحياء ويلتزموا الصمت حين يتذكرون ضعفهم في الماضي؟

(1) في سنة 1950، كانت أساليب التعذيب «في حدود ما يتحمله الإنسان» إذا صح هذا التعبير، علمـا بـأن من الضروري إدانة جميع أنواع التعذيب باعتبار أنها تحط من كرامة الإنسان. وبعد سنة 1954 بـادرت الشرطة والجيش الفرنسيين إلى استعمال طرق تعذيب واستنطاق أكثر فظاعة ضد مناضلي جبهة التحرير الوطني وأساليب أكثر تطورا. ولطالما انتهت عمليات الإستنطاق بموت السجناء تحت وطأة العذاب.

أسفرت هذه الاعتقالات المتتالية (500 تقريبا) التي تمت في مارس وأفريل وماي، 1950، عن تفكيك المنظمة الخاصة وحجز عدد هائل من المعدات الحربية: رشاشات، ملقمات، مسدسات، فتيل الألغام، قنابل من مختلف الأحجام، محطات إرسال راديو، وثائق متنوعة، كتيبات التدريب العسكري.

أصبحت الإدارة الاستعمارية تحوز أدلة إثبات ملموسة تؤكد الوجود الفعلي للمنظمة السرية وتلقي الضوء على مستوى تسليحها وطبيعة هيكلتها التنظيمية وارتباطها العضوي بحزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

وفي مرافعة المدعي العام بتاريخ 11 مارس 1952، خلال محاكمة المساجين الستة والخمسين بالبليدة، تحدث عن المنظمة الخاصة بالعبارات التالية: «هذه الحركة التي يسميها أعضاؤها المنظمة الخاصة أو المنظمة السرية، تنبثق من الحزب السياسي ذي النزعة الاستقلالية المسمى، في نظر القانون، حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهو في السرية حزب سياسي يطالب بالاستقلال الذاتي». لذا كانت الأحداث في سياق الوضع السائد آنذاك تُنذر بحل وشيك للحزب وبمتابعة أعضائه قضائيا.

فما السبيل إلى درء الخطر يا ترى؟ ذاك هو السؤال الذي طُرح آنئذ والذي توجب على قيادة الحزب أن تجد له الجواب الشافي بأسرع ما يكون.

هل ينبغي الاعتراف علنًا بتبني المنظمة الخاصة؟ وهذا يعني أن الحزب يسعى بظلفه إلى حتفه وأنه يضع بين يدي العدو السلاح الكفيل بتجريد حزب الشعب الجزائري والمنظمة الخاصة من التغطية القانونية ومن كل ما يتوفر لديه من أدوات التعبير (صحافته، نوابه في المجلس، التنظيمات السائرة في فلكه، مقراته، الخ...) وحينئذ سيتمكن العدو من الإجهاز على البقية الباقية من الحزب. أم ينبغي التنصل من المنظمة الخاصة؟ كلا! فهذا خيارٌ لا يجوز مجرد

التفكير فيه باعتبار أنه يناقض المبدأ الثوري الذي دأب عليه الحزب منذ بداياته، وباعتبار أن التنكر لتلك المبادئ يعني التنكر للحزب ذاته.

قررت قيادة الحزب أن تتحمل، أولا وقبل كل شيء، مسؤولياتها الأدبية وهي التكفل بجميع عناصر المنظمة الخاصة الذين نجوا من حملة الاعتقالات، ثم ضمان الدفاع عن جميع أولئك الذين أحالتهم العدالة الاستعمارية أمام المحاكم.

قررت القيادة أن تتخذ موقفا صارما ضد العدو، سرعان ما اتضح أنه موقف سليم وحاسم، لأنه عمل بمقتضى المقولة الحربية القائلة بأن المبادرة بالهجوم هي أحسن وسيلة للدفاع؛ فبادرت قيادة الحزب بمهاجمة الإدارة الاستعمارية متهمة إياها بأنها اختلقت تلك القضية من أساسها، أي أنها دبَّرت «مؤامرة» وهمية وأعدت عملية « بوليسية استفزازية» غرضها كسر شوكة حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وأطلقت إدارة الحزب في الوقت نفسه حملة واسعة من التنديد والإدانة عبر الصحافة وعن طريق منتخَبيها في المجلس الوطني الفرنسي؛ فانبرى مندوبوها في المجلس الجزائري ومستشاروها في البلديات وعلى مستوى الجماعات الريفية لتصعيد حملة التنديد: قدموا العرائض والتظلمات على مستوى مختلف المحاكم ولدى حافظ الأختام ورئيس المجلس منددين بحملات الاعتقال والاستنطاق والتعذيب. وفي هذا السياق تساءلت صحيفة الجزائر الجديدة، في عددها الصادر يوم 1 أفريل 1950، بقولها: « هل نحن الآن على عتبة 8 ماي جديد؟». وقدم عدد من مندوبي حركة انتصار الحريات الديمقراطية مداخلات على منبر المجلس الجزائري، وهم: مصطفى فروخي، العربي دماغ العتروس ومبارك جيلالي. ومن جهته ندد فرحات عباس بعمليات القمع على منبر المجلس العام بقسنطينة.

ومن جهة أخرى، أمرت قيادة الحزب مناضليها الأعضاء في المنظمة الخاصة، الذين ما زالوا طليقين بأن يأخذوا حذرهم ويُتلفوا ما في حوزتهم من

أرشيف ووثائق أو يضعوها في أماكن آمنة ويُخفوا ما تبقى لديهم من عتاد حربي إلى حين هدوء العاصفة.

يمكن القول، في نهاية المطاف بأن التكتيك المعتمد من طرف إدارة الحزب والمتمثل في اتهام المصالح الإدارية بتدبير «مؤامرة استعمارية» كان ذا جدوى؛ فلقد أنقذ التنظيم السياسي من ويلات البطش والقمع ومعه زهاء اثني عشر ألف عضو وكذا ما تبقى من أشلاء المنظمة الخاصة مما أجبر العدو على وضع حد لهجماته الشرسة.

لا جدال، فثمة ما يثير الذهول في النفوس نظرا للعدد الهائل من الاعتقالات في وقت قصير نسبيا (شهران ونصف)، ناهيك عما كانت ترمز إليه المنظمة الخاصة باعتبارها، في نظرنا، طليعة الحزب مما زعزع ثقتنا في قدراتها الذاتية وجعلنا نتساءل عن مصير التعليمات التي أُعطيت للمناضلين بخصوص ضرورة التزام قواعد العمل الثوري السري. وعن مصير التوجيهات المتعلقة بموقف المناضل في حالة اعتقاله من طرف البوليس. وفي الحقيقة إن ما يربو عن ثلث العدد الإجمالي لعناصر المنظمة الخاصة وكذا الغالبية العظمى من هيئة أركانها أصبحوا في السجن: إن حصيلة اكتشاف أمر هذه المنظمة شبه العسكرية من طرف البوليس كانت ثقيلة جدا ومذهلة حقا. إنها كارثة فظيعة ألمت بالحزب ككل وهو الذي لم يخطر بباله أبدا أن يكون جناحه المسلح في هذا المستوى من الضعف والهشاشة!

ولكي يدعم الحزب أطروحته القائلة «بالمؤامرة الاستعمارية» أمرت القيادة جميع أعضاء المنظمة الخاصة المطلوبين للمثول أمام المحكمة، بالتراجع عن الاعترافات التي أدلوا بها وأن ينكروا صحة ما ورد في محاضر البوليس وما اعترفوا به أمام قاضي التحقيق وأن يتذرعوا بحجة أن تلك الاعترافات قد انتُزعت منهم عنوة بشتى أساليب التعذيب الذي تعرضوا له. وقد كُلف عبد

الرحمان كيوان، بصفته محامي الحزب، بتبليغ تلك التعليمات إلى المساجين فتقيَّد بها هؤلاء حرفيا.

وفي سجن البليدة حيث كان حوالي ستين عضوا من المنظمة الخاصة ومن بينهم أعضاء في هيئة الأركان، عيَّنت القيادة سيد علي عبد الحميد مسؤولا عن المساجين وكان هذا الأخير، منذ اعتقاله يوم 8 أفريل 1950، ينكر أمام البوليس انتماءه إلى قيادة الحزب مكتفيا بالقول بأنه كان مجرد كاتب بسيط لنواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الأعضاء في المجلس البلدي للجزائر العاصمة؛ وبقي متمسكا بذلك التصريح إلى أن نجح في إقناع مستجوبيه بصحته رغم ما سلطوا عليه من تنكيل.

ولقي عبد الحميد عناءً كبيرا حين شرع يبلِّغ إلى بعض المساجين تعليمات الحزب بضرورة التراجع عن تصريحاتهم الأولى؛ ومن ذلك مثلا أن بلحاج رفض الفكرة في حين اعترض عليها بن بلة في البداية بقوله: «من الصعب نكران ما هو بديهي» إلا أنه تراجع عن موقفه بعد إلحاح فامتثل للأوامر الصادرة إليه.

لئن انتقد فريقٌ من مسؤولي المنظمة الخاصة ذلك الموقف الذي تبنته قيادة الحزب بخصوص التراجع عن الاعترافات والتنكر لما أُدلي من أقوال؛ فلابد من تذكير هؤلاء بأن الكفاح من أجل الاستقلال مهمة شاقة وطويلة ومتعددة الأوجه. ولذا فمن واجب المسؤول المحافظة على سلامة جنوده؛ فأولى لنا أن نستخلص العبرة من هذا الفصل الذي انهارت فيه المنظمة الخاصة ونحتسبه هزيمة في معركة جزئية. مهما يكن، فإننا رفضنا اعتبار الهزيمة الجزئية هزيمة شاملة؛ ذلك أن المسؤول المتواجد على رأس حزب يرتبط مصيره بمصير شعب بأكمله لا يفكر، ولا ينبغي له أن يفكر، بنفس نظرة المناضل البسيط في القاعدة الحزبية والذي لا هم له سوى الكفاح مهما كانت الظروف.

هل ثمة دولة أو حكومة واحدة تقبل أن يفرض تنظيمٌ بسيط رأيه على الغير ويدعو علانية إلى شن عمل مسلح؟ كلا، بل لأسباب أقل خطورة من هذه تم القضاء على تنظيمات بأكملها وبدون أية محاكمة. ويكفينا اليوم أن نلاحظ كيف تلجأ بعض الحكومات إلى قمع أبسط تجمعات للمواطنين ضمن جمعيات تنبذ العنف أو تنشط في مجال الدفاع عن الحريات العامة.

اليوم وقد تخلصت الجزائر من الاستعمار، فقد أصبح من اليسير على بعض المنظرين أن يسهبوا في الكلام عن التوجهات السياسية التي كانت سائدة يومئذ وأن يُصدروا أحكامهم على ما يسمونه جناحا «إصلاحيا» وآخر «معتدلا». لكن شتان ما بين التنظير وبين معايشة الأوضاع المفروضة في ذلك العهد، والمتميزة بوقوف الحركة الوطنية وجها لوجه أمام عدو له عيون مبثوثة في كل مكان ومخبرون ووشاة. كنا نعاني وقتئذ أوضاعا حرجة لا مفر لنا منها سوى بالتصدي لها بكل ما توفَّر لدينا من وسائل مهما كانت بسيطة؛ ومع الأسف خارت قوى العديد من المناضلين فاعترفوا وكان من بينهم من له مكانة حساسة في التنظيم.

وهذا محمد بوضياف نفسه، وهو من مسؤولي المنظمة الخاصة يُقر بهذا الواقع حيث كتب في صحيفة الجريدة الناطقة بلسان حزبه (حزب الثورة الاشتراكية)، ما يلي: « بعد مرور الزمن يحق لنا أن نتساءل لماذا لم تصمد المنظمة الخاصة بصورة أفضل أمام الهجمة الاستعمارية؛ بالرغم من العنف الشديد الذي ميَّز أساليب الاستنطاق البوليسية: التعذيب النظامي وما شابه ذلك...» [1].

(1) محمد بوضياف، الجريدة، العدد 15، نوفمبر – ديسمبر 1974، ص. 6.

ومن بين التهم الأخرى الموجهة إلى قيادة الحزب، أنها أدمجت في صفوف المنظمة الخاصة بعض الذين «افتضح أمرُهم» وكانت أسماؤهم معروفة لدى أجهزة البوليس؛ ولهذا ينبغي أن نوضح بخصوص هذه المسألة، أن القيادة لم تكن تتدخل في اختيار أو تعيين عناصر المنظمة الخاصة بل ألقت هذه المهمة على عاتق المسؤولين على المستويين المحلي والجهوي في التنظيم السياسي والمنظمة الخاصة على حد سواء. وزيادة على هذا كيف نُفسر كون العديد من عناصر المنظمة الخاصة كانوا يصرحون جهارا نهارا بانتمائهم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومع ذلك لم يتعرضوا لأية مضايقة؟! في الحقيقة إن الاعتقالات التي تمت إنما سببُها الوشايات أو نقص اليقظة والحذر. ونشير إلى أن ثمة الكثير من أعضاء المنظمة ممن لم يلتزموا بالاحتياطات المطلوبة ولم يُغيروا أماكن إقامتهم المعتادة رغم أوامر قيادة الحزب بهذا الخصوص ولاسيما بعد أن تفاقم خطر حملات الاعتقال.

ونشير على سبيل المثال، إلى أن حسين لحول كان قد لفت انتباه أعضاء هيئة الأركان إلى الموقف المريب من جانب عبد القادر بلحاج جيلالي، الذي اعتُقل ثم أُطلق سراحه قبيل المؤامرة بقليل وفي ظروف مشبوهة، ولكن بعضهم تجاوز هذا التحذير واستمر في مخالطة هذا الأخير.

كما ندد البعض الآخر بجنوح القيادة إلى الخيار «الانتخابي»؛ وهنا لا بد أيضا من توضيح الأمور: إن أسلوب الكفاح عبر المشاركة في الانتخابات، والذي افتتحه مصالي نفسه سنة 1946، قد اتضحت فعاليتُه من حيث أنه فرصة سانحة للتعريف بالحزب ولاسيما أنه أشاع مطلب الاستقلال في أوساط الجماهير. كما أن تغطية حزب الشعب الجزائري تحت ستار تسميته بحركة انتصار الحريات الديمقراطية، كان له أثر لا يُنكر في تسهيل النشاط السري (بفضل تواطؤ بعض الموظفين الإداريين مع الحزب وإمداده بوثائق هوية

ورخص سفر مزورة وغير ذلك). نذكر من ذلك، مثلا، حالات خيضر، النائب بالبرلمان الفرنسي، وبن بولعيد المرشح لانتخابات المجلس الجزائري سنة 1948؛ فهذان كانت لهما علاقة وثيقة بالمنظمة الخاصة.

لا جدال في أن ظروف الكفاح من أجل الاستقلال تقتضي الاعتماد على جميع الوسائل، الشرعية منها والمحظورة، وفي هذا الباب تنتمي المشاركة في الانتخابات إلى الصنف الأول من الوسائل ولا سبيل إلى نكران فائدتها؛ ومهما يكن فإن وسائل الكفاح الشرعية هذه لا تكفي، رغم ضرورتها، لأنها تفقد دلالتها إن لم يكن هدفُها النهائي هو الكفاح المسلح كخيار لا بد منه.

كما اتهم بعضُهم قيادة الحزب بأنها كانت ضد فكرة فرار المناضلين المعتقلين من السجن فما علينا إلا التذكير بحالة محمد زبيري، كاتب الضبط في محكمة الجزائر العاصمة، الذي فر من مقر شرطة المباحث العامة في فيلا محي الدين، وكذلك حالة سيد علي عبد الحميد الذي حاول الفرار عندما جاء البوليس لاعتقاله، وحالة بن مصطفى بن عودة، وزيغود يوسف اللذين فرا من سجن عنابة، وحالة أحمد بوقرة الذي تلقى أمرا بعدم المثول أمام المحكمة... غير أن ثمة حالات استثنائية، تتعلق أولاهما بكل من بن بلة ومحساس والثانية بمحمد خيضر وهذا يقتضي بعض التوضيح.

فيما يخص بن بلة، لم تكن قيادة الحزب موافقة على فراره من السجن باعتبار أنه كان مسؤولا على المعتقلين في سجن البليدة[1]؛ ذلك أن فراره سيدفع إدارة السجن لا محالة، إلى الثأر من بقية المساجين.

ثم لماذا يا ترى، اقتصار الفرار على شخصين اثنين لا غير؟ مهما يكن الأمر فبعد ساعات قليلة من عملية الفرار تم تطويق السجن من طرف قوات الدرك

(1) خلف بن بلة مكان سيد أحمد عبد الحميد بعد إطلاق سراح هذا الأخير بصفة مؤقتة نظرا لعدم ثبوت أية من التهم الموجهة ضده.

والشرطة وبوليس المباحث العامة، وقد روى يوسفي، وهو أحد المقربين إلى بن بلة، أنه تعرض للتعذيب؛ مضيفا أن المساجين نُقلوا، غداة عملية الفرار، إلى سركاجي (السجن المدني في الجزائر العاصمة) وهناك تم تجريد «المحرضين» من ثيابهم ووُضعوا في الأغلال ثلاثة-ثلاثة ثم ألقوا في زنزانات مظلمة توجد في ثالث طابق تحت أرضي حيث مكثوا ثلاثة شهور فدخلوا في إضراب عن الطعام دام 21 يوما وتسبب في نقل 33 منهم إلى مستشفى البليدة.

أما قضية خيضر فتختلف عن سابقتيها: كان خيضر تحت طائلة الاعتقال إلا أن قاضي التحقيق المكلف بالقضية اضطر إلى الانتظار إلى حين رفع الحصانة البرلمانية عنه من طرف المجلس الوطني الفرنسي فيضعه رهن الاعتقال. لذا ارتأت اللجنة المركزية أن ليس من مصلحة الحزب وقوعُ خيضر رهن الاعتقال بل يجب عليه الفرار إلى القاهرة فورا. ولكن لما حان أوان تنفيذ قرار اللجنة المركزية تبيَّن للمكتب السياسي أن المعني بالأمر في موقف ينطوي على تناقض كبير: ذلك أن رفض خيضر الوقوف أمام القاضي معناه تفنيدُ أطروحة القيادة المبنية على دعوى «المؤامرة الاستعمارية»؛ ولذا غيرت القيادة رأيها ففضلت أن يقف النائب خيضر أمام المحكمة لتكون حصانتُه البرلمانية فرصة سانحة لإضفاء شهرة واسعة على تلك المحاكمة ومن ثم توظيفها في خدمة قضية بقية المحكوم عليهم. لكن خيضر ارتأى ألا يمتثل لقرار اللجنة المركزية مفضلا الانتقال إلى سويسرا ومن ثم الالتحاق بالقاهرة.

المحاكمة الكبرى في حق المنظمة الخاصة

دُعي أعضاء هيئة أركان المنظمة الخاصة وبعض أعضائها المعتقلين للمثول أمام محكمة البليدة وكان مجموعُهم ستة وخمسين متهما؛ ولذا اشتهرت هذه المحاكمة باسم قضية الـ56 بالبليدة. جرت المحاكمة بناء على الوقائع التي أثبتها قاضي التحقيق (كاترينو) اعتمادا على ما ورد في محاضر الاستجواب

والتحقيق التي أجراها المحافظ (كوست)، من قسم المباحث العامة ومساعدوه (تورو)، (هافارد)، و(فورسيولي). **بدأت المحاكمة يوم 22 سبتمبر 1951 بناء على التُّهم التالية:**

- «المساس بأمن الدولة وتكوين جمعية أشرار».
- «المساس بوحدة التراب الفرنسي وسلامته».

كانت هيئة الدفاع تتألف من الأستاذين عبد الرحمن كيوان وعمار بن تومي، من نقابة المحامين بالجزائر العاصمة، وحميد قسول والعمراني، وهما على التوالي من نقابتي البليدة وباتنة، إلى جانب كل من (روني وبيير ستيب)، و(إيف ديشيزيل)، و(بيار برون)، و(هنري دوزون)، و(فييني) وجميعُهم من نقابة المحامين بباريس.

وقد حرصت قيادة الحزب على ضمان أوسع إشهار ممكن للمحاكمة فبادرت بدعوة شخصيات فرنسية مرموقة وطلبت منهم الإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة نذكر من بينهم: (أندريي مندوز)، الأستاذ المحاضر بكلية الآداب بجامعة الجزائر؛ و(كلود بوردي)، مدير الأسبوعية اليسارية (لوبسيرفاتور)؛ و(دوفريش) أمين الكنفيدرالية العامة للشغل. ومن جهتهما، بعث كلٌ من الكاتب المعروف (ألبير كامو)، وكذا (جان ماري دوميناخ)، مدير المجلة الكاثوليكية (إسبري) رسائل إلى المحكمة للتعبير عن تضامنهما مع المتهمين. وبالموازاة مع هذا أوعزت قيادة الحزب إلى شخصيات أخرى من الجزائر وفرنسا ومصر بإرسال برقيات مماثلة إلى المحكمة؛ كما دعت إلى تعبئة المناضلين والسكان للخروج، أثناء انعقاد جلسات المحاكمة في مظاهرات للتضامن مع المعتقلين. وأسفرت تلك المظاهرات، في كل مرة، عن عدد من الاعتقالات والجرحى إثر المواجهات مع قوات البوليس. استغل المتهمون فرصة الدعاية السياسية التي أتاحتها تلك المحاكمة فركزوا في أجوبتهم على التنديد بشتى صنوف القمع

والتعذيب والتنكيل التي سُلطت عليهم أثناء الإستنطاق، وأكدوا بكل قوة على أن مبدأ الاستقلال والسيادة الوطنية مطلب لا محيص عنه. اضطرت المحكمة أكثر من مرة إلى رفع الجلسات الحامية الوطيس؛ وتقرر إستئناف المحاكمة في جلسات مغلقة لكي لا يسمع الشارع فحوى المرافعات المناهضة للنظام الاستعماري. وبعد أن تأجلت المحاكمة إلى أول جانفي 1952، أصدرت هذه الأخيرة أحكامها يوم 11 مارس 1952؛ وتراوحت بين 8 و3 سنوات بالسجن.

- **محمد خيضر،** في قائمة المطلوبين، حكم غيابي بثمان سنوات سجنا.
- **حسين آيت أحمد،** في قائمة المطلوبين، حكم غيابي بسبع سنوات سجنا.
- **أحمد بن بلة،** معتقل، سبع سنوات سجنا.
- **محمد بوضياف ومحمد أعراب،** في قائمة المطلوبين، حكم غيابي بست سنوات سجنا.
- **امحمد يوسفي وأحمد محساس،** معتقلين، خمس سنوات سجنا.

يضاف إلى هذه الأحكام غرامات مالية وسنوات عديدة من حظر الإقامة والتجريد من الحقوق المدنية؛ وصدرت في حق باقي المعتقلين أحكامٌ أقل قسوة، في حين أُطلق سراح بعضهم. كما قضت المحكمة بحجز أجهزة الإرسال اللاسلكي والأسلحة والذخائر والمتفجرات والوثائق المكتوبة التي عثر البوليس عليها خلال المداهمات.

جرت محاكمات أخرى ضد عناصر المنظمة الخاصة في جهات أخرى من الوطن نذكر منها محاكمة الـ 27، في بجاية يوم 15 فيفري 1951، حيث كان عبان رمضان من جملة المتهمين وحُكم عليه بست سنوات سجنا مع حظر الإقامة وتجريده من حقوقه المدنية لمدة عشر سنوات، وغرامة مالية قدرها 500.000 فرنك. أسفرت محاكمة بجاية عن أحكام بالسجن بلغ مجموعُها 110 سنوات سجنا وبلغ مجموع سنوات حظر الإقامة 140 سنة، ومجموع سنوات

التجريـد مـن الحقـوق المدنيـة 165 سـنة، وبلـغ مجمـوع الغرامـات الماليـة 6.040.000 فرنك.

ونذكر أيضا، محاكمة الـ 47 بوهران، في مارس 1951، حيث حُكم على حمو بوتليليس، أحد قادة المنظمة الخاصة على مستوى القطاع الوهراني، بثمان سنوات سجنا. وبلـغ مجمـوع الأحكـام بالسـجن 122 سـنة، ومجمـوع الأحكـام بحظر الإقامة 139 سنة، ومجموع الأحكام بالحرمان من الحقوق المدنية 135 سنة. ومثل ذلك أيضا، محاكمة الـ 121 في عنابة التي أسفرت عما مجموعه 365 سنة بالسجن و386 سنة حكما بحظر الإقامة و672 سنة بالتجريد من الحقوق المدنية وغرامات مالية قدرها 22.700.000 فرنك.

اجتمعت اللجنة المركزية في شهر فيفري 1951 لدراسة وضعية المنظمة الخاصة التي أُصيبت في القمة بسبب اعتقال قيادة أركانها، وخسرت ما يربو عن ثلث أعضائها الذين وقعوا رهن الاعتقال؛ فلم يعد في مقدورها توفير الملاذ الآمن لمن نجا من عناصرها مما جعل معظمهم يلتجئون إلى المعاقل الجبلية بينما اضطر بعضهم إلى التشتت في انتظار أن يطويهم النسيان. وهكذا اندثر بالفعل جزءٌ كبير من هذه المنظمة. وقد لاحظت اللجنة المركزية أن الخطأ الرئيسي تتحمله قيادة الحزب نفسها باعتبار أنها تكفلت بجهاز في غاية السرية ولكنه يضم عددا ضخما من العناصر بالرغم من أن شروط الانتقال إلى مرحلة العمل المسلح لم تكتمل بعد. غير أن مبدأ الكفاح المسلح لم يكن محل جدال أو تراجع بل قصارى ما في الأمر أن اللجنة المركزية شجبت المسعى الذي انتهجته هيئة الأركان: تجنيد غير إنتقائي، نقص الحيطة والحذر وهو أمر لا يتماشى البتة مع القواعد التي ينبغي أن يلتزم بها أي تنظيم سري، إنعدام رد الفعل السريع الذي يقتضي تشتيت المناضلين المستهدفين وسرعة التصدي للحد من عواقب موجة الاعتقالات.

عينت اللجنة المركزية لجنة برئاسة مصالي؛ وإثر المداولات عرض هذا الأخير باسمها، مشروع قرار لنظر اللجنة المركزية فصادقت عليه:

- الانتقال إلى الكفاح المسلح مبدأ ثابت لا جدال فيه.

- الإبقاء على الهياكل التي لم يكتشفها البوليس، في انتظار إعادة هيكلة المنظمة الخاصة على أسس جديدة، مع تجميد نشاطها وتحويل عناصرها الناجية من الاعتقال لإلحاقها بالتنظيم السياسي الأم لتدعيم صفوفه[1].

- تجميد نشاط المنظمة الخاصة بصفتها هيكلة شبه عسكرية، إلى موعد لاحق.

التكفل بعناصر المنظمة الخاصة

تكفلت قيادة الحزب بأعضاء هذه المنظمة الشبه عسكرية وألحقتهم بصفوف عناصر التنظيم السياسي. ثمة من إدعى أن قيادة الحزب قد تخلت عن المعتقلين وعن بقية العناصر المطلوبة ولم تتكفل لا بأوضاعهم المادية ولا المعنوية، ولذا فلابد من التذكير بما سبق أن قلناه بخصوص إقدام قيادة الحزب، منذ سنة 1948، على تشكيل ما يسمى «لجنة مساعدة ضحايا القمع» والتي أُسندت رئاستُها إلى المحامي الأستاذ عبد القادر وقواق وكان سعد دحلب أمينها العام وعمار بن تومي أمينا عاما مساعدا والأستاذ عبد القادر حاج علي أمين الصندوق وعيسى العبدلي أمين الصندوق المساعد وسيد علي عدّاب العضو الدائم. تكفلت هذه اللجنة بالدفاع عن المعتقلين سواء في ذلك عناصر المنظمة الخاصة أو عناصر التنظيم السياسي. واستنجدت بمحامين وطنيين وديمقراطيين

(1) أما المناطق التي لم تتعرض فيها المنظمة الخاصة للقمع فقد احتفظت بهيكلتها شبه العسكرية على حالها. إلا أن هذه الأخيرة وُضعت في حالة سبات في انتظار أن تسنح ظروف أفضل. وهذا ما مكنها من الانتقال، بدون صعوبات تذكر إلى مرحلة العمل المسلح منذ أول نوفمبر 1954.

من الجزائر وفرنسا. كما تكفلت بتوزيع المساعدات على عائلاتهم إما في شكل مبالغ نقدية بفضل الاعتمادات التي خصصتها إدارة الحزب أو في شكل مساعدات عينية بواسطة بطاقات التموين المخصصة لهذا الغرض. ولم يُستثن المعتقلون من هذه المساعدات حيث كانوا يستلمون حصصهم من المواد الغذائية حسب ما تسمح به الإمكانيات المالية وفي المناسبات الدينية وكانوا يستلمون أيضا الحوالات المالية والملابس والكتب. أنفق الحزب ما يزيد عن ثلاثين مليون سنتيم في الفترة من 1948 إلى 1953، كمساعدات للمعتقلين وعائلاتهم[1]، وكان يؤمِّن اتصالاته مع المعتقلين بفضل وساطة المحامين بينما أوكلت إلى الأستاذ كيوان المهام ذات الطابع السري.

أما ما يتعلق بالمناضلين المطلوبين فقد تم إلحاق البعض منهم بصفوف التنظيم السياسي وتم توزيع الآخرين بين عائلات مناضلي الحزب أو المتعاطفين معه، وكان هؤلاء يستفيدون من منحة مالية حسب الإمكانيات المادية المتوفرة لدى إدارة الحزب[2]. ولقد أظهر بعض الذين التحقوا بالمعاقل قدرات عبقرية في التخفي فتمكنوا من ممارسة بعض المهن، وفي هذا الصدد نجح سويداني بوجمعة، الذي أرسله الحزب إلى بلدة الصومعة، في التخفي تحت اسم مستعار مما مكنه من الحصول على شُغل كحاكم فلاحي في مزرعة (غروس)؛ وكان البعض الآخر قد التجأ للإقامة عند الأصدقاء أو لدى بعض أفراد العائلة.

---

(1) انظر صحيفة L'Algérie Libre الصادرة في 3 أكوبر 1953.

(2) أما عناصر المنظمة الخاصة الذين نجوا من القمع فقد أُلحقوا بصفوف التنظيم السري. وقد كُلِّف كل من بوضياف ومروك بتلخيص التقارير الواردة من شتى الولايات. وأما ديدوش وبن مهيدي وشرقي إبراهيم وبوصوف عبد الحفيظ ورمضان بن عبد المالك فقد ولوا مسؤولية قيادة الدوائر التابعة لولايات الوسط والقطاع الوهراني.

لا مناص من الاعتراف بأن وضعية المقاومين المتخفين في المدن لم تكن مريحة على الإطلاق، حيث كانوا مرغمين على الاعتكاف داخل بعض الشقق لمدة طويلة. وفي كل الأحوال، حرصت إدارة الحزب على البقاء في اتصال مستمر معهم. وكان أحمد بودة يؤدي لهم زيارات متكررة للوقوف على أحوالهم ولإطلاعهم على ما يستجد في الميدان السياسي. وكنتُ، أنا شخصيا، أزور بن بلة في مخبئه بالبليدة إثر فراره من السجن سنة 1952. وبعد نقله إلى الجزائر العاصمة كنتُ أذهب لزيارته، رفقة أحمد بودة، للإشراف على إعداد الشروط الضرورية لضمان سفره إلى فرنسا سرا. وثمة مناضلون آخرون كان ينبغي ترحيلهم بنفس الطريقة وإلى نفس المقصد، سأذكر من بينهم كلا من آيت أحمد، بوضياف، ديدوش، محساس، غراس، مروك وعمر حداد. كان هذا النوع من العمليات يتطلب إعدادا دقيقا سواء من حيث توفير شبكات التهريب والأموال اللازمة ووثائق السفر ناهيك عن العناصر المتواطئة معنا داخل المصالح الإدارية وشركات النقل البحري.

وكان حسين لحول، المكلف على مستوى اللجنة المديرة بتنسيق نشاطات المنظمة الخاصة يسهر على الاتصال بصورة مستمرة مع قادة هذا التنظيم (آيت أحمد، بن بلة وغيرهما). غير أن المسؤول الذي كان على اتصال مباشر ودائم بالمقاومين هو سيد علي عبد الحميد بصفته مسؤول التنظيم. كان يُكلفهم بدراسة وتلخيص التقارير الواردة من قادة الولايات على مستوى التنظيم السياسي. وكان يجتمع شهريا، بكل من كريم بلقاسم وأو عمران، المسؤولين على منطقة القبائل، كما كان يلتقي مرارا مع بوضياف ومروك قبل انتقالهما إلى فرنسا. وكثيرا ما كان يشرف بنفسه، على نقل العناصر المطلوبة من طرف البوليس؛ وحدث له مرة أن رافق فوجا ممن لم يعودوا يطيقون تحمُّل العيش في المخبأ الموجود في قلب حي القصبة داخل شقة يملكها الحاج علي وهو صاحب مطعم

يقع في نهج (مارانقو). لقد تولى سيد علي حراستهم إلى أن وصلوا إلى واد عيسي، بمنطقة القبائل، حيث سلمهم إلى كريم بلقاسم. وفي بعض الأحيان كان يتم الاستنجاد بخدمات خيضر لأداء مهمات خاصة نظرا لتمتعه بالحصانة البرلمانية؛ غير أن هذا كان قبل أن تعترضه القلاقل مع مصالح الشرطة والقضاء.

لا جدال في أن كان ثمة بعض المقاومين الذين كانوا يقيمون أو يعيشون في ظروف صعبة للغاية ولا مراء في حدوث بعض التقصير في هذا المجال. ومن المحتمل أن القيادة والإطارات لم يستطيعوا أو لم يتمكنوا، دوما، من إيجاد الحل المناسب لمشاكلهم التي لم تكن ذات طابع مادي فحسب بل كانت أيضا ذات طابع معنوي؛ وغني عن البيان أن الكفاح على جبهات متعددة وبوسائل محدودة لم يكن بالأمر الهيِّن؛ فليس ثمة أي وجه للمقارنة بين الإمكانيات المالية المتوفرة يومئذ، مع التي تتوفر لدى الدولة الجزائرية اليوم. ومهما يكن فإن القيادة كانت حريصة على التكفل بهؤلاء الإخوان ومساعدتهم على حل مشاكلهم؛ وفي هذا الصدد سأكتفي بذكر مثالين اثنين فقط: حالة لخضر بن طوبال وحالة مصطفى بن بولعيد.

روى لي لخضر بن طوبال الحدث التالي: «في سنة 1950 كنت مطلوبا من طرف البوليس مع كل من رابح بيطاط، وحباشي عبد السلام، ومحمد بن جدو، ومكي تليناني؛ وقد تولى مسؤول قسمة أريس، مسعود بلعقون، الإشراف على عملية نقلنا بواسطة سيارة أجرة إلى منطقة الأوراس حيث وجدنا في استقبالنا كلا من لعبيدي حاج لخضر[1]، وعبد الحميد بوضياف في باتنة. مكثنا في

(1) لعبيدي حاج لخضر، عضو المنظمة الخاصة في منطقة الأوراس؛ أصبح في نهاية حرب التحرير يُعرف باسمالكولونيل حاج لخضر في الولاية الأولى.

منطقة الأوراس طيلة الفترة الممتدة من أول أوت 1950 إلى نوفمبر 1952، حيث أُسندت لكل واحد منا مسؤولية الإشراف على قيادة ناحية معينة:

- بن طوبال على ناحية بني بوسليمان (دوار زلاطو).
- بيطاط على ناحية توابة (عرش بن بولعيد).
- حباشي على جزء من ناحية بني بوسليمان.

وكان مسؤول دائرتنا هو إبراهيم حشاني، العضو الدائم في التنظيم السياسي المتمثل في حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية. ولقد سمح لنا مكوثنا هناك بتوطيد نفوذ الحزب في جزء هام من منطقة الأوراس. وإثر اكتشاف وجود المنظمة الخاصة سنة 1950 بادرت كتيبة تتألف من 800 عضو من قوات الأمن، بفرض حصار على الأوراس وشنت حملة اعتقالات ومداهمات وتعذيب علَّها تتمكن بذلك من كشف المنظمة الخاصة ولكن دون جدوى. وبعدما هدأت عاصفة القمع قرر الحزب إعادتي إلى منطقة سمندو ثم إلى الخروب حيث مكثت إلى غاية سنة 1954».

أما مصطفى بن بولعيد، من جهته، قام في سنة 1953 بإعداد ذخيرة من القنابل التي خزنها في محل تجاري يملكه الإخوة مشلك في باتنة. انفجر مخزون القنابل إثر حادث مؤسف، مخلفا أضرارا جسيمة في المحل والمتاجر المجاورة؛ وقد أحدث هذا الانفجار هلعا كبيرا في المدينة. كان من الضروري تعويض الخسائر التي لحقت بالإخوة مشلك بغرض إخفاء السبب الحقيقي للحادثة؛ ذلك أن الشرطة بادرت إلى فتح تحقيق وشرعت في استجواب عدد من الأشخاص. وبما أن بن بولعيد كان في حاجة ماسة إلى المال فإنه جاء لمقابلتنا، أنا وحسين لحول، فوضعنا تحت تصرفه مبلغا اقتُطع من خزينة الحزب. ولقد ذكَّرني عبد الحميد مهري، الذي كان من أخلص أصدقاء بن بولعيد آنذاك، بأن المبلغ المذكور كان يقدر ب 250.000 فرنك(ملحق39).

لنعد مجددا إلى منطقة الأوراس التي لعبت دورا حاسما إبان حرب التحرير، للتذكير بأنها كانت عشية 1954 معقلا لحزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ وقد بلغ هذا التنظيم إلى أقصى النواحي النائية في هذه المنطقة. كانت الاجتماعات تنعقد بصورة منتظمة على مستوى قسمات الحزب وكان المناضلون يُضطرون في بعض النواحي إلى قطع مسافة ثلاثين كيلومترا مشيا على الأقدام للوصول إلى مكان الاجتماع. أما الأحزاب والتشكيلات الأخرى مثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء والحزب الشيوعي، فلم تكن متواجدة سوى في بعض المراكز الحضرية. ولقد روى لي مسؤول الدائرة آنذاك، إبراهيم حشاني، هذه التفاصيل وذكر لي أنه كان يشرف على ألف وثمانمائة مناضل مهيكلين. وكان معظمهم فقراء إلى درجة أن الحزب حدد، بصورة استثنائية، مبلغ اشتراك هؤلاء المعوزين بـ20 سنتيما بدلا من 50 و100 سنتيم المقررة في بقية أنحاء الجزائر.

الفصل الثاني

أزمة النزعة البربرية في الحركة الوطنية

النزعة البربرية دسيسة استعمارية

عانى حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1949 أزمة داخلية خطيرة كادت تعصف بوحدته العضوية بل بوحدة صفوفه على مستوى الوطن برمته: إنها النزعة البربرية.

تُطلق تسمية «بلاد البربر» على حيِّز جغرافي معين بينما تُفيد تسمية «البربر» مفهوما عرقيا. بيد أن النزعة البربرية في حد ذاتها، ظاهرة اختلقها الاستعمار ليتخذها مطية لتحقيق شعاره المعروف «فرِّق تسُد»، وهي دليل يثبت حرص المستعمر على إذكاء نيران التفرقة وتعميق التناحر المُفتعل بين مجموعتين من الجزائريين، إحداهما «عربية» وثانيتهما «قبائلية».

ومن جملة أهداف السياسة الاستعمارية تقويضُ أركان المجتمع المغاربي بتوظيف النظريات القائلة بأن شمال افريقيا بلاد بربرية أصلا وأن العرب قومٌ غزاة ومستعمرون، جاءوا إلى شمال افريقيا كغيرهم من الأجانب الذين توافدوا إلى المنطقة من قبل: كالرومان والوندال والبيزنطيين والأتراك، ثم الفرنسيين فيما بعد. وهذا دليل واضح على جحود عروبة بلاد المغرب[1].

وجدت هذه السياسة طريقها إلى أذهان فئة قليلة من النخبة الجزائرية الناطقة باللغة الفرنسية والتي كانت تؤمن بوجود ثنائية عرقية في شمال افريقيا

(1) سوف نستعمل لفظة العروبة في متن هذا الكتاب ليس بالمفهوم العرقي أو الإثني للفظة، وإنما بمدلولها الثقافي العام.

«عرب - بربر» ولقد تبنى الحزب الشيوعي الجزائري هذه الأطروحة نظرا لتوافقها مع فكرته القائلة بأن «الأمة الجزائرية ما تزال في طور التكوين» (ملحق19).

يعود ظهور النزعة البربرية في صفوف حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى سنة 1946-1947: ففي تلك الفترة قررت جماعةٌ من المناضلين الشبان، المنحدرين من منطقة القبائل، وقد راعهُم ما رأوا من مجازر رهيبة في ماي 1945 بالقطاع القسنطيني وما تعرضوا له من قمع فظيع في منطقة القبائل واستاءوا كثيرا لصدور الأمر بالتمرد ثم الأمر المضاد ماي 1945. تلك الأحداث المؤلمة أدخلت البلبلة في النفوس ودفعت البعض إلى الالتحاق بالمعاقل الجبلية؛ ولهذا يصح القول بأن الدوافع الحقيقية التي حركت هؤلاء، يومئذ، كانت تنم عن مشاعر الوطنية الجياشة في صدورهم. نذكر من بين هؤلاء الشبان كلا من: علي العيمش وحسين آيت أحمد، من ثانوية بن عكنون، وعمار ولد حمودة وعمر أوصديق، من مدرسة المعلمين ببوزريعة. كان هؤلاء الطلبة على صلة بأحد تجار الخضر والفواكه من مدينة الجزائر، يدعى واعلي بناي وهو مناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري اشتهر بحزمه الشديد وقامته الفارعة ومزاجه المتوثب فكان زعيما بحق من حيث أنه شديد التأثير في أقرانه.

تمكن الفريق من إقناع عدد من طلاب المدرسة الثعالبية بالجزائر وبعض الطلبة الجامعيين نذكر من بينهم: مبروك بالحسين، يحيى حنيش، الصادق هجرس، سعيد أوبوزار وغيرهم من تلاميذ المدارس الثانوية. وبعد أن عاجلت المنية علي العيمش في شهر أوت 1946، أصبح كل من آيت أحمد، ولد حمودة، أوصديق وبناي، يشكلون نواة الفريق ذي النزعة البربرية. كان هؤلاء الأربعة أعضاء في اللجنة المركزية لحزب الشعب - حركة انتصار الحريات

الديمقراطية، وهي الهيئة التي تتولى تعيين قيادة الحزب وتحدد خطه السياسي فضلا عما أُسند إليها من مسؤوليات هامة في جهاز الحزب. من ذلك مثلا أن آيت أحمد كان عضوا في المكتب السياسي للحزب (1947-1948) قبل أن يتولى قيادة المنظمة الخاصة خلفا لبلوزداد الذي أقعده المرض. وكان ولد حمودة على رأس المنظمة الخاصة بمنطقة القبائل الكبرى بعدما كان يترأس التنظيم السياسي على مستوى القطاع الوهراني. بينما تولى عمر أوصديق قيادة منطقة الجزائر الكبرى لفترة محدودة، وكان في الوقت نفسه نائبا لأحمد بودة عضو المكتب السياسي المكلف بالتنظيم السياسي على المستوى الوطني.

كان دعاة النزعة البربرية يُلحون على الهوية البربرية ويُنكرون، في الوقت ذاته الإسهام الحضاري العربي والإسلامي متأثرين بالأفكار التي روجها منظرو الإيديولوجية الاستعمارية والشيوعية معا. وينبغي أن نُعيد إلى الأذهان، على سبيل التذكير، أن الشيوعيين يُنكرون أن تكون ثمة «أمة جزائرية» قد تشكلت من قبل بناء على توابث العروبة والإسلام. بل كانوا ينافحون عن الفكرة القائلة بأن الأمة الجزائرية ما زالت في طور التكوين بفضل تعايش عدد من الجماعات العرقية المختلفة فوق نفس الأرض الجزائرية من بينها العرب والبربر واليهود والإيطاليون والمالطيون والإسبان والفرنسيون. ومن الجدير بالتذكير أيضا أن نجم الشيوعيين قد تألق غداة الحرب العالمية الثانية: ففي 1946-1947 نشط الحزب الشيوعي الجزائري في نشر أدبياته السياسية بين شباب الثانويات والجامعات وكان الشيوعيون الجزائريون يحظون بدعم الحزب الشيوعي الفرنسي، أكبر الأحزاب الفرنسية آنذاك، نظرا لعدد المنخرطين في صفوفه والذي يُقدر بمليون عضو، فضلا عن عدد الناخبين المتعاطفين معه والذين يفوق عددهم خمسة ملايين ناخب، ووصول 166 نائبا شيوعيا إلى

المجلس الوطني الفرنسي. علاوة على كل هذا وذاك كان الحزب الشيوعي الفرنسي يومئذ يحتمي بمظلة الاتحاد السوفييتي قاهر ألمانيا النازية.

كان دعاة النزعة البربرية معجبين بالأفكار الماركسية مثل إعجابهم بتركيبة الاتحاد السوفييتي الذي كان يُفاخر بالنظم السياسية السائدة في جمهورياته «الإسلامية» في أذربيجان، أوزبكستان، طاجكستان إلخ... ويزعم أن كل شعب من شعوبها وكل جماعة إثنية في الاتحاد تتمتع بحرية استعمال لغتها الخاصة وتفتُّح ثقافتها المتميزة فضلا عن تمتعها بنوع من «الاستقلال الذاتي» الذي يُخولها حرية تسيير شؤونها الخاصة... وتلك هي الحجج التي طالما تباهى بها المنتمون إلى النزعة البربرية. لا مراء، فثمة في الجزائر خصوصية قبائلية حقا ولا سبيل إلى نكران هذا: ففي العهد الاستعماري كانت منطقة القبائل تتميز بفقرها المدقع ومعاناة سكانها شظف العيش وكدِّهم الدؤوب من أجل استخراج قوتهم اليومي من الأراضي المحجرة ومن الجبال الوعرة المحيطة بمنطقتهم. وكان السكان يُحكِّمون في نزعاتهم هيئة «تاجماعت»، وهي بمثابة مجلس للعقلاء، تستمد قوانينها من الشريعة والأخلاق الإسلامية لمواجهة القانون الفرنسي الدخيل. وكانت البعثات المسيحية ممثلة في إرساليات «الآباء البيض»، تستغل بؤسهم المادي بتجريب طرق منهجية سعيا منها إلى تنصيرهم: احتضان الأيتام، توزيع المعونة على المحتاجين (دقيق، تين، زيت، مواد غذائية متنوعة) وفتح المدارس الدينية المسيحية. ومع ذلك لم تأت النتائج حسب الجهود المبذولة، قياسا بالعدد الضئيل جدا من السكان الذين اعتنقوا الديانة المسيحية.

فضلا عن كل هذا فلقد زعم المنظرون الاستعماريون أن منطقة القبائل مؤهلة أكثر من بقية المناطق لتقبُّل مزايا الحضارة الأوربية. ولذا، كان التعليم الفرنسي فيها أكثر كثافة بالمقارنة مع باقي مناطق البلاد بغرض اصطفاء نخبة

مفرنسة. وكان بعض المنظرين يوعزون، بطريقة ماكرة، أن سكان منطقة القبائل ينحدرون من أصول رومانية بل آرية، ملمّحين من وراء ذلك إلى أن هؤلاء أقرب نسبًا إلى الفرنسيين وأنهم، على أية حال، أكثر قابلية للاندماج زعما منهم بأنهم أقل تشبعا بروح الإسلام من بقية سكان البلد.

وأمام تفاقم ظاهرة البطالة هاجر عدد كبير من سكان المنطقة إلى فرنسا أو توزعوا عبر المناطق الجزائرية لممارسة شتى المهن والحرف الصغيرة كخياطين وتجار وباعة متجولين وموظفين في الإدارات وعمال ومُلاك صغار ويد حاكمة فلاحية في مزارع المستوطنين.

ولقد كانت منطقة القبائل حصنا منيعا لنشاط حزب الشعب على شاكلة الجزائر العاصمة ووهران والشمال القسنطيني والأوراس. كما شارك العديد من أبناء المنطقة الذي هاجروا إلى فرنسا، في إنشاء نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب الجزائري مساهمين بذلك في إشعاع هاذين التنظيمين السياسيين.

أما في القطر الجزائري، فقد حاول أنصار النزعة البربرية تجنيد الأنصار في صفوف الأوساط الطلابية بالعاصمة ومنطقة القبائل؛ ولئن لم يشرعوا في نشر أفكارهم بصورة مباشرة على مستوى قاعدة الحزب، فإنهم لم يكونوا يتوانون عن القدح في قيادته سعيا منهم إلى زعزعة سلطتها والتشكيك في نهجها السياسي ذي التوجه العربي - الإسلامي، وهو النهج الذي رسمه الحزب. وكانوا كلما تجرأوا على التعبير عن أفكارهم أو إثارة النقاش لمحاولة كسب بعض المؤيدين إلا ويصطدمون برفض مطلق من طرف الأغلبية الساحقة من مناضلي الحزب، باعتبار أن تلك الأفكار سوف تؤدي بالحزب والشعب لا محالة إلى انقسام الصف والمواجهة العرقية.

لذا، فإننا نعتقد أن من الضروري الإشارة إلى حاكمين اثنين كان لهما تأثير كبير على صيرورة تكوين النزعة البربرية، **وهما كما يلي:**

أولا: كون دعاة النزعة البربرية من ذوي التكوين الفرنسي المحض ولم يكونوا يتحدثون اللهجة القبائلية سوى في الوسط العائلي، وكانوا يجهلون بصورة تكاد تكون كاملة أسس الثقافة العربية والإسلامية، مما سهل انزلاقهم بسرعة من معاداة العروبة إلى معاداة الإسلام مصداقا للمثل السائر: «الإنسان عدو ما جهل».

ثانيا: إن الإخفاق الذريع الذي مني به العرب في فلسطين ومواقفهم المخزية أمام دولة إسرائيل قد أحدث في نفوس الشبيبة القبائلية نوعا من النفور إزاء العرب وميلا إلى فك الارتباط بالعالم العربي.

وأول من دق جرس الإنذار، بخصوص هذه النزعة، هو أحمد بودة وكان ذلك خلال اجتماع اللجنة المركزية في زدين، ديسمبر 1948 (ملحق 28). لقد ندد بالنزعة البربرية التي انتقلت من مرحلة الأفكار إلى مرحلة التطبيق العملي وكانت تحاول التهيكل داخل هيئات الحزب نفسه.

وقد ردَّ عليه كل من واعلي بناي وولد حمودة وآيت أحمد، خلال نفس الاجتماع الذي كان مكرسا يومئذ لدراسة إشكالية المنظمة الخاصة باعتبار أن التفكير في تدعيمها أضحى أولوية الأولويات.

حزب الشعب القبائلي وأحداث فيدرالية فرنسا.

لقي دعاة النزعة البربرية ميدانا خصبا لنشر أفكارهم في ديار الغربة بفرنسا، ففي ربيع 1948 التقى بناي واعلي، بمدينة الجزائر، مع أحمد بودة رئيس المنظمة السياسية للحزب على المستوى الوطني وتحدث معه عن وضعية أحد الطلاب الجزائريين الذي كان «مطلوبا» من طرف الشرطة، حسب زعمه،

وكان هذا الأخير يرغب في الالتحاق بفرنسا لمتابعة الدراسة وأنه بحاجة إلى تزكية لدى قيادة الفيدرالية هناك. هذا الطالب هو محند علي يحيى الذي سيتبين فيما بعد أنه المحرض الرئيسي على النزعة البربرية بفرنسا.

وعن حسن نية، استجاب أحمد بودة لطلب واعلي بناي فالتحق محند على يحيى (المدعو رشيد) بفرنسا حيث تم إدماجه في صفوف التنظيم السياسي هناك، فتمكن بفضل ما جُبل عليه من جرأة وجسارة من الارتقاء سريعا في سُلَّم المسؤوليات إلى أن أصبح عضوا في اللجنة القيادية لفيدرالية حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية بفرنسا. وعندما انفجرت أزمة النزعة البربرية في ربيع 1949، تمكن من دفع اللجنة الإدارية إلى التصويت على لائحة تدين «الأسطورة القائلة بوجود جزائر عربية إسلامية»؛ بيد أن القاعدة الحزبية ثارت ضد تلك المناورات ملفتة انتباه قيادة الحزب بالجزائر إلى ضرورة التنديد بمن وصفتهم بالعناصر «الملحدة والمعادية للإسلام والعروبة». فور ذلك أوفدت القيادة إلى باريس كلا من شوقي مصطفاي، عضو المكتب السياسي، والصادق سعيدي، وهو شخصية مرموقة في منطقة القبائل. وفي عين المكان،انضم إلى الموفدين كل من محمد خيضر، النائب عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية في البرلمان الفرنسي، وبلقاسم راجف أحد رواد نجم شمال افريقيا. لكن أنصار النزعة البربرية منعوا هذه الشخصيات الأربع من الاتصال بالقاعدة الحزبية في فرنسا حيث أصبح أنصار النزعة البربرية يحتلون حينئذ موقع قوة داخل هذا التنظيم السياسي وقد بلغت نسبة تلويث هياكله التنظيمية بعدوى النزعة البربرية 80% تقريبا. إنه التصادم الذي لا مناص منه. وفي المنطقة الباريسية لم يسلم من العدوى سوى عدد قليل من قسمات الضواحي ومحافظاتها مثل (كولومب) والدائرتين 19 و20 حيث يقيم بعض المهاجرين الوافدين من منطقة القبائل الصغرى، وأصبحت تلك الضواحي

بمثابة نقطة ارتكاز للفريق الجديد المناصر للحزب والمكلف بتخطيط هجوم مضاد لدعاة النزعة البربرية. كانت منطقة جنوب شرق- فرنسا من بين الأقاليم التي صمدت في وجه أنصار علي يحيى، وهذا بفضل وجود بشير بومعزة في مدينة (ليون) وأحمد حدانو، المدعو «الكابا»، في مدينة مرسيليا.

أما في باريس فقد وقعت بين الفريقين مشاداة عنيفة بلغت إلى حد الاشتباك بالأيدي. وكانت المعركة حامية الوطيس حيث اضطر مندوبوا القيادة الوطنية للحزب إلى شن ما يشبه عمليات الكومندوس، أبلى فيها راجف بلاء حسنا من أجل استرجاع محلات الفيدرالية التي استولى عليها دعاة النزعة البربرية. ولقد استدعى الأمر التصرف بصرامة شديدة لاستعادة التحكم في زمام الأمور وتهدئة روع القاعدة النضالية التي أصابتها البلبلة ثم إعادة المناضلين المخدوعين إلى رشدهم. استدعى الأمر إعادة لم شمل المناضلين في كل محافظة إدارية وضاحية وحاضرة كبرى الواحدة تلو الأخرى وكذا إعادة هيكلة فروع الحزب وقسماته وإعادة تأسيس فيدرالية حزب الشعب بفرنسا من جديد. استغرقت هذه المهمة 18 شهرا من العمل الدؤوب (ملحق40).

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى نقطتين أساسيتين:

تتعلق **النقطة الأولى** بإسهام فرع الطلبة، المنضوين تحت لواء الحزب، بصورة حاسمة في حل الأزمة خلال الموسم الدراسي 1948 - 1949، نذكر من بينهم مصطفى لشرف، عبد المالك بن حبيلس، علي مرداسي، محي الدين حفيز، صغير مصطفاي، محمد بن قطاف وطالبين تونسيين هما: الطاهر قيقة ومصطفى العفيف. كان هؤلاء الطلبة، من جهة أخرى، أعضاء في لجنة تحرير صحيفة النجم الجزائري الناطقة بلسان فيدرالية الحزب بفرنسا.

وتتعلق **النقطة الثانية** بطبيعة الخط السياسي الذي وجب تحديده على ضوء النتائج المتحصل عليها. **ارتكز هذا الخط السياسي على مبدأين اثنين:**

أولهما هو دحضُ النظرية العرقية التي بُنيت عليها النزعة البربرية وتفنيدُ مزاعمها دون المساس بجوهر الثقافة البربرية. ويقتضي **المبدأ الثاني** استثارة المشاعر الوطنية المتنافية مع هذا النوع من المعتقدات وتعزيزُ وشائج الترابط والتماسك الاجتماعي بصورة لا تشوبها شائبة. ولا مناص من القول بأن النزعة البربرية، التي تسببت في بروز الأزمة التي أتينا على ذكرها الآن، ما كان لها أن تُسفر عن أية نتيجة غير إنشقاق الحركة الوطنية ومن ثمة تحقيق مصلحة الاستعمار لا غير.

بعد أن تمكنت قيادة الحزب من وضع حد للأزمة، أصدرت قرارا يقضي بفصل محند علي يحيى من صفوف الحزب، بسبب موقفه الانفصالي، وكل الذين تضامنوا معه؛ كما قررت توقيف صحيفة النجم الجزائري عن الصدور بعد أن انحازت إلى صف «رشيد» وأنصاره.

وبعد استعادة التحكم في فيدرالية فرنسا تأكدت كفاءة هذه الأخيرة وقدرتها على التنظيم في أول ماي 1950، من خلال تنظيمها مظاهرة جماهيرية حاشدة فاقت في تنظيمها وعددها مظاهرة الكنفيدرالية العامة للشغل، الشيوعية، وأتاحت للجزائريين فرصة التظاهر تحت الراية الوطنية بقيادة حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية. لقد خرج يومئذ إلى شوارع باريس أربعون ألف جزائري مجاهرين بأعلى أصواتهم بحقهم في الاستقلال وبلغ عددهم مائة ألف في بقية أقاليم فرنسا.

في الجزائر هلل الشيوعيون واستبشروا بالأزمة التي حلت بالحزب وبدا لهم في غمرة فرحتهم، أن حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية

أصبح على شفا حافة الإنهيار. وكان مندوبوهم في المحادثات بين الحزبين يتصرفون بكثير من الغطرسة والازدراء إزاء محاوريهم. وبما أن إدارة الحزب كانت على علم تام بالأفكار التي يروجها أنصار النزعة البربرية، فإنها فضَّلت التزام الحذر والتبصُّر وعدم التسرع في اتخاذ أية تدابير. وأرجأت ذلك إلى أن أصبح في حوزتها ما يكفي من الأدلة المادية حول المؤامرة التي كانت تُحاك في الخفاء. وذلك بعد أن وقعت في يدها رسالةٌ كان قد بعثها عمر أوصديق من السجن المدني بالجزائر العاصمة (سركاجي) إلى واعلي بناي. اتضح من فحوى الرسالة أن ثمة مساع حثيثة لهيكلة تنظيم حزبي داخل حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية يُسمى حزب الشعب القبائلي[1]؛ ولقد كشف التحقيق عن أسماء المحرضين على هذا المسعى الانفصالي وهم: واعلي بناي، عمر أوصديق، عمار ولد حمودة والصادق هجرس. وقد قرر الحزب عقوبات ضدهم ليس بسبب أفكارهم التي كان الحزب يغض الطرف عنها إلى حد ما، وإنما عوقبوا على نشاطاتهم الهدامة ودسائسهم الانفصالية. إثر ذلك انضم أغلب المفصولين إلى الحزب الشيوعي الجزائري، ومن بينهم الصادق هجرس الذي سيصبح من بين قادة هذا الحزب. بينما اكتفى آخرون بالنشاط على هامشه. وبعد الاستقلال أصبح الصادق هجرس أمينا عاما لحزب الطليعة الاشتراكية[2]، وهي التسمية الجديدة للحزب الشيوعي الجزائري.

لم تجد أفكار دعاة النزعة البربرية قبولا حسنا لدى الجماهير. ففي منطقة القبائل لم تنضم من قسمات حزب الشعب، الإثنى عشرة، سوى قسمة واحدة

(1) PPK, Parti Populaire Kabyle.

(2) PAGS, Parti d’Avant- Garde Socialiste.

فقط، هي قسمة عين الحمَّام (ميشلي سابقا)، معقل ولد حمودة، وبقيت تحت نفوذهم سنة واحدة على الأكثر[1].

وينبغي التنويه بأن الثقافة واللغة البربرية كانت متداولة في هياكل الحزب، ولم يحدث أبدا أن طُرحت مسألة الاعتراف بها داخل هياكله؛ بدليل أن اللغة القبائلية كانت متداولة في نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946، من طرف عديد الخطباء الذين يمتلكون ناصيتها باقتدار وكانت حاضرة في الأهازيج والأناشيد التي تضفي جوا من الحيوية أثناء اجتماعات المناضلين والأعراس العائلية وبمناسبة التجمعات الشعبية. ولم يكن أحد يرى في ذلك أية غرابة. كانت العلاقات الأخوية الصادقة تسود بين المناضلين بصرف النظر عن الجهات التي ينحدرون منها بل حتى بعض الذين لا يحسنون التحدث باللغة القبائلية كانوا يرغبون في تعلمها ويجدون متعة في استعمال النزر القليل من الكلمات القبائلية التي يعرفونها. إلا أن الثقافة واللغة البربرية كانت مقبولة في حدود عدم التراجع عن الثوابت

---

(1) فيما يلي بعض الاسماء البارزة للمناضلين الذين وقفوا في وجه دعاة النزعة البربرية وساندوا التوجه العربي الإسلامي لحزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية: عبان رمضان، وهو من المدافعين المتحمسين عن وحدة الشعب الجزائري؛ كان على التوالي مسؤولا على ولايتي سطيف ثم وهران التابعتين لحزب الشعب، وعضو اللجنة المركزية في ذات الحزب سنة 1950، وهو من قادة الثورة الذين اهتدوا لفكرة عقد مؤتمر الصومام، وهو عضو في أول لجنة للتنسيق والتنفيذ التابعة لجبهة التحرير الوطني. كريم بلقاسم، خلف فرنان حنفي على رأس التنظيم السياسي لحزب الشعب-حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم المنظمة الخاصة في منطقة القبائل، وهو واحد من الأعضاء الستة في اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) ومن بين رواد الأول نوفمبر 1954، عضو في أول لجنة للتنسيق والتنفيذ التابعة لجبهة التحرير الوطني، نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) ومن الموقعين على اتفاقيات إيفيان. عمار أوعمران، مساعد كريم بلقاسم وهو برتبة كولونيل قائد الولاية الرابعة أثناء حرب التحرير، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ (1957-1958). عيسات إيدير، عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب- حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1951-1954)، أول أمين عام للاتحاد العام للعمال الجزائريين سنة 1956، اغتيل من طرف قوات الأمن الفرنسية سنة 1957. بلقاسم راجف، من رواد نجم شمال افريقيا (1930)، عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1952-1954). نضيف إلى هذا أن المشاركين في مؤتمر الصومام بعثوا رسالة إلى إدارة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، يدعونها إلى شن حرب حاسمة ضد «دعاة النزعة البربرية» وغيرهم من المحرضين على «انقسام صفوف الهجرة الجزائرية».

العربية الإسلامية باعتبارها الأساس الإيديولوجي الذي يقوم عليه الحزب. من ذلك مثلا أن النشيد الرسمي لحزب الشعب الجزائري، فداء الجزائر، من تأليف المرحوم مفدي زكريا، شاعر الحزب آنذاك، وهو جزائري من منطقة مزاب؛ وهذا لم يمنعه من التأكيد على أن النهوض باللغة العربية بعد تحرير الجزائر غاية من الغايات السامية للكفاح التحريري.

كان دعاة النزعة البربرية يستعملون شعار «الجزائر الجزائرية» كبديل لشعار «الجزائر العربية» و«الجزائر الفرنسية» سعيا منهم إلى التعتيم على حقيقة مراميهم السياسية، ولا جدال في أن عبارة «الجزائر الجزائرية» لا معنى لها، فهل يُعقل مثلا أن يرفع الفرنسيون شعار «فرنسا الفرنسية» أو ينادي الألمان «بألمانيا الألمانية»؟ لا مراء إذن، لا يمكن فهمُ مدلول شعار «الجزائر جزائرية» إلا من حيث كونه محاولة مُتعمَّدة لطمس المقومات العربية الإسلامية للأمة الجزائرية.

كان رد فعل قيادة الحزب سريعا وحاسما ومبررًا حين قررت تسليط العقوبات على محرضي النزعة البربرية: هل توجد، في أي مكان من العالم، قيادةٌ سياسية تسمح لنفسها بأن تغضَّ الطرف عن تشكيل تنظيم مناوئ داخل صفوفها، أو ترضى بنشر أفكار تتنافي مع عقيدتها السياسية؟ لقد تمكن المكتب السياسي للحزب بفضل الإجراءات الردعية التي اتخذها، من تفادي انقسام صفوف الحزب لاسيما في وقت كان فيه متأهبا لتجسيد قرارات مؤتمر زدين على أرض الواقع وهي: تدعيم المنظمة الخاصة، عددا وعتادا، ربط الاتصالات مع القادة التونسيين والمغاربة ومع القادة العرب في القاهرة للحصول على مساعدة ملموسة قبل الشروع في الكفاح المسلح.

تُرى، ماذا كان موقف حسين آيت أحمد المشتبه فيه، في نظر قيادة الحزب، بأنه العقل المدبر لكل خفايا النزعة البربرية؟ ارتأت قيادة الحزب أن توفد إليه

عضوين من أعضائها بغرض اختبار نواياه هما: أحمد بودة والحاج محمد شرشالي، اللذين كاشفاه في الموضوع وطلبا منه اتخاذ موقف واضح من النزعة البربرية سواء أكان معها أو ضدها؛ فألتمس منهما مهلة للتفكير لكي يتسنى له كما قال «إجراء تحقيق» حول الموضوع ثم سافر إلى منطقة القبائل. وبعد عودته منها صرح لموفدي قيادة الحزب بما يلي: «لقد تأكدتُ من صحة ما أخبرتماني به، ولذا فإنني أتبرأ من هذه العناصر» [يقصد دعاة النزعة البربرية].

إلا أن الشبهات ظلت تحوم حوله رغم استنكاره هذا. كان آيت أحمد يومئذ قائد المنظمة الخاصة على المستوى الوطني مما يدل على الثقة المطلقة التي وضعتها فيه قيادة الحزب، غير أن المكتب السياسي لم يجد خيارا آخر غير إبعاده عن هذا المنصب الحساس لاسيما وأنه كان مطلوبا من طرف الشرطة الاستعمارية؛ فما كان ينبغي له المكوث بالجزائر أبدا، وهذا لاعتبارات أمنية واضحة. قررت قيادة الحزب إرساله إلى القاهرة لينضم إلى مندوبي الحزب هناك، محمد خيضر والشاذلي المكي اللذان التحقا بمصر سنة 1951.

وبعد استقلال الجزائر، بادر آيت أحمد من تلقاء نفسه بكشف الغطاء عن قناعاته المشوبة بالنزعة البربرية. ففي كتاب له بعنوان «مذكرات مكافح» الصادر سنة 1983، أكد صدق الشبهات التي ما فتئت قيادة حزب الشعب الجزائري تحملها نحوه؛ إذ كتب يقول: «... وللرد على الشباب الذين يطرحون اليوم مطلب اللغة البربرية ويعتبون علينا أننا لم نتمكن في السابق، أو بالأحرى، لم نُحسن طرح هذه المسألة على المؤتمر [يقصد مؤتمر حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية في فيفري 1947] فإنني أجيبهم أننا لم نتوقف يوما عن المطالبة بذلك. إلا أن هذا لم يمنعنا من تجسيد هويتنا البربرية في حياتنا اليومية؛ ولئن لم نكن نُقدِّر حينئذ، وهذا خطأ منا بدون شك، أنَّ الواجب

يقتضي منا المطالبة بحقنا المطلق في كتابة اللغة البربرية وتعليمها، فسبب ذلك أن الحزب لم يكن في مستطاعه أن يمنحنا هذا الحق ولو أراد ذلك»[1].

لو أن هذه المسألة طُرحت على طاولة النقاش داخل الحزب يومئذ، لأثارت لا محالة رد فعل عنيف من طرف العروبيين المتطرفين وما أكثرهم. وبما أن التطرف يولِّد التطرف فإن ذلك كان سيؤدي إلى نشوب نزاع حاد بين المتشددين من كلا الجانبين، ومما يزيد في خطورته ضُعف التكوين الإيديولوجي لدى هؤلاء وأولئك، ولكانت النتيجة في نهاية المطاف هزيمةً لدعاة النزعة البربرية شبيهة بتلك التي أُلحقت بهم على مستوى فيدرالية الحزب بفرنسا.

لم أكن شخصيا، أُضمر أبدا أي شكل من العداوة تجاه آيت أحمد[2]؛ وأنا أعلم أنه ناضل منذ شبابه اليافع في صفوف حزب الشعب، وأنه ينتمي إلى جيل الرواد الذين نشروا أفكار الاستقلال والمبادئ الأولية للتنظيم الثوري في منطقة القبائل، وهي مبادئ عزيزة على الحزب لاسيما في سنتي 1945-1946 العصيبتين. ولم يتوان آيت أحمد عن التضحية بمساره الدراسي في سبيل الانضمام إلى المعترك النضالي مُفضلا الحياة في كنف العمل السري المحفوف بالمخاطر. غير أنه كان، من خلال سلوكه اليومي وأفكاره التي يُجاهر بها، يميل إلى تمجيد منطقة القبائل التي هي مسقط رأسه، والتنويه بها على حساب

(1) مذكرات مكافح، حسين آيت أحمد. منشورات Documents، ص 95 و96.
(2) غداة الاستقلال، وبالضبط في سنة 1963 بعد أن أسس آيت أحمد حزب جبهة القوى الاشتراكية، (FFS) وحاول إثارة منطقة القبائل ضد نظام حكم بن بلة، أُلقي عليه القبض وقُدم للمحاكمة من طرف محكمة أمن الدولة بالجزائر العاصمة. ولقد استدعاني بواسطة محاميه كشاهد معنوي في القضية فلبيت الدعوة عن طيب خاطر. ولئن كنت أخشى أن يصدر في حقه حكم بالإعدام من طرف بن بلة، وقد صدر الحكم بالفعل، فإن أخوف ما كنت أخافه فوق كل هذا هو تنفيذ الحكم بالفعل؛ لو حدث ذلك لأصبح آيت أحمد شهيدا من شهداء القضية البربرية مما سيكون له أفدح العواقب على الوحدة الوطنية وأسوأ النتائج على الجهود الجبارة المبذولة من أجل إعادة بناء الوطن بعد ثمان سنوات من الحرب الشاملة. كنتُ أتمنى من صميم الفؤاد أن نجنب البلد إراقة المزيد من الدماء مثل ما حدث خلال صائفة 1962.

الوطن الجزائري الذي ينبغي أن يحتل الأسبقية في سُلَّم اهتماماته؛ ولقد ذهب في كتابه الآنف الذكر إلى حد التصريح بما يلي: «بعد أفريل 1946، كنتُ أشارك في اجتماعات المكتب الوطني للحزب بصفتي ممثلا لمنطقة القبائل فاكتشفتُ، حينها، أن من بين 14.000 منخرط في الحزب ثمة ما يفوق 10.000 منخرط من منطقة القبائل ناهيك عن عدد المتعاطفين؛ أضف إلى ذلك أن الحزب تمكَّن من الصمود والاستمرار بفضل مساهماتنا المالية»[1].

حين نفحص هذه الأقوال نلاحظ بداهة أن ثمة تناقضا كبيرا بين هذه الأرقام وبين الأرقام الأخرى التي أوردها المؤلف في كتابه. حيث قال إن عدد المناضلين في منطقة القبائل، بعد 8 ماي 1945، لم يكن يتجاوز 800 مناضل على أحسن تقدير (ص36). في يوم 19 ماي أي في الموعد المقرر لاندلاع الانتفاضة المسلحة، لاحظ أن أعداد المناضلين قد «تبخرت» بصورة كاملة حيث يقول: « في الحقيقة إن أغلب المناضلين الذين تم إحصاؤهم كانوا في الواقع متعاطفين بالمعنى الوجداني لهذه الكلمة» (ص37). ثم يجزم، بعد 30 صفحة تقريبا، أن هذا العدد كان، في أفريل 1946، يفوق 10 آلاف مناضل في منطقة القبائل « بدون احتساب عدد المتعاطفين» (ص67).

فأية معجزة أدت إلى مضاعفة عدد المناضلين بأكثر من عشر مرات في أقل من سنة واحدة، أعني من ماي 1945 إلى أفريل1946، بحيث انتقل من 800 إلى أكثر من 10.000 مناضل؟ طلبتُ من أحمد بودة بعض التوضيحات حول هذه النقطة فأجابني بما يأتي: «خلال سنتي 1946-1947، كنا أنا ومحمد لمين دباغين عضوين في المكتب السياسي وكنا نجتمع بصفة دورية بمسؤولي المناطق لدراسة المشاكل التي تعترضهم وتبليغهم تعليمات القيادة. كان واعلي

(1) مذكرات مكافح، حسين آيت أحمد، ص. 67.

بناي هو ممثل منطقة القبائل وليس آيت أحمد. وكنتُ آنذاك مسؤول التنظيم على المستوى الوطني. كان عدد المناضلين في منطقة القبائل يُقدر بنحو 1.200 بينما كان عددهم في الجزائر العاصمة وحدها 4.000. وإلى غاية سنة 1946، ارتفع العدد الإجمالي للمناضلين على مستوى القطر الجزائري إلى 20.000 ولكن ما لبث أن انخفض عقب عمليات القمع على يد (نايجلان) في أفريل 1948».

وثمة شهادة أخرى تؤكد ما قاله أحمد بودة وهي شهادة السعيد عمراني، عضو قيادة الحزب في 1944-1945، الذي يقول « في سنة 1945-1946، كنتُ مسؤولا على القطاع الوهراني بينما كان بلوزدد على رأس القطاع القسنطيني، وكان واعلي بناي على رأس منطقة القبائل وامحمد بن مهل على جنوب قطاع الجزائر الوسطى (المدية والشلف). كنا نجتمع شهريا ضمن لجنة التنظيم بحضور عضو من اللجنة المديرة وكانت مهمتنا تتلخص في تقديم عروض عن النشاطات ودراسة الأوضاع المستجدة وتبليغ توجيهات القيادة. وإلى جانب ذلك، كان جدول الأعمال يتضمن عرض حال عن تعداد المناضلين والمسائل المالية».

وبخصوص مسألة التعداد يؤكد عمراني ما يلي: «كان عدد المناضلين الإجمالي سنة 1945-1946، يتراوح ما بين 9.000 و12.000 ويتوزعون كالتالي: زهاء الثلث في العاصمة (4.000)؛ ما بين 8.00 و1.200 في منطقة القبائل؛ ويتوزع الباقي بين القطاع القسنطيني (في طليعتها مدينتا سكيكدة وعنابة)، ثم جنوب القطاع الأوسط والقطاع الوهراني. كان هذا الأخير يضم عددا أقل مع وجود كثافة معتبرة في كل من وهران ومستغانم.

ولـم تتجـاوز المـوارد الماليـة أبـدا رقـم مليـون فرنـك، تـأتي مـن اشـتراكات المناضـلين والمتعـاطفين وهبـات بعـض الأعضـاء المحسـنين. وكـان المسـؤول المداوم يتقاضى شهريا 5.000 فرنك».

عراك بين المناضلين داخل السجن

كثيـرا مـا خُـط تـاريخ الأحـزاب الثوريـة فـي زنزانـات السـجون، ومـا أكثـر المرات التي احتدم فيها الصراع بين مختلف التيارات والإتجهات السياسية. ففي سـجن تيـزي وزو مـثلا، كـان الطـاهر لعجـوزي فـي نظـر الإدراة، هـو القائـد والنـاطق باسم زهاء مائة مناضل مسجون. ولقد سبق لهذا المناضـل أن كـان فـي سنة 1946-1947، مسؤولا على ناحيـة البويرة والأخضـرية (بالسـترو سـابقا) ومرشـحا فـي انتخابـات المجلس الجزائـري سـنة 1948 حـين تـم اعتقالـه وحُكـم عليه بثلاث سنوات سجنا وحظر الإقامة لمدة عشر سنوات وغرامة مالية قدرها 400.000 فرنـك، ولـم يُطلـق سـراحُه إلا فـي 3 أفريـل 1951. حظـي الطـاهر بسـمعة واحتـرام كبيـرين فـي قلـوب رفاقـه فـي السـجن بفضـل شخصـيته القويـة وخصـاله الحميـدة ومـا كـان يتحلـى بـه مـن يقظـة دائمـة وحـس مرهـف بالعـدل والانصاف في تحاكمه مع رفاقه؛ ولقد تصدى لإفشـال مناورات دعـاة النزعـة البربريـة المسـجونين معـه، أمثـال واعلـي بنـاي، عمـار ولـد حمـودة، عمـر أوصديق، آيت مدري، السعيد أوبوزار، علـي فرحـات والسـعيد سـاحلي، مرشـح الحـزب عـن دائـرة عزازقـة فـي انتخابـات أفريـل 1948. كـان هـؤلاء يقومـون بحملة تنطوي على مخاتلة مفضوحة تجاه السجناء عامـة والمقبـوض علـيهم فـي المعاقل الجبلية خاصة، ولاسيما إزاء قدماء المعتقلين سنة 1945 الذين صـدرت ضـدهم أحكـام قاسية إثـر انتفاضـة سـطيف وقالمـة. كـان دعـاة النزعـة البربريـة يستغلون أبسط التعلات والذرائع لتأليب المسـاجين ضـد قيـادة الحـزب محـاولين إيهامهم بأن قيادة الحزب قد تخلت عنهم، وكانوا في الوقت نفسه يروجون دعاية

فتاكة ضد العرب وضد المسلمين مُستلهمة من الأدبيات الشيوعية ومستوحاة من آراء المهتمين باللغة البربرية. ومما ساهم في تغذية هذه الأفكار، ويا للأسف، هزيمةُ العرب في فلسطين، فكان هؤلاء المغرضون يزعمون أن «هذا الدين [يقصدون الإسلام] والعرب ولغتهم هم سبب تخلُّفنا عن ركب التطور، وأنهم سبب كل ما حل بنا من مآس، ذلك دين الشعوب المحكوم عليها بالانحطاط»(1).

استهدفت هذه الدعايات الكاذبة جمهور المساجين، وكان أكثرُهم أميين، ومن بينهم الناجون من مجزرة 8 ماي 1945 ومنهم من كان مطلوبا بتهمة محاولة اغتيال شخصيات إدارية، ومنهم مناضلون تم اعتقالهم بمناسبة انتخابات أفريل 1948. ولئن ألقت هذه الدعاية بعض البلبلة في الأذهان، نظرا لعلو كعب بعض المحرضين وقدراتهم الفذة في المجادلة، فإنها لم تفلح، لحسن الحظ، في مغالطة أغلبية المعتقلين المتشبثين بالإسلام والمنحدرين من مناطق يتميز سكانها بتعظيم القرآن واللغة العربية؛ ومن ثمة لم تجد هذه النظريات المغلوطة آذانا صاغية. في الحقيقة إن الجزائريين شأنهم شأن بقية سكان المغرب، لا يفرقون بين العروبة والإسلام على خلاف المشارقة الذين ينظرون إلى العروبة بمعزل عن العقيدة الدينية باعتبار أن العرب هناك منهم المسلمون ومنهم المسيحيون.

ومهما يكن، فإن حملة التشهير بالقيادة الحزبية وجدت بعض الصدى في قلوب السجناء الذين اقتنعوا بأنها تخلت عنهم وذلك ما بعث في نفوسهم الكآبة والغم فضلا عما كانوا عليه من مرض وعوز؛ ولقد تزعزعت نفوس البعض جراء استنطاقهم الوحشي من طرف البوليس وأضنتهم معاناة الحبس التي بدا لهم أن لا نهاية لها. وبدأ الأمل في النجاة يخبو في نفوس البعض الآخر بسبب

---

(1) كان المكتب السياسي لحزب الشعب- حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في مستهل سنة 1949، يضم الشخصيات التالية: مصالي، لحول، حاج شرشالي، عمراني (معتقل)، آيت أحمد، بودة، مزغنة، خيضر، بلوزداد (غائب بسبب المرض)، بن مهل. وفيما يخصني شخصيا فإنني كنت أتولى تسيير لجنة الصحافة حيث عانيتُ كثيرا مع طالبين في الحقوق ممن أغرتهم أطروحات دعاة النزعة البربرية.

خطـورة الـتهم المنسـوبة إلـيهم (كـان العديـد مـنهم متهمـين بارتكـاب أكثـر مـن «جريمة») وبدأ الوهن يتسرب إلى نفوسهم ويثبط عزائمهم بسبب المشـاجرات التــي لا يخلـو منهـا أي سـجن فـي العـالم. سـاد السـجنَ جوٌ خـانق مـن الريـب والضغائن والشحناء بين فريق لعجوزي، الذي يمثل الأغلبيـة، وفريـق أنصـار النزعة البربرية. وانجر عن هذه الوضعية جدلٌ وملاسنات ومشاجرات كثيرا ما تطورت إلى عراك شامل. كانت حياة السجن تحت ضغط متواصل مما اضطر المناضلين إلى التزام الحذر واليقظـة فـي كل آن، إلـى درجـة أن بعضـهم كـان لا يخلد إلى النوم إلا بعد أن يضع تحت فراشه ما توفر لديه من أداة صلبة أو شفرة قاطعة ليدافع بها عن نفسه في حالة تعرُّضه للاعتداء. لا مفر في مثل هذا الجو المشحون، من أن تثور المشاعر نظرا للداء المستشري في العمق.

حاولت إدارة السجن الاستفادة من هذه الوضعية فأقحمت نفسـها كطـرف بـين الفريقين المتخاصمين. وفي يوم من الأيام شنت قـوات الـدرك وشـرطـة المباحـث عملية مداهمـة للسـجن. بـادرت عناصـر القـوات الاسـتعمارية بـإخراج المعتقلين من زنزاناتهم وطرحوهم أرضا وهم عراة كيوم ولدتهم أمهاتهم، ثم شـرعوا فـي تمزيـق كتـبهم ودفـاترهم ورسـائلهم، ثـم حطمـوا مـواعينهم وبعثـروا أغراضـهم البسيطة وخلطوا مؤنتهم القليلة مع المواد غير الصالحة للاستهلاك. كان الهـدف هو إهانـة الجميع والتراجع عن بعض الحقوق والمزايا الهزيلـة التـي انتزعهـا المعتقلون بعد كفـاح مرير ومعانـاة قاسية. وكانـت هذه العمليـة بقيـادة (هافـارد) محافظ شرطـة المباحث؛ فاضطـر المعتقلـون إلـى الوقـوف صـفا واحـدا فـي وجـه إدارة السجن لمجابهة تعسُّفها وللحيلولة دون انهيار بنيانهم المرصوص.

وفـي خـارج السـجن وقـع حـادث مؤسـف بـين حنفـي فرنـان، مسؤول حـزب الشـعب ـ حركـة انتصـار الحريـات الديمقراطيـة المطلـوب من طـرف البـوليس، وبين علي فرحات المعروف بنزعته البربرية. هذا المناضل المنحدر من تيزي

راشد من قدماء نجم شمال افريقيا، أُعيد إدماجه في الحزب بعد فصله منه بسبب ما اشتهر به من عجرفة وعدوانية. وحدث ذات يوم أن تعمَّد هذا الأخير استفزاز فرنان حنفي فاضطر إلى تمالك أعصابه إلا أن علي فرحات أشهر مسدسه في وجهه مستفزا فاستل حنفي سلاحه في لمح البصر وأطلق النار فأصاب كتف غريمه الذي نُقل إثر ذلك إلى مستشفى تيزي وزو[1]. أثار هذا الحادث، يومئذ ضجة كبيرة لأن التوتر الحاصل بين الحزب ودعاة النزعة البربرية لم يكن خافيا على الإدارة الاستعمارية.

ومن الجدير بالملاحظة أن الأغلبية الساحقة من سكان منطقة القبائل لم تتأثر بهذه المحاولة التخريبية ذات الصبغة الإيديولوجية، وهذا بسبب تشبُّع السكان بالروح الدينية التي بثتها الزوايا باعتبارها أحسن المدافعين عن الإسلام واللغة العربية. ومع ذلك مسَّت عدوى هذه الأزمة بعض أعضاء التنظيم السياسي والمنظمة الخاصة مما دفع الحزب إلى إقصاء بعض الميؤوس من إعادتهم إلى جادة الصواب.

مفهوم العروبة والإسلام

نحاول فيما يلي إعطاء لمحة بسيطة عن مفهوم العروبة من حيث دلالته الجوهرية: فالعروبة مفهومٌ ثقافي بالدرجة الأولى ولا يقتصر، بصورة حصرية، على العرب القاطنين في شبه الجزيرة العربية فحسب، ذلك أن هذا المفهوم لا ينبني على اعتبارات عرقية ولا على أساس لون البشرة، فثمة شعوب سمراء تعتز بعروبتها، على غرار الشعب السوداني وغيره، علمًا بأن

(1) التحق حنفي فيما بعد بصفوف جبهة التحرير الوطني، منذ أول نوفمبر 1954؛ ثم أُصيب بجروح في ماي 1955 بمدينة الجزائر خلال اشتباك مع القوات الفرنسية. وبعد نقله إلى منزل لحسن عسكري الواقع في شارع مرزاق حداد (فيردان سابقا) لفظ أنفاسه الأخيرة هناك متأثرا بجراحه. إثر تنحية واعلي المسؤول على منطقة القبائل خلفه حنفي في هذا المنصب؛ وبعد ذلك عينت إدارةُ الحزب كريم بلقاسم في هذا المنصب.

السودان عضو في الجامعة العربية[1]. وبالتالي فإن العرب يجمع بينهم شعور مشترك بانتمائهم إلى ثقافة واحدة، على غرار مشاعر انتماء الشعوب الأنجلو - ساكسونية (في أمريكا الشمالية وبريطانيا) أو الشعوب اللاتينية (في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وأمريكا الوسطى والجنوبية) أو الشعوب السلافية (الروس والأوكرانيون والبلغار والصرب) الذين يشعرون بانتمائهم إلى هوية ثقافية مشتركة.

لا مراء في أن الجزائر كانت مأهولة بالسكان قبل مجيء العرب إليها وأن هؤلاء سبق لهم أن قاوموا كثيرا من الغزاة الأجانب، ولقد سجل التاريخ كفاحهم المرير ضد الوجود الروماني تحت إمرة ملوك عظماء أمثال ماسينيسا ويوغرطا وغيرهم. وفي الحقيقة إن الاحتلال الفرنسي يُذكرنا، في كثير من وجوهه، بالاحتلال الروماني الذي كان الفرنسيون يتخذونه مرجعا لهم.

بيد أن الجزائريين والفرنسيين لم ينصهروا أبدا في بوتقة اجتماعية واحدة، بل ظلوا يمثلون جاليتين متمايزتين، طيلة ما يربو عن قرن ورُبع، دون أن يحدث بينهم أي تواصل أو تمازج يُذكر؛ ولقد ظلت العلاقة بين الطائفتين تطبعها صلة الغالب بالمغلوب والقاهر بالمقهور، تماما مثلما كان عليه الأمر خلال العهد الروماني؛ بينما كان المجتمعان، الجزائري والفرنسي، على طرفي نقيض مما يدعو إليه الإسلام من إشاعة روابط التجانس والمساواة والتضامن والأخوة بين الناس وبين الشعوب. لا مراء، فالدين الإسلامي كان حاكم اختلاط وامتزاج اجتماعي عميق وخصب بين سكان الجزائر، من عرب وبربر، ولقد تيسَّر هذا لأن الإسلام دين البشرية عامة ولأن رسالته تحث على إشاعة العدل والانصاف بين الشعوب وكذا بفضل انتشار اللغة العربية، باعتبارها لغة القرآن

(1) تأسست جامعة الدول العربية سنة 1945 بهدف « تمتين العرى الوثيقة التي تربط بين الدول العربية بسكانها ذوي البشرة البيضاء والسمراء (سودانيون وصوماليون)».

التـي أصـبحت لغـة الحضـارة الإسـلامية بـدون منـازع، والحـال أن فـي العهـد الاستعماري كان يتعين على الجزائـري، الراغب فـي دراسـة العصـور الزاهـرة من تاريخه، أن يبذل جهودا فردية مضنية في البحث والتقصي فيما كتبه بعض المؤرخين الفرنسيين ذوي النظرة النزيهة والموضوعية وما أقلهم! ومن الجدير بالتـذكير فـي هـذا المقـام أن المدرسـة التاريخيـة الفرنسـية المتخصصـة فـي الدراسات اللغوية، القبائلية والعربية، وكذا بعض المؤرخين الاستعماريين كانوا ينعتـون الإنسـان البربـري بأنـه «آخـر الأقـوام الهمجيـة المنتميـة إلـى الجـنس الأبيض» وكانوا يتعمَّدون التأكيد على أن التأخر الحضاري وانقسام الصف من أبرز «الثوابت» التي يقوم عليها المجتمع البربري.

وتعرضت بلاد المغرب العربي لمحاولات عديدة ترمي إلى سلب شخصيتها المتميـزة عبـر مسـاعي الكنيسـة لتنصـير سـكانها المسـلمين. ومـا إصـدار «الظهيـر البربـري» فـي المغـرب الأقصـى سـنة 1931، إلا محاولـة أخـرى لإخراج سكان منطقة الأطلس من دائرة أحكام الشريعة الإسلامية. ومن جهتها، كانـت السياسـة الديبلوماسـية الفرنسـية تبـذل كـل مـا فـي وسـعها لعـزل منطقـة المغـرب العربـي، والجزائـر بصـورة أخـص، عـن بقيـة أقطـار العـالم العربـي والإسلامي. كانت الفرنسية هي اللغة الرسمية. كانت فرنسا تُصور الجزائر كبلد ليس له ماض تـاريخي ولا ثقافـة ولا تقاليد، وكانـت تـزعم أن التركيبـة السـكانية في الجزائر عبارة عن فسيفسـاء تتكون من جماعـات عرقيـة متـأخرة حضـاريا ومشاغبة على الدوام وأن ليس لها خيار آخر غير الارتماء في الحضن الفرنسي أو السير في طريق الانقراض.

لاجدال فـي أن ثمـة فروقـا لغويـة بين النـاطقين بالعربيـة والنـاطقين بالبربريـة ولكن السياسة الاستعمارية دأبت على تضخيم تلك الفروق. والدليل على ذلك أن الجنرال دوغول إثر عودتـه إلـى الحكم، سـنة 1958، انـتهج سياسـة قائمـة علـى

التفرقة. ومما زاد الطين بلة أن الجنرال أدرج سياسة التفرقة ضمن منظور يدعو إلى إنشاء نوع من الكيانات المرتبطة، فيدراليا، مع فرنسا. وكان هدفه، غير المعلَن، هو تفتيت البنية الاجتماعية للشعب الجزائري: ففي خطابه الشهير، بتاريخ 19 سبتمبر 1959 الذي أشار فيه إلى موضوع تقرير المصير اقترح، لإنهاء الحرب الفرنسية على الجزائر، تنظيم استفتاء حول ثلاث خيارات هي: استقلال الجزائر أو اتحادها مع فرنسا أو بقاؤها فرنسية؛ مُستبعدا خيار الاستقلال والفرنسة ومُحبذا فكرة الاتحاد بمعنى « تمكين الجزائريين من حكم أنفسهم في إطار اتحاد وثيق مع فرنسا فيما يتعلق بشؤون الاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية». إنه الحكم الذاتي في حدود الشؤون الداخلية لا غير. وكأن لم يكن تحديدُ وتضييق مجال هذه السيادة إجراء كافيا في نظر دوغول، فإن نواياه الحقيقية هي تشتيت صفوف الأمة إمعانا في إضعافها؛ حيث كان يروم، في واقع الأمر، تأسيس نوع من النظام الائتلافي يجمع بين عدد من المناطق المتمتعة بحكم محلي ذاتي وتنطبق كل واحدة منها على فئة عرقية معيَّنة. وتلك، حسب زعم دوغول، مساع حسنة « في صالح الجماعات المختلفة، العربية والقبائلية والمزابية الخ، المتعايشة في هذا البلد بغية منحها ضمانات فيما يتعلق بحرية تسيير شؤونها الخاصة في إطارٍ أنسب لتحقيق التعاون فيما بينها». يتعلق الأمر إذن، بقانون دستوري ائتلافي ذي نمط فدرالي مبني على أسس عرقية. ويندرج هذا القانون الائتلافي في إطار « القانون الإطار» الذي دبَّره (بورجيس مونوري) سنة 1957 من أجل تجزئة الجزائر بصورة لا مرد منها.

عارضت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ذلك المفهوم القائم على مبدأ التفرقة العرقية وقابلته بمفهوم مناقض مستند على مبدأ وحدة الأمة الجزائرية المتكونة من شعب واحد تشكَّل خلال قرون عديدة وطبعته الثقافة العربية

الإسلامية بطابعها المتميز. ذلك هو الأصل الجوهر الذي نشأت منه الجزائر واستمدت مقومات شخصيتها وأصالتها وما زادها الكفاح ضد الاستعمار إلا متانة وتعزيزا. إلى جانب هذا الشعب الموحد وُجدت جالية مُسيطرة هي الأقلية الأوربية؛ فلا ينبغي أن يكون وجودها ذريعة للحفاظ على الامتيازات الاستعمارية في الجزائر؛ بل ينبغي أن تجد هذه المعضلة حلَّها الشامل والنهائي في إطار الدولة الجزائرية المستقلة. ذلك في الواقع، هو الخيار الذي ستطرحة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أثناء التفاوض مع دوغول سنة 1961-1962 في إيفيان.

النزعةُ البربرية ظاهرة اختلقها الاستعمار من العدم بمجرد أن وطأت أقدامه الأرض الجزائرية. ولم يحدث أبدا أن طُرحت هذه المشكلة في الماضي وإنما تم إعدادُها «كطبخة خصيصة للتفرقة»[1]. وهنا يظهر الدور الأساسي للإسلام كدين يتجاوز الفوارق العرقية والاجتماعية وهو الذي صقل هوية الجزائرية الثقافية التي ستكون بمثابة الرحم الذي يولد منه ويترعرع بين أحضانه الوعيُ الوطني. بعد الاستقلال، طالب دعاة النزعة البربرية بالاعتراف بالعربية الدارجة والبربرية لغتين وطنيتين رسميتين.

في واقع الأمر لا توجد لغة بربرية واحدة بل ثمة عدد من اللهجات البربرية التي تُمثل فيها الألفاظ ذات الأصل العربي نسبة تتراوح بين 60 و70 %[2]؛ فثمة لهجة قبائلية متداولة في منطقة القبائل الصغرى والكبرى مع بعض

(1) من بين الطبخات المماثلة في البلدان الإسلامية نذكر النزعة الفرعونية في مصر، التي افتعلها بعض المثقفين الأقباط؛ كما نشير إلى مثال آخر في إيران على يد الشاه محمد رضا بهلوي الذي سعى للعودة إلى العصر السابق للإسلام. كان الشاه يزعم أنه ينحدر من الجنس الآري وأنه من أحفاد كسرى الكبير وأنه وريث امبراطوريته. ولا يغيبن عن الأذهان تلك الفخامة والبذخ الصارخ خلال الاحتفال بمرور ألفين وخمسمائة سنة على تأسيس الامبراطورية الفارسية؛ وذلك قبيل بعض سنوات فقط من سقوطه.

(2) تتراوح النسبة المئوية للمفردات الجارية بين 50 و60 بالمئة بينما تمثل الألفاظ الحضارية نسبة 90 في المائة.

الاختلافات المحلية وثمة اللهجة الشاوية في منطقة الأوراس والتارقية في منطقة الهقار والمزابية في منطقة مزاب والشنوية في منطقة جبل شنوة... فأيا منها نختار يا ترى؟ وكيف نبرر إقصاء بقية اللهجات إذا أردنا ترسيم لهجة واحدة منها؟

لم تكن هذه المسألة لتغيب عن أذهان المتخصصين والخبراء في اللهجات البربرية ولذلك نراهم يقترحون تبني لهجة واحدة هي «تامشقت» التي مازال التوارق يتحدثون بها في منطقة الهقار ويكتبونها بحروف «تيفناغ»؛ هذه الحروف التي يحاول البعض فرضها فرضا.

في هذا المنظور تندرج أبحاث بعض فقهاء اللغة واللسانيات الفرنسيين الذين حاولوا إحياء هذه اللغة، من حيث المفردات والنحو والصرف، وإخراجها من طي النسيان لخدمة القضية وراحت «الأكاديمية البربرية» في باريس تُقدم دروسا في اللهجة البربرية للمغتربين الجزائريين ومعها «معهد اللغات الشرقية» في باريس أيضا وبعض المعاهد الأخرى.

أما اللهجة العربية الدارجة فتنحدر من العربية الفصحى التي كانت لغة الحضارة الإسلامية قبل أن يتدنى مستواها بفعل السنين وقرون الانحطاط والظلامية، إبان السيطرة الاستعمارية، فاصبحت لهجة دارجة تعج بمفردات فرنسية وإسبانية وإيطالية وأصبحت لغةَ التواصل بين الجماهير مع ما فيها من إختلاف من منطقة إلى أخرى.

لم تتوان الدولة الاستعمارية عن تعليم اللهجة العربية الدارجة في المدارس الثانوية كبديل للفصحى بغرض تمكين الأوروبيين الراغبين في تعلُّمها من الاتصال والمتاجرة مع (الأهالي).

كانت اللغة العربية، سواء في ذلك العامية أو الفصحى، تُعتبر لغة ثانية بعد اللغة الفرنسية الرسمية، وكانت العربية الدارجة على غرار الإنجليزية أو الإسبانية اللغات الحية الأولى في التعليم؛ بينما اعتُبرت العربية الفصحى لغة ميتة مثل اللاتينية واليونانية القديمة التي كانت تُدرس في التعليم المتوسط والثانوي.

هذه اللغة العربية الدارجة الفقيرة المفردات على غرار البربرية، أو تمازيغت، والعاجزة عن نقل الثقافة المتطورة هي التي يطالب دعاة النزعة البربرية بتعليمها كلغة وطنية.

لا جدال، فاللغة العربية الدارجة لن تتيح للعرب المثقفين لا القراءة ولا الكتابة ولا فهم تراثهم الثقافي. وبهذا تتحقق القطيعة النهائية بينهم وبين الشعوب الإسلامية الأخرى التي هي بحاجة إلى تعليم لغة القرآن لدواعي دينية محضة. والحال أنه بفضل القرآن إنتشرت اللغة العربية في شمال افريقيا وأصبحت على مر الأيام لغة كافة الأقطار المغربية[1]، فأصبحت منذ الفتح الإسلامي جزءا لا يتجزأ من العالم العربي الإسلامي. وخلال النزاعات التي نشبت قديما بين العروش والأسر المالكة وبين العشائر والقبائل، لم يتم المساس بالعروبة والإسلام أبدا بوصفهما مبدأين أساسيين لا محيد عنهما.

كان الكفاح الجزائري ضد الاستعمار، خلال المرحلة التاريخية المعاصرة، يجري بصورة متوازية مع كفاح البلدان العربية في المشرق بحيث كان الشعب

(1) تركت اللغة العربية بصماتها على الأتراك والإيرانيين والباكستانيين الذين أدمجوها بنسبة كبيرة في لغاتهم بفضل القرآن. هذه الأولوية التي منُحت للعربية جعلت الأمم المتحدة تعترف بها مثل الإنجليزية والإسبانية والفرنسية والروسية والصينية؛ وهي معترف بها كلغة عمل في اليونسكو ومنظمة الوحدة الافريقية. مع العلم بأن أغلبية الدول الإسلامية غير الناطقة بالعربية، تتجه شيئا فشيئا إلى تدريسها باعتبارها لغة القرآن الكريم، من جهة، ولأنها وشيجة تربط بين الدول الإسلامية (إندونيسيا، نيجيريا، باكستان، إيران الخ..) دون أن ننسى الأقليات الإسلامية في أوروبا وأمريكا.

الجزائـري يقاسـمها آمالهـا وآلامهـا، وكـان حـزب الشـعب - حركـة انتصـار الحريات الديمقراطية يتابع باهتمام بالغ كل التطورات السياسية في تلك الأقطار ويتجاوب مع مـا يجري مـن مناقشـات فـي رحـاب الجامعـة العربيـة. وقد نـدد الجزائريون بتقسيم فلسطين منذ سنة 1947، تاريخ الإعلان عن التقسيم، ولـيس ثمـة جزائـري واحـد مهمـا تواضـع مسـتوى وعيـه السياسـي، لا تهتـز مشـاعره لسماع الأناشيد الوطنية الخاصة بالبلاد العربية.

ومن المعلوم أن فرنسا دأبت منذ احتلالهـا الجزائـر علـى تطبيق سياسـة مسخ الشخصـية الجزائريـة مـن خـلال هـدمها الأسـاس الـذي يقـوم عليـه المجتمـع الجزائـري ألا وهو: الإسلام. ولقد تـم تزييـف تـاريخ البلـد وشعبه تحقيقـا لـذات الغرض. ذلك أن فرنسـا حين عمدت إلـى إحيـاء تـاريخ شـمال افريقيـا اللاتينـي، الموغل في القدم، وتمجيد العصـور السـالفة التـي كانـت الكنيسـة مهيمنـة خلالهـا وغضت الطرف عن عصـور الإشعاع الحضاري الإسلامي في هذه الربوع إنما كانت ترمي إلى توظيف هذا التاريخ المشوه كأداة من أدوات الاستعمار الثقافي في الجزائر. ما أبعد التاريخ المُغرض والمزيف عن الموضـوعية، فهـو مجـرد تدليس ومغالطـة. ومـن ذلـك أيضـا مـا يتعمده المؤرخـون المغرضـون مـن اتخـاذ المراحـل السـابقة للإسـلام مرجعـا لهـم فعنـدما يشـيدون بالخصـال الحربيـة للكاهنة[1]، لا لشيء إلا لأنها قاومت الفتح الإسلامي. أما العهد الإسلامي فيُطلق عليه المؤرخون الاستعماريون بكل وقاحـة اسم «القرون المظلمـة» فـي منطقـة المغـرب التـي «هيمنت عليهـا العداوة والبغضـاء الأزليـة بين العـرب والبربـر»،

(1) تقابل لفظة الكاهنة في اللغة العبرية لفظة كوهين (Kohen) وتعني العراف أو القسيس؛ ولقد أخبرنا ابن خلدون بأن هذه المرأة كانت تدين باليهودية (نقلا عن ملاحظة البارون دي سلان مترجم كتاب البربر لابن خلدون، الجزء الأول، Librairie Orientaliste, Paul Geuthner، 1925، ص. 340.

ومن سوء الحظ أن هذه الأكاذيب والافتراءات تركت ندوبا عميقة في بعض النفوس والعقول لاسيما لدى مثقفينا بالفرنسية.

هذا التاريخ الذي طغت عليه الإيديولوجية الاستعمارية قد أسفر عن القدح والذم والاستنقاص من قيمة الماضي العربي الإسلامي لشمال افريقيا؛ ولقد تعمَّد نكران خصوبة ذلك الماضي وثراءه الحضاري، وتجاهل ذكر الشخصيات البارزة من أمثال طارق بن زياد الذي «فتح» اسبانيا وفتح أعين أوربا على الحضارة الإسلامية. كما حاك التاريخ الاستعماري مؤامرة الصمت على الممالك الكبرى مثل دولة المرابطين، ومعها يوسف بن تاشفين، ودولة الموحدين ومعها المهدي بن تومرت وعبد المؤمن بن علي؛ لاسيما وأن هذه الدول العتيدة وهؤلاء الأعلام كانوا يمثلون العصر الذهبي للمغرب الإسلامي الذي كان يشكل مع الأندلس، آنذاك، دولة واحدة قوية ومزدهرة يشع نور العلم والثقافة في أرجائها.

لا جدال في أننا نعتز بكل ما يتعلق بشمال افريقيا وماضيها التاريخي الحافل بالأحداث المجيدة والآثار والمعالم الشهيرة المتناثرة عبر هذه المنطقة التي تُعتبر مفخرة سكانها. ولكن عندما يُسخَّر هذا الماضي التاريخي لتشويه الوجه الحقيقي لمنطقة شمال افريقيا وللإساءة إلى مقوماتها الشخصية أو التنكر لهويتها الثقافية ومحو عقيدتها الإسلامية وعروبتها لصالح الهوية اللاتينية التي ما انفكت تتربص بها الدوائر، فإن هذا لعمري هو المكر السيئ بعينه: إنه تضليل مجموع بلدان المغرب ودفعُها في طريق التنكر لذاتها وتعظيم شأن القيم الثقافية المستوردة. أليست هذه هي الطريقة المُثلى لتوريط بلدان المغرب فيما يشبه سيناريو الأزمة اللبنانية ولو بصورة مُقنَّعة؟

إن الأحداث التي وسمت تاريخ الجزائر منذ بداية أزمة النزعة البربرية قد أكدت الموقف الصائب لقيادة حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات

الديمقراطية؛ ولقد كانت حرب التحرير، طيلة سبع سنوات ونصف، مرتكزة على العقيدة الإسلامية وكان العرب خلالها من أحسن حلفائنا، ثم إستعادت اللغة العربية مكانتها الطبيعية في الجزائر المستقلة. إن الإسلام بصفته دينا عالميا يُقر التنوع الثقافي واللغوي الذي هو من خصائص فسيفساء الشعوب التي تؤلف الأمة الإسلامية؛ ولكنه لا يجيز كل ما يضر بوحدة الأمة مثلما هو شأن النزعة البربرية المبنية على نظرة جهوية متعصبة ومفرقة للصفوف وقصيرة النظر. تلك النزعة تقف على طرفي نقيض مع روح التسامح التي تدعو إليها العقيدة الإسلامية وتكون هذه الروح أقرب ما تكون إلى كُنه الإسلام حين تضم تحت جناحها شتى اللغات والأجناس والأمم لترتقي بها جميعا.

إن اللهجة البربرية المتداولة في بعض أنحاء الجزائر يمكن أن تدرس فيها، كما تصلح لأن تكون موضوعا للأبحاث العلمية في التعليم العالي، إلا أننا نتساءل في هذه الحالة لماذا اعتماد الحرف اللاتيني في كتابة اللغة البربرية بدل الحرف العربي الذي سيكون بدون شك من عوامل التقارب الروحي بين أبناء الوطن الواحد؟

إن بلدان المغرب، مثل بقية بلدان العالم الثالث، ما تزال تعاني مخلفات العهد الاستعماري وذلك في شكل هيمنة ثقافية ضارة لأنها تعتمد على الوسائل التكنولوجية الهائلة. حريٌ بنا أن نصون هويتنا الثقافية ونطور لغتنا الوطنية باعتبارها حاكم توحيد الصفوف، لكي نتمكن من الصمود أمام التحديات العديدة والضخمة التي تواجهنا.

الفصل الثالث

أزمة حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية

1954-1953

أسطورة مصالي: بوادر الانشقاق

تُعدُّ الأساطير من أهم عوامل التعبئة الجماهيرية من حيث أنها تُهيج الحماسة في النفوس وتشحذ الانفعالات وتُثير مخيلة الشعوب وتُعللها بالآمال العريضة وتدفع الجماهير للتحرك. ولقد أثبتت الأساطيرُ نجاعتها كحاكم من عوامل تحقيق التلاحم بين فئات المجتمع من أجل تجسيد المشروع التحرري. وقد تكون الأساطير على نقيض ذلك تماما، حين تشل الحس النقدي وتُخذر القدرة على التمييز المنطقي لدى الأشخاص الذين يجسدونها فيتحولون، هم أنفسهم، إلى أساطير بشرية.

كما أن قادة الأحزاب «الكارزماتيين» الذين يُحيطون أنفسهم بهالة من التعظيم ويتشحون بوشاح الزعماء الأسطوريين ويتماهون في الأسطورة نفسها، إلى أن تحصل لديهم قناعة عميقة بأنهم يجسدون العناية الإلهية فوق الأرض؛ وحينئذ يستسلمون لإغراءات عبادة الذات. هؤلاء ينتهي بهم الأمر، إن عاجلا أو آجلا، إلى الانحراف ثم السقوط في محاذير الحكم الفردي المطلق وغوايات الطغيان والاستبداد، ثم يصابون بجنون العظمة الذي يشوش أفكارهم ويخلط عليهم الأمور ويزعزع قناعاتهم فيُقيدون أتباعهم ومناصريهم في أغلال سيطرتهم الأبوية ونظرتهم الأنانية إلى الأمور. في مثل هذه الحال، ثمة طريقتان اثنتان لتفادي ما هو أدهى: فإما الالتزام الحرفي بمبدأ القيادة الجماعية

رغم ما فيه من نقائص، إلا أنـه يضـمن الحد الأدنـى من تماسك الجماعة؛ وإما تسليم مقاليد الأمور إلـى الـزعيم «النزيـه الأخـلاق» شـريطة أن تكـون مرهونـة بروح التشاور والاتفاق؛ وإلا فإن الأوضاع ستتفاقم ثم تتحول إلى أزمـة خطيـرة غالبـا مـا تنتهـي بصـراع الأشـقاء إن لـم تنتـه بإراقـة الـدماء. تلـك هـي التجربـة المأسـاوية التـي عاشـها حـزب الشـعب - حركـة انتصـار الحريـات الديمقراطيـة عندما استفحل النزاع في قمة الحزب بين مصالي واللجنة المركزية.

وفي الماضي القريب عرفت تونس، في نـوفمبر 1987، حدثا تـاريخيا شـبيها مـن حيـث أنـه ارتـبط أساسـا بظـاهرة عبـادة الشخصـية، وإن كـان أقـل خطـورة: فالحبيب بورقيبة الذي كان يجسد في شخصه رمز الوطنية النضالية والكفاح من أجل الاستقلال والذي بقي على رأس تونس مدة ثلاثين سنة بعدما سمح لنفسه البقاء رئيسا مدى الحياة، إلى أن تم عزلُه من طرف أشخاص كـان قد أوصـلهم إلى السلطة بنفسه.

تعود بداية الأزمة إلى مطلع شهر مـارس 1950؛ ففـي ذلـك التـاريخ اجتمعت اللجنـة المركزيـة بمدينـة الأربعـاء بضـواحي الجزائـر العاصـمة فـي ضـيعة أحد صـغار المزارعين هو المناضـل مصـطفى صـحراوي. وكانـت تلـك هـي المـرة الأولـى التـي اشـتغلت فيهـا اللجنـة المركزيـة بطريقـة منهجيـة: حيـث تـوزع المشاركون إلى لجان متفرعة أُسندت لكل منها قضية واحدة أو أكثر من القضايا المسـجلة فـي جـدول الأعمـال؛ وقـد أُرفقـت المسـائل المطروحـة للنقـاش بـنص توضيحي صادر من القيادة وجرت المناقشات في جو من النظام التام، ثم تُوِّجت بصياغة خلاصة عامة تضمنت عددا من الإقتراحات الملموسة.

في هذه المناسبة كان مصالي، بصفته رئيسا للحزب، يأمل في تعزيز زعامته الشخصـية والحصـول علـى «الرئاسـة مـدى الحيـاة» وعلـى «حـق الـنقض» ممـا يُتيح لـه حرية المبادرة متى أراد، بإلغاء قرارات اللجنـة المركزيـة. إلا أن اللجنـة

المركزيـة الغيـورة علـى صـلاحيتها والحريصـة علـى التمسـك بمبـدأ القيـادة الجماعية وحرية التشاور تمكنت من إحباط محاولة مصالي بأغلبية الأصوات. وقررت إثر ذلك تأجيل مناقشة مشروع يتعلق بتحديد دور وصلاحيات رئيس الحزب والأجهزة القيادية بما يتماشى مع ما يطمح إليه الزعيم. خرج مصالي من الاجتماع غضبان أسفا وقد أسرَّ في نفسه مرارة إخفاقه.

في الوقت الذي شرعت القيادة في تنفيذ قرارات اللجنة المركزية تعرَّضت المنظمة الخاصة للزلزال المدمر الذي أصابها جراء حملة القمع الشرسة، ذلك أن الإدارة الاستعمارية قد حصلت بعد ثلاثة أشهر من التحقيق والاستجواب، في مارس - أفريل- ماي 1950، على الأدلة الكافية التي تُثبت ضلوع حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية مع المنظمة الخاصة؛ مما جعل الحزب عرضة للحل والإطاحة برؤوس قادته.

وقد تسببت عمليات القمع في تقليص صفوف الحزب وأرغمته على الانكفاء مُكرها إلى موقع دفاعي والاكتفاء بمحاولة رأب الصدع الذي أصابه؛ ثم سارع إلى شن حملة واسعة النطاق للتنديد بالأساليب الفاشية التي انتهجتها قوات البوليس متهما إياها بتدبير «مؤامرة» مُبيَّتة بغرض وضع الحزب خارج القانون.

كانت المناقشات حادة ومثيرة على مستوى قيادة الحزب. ذلك أننا عانينا صعوبة جمة لإقناع أنفسنا بتلك السهولة الخارقة التي تمت بها الاعتقالات ناهيك عن التسليم بحقيقة تفكيك المنظمة الخاصة في مدة وجيزة لم تتجاوز ثلاثة شهور. استُؤنفت المناقشات على مستوى اللجنة المركزية، في دورتها المنعقدة في ديسمبر 1950، حيث تصادمت أطروحتان اثنتان: فإما العودة إلى النضال في كنف السرية مما يكفل وضع ما تبقى من قوات المنظمة الخاصة في مأمن من ضربات العدو؛ وإما توسيع نطاق النشاط السياسي، المشروع قانونا، من

أجل تعزيز وسائل كفاحنا. وفي آخر المطاف قررت اللجنة المركزية انتهاج خيار ثالث كحل وسط بين الطرفين ألا وهو: العودة إلى انتهاج الخط السياسي الذي قرره مؤتمر 1947 والذي يسمح للحزب بالمزاوجة بين منهجين: منهج النشاط السياسي في العلن، ومنهج العمل السري المحظور شريطة أن يضع كلا الخيارين نصب عينيه نفس الهدف: مواصلة الكفاح إلى أن يتحقق الاستقلال.

لم يكن مصالي يتصور طبيعة مسؤولياته وجسامتها من منطلق سليم. بل كان على عادته المؤسفة، يتهرب من الالتزام بما تخوله له حقوقه وواجباته الحقيقية. ولئن كان ينسب إلى نفسه كل ما يحققه الحزب من انتصارات، فإنه لم يكن يجد غضاضة في إلقاء اللوم على غيره حين يتعلق الأمر ببعض الاخفاقات، والحال أنه شريك فيها بطبيعة الحال. كان مصالي حريصا كل الحرص على الاستئثار لنفسه بجميع الصلاحيات غير مبال بمعرفة ما إذا كان بمقدوره تحمُّلها بمفرده أم لا. تلك هي بعض أسباب سوء التفاهم التي بدأت تطل برأسها ضمن اللجنة المديرة، قبل أن تستفحل شيئا فشيئا إلى أزمة في العمق أدَّت، في شهر مارس 1951، إلى استقالة حسين لحول من منصبه كأمين عام للحزب.

استقال حسين لحول ساخطا من كونه بمثابة «كبش فداء» لأخطاء الزعيم ومتذمرا من تحميله في كل مرة مسؤولية المحن التي تُلم بالحزب. ولقد اتضح جليا أن من الضروري والمستعجل إضفاء المزيد من النظام والوضوح وانتهاج صرامة أكبر في أساليب سير الهيئات القيادية؛ وكان جل النقاش، آنئذ، ينصب بصورة أساسية على المسائل المرتبطة بمنهجية العمل والانضباط الفردي والجماعي وضرورة التحديد الدقيق لدور كل مناضل سواء في ذلك رئيس الحزب وأمينه العام وأعضاء اللجة المركزية والجنة المديرة؛ وكم من مرة وجدت القيادة نفسها غارقة في مناقشة مواضيع هامشية لا نهاية لها ولا طائل

من ورائها، وكان ذلك كافيا ليؤكد للقيادة مدى افتقارها إلى إدخال إصلاحات جذرية على مناهج تفكيرها وعملها.

بيد أن المشكل الحيوي الذي فاق غيره وطغى على بقية اهتمامات القيادة هو: ضرورة ضبط استراتيجية واضحة لنشاط الحزب. كان هذا هو الشغل الشاغل في نظر المسؤولين من القمة إلى القاعدة. علما بأن إيلاء هذه المسألة ما تستحق من الجدية يقتضي، أولا وقبل كل شيء، إجراء تقييم دقيق لحصيلة نشاطات الحزب بعيدا عن أية مجاملة أو إرضاء للغرور، للتوصل إلى تحديد اتجاه سياسي متماسك وصارم يتكفل بمجمل أهداف الحزب على الآماد القريبة والمتوسطة والبعيدة.

اندلع الصراع على مستوى القيادة لأول مرة خلال دورة اللجنة المركزية المنعقدة في ماي 1951، (ملحق28) حيث استمع أعضاء اللجنة المركزية إلى عرض عن نتائج المحادثات بشأن الاتحاد مع كل من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء؛ ولقد أعرب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عن استعداده لتحقيق الوحدة **إذا ما توفر شرطان اثنان:**

أولهما أن يتم الاتحاد مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية باعتبار هذه الأخيرة حزبا معتمدا قانونا، وليس مع حزب الشعب الجزائري الذي ينشط في كنف السرية.

ثانيهما أن يُبنى الاتحاد بمنتهى الصراحة والوضوح على أساس إدانة النشاط السياسي غير المشروع لتفادي ما سبق أن حصل لأحباب البيان والحرية في شهر ماي 1945.

وأعرب شوقي مصطفاي عن وجهة نظره الشخصية مشددًا على أن الوحدة مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء ضرورة حتمية

وموضحا رأيه كما يلي:«ينبغي على أي حزب ثوري أن يعمل ضمن حركة جماهيرية ذات قاعدة شعبية واسعة» ولم يكن مصطفاي يرى مانعا في عدم

ذكر حزب الشعب الجزائري كشريك في تلك الوحدة من حيث أن ذلك، حسب قوله، يُعد ضربا من «المناورة الاستراتيجية». أما بخصوص الشرط الثاني المتعلق بإدانة جميع أشكال النشاط السياسي غير الشرعي، فلا مجال مطلقا للموافقة عليه إلا أنه اقترح بشأنه صيغة متوسطة المدى على النحو التالي: **«سنعمل في إطار الشرعية».**

أثار اقتراح مصطفاي رد فعل عنيف من طرف رئيس الحزب الذي انفجر صارخا وهو في قمة الغضب: « يُراد اغتيالنا! يراد اغتيال الحزب».

لم يحظ رأي مصطفاي بقبول أغلبية أعضاء اللجنة المركزية. وقد كنتُ من جملة الذين وقفوا ضدها خشية أن يتم تأويلها بمثابة تنكُّر لنشاط الحزب في وقت كان فيه عددٌ كبير من مناضلي المنظمة الخاصة والمنظمة السياسية القابعين وراء قضبان السجون ينتظرون المثول أمام المحاكم الاستعمارية؛ ناهيك عن الذين سبق أن صدرت أحكام ضدهم. وفيما يخصني فإنني كنت أعتقد أن مصالي كان محقا فيما يتعلق بجوهر القضية، إلا أنه يُلام على احتجاجه بالصراخ والذم والقدح للضغط على اللجنة المركزية وحملها قسرا على الوقوف في صفه باستعمال نوع من الإرهاب الفكري في غير محله.

والحق أقول، لئن كان أعضاء اللجنة المركزية، وأنا منهم، ينزعجون في بعض الأحيان من إفراط مصالي في الدوس على قواعد التحاكم الديمقراطي داخل الحزب فإن الأمر لم يصل بهم بعد إلى حد اعتبار تلك التجاوزات مؤشرا على جنون العظمة الذي استولى على لبه ولم يكونوا واعين بعدُ بحجم المخاطر المبطنة تحت «تجاوزاته وتقلبات مزاجه» وتأثيرها السلبي على تصرفاته

ومواقفه. ولقد كنا، على غرار مناضلي القاعدة الحزبية، نكنُّ له تقديسا أعمى ونُضفي على شخصه جميع خصال «الزعيم» وكان يجسد في نظرنا القائد المحنك والرئيس الحازم. والحقيقة أن هذا الإعجاب إلى حد التعصب لهذا الرجل الفذ والمنزه من الخطأ والزيغ والذي تقمص صورة أب الحزب المحبوب والمهاب إنما كانت تنبع من عمق سذاجتنا ومن تسليمنا وإذعاننا أمام هذه الشخصية الأسطورية. كان هذا الخضوع المطلق نتيجة لما نكنه له من إكبار وإجلال تحوَّل تدريجيا إلى نوع من عبادة الشخصية ما فتئت تتعاظم في نفوسنا منذ تأسيس نجم شمال افريقيا ثم توطدت في أعماقنا إلى درجة أنها عطلت قدراتنا على إصدار أحكام سليمة وموضوعية لا تشوبها العاطفة عند تقدير خصال هذا الرجل الذي سحر ألبابنا فكنا نبالغ في تقدير سجاياه.

كنا كأعضاء في اللجنة المركزية، ينتابنا شعور غامض بأن ثمة خلافات حادة وتوتر شديد على مستوى قمة الحزب لم تُطلعنا القيادة على فحواه أبدا. وفي الواقع ينبغي الاعتراف بأن ذلك لم يكن أمرا سهلا لأن طرح « قضية» مصالي أمام لجنة مركزية مفتونة بشخصيته لم يكن بالأمر الهين. خصوصا وأننا في حالة حدوث أية أزمة كنا سنستنجد به بصورة عفوية باعتبار أنه الملاذ الذي لا يعوَّل على غيره. استمررنا في رعاية أسطورته، لأننا ظللنا على حالنا عاطفيين ولم نفتأ نمجد مناقبه على صفحات الجرائد وخلال التجمعات الشعبية؛ وغالبا ما كانت قسمات الحزب تفتتح جلساتها باسمه وكانت صورته توزع في كل مكان وتُعلَّق في المنازل. كان مصالي في نظر الجميع هو «الزعيم» والقائد الوطني والحارس الأمين للمثل الثورية العليا.

أما أعضاء القيادة الذين احتكوا به مدة طويلة فقد لمسوا، بعد طول معاناة، ما في طبعه من نزعة استبدادية ولكن لم يجرؤوا على مكاشفة غيرهم من الأعضاء خشية تأذية مشاعرهم وإثارة ردود أفعال قد تتسبب في زرع الانشقاق

والبلبلة. وفوق كل هذا كانوا يخافون أن يُتهموا بتدنيس شخص مصالي الذي يحظى بما يشبه التقديس. ولذا فبدل الظهور بمظهر مفرقي الصفوف أو الطامحين للزعامة أو المؤججين للحزازات الحزبية، فإنهم فضلوا تقديم خدمة أخيرة للحزب بانسحابهم من صفوفه في صمت وبدون إثارة قلاقل بعد أن خابت ظنونهم فيه.

وهكذا، ففي أعقاب هذه الدورة المشهودة في شهر ماي 1951 استقال من الحزب كل من مصطفاي، عمراني وشنتوف. وهذا على خطى استقالة الحاج شرشالي قبلهم في السنة نفسها. كانت تلك الاستقالات بمثابة نزيف أصاب القيادة بالنظر إلى وزن تلك الشخصيات وماضيها النضالي. وقد تم انسحابهم بدون ضجة ولا بلبلة. إلا أن الأمر بلغ إلى مسمع المناضلين من غير أن تُقدم لهم أية توضيحات عن سببها مما ضاعف جزعهم وحيرتهم. ربما كان من الأفضل لو بقي هؤلاء الإخوة في الحزب ولم يتركوا المجال فسيحا في وجه مصالي. لو أنهم فعلوا ذلك لساهموا، بكل تأكيد، في تنبيه أعضاء آخرين في اللجنة المركزية وتوعيتهم بخطورة «الحالة» التي يمثلها مصالي ولأفادوهم بتجربتهم الطويلة التي «اكتسبوها» بمعاشرته عن كثب.

أنا الحزب

إثر ذلك بدأت صفوف اللجنة المركزية تضمحل ويتقلص عدد أعضائها فتم الاتفاق على توسيعها عن طريق الاختيار المشترك وفق ما تقتضيه القواعد السارية.

في شهر جويلية 1951، اجتمعت اللجنة المركزية المُعينة حديثا وانتخبت لجنة مكلفة بقيادة الحزب في انتظار اختيار الأمين العام. كانت هذه اللجنة

برئاسة مزغنة وعضوية السادة: ع. عبد الحميد، ب. بن خدة، أ. بودة، ع. كيوان، ح. لحول. وقرر مصالي الذهاب إلى فرنسا للاستجمام.

لم تعمر اللجنة طويلا، حيث لم يزد عمرها عن شهر ونصف إلا أنها تميزت في تلك الفترة القصيرة بمشاركتها في تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحريات العامة(1)، وكانت تتشكل من حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء والحزب الشيوعي الجزائري. وكانت الجبهة تنوي الكفاح من أجل احترام الحريات الديمقراطية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ورفع العقوبات الإدارية الصادرة ضد مصالي. وانعقد في نفس الشهر اجتماع اللجنة المركزية الجديدة(ملحق29).

كانت نقطة انتخاب أمين عام للجنة المركزية مسجلة في جدول الأعمال. وقد جرت العادة بأن يقترح مصالي مرشَّحه ثم تصادق اللجنة المركزية على اختيار الزعيم. في هذه المرة وقع الاختيار على اسمي وما كنت أتوقع ذلك البتة، فتم تعييني رغما عني أمينا عاما لحزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية في أوت 1951. وتقرر تثبيت أعضاء القيادة الآخرين في مناصبهم وهم على التوالي: عبد الحميد، بودة، كيوان، مزغنة، لحول ومرباح. كان لحول، المستقيل من منصب الأمين العام، يقيم في فرنسا لأسباب صحية.

كنتُ يومئذ نكرةً لدى الجمهور العريض وأغلبية المناضلين نطرا لأنني كنت أنتمي إلى صفوف المناضلين السريين. ولعل هذا هو السبب في اختيار مصالي لشخصي؟ أو ربما يعود السبب إلى أنني كنت، في مرات عديدة، أساند مواقفه في اللجنة المركزية؟ أو قد يكون شخص ما قد اقترح عليه ترشيحي؟ مهما يكن، فلقد كنت مقبلا على خلافة حسين لحول، الشخصية الثانية في الحزب بعد

(1) FADRL: Front Algérien pour la Défense et le Respect des Libertés.

مصالي، بيد أنني كنتُ أبعد ما أكون عن مضاهاة هذا الرجل الذي كنت أشعر بالحرج في حضوره؛ فلم أكن أملك لا تجربته ولا ماضيه النضالي ولا موهبته الخطابية ولا شعبيته التي يحظى بها في صفوف الحزب.

عندما توليتُ منصب الأمين العام، في أوت 1951، كان الوهن قد نال من قيادة الحزب بسبب ما أصابها جراء أزمة النزعة البربرية وانسحاب أربعة من قيادييها البارزين واكتشاف المنظمة الخاصة وتفكيكها وما تلا ذلك من اعتقالات (بالمئات) وسوء انضباط عدد من النواب وجفاء الجماهير بسبب ما أصابها من عناء وضجر واستياء. ومع ذلك فإن وجود مصالي على رأس الحزب كان يسبب ارتياحي ويساعدني على الاحتفاظ بالثقة في نفسي، وكنت أعول عليه وعلى هيبته لمحاولة إعادة ترتيب الأوضاع بمساعدة بقية الأعضاء بطبيعة الحال. لكن يا للأسف! فكلما اقتضت مني مهمتي الجديدة التحاكم مع مصالي بصورة مباشرة إلا وازددتُ يقينا بالتباين الكبير بين الأسطورة والواقع!

أدركتُ أن عيبه يكمن في عدم تقبُّل أي انتقاد وعدم الاكتراث برأي الغير. كان يتصرف وكأن الحزب ملكيته الخاصة، وفي خضم الأزمة التي عصفت بالحزب بعد ثلاث سنوات من ذلك التاريخ، قال مخاطبا لجنة المساعي الحميدة: «ما عليهم [يعني أعضاء القيادة] إلا أن يخرجوا من بيتي» والمراد هنا « فليغادروا حزبي»! لم يكن مصالي يتقيد لا بقواعد النظام الداخلي للحزب ولا بمحتوى جدول أعمال الاجتماعات إذا أراد إنهاء مناقشة أو فتح موضوع آخر لفرض رأيه الشخصي. ولقد ظل على حاله، كما كان منذ عشرين سنة خلت، مُحرِّضا ومُهيِّجا للجماهير ولم يتكيف مع الظروف النضالية الجديدة التي تقتضي العمل بمنهجية والتقيد بروح التنظيم والتحلي بحس رفيع في تحمُّل المسؤوليات؛ خصوصا وأن المشاكل التي كانت تواجهنا تستدعي حلولا عاجلة وفعالة. من ذلك مثلا ضرورة إعادة النظر في تشكيل المنظمة الخاصة وتحسين

هيكلتها، وكان عيسات إيدير يحثنا على التعجيل بتأسيس نقابة وطنية لمعارضة الكونفيدرالية العامة للشغل، الدائرة في فلك الحزب الشيوعي، وكان المناضلون يتساءلون عن سبب استقالة بعض القياديين من صفوف الحزب دون أن يكون بوسعنا إفادتهم بأية توضيحات. طالت المحادثات بشأن الوحدة مع حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء دون التوصل إلى نتيجة، ولم تكن صحافتنا على ما يرام، وشحت مصادر تمويلنا ولم تعد تتناسب وجسامة المهام التي كان علينا مواجهتُها.

وفيما كنا ننتظر في صائفة 1951، أن يعكف مصالي معنا على دراسة تلك المشاكل ويساعدنا على حلها فإذا به يعرب عن رغبته في أداء فريضة الحج. لا جدال في أن الحج على من استطاع إليه سبيلا ولكن أليس من شروط الحج أن يُرتب الحاج أموره قبل سفره ويترك شؤون بيته وأسرته على أحسن ما يرام أي أن يضبط أمور الحزب الذي هو «الآمر الناهي فيه».

مهما يكن، فلقد كلفناه باغتنام فرصة سفره هذا للقيام بجولة في الشرق الأوسط من أجل التعريف بالقضية الجزائرية والتماس المساعدة المادية والمالية من الحكومات العربية لفائدة المنظمة الخاصة ومطالبة تلك الحكومات باستعمال نفوذها لحث الوطنيين التونسيين والمغاربة على الانضمام إلى مسار العمل الوحدوي على مستوى الشمال الافريقي. كنا يومئذ، نُمني أنفسنا بأوهام كبيرة بخصوص التعاون مع شركائنا المغاربيين في هذا الصدد.

طار مصالي إلى جدة، في سبتمبر 1951، وحظي باستقبال رسمي من طرف الملك عبد العزيز، مؤسس أسرة آل سعود، وذلك ضمن الشخصيات المرموقة التي اعتاد العاهل الوهابي استقبالها في مثل هذه المناسبة. ومن هناك، توجه مصالي إلى القاهرة حيث أدى زيارة إلى عبد الرحمن عزام باشا، الأمين

العام لجامعة الدول العربية، ثم زار على التوالي وزير خارجية مصر، محمد صلاح الدين، والأمير عبد الكريم الخطابي رئيس لجنة تحرير المغرب العربي.

وبينما كنا نتوقع أن يواصل مصالي رحلته إلى بقية العواصم العربية الأخرى فكم كانت دهشتنا كبيرة حين تلقينا، ذات يوم من أيام نوفمبر 1951، مراسلة من رئيس وفدنا بباريس، امحمد يزيد، يخبرنا فيها بأن مصالي قد حل فجأة بفرنسا وأنه يوجد بمدينة (شانتيي) قرب باريس. لم نعد نفقه في الأمر شيئا! ترى لماذا لم يواصل رحلته كما كان متفقا عليه؟ ما الذي جاء به إلى (شانتيي)؟ لماذا لم يخبرنا أو يستطلع رأينا مسبقا؟ لماذا تحاكم مع قيادة الحزب بمثل هذه الفظاظة ووضعها أمام الأمر الواقع؟ لم أتوقف عن تقليب تلك الأسئلة على شتى وجوهها في ذهني. سارع مسؤولو فيدرالية حركة انتصار الحريات الديمقراطية بفرنسا إلى مدينة (شانتيي) للاطمئنان على أخباره، وبعد ذلك بمدة وجيزة سافر بعض أعضاء لجنة القيادة، وكنتُ من بينهم، لمقابلة مصالي. وجدناه مقيما بفندق (لو بارك) في نفس المدينة. برر مصالي وجوده بالقرب من باريس بحجة انعقاد اجتماع الدورة السادسة للأمم المتحدة هناك[1]؛ وقال إنه قرر الذهاب إلى باريس عملا بنصيحة عزام باشا وصلاح الدين، للقيام بعمل دعائي لصالح القضية الجزائرية لدى الوفود الصديقة. والحال أن وفد حزبنا المداوم بباريس كان مؤهلا للقيام بذلك العمل الدعائي على أحسن ما يرام، خصوصا وأن هذا العمل يكتسي أهمية ثانوية بالنظر إلى المهمة التي كلفنا مصالي بإنجازها لدى القادة العرب بالشرق الأوسط. فالاتصال ببعض الشخصيات التونسية والمغربية وبعض ممثلي الدول العربية والإسلامية فلا يتطلب حضور رئيس الحزب شخصيا، بل كان ينبغي لمصالي أن يقضي مدة أطول في الشرق الأوسط وأن

(1) يتعلق الأمر بالدورة السادسة لمنظمة الأمم المتحدة، من 6 نوفمبر 1951 إلى 10 فيفري 1952.

يولي عناية أكبر لتحقيق أهداف مهمته لدى الحكومات العربية، ولكنه لم يحقق شيئا من تلك الأهداف؛ لاسيما وأن إعادة تنظيم المنظمة الخاصة مرهونة بنتائج تلك الرحلة من حيث الدعم بالسلاح والمال.

أقام مصالي بمدينة (شانتيي) مدة ثلاثة أشهر ونصف، أي من نوفمبر 1951 إلى غاية منتصف فبراير 1952، وبعدها عاد إلى بوزريعة بالجزائر العاصمة.

في منتصف مارس 1952 اجتمعت اللجنة المركزية مرة أخرى بمدينة الأربعاء بضواحي الجزائر العاصمة في مزرعة المناضل مصطفى صحراوي. (ملحق33) وكانت هذه الدورة برئاسة بلقاسم راجف بحضور مصالي. بدأ الاجتماع بعرض قدمه مصالي عن رحلته إلى الشرق الأوسط، تطرق فيه بإسهاب لظروف استقباله من طرف عاهل المملكة السعودية والاتصالات التي أجراها بالقاهرة؛ مُركزا حديثه على مسائل جزئية لا علاقة لها بجدول أعمال الدورة، ولا تكتسي أية أهمية بالنسبة للجنة المركزية. وتسبب في ضجر مستمعيه. تفطن إلى ذلك رئيس الدورة، بلقاسم راجف، وهو رفيقُ مصالي في النضال منذ عهد نجم شمال افريقيا ولم يكن يتحرج من هذا الأخير فقاطعه قائلا: «هذا كلام فارغ! إنه كلام فارغ!» ثم انتقل مباشرة إلى نقاط جدول الأعمال الذي تضمن نقطتين اثنتين هما: تحديد موعد انعقاد مؤتمر الحزب ودراسة موضوع الوحدة الوطنية. كان المطلوب هو تحديد تاريخ انعقاد هذا الأخير في أقرب الآجال الممكنة لكي يتسنى لنا تكريس جهودنا لضمان استئناف نشاط المنظمة الخاصة على أسس جديدة.

أما بالنسبة للنقطة الثانية المتعلقة بالوحدة الوطنية فلقد سجلت اللجنة المركزية نقاط ضعف «الجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحرية» المتمثلة في عدم مشاركة الجماهير واقتصار برنامج عملها على خمس نقاط فقط. أوصت اللجنة المركزية بضرورة توسيع البرنامج بإضافة نقطة المطالبة بالاستقلال.

لكن وللأسف، عارض مصالي فكرة الوحدة أصلا ونجح في جر أغلبية أعضاء اللجنة المركزية إلى تبني موقفه وبسبب هذه المعارضة تأجل نداء اللجنة المركزية المطالب بـ «عقد مؤتمر وطني جزائري» فلم يصدر إلا بعد سنتين من ذلك، أي في ديسمبر 1953.

في الأخير، كان أهم قرار اتخذته اللجنة المركزية هو استدعاء مؤتمر الحزب للاجتماع أيام 12و13و14 جويلية 1952، وسيكون هذا المؤتمر هو ثاني مؤتمرات حزب الشعب الجزائري- حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بعد المؤتمر الأول الذي عُقد يومي 15 و16 فيفري 1947. لقد تطلب تحضير المؤتمر عناية خاصة ولم يبق أمامنا سوى أربعة أشهر للقيام بذلك.

كانت القضايا المُزمع مناقشتُها في المؤتمر الثاني ذات أبعاد حساسة وأهمية كبرى وهي: ضبط حصيلة نشاطات الحزب خلال خمس سنوات؛ تحديد الخط الإيديولوجي والعقائدي والاستراتيجي؛ تأسيس النقابة الوطنية؛ تحسين الموارد المالية للحزب؛ رفع مستوى صحافة الحزب التي أصبحت مزدوجة اللغة؛ تعزيز تواجد الحزب في المناطق التي كان حضوره فيها ضعيفا؛ إقرار قوانين تنظيمية داخلية بغرض تحديد مسؤوليات كل واحد؛ رسم آفاق بناء اتحاد شمال افريقيا؛ تحسين تأطير المهاجرين الجزائريين في فرنسا؛ التدخل على الصعيد الدولي. تلك هي النقاط التي كنا ننوي طرحها على المؤتمر، وفي هذه الحالة لم يكن في وُسعنا الإستغناء عن مشاركة مصالي صاحب الشخصية القوية التي تؤثر بكل ثقلها على جهاز الحزب بكامله.

تم تكليف لجنة بإعداد مشاريع التقارير الأولية مكونة من مصطفى فروخي، مولاي مرباح وعبد المالك تمام؛ مع تجنيد كل واحد منا لتقديم يد العون والمساعدة ووضع نفسه تحت تصرف اللجنة المذكورة.

اعتقال مصالي ونفيه إلى مدينة نيور(فرنسا) ماي سنة 1952

بمجرد انتهاء أشغال اللجنة المركزية، في مارس 1952، استأنفت اللجنة القيادية اجتماعاتها ببوزريعة. وبدل أن ينشغل مصالي بالمؤتمر المُزمع عقدُه أو يتابع التحضيرات عن كثب أو يُساهم فيها بصفته رئيسا للحزب، فإنه أعرب عن رغبته في القيام بجولة عبر القطر الجزائري. حاولنا إقناعه بالعدول عن ذلك نظرا لما نعرف عنه من مزاج اندفاعي وميل إلى العنف اللفظي، فخشينا أن يوقع نفسه في فخ استفزازات الشرطة مما قد يؤدي إلى اعتقاله فنصبح بالتالي غير متأكدين من إمكانية عقد المؤتمر أو تأخير موعده أو إرجائه إلى أجل غير مسمى. ومما زاد مخاوفنا أنه كان من المقرر أن يعود مصالي إلى الشرق الأوسط إثر نهاية أشغال المؤتمر، إذ اتفقنا على أن يستأنف رحلته إلى العواصم العربية بعد أن قطعها ليعود إلى فرنسا بصورة فجائية ومرتجلة. ورغم نصيحتنا وإلحاحنا إلا أن مصالي أصرَّ على تنفيذ مشروعه فما كان علينا سوى الإذعان لمشيئته. وحينئذ زودناه بالتوصيات التالية: ضرورة تجنُّب حشد التجمعات الجماهيرية والاكتفاء بإجراء اتصالات مع الإطارات والأعيان المحليين الذين كنا نعول عليهم ليمدونا بمزيد من الدعم المعنوي والمالي، ونصحناه بتفادي أية أحداث قد تصدنا عن هدفنا العاجل ألا وهو عقد المؤتمر، وبالتالي لا بد أن نتحاشى الدخول في مواجهة عنيفة مع قوات القمع الاستعمارية، ولكن الأمر المؤسف هو أن تلك المخاوف كلها ستحدث فعلا.

استهل مصالي رحلته بزيارة منطقة قسنطينة يوم 15 أفريل 1952. حل بمدينة الخروب في يوم تزامن مع انعقاد سوقها الأسبوعي فتوقف بمسجد المدينة؛ وفي سكيكدة اشترط مقابلة الجمهور في الملعب البلدي فوقعت اصطدامات مع الشرطة أسفرت عن جريح واحد واعتقال شخصين اثنين. وقد

اتخذ حاكم قسنطينة تلك الحادثة ذريعة لطرد مصالي من العمالة بتاريخ 24 أفريل 1952.

بعد عودة مصالي إلى بوزريعة اجتمعت القيادة مجددا ورغب مصالي مرة أخرى في استئناف جولته لكن هذه المرة بوسط البلاد وغربها، فجددنا له توصياتنا بأن يربأ بنفسه عن الانسياق وراء لهجة العنف وأن يتجنب حشد الجماهير في تجمعات شعبية كبرى لتفادي الاستفزازات. ولقد قاده برنامج زياراته إلى كل من قصر الشلالة، قصر البخاري، البليدة، الصومعة، مليانة والشلف. لم يُعر مصالي أدنى اهتمام لتوصياتنا وإلحاحنا، بل دعا المناضلين المحليين إلى حشد الجماهير في كل محطة من محطات زياراته فوقعت مشادات ومناوشات في كل من البليدة والصومعة. أما ما كانت إدارة الحزب تخشاه بالدرجة الأولى فقد وقع بمدينة الشلف التي وصلها مصالي يوم 14 ماي حيث وجد في انتظاره ما يقارب ألفين أو ثلاثة آلاف شخص جاءوا للاحتفاء بمقدمه وسط الهتافات الحماسية. وهناك كانت الشرطة قد نصبت كمينها؛ إذ سمحت لسيارة مصالي بالمرور قبل أن تُجهز على الجمهور فتوجعه ضربا بعقب البنادق وأطلقت عليه الرصاص فكانت الحصيلة: مقتل شخصين اثنين، هما علي نقاب ومحمد بربري، ووقوع عدد من الجرحى وعدة اعتقالات وإعلان حالة الحصار على المنطقة بكاملها. اقتيد مصالي وزُج به في طائرة متوجهة إلى فرنسا رأسا. وجاءت الأخبار بعد ذلك لتفيدنا بأنه وُضع تحت الإقامة الجبرية في مدينة (نيور)، مقر عمالة (دوسيفر). ولم يُقدَّر لمصالي بعد ذلك أن يعود إلى الجزائر حيا.

جاء ردُّ قيادة الحزب على هذه الأحداث بالدعوة إلى إضراب عام حُدد موعده بيوم 23 ماي 1952. وقع الإضراب في بعض الحواضر الكبرى: الجزائر العاصمة، الحراش، عنابة، سكيكدة ووهران. وعرف الإضراب في بقية المدن

فشلا تاما. ذلك أن فئات عديدة من العمال لم تكن منضوية تحت لواء الحزب على صعيد التنظيم النقابي لاسيما في قطاعات الوظيفة العمومية والنقل البري والسكك الحديدية والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والمناجم... كانت هذه القطاعات منضوية تحت لواء الكنفيدرالية العامة للشغل التي رفضت التضامن معنا في هذا الإضراب. أسفر إضراب 23 ماي عن عدد من الاعتقالات. أما «الجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحرية» التي كان يُفترض منها أن تُناهض القمع فإنها لم تحرك ساكنا ولم تتحرك لنجدتنا. كنا يومها أبعد ما نكون عن الوحدة الوطنية الحقيقية. ومن جهتها بادرت فيدرالية فرنسا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بدعوة الجزائريين إلى التظاهر في الشارع الفرنسي. وهكذا طاف آلاف الجزائريين بشوارع (مونبليار، شارلفيل، سانت إيتيان، مرسيليا، لوهافر) وهم يهتفون: «أطلقوا سراح مصالي». تدخلت الشرطة الفرنسية لتفريق المتظاهرين بقوة السلاح فقتلت ثلاثة منهم وأصابت العشرات بالجروح واعتقلت عددا كبيرا. وقد تبيَّن بكل وضوح أننا وقعنا ضحية استفزاز بوليسي موصوف.

لا ريب، لقد كان ربيع سنة 1952 مشحونا بخيبات الأمل بالنسبة للقيادة. وهذا نتيجة الخطأ الذي ارتكبه مصالي مما أدى إلى إبعاده من الجزائر فتعرَّضنا جميعا لأسوأ العواقب.

هل كان مصالي ضحية تلاعب التروتسكيين بمدينة نيور؟

وُضع مصالي تحت الإقامة الجبرية بفندق (ترمينوس) بمدينة (نيور) وتحت العين الساهرة للشرطة الفرنسية. كتب مصالي بشأن إقامته هذه تقريرا أرسله إلى مؤتمر (هورنو)[1] جاء فيه ما يلي: «لقد وقع اختيار الحكومة الفرنسية على

(1) عُقد مؤتمر Hornu (بلجيكا)، في جويلية 1954، من طرف أنصار مصالي إثر الأزمة التي عصفت بحركة انتصار الحريات الديمقراطية – حزب الشعب الجزائري.

مدينة (نيور) لأنها تخلو من السكان العرب. وهي بالإضافة إلى بُعدها عن مدينة الجزائر معزولة عن خط السكة الحديدية الرابط بين مدن (مرسيليا؛ ليون؛ باريس؛ بروكسل) أي الخط الذي عادة ما ينتقل عبره أبناء شمال افريقيا المقيمون بفرنسا. كما أن (نيور) مدينة بورجوازية يقطنها ملاك الأراضي الزراعية وأهلها من الكاثوليك المتزمتين. وتقع في عمالة (لي دو سيفر) بإقليم (فاندي) الذي ما زال، إلى أيامنا هذه، ينبذ الأفكار الجمهورية. وبالإضافة إلى هذا، يوجد على رأس هذه العمالة أحد مساعدي (نايجلان) السابقين وقد أوعز إلى الرأي العام بأنني من المغامرين الدعاة للجامعة الإسلامية والمناهضين لفرنسا.

إنني أعيش هنا في عزلة تامة يضاعف حدتها كون الشرطة الفرنسية المكلفة بمراقبتي لا يغمض لها جفن أبدا. بعد انقضاء شهرين على وصولي إلى هنا ألقيتُ عدة محاضرات عن المغرب العربي؛ ولقد استقبلتُ في هذا النزل الذي تراقبه الشرطة ليل نهار صحافيين من جميع أنحاء العالم وطلبة ووفودا تمثل أحزابا سياسية ومناضلين. ولقد زارني (دانيال قيران) إثر عودته من رحلة إلى شمال افريقيا حيث ألقى محاضرة قيمة عن المغرب العربي[1]؛ كما عينني نادي (زيمرفالد)[2] رئيسا شرفيا له فصرتُ استعمل منبر هذا النادي لاسماع صوت الشعوب المستضعفة.

خلال شهر ماي المنصرم انضممتُ إلى نادي سينما مدينة (نيور) حيث تناولت الكلمة بمناسبة عرض الفيلم الثوري المشهور «بارجة بوتمكين» وتحدثت أمام جمهور عريض عن قضية شمال افريقيا. في نهاية العرض

---

(1) Daniel Guérin، سياسي ومناضل مناهض للاستعمار، من أتباع المذهب الفوضوي في الأدب.

(2) Le Cercle Zimmerwald : جمعية أسسها الحزب الشيوعي الأممي، ذو الاتجاه التروتسكي، وعين مصالي أول رئيس شرفي لها.

السينمائي، بادر خمسة معلمين ومعلمات رفقة أبنائهم وأوليائهم بتوزيع منشور من إعداد نادي (زيمرفالد) أمام مدخل قاعات السينما وفي قلب مدينة (نيور)، احتجاجا على ما تعرضتُ له من نفي وإبعاد وكذا لمناهضة السياسة الاستعمارية»[1].

كانت لمصالي قبل نقله إلى مدينة (نيور) علاقات سياسية متينة بشخصيات من اليسار وأقصى اليسار الفرنسي، من بينها السيد (دانيال قيران) الذي ورد اسمه في تقريره إلى مؤتمر (هورنو) و(إيف دي شيزيل)، النائب الاشتراكي الأسبق في الفرع الفرنسي بالأممية الاشتراكية الذي أصبح فيما بعد تروتسكيا؛ وهو المحامي المعتمد للدفاع عن مصالي ومناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية - حزب الشعب الجزائري لدى المحاكم الفرنسية.

كما حظي مصالي إثر حلوله في (نيور) بتضامن بعض الشخصيات التروتسكية نذكر منها السيدة (كاردينال) وهي معلمة متقاعدة فتحت له بيتها ليستقبل فيه قادة الحزب وقادة فيدرالية فرنسا ومناضلي القاعدة والجزائريين والشخصيات الفرنسية اليسارية الخ.. في هذا المنزل أشرف مصالي على اجتماع لجنة المؤتمر المكلفة بتعيين اللجنة المركزية الجديدة. ومن الشخصيات التروتسكية التي كان مصالي يستقبلها نذكر (دانيال رونار) المسؤول النقابي بمحاكم (رونو) للسيارات و(بيار لومبير) وهو قائد أحد الأجنحة السياسية في الأممية الشيوعية الرابعة التي ينتمي إليها الأستاذ المحامي (إيف دي شيزيل).

تأسست الأممية الرابعة، كما هو معلوم، في سنة 1938 على يد (ليون تروتسكي) أحد رفاق (لينين) وكانت تهدف إلى الوقوف في وجه الستالينية المهيمنة على الأممية الشيوعية الثالثة. كانت جماعة (لومبير) تعارض

(1) هذا النص مقتبس من تقرير مصالي الحاج إلى مؤتمر حركة انتصار الحريات الدمقراطية في مدينة (هورنو). وهو مدرج في تقارير الشرطة الفرنسية.

سكرتارية الأممية الرابعة التي يرأسها (ميشال رابتيس) المدعو (بابلو) حول عدد من القضايا لاسيما منها مسألة اختراق صفوف الأحزاب الشيوعية التقليدية السائرة في ركاب الحزب الشيوعي السوفيتي وتسريب عناصر مناوئة لها في خلايا تلك الأحزاب. كان (لومبير) وأنصاره، الناشطون رغم قلة عددهم، يعارضون ذلك الاختراق باعتبار أنه سوف يؤدي، عاجلا أو آجلا، إلى مسايرة الستالينيين؛ بينما لم يترددوا من جانبهم، في اختراق صفوف بعض التشكيلات السياسية الأخرى. لقد حاولوا بالفعل، التسرب إلى فيدرالية فرنسا لحزب الشعب- حركة انتصار الحريات الديمقراطية ولكنهم اصطدموا بقادة يملكون من النضج والحنكة السياسية ما جعلهم يدركون طبيعة نواياهم. وسوف يُعرف أنصار (بابلو) هؤلاء باسم«الأقدام الحمراء»[1]، التي ستتعاون مع بن بلة في الجزائر الحديثة العهد بالاستقلال (1963-1964). سوف ينشطون في إطار الترويج لتصور معيَّن عن الثورة الزراعية والتسيير الذاتي قريب من المفاهيم التحررية المقتبسة من أطروحات الفوضوية النظرية. وكانت مجلتهم الشهرية الناطقة بلسان الأممية الشيوعية الرابعة تصدر بعنوان « تحت راية الاشتراكية» وتوزع في بلادنا بكل حرية.

يدعو الجناح التابع (للمبير) إلى اعتماد العنف والإرهاب باعتباره محرك الثورة العالمية. وخلال الحرب التحريرية (1954-1962) كان هذا الجناح يساند الحركة المصالية التي تسمي نفسها (الحركة الوطنية الجزائرية) [2]، المناوئة لجبهة التحرير الوطني بينما كان أتباع (بابلو) يناصرون جبهة التحرير

(1) Les Pieds rouges يُطلق هذا النعت، الذي أثار جدلا كبيرا حول دلالته، على الشباب والكهول الفرنسيين الذين وضعوا أنفسهم في خدمة الجزائر مباشرة بعد حصولها على الاستقلال. بمن فيهم الفرنسيين والإسبان والإيطاليين واليونانيين ونشطاء المنظمات الإنسانية والمسيحيين والشيوعيين وكل من كان يسعى لمساعدة الجزائر على تضميد جراحها وإعادة بناء نفسها. (المترجم)

(2) MNA : Mouvement National Algérien.

الوطني. وفي سنة1981، أصبح (لومبير) عضوا في اللجنة المركزية للمنظمة الشيوعية الدولية[1]، وهي من التنظيمات التروتسكية الرئيسية في فرنسا. انصب إهتمام (لومبير) على القضايا المتعلقة بالعالم الثالث. وقد سبق لمصالي أن تعرف على (لومبير) ونشأت بينهما علاقات متينة ومتميزة.

ومن بين الشخصيات التروتسكية القريبة من مصالي نذكر (روبير شيرامي)، عضو الحزب الشيوعي الأممي[2]، والعضو القيادي في الحزب الشيوعي التروتسكي وأمين عام النقابة الوطنية للمعلمين وصديق (بيار لومبير). ولقد تأثر مصالي إلى حد ما بالأفكار التروتسكية حين كان في منفاه بمدينة (نيور) ويتجلى ذلك من خلال أفكاره ومفاهيمه الاجتماعية؛ ذلك أنه كان يبني تحليله للمجتمع الجزائري وللحزب من منطلق الصراع الطبقي وكان يردد في كتاباته أفكارا ومفاهيم كثيرا ما ترد على لسان أعضاء الأممية الشيوعية الرابعة.

بعد هذا، يحق لنا أن نطرح السؤال التالي: **ما هو الهدف الذي كان يرومه السيد (لومبير) ورفاقه من وراء مصاحبة مصالي؟**

هل كانوا يرومون استخدام مصالي ذريعة لاختراق صفوف حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية بهدف ربط موقفه بالطليعة التروتسكية التي تنشد إعلان «الثورة الاجتماعية الكبرى» في إطار أممي؟ هل لعب هؤلاء دورا ما في تأجيج الأزمة التي آلت إلى صراع مرير بين مصالي واللجنة المركزية ومن ثمة الاستحواذ على الحزب في نهاية المطاف؟ ناهيك عن التأثير الضار الذي مارسته على مصالي بعضُ الشخصيات الفرنسية اليسارية السائرة في ركاب السلطة بفرنسا.

---

(1) OCI : Organisation Communiste Internationale.

(2) PCI : Parti Communiste Internationaliste.

وبالرغم مما وقر في صدري من احتمالات قوية بخصوص هذه القضية، إلا أنني لن أجزم بشيء في غياب أدلة قاطعة. ولكن مهما يكن الأمر، فهذه التساؤلات المطروحة تحتاج إلى إجابة[1].

ومن تداعيات إبعاد مصالي أن أصبحت قيادة الحزب مذبذبة، جيئة وذهابا، بين الجزائر العاصمة ومدينة (نيور). إذ لم يكن بوسعها القيام بأي عمل جاد دون استطلاع رأي مصالي. وكان السفر بين الجزائر العاصمة وباريس ومدينة (نيور)، بصرف النظر عن كلفته المالية، يطرح مشكلات متعلقة بأمن القياديين لاسيما المناضلين غير المعروفين لدى الشرطة الفرنسية مما قد يكشف هويتهم الحقيقية بسبب تنقلاتهم العديدة لاستشارة مصالي؛ ومن نافلة القول التأكيدُ على أن هذه الوضعية الحبلى بالمخاطر كان لابد لها من حل حاسم.

خطة لفرار مصالي: تبوء بالفشل

وضعت قيادة الحزب خطة لتمكين مصالي من الفرار من إقامته الجبرية، لأن نشاطه في الخارج كان، في تقديرنا، أجدى وكنا نأمل أن يستأنف جولته الشرق أوسطية التي قطعها قبل نهايتها. استشرنا مصالي بخصوص ما نخطط له فأعلن عن موافقته على الفور مُبديا تحمُّسه للفكرة؛ وكنا نتوقع من جانبنا، أن فراره سيُمكن على المدى البعيد من حل الأزمة الخطيرة التي بدأت نُذرها تلوح في الأفق. كان ذلك في أواخر سنة 1952. وبموافقة القيادة قررتُ تكليف الهاشمي التواتي، سائق مصالي الخاص في الجزائر، بإنجاز هذه المهمة الخطيرة. علمًا بأن هذا الأخير مناضل محنك. غادر الهاشمي تواتي الجزائر على الفور، متوجها إلى باريس حيث اتصل بامحمد يزيد وعبد الله فيلالي

(1) من الضروري إنجاز دراسات وأبحاث مستفيضة حول ظاهرة «الزعاماتية»: هذا الداء المزمن الذي ينخر جسم البلاد العربية، والذي لم تتم بعد الإحاطة بجميع انعكاساته الكارثية على شعوبها.

المعروف بولائـه المطلق لمصـالي. تـم اقتنـاء سيارة ذات دفـع أمـامي بقوة 15 حصانا بخاريا من صنف (سيتروان). كان الهاشمي تواتي متعودًا على قيادة هذا الصنف من السيارات وسبق لـه أن اختبر قوة أدائها وتوازنها على الطريق وسرعتها الفائقة ثم أدخل عليها بعض التحسينات التقنيـة لزيـادة قدرتها علـى الأداء. كـان الفصـل شـتاء، وكـان مـن الضـروري أن يقطـع مسـافة 500 كلـم الفاصلة بين (نيور) والحدود السويسرية ليلا وبدون توقف خلال ست ساعات من السير المتواصل.

درس تـواتي جميـع خصوصـيات ذلـك المسـار، ثـم اختبـر سيارتـه فـي طريـق مكسوة بالثلج والجليد وملفوفة بالضباب وكان فيلالي برفقتـه. مكـث كلاهمـا مـدة يوم كامل للتعرف جيدا على خصوصيات المنطقة التي سيقطعونها مع مصـالي قبـل عبـور الحـدود السويسـرية. ثـم قطـع الإثنـان، مشـيا علـى الأقـدام، الـدرب المغطى بالثلوج الذي سوف يسلكه مصـالي لـيلا. ولمزيـد مـن الحيطـة، تقرَّر أن يخلـف أحدُ المناضـلين التروتسكيين مكـان تـواتي فـي حالـة تعرُّضـه لأي خلـل طـارئ. وباختصـار، لقـد تـم إعـداد الخطـة بإحكـام قصـد تمكـين مصـالي مـن الوصول إلى مدينة (برن) السويسرية بدون عائق. وفي مدينـة (نيـور) تـم إعـداد السيناريو التالي: يستقبل مصـالي جماعة من الزوار هم في الحقيقة مجموعة من المناضلين، في بيت صهر (رونار)، النقابي التروتسكي. وكان الهدف هو تعويد عيون الشرطة على رؤية مشـهد هذه الزيـارات المتكررة التـي تؤديهـا الجماعـة لمصالي في نفس المنزل كل يوم عند حلول المسـاء. وفـي اليوم المحدد يكـون مصـالي قد حلق لحيته وشـاربه ويخـرج من منفذ آخـر غيـر المـدخل المعتـاد، ثـم يستقل السيارة المركونـة علـى مقربـة من المنـزل. وإمعانـا فـي التخفِّـي والتنكُّـر لمخادعة الشرطة تقرر أن يضع مصـالي فوق رأسه قبعـة طـوال الطريـق؛ بينمـا يحل مكانه، في المنزل، شخصٌ آخر ذو ملامح شبيهة يحمل لحيةً مستعارة.

حدث لمصالي، أكثر من مرة، أن جعل فراره نوعا من المزاح حين يذكر الحيلة التي سيخادع بها حراسه. ولم يساوره أدنى شك في نجاح خطة فراره.

مع ذلك فخلال العشر الأوائل من شهر فيفري 1953، وعلى وجه التحديد قبل ثمانية أيام من حلول اليوم المحدد لفراره، عدل مصالي عن رأيه فجأة فأصيب الجميع بخيبة أمل كبرى. لم يعد يرغب في الفرار. إنه مُصرٌّ على البقاء في (نيور).

ماذا حدث يا ترى؟ هل راح مصالي ضحية جنون العظمة الذي استولى عليه؟ أم تراه وقع تحت تأثير بعض الشخصيات المحيطة به؟ ومن بينها أصدقاؤه التروتسكيون الراغبون في بقائه إلى جانبهم بمدينة (نيور)؟ أم أن بعض الطامحين من رجالات الحزب الذين كانت لهم حظوة عنده، ألَّبوه ضد القيادة؟

في تعقيب له على مشروع الفرار الذي أجهضه بمحض إرادته، كان مصالي يلوم القيادة وحدها دون غيرها ويحملها مسؤولية ما حدث. بل كان يكيل لها التهم ظلما ويقول عنها بدون غضاضة: «إنها كانت تروم إبعادي عن الساحة لأصبح نسيا منسيا لدى الشعب فتتخلص مني بهذه الطريقة». إلا أن هذا المبرر الواهي لا يُلقي الضوء على أسباب رفض مصالي مغادرة (نيور). إن في الأمر لغزا لم تُفك طلاسمه إلى اليوم.

في هذه الأثناء، تم تأجيل موعد انعقاد المؤتمر، بعد أن كان مقررا لشهر جويلية 1952، مما أثار مزيدا من القلق والبلبلة في نفوس المناضلين. كان مشروع تقرير اللجنة المركزية المُزمع عرضُه على المؤتمر جاهزا، إلا أنه كان في حاجة إلى موافقة مصالي الذي سبق أن سُلِّمت له نسخة منه.

اجتمعت اللجنة المركزية مرتين، في شهري ديسمبر 1952 وفيفري 1953، لدراسة المشروع دون أن يتكرم مصالي بتقديم ملاحظاته. وبعد أن بلغ اليأس مبلغه من اللجنة المركزية، قررت هذه الأخيرة إرسال لجنة متكونة من خمسة أعضاء لاستطلاع رأي مصالي مشافهة؛ وإثر عودتها قدمت تقريرا مطولا إلى اللجنة المركزية يتضمن ما لا يقل عن تسعين نقطة يتعلق بعضُها بالتفاصيل بينما كان بعضُها الآخر عبارة عن تهجمات شخصية ضد أعضاء اللجنة المديرة. عكفت اللجنة المركزية، طوال خمسة أيام كاملة، على دراسة النقاط الواردة في التقرير. وفي الأخير تفضل مصالي بتعيين ناطق باسمه في شخص مولاي مرباح الذي حمَّله «مذكرة» أضيف ما جاء فيها من انتقادات إلى تقرير اللجنة المركزية.

وفي الأخير، تحدد تاريخ انعقاد المؤتمر الثاني لحزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية أيام 6/5/4 أفريل 1953، بعد تأجيله مرتين؛ وقد تبيَّن أن هذا التأخير الذي استغرق سنة كاملة تقريبا، كانت له أضرار فادحة على مستقبل الحزب من حيث أن المشاكل الجوهرية المطروحة من قبل لم تجد الحلول العاجلة في الوقت المناسب.

المؤتمر الثاني لحزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية
أيام 6/5/4 أفريل 1953

السياق الوطني والدولي

رأينا فيما سبق أن المؤتمر الأول لحزب الشعب الجزائري عُقد بعد الحرب العالمية الثانية، يومي 15 و16 فيفري 1947؛ وقد خرج الحزب آنذاك من عهد السرية التامة، منذ حله في 26 سبتمبر 1939، ليدخل مرحلة شبه شرعية استمرت إلى غاية 1954.

وقد تصاعد شأن الحزب آنذاك، بصورة مطردة بفضل التحام الجماهير معه واقتناعهم بحتمية الاستقلال ثم مر بفترة انكفاء بدأت سنة 1948 في عهد الحاكم العام (نايجلان) الذي انتهج سياسة القوة والعنف إزاء الحزب في محاولة لتعطيل تلك الانطلاقة الواعدة، وجاء رد الحزب على حملة الحاكم العام بعقد اجتماع **زدين** حيث قررت اللجنة المركزية إعطاء دفع جديد للمنظمة الخاصة تمثل في تدعيم هياكلها وتسليحها خلال سنة 1949(ملحق45).

غير أن الأزمة البربرية التي اندلعت في تلك السنة ذاتها، أصابت الحزب في أم رأسه؛ وبحلول سنتي 1950-1951 صعَّدت الإدارة الاستعمارية ومصالح الشرطة حدَّة ضرباتهما ضد المنظمة الخاصة، فتجلت انعكاسات ذلك من خلال التناقضات التي ظهرت على موقف الحزب من مسألة الانتخابات، فكان يدعو تارة إلى المشاركة فيها ثم يدعو إلى مقاطعتها تارة أخرى.

في 17 جوان 1951، جرت انتخابات لتجديد نصف أعضاء فئتي النواب في المجلس الوطني الفرنسي. ولم يفز ولا مرشح واحد من قائمتي حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فكان ذلك من أهم

الأسباب التي دفعت التشكيلات السياسية ذات التوجه الوطني إلى التجمع ضمن «الجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحريات».

لم يبق في المجلس الجزائري من ممثلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سوى نوابهما المنتمين إلى الفئة الثانية التي لم يتم تجديد أعضائها. ثم إن المعارضة داخل هذا المجلس قد تقلصت إلى حوالي عشرة أسماء على أكثر تقدير:

الحزب الشيوعي الجزائري	الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	حركة انتصار الحريات الديمقراطية
روني جوسترابو	فرحات عباس	أحمد بودة
	أحمد فرنسيس	العربي دماغ العتروس
	الشريف بن الحاج سعيد	امبارك جيلاني
	قدور ساطور	مصطفى فروخي

ظلت فرنسا تعتبر الجزائر إقليما فرنسيا يتكون من «ثلاث عمالات فرنسية». أما حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية فأصر على موقفه الداحض لتلك الأطروحة بنقيضها وهو أطروحة استقلال الجزائر التي لم يأل جهدا في ترويجها على الصعيد الدولي من خلال حضوره في شتى الملتقيات والمنابر والتجمعات ذات الصدى العالمي: مؤتمر السلام، مؤتمر الاقتصاد العالمي للدول الإسلامية (1949)، مؤتمر كراتشي الإسلامي (1951)، ندوة زغرب الدولية (1951)، مؤتمر الشعوب المناهضة للاستعمار (1949 و1952)، مؤتمر رانغون للأحزاب الاشتراكية الآسيوية (1953)، مؤتمر جمعية الحقوقيين الديمقراطيين (فيينا، 1954). كما وجه الحزب مذكرات إلى منظمة الأمم المتحدة وكان حاضرا في الجامعة العربية من خلال وفده

الخارجي ممثلا من طرف حسين آيت أحمد، محمد خيضر وأحمد بن بلة وكلهم من قدماء اللجنة المركزية، بالإضافة إلى الشاذلي المكي الذي كان متواجدا بالعاصمة المصرية منذ سنة 1945. وكان لهذا النشاط الخارجي، على قلة فعاليته، إنعكاسات سيكولوجية بالغة الأثر على الروح المعنوية لعموم الشعب والمناضلين.

تميزت سنة 1952 في الشرق الأوسط، بتسجيل الحركات القومية انتصارات عديدة: تأميم النفط الإيراني على يد مُصدَّق؛ الإطاحة بالملك فاروق على يد عبد الناصر و«الضباط الأحرار». وكانت الكتلة العربية - الآسيوية في الأمم المتحدة، التي مهدت لظهور كتلة عدم الانحياز فيما بعد، تساند المطلب الاستقلالي لكل من المغرب وتونس. وعلى صعيد الأقطار المغاربية الثلاثة كان من نتائج القمع المسلط عليها دفعُ الأحزاب والتشكيلات الوطنية إلى التقارب فيما بينها. وفي 2 فيفري 1952 وقَّعت هذه الأخيرة، بباريس، على «ميثاق الشمال الافريقي» (ملحق44).

أما في الجزائر، فكانت فئة المستوطنين في أوج جبروتها وكانت تُشكل جسما واحدا مع فئة الأقدام السوداء الذين يعيشون يوميا بجوار فئة المسلمين غير مبالين بمظاهر حياة البؤس والأمية التي كان هؤلاء يعانونها.

تتميز الفئة الدنيا من الأوروبيين بمزاجها المتقلب فتجدهم يناصرون المارشال (بيتان) تارة، ثم يتحولون إلى دوغوليين في عهد دوغول تارة أخرى. ومن أمثلة ذلك التقلب أيضا أن أوروبيي باب الواد أو وهران قد صوتوا لصالح الشيوعيين، بعد سنة 1945، ثم أصبحوا من أكبر أنصار منظمة الجيش السري، سنة 1961- 1962. وفي الأوقات العصيبة كان الأوروبيون ينحازون بصورة تلقائية إلى صف كبار المستوطنين الذين يُملون إرادتهم على الحكومة الفرنسية بواسطة اللوبي الباريسي الذي يتحرك باسمهم. وكانوا يشترطون على

فرنسا أن تمدهم بمزيد من القروض والقوات العسكرية لحماية امتيازاتهم وضمان ديمومتها. بقيت الجاليتان الجزائرية والفرنسية منفصلتين عن بعضهما؛ ولم تكن تربط بين الفرنسيين والجزائرين أية مصالح مشتركة بل كانت الجالية الفرنسية تجهل كل شيء عن العرب سواء ما تعلق بدينهم أو لغتهم أو تاريخهم أو مشاعرهم أو مطالبهم أو طموحاتهم. ولم تكن تتوفر بينهما أية مجالات للتحاور أو تبادل الأفكار. أما ما يتعلق بالإصلاحات الموعودة فإن السلطات الاستعمارية كانت تراوغ دوما للتهرب من الوفاء بوعودها.

كان حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية تحت الرقابة والترصد المستمر، ولذا كان ينعم ببصيص ضئيل من الحرية. إلا أنه كان بفضل مندوبيه المنتخَبين يتخذ المجالس البلدية والمجلس الجزائري والبرلمان الفرنسي منابر لتحسيس الرأي العام بمطالبه. وكانت صحف الحزب مكممة الأفواه بسبب الرقابة المفروضة عليها بالرغم من صدورها بصورة «قانونية». في البداية كانت صحيفة «المغرب العربي» تقدم خدماتها للحزب حين صدورها سنة 1947؛ وكان يديرها محمد السعيد الزاهري بعد انفصاله عن جمعية العلماء. كانت هذه الصحيفة تصدر باللغتين العربية والفرنسية، وكنتُ أتولى الإشراف على نشرتها الفرنسية بمعية امحمد بن مهل فيما تولى الإشراف على النشرة العربية كل من العربي دماغ العتروس، حامد روابحية وعبد الحكيم بن الشيخ الحسين. كان الحزب يقدم دعما ماليا ومعنويا لهذه الصحيفة قبل أن يُصدر جريدته الناطقة بلسانه «الجزائر الحرة» التي خلفت صحيفتي «الأمة»، التي تأسست في باريس سنة 1930، و«البرلمان الجزائري» التي تأسست بالجزائر العاصمة سنة 1939.

كانت صحيفة « الجزائر الحرة» التي صدر عددها الأول بتاريخ 18 أوت 1949 تتعرض للمصادرة في أغلب الأحيان مما تسبب في نزيف مالي هائل

لميزانية الحزب. كما صدرت صحيفة أخرى نظيرة « الجزائر الحرة» باللغة العربية بعنوان «المنار» أشرف على تحريرها محمود بوزوزو، المعروف بوطنيته وبإتقانه اللغتين العربية والفرنسية وبثقافته الغزيرة بالإضافة إلى أنه كان رئيس الكشافة الإسلامية الجزائرية. والجدير بالتذكير في هذا الصدد، بجريدتي حزب الشعب الجزائري السريتين وهما على التوالي « العمل الجزائري» ثم « الأمة الجزائرية» اللتين صدرتا قبل الجريدتين الشرعيتين المذكورتين أعلاه وكذا جريدة «الوطن». وكانت أول جريدتين تصدران في شكل مطبوعتين بينما كانت الثالثة تصدر في شكل نشرة مستنسخة. كانت هذه الصحف الثلاثة تصدر باللغة الفرنسية. أما صحيفة « صوت الأحرار»، الصادرة بالعربية، فكانت تُسحب بواسطة آلة (رونيو).

صدرت صحيفة «العمل الجزائري» بصورة متقطعة، لم تتجاوز 7 أو 8 أعداد قبل ماي 1945 وكانت تسحب ما بين 1000 و1500 نسخة. وكانت ممولة من طرف داقي ودحمان حفيز؛ كما ساهم فيها عدد من الشخصيات بمقالاتهم أمثال الأستاذ المحامي قدور ساطور، مصطفى لشرف، الأستاذ المحامي محمد غرسي، وبن علي بوكرط، الأمين العام الأسبق للحزب الشيوعي الجزائري، والذي انضم إلى الحركة الوطنية، وحسين لحول وحسين عسلة. ظهر العدد الأول في خضم الحرب العالمية الثانية سنة 1944، بفضل نشاط محمد طالب. كان طاقم الجريدة يتكون من الإخوة عبد الحميد (سيد علي ومصطفى وبوعلام)؛ والأخوين طالب (محمد وعبد الرحمان)؛ وكذا احسن حمة. وكان كل من لعجالي السعيد وامحمد لعمراوي يتوليان إشغال الطباعة في دكان بقالة يقع في المكان المسمى (سكالا) في حي الأبيار وكان مسجلا باسمسيد علي عبد الحميد. ويضاف إلى هؤلاء المناضلين كل من: امحمد العمراوي والسعيد لعجالي وهما تقنيان في التصفيف يعمل الأول في جريدة

(لادييبش ألجيريان) والثاني في جريدة (ألجي ريبوبليكان) وكان لعجالي قد اندس في صفوف الحزب الشيوعي الجزائري بأمر من قيادة حزب الشعب الجزائري، وتمكن بفضل حماسه ونشاطه الدءوب من بلوغ منصب أمين فرع الحزب الشيوعي بحي القصبة (ملحق 22).

وكان الفريق الحاكم بصحيفة « العمل الجزائري» قد استولى على عتاد ملائم من مطبعة (هاينز) الواقعة بشارع (موغادور) وهي متخصصة في سحب المطبوعات الإدارية للمندوبيات المالية؛ وكان هذا الفريق في ترحال مستمر متنقلا من قبو دكان يوجد في حي (فونتين فريش) في رقم 5 شارع النقيب (إيهلر) بالأبيار، إلى رقم 18 شارع (أنفروفيل) في حي القصبة ثم إلى فيلا في حي الثغريين[1]. كان حسين عسلة يتولى الإشراف على هذه الصحيفة ابتداء من عددها الثامن الذي طُبع في 18 شارع (أنفروفيل) داخل محل تم كراؤه باسم والد سيد علي وبدون علم منه. وكانت هذه الفيلا ملجأ لسيد علي عبد الحميد، المطلوب من طرف الشرطة. وإثر وقوع أحداث 8 ماي 1945 خشي صاحب الفيلا من القمع الداهم فطلب منا إخلاء المحل من عتاد الطباعة الذي رغم حالته المهترئة، قد يتسبب في توريطه. امتثل سيد علي عبد الحميد والسعيد لعجالي للطلب فجمعا العتاد البالي وألقياه في بئر الفيلا. ثم خرجا إلى الشارع تحت جناح الظلام على الساعة الثانية بعد منتصف الليل يوم 18 ماي 1945. ولما وصلا إلى المكان الذي تقع فيه وزارة الدفاع الحالية فاجأتهما دورية من الشرطة؛ فانطلقا هاربين وسلكا دربا ضيقا اكتشفا أنه طريق مسدود ولما انثنيا راجعين صدم عبد الحميد، وكان مفتول الساعدين، أحد ملاحقيه فأطلق عليه هذا الأخير عيارا ناريا لم يصبه فتمكن من الفرار سالما، إلا أن الرصاصة أصابت

(1) Les Tagarins تحريف فرنسي لكلمة الثغريين، وتعني المهاجرين الأندلسيين الذي جاءوا من ثغور فلنسيا وأراغون وكتالونيا الإسبانية إلى مدينة الجزائر العاصمة (المترجم).

لعجالي فأردته قتيلا على الفور؛ وعثرت الشرطة في المحفظة التي كان يحملها بطاقات هوية فارغة وأختاما مزورة ومسدسا ووثائق تثبت انتماءه إلى الحزب الشيوعي الجزائري. في الغد أصدرت الصحف الاستعمارية بيانا تتهم فيه الحزب الشيوعي الجزائري بارتكاب أعمال هدامة والحال أن هذا الحزب لم يكن على علم بملابسات القضية إطلاقا؛ فما كان عليه إلا أن رد على البيان واصفا إياه بالعمل «الاستفزازي».

ندد الحزب الشيوعي الجزائري بعملية «الاغتيال» التي راح ضحيتها أحدُ أعضائه والحال أنه، في الحقيقة، عضوٌ في حزب الشعب الجزائري نجح في اختراق تنظيم الحزب الشيوعي. ولئن حرصتُ على التذكير بهذه القضية فلأنني أردتُ رد الاعتبار لروح السعيد لعجالي الذي أساء إليه بعض المناضلين عن غير قصد، لأنهم لم يحيطوا علما بالحقيقة في شأنه (ملحق23).

في سنة 1946، ظهرت صحيفة «العمل الجزائري» خلفا لجريدة «الأمة الجزائرية» وكان حسين لحول على رأس لجنة تحريرها المتكونة من: عيسات إيدير، عبد المالك تمام وبن يوسف بن خدة، بالإضافة إلى بعض المتطوعين الذين كانوا يساهمون في تحرير مقالاتها. ولما تمكنت حركة انتصار الحريات الديمقراطية من إصدار جريدتها الشرعية « الجزائر الحرة» توقفت صحيفة «الأمة الجزائرية» عن الصدور.

تعرَّض مناضلون حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية للاضطهاد من طرف جميع الحكومات الفرنسية، اليمينية منها واليسارية، وسواء تعلق الأمر بحكومة الجبهة الشعبية أو بحكومة (فيشي) أو في عهد المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي، أو في عهد الجمهورية الرابعة. كم من مأساة عاشتها زوجات المناضلين وأمهاتهم وأخواتهم وأبناؤهم، المعتقلون منهم

والمطلوبون من طرف الشرطة الفرنسية، وأولئك الذين أجبرتهم الظروف على مواصلة نشاطهم السياسي في كنف السرية.

أوردت صحيفة «الجزائر الحرة»، في عددها رقم 63 الصادر بتاريخ 1 فبراير 1953، حصيلة عمليات القمع في الجزائر خلال سنة 1952 فكانت **كما يلي:**

- **الاعتقالات:** 890 مناضلا.
- **الأحكام القضائية:**

325 سنة بالسجن.

185 سنة: بحظر الإقامة.

305 سنوات: بالحرمان من الحقوق المدنية.

6.843.000: فرنك غرامة.

- **الاغتيالات:**

- جيلالي نقاب ومحمد بربري بمدينة الشلف يوم 14 ماي 1952.
- سعد جاب الله بمدينة سكيكدة يوم 22 أكتوبر 1952.

ومن مجموع 89 عددا من صحيفة « الجزائر الحرة» صادرت السلطات الاستعمارية 57 عددا أي نسبة عددين اثنين من أصل ثلاثة. ناهيك عن المقالات التي صادرتها الرقابة فظهرت في شكل فراغات بيضاء على الصفحات التي مسَّها «مقص الرقابة». ولقد تم سحب 25.000 نسخة في العدد الأول من صحيفة «الجزائر الحرة» مما جعلها في صدارة حالات المساس بحرية التعبير ولذا يصح القول بأن هذه الصحيفة قد حازت «شرف» الترحيب بها من طرف الإدارة الاستعمارية حين بادرت هذه الأخيرة بمصادرتها.

القاعدة المضطردة في الاعتقالات أن تكون مصحوبة بالغلظة والتعذيب، وبعد ذلك يواصل المناضلون كفاحهم بين جدران السجون حيث يشنون إضرابات عن الطعام احتجاجا على ظروف اعتقالهم السيئة. نذكر من ذلك مثلا: 4 إضرابات في سجن سركاجي (الجزائر) استغرقت على التوالي: 8، و10، و15، و21 يوما. 3 إضرابات في سجن وهران المدني استغرقت على التوالي: 10، و14، و25 يوما. إضرابان اثنان في سجن الشلف المدني استغرقت على التوالي: 12، و36 يوما. 3 إضرابات في سجن سكيكدة المدني استغرقت على التوالي: 8، 13، 21 يوما. إضرابان اثنان في سجن مستغانم المدني استغرقت على التوالي: 10، و16 يوما. حسب ما أوردته صحيفة «الجزائر الحرة» في عددها رقم 60 الصادر بتاريخ 1 جانفي 1953.

وكانت قوات الجيش والشرطة تشن ما تسميه حملات «تأديبية» تُسلط، بصفة خاصة، ضد سكان منطقتي الأوراس والقبائل باعتبارهما معاقل للحزب وهي في نظر السلطات الاستعمارية مناطق اضطرابات خطيرة، وهي المناطق ذاتها التي سوف تُشن عليها عمليات حربية واسعة النطاق ابتداء من أول نوفمبر 1954.

ومن جهة أخرى، انتقلت حملة القمع إلى الميدان الاقتصادي حيث أصبح العمال والتجار والفلاحون المتهمون بانتماءاتهم الوطنية مهددين بالفصل من مناصب شغلهم بكل بساطة أو إغلاق محلاتهم التجارية أو حرمانهم من القروض والاعتمادات المالية، فضلا عن إرهاقهم بالغرامات المالية. كانت هذه المضايقات والمظالم المستمرة تصدر عن نوايا سياسية مبيتة هدفُها إطفاء جذوة المقاومة في قلوب الجزائريين وضعضة القدرات النضالية الكامنة في الحزب ومناضليه. ولقد مست البطالة قسما كبيرا من السكان مما جعل وتيرة الهجرة نحو فرنسا تتسارع سنة بعد سنة بسبب الفقر والبؤس.

ولئن لم يتخلص الشعب بعدُ من رهبة العنف المسلط عليه، فإنه استطاع الصمود بفضل حيويته واستعداده للتضحية بالنفس والنفيس ومجابهته اليومية لتعسف الشرطة ومظالم المحاكم والإضراب عن الطعام في السجون واعتراضه، حيثما كان، على شرعية المؤسسات التي ترمز إلى القوة الاستعمارية... بهذه المواقف كلها برهن المناضلون على تحررهم من عقدة الخوف وراحوا يهيئون، بفضل ثباتهم وتفانيهم، الظروف المواتية لأول نوفمبر 1954 الذي سيعطي إشارة الهجوم على القلعة الاستعمارية.

أما الحزب فكانت قوته الأساسية تكمن في الفكرة التي كان يحملها ويدافع عنها في جميع المحافل: إنها مطلب الاستقلال باعتباره الحافز القوي على الصعيدين النفساني والسياسي والذي استقطب الأغلبية الساحقة من فئات الشعب. لا جدال في أن الوطنية التي كان يدعو إليها حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية لم تكن ذات طابع نظري وعلمي؛ ذلك أن الحزب كان يفتقر إلى المثقفين و«العلماء» القادرين على بلورتها في صيغة تنظيرية. فالوطنية هنا تعبيرٌ تلقائي عن المشاعر الشعبية وهي تجسيدٌ لقناعة متأصلة قائمة على الرفض المطلق والجازم للواقع الاستعماري. إنها وطنية منبثقة من الالتزام الوفي للخط السياسي الذي انتهجه كل من نجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري حين واجها خيار الفرنسة بخيار الجزأرة، وناهضا مشروع الاندماج بمطلب الاستقلال الوطني، وناقضا فكرة الانتماء إلى الأمة الفرنسية بالتمسك بالهوية الجزائرية، وأعرضا عن قبول سياسة الإصلاحات مفضلين منهج النضال السياسي الراديكالي، ودافعا عن قيم العروبة بدل القيم اللاتينية، وتمسكا بالعقيدة الإسلامية بدل النصرانية. كان المناضل يترعرع وتُصقل شخصيته في إطار الاحترام الصارم للقيم الثقافية والأخلاقية والروحية المنبثقة من الإسلام.

إن البرنامج السياسي الذي دأبت عليه حركة انتصار الحريات الديمقراطية - حزب الشعب الجزائري، يمكن تلخيصه في عبارة وجيزة هي: «مجلس وطني تأسيسي» مُنتخب بكل حرية من طرف الشعب ومتمتع بالسيادة الكاملة في تسيير شؤون الأمة. ولقد كان هذا الحزبُ جماهيريا من حيث عدد المنخرطين في صفوفه، وطلائعيا من حيث الفكر والإيديولوجيا، وكان ثوريا من حيث أساليب عمله ومطالبه ووسائل كفاحه؛ تلك هي الخصائص التي تميزه عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي كان حزب مفكرين ينشط في إطار الشرعية الفرنسية. ومن نفس المنطلق، كان حزب الشعب يتميز عن «جمعية العلماء» ذات الأهداف الدينية والثقافية المحضة والتي كانت تنشط هي الأخرى في إطار الشرعية الفرنسية، ما جعلها أقرب إلى حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري منه إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية - حزب الشعب الجزائري. الحاصل أن الانفصام بين موقف هذا الأخير وموقف جمعية العلماء هو الذي يدعو إلى الأسف باعتبار أن القاسم المشترك بينهما هو الدفاع عن العروبة والإسلام. بيد أن الاختلاف الجوهري بين التنظيمين يتجلى من زاوية النظر المتعلقة بضرورة الانتقال أم لا إلى الكفاح المسلح كوسيلة سياسية لا يعول على غيرها لانتزاع الاستقلال الوطني. وفي الحقيقة إن موضوع الخلاف بينهما قديم، إذ يعود إلى سنتي 1936-1937 حين اتخذت جمعية العلماء موقفا مؤيدا لمسألة الارتباط بفرنسا وهو موقف يقع على طرفي نقيض مع مطلب نجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري الداعي إلى التحرر من نير الاستعمار كمطلب سياسي صريح لا لُبس فيه.

أما ما يتعلق بالنزاع العقائدي بين جمعية العلماء والطرقية فقد كان حزب الشعب الجزائري يدعو إلى تلاحم جميع المسلمين ضد العدو المشترك. كان الحزب يضم في صفوفه كلا من أنصار الإصلاح وأتباع الطرقية الذين تجمع بينهم غاية مشتركة: تصفية الاستعمار وانتزاع حرية الشعب في تقرير مصيره بنفسه.

حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية

تنظيم هيكلي محكم

ينتمي مناضلو حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى مختلف فئات المجتمع الجزائري، من فلاحين وعمال وحرفيين وعمال الموانئ وموظفين وتجار صغار وطلاب في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي وخريجي المدارس العربية وبطالين. وتحمل هذه التركيبة السوسيولوجية في طياتها ملامح الفكر الاجتماعي لحزب جبهة التحرير الوطني باعتبار هذا الأخير وريثا طبيعيا للأول. وتتميز إطاراته الحزبية بانتمائها إلى الفئة الشبانية المتقدة حيوية ونشاطا؛ وكان الكثير منهم يمارسون نشاطهم السياسي في كنف السرية وقد بلغ عدد الذين يتقاضون أجرة شهرية من الحزب قرابة المائة عضو بما فيهم العناصر الناشطة في إطار المنظمة الخاصة؛ ويُطلق على هؤلاء اسم «المداومين». تشتمل القائمة الاسمية لهؤلاء على ما يقارب أربعين عضوا من بينهم رؤساء الولايات ورؤساء الدوائر والمناضلون شبه المداومين، بالإضافة إلى الأعضاء المداومين في صفوف المنظمة الخاصة والبالغ عددهم حوالي عشرين مناضلا. وثمة حوالي أربعين عضوا آخر ينشطون على مستوى القيادة وفي الهيئات التابعة لها (الصحافة والنواب والنقابة الخ...) يُشكل مجموع هؤلاء المسؤولين البالغ عددهم حوالي مائة عضو، ما كان يُسمى النواة الرئيسية في «جهاز الحزب» وهي بمثابة المحرك والعمود الفقري للتنظيم الحزبي ككل.

في الواقع إن حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان دوما بمثابة رأس الحربة في الحركة النضالية الوطنية، وكان حزبا مبنيا وفق تنظيم هرمي مُحكم، وكان هيكلُه التراتبي من القمة إلى القاعدة كالآتي: المؤتمر؛

اللجنة المركزية واللجنة المديرة (وتسمى القيادة أو المكتب السياسي) ويوجد من بين أعضائها مسؤول معين يتولى الإشراف على المنظمة الخاصة.

أما على المستوى الجهوي والمحلي، فكان الحزب مُهيكلا وفق تنظيم جغرافي قائم على أساس تقسيم التراب الوطني إلى ولايات، والولايات إلى دوائر، وتضم كل دائرة عددا من القسمات الحزبية. تشتمل الولاية عادة على عدة دوائر وقد تغطي أحيانا تراب عمالة بكاملها كما كان الشأن في ولاية وهران مثلا[1]. وكانت كل دائرة تنظيمية تنطبق، بصفة عامة، على التقسيم الإقليمي الاستعماري. أما القسمة الحزبية فهي تنظيم هيكلي على مستوى القرى أو الأحياء في الحواضر الكبرى. وتنقسم كل قسمة إلى عدد من الفروع والمجموعات والخلايا، وتتألف الخلية الواحدة من خمسة أعضاء ومسؤول، وتتكون كل مجموعة من ست خلايا، وكل فرع من ست مجموعات، وتأتي القسمة بعد الفرع. أما لغة العمل فهي الفرنسية باعتبارها لغة التعليم الوحيدة ثم العربية الدارجة واللهجة القبائلية.

ويشمل التنظيمُ الحزبي القطرَ كله، وقد امتد، في مناطق الجنوب، إلى غاية مدينة المنيعة. وكان النشاط السياسي يتم تارة بصورة سرية في المناطق التي تعرضت للقمع الشديد (الصحراء وشتى المناطق الجنوبية، ومنطقتي القبائل والأوراس) وتارة أخرى يكون النشاط السياسي في صورة شبه شرعية في المدن والقرى الواقعة في شمال الوطن.

---

(1) كانت الجزائر مقسمة، من الناحية الإدراية، إلى ثلاث عمالات (départements) هي: الجزائر، وهران، قسنطينة؛ تضم كل عمالة عددا من الدوائر (arondissements) بالإضافة إلى مناطق الجنوب (territoires du sud). وكان القطاع الوهراني، بسبب مساحه الشاسعة، يشمل عمالتين هما: وهران ومعسكر.

بالموازاة مع الإدارة الاستعمارية القائمة، سعى الحزب إلى إقامة نواة سلطة مضادة تتجلى في شتى مظاهر الحياة الاجتماعية: تسوية النزاعات العائلية، الإشراف على مراسم الزواج، إصلاح ذات البين الخ...

وكانت لنشاط الحزب امتدادات في البلدين الشقيقين المجاورين من خلال التنظيم الطلابي التابع لحزب الشعب في تونس والمغرب. أما في فرنسا ذاتها، فكان الوفد الدائم الذي يترأس فيدرالية الحزب بفرنسا يتكفل بتأطير جالية المهاجرين الجزائريين وفئات الطلبة. وكان على رأس هذه الفيدرالية، غداة مؤتمر1947، شوقي مصطفاي الذي خلف إبراهيم معيزة؛ وبعد وفاته تم تعيين امبارك فيلالي على رأسها ثم آلت رئاستها إلى امحمد يزيد فيما بعد.

اغتنم الوفد الدائم لحزب الشعب بفرنسا، فرصة السماح للحزب بالنشاط في العلن عبر نوابه المنتخبين في فرنسا ذاتها، فقام بعدد من الحملات التحسيسية وأسس عددا معتبرا من الخلايا في المدن الفرنسية وفي أهم المراكز الصناعية، كما ركز الوفد الدائم جل نشاطاته الدعائية في الأوساط الطلابية. وبهذه الطريقة ضمن الحزب انتشاره شيئا فشيئا عبر شبكته التنظمية عبر كافة أنحاء التراب الفرنسي؛ تلك الشبكة التي ستعتمد عليها جبهة التحرير الوطني، أثناء حرب التحرير، لفتح جبهة مسلحة ثانية فوق التراب الفرنسي ذاته.

كانت فيدرالية الحزب بفرنسا تملك صحافتها الخاصة مثل: صحيفة «النجم الجزائري»، التي صدرت سنة 1947، خلفا لصحيفة «المغترب» التي كانت تصدر سنة 1946 بصورة غير قانونية. كانت صحيفة «الجزائر الحرة»، التي ظهرت سنة 1949، هي الناطق الرسمي بلسان الحزب وكانت تصدر في باريس باستنساخ «الأصل» المُرسل من الجزائر، وكانت هذه الصحيفة تسحب 25.000 نسخة وهي الدعامة الإعلامية والدعائية للحزب المعول عليها لتنوير الرأي العام الفرنسي وجمهور المغتربين.

كان أعضاء الوفد الدائم، في الفترة الممتدة من سنة 1952 إلى غاية 1954، ينتمون إلى اللجنة المركزية **وهم كما يلي**: امحمد يزيد، رئيس الوفد، ثم موسى بولكروة، الطيب بولحروف، امحمد بن مهل، زين العابدين مومجي وعبد الله فيلالي. ولقد بذلت الفيدرالية جهودًا جبارة لتعزيز وترسيخ الوعي الوطني في صفوف المغتربين. ونادرا ما كانت تفوتها الفرص السانحة للمشاركة في التظاهرات الشعبية الكبرى، مثل عيد الشغل يوم أول ماي أو ذكرى قيام الثورة الفرنسية في الرابع عشر جويلية، والمساهمة في التجمعات الشعبية المناهضة للإمبريالية، وكان هدفها من وراء ذلك هو فرض وجودها على الساحة السياسية وتذكير الفرنسيين بوجود جالية جزائرية في بلدهم وبأن الجزائر ليست فرنسا. بهذه الطريقة تمكنت الفيدرالية من انتزاع 300.000 مغترب جزائري من قبضة الحزب الشيوعي الفرنسي وغيره من التنظيمات اليسارية الأخرى التي كانت تطمح دوما إلى إدراجهم في صميم استراتيجيتها السياسية ولكن بصفتهم كتلة بشرية صالحة للمناورة باسمهما لا غير.

وسواء أكان أعضاء الحزب من القبائل أو من الشاوية أو من سكان العاصمة أو قسنطينة أو الصحراء فإنهم كانوا واعين تمام الوعي بأنهم إخوة في الكفاح وبأنهم يناضلون من أجل قضية واحدة ألا وهي: تحرير الوطن. ولقد تلقى هؤلاء جميعا تكوينهم السياسي بفضل الاحتكاك اليومي بالميدان، وفي إطار الاجتماعات ضمن قسمات الحزب، وفي صميم العمل التنظيمي والتحسيسي الموجه للشعب، ومن خلال مطالعة الصحف والتعليق على محتوياتها بما في ذلك صحافة العدو نفسه، وعبر مجادلة الخصوم السياسيين بمناسبة الحملات الانتخابية، فضلا عن الدروس والعبر التي يستخلصونها من إقامتهم في السجون ومن مكابدتهم اليومية للتعسف الإداري والقمع البوليسي ومظالم «العدالة»... وما إلى ذلك من قناعات متولدة عن شعورهم بالانتماء إلى النخبة

الطلائعية القوية بمبادئها وعزيمتها التي لا تلين. وكان التنظيم السياسي يمرِّن الجميع على أسلوب الحزب في النضال ويدربهم على الانضباط الصارم الشبيه بالتكوين العسكري الحقيقي؛ وكان التفاني والتماهي الكامل الذي يشترطه الحزب على مناضليه مثار فخرهم واعتزازهم وعزيمتهم التي لا تقهر.

كان المناخ السياسي الفرنسي آنذاك، يسمح بوجود ما يشبه المعارضة فتجسدت في نشاط كل من حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء والحزب الشيوعي الجزائري؛ وكان التنافس بين الفرقاء السياسيين ظاهرة صحية من حيث أنها شحذت الحس السياسي لدى هذا الفريق أو ذاك. أما الديمقراطية في صفوف حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية فكانت مقصورة على مستوى اللجنة المركزية واللجنة المديرة دون بقية مستويات الهيكل التنظيمي للحزب؛ فهناك كانت تُطرح القضايا وتُناقش بكل صراحة قبل أن يُفصل فيها بالتصويت ثم تلتزم الأقلية باحترام رأي الأغلبية بكل إخلاص.

تتراوح تشكيلة اللجنة المركزية ما بين 20 و30 عضوا كانوا يُعيَّنون بواسطة الاختيار المشترك بين الأعضاء. وكان الانتماء إلى اللجنة المركزية يعني أن العضو يتوفر على صفات المناضل الملتزم ويتمتع بقوة الشكيمة ورباطة الجأش مهما كانت الظروف والأحوال، وقد يحدث في بعض الحالات أن يشعر العضو الذي يختاره أقرانُه بأنه غير مؤهل لتحمُّل أعباء المسؤوليات الملقاة على عاتقه وجسامة المشاكل التي ينبغي عليه مجابهتُها. من ذلك مثلا ما حدث لمناضل من الجنوب القسنطيني حين عُيِّن عضوا في اللجنة المركزية لأول مرة، فاستولى عليه الهلع أمام ضخامة المهمة التي تنتظره؛ ولم يقف به الأمر عند حد عدم الحضور أبدا إلى اللجنة المركزية بل فضَّل، لفرط ارتباكه، أن يغترب إلى أحد البلدان النائية في القارة السمراء.

ثمة من عاب على حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية كونه حزبا غير ديمقراطي على مستوى قاعدته النضالية؛ والجواب على ذلك أنه كان، أولا وقبل كل شيء، تنظيما سياسيا جماهيريا يتولى مهمة قتالية. وأن أولى أهدافه تتمثل في تقويض أساس النظام الاستعماري برمته؛ ثم إن طبيعة نشاطه شبه السري لم تكن تسمح له بأن يفتح أبوابه على مصراعيها لكل من رغب في الانضمام إليه ولا أن يتسع لتقبُّل جميع الاتجاهات والحساسيات السياسية على اختلافها؛ فلو أنه فعل ذلك لكان على حساب تجانس مواقفه وخياراته؛ ناهيك عما يمثله ذلك النمط من التسامح من مخاطر تتهدد صفوفه بالاختراق من طرف أعدائه وخصومه السياسيين. مهما يكن، فإن قاعدته النضالية كانت تدلي برأيها بخصوص مختلف المشاكل وتقدم مقترحاتها وكثيرا ما كانت تلك المقترحات تؤخذ بعين الاعتبار.

كان حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية خير مدرسة للتكوين السياسي. ذلك أن جدية التعليم والتكوين الذي كان يُسديه هو السبب في تجلية المواهب الكامنة لدى أولئك الذين سيكونون فيما بعد إطارات الثورة والذين أشعلوا فتيلها في أول نوفمبر 1954، وأولئك الذي قادوا الشعب ونظموا صفوفه خلال الثورة التحريرية على الجبهات العسكرية والسياسية والدبلوماسية إلى أن تحقق الاستقلال. لا جدال في أن البعض قد وهنوا أو ساعدوا العدو من حيث لم يكونوا يعلمون، وثمة آخرون استسلموا للغوايات المادية أو دفعتهم نرجسيتُهم في طريق الضلال والانحراف. ولكن حريٌ بنا أن نجزم، بصفة عامة، بأن المناضلين الذين أُشربوا في قلوبهم مبادئ حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية كانوا شرفاء وشجعانا وظلوا في طليعة الكفاح.

نقائص الحزب

بيد أن حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية لم يكن يخلو من نقائص جسيمة في بعض الأحيان! لم تكن شعارات الحزب، المطالبة بتشكيل «مجلس تأسيسي جزائري» وإعطاء «الكلمة للشعب»، تستند على طرح إيديولوجي واضح، إذ لم يُفصل في طبيعة النظام السياسي الذي سيحل محل النظام الاستعماري غداة الاستقلال: هل سيكون نظاما ديمقراطيا على النمط الغربي؟ أم مثل نظام الديمقراطيات الشعبية السائد في دول أوروبا الشرقية؟ وما هي الأسس الإيديولوجية التي ستقوم عليها الدولة الجزائرية المستقلة؟ وما مكانة الإسلام في هذه الدولة وما تجليات ذلك في الحياة اليومية للمواطن؟ وما هي الأسس التي سيُبنى عليها الاقتصاد الجزائري؟

لم تكن ثمة إجابات شافية عن هذه التساؤلات. بل كانت الردود فضفاضة ومتسمة بكثير من التعميم مثل: سوف يقرر الشعب أو المجلس التأسيسي كل ذلك عندما يحين الوقت المناسب. لا جدال في أننا كنا نؤمن بتأسيس مجلس وطني مُنتخب من طرف الشعب بكل حرية وديمقراطية وكنا نعلق آمالا عريضة على قدراته الآنية لإيجاد الحلول المناسبة لمختلف المشاكل التي ستواجه الوطن بعد تحريره. غير أننا، في الواقع، كنا منشغلين بخوض غمار الكفاح اليومي ضد آلة القمع التي تفتك بنا من كل جانب، فضلا عن أزمات الحزب الداخلية التي كادت تزلزل أركانه. ولهذا لم ننجز أية دراسة نظرية ولم نطرح أية تصورات استشرافية عن مستقبل الجزائر المأمول، ولقد كنا في أشد الحاجة إلى مفكرين وباحثين. أما نخبة المثقفين بالفرنسية والعربية، وما أقلَّهم،

فكانوا يتهربون من الحزب[1]؛ بل لم يكن جلهم مقتنعين بقضيتنا ولا كانوا يؤمنون بإمكانية انتزاع الاستقلال على الإطلاق. أما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المعزز بعدد أكبر من المثقفين، نسبيا، فكان متمسكا بموقفه المطالب «بالحكم الذاتي في إطار الاتحاد الفرنسي»؛ ولم يُنجز هو الآخر أية دراسة نظرية، ولم تكن جمعية العلماء تختلف عنه في هذا الشأن أيضا، فقد اقتصر نشاطها على إعادة الاعتبار للغة العربية والرجوع إلى تعاليم الإسلام الصرف. لم تكن القضية الوطنية، من وجهة نظر هذين التنظيمين، تتعلق بالمطالبة بالاستقلال ولا بالكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق هذا الهدف وبالتالى فإنهما لم يكونا يطرحان القضية من زاوية نظر الآفاق المستقبلية لما بعد الاستقلال.

ومما لا جدال فيه، أن حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية كانت تعوزه الأطروحات النظرية التي تحدد بكل جلاء ووضوح عددا من المفاهيم الجوهرية المرتبطة بمفهوم القوة والتفاعل بين شتى القوى والسبل الكفيلة بترجمتها في مواقف عملية، سواء في سياق النزاع الجزائري - الفرنسي أو في الإطار الأكثر شمولا وهو موقف الحزب من السباق بين الكتلتين الشرقية والغربية. إن هذا العجز الإيديولوجي الأكيد والذي حال دون صياغة نظرة مستقبلية على المدى البعيد قد أغرق الحزب في وضعية يُرثى لها

(1) يتضمن الجدول التالي نتائج الاستقصاء الصحي في عموم الاتحاد الفرنسي سنة 1952، وهو يلقي الضوء على الضعف العددي الصارخ للنخبة الجزائرية في ميدان الصحة العمومية.

	فرنسيون	جزائريون	المجموع
أطباء	1758	126	1884
صيادلة	446	51	497

وبعبارة أخرى كان ثمة طبيبٌ جزائري واحد مقابل 14 طبيبا فرنسيا وصيدلي جزائري واحد مقابل 9 صيادلة فرنسيين مع العلم بأن عدد السكان الأوروبيين يمثل نسبة ساكن أوروبي 1 لكل 9 من السكان الجزائريين. ولقد روى لنا محمد طاهر حدود، وكان رئيس جمعية الطلبة المسلمين الشمال افريقيين، أن جامعة الجزائر في سنة 1946، وهي الجامعة الوحيدة في القطر، كانت تعد ما بين 6.000 و6.500 طالب لم يتجاوز عدد الطلاب المسلمين 150 طالبا مما يعني أنهم كانوا يمثلون نسبة 1 لكل 40 طالبا.

من العوز الفكري. وبما أن ليس في الإمكان أحسن مما كان، فلم يحاول حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية أن يُضفي على مواقفه الراديكالية وشعاراته الثورية أبعادا فكرية ونظرية أعلى من المستوى الثقافي لقادته.

كانت مسألة توحيد الصف على المستوى الوطني، وهي شرط أساسي وضروري لنجاح المسعى الاستقلالي، معضلة قائمة منذ سنة 1946؛ ذلك أن الأحزاب ذات الاتجاه الوطني استمرت في خوض النضال بصفوف متفرقة مما أعطى للأقلية الأوروبية، التي كان قوامها مليون نسمة، وزنا ثقيلا وجعلها تؤثر بقوة على تحديد مصير البلد. واستلزم الأمرُ إيلاء هذه الحقيقة المريرة اهتماما خاصا.

أما على صعيد تسيير المجالس البلدية فلم تكن لنوابنا بصفة عامة، تجربة كافية في مجال التسيير الإداري مما جعلهم يكتفون بحضور الجلسات كممثلين صامتين أو يقتصرون على عرقلة مساعي الإدارة الاستعمارية، فكانوا بذلك عرضة لانتقادات واحتجاجات الناخبين الذين نفد صبرُهم. ونظرا للمعيشة الضنك التي كان يعانيها السكان فإن هؤلاء كانو يلحون في المطالبة بتلبية حاجياتهم المستعجلة في مجالات السكن والتشغيل والتمدرس.

ومن جهة أخرى، لم يكن الحزب قد أعاد هيكلة المنظمة الخاصة، بعدُ، إذ ظلت على حالها من التفكك جراء ما أصابها من ضربات قاسية في سنتي 1950-1951.

وأما الضرر الأكبر والذي كان يلغم حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية من الداخل ويستشري في كيانه مثل داء السرطان الفتاك فإنه داء عبادة الشخصية، أي تقديس مصالي كزعيم فرد. ونظرا لانعدام قاعدة فكرية صلبة اضطررنا إلى اعتناق عقيدة حب «المصالية». ولكثرة ما بالغنا في

إطراء مصالي والإشادة بمناقبه لم يعد في وُسعنا أن نعول على زعيم غيره. لقد وضعنا أنفسنا أُسارى رهن مشيئته، فلا قرار يُتخذ بدون موافقته سواء على مستوى اللجنة المركزية أو اللجنة المديرة. ويكفي أن يتفوه مصالي بعبارة لا، فيصير أيُ مقترح نسيا منسيا. كان مصالي يجسد السلطة وشرعيتها في شخصه. ولفرط ما كنا نطالب في كل مناسبة بالإفراج عنه، صار العديد من المناضلين يلوموننا قائلين إن إطلاق سراح مصالي أصبح هو الهدف الأول للحزب على حساب الاستقلال الوطني في حد ذاته. ولقد أصبح لزاما علينا أن نرسم الحدود الفاصلة بين مسؤولياته كرئيس للحزب ومسؤوليات بقية أجهزة الحزب الأخرى (المؤتمر واللجنة المركزية واللجنة المديرة والأمانة العامة) وقد أضحى من الضروري ضبط دور كل واحد منا وصلاحياته وعلاقته بغيره. وأدى تراكم تلك المشاكل إلى ظهور مشاحنات وصراعات لا نهاية لها مما تسبب في شلل نشاطنا وتلغيم جهاز الحزب برمته. ولهذا قدرنا أن المؤتمر، بصفته هيئة منبثقة عن إرادة القاعدة النضالية، هو الملاذ الوحيد الذي باستطاعته إخراجنا من الورطة؛ وكنا نرى أن المؤتمر وحده، وبحكم سلطته النافذة، هو الكفيل بتجاوز العراقيل التي تقف حجر عثرة دون السير الحسن لمجمل هياكل تنظيمنا السياسي وهيئاته القيادية.

قرارات المؤتمر

عُقد مؤتمر الحزب أيام 4 و5 و6 أفريل 1953 بحضور ما يناهز المائة مندوب قدموا من جميع أنحاء الجزائر ومن فرنسا، بالإضافة إلى نواب الحزب، الأعضاء في المجلس الجزائري، ومسؤولي الهيئات المركزية وأعضاء اللجنة المركزية وإطارات الحزب. جرت الاجتماعات في مقر الحزب بساحة عمار القامة (شارتر سابقا) بالجزائر العاصمة، وكان مولاي مرباح هو الناطق باسم مصالي في المؤتمر (ملحق39).

تم تعيينُ المشاركين في المؤتمر بواسطة الانتخاب على مستويين اثنين: على مستوى القسمات أولا، حيث يتم انتخاب ممثليها ثم يجتمعون بعد ذلك على المستوى الولائي لاختيار مندوبيهم إلى المؤتمر. واقتصرت مشاركة عناصر المنظمة الخاصة في انتخاب المندوبين إلى المؤتمر على مستوى القسمات ثم الولايات فقط دون أن يكون لهم الحق في الذهاب إلى المؤتمر وهذا لاعتبارات أمنية واضحة؛ باستثناء رمضان بن عبد المالك الذي تم الترخيص له بحضور المؤتمر والتحدث باسمهم(1).

عُقدت أربع مؤتمرات ولائية قبل انعقاد المؤتمر الوطني وذلك في كل من قسنطينة والجزائر ومنطقة القبائل ووهران. شارك فيها لحول وعبد الحميد كممثلين عن إدارة الحزب. جرت المناقشات في جو من الحرية التامة واحتدم الجدال وتم توجيه انتقادات لاذعة إلى اللجنة المديرة.

أما المؤتمر في حد ذاته فقد استغرق ثلاثة أيام من المناقشات الكثيفة تناولت أمهات المسائل: سياسة الحزب وإيديولوجيته، التوجهات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تصور الحزب لمفهوم القوة، موقفه من القضايا الدولية، واقع المنظمة الخاصة، تطوير قوانين الحزب العضوية، انتخاب أعضاء اللجنة المركزية(2).

تم التصويت على جملة من التوصيات المتعلقة بالنقاط الخمس التالية:

1- نظام الحكم المزمع إقامته بعد الاستقلال.

2- موقف الحزب على الصعيد السياسي والإيديولوجي.

3- سياسته على الصعيد الثقافي.

---

(1) سوف يكون رمضان بن عبد المالك ضمن لجنة ال 22 فيما بعد.

(2) انظر في قسم الملاحق: التقرير الشامل الذي قدمته اللجنة المركزية إلى المؤتمر.

4- سياسته على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

5- موقفه على صعيد مجابهة النظام الاستعماري.

على الصعيد السياسي: فيما يتعلق بطبيعة نظام الحكم وهل سيكون ملكيا أم جمهوريا في الجزائر المستقلة، وافق المؤتمر بطبيعة الحال وبالإجماع على إقامة نظام جمهوري باعتبار أن النظام الملكي غير معروف في بلدنا.

على الصعيد السياسي والإيديولوجي: تلخصت خيارات المؤتمر في شعار وحيد هو «الدولة من الشعب وإلى الشعب» وهذا يعني أن الشعب هو مصدر السيادة الوطنية مما يقتضي بالضرورة إجراء انتخابات حرة بهدف تعيين «مجلس وطني تأسيسي كامل السيادة» يتولى إصدار القانون الأساسي للوطن. هذا القانون الأساسي أو الدستور هو الذي تنشأ وتسير بموجبه مؤسسات الدولة ويتم بمقتضاه تنظيم السلطات في الجزائر: السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية الخ...

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي: أوصى المؤتمر بإجراء إصلاح زراعي وإقامة صناعة تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في البلد وتأميم وسائل الإنتاج الكبرى والنسيق بين اقتصاديات الدول المغاربية الثلاث: الجزائر، تونس، والمغرب توخيا لإقامة سوق مغاربية مشتركة.

على الصعيد الثقافي والديني: جدد المؤتمر تأكيده على مواقف الحزب السابقة المتمسكة بالثقافة العربية - الإسلامية والقائمة على احترام المعتقدات الدينية الأجنبية وفقا لروح التسامح الإسلامي. وجرى في هذا الشأن، نقاش عن طبيعة الدولة الجزائرية المرتقبة، حيث اقترح بعض المؤتمرين تأسيس جمهورية جزائرية إسلامية. أما المتضلعون في القضايا الدينية، أمثال الشيخ بلقاسم زيناي البيضاوي وهو من عين البيضاء، ومحمد بلعابد جلالي من أولاد جلال، وسي عبد الرحمان بلعقون من واد الزناتي، فقد تدخلوا ليقولوا: حذار!

إن خيارا من هذا القبيل سوف يؤدي لا محالـة إلـى تقويـة التضـامن بـين الـدول الأوروبيـة المسـيحية وفرنسـا. وسـتنجر عـن ذلـك هجمـة جديـدة مـن الهجمـات الصليبية مما سيساهم في تعقيد مشاكلنا خلال نضالاتنا المقبلة.

فيما يتعلق بالأقلية الفرنسية: أقرَّ المؤتمر لتلك الأقلية بحق المواطنـة فـي الجزائر[1].

علـى صعيد مجابهـة الاستعمار: تـم التأكيد علـى الفـارق الكبيـر فـي ميـزان القـوى بيننـا وبـين الاستعمار ممـا يستدعي السـعي إلـى تـرجيح الكفـة لصـالحنا بتكثيف كفاحنا اليومي؛ حيث أن مفهوم توازن القوى ينبغي أن يؤخذ فـي مدلولـه الواسع باعتبار أن المجابهة الحقيقة تكتسي طابعا شموليا وراديكاليا لا مكان فيه للتسـاهل والتنـازلات، فـالحزب مـدعو إلـى تعبئـة كـل طاقاتـه، لـيس فـي الشـق السياسي والعسكري من برنامجه فحسب، بل يجب أن يُدرج في اعتباراتـه بقيـة الجوانـب الأخـرى: الأخلاقيـة والثقافيـة والاقتصـادية والاجتماعيـة ليـتمكن مـن الصمود في وجه النظام الاستعماري.

علاوة على هذا قدَّر المؤتمر أن مفهوم ميزان القوى لابد أن يشمل بالنسـبة للجزائريين جميع الفئات والشرائح الاجتماعية؛ وبالتالي يتعين علـى الحـزب أن يأخذ بزمام تلك الفئات والشرائح في إطار المنظمات التابعة له والمكلفة بتـأطير كل القوى الحية في الأمة. ذلك ما دفع المؤتمر لحث الجميع على تجاوز النظـرة الحزبية الضيقة والتفكير من منظور وطني شامل باعتبار أن الحزب قد بلغ، في نظر المؤتمر، مرحلة من النضج السياسي تسمح له بذلك من ثمة فصاعدا.

---

(1) فيما يتعلق بالأقلية الفرنسية في الجزائر لم يطرأ أي تغيير على موقف حزب الشعب – حركـة انتصـار الحريـات الديمقراطيـة: ففـي الجزائـر المستقلة سيكون لأعضـاء هذه الأقليـة نفس الحقوق والواجبـات كبقيـة الجزائـريين الأصـليين، إذا مـا اختـاروا الجنسـية الجزائريـة، وسيُعتبرون أجانـب فـي حالـة مـا إذا اختـاروا الاحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية.

أوصى المؤتمر بتحقيق عشرة أهداف نذكر من بينها ما يلي:

- الكفاح ضد القمع الاستعماري.
- توطيد أسس الوحدة الوطنية.
- تأطير فئات العمال والشباب والنساء.
- تكوين الإطارات.
- ترقية الثقافة الوطنية.
- إعادة هيكلة المنظمة الخاصة على أسس جديدة.

على الصعيد الخارجي: أكد المؤتمر على ضرورة التزام الجزائر موقف «الحياد اليقظ» إزاء الصراع بين الكتلتين الذي كان آنئذ هو الحاكم الغالب في ظروف «الحرب الباردة»؛ وتأييد الشعوب العربية والآسيوية من خلال حركاتها الساعية إلى تحرير المستعمرات، إذ تمثل هذه الحركات «ظاهرة ثانية من الظواهر المؤثرة في السياق الدولي» آنذاك.

لا شك في أننا كنا أبعد ما نكون عن حل جميع مشاكلنا إلا أننا توصلنا، على أقل تقدير، إلى وضع معالم واضحة تقودنا إلى تعميق النظر فيما يتعلق بالآفاق الاستراتيجية لمشروعنا الاستقلالي.

في نهاية الأشغال صوت المؤتمر على لوائح مفعمة بالإيمان والأمل وجهها إلى الشعب الجزائري وإلى المعتقلين السياسيين وإلى مصالي الحاج، كما وجه برقيات تعبر عن مشاعر الأخوة والتضامن إلى الشعبين المغربي والتونسي وإلى الجامعة العربية والمجموعة العربية الآسيوية الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. بينما لم ترد أدنى إشارة إلى الأزمة الكامنة بين مصالي وقيادة الحزب منذ سنة 1951. إن التزامنا الصمت آنذاك عاد علينا بملامة مريرة، فيما بعد، حين اندلعت أزمة الحزب في وضح النهار.

لئن امتنعنا عن كشف تلك المشكلة أمام الملأ فمرد ذلك إلى إشفاقنا من إحداث شرخ بين الصفوف، واتقاء فتح الباب في وجه تطورات لا يمكن التنبؤ بعواقبها على الإطلاق، بالرغم من إحساسنا جميعا بخطورتها الخارقة للعادة؛ ثم إننا كنا نمني أنفسنا بالأمل في عودة المياه إلى مجاريها بصورة تلقائية وبفضل ما كنا نتوسمه في المؤتمر من ديناميكية قوية قد تتسبب في تجاوز الأزمة.

المؤتمر يعيِّن اللجنة المركزية والأمين العام

قبل اختتام أشغال المؤتمر عيَّن هذا الأخير لجنةً تتألف من خمسة أعضاء كلَّفها باختيار تشكيلة اللجنة المركزية[1]. ضمت هذه اللجنة المُصغرة، علاوة على مصالي، كلا من: لحول، بن خدة، مرباح ومزغنة. فانتقلهؤلاء الأربعة على التو إلى مدينة (نيور) للتكفل مع مصالي، بتعيين اللجنة المركزية. وقع الاختيار على ثلاثين عضوا في اللجنة المركزية في مطلع شهر ماي 1953. وبعد ذلك عُقد اجتماع لتنصيبها وتسمية أمينها العام؛ وبما أن اقتراح الأمين العام من صلاحيات مصالي فإنه لم يُعلن عن اختياره إلا بعد انقضاء شهرين كاملين. ولهذا السبب تأخر انعقاد اجتماع اللجنة المركزية الجديدة إلى غاية يومي 4 و5 جويلية 1953. جرت وقائع الاجتماع بمدرسة الرشاد الكائنة بساحة علي عمار رقم 2 (الحاخام بلوخ سابقا) بالجزائر العاصمة (ملحق36).

اقترح مولاي مرباح، باسم مصالي، ترشيحي أنا وكل من لحول ومزغنة. جرى التصويت بالاقتراع السري. لم يحصل أي واحد منا، في الجولة الأولى، على الأغلبية التي تشترطها قوانين الحزب وهي حصول المترشح على نسبة ثلثي أصوات الناخبين. علماً بأن لحول رفض الترشح. وفي الجولة الثانية، تم

(1) جرت العادة منذ مرتمر 1947 ألا يتم تعيين اللجنة المركزية من طرف المؤتمر مباشرة وإنما تتولى هذه المهمة لجنة محدودة العدد وذلك لاعتبارات أمنية؛ على أن تتكفل هذه اللجنة المصغرة والمنبثقة من المؤتمر باختيار أعضاء اللجنة المركزية.

انتخابي فرضيتُ بالنتيجة من باب الرضوخ للواجب ولدرء أية أزمة قد تترتب عن امتناعي. مها يكن فلقد استُجيب لرغبتي في أن يتم الإعلان عن تشكيل أمانة عامة تتكون من ثلاثة أعضاء هم على التوالي: لحول، كيوان وأنا شخصيا.

كنت أرغب في الحصول على قيادة متلاحمة ومرنة وفعَّالة، فاخترت حسين لحول لأقدميته وتجربته، وعبد الرحمان كيوان لكفاءته، وسيد علي عبد الحميد لخبرته في ميدان التنظيم، ومصطفى فروخي لإتقانه لغتين ومهارته في ميدان العلاقات بالجمهور، وأبعدتُ مزغنة بسبب ثرثرته التي لا تنتهي وقلة كفاءته في نظري، ولم يعذرني عن هذا الموقف أبدا؛ بل ما زلت أتذكر ما قاله لي على مسمع الحاضرين في اجتماع اللجنة المركزية، من باب التحذير: « سوف نلتقي في غضون ستة أشهر». أما بالنسبة إلى مرباح فكان في تقديري شخصا لا يُرجى منه أي نفع، وبما أنه لا يتوقف عن تلاوة «مذكرات» مصالي الطويلة والمملة على مسامعنا في الاجتماعات فقد بدا لي عامل عرقلة وكبح ليس إلا. وكنت مصمما على القيام شخصيا بمهام الاتصال بمصالي لكونه، على ما أظن، يثق بي وتلك غلطة مني سوف تكلفني ثمنا باهظا. ولقد دفعتُ الثمن بالفعل، بسبب سلامة طويتي وسذاجتي السياسية. ذلك أني كنت مصمما على إحاطته علما بكل كبيرة وصغيرة بعيدا عن أية نوايا مبيتة، وكنتُ مصمما على بذل المستحيل لتفادي نشوب النزاع من جديد بينه وبين قيادة الحزب. كما أبعدتُ بودة بسبب مداخلاته الطويلة التي تبدو وكأنما ليست لها نهاية[1].

---

(1) بمرور الوقت، اعترفتُ بأنني ارتكبتُ خطئين اثنين: أولهما حين أبعدتُ من المكتب السياسي كلا من مزغنة ومرباح، المتشيعين لمصالي؛ كما أبعدتُ بودة، وهذا أمرٌ ندمتُ عليه كثيرا فيما بعد، لأن بودة بالرغم من مداخلاته الطويلة والمملة والمُغرقة في سرد التفاصيل والجزئيات، إلا أنه كان له الفضل في تبصيرنا بالواقع الملموس. ولقد استغل مصالي إبعاد هذا الثلاثي كحجة ضدنا مشيرا إلى «إبعاد قدماء القياديين». ولكن، هل هذا مبرر كاف لدفع الحزب نحو التصدُّع؟ أما فيما يخصني شخصيا فأنا أعترف بنأنني كنت أفتقر إلى الواقعية السياسية.

أما الخطأ الثاني فهو أنني لم أُبادر، قبيل تشكيل القيادة، باستطلاع الآراء الشخصية لأعضاء اللجنة المركزية، أو على الأقل آراء رؤساء الهيئات المركزية أو القدماء منهم نظرا لخبرتهم الطويلة.

فيما يلي تفصيل المهام التي وزعتها على الأعضاء:

- **حسين لحلول:** التنظيم السياسي، الشؤون المالية، والمنظمة الخاصة.

- **سيد أحمد عبد الحميد:** التنظيمات التابعة للحزب (المنظمات الجماهيرية).

- **عبد الرحمان كيوان:** الصحافة والإعلام والطلبة والمثقفون.

- **مصطفى فروخي:** النواب، العلاقات مع الشخصيات والتشكيلات السياسية والثقافية، الاتصال مع السلطات الادارية، الشؤون الخارجية.

نظرا للأوضاع المستعجلة جدا بادرت اللجنة المركزية بتعيين لجنة المنظمة الخاصة عن طريق الاقتراع السري لأسباب أمنية. فتعين على كل عضو من أعضاء اللجنة المركزية أن يسجل خمسة أسماء في بطاقة يسلمها إلى الأمين العام (أي إلي شخصيا) باعتبار أنني الوحيد المؤهل لفرز الأصوات وإحاطة القيادة (أو المكتب السياسي) بنتائج الاقتراع. أظهرت نتيجة الفرز أن الاسماء التي حصلت على أكثر الأصوات هي: مصالي، لحول، بن خدة، بن بولعيد ودخلي. بذلك تشكلت لجنة المنظمة الخاصة المكلفة بتنشيط هذه الأخيرة[1].

بدأت معالم الأزمة مع مصالي تلوح في الأفق ابتداء من سنة 1951 مما أدى إلى شل القيادة بكاملها عن التحرك. إذ كان الأعضاء مشغولين بسد الثغرات ورأب الصدع الذي بدأ يظهر على جهاز القيادة، واستبد بأعضائها هاجسُ الانشقاق فصاروا يؤدون مهامهم في محيط تميز بالمضايقات المسلطة عليهم بلا هوادة. ولذا لم يتمكن أعضاء القيادة من إنعاش المنظمة الخاصة لأن تلك المهمة الجسيمة تتطلب تفكيرا عميقا لتلافي الأخطاء السابقة، فضلا عما تقتضيه من تضامن مطلق من طرف مصالي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في

(1) في هذا الصدد يقول بودة ما يلي: « ليس المطلوب من اللجنة المركزية أن تختار خمسة أعضاء وإنما ثلاثة فقط. باعتبار أن الاثنين الآخرين، أي مصالي والأمين العام، هما عضوين في لجنة المنظمة الخاصة».

اتخاد القرارات الهامة وتنفيذها. إن الرهان لكبير لأنه يتعلق بمستقبل الحزب والأمة معا[1]. غير أن أهم ما في الأمر أنه أصبحت لدينا لجنة مكلفة بالمنظمة الخاصة التي نعلق عليها جميع آمالنا، ولم يبق أمامنا سوى أن نشمر على سواعد الجد ونتفرغ لإنجاز مهمتنا من غير مماطلة أو تردد.

انشقاق الصفوف وجهود اللجنة المركزية في سبيل الحفاظ على وحدة الحزب

غداة اجتماع اللجنة المركزية استدعيتُ كلا من لحول وبن بولعيد ودخلي لأخبرهم عن تعيينهم أعضاء في لجنة المنظمة الخاصة. فشرعنا نحن الأربعة في تحليل ونقد وضعية المنظمة وجرد الأسباب التي أدت إلى تفكيكها سنة 1950، آخذين بعين الاعتبار أخطاء الماضي ولاسيما تشكيلتها المفرطة في الكثرة مما أدى إلى ثقل ذلك الجهاز التنظيمي وزيادة مخاطر تسرب المعلومات عنه وتوجيه نشاطاته في اتجاه لا طائل من ورائه، فاستقر رأينا في النهاية على تزويد المنظمة بالإطارات أساسا والاستعانة بهم في التكوين والتدريب العسكري الجاد على أن تشرع هذه المنظمة، المحدودة العدد، في تجنيد المناضلين في صفوفها قبيل بضعة أشهر فقط من تاريخ اندلاع الثورة. وبذلك سيأتي عمل المنظمة الخاصة في الوقت المناسب. تم تكليف لحول بربط الصلة مجددا مع أعضاء المنظمة الخاصة القدماء، فتوجه إلى باريس حيث التقى بوضياف وديدوش وطلب منهما العودة إلى الوطن لتولي مقاليد المنظمة الخاصة بعد أن شرح لهما جدية هذا القرار.

---

(1) إنه لأمر مفارق أن اللجة المركزية بكل أعضائها مجتمعين لم يكن لرأيها أي وزن أمام رأي مصالي. لقد طغت أسطورة الزعيم الكارزماتي على أذهان الجميع؛ وثمة قياديون ممن اشتهروا بكفاءتهم وباعهم الطويلة في النضال إلا أنهم اضطروا إلى مغادرة صفوف الحزب دون أن يُحدث ذلك زعزعة تُذكر. وما إن وقف مصالي معلنا عن إدانته للجنة المركزية حتى اصطفت وراءه الأغلبية الساحقة من المناضلين في الجزائر وفرنسا.

وبعد أسبوع، سافرتُ بدوري إلى مدينة (نيور) حيث أقمتُ بضعة أيام في منتصف شهر جويلية 1953، وأطلعتُ مصالي على أشغال اللجنة المركزية وأجبتُ عن أسئلته وأطلعتُه على تشكيلة اللجنة االمكلفة بالمنظمة الخاصة التي كان عضوا فيها، وحدثتُه عن روح الجدية التي عزمت اللجنة التحلي بها في عملها. ثم طلبت منه إن كانت لديه اقتراحات وأفكار خاصة في هذا الشأن. كانت الإجابة الوحيدة من طرف مصالي على استفساراتي كما يلي: « لئن أثرتُ قضية المنظمة الخاصة فهذا من أجل لفت انتباهكم لهذا الموضوع».

مع ذلك ألححتُ عليه في القول: «سوف تُطرح هذه المسألة على اللجنة المركزية في الشهر المقبل؛ المطلوب منكم يا سيدْ الحاج أن تفكروا في الأمر حتى ذلك التاريخ وسأعود لمقابلتكم من جديد».

رجعتُ ثانية إلى مدينة (نيور) كما تعهدتُ من قبل؛ وكان ذلك خلال الأيام العشرة الأخيرة من شهر أوت 1953، وسلمت لمصالي التقارير التي ستُعرض على اللجنة المركزية في غضون العشرة أيام المقبلة، وكان المطلوب منه أن يبدي رأيه في التقرير **الذي تضمن النقاط التالية:**

- أهداف المؤتمر الثاني وسبل تطبيقها.
- المنظمة الخاصة.
- سياسة النواب.
- الوحدة مع الحركات الوطنية.
- النقابة الوطنية.
- السياسة الخارجية.
- قانون العضو الدائم في الحزب والإجراءات المالية.

ثم قلت لمصالي إنني أضع نفسي تحت تصرفه التام لتدوين أفكاره والرد على استفساراته وتسجيل ما لديه من ملاحظات وانتقادات ومقترحات لكي أعرضها على اللجنة المركزية بكل وفاء. وكنتُ أعتقد، عن حسن طوية، أنني مازلت أحظى بثقته في شخصي. إلا أن الإجابة الوحيدة التي بادرني بها هي تأجيل انعقاد اللجنة المركزية إلى تاريخ لاحق وطلب حضور مولاي مرباح. صححتُ يومئذ خطئي: لم أعد أحظى بثقة مصالي. لهذا السبب تأخر موعد اجتماع اللجنة المركزية إلى الفترة من 12 إلى 16 سبتمبر 1953. كان هذا الاجتماع سببا في حدوث قطيعة بين مصالي والأمين العام وسرعان ما امتدت تبعاته إلى القيادة ثم إلى اللجنة المركزية فكانت بداية الانشقاق.

أرسل مصالي إلى اللجنة المركزية «مذكرة» قرأها مولاي مرباح، هاجم فيها القيادة والأمين العام بصورة خاصة واختتم المذكرة بالجملة التالية: « لقد سحبتُ ثقتي من الأمين العام وأطلبُ منحي مطلق السلطات لتصحيح مسار الحزب».

من أين لمصالي، الذي كان يعيش في المنفى على بُعد ألف كلم وتحت الحراسة الدائمة من طرف الشرطة الفرنسية، أن يصحح مسار الحزب بمفرده؟ أيُعقل أن يصدر حكمه على الأمين العام ولمَّا يمر شهران على تنصيبه؟ ومن بين ما سيقوله مصالي فيما بعد، في خطاب أرسله إلى مؤتمر (هورنو) ببلجيكا، في جويلية 1954: « أضحت قيادةُ الحزب تتصرف في شخصي كما يتصرف أي جنرال في جنوده»؛ وحقيقة الأمر أنه هو الذي كان يتصرف في رقاب الأمناء العامين كيفما يشاء فيعيُّنهم ثم يعزلهم حسب هواه بينما يبقى هو على رأس الحزب ثابتا لا يتحول. وكم من رجال كانوا يتقدون حماسة واستعدادا للتضحية لولا أن مصالي وضع حدًا لمسيرتهم وثبّط عزيمتهم.

اعتبـرت اللجنــة المركزيــة أن المطلــب الــذي قدمــه مصــالي «يتعــارض ونصوص القوانين الأساسية للحزب» وأنـه «يتنـافى مع الديمقراطيـة» فطلبت منــه، مـن بـاب المسـالمة، أن «يسـحب طلبـه المتعلـق بمنحـه سلطات مطلقـة» وأرسلت إليه لجنة للمساعي الحميدة في هذا الشأن. وكعربون لمؤازرتـه قررت اللجنـة المركزيـة تنظيم حملـة تـدوم نصف شهر للمطالبـة خلالهـا، بعودتـه إلـى الجزائـر. ومـن جهـة أخـرى صـدرت معظـم أعـداد صـحيفة «الجزائـر الحـرة» مشيدة بمصالي ومطالبـة بـإطلاق سراحه ونشرت صورته على صفحاتها. إلا أنه ظل متشبثا برأيه عازما على المضي في موقفه إلى النهايـة، مرتكزا في قراره ذاك علـى الثلاثـي المتكون من فيلالـي، مزغنـة ومربـاح. لقد وقف منذ البداية موقفا عدائيا. فيما ركنت اللجنة المركزية إلى موقف دفاعي حرصا منها على صون وحدة الحزب. وفـي تلك الأثنـاء توالت اجتماعات اللجنـة المركزيـة وواصلت إيفاد اللجان فـي مهمات عقيمـة الجدوى إلـى مدينـة (نيور) كمحاولـة منها للتقريب بين وجهة نظر اللجنة المركزية وزعيم الحزب.

غير أن الحزب أصبح، في أواخر 1953، فـي وضـعية أفضل من ذي قبل. ذلك أن عدد المناضلين أصبح فـي تزايد مستمر والإيرادات الماليـة فـي تحسن مطرد ولقد درَّت عمليـة الاكتتـاب التـي بـادرت بهـا صـحيفة « الجزائـر الحـرة» إيرادا معتبرا يقارب عشرة ملايين فرنك فـي غضـون شهر واحد. ثم أصبحت الصـحيفة، ابتـداء مـن جويليـة 1953، أسـبوعية بعـد أن كانـت نصـف شـهرية وأصبحت تملك مطبعتها الخاصة. تخلصنا بذلك من هيمنة المطـابع السـائرة فـي ركاب الإدارة الاستعمارية والحزب الشيوعي وتحررنا من الضغوط التـي كـان يمارسها هذا الأخير على صحافتنا إذا ما نشرت مقالات لا تروقه، وخاصة منها المقالات التي يتطرق فيها عيسات إيدير لفضح الوضعية التي آلت إليها النقابات الواقعة تحت سيطرة الكونفيدرالية العامة للشغل الخائرة القوى. بل كـان الحـزب

الشيوعي يرفض بكل بساطة طباعة تلك المقالات؛ كما ستتحول «صوت الجزائر»، الصادرة باللغة العربية بوتيرة نصف شهرية، إلى نشرة أسبوعية؛ وكان التنظيم النقابي الوطني قيد التكوين. أما على الصعيد الخارجي فكنا بصدد فتح ممثليات لنا في كل من نيودلهي وكراتشي وجاكرتا بالإضافة إلى مكتبنا الموجود في القاهرة. وكانت تحضيرات لجنة المنظمة الخاصة قائمة على قدم وساق. وعلى الصعيد الداخلي كنا بصدد إعداد الدعوات لعقد «مؤتمر وطني جزائري». في هذه الظرفية بالذات عنَّ لمصالي أن يقوم بتفجير الأزمة.

المآخذ التي تذرَّع بها مصالي لانتقاد قيادة الحزب

ما هي يا ترى تلك المآخذ التي اعتبرها مصالي مثالب ضد القيادة؟ من خلال استعراض مختلف أقوال مصالي وتقاريره ومذكراته التي أرسلها إلى مختلف الأطراف في فرنسا والجزائر يمكننا تلخيص اعتراضاته في ثلاث نقط:

1- سياسة الحزب إزاء تسيير البلديات.

2- سياسته بخصوص مسألة الوحدة الوطنية.

3- مسألة المنظمة الخاصة.

فلنستعرض هذه النقاط الواحدة تلو الأخرى:

على صعيد تسيير البلديات: أسفرت الانتخابات التي جرت يومي 26 أفريل و3 ماي 1953 عن فوز العديد من مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية في إطار الفئة من الدرجة الثانية (الخاصة بالمسلمين) ومن ذلك

مثلا فوز قائمة المرشحين التي كان على رأسها عبد الرحمان كيوان بالجزائر العاصمة[1].

شرعت القيادة في تطبيق قرار المؤتمر بخصوص انتهاج سياسة قائمة على تعاون أعضاء المجالس البلدية مع النواب الأوروبيين المنتمين إلى الفئة الانتخابية من الدرجة الأولى؛ ذلك أنه لم يعد في وُسع منتخَبينا أن يستمروا في عرقلة المجالس البلدية ضد زملائهم الأوروبيين ولم يكن من مصلحتهم عدم الاكثرات بتلبية الحاجيات المادية الأساسية للسكان. بل يجب عليهم أن يكافحوا من أجل تحقيق إنجازات ملموسة ولو كانت طفيفة: السكن، التمدرس، التشغيل... بدون التراجع عن مبادئ الحزب وأهدافه.

لذا قررنا أن يشارك منتخَبونا، منذ ذلك الوقت فصاعدا، في تسيير شؤون البلديات ومناقشة ميزانيتها والمصادقة عليها. ولقد عرفت تلك السياسة انطلاقة متميزة مع رئيس مدينة الجزائر (جاك شوفاليي). وُجهت لقيادة الحزب، بسبب سياسته البلدية، تهمةُ «التعاون مع الاستعمار الجديد» وصب مصالي اللوم علي كيوان وعبد الحميد، عضوي القيادة، وكانا نائبين لرئيس بلدية العاصمة (إلا أن مصالي نفسه سيوافق فيما بعد، خلال فترة الانشقاق، على أن يستمر بعض النواب، الذين يمالئونه، في التحاكم مع رئيس البلدية نفسه (شوفاليي). وبمناسبة الاحتفال الرسمي الذي أُقيم لتنصيب المجلس البلدي لمدينة الجزائر، حدد كيوان سياسة نوابنا أمام منتخبي الفئتين، الجزائرية والأوروبية، بالعبارات التالية:

(1) ارتقى كيوان إلى اللجنة المركزية في ربيع سنة 1949؛ ثم أصبح عضوا في المكتب السياسي سنة 1951. وفي جانفي 1954 شارك في «الندوة الدولية للحقوقيين من أجل الدفاع عن الحريات الديمقراطية» المنعقدة في فيينا؛ وهناك طرح مسألة الحريات السياسية في الجزائر وقضية مصالي.

«في الوقت الذي تستعدون فيه لانتخاب رئيس بلدية الجزائر يتعين عليَّ، باسمقائمة الاتحاد من أجل الدفاع عن الحريات الديمقراطية والعمل البلدي، أن أوضح لكم موقف المنتخبين الجزائريين المسلمين من فئة الدرجة الثانية[1].

نحن نعتقد من جهتنا، أن النظام السياسي عامة والنظام الانتخابي خاصة اللذين يُطبقان على الشعب الجزائري لا يصونان إطلاقا حقوقه الديمقراطية الأساسية. إن الأغلبية المسلمة التي تمثل تسعة أضعاف عدد الأقلية الأوروبية، لا تحتل سوى نسبة 2/5 من المقاعد في المجالس البلدية؛ فيما يقتضي المنطلق، لو احتُرمت مبادئ الديمقراطية وقواعد الاقتراع العام، أن يحتل المسلمون الجزائريون نسبة 9 مقاعد من أصل 10. لهذا السبب ومن باب الإحتجاج على الوضع المفروض على الأغلبية الجزائرية المسلمة فإن نواب البلدية المنتخَبون ضمن فئة الدرجة الثانية يمتنعون عن المشاركة في انتخاب رئيس البلدية وأعوانه المنتمين إلى فئة الدرجة الأولى.

لا ينبغي أن يُفسَّر امتناعُنا هذا بأننا نرفضٌ العمل من أجل تحقيق رفاهية العيش لسكان مدينة الجزائر.كلا! فإن سكان مدينة الجزائر المسلمين قد انتدبونا لعضوية هذا المجلس من أجل التعبير عن تطلعاتهم وتوفير أساب العيش الكريم لهم. ولن نتمكن من أداء مهمتنا على الوجه الأكمل إذا ما وضع منتخبو فئة الدرجة الأولى العراقيل في طريقنا باعتبار أنهم يمثلون الأغلبية في هذا المجلس. إننا نأمل بقوة في أن نرى بلدية الجزائر تسير وفق ما يلبي احتياجات ومصالح جميع سكانها بدون تمييز. إن احتياجات السكان المسلمين كثيرة جدا؛ ونحن من جهتنا، على استعداد كامل لبذل قصارى جهودنا لتلبيتها شريطة أن

---

(1) « قائمة الاتحاد من أجل الدفاع عن الحريات الديمقراطية والعمل البلدي»، تلك هي التسمية الرسمية التي تقدمت تحت لوائها حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى الانتخابات البلدية في أفريل/ماي 1953 عبر كافة أرجاء التراب الوطني.

نُمنح الأدوات القانونية الضرورية لبلوغ هذا الهدف. وإننا عاقدون العزم على القيام بواجبنا من أجل إنتزاع حقوقنا المشروعة».

جرت مراسم تنصيب هذا المجلس البلدي بطريقة مختلفة عن العادة؛ فلم يتم إنشاد (لامارسييز)، الذي يرمز في نظرنا إلى فرنسا الاستعمارية والذي اعتاد منتخبو فئة الدرجة الأولى إنشاده. ولم يتفوه أي واحد من نواب هذه الفئة بلفظة «السيادة الفرنسية». تلك هي المرة الأولى التي تمت فيها مراعاة القناعات السياسية لنوابنا. والواقع أن كيوان حذَّر (شوفاليي) قائلا له: «إذا ما أنشدتم نشيد (لامارسييز) فسوف نتلو نحن نشيد فداء الجزائر»[1].

أما النقطة الثانية المتعلقة بمسألة الوحدة بين الحركات الوطنية فإن مصالي لم يوافق عليها. في شهر سبتمبر 1953 دعت اللجنة المركزية لعقد «مؤتمر وطني جزائري» بهدف انتخاب مجلس وطني كامل السيادة عن طريق الاقتراع العام المباشر يشارك فيه جميع الجزائريين. ولقد تجسدت هذه الدعوة في ديسمبر 1953 باسم أعضاء أمانة الحزب: بن خدة، لحول وكيوان.

كان انعقاد المؤتمر الوطني الجزائري في نظرنا بمثابة الشرط المسبق لأي انتقال مُحتمل إلى مرحلة الكفاح المسلح. وفي الواقع لم نقم سوى بتنفيذ قرارات مؤتمر الحزب التي صادق عليها في أفريل 1953؛ وفيما يلي الحكم الذي أدرجه مصالي في تقريره إلى مؤتمر (هورنو) بخصوص نص النداء الصادر عن الأمانة العامة: «يبرهن هذا النداء على مدى الارتباك والعجز الذي أصاب البيروقراطيين» (يعني قيادة الحزب).

أما بخصوص البرنامج الوارد في النداء فقد أضاف مصالي قائلا: « أي برنامج سياسي هذا؟ هذه مساع انهزامية مقنَّعة لتمكين البيروقراطية من

---

(1) فداء الجزائر، هو النشيد الرسمي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وهو من تأليف مفدي زكريا.

التراجع عن المبادئ الثورية وكل قرارات المؤتمر واللجان المركزية السابقة، ولتمكينهم من إبعاد المناضلين الذين ظلوا أوفياء للخط السياسي الذي رسمه الحزب ولرئيسه. لقد أصبح الالتزام بهذا النهج يزعج البيروقراطيين».

في حقيقة الأمر، إن ما كان يزعج مصالي حقا هو أن يتواجد في نفس الوضعية مع زعماء آخرين شركاء في الاتحاد؛ وهو الحريص دوما على أن يكون وحده دون غيره رمزا للحركة الوطنية الجزائرية.

أما ما تعلق بمسألة المنظمة الخاصة فإنها كانت موضوعه المفضل؛ ولا جدال في أن المنظمة الخاصة أصبحت منذ تفكيكها سنة 1950، كما مهملا وأن تنشيطها لن يتأتى إلا بطرح تصور جديد لكيفية أداء مهمتها وإعادة هيكلتها وفق أسس جديدة. غير أن المنظمة كانت بصورة أخص، رهينة إرادة وحيوية القيادة الحزبية الواعية والمتضامنة والتي كانت بحاجة ماسة إلى أن يمنحها مصالي ثقته المطلقة. ذلك أن وزن مصالي وهيبته الكاريزمية قد بلغتا درجة أصبح معها من المتعذر القيام بأية مبادرة لا تحظى بموافقته. وفي واقع الحال إن مصالي قد وضع نصب عينيه أن يزيد في تعقيد مهمتنا إلى أقصى حدود الإمكان.

ولم تكن تحدوه أية رغبة في التحاكم معنا بطريقة أو بأخرى لاسيما وأن ثمة منذ سنة 1951، أزمة بدأت تتأجج في الخفاء بين مصالي وأعضاء القيادة. ولقد أنحى هؤلاء باللائمة عليه بسبب رفضه الاعتراف بأدنى انتقاد أو قبوله تحمل جزء ولو يسير من المسؤولية في النكسات التي أصابت الحزب، وعدم امتثاله للانضباط الجماعي وإصراره على السلوك الأناني. ولقد دفعت مواقفه المتسمة بالكبرياء وعدم التسامح ببعض رفاقنا إلى مغادرة صفوف الحزب؛ مما استدعى تجديد القيادة واللجنة المركزية حين كانت أزمات الحزب تترى. وفي تلك الأثناء كلها كان مصالي ينتقل باستمرار من مكان إلى آخر؛ عوض أن يبقى

حاضرا في الجزائر «لإصلاح أمور الحزب» كما كان يحلو له أن يردد ذلك دائما. بل فضَّل الذهاب إلى فرنسا ثم الرجوع إلى بوزريعة ثم السفر بعد ذلك إلى مكة المكرمة ثم المرور بالقاهرة قبل العودة إلى فرنسا والاستقرار في مدينة (شانتيي) طيلة ثلاثة أشهر ونصف الشهر. وبعد ذلك قفل راجعا إلى بوزريعة ثم قام بجولته المضطربة في بعض أنحاء الجزائر مما أدى إلى اعتقاله بمدينة الشلف وترحيله إلى مدينة (نيور) وقد نتج عن ذلك تأخير موعد انعقاد المؤتمر لمدة حوالي سنة. حيث أن انعقاد المؤتمر كان مقررا لشهر جويلية 1952، ولكنه لم يحدث إلا في أفريل 1953؛ بعد أن تجرع المناضلون مرارة الجزع والشك.

كما تأخر تعيين أعضاء القيادة، وهي الهيئة التنفيذية في جهازالحزب، مدة ثلاثة أشهر أي إلى غاية جويلية 1953. وفي الوقت الذي بدأت فيه القيادة نشاطها وربطت اللجنة المكلفة بإحياء المنظمة الخاصة الصلة مع قدماء المنظمة من جديد، فإذا بمصالي يقرر بصورة مفاجئة وعنيفة عدم تعاونه مع قيادة الحزب. ما هو الداعي يا ترى إلى هذا السلوك السلبي بل الانتحاري؟ ولماذا هذا التراجع عن تعزيز المنظمة الخاصة وهو الذي كان يتحرق شوقا إلى ذلك؟ وما السبب الكامن وراء هذه الحرب المعلنة ضد إخوانه في الكفاح؟ ولم كل هذه التصرفات العدوانية التي ستؤدي إلى شل محاولات إعادة تنظيم الصفوف وحدوث أزمة مميتة للحزب؟ سوف تكشف الأحداث التالية أن مصالي قد استغل قضية المنظمة الخاصة لتحقيق أغراض شخصية مما يؤكد أنه لم يكن يروم، بكل إخلاص، خوض الكفاح المسلح الذي طالما تمناه المناضلون.

زد على ذلك أنه لما اندلعت حرب التحرير الوطني في أول نوفمبر 1954، بمبادرة من جبهة التحرير الوطني، امتنع مصالي عن الانضمام إلى صفوفها على نقيض الخيار الذي تبنته الأغلبية الساحقة من الجزائريين آنذاك. بل على

العكس، فعوض أن يهاجم مصالي الاستعمار فإنه وقف ضد جبهة التحرير الوطني عبر صراعات دموية عنيفة على يد «الحركة الوطنية الجزائرية». ولقد تبجحت هذه الأخيرة بإبادة «الجبهويين» في كل من الجزائر وفرنسا، حيث حاولت فتح معاقل مضادة للثورة ولاسيما معاقل قوات بلونيس. حدث كل هذا بمباركة ومساندة الجيش الفرنسي المعلنة.

إن نزعة مصالي المتمثلة في عدم قبول أبسط معارضة نجدها اليوم لدى الحكام المستبدين في العالم الثالث ولا سيما في البلدان العربية. ويمعن بعض الدكتاتوريين في هذا الموقف إلى حد التخلص من خصومهم السياسيين بوسائل تشمئز النفس من ذكرها ويرفضون أية صيغة للتعاون مع من لا يحنون لهم الجباه.

روى لي حسين لحول حادثة ذات دلالة عميقة فقال:

« كنتُ في سنة 1960-1961 أقيم بمدينة ميونيخ الألمانية، وذات يوم التقيت بأحد الأعضاء النافذين في «الحركة الوطنية الجزائرية» هو السيد عبد القادر ولان، فدار الحديث بيننا عن حرب الجزائر وعن الاقتتال الدائر فيها بين الأشقاء في كل من جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية فقلت له:

سوف تتفاوض الحكومة الفرنسية مع جبهة التحرير الوطني وحدها دون بقية التشكيلات الأخرى. ولذا أنصحكم بأن توفدوا فريقا من المناضلين لمقابلة مصالي لتعرضوا عليه المساعدة على الخروج من فرنسا وتطلبوا منه أن يبادر بتصريح يعلن فيه انضمامه إلى جبهة التحرير الوطني بدون قيد ولا شرط؛ ففي ذلك غفران لأخطائه وتتمكنون أنتم من وقف الاقتتال بين مناضلين في سبيل قضية واحدة. وبهذا تكونون قد أديتم واجبا وطنيا ووفرتم لمصالي فرصة الظهور من جديد على الساحة السياسية، وإن لم تفعلوا فاعلموا أنكم الخاسرون. سوف يتفاوض دوغول مع جبهة التحرير الوطني وحدها دون غيرها؛ وما

مصالي في نظر دوغول، سوى مجرد ورقة قد تساعده على المناورة والتصدي لجبهة التحرير الوطني. ينبغي على مصالي أن لا يزج بنفسه في هذه اللعبة الخطيرة.

وبعد فترة قصيرة شاهدتُ مولاي مرباح قادما نحوي، وهو محل ثقة مصالي، فتناولنا معا أطراف الحديث ثم طرحت عليه فكرتي. غادرني مولاي مرباح متوجها إلى فرنسا ثم عاد إليَّ مصحوبا في هذه المرة بابن مصالي المسمى علي، فكررتُ على مسمعهما نفس الخطاب.

ثم توجهتُ بعد ذلك إلى سويسرا لزيارة سعد دحلب الذي كان في محادثات مع الفرنسيين؛ فوافق على مسعاي وقال لي: إذا نجحنا في استمالته إلى صفنا [يقصد مصالي] فسيكون هذا الأمر رائعا جدا.

وبعد وقت قصير عقد المسؤولون المصاليون اجتماعا بمدينة (يفيفي) السويسرية واتفقواعلى الأخذ بفكرتي وطرحها على مصالي، إلا أن هذا الأخير استقبلهم حانقا وطردهم من حزبه.

وذات يوم التقيت مولاي مرباح من جديد في ألمانيا: كانت تبدو عليه علامات الحيرة والاضطراب فقال لي يومها: « لقد كنتَ على صواب. إن مصالي شخص شموس ومتصلب في رأيه؛ حقا إننا لم ننصف اللجنة المركزية».

ولما اقتربت ساعة الاستقلال وشعر مصالي بخيبة مسعاه؛ حاول الحصول على اعتراف جبهة التحرير بحزبه (الحركة الوطنية الجزائرية). وفي هذا الإطار تندرج رسالتُه التي بعثها إلى من سماه «رئيس جبهة التحرير الوطني» طالبا منه عقد لقاء على مستوى القمة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية.

الحزب على حافة الانفجار

شهدت سنة 1954 تصاعدا سريعا للأزمة أدى إلى اندلاع ثورة 1 نوفمبر 1954. وفي الواقع، تطورت الأمور بخطى حثيثة وأخذت منعرجا حاسما منذ أن أقدم مصالي على سحب ثقته من الأمين العام ثم عمم هذه «العقوبة» على مجمل أعضاء القيادة، وحين جدد طلبه بمنحه «سلطات مطلقة» ورفض إستقبال لجنة المساعي الحميدة التي أرسلتها اللجنة المركزية، وإنه يتحمل مسؤولية ثقيلة جدا حين أخرج الأزمة إلى الشارع ولم يتوان في التحدث علنا على مشاكل المنظمة الخاصة التي تعتبر من أسرار الحزب الدفينة. أُصيبت القيادة بالوجوم ولم تكن لتستطيع السير على خطاه في تلك السبيل دون الكشف عن أسرار ذات طابع عسكري وتنظيمي وإفشاء بعض الاسماء في المنظمة الخاصة باعتبار أنها تنظيمٌ في غاية السرية. أرسل مصالي إلى قسمات الحزب في الجزائر وفرنسا رسائل في شكل تعليمات باسم ما زعم أنه «لجنة الخلاص العام» **يطلب فيها من المناضلين ما يلي:**

- تجميد أموال الحزب.
- قطع جميع أشكال العلاقات مع قيادة الحزب.
- الاعتراف بمولاي مرباح ومزغنة ممثلين شخصيين له دون سواهما.

أرسل مصالي مبعوثيه ليجوبوا في شتى أنحاء فرنسا والجزائر وليشرحوا أسباب الأزمة حسب وجهة نظره. وغالبا ما كان يؤكد تعليماته بواسطة الهاتف من فندق (تيرمينوس) حيث كان يقيم بمدينة (نيور) غير مكثرث بالحراسة البوليسية المشددة عليه. ولقد واجهت اللجنة المركزية هجمات مصالي غير المبررة وسورة غضبه بكثير من التريث اتقاء حصول القطيعة النهائية بينها وبينه. وحاولت اللجنة المركزية حل النزاع بطرق شرعية وديمقراطية في

إطار هيئات الحزب فاقترحت رفع القضية إلى المؤتمر باعتباره الهيئة العليا في الحزب؛ ولكن دون جدوى.

ابتداء من يوم 11 مارس 1954 الذي يصادف ذكرى تأسيس حزب الشعب الجزائري، فضل مصالي مخاطبة القاعدة الحزبية بصورة مباشرة لاستعدائها ضد من سماهم «باشوات ساحة شارتر» متسببا بطريقته الخاصة، وقبل (ماو تسي تونغ) بعدة سنوات، في إثارة «ثورة ثقافية» بأتم معنى الكلمة[1].

ثم ألَحَّ في حث «جميع الجزائريين» للوقوف صفا واحدا والتجند كرجل واحد لمؤازرة ما سماه «لجنة الخلاص العام» بينما كانت الأغلبية الساحقة من أعضاء اللجنة المركزية ترى أن ثمة ضرورة مستعجلة للمبادرة بصون وحدة الحزب وتفادي المواجهة بين الأشقاء. بيد أن مصالي بقي متعنتا في موقفه الدوغماتي والمتحزب بهدف كسر شوكة القيادة بصورة نهائية.

لم يبق أمام اللجنة المركزية سوى خيارين لا ثالث لهما: فإما الثبات على موقفها أو التسليم بالأمر الواقع، فقررت التسليم إشفاقا على تفاقم الوضع المتوتر جدا والمهدد بالانفجار في أية لحظة. سلمت اللجنة المركزية صلاحياتها لمصالي ليتولى تنظيم مؤتمر يتيح إمكانية «المواجهة الديمقراطية» وسلَّمت في الوقت نفسه بعضا من أدوات سلطتها (مقر الحزب وصحفه وقسم من أمواله). لم يعد مصالي وقد استبدت به نشوة الاقتدار على التحكم في زمام أمره. بل صار عاقدا العزم أكثر من ذي قبل على التعجيل باندحار اللجنة المركزية حتى ولو اقتضى الأمر استعمال أساليب مريبة.

---

(1) في سنة 1966 أي بعد 17 سنة من اعتلاء (ماوتسي تونغ) رئاسة الصين؛ اندلعت أزمة حادة بين هذا الأخير وبين بعض القياديين في حزبه؛ مما دفعه إلى الاستعانة بالقاعدة الحزبية للتخلص من معظم رفاقه القدامى في الكفاح وذلك بتلفيق شتى التهم ضدهم وإطلاق النعوت عليهم مثل: «الانحرافيين» «البيروقراطيين» «البرجوازيين» بغرض استبدالهم بآخرين من بطانته الذين كانوا يكرسون لشخصه تقديسا منقطع النظير.

انتقل مصالي إلى الهجوم بعد أن هيكل لجانه «للخلاص العام». ولقد لبت القاعدة الحزبية المتأججة العواطف نداءه وناصرته منذ البداية. وانتهى الأمر بالأغلبية الساحقة من المناضلين إلى التسليم بأن القائد والزعيم معصوم من الضلال وأنه شخص كارزماتي يملك القدرة على استشفاف المستقبل المحجوب عن نظر الأشخاص العاديين وهو الذي يتجسد في شخصه مصيرُ الوطن بأكمله. هكذا دفعت اللجنة المركزية التي تشكلت في سنة 1954 الثمن مكان جميع اللجان المركزية التي سبقتها.

ولم تكن لبعض أعضائها أية علاقة بهذه الأزمة لا من قريب ولا من بعيد، إذ لم يمر على تعيينهم سوى سنة واحدة. ومع ذلك فقد حُملوا مسؤولية سوء التسيير خلال فترة تعود لحوالي عقدين من الزمن. وهكذا عانوا، بالرغم عنهم، فظاظة تقديس شخصية استبد بها العُجب والغضب. وهل ينبغي التذكير بأن ظاهرة تقديس شخص مصالي قد ظهرت وترعرعت منذ أن كان هذا الأخير رئيسا لنجم شمال افريقيا(1).

مع مرور الوقت، لم يعد مصالي يقبل أدنى انتقاد، وإذا قيل له إنه لن يستطيع بمفرده تسيير الحزب من مقر إقامته في (نيور) رد قائلا «ألم يسبق لي أن سيَّرتُ الحزب وأنا نزيل سجن الحراش؟»(2). وأقل ما يقال في هذا الشأن، إن

(1) من هنا ندرك مغزى الحوار الصريح والمباشر الذي دار بين أحمد بودة ومصالي خلال إحدى مقابلاتهما في مدينة (نيور) حيث قال له بودة: « ثمة من المسؤولين على هذه الأزمة من مات، ومنهم من غادر الحزب، ومنهم من هو طريح فراش المرض؛ ولم يبق منهم سوى أربعة هم: مصالي، لحول، مزغنة وبودة. يجدر بنا أن نتقدم أمام المؤتمر ونتحمل مسؤولياتنا؛ ويجب علينا أن نتوقف عن إلقاء التهم على الأعضاء الجدد في اللجنة المركزية ومنهم من لم يرتق إلى هذه الهيئة سوى منذ بضعة أشهر فقط. إن المسؤولين الحقيقيين هم نحن الأربعة وأنت في مقدمتنا. أما أن نلقي مسؤولية تسيير الحزب على الآخرين فهذا ليس من النزاهة ولا من الثورية في شيء. إذا اقتضى الأمر تسليط بعض العقوبات فلتسلط علينا نحن الأربعة أولا وليس ضد الأعضاء الجدد الذين تتهجم عليهم وتحاول تحطيمهم».

(2) في الحقيقة كانت في سجن الحراش، سنة 1939، هيئة إدارية تدور في فلك كل من مصالي ولحول ومفدي زكريا.

التواضع لم يكن من شيم مصالي ولقد غاب عنه أن الأمور قد تغيرت وتطورت، وأنه لم يعد يتحاكم مع حزب الشعب الجزائري، كما كان في فترة 1937-1939، فحينئذ لم تكن تشكيلته البشرية الرئيسية تتعدى بضعة مناضلين من ذوي العزم والتصميم. وكان نشاطه آنئذ يقتصر على التحريض والدعاية بدون وسائل تستحق الذكر. لم ينتبه مصالي إلى أن الحزب قد كبُر ونضُج وأنه أصبح اليوم تنظيما سياسيا مهيكلا ومتأصلا في جميع أنحاء الجزائر؛ وفوق كل ذلك، لقد وصل الحزب إلى المرحلة النهائية التي تسبق المعركة الحاسمة: إنها مرحلة الكفاح المسلح. كان مصالي يعيش وضع الأب الذي ينظر إلى ابنه الكهل، بنفس النظرة التي كان يراه بها يوم كان صبيا.

مع اقتراب الأزمة لم يعد مصالي يُحسن من الكلام سوى قول لا: لا لتوحيد الصفوف، لا للتعاون في المجالس البلدية، بل لا للمنظمة الخاصة ذاتها. ثم إن إقدام مصالي على تفجير الأزمة في الوقت الذي كنا نستعد فيه لإعادة بعث المنظمة شبه العسكرية على أسس جديدة، إنما هي طريقة أخرى لقول: لا للثورة المسلحة، لا للتحضيرات. بدل تقديم يد المساعدة في هذا الشأن[1].

(1) يعتقد بعض المناضلين أن لو بقي مصالي على رأس الحزب لما كان ثمة أول نوفمبر 1954 أبدا. لا شك في أنه كان رجلا مقداما إلا أنه كان مفتونا بنمط الحياة السياسية الفرنسية وبالشعب الفرنسي الذي خالطه طيلة 18 سنة (1919-1937). ومصالي صنيعة اليسار الفرنسي الذي كان يتصور الكفاح مرادفا للتحريض والمظاهرات وتحريك الجماهير واعتلاء المنصات. لم يكن في مقدوره القيام بعمل منهجي ومنظم بالرغم من تأكيده في خطاباته على ضرورة التنظيم؛ وربما كان يود أن يكون المُحاور الوحيد لفرنسا دون غيره من زعماء الأحزاب الأخرى.

اللجنة الثورية للوحدة والعمل

تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل[1]

مدينــة الجزائــر، مــارس 1954: بعــد أن تنازلــت اللجنــة المركزيــة عــن صلاحياتها لفائدة مصالي، انتقل أنصار هذا الأخير إلى مرحلة الهجوم. وفي الحقيقة بدأ المصاليون منذ مدة مساعيهم المفرقة وشرعوا في إعادة تنظيم شملهم، دون علم قيادة الحزب، وهاجموا مخالفيهم في الرأي. ووقعت في حي القبة وبلدة الصومعة صدامات بينهم وبين بعض المناضلين الذين يتبنون وجهة نطر اللجنة المركزية (ملحق42).

وفي مستهل جانفي 1954 كان مسؤول ولاية قسنطينة، إبراهيم شرقي، في مهمة تفقدية بعنابة حين بلغ إلى علمه أن المصاليين قد استولوا على مقر الحزب الكائن في رحبة الصوف بقسنطينة.

اندلعت المشادات بين الفريقين في شوارع العاصمة وبعض المدن الأخرى. لم تتدخل الشرطة في الأمر لسبب بديهي! لا غرو أن ذلك المشهد المؤلم قد ملأ قلوب المناضلين غضبا وحسرة، أولئك الذين ضحوا بكل شيء في سبيل هذا الحزب وها هو اليوم يتفكك وينهار أمام أنظارهم بعد أن تلقى طعنة أصابته في النخاع. وبالرغم من كل ذلك لم يتحرك مصالي وهو في إقامته بمدينة (نيور) ولم يُعر أذنا صاغية للنداءات المتصاعدة من كل جهة داعية إلى نجدة الحزب الذي يوشك أن يصير أشلاء ممزقة، ولم يقم وزنا لضراعة المناضلين المشجية الذين راعهم أن تتطور الأمور إلى إقتتال الأشقاء بالسلاح، ولم يهتم بإعلان القيادة عن إستعدادها للأنحاء أمام تفوقه. بل أصرَّ مصالي على المضي قدما في موقفه المتصلب حتى القطيعة التامة إذ لزم الأمر.

---

(1) CRUA, le Comité Révolutionnaire pour l'Unité et l'Action.

بدأ وقتئذ تيار التشاور بين إطارات حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية المسؤولين على الولايات والدوائر وكانوا يتمنون إنقاذ وحدة الحزب؛ ولقد تجسَّد ذلك التيار فيما سيُعرف باسماللجنة الثورية للوحدة والعمل.

تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954، ولم تكن حزبا ولا تشكيلة ولا تنظيما سياسيا؛ بل كانت كما يدل عليه اسمها، لجنة تسعى لإعادة بناء وحدة الصف داخل حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية. ولقد رسمت لنفسها هدفا واضحا هو بعث حركة واسعة في أوساط الرأي العام تكون قادرة على لم شمل القاعدة النضالية لكلا الفريقين المتنازعين، ومن ثمة فرض فكرة عقد مؤتمر وحدوي لإنقاذ الحزب من خطر الانشقاق، وتمكينه من الاستمرار في أداء دوره الطلائعي التاريخي ضمن المسار الثوري التحريري.

ظهرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل إثر الاجتماع التأسيسي بإحدى أقدم مدارس الحزب، هي مدرسة الرشاد الكائنة بشارع علي عمار رقم 2 (الحاخام بلوخ سابقا). ولقد سبق ذلك الاجتماع لقاءٌ ضم كلا من سيد علي عبد الحميد، محمد بوضياف وحسين لحول في بيت هذا الأخير الكائن بشارع عرباجي رقم 11 (مارانغو سابقا) في حي القصبة. حاول كل من لحول وعبد الحميد، بصفتهما عضوين في اللجنة المركزية، إقناع بوضياف بصواب موقف تنظيمهم بخصوص النزاع القائم مع مصالي. وكان بوضياف هو الناطق باسم المنظمة الخاصة. اتفق الثلاثة على مزيد من التشاور ومواصلة الاتصال فيما بينهم وانضم إليهم في وقت لاحق، محمد دخلي مسؤول التنظيم السياسي وكان في السابق مراقبا عاما للحزب[1]. التقى الأربعة في مدرسة الرشاد وبعد تبادل طويل للآراء حصل الاتفاق بينهم على فكرة تأسيس هيئة تكون غايتها

(1) أما المراقب العام الجديد فهو رمضان بوشبوبة الذي انضم إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل هو أيضا.

على المدى القريب، توحيد القوى الحية في الحزب. أما عن تسمية هذه الهيئة فقد تم الاتفاق بعد أخذ ورد، على تسميتها «اللجنة الثورية للوحدة والعمل»؛ وتقرر في هذا اللقاء ذاته، إصدارُ صحيفة اختير عنوانها من بين عدة عناوين مقترحة: هي صحيفة «الوطني» التي تم استنساخُها بآلة (رونيو)، وصدرت منها خمسة أو ستة أعداد على الأكثر وُزعت على مسؤولي الدعاية والإعلام في جميع قسمات الحزب بالجزائر وفرنسا. وللقيام بسحب العدد الأول اهتدى تفكير سيد علي عبد الحميد إلى استخدام مقر «الكشافة الإسلامية الجزائرية» الذي كان يوجد تحت أقواس حي المسمكة (لابيشري) فطلب من محمد الصالح الوانشي، أحد قادة الحركة الكشفية، تسليمه مفاتيح المقر. وبالرغم من أن هذا الأخير عضو في اللجنة المركزية فإنه سلَّم المفاتيح بصدر رحب دون أن يطلع على الغرض من استخدام المقر المذكور. قصد سيد علي عبد الحميد المقر رفقة محمد بوضياف حيث شرع هذا الأخير في رقن أوراق الستانسيل المتضمنة العدد الافتتاحي لصحيفة «الوطني». كان تمويل هذه النشرة، الناطقة بلسان اللجنة الثورية للوحدة والعمل، من صندوق اللجنة المركزية. أشرف حسين لحول على تحرير افتتاحياتها وتولى عبد القادر أوعمارة عملية السحب بآلة الرونيو وكان حاكما ماهرا متخصصا في طباعة مناشير حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

بعد مضي فترة وجيزة على تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ترك سيد علي عبد الحميد الأمر إلى لحول ليربط الاتصالات مع الأعضاء الآخرين في الفريق الذي التحق به كل من مصطفى بن بولعيد ورمضان بوشبوبة[1].

---

(1) لم يذكر بوضياف، في حديثه عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل، لا اسم لحول ولا عبد الحميد، ولعله أراد في ذلك الوقت، أي في سنة 1954، التأكيد على استقلاليته إزاء المركزيين الذين كانوا عرضة لانتقادات المصاليين؛ وكان يرغب في استمالتهم إلى وجهة نظره. وربما كان ذلك أيضا من قبيل السهو من طرف بوضياف بسبب تقادم الفترة المذكورة. ويذكر عيسى بوضياف في جريدة الوطن، الصادرة في 30-08-

استمر لحول في دفع مرتبات عناصر المنظمة الخاصة وكان يحيطهم علما بما يستجد من تطورات الأزمة ويقدم لهم المعلومات والتوضيحات الضرورية في هذا الشأن؛ وكان لحول المتفاني في خدمة اللجنة الثورية للوحدة والعمل، مقتنعا بأنه بصدد المساهمة في مهمة جيدة ربما تنجح في الحيلولة دون انشقاق صفوف الحزب. وكان يقوم بعمله دون إشراك اللجنة المركزية أو إطلاعها على الأمر، حرصا منه على ضمان كل حظوظ النجاح للجنة الثورية للوحدة والعمل ولتفادي تعريضها لمخاطر الدعاية المصالية. أما فيما يخصني فقد أُحطت علما بتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل وبأنشطتها من طرف مؤسسيها، الأعضاء في اللجنة المركزية، فوافقت وأعلنتُ دعمي المطلق لجهودهم الرامية لتعزيز الوحدة.

في هذه الأثناء، كان بوضياف يعمل جاهدا لإعادة حشد قدماء المنظمة الخاصة. أما المصاليون العازمون على البقاء أسياد الموقف، فلم يكونوا يطيقون رؤية أية مبادرة من شأنها أن تثير الشك في صحة موقفهم. ولذا، استاءوا كثيرا من تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل واغتاضوا لإصدار صحيفة «الوطني» وراحوا يُشيعون أن ثمة « تواطؤا حصل بين اللجنة الثورية والمركزيين» ونددوا بذلك مهدِّدين ومتوعِّدين. ثم اعتدوا على بوضياف وبيطاط في شارع الديوان بحي القصبة السفلى. إثر هذا الاعتداء جاء رد الفعل من حي القبة: حيث أقدم كل من نذير قصاب، محمد داب، محمود بوجعطيط، رجيمي بدر الدين ورمضان بوشبوبة، بالإغارة على مقر الحزب في رقم 2

1993، أن أخاه محمد أكد له أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل قد تأسست في مقهى التلمساني بالجزائر العاصمة. وهذا القول غير صحيح على الإطلاق. لقد صرح بوضياف في صحيفة الشعب، الصادرة يومي 16 و17 نوفمبر 1988، وهو في القنيطرة بالمغرب أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل رأت النور في مدرسة الرشاد بالجزائر العاصمة وأنه لم يُطلع على ذلك سوى لحول وسيد علي عبد الحميد اللذين لم يكونا، حسب قوله، من الأعضاء المؤسسين. وهنا أيضا خطأ من طرفه.

ساحة عمار القامة حيث كان محتلا من طرف مزغنة. وقد أسفرت الغارة عن سقوط جرحى من الطرفين من بينهم بوشبوبة.

إثر ذلك غيرت اللجنة الثورية طابعها التنظيمي وأصبح توجهها السياسي راديكاليا أكثر من ذي قبل. وضاعف بوضياف وتيرة الاتصال بعناصر المنظمة الخاصة الذين نجوا من الاعتقالات سنة 1950، والتحقوا بصفوف التنظيم السياسي وهم على التوالي: رابح بيطاط، عبد الحفيظ بوصوف، رئيس دائرة تلمسان، محمد العربي بن مهيدي، رئيس دائرة وهران، رمضان بن عبد المالك، رئيس دائرة مستغانم، يوسف زيغود، لخضر بن طوبال ومصطفى بن عودة، وهؤلاء الثلاثة من منطقة قسنطينة، بشير شيهاني، رئيس دائرة الخروب، بالإضافة إلى مصطفى بن بولعيد. ولقد تمكن هذا الأخير من الحفاظ على حياد منطقة الأوراس- النمامشة خارج دائرة النزاع القائم بين مصالي واللجنة المركزية. كما اتصل بوضياف بأعضاء الوفد الخارجي وهم: آيت أحمد، بن بلة وخيضر. وأوعز إلى للجنة بتجميد أموال الحزب.

في 8 ماي 1954، ألحق جيش (هوشي منه) بالقوات الاستعمارية الفرنسية المتواجدة في فيتنام هزيمة نكراء في معركة (ديان بيان فو) راح ضحيتها 2.000 من القتلى و10.000 أسير من الجنود الفرنسيين. تركت تلك الهزيمة الفرنسية الشنعاء أثرا بالغا في النفوس فكانت بمثابة الصاعق المفجر بالنسبة لأولئك الذين يعتقدون أن خيار الانتقال إلى الثورة المسلحة، في الأمد القريب، هو العلاج الفريد والاستراتيجية الوحيدة الكفيلة بتجاوز أزمة حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية. ومن نتائج هذه الهزيمة الفرنسية أنها ضاعفت عشر مرات عزيمة وتصميم مناضلي اللجنة الثورية للوحدة والعمل التواقين إلى خوض المعركة. وهكذا إحتل خيار العمل المسلح صدارة الاهتمام قبل أية اعتبارات أخرى وأصبح من أولى الأولويات. ابتعد أعضاء المنظمة

الخاصة، وعلى رأسهم بوضياف، عن بقية الأعضاء المركزيين مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل معلنين أنهم أحرار في تصرفاتهم.

وتسارعت الأحداث: ففي شهر جوان 1954، في حي المدنية (كلو صلامبيي سابقا) وقع اجتماع الـ 22 وجميعُهم أعضاء قدامى في المنظمة الخاصة، حيث شكلوا كتلة طلائعية بهدف الشروع في الثورة المسلحة دون انتظار (ملحق49).

وعملا بالتقاليد المعهودة في الحزب، بخصوص الاحتياطات الأمنية، قام الأعضاء الـ22، عن طريق الاقتراع السري، بتعيين بوضياف ليتولى اختيار القيادة الجماعية، فوقع اختياره على كل من بن بولعيد، ديدوش، بن مهيدي وبيطاط، على أن يُخصص المنصبُ السادس لممثل منطقة القبائل. وصادق مجلس الـ 22 على لائحة جاء فيها ما يلي: « إن اندلاع الثورة المسلحة هو الوسيلة الوحيدة لتجاوز الصراعات الداخلية وتحرير الجزائر»[1].

تم الاتصال بين كريم وبن بولعيد عن طريق الهاشمي حمود وشرقي ابراهيم، وكان الأول عضوا في اللجنة المركزية ومسؤول دائرة سابق في تنظيم حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية بمنطقة القبائل؛ أما الثاني فكان مسؤولا على ولاية قسنطينة في الوقت الذي حدث فيه الانشقاق. ولقد تأخرت قيادة الـ22 عن استدعاء كريم وأوعمران إلى غاية شهر أوت بعد أن بلغت التحضيرات مرحلة متقدمة، وسبب التأخير في إشراك هذين القائدين هو أن التنظيم في منطقة القبائل كان مصاليا. ولئن وقف كريم وأوعمران في أول الأمر، إلى جانب مصالي فلأنهما كانا يريان فيه الشخص الذي سيعلن الكفاح المسلح. ولكن بعد أن أيقنا بأنه أبعد ما يكون عن هذا الخيار، عدلا عن رأيهما

---

(1) محمد بوضياف، الجريدة، العدد 15، نوفمبر – ديسمبر 1974، ص 11.

وانضما إلى لجنة الـ22. وقع الاختيار على كريم عضوا في لجنة «الستة» ممثلا لمنطقة القبائل (ملحق49).

ومن جهة أخرى وقع لقاء في جويلية 1954 بسويسرا بين كل من بوضياف، بن بولعيد، بن بلة وخيضر، من جهة، وكل من لحول ويزيد من جهة أخرى، واتفق الجميع على أن يكون أعضاء اللجنة المركزية جاهزين سياسيا للالتحاق بوفد اللجنة الثورية في الخارج وإعداد «ملف الجزائر» الذي سيقدم إلى الأمم المتحدة؛ كما حصل اتفاق ثان يقضي بأن تتخلى اللجنة المركزية عن عقد مؤتمرها. ذلك أن أعضاء اللجنة الثورية كانوا يعتقدون أن عقد المؤتمر سيكون بمثابة تكريس للانشقاق الذي حدث، والحال أنهم من الناحية المبدئية يريدون تفادي هذه النتيجة. وبخصوص هذه النقطة الأخيرة رفض أغلب أعضاء اللجنة المركزية اتباع لحول ويزيد.

كانت هذه الأغلبية ترى أن مرحلة المؤتمر ضرورية ولابد منها، كما أن اللجوء إلى الثورة المسلحة من اختصاص قيادة تتمتع بثقة المناضلين الكاملة، ولن يتأتى لهذه القيادة الحصول على الصفة الشرعية إلا من طرف المؤتمر، فهو الهيئة الوحيدة التي ستمنحها لهم بكل ديمقراطية. ومع ذلك قررت اللجنة المركزية بموجب قرار، تزويد اللجنة الثورية للوحدة والعمل بالموارد البشرية والمادية التي يتطلبها تحضير الثورة المسلحة. وقطع كل من دخلي وبوشبوبة علاقاتهما باللجنة الثورية للوحدة والعمل مفضلين الوقوف في صف اللجنة المركزية.

هل ينبغي التعجيل بالكفاح المسلح أم تأجيله؟

فيما يلي تقديرنا، كأعضاء في اللجنة المركزية، للوضع السائد آنذاك:

لقد اعتدنا في حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وريث نجم شمال افريقيا، أن ننظر إلى الاستقلال في إطار المغرب العربي ككل. بينما

كان قادة الحزب الدستوري الجديد (التونسي) وحزب الاستقلال (المغربي) يميلون إلى إبراز الفوارق الموجودة في نظرهم، بين قضية الجزائر وقضية بلديهما على التوالي. وكلما دعوناهم إلى تصور عمل مشترك بين بلداننا الثلاثة إلا وكان جوابهم الوحيد كالتالي: إن تونس والمغرب دولتان تتمتعان بالسيادة وإن لهما «شخصية معنوية في نظر القانون الدولي» في حين أن الجزائر [من الناحية القانونية] عبارة عن ثلاث عمالات فرنسية تابعة لوزارة الشؤون الداخلية الفرنسية. لا غرابة في أن يُسفر ذلك الموقف التمييزي عن إحباط جميع المحاولات الرامية إلى تشكيل اتحاد مغاربي.

أما عن « لجنة تحرير المغرب العربي» التي أسسها الأمير عبد الكريم الخطابي بالقاهرة، فبالرغم من شهرة مؤسسها إلا أن الفشل كان مآلها بسبب صراعاتها الداخلية(1). لم يطرأ أي تغيير على موقف البلدين إلا بعد فشل سياسة الحوار بينهما وبين فرنسا وبعد تعرضهما للقمع الأعمى. حينئذ فقط، التفت نحونا قادةُ الحزب الدستوري الجديد وحزب الاستقلال ليطلبوا منا الشروع في الكفاح المسلح من أجل تخفيف وطأة القمع المسلط عليهم. لكن من يدري؟! ألا يُحتمل أن «ينقلبوا» ضدنا ويتخلوا عن تضامنهم مع كفاحنا يوم تُلقي فرنسا بكامل ثقلها العسكري على الجزائر نظرا لأهمية موقعها الحصين في قلب المغرب؟

من جهة أخرى، كان الكولونيل جمال عبد الناصر الذي اعتلى السلطة منذ عامين، كان يحثنا على تجاوز خط الرجعة والانتقال إلى الكفاح المسلح وذلك

(1) تأسست لجنة تحرير المغرب العربي سنة 1948، تحت رئاسة الأمير عبد الكريم الخطابي؛ وكانت تضم الأحزاب المغاربية التالية: الحزب الليبرالي التأسيسي التونسي (الحزب الدستوري القديم)؛ الحزب الليبرالي التأسيسي التونسي (الحزب الدستوري الجديد)؛ حزب الشعب الجزائري (ح ش ج)؛ حزب الوحدة المغربية (الوحدة)؛ حزب الإصلاح الوطني (الإصلاح المغربي)؛ الحزب الديمقراطي المغربي (حزب الشورى)؛ حزب الاستقلال (المغرب).

بواسطة بن بلة وبقية أعضاء بعثتنا في القاهرة. وكان يعدنا ويؤكد أنه سيدعمنا بالأسلحة وأن الجامعة العربية ستطرح القضية الجزائرية على الأمم المتحدة؛ ولكن حينما نطلب ضمانات ملموسة عن ذلك الدعم الموعود فإنه يكتفى بالقول: «عليكم بالشروع في الكفاح وسيأتي الدعم بعد ذلك».

كانت لدينا في ذلك الوقت مبررات قوية تملي علينا إلتزام الحذر والإحتراس من وعود عبد الناصر؛ لأنه لم يكن يتكفل حتى بنفقات إقامة وفدنا في القاهرة. بل كنا نحن الذين ننفق عليه بفضل المعونة المالية التي نحولها عن طريق فيدراليتنا بفرنسا[1]؛ فهل يُعقل في هذه الحالة أن نثق بوعوده إذا ما اندلعت الحرب؟

وثمة قضية أخرى كانت تشغل بالنا وتقض مضجعنا ومؤداها أن جميع محاولات الانتفاض ضد الهيمنة الاستعمارية قد باءت بالفشل إلى حد الآن؛ وغير بعيد عن أذهاننا فاجعة «الأمر والأمر المضاد» بالتمرد في ماي 1945، والتي ما تزال أحداثها المؤلمة حية في ذاكرتنا. فمن يدري؟ لعل الجماهير الشعبية لن تتبعنا. لم يكن هذا الاحتمال مصدر قلق لنا وحدنا، بل إن مسؤولي اللجنة الثورية للوحدة والعمل أيضا لم يكونوا على يقين من أن الجماهير سوف تنضم إليهم. ولقد أقر بوضياف نفسه فيما بعد حين قال: «كنا نرجو، من غير يقين تام، أن تنضم الجماهير إلينا» وحين سأله مُستجوبُه: وماذا لو حدث العكس؟ أجاب بوضياف: «إذن لكانت عملية انتحارية»[2] (ملحق51).

---

(1) كانت ميزانية الوفد الخارجي تُحول عن طريق فيدرالية الحزب بفرنسا؛ وبناء على أقوال حسين لحول فإن المبلغ المحول هو 1.800.000 فرنك سنويا. كانت فيدرالية فرنسا تسلم المبلغ إلى ملحق صحفي مصري يشتغل بباريس، اسمه عبد الرحمان صادق، وكذلك إلى رجل أعمال يحمل نفس الجنسية كان مكلفا بإيصال الأموال إلى وجهتها؛ كما تنبغي الإشارة أيضا إلى أن الجامعة العربية كانت تساهم بمبلغ زهيد كاعتماد مخصص لدفع ثمن إيجار المحلات التابعة لمكتب المغرب حيث اتخذه وفدنا مقرا له.

(2) صحيفة (لوموند الفرنسية) في 1962/11/02.

في نظر اللجنة المركزية، ينبغي أن تكتسي الثورة صبغة وطنية وأن تشمل كافة ربوع الوطن وأن لا ترتبط بحاكم الصدفة وأن تبتعد عن التسرع. ولذا لم يكن الظرف ملائما بعد. وكانت اللجنة المركزية عازمة على البدء بتوحيد الرأي في هياكل التنظيم السياسي لأن ذلك هو الضمان الوحيد لإحراز النجاح. والحال أن الحزب كان آنذاك خارجا عن سلطتنا؛ وقد اختار معظم المناضلين الوقوف في صف مصالي سواء في الجزائر أو فرنسا. لهذا السبب، التمس حسين لحول من عناصر اللجنة الثورية للوحدة والعمل أن يؤجلوا موعد اندلاع الثورة المسلحة ريثما يتم التوصل إلى تحقيق أرضية مشتركة لتوحيد الصفوف داخل الحزب وتعيين قيادة منسجمة وتعزيز أعداد المقاتلين.

قام حسين لحول رفقة محمد بوضياف بجولة لشرح موقف اللجنة المركزية من مسألة الكفاح المسلح ثم وضعا المناضلين أمام خيار صعب: تعجيل الانتقال إلى الكفاح المسلح أم تأجيله؟ كان لحول يميل إلى عدم إرغام المناضلين على الاختيار وإن حرص في الوقت نفسه على تفضيل الطرح الذي قدمته اللجنة المركزية والقائل بتوفير الحد الأدنى من التحضيرات الضرورية. أما بوضياف ورفاقه فكانوا يستعجلون الكفاح المسلح. ربما كان تفسيرُ هذا الاستعجال أنهم تسببوا في إنطلاق عملية شبَّت عن طوق سيطرتهم وأنهم صاروا يخشون فقدان السيطرة على مجموعاتهم المسلحة.

في واقع الأمر كانت الآراء في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، المعززة باستقلالية موقفها، قد تطورت بسرعة فائقة لتبني الشروع في الكفاح المسلح على الفور؛ ولم تعد تلك اللجنة مجرد حركة للدفاع عن وجهة نظر داعية إلى عقد مؤتمر ديمقراطي؛ بل أصبحت حركة تواقة للانتقال إلى الأفعال الملموسة. ولقد ازدادت حدة قلقها ونفذ صبر أعضائها بسبب ما كان يُنشر على الصفحات الأولى للصحف من عناوين رئيسية عن أحداث تونس والمغرب. كان بوضياف

ومعه بقية أعضاء المنظمة الخاصة يعتقدون أن الكفاح المسلح سوف يجعل صواعق القمع الاستعماري تنهال فوق رؤوس عصبتي الحزب المتصارعتين [المركزيين والمصاليين]؛ وذلك في نظر بوضياف، هو السبيل الوحيد لإعادة وحدة الحزب، حين يجد الفريقان نفسهما مرغمين إما على «السير إلى الأمام أو الاندثار».

القادة «الستة» ينتقلون إلى الكفاح المسلح

خلال صيف 1954، أصبح قادة اللجنة الثورية للوحدة والعمل مستقلين عنا بصفة نهائية وجعلوا صفوف منظمتهم متراصة وأحكموا هيكلتها عسكريا وتعجَّلوا في استكمال تحضيرات الثورة المسلحة.

حاول كل من بوضياف وبن بولعيد استطلاع رد فعل اللجنة المركزية في حالة اندلاع الكفاح المسلح. فالتقينا بهم أنا ولحول وبودة وأكدنا لهما مساندتنا. وبخصوص الدعم المالي قمنا، لحول وأنا، بدفعه في ثلاثة أو أربعة أقساط. وبالرغم من اختلاف وجهات نظرنا فإن علاقتنا مع اللجنة الثورية للوحدة والعمل لم تنقطع أبدا بل ظلت تطبعها مشاعر المودَّة.

في تلك الأثناء، كان مصالي منشغلا بإعداد مؤتمره فقرر إبعاد أعضاء اللجنة المركزية وأنصارهم، بمن فيهم مسؤولي القسمات الذين أعلنوا وقوفهم على الحياد أثناء النزاع. واحتفظ بأنصاره الأوفياء الذين دعاهم إلى الاجتماع في مدينة (هورنو) البلجيكية، من 13 إلى 15 جويلية 1954. وقرر «المؤتمرُ المصاليُ» حل اللجنة المركزية و«إقصاء» بعض القادة من صفوف الحزب وهم: لحول، بن خدة، كيوان، عبد الحميد، بودة، فروخي، يزيد والوانشي. ثم أعلن المؤتمرون أنهم يضعون ثقتهم المطلقة في شخص مصالي لتصحيح مسار الحزب. وأتاحوا له علاوة على ذلك، فرصة تحقيق حلمه الذي

راوده منذ زمن طويل، فعيَّنوه «رئيسا للحزب مدى الحياة» مما مكنه بعد أشهر قلائل من تأسيس حزبه المسمى «حزب الحركة الوطنية الجزائرية» في ديسمبر 1954.

أما مؤتمر اللجنة المركزية فانعقد في الفترة من 13 الى 16 أوت 1954، في سرية تامة بمنطقة الحامة في حي (بلكور) بالجزائر العاصمة (ملحق38). ولكي لا تُتهم اللجنة المركزية بالتحيَّز والمحاباة أسندت في شهر جويلية، إلى ندوة وطنية لإطارات الحزب المجتمعة في حي «المسمكة» مسؤولية إعداد المؤتمر الاستثنائي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية (ملحق46).

عينت ندوةُ الإطارات لجنةً تتألف من إبراهيم حشاني، إبراهيم شرقي، الطاهر بوسيف، محمد بن تفتيفة ومسعود قدروج، وعضو سادس من منطقة وهران. كما أوفدت الندوة لجنة يرأسها حشاني لمقابلة مصالي كمحاولة أخيرة «لرأب الصدع» إلا أن هذا الأخير رفض استقبالها. صوَّت مؤتمر الجزائر العاصمة على تنحية مصالي، مزغنة ومولاي مرباح، وندد « باجتماع بلجيكا الانفصالي».

أما بخصوص الكفاح المسلح فقد صادق المؤتمر على اللائحة التالية: « طبقا لمبدأ تسريع مسار الكفاح الذي نص عليه مؤتمرنا الثاني، وفي حالة وقوع أحداث على صعيد الشمال الافريقي أو الدولي كفيلة بتوفير الظروف الملائمة لخوض كفاح أشد ضراوة وأكثر فعالية لتحقيق أهداف الحزب والشعب الجزائري فإنه يتعين، في هذه الحالة، توطيد الحزب بما يتيح له مواجهة الوضع وأداء دوره التاريخي»(ملحق40).

صادق المؤتمر من باب توضيح الرؤية، على القوانين الجديدة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي حددت تعريف صفة المناضل وضبطت

هيكلـة الحـزب وفصـلت فـي قـانون الانضـباط ومـوارد الحـزب الماليـة وهيآتـه القيادية وكيفية تسيير وتحديد سلطة كل هيئة من هيئاتـه وهـي: المؤتمر واللجنـة المركزيـة واللجنـة المـديرة والنـدوة الوطنيـة. وألغـى المـؤتمر منصـب رئـيس الحـزب وأنشـأ القيـادة الجماعيـة علـى جميـع المستويات وطـرح مبدأ مضـاعفة الاتصالات مـا بـين المناضلين والقيـادة (ملحق48). تتضـمن المـادة الأولـى من القانون الأساسي، **أهداف الحزب بعد إعادة صياغتها بمصطلحات جديدة:**

«الحـزب هو مجموعة من المناضلين الجزائريين الـوطنيين، يجمعهم تنظيم واحد بهدف إدارة كفاح الأمة الجزائرية لبلوغ الغايات التالية:

1- القضاء على النظام الاستعماري.

2- انتخـاب مجلـس وطنـي تأسيسـي يتمتـع بالسـيادة، بواسـطة الاقتـراع العـام وبناء على قائمة انتخابية واحدة دون أي تمييز في الجنس والدين.

3- تأسيس دولة جمهورية مستقلة، ديمقراطية وإجتماعية».

في الأخير قام المؤتمر **بانتخاب** اللجنـة المركزيـة الجديدة، وهـي آخـر لجنـة مركزيـة لحـزب الشـعب - حركـة انتصـار الحريـات الديمقراطيـة؛ وبهـذه الكيفيـة يكـون الحـزب قـد أحـدث قطيعـة مـع التقليـد السـائد منـذ 1947، والـذي كـان يـتم بمقتضاه **إختيار** أعضـاء اللجنة المركزيـة أي **تعيينُهم** من طـرف لجنـة يختـارهـا المؤتمر.

بادرت اللجنة المركزية بإصدار صحيفة وضعتها تحت إشراف حسين لحول عنوانها «الأمة الجزائرية»[1]؛ لم يصدر منهـا سوى عشرة أعداد علـى الأكثـر فـــي الفتـــرة مـــا بـــين 3 ســـبتمبر و5 نـــوفمبر 1954. وكانـــت صـــحيفة

(1) ينبغـي عـدم الخلـط بـين هـذه الصـحيفة وصـحيفة أخـرى تحمـل نفـس العنـوان: «الأمـة الجزائريـة» وهـي صحيفة سرية صدرت خلفا لصحيفة « العمل الجزائري».

«الأمـة الجزائريـة» تُبـاع بـالمزاد العلنـي ممـا تسبب فـي وقـوع مشـادات مـع المصاليين في كل من مدينة الجزائر وسكيكدة وعنابة وتبسة.

كمـا تسـبب صـدور أول عـدد مـن «الأمـة الجزائريـة» فـي عـراك، بمطبعـة (كوكلان) بباب الوادي، حيث اعتدى المصـاليون علـى المناضـلين الـذين جاءوا إلى المطبعة لأخذ الجريـدة، وهـاجموا سيارة مـن نـوع (جوفـا 4) حضـرت لنقل الجرائد؛ وقد استعمل المهاجمون قضبانا حديدية لتحطيم هيكل السيارة واعتدو علـى سـائقها، نـذير قصـاب، الـذي تهشـمت ذراعـه. ولـولا يقظـة مجموعـة مـن المناضلين لذهب لحول ضحية طعنة خنجر وهو يبيع نسخا من الصحيفة نفسها: كـان لحـول يسـير حـاملا تحـت ذراعـه رزمـة مـن الجرائـد فـي شـارع أرزقـي بوزرينة (لالير سابقا)، يحيطه لفيف مـن المناضـلين يتـألف مـن الطـاهر كيـدوي ورشيد عبد السلامي (الذي سيصبح نقيبا فـي جيش التحرير الـوطني ثـم يقضـي نحبـه شـهيدا) وعبـد القـادر لالـوش وبـدر الـدين رجيمـي؛ فبينمـا كانـت الجماعـة تواصل سيرها باغتهم أحد المصاليين كان قابعا في ركن مظلم فتوجه رأسا نحو لحول وبيده خنجر إلا أن أحد حـراس لحـول وجـه إلـى المعتـدي ركلـة طرحتـه أرضـا. هكذا انتقل المصاليون إلـى المرحلـة الثانيـة من هجمـاتهم وهـي الاعتـداء بواسطة السلاح. أما كيوان وعبد الحميد فكانا تحت حماية «كومندوس» برئاسة رابح زعـاف. وفـي البليـدة كنـت أتـولى شخصـيا توزيـع الصـحيفة بـدون حراسـة خاصة لأن المصاليين لم يكن لهم وجود بعدُ في هذه المدينة. وفـي حـي (بلكـور) بالجزائر العاصمة، كان بودة يتنقل صحبة لخضر رباح وكـان هـذا الأخيـر يبيـع فـي بعـض الأحيـان صـحيفة «الأمـة الجزائريـة» بمسـاعدة محمـد واضـح؛ وقـد تعرض بودة وهو أمام بيته الواقع بعمارة توجد في شـارع (هيلـين بوشـي) قبالـة ملعب العناصر (ملعب 20 أوت) تعرض لوابل من الشـتائم والعبـارات البذيئـة على مرأى ومسمع أفراد أسرته. وفي نفس الفترة وقعت مشادات بين المصاليين

والمركـزيين بشـأن مقـرات حركـة انتصـار الحريـات الديمقراطيـة الموجـودة بالعاصمة وقامت أفواج من مناضلي القبة والصومعة بدور فعال لنصـرة اللجنـة المركزية. إلا أن المصاليين تمكنوا بفضل تفوقهم العددي، من احتلال المقرات في نهاية المطاف ولو أن أغلبهم فعل ذلك عن حسن نية.

في ليلـة الثـامن إلـى التاسع سبتمبر 1954، اهتزت ناحيـة الشلف تحت وقـع زلزال عنيف أسفر عن 1409 قتيل و60.000 بـدون مـأوى وآلاف الجرحـى؛ وكأن هذا الزلـزال جـاء لينـذر بزلـزال مـن نـوع مغـاير تمامـا سوف يخضـخض أركان المجتمع الجزائري برمته؛ ألا وهي ثورة الاستقلال.

فـي مطلـع شـهر أكتـوبر 1954، اجتمعـت اللجنـة المركزيـة الجديـدة بعـد أن تخلصت من كلكل مصـالي. عُقد الاجتمـاع فـي بيت بـودة بحـي العناصـر، وكـان هذا الأخير على علم بأن اندلاع الكفاح المسلح وشيك الوقوع.

أرسلت اللجنـة المركزيـة وفدا إلـى القـاهرة للتأكد من مدى جديـة الضـمانات التي وعد بها جمال عبد الناصر وطبيعة وحجم الوسائل التـي وافق هذا الأخير على تقديمها للثورة المسلحة في الجزائر؛ وقد عينت اللجنـة المركزيـة كلا من حسين لحول وامحمد يزيد لهذا الغرض نظرا لعلاقتهما الوطيدة باللجنـة الثوريـة للوحـدة والعمـل. وعنـد وصـولهما إلـى القـاهرة يـوم 29 أكتـوبر 1954، قُضـي الأمر؛ فبعد يومين من ذلك التاريخ فقط سيحين موعد الليلة العظيمة[1].

في نوفمبر 1954، كانت الجزائر بمثابة برميل مليئ بالبـارود وكانـت اللجنـة الثورية فتيلَه. ضـاع زمام الأمـور من أيدي كل من اللجنـة المركزيـة ومصـالي

(1) الليلة العظيمة أو Le Grand soir: عبـارة شـائعة وتعنـي القطيعـة الثوريـة مـع النظـام البائـد وإقامـة مجتمـع جديد. وقد استعمل هذا المفهوم من طرف معظم التنظيمـات الثوريـة بغرض توحيد فصـائلها: فمثلا، كانت الطبقة العمالية في أواخر القرن التاسع عشر تحلم بـاقتراب موعد الليلـة العظيمـة التـي تثـور فيهـا ضـد البؤس والاستغلال. (المترجم).

معا؛ فلقد برزت على الساحة الجزائرية قوة جديدة: إنها اللجنة الثورية للوحدة والعمل المتكونة من قدماء المنظمة الخاصة، وقد أسفرت عن وجهها أمام أعين العالم في أول نوفمبر 1954 تحت تسميتها التاريخية «جبهة التحرير الوطني»؛ وبينما كانت الصحافة الفرنسية تتحدث في تلك الآونة عن «تصفية الحسابات» بين مختلف فصائل حركة انتصار الحريات الديمقراطية عكفت اللجنة الثورية للوحدة والعمل على إستكمال التحضيرات في كنف السرية المطلقة. وكانت مصالح البوليس الفرنسي تتفرج مبتهجة، على ما يحدث من صراعات ومشاحنات تنخر جسم الحزب من الداخل. ولكن غاب عن المصالح البوليسية أن ما يجري أمام أعينها ماهو إلا ستار كثيف يخفي وراءه نشاطا دءوبا لأعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

لم يبق سوى تحديد موعد اليوم «المشهود». ولقد تم تحديده مرتين وأُلغي مرتين اثنتين. وفي العشر الأواخر من شهر أكتوبر، وبالضبط يوم 23 منه، اجتمع الأعضاء «الستة» (بن بولعيد، بن مهيدي، بيطاط، بوضياف، ديدوش وكريم) الذين تتكون منهم القيادة التي عينتها «لجنة الـ22»؛ اجتمعوا لآخر مرة بالعاصمة وحددو بصورة نهائية تاريخ اندلاع الثورة المسلحة.

ها هو أول نوفمبر 1954 يدق. إنه ساعة مواجهة الشعب الجزائري لمصيره ولم يكن ذلك حدثا فجائيا ولا كان قطيعة مع الماضي، بل هو حدث منبثق عن الأزمة التي فجرت قيادة حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية. ولقد عرف أول نوفمبر كيف يوظف إيديولوجية التحرير الوطني التي ما انفك هذا الحزب يروجها بمثابرة وثبات مثير للإعجاب وبعزيمة راسخة لا تلين.

سطر «الستة» الأوفياء للمثل العليا للحزب الذي ينحدرون منه، هدف الكفاح المسلح **كما يلي:**

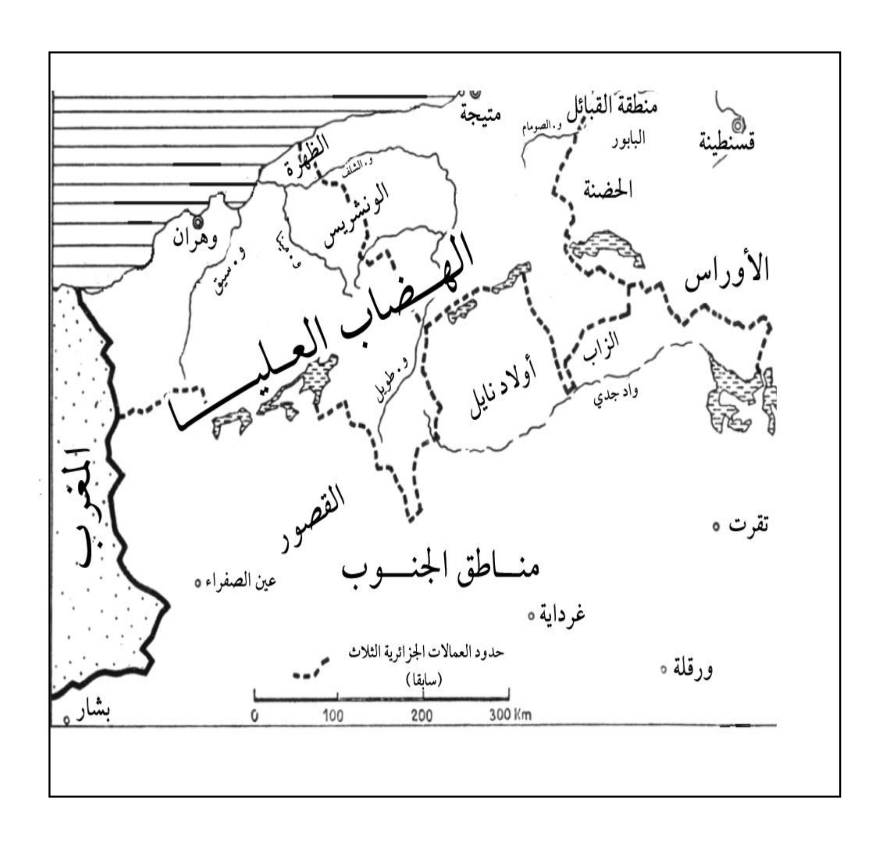
إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

إن جبهة التحرير الوطني هي المؤتمن الوحيد على أهداف الاستقلال التي قام على أساسها نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب الجزائري وأخيرا حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ وهي وريثة هذا الرصيد من الوطنية الشعبية التي تراكمت خلال سنين عديدة من النضال السياسي العسير، والذي استغرق ما يربو عن ربع قرن. لقد تكفلت جبهة التحرير الوطني بتلك التقاليد الوطنية وأدرجتها في مسار العنف الثوري الهادف إلى القضاء المبرم على الاستعمار. فلا غرابة إذن، في أن ينضم معظم «قدماء» حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية وبصورة تلقائية إلى صف جبهة التحرير الوطني؛ وسيكون هؤلاء بمثابة الحاكم المحرك والرئيسي فيها، وسيتولون قيادتها في طريق مليئة بالمحن والبلايا التي لم يسبق لها مثيل، إلى أن يتحقق النصر سنة 1962، ذلك الاستقلال الذي تم انتزاعه كاملا غير منقوص بفضل الله تعالى ثم بإرادة الشعب الجزائري.

الملاحق

الملحق 1

التنظيم الإداري للجزائر قبل سنة 1954



انطلقت حملة احتلال الجزائر سنة 1830 ولم تنته إلا في أواخر القرن، بعد عدة انتفاضات شعبية غير منظمة تميزت بمقاومة عنيفة، لم تكن تُخمد في منطقة إلا لتتواصل في منطقة غيرها. تعتبر سنة 1900 بالنسبة للجزائريين، بداية مرحلة من الهدوء في ظل الهزيمة، بعد أن فرض الاستعمار الفرنسي سيطرته وأقام جهازا إداريا جائر، قام بصورة أساسية على استغلال «الأهالي» وإخضاعهم لقانون متعسف يعتبرهم «رعايا بدون حقوق». كان هذا الجهاز

الإداري بطبيعته نظاما عنصريا وظالما ولم تدخل عليه أية تغييرات تُذكر طوال فترة الاحتلال إلى غاية وقف إطلاق النار في مارس 1962.

قام التنظيم الإداري للجزائر على الهيئات المذكورة فيما يلي:

- **الحاكم العام:** وهو بمثابة حاكم عمالة ممتاز يمثل السلطة المركزية في الجزائر، وهو بهذه الصفة المسؤول الأعلى في الجهاز الإداري.
- **عمال العمالات الثلاث:** الجزائر، وهران، وقسنطينة، يعملون تحت إمرة الحاكم العام ويمثلون السلطة المركزية على الصعيدين السياسي والإداري.
- **النواب والشيوخ:** يمثلون سكان العمالات الجزائرية الثلاث في البرلمان الفرنسي.
- **المجلس العام المنتخب على مستوى كل عمالة.**
- **البلدية الكاملة الصلاحيات:** تُسير من طرف مجلس بلدي وشيخ البلدية.
- **البلدية المختلطة:** تُسير من طرف محافظ تعينه الإدارة.
- **أقاليم الجنوب، أو المناطق العسكرية:** (عين الصفراء، الواحات، غرداية، تقرت).
- **المندوبيات المالية:** وهي عبارة عن مجالس يقتصر دورها على مناقشة الميزانية والمصادقة عليها بالتصويت. تأسست المندوبيات المالية بمقتضى قانون 19 ديسمبر 1900، **وتتكون كما يلي:**

- هيئة من الدرجة الأولى تضم 48 فرنسيا.
- هيئة من الدرجة الثانية تضم 25 مسلما.

يتوزع المندوبون المسلمون الخمسة والعشرين كالآتي: 8 مندوبين من القبائل و17 مندوبا من العرب (هكذا في نص القانون).

ثم حل محل المجلس العام والمجلس البلدي والمندوبيات المالية، ما يعرف بالمجلس الجزائري المتكون من فريقين، فرنسي وعربي، متساويين في العدد

مجموعهمــا 120 عضــوا؛ وقــد بقــي دور هــذا المجلــس مقتصــرا علــى مناقشــة ميزانية الجزائر والمصادقة عليها بالتصويت.

الملحق 2

برنامج نجم شمال افريقيا

الجمعية العامة المنعقدة بباريس في 28 ماي 1933

انعقدت هذه الجمعية العامة في 28 ماي 1933، في الرقم 49 نهج (بريطاني) بالدائرة الباريسية الرابعة، متجاهلة تماما قرار المحكمة الصادر في 20 نوفمبر 1929، القاضي بحل نجم شمال افريقيا. وبالرغم من أن حزب النجم كان محظورا بمقتضى حكم قضائي، إلا أنه آل على نفسه ألا يضمحل نهائيا بل فضل البقاء في الوجود بطريقة أقرب إلى العمل السري، محاولا الاستمرار قدر المستطاع في نشاطه السياسي غير مبال بالحكم الصادر ضده ولا مكترث بما ينجر عن ذلك من مشاكل قانونية وبالرغم من إمكانياته المتواضعة.

وخلال انعقاد الجمعية العامة للحزب، في 28 ماي 1933، تمت المصادقة على قانونه الأساسي الجديد الذي أقر ووسع القانون الأساسي الذي سبق التصويت عليه خلال الاجتماع الثاني للجمعية العامة المنعقدة في 28 فيفري 1928. ويجدر التذكير بأن هذه الجمعية العامة المذكورة كانت قد عينت مصالي الحاج رئيسا لنجم شمال افريقيا بعد إقالة حاج علي عبد القادر الذي كان يتولى هذا المنصب من قبله.

أدخلت الجمعية العامة المنعقدة في 28 ماي 1933، توضيحات جديدة على برنامج الحزب، وأقرت المزيد من التفصيل والتدقيق فيما يتعلق بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما ما تعلق بإلغاء قانون «الأهالي»، وبالتدابير

الاستثنائية، وبإقرار إلزامية التعليم للأهالي باللغة العربية، وتوليهم الوظيفة العمومية بدون قيود.

بينما سبق التنصيص على الهدف المتعلق باستقلال البلدان المغاربية الثلاث في المادة 3 من القانون الأساسي الصادر سنة 1928، والذي تم تأكيده خلال مؤتمر بروكسل (10-14 فيفري 1927) من طرف مصالي الحاج فيما يتعلق بالجزائر، هذا الهدف أُعيدت صياغته من جديد في المادة 2 من القانون الأساسي الجديد المصادق عليها من طرف الجمعية العامة للحزب في 28 ماي 1933. ومن جهة أخرى صادقت هذه الجمعية على برنامج خاص «بالفرع الجزائري» في نجم شمال افريقيا حيث تمت المطالبة على وجه الخصوص «بإنشاء مجلس تأسيسي بالاقتراع العام والمباشر» وكذا «منح الاستقلال التام للجزائر» وأيضا «تشكيل حكومة وطنية ثورية».

ونورد فيما يلي هذا البرنامج المخصص «للفرع الجزائري» في نجم شمال افريقيا نظرا لما يتميز به من موقف راديكالي ومعاند.

البرنامج

الجزء الأول

1. إلغاء قانون الأهالي على الفور وجميع الإجراءات الاستثنائية.
2. العفو على جميع المساجين والموضوعين تحت المراقبة والمنفيين بسبب مخالفتهم لقانون الأهالي أو لارتكاب جنحة سياسية.
3. حرية التنقل المطلقة باتجاه فرنسا والخارج.
4. حرية تأسيس الصحف والجمعيات والتجمع والتمتع بالحقوق السياسية والنقابية.

5. تعويض المجالس المالية المنتخبة بواسطة الاقتراع المحدود، ببرلمان جزائري مُنتخب بالاقتراع العام المباشر.

6. إلغاء البلديات المختلطة والأقاليم العسكرية وتعويضها بمجالس بلدية مُنتخبة بالاقتراع العام المباشر.

7. فتح باب التوظيف أمام جميع الجزائريين في شتى المناصب الإدارية دون أي تمييز وعلى أساس تساوي الأجور في الوظائف المتساوية.

8. إلزامية التعلم باللغة العربية والحق في التعليم في جميع المستويات الدراسية؛ فتح مدارس عربية جديدة؛ نشر جميع الوثائق الرسمية باللغتين العربية والفرنسية بصورة متزامنة.

9. فيما يتعلق بالخدمة العسكرية احترام السورة القرآنية ﴿ **وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾** ﴾.

10. تعميم تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية. تخصيص منحة البطالة للعائلات الجزائرية المقيمة في الجزائر والمنح العائلية والحق في التأمينات الاجتماعية.

11. توسيع مجال الاستفادة من القرض الفلاحي ليشمل صغار الفلاحين؛ الاستغلال العقلاني لميدان الري؛ تطوير وسائل المواصلات. تقديم الإعانات لضحايا المجاعات الدورية دون تسديد مبلغها إلى الحكومة.

الجزء الثاني:

1. استقلال الجزائر الكامل.

2. انسحاب جيش الاحتلال.

3. تأسيس جيش وطني.

4. حكومة وطنية ثورية.

5. جمعية تأسيسية منتخبة عن طريق الاقتراع العام المباشر.

6. الاقتـراع العـام فـي جميـع المسـتويات وحـق الترشـيح إلـى كـل المجـالس المنتخبة لمجموع سكان الجزائر.

7. اعتبار العربية لغة رسمية.

8. تسليم ملكية البنوك والمناجم والسكة الحديدية والموانى والمصـالح العامـة التي استولى عليها المحتلون إلى الدولة الجزائرية.

9. مصــادرة الملكيـات الكبـرى التـي اسـتولى عليهـا الإقطـاعيون، حلفـاء المحتلـين، والمسـتوطنون والشـركات الماليـة وإعـادة الأراضـي المصـادرة إلـى الفلاحـين مـع احتـرام الملكيـة المتوسـطة والصـغيرة؛ إعـادة ملكيـة الأراضـي والغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.

10. التعليم المجاني والإلزامي باللغة العربية في جميع المستويات التعليمية؛

11. اعتراف الدولة الجزائرية بحق التمثيل النقابي وحق التكتل والإضراب؛ تتولى الدولة الجزائرية إصدار القوانين الاجتماعية.

12. تقديم المساعدات الفورية للفلاحين فـي شـكل قـروض فلاحيـة معفـاة مـن الفوائـد لشــراء الآلات والبــذور والاســمدة وتنظــيم الــري وتحســين طــرق المواصلات الخ...

المصدر: محفوظ قداش ومحمد قنانش، نجم شمال افريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 50 و60.

الملحق 3

« فرنسا هي أنا»: بقلم فرحات عباس

نورد فيما يل نصا مقتطفا من مقال طويل، نال شهرة واسعة، حرره فرحات عباس للرد على التهجمات اللاذعة من طرف صحيفة (لو تان) الباريسية[1]، بخصوص تعليم اللغة العربية الذي طالب به الجزائريون. وقد اشتهرت هذه الصحيفة بدفاعها المستميت عن «الإمبراطورية الاستعمارية» التي بلغ صيتها آنذاك نقطة الأوج. كانت هذه الصحيفة المتشددة تدعو بدون خجل، للاحتفاظ بقانون «الأهالي» بغرض إبقائهم في وضعية قانونية دونية ومن أجل إدامة خضوعهم للقوانين الجائرة المفروضة من طرف الغالب على المغلوب. صبت صحيفة (لوتان) في أواخر سنة 1935، إتهامات حاقدة ضد الحركة المطلبية التي كانت تنشطها العناصر المثقفة المنتمية إلى الجالية الإسلامية، ولم تتوقف عن التقريع والاستهزاء بما كانت تسميه حينئذ إدعاءات الجزائرين الباطلة بخصوص المطالبة بالمساواة في الحقوق مع الفرنسيين، ولم تكن تضيع أدنى مناسبة للتهجم على ما تنعتهم به من تعصب ديني ووطنية ضيقة الأفق.

كان فرحات عباس، بصفته عضوا فاعلا في «فيدرالية النواب المسلمين في عمالة قسنطينة»، يعتقد أن صفته تلك تخوله حق الرد على افتراءات صحيفة (لو تان) وذلك من خلال تقديم المزيد من التوضيحات لموقف حركته الاندماجية. وقد فعل ذلك بحماسته المعهودة وبدون لف ولا دوران، على أعمدة صحيفة (لانتانت فرنكو موزيلمان)[2]، لسان حال فيدرالية النواب المسلمين بقسنطينة.

---

(1) Le Temps.

(2) L’Entente franco-musulmane

والجدير بالذكر أن « فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين» قد تأسست في جوان 1927، تحت رئاسة الدكتور بن تامي، وأنها لم تصمد طويلا بسبب المنافسة بين قادتها فانشطرت، في صائفة 1930، **إلى ثلاث فيدراليات هي:** فيدرالية عمالة قسنطينة (برئاسة سيسبان)، فيدرالية عمالة الجزائر العاصمة (برئاسة زروق محيي الدين)، فيدرالية عمالة وهران (برئاسة بن عودة باش ترزي).

« لن يستقيم أي بناء يتم تشييده على أسس واهية ولقد نبذنا الخرافات وراء ظهورنا لكي نربط مستقبلنا بصورة نهائية، بمستقبل المشروع الفرنسي في هذا البلد. ولقد سبق أن قلنا هذا الكلام في كتابتنا: إن صون هذا المشروع هو ركيزة نشاطنا السياسي.

إن ما يراد محاربته هو رُقينا الاقتصادي والسياسي؛ هذا العتق المزدوج الذي نريده ونطلبه بكل ما أوتينا من قوة وعزم وعُمق الإيمان بالمُثل الاجتماعية السامية.

ثمة ستة ملايين مسلم فوق هذه الأرض التي أصبحت فرنسية منذ مائة عام؛ إنهم يقطنون في الأكواخ ويمشون حفاة الأقدام وعراة لا يملكون ما يسترهم من لباس ولا ما يسد رمقهم من خبز. نريد أن نخلق من هذه الجموع الجائعة مجتمعا عصريا بفضل التعليم والدفاع عن طبقة الفلاحين والرعاية الاجتماعية ونريد أن نُعلي كرامة هؤلاء ليصيروا فرنسيين.

هل توجد ثمة سياسة استعمارية أكثر خصبا؟ لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أنه لن يتحقق دوام الجزائر الفرنسية بدون ترقية الأهالي. أنا فرنسا: لأني أمثل العدد الأكبر، وأنا الجندي، وأنا الحاكم، وأنا الحرفي، وأنا المستهلك. إن الاستغناء عن تعاوني مع الجميع والتنكر لحقي في العيش الكريم، وجحود

مساهمتي في المشروع المشترك إنما هو بدعة وفظاظة. إن في مصلحة فرنسا مصلحتَنا بمجرد أن تصير مصلحتُنا هي مصلحةَ فرنسا.

هذا الصفاء الفكري والرصانة في العمل عقبة كأداء في وجه طبقة الإقطاعيين الجزائريين. ولذا ما انفكت استفزازاتهم تزداد ضراوة. يعيبون علينا أننا استوعبنا ما تعلمنا في كتبنا المدرسية. لا شك أنهم يودون لو ننكص إلى الماضي ولكن هيهات! فنحن أبناء عالم جديد تعاون على صُنعه الأملُ والمجهود الفرنسي. شعارنا هو: إلى الأمام!».

سطيف يوم 23 فيفري 1936

المصدر: L’Entente franco-musulmane، العدد 24، بتاريخ 27 فيفري 1936.

الملحق 4

قانون جمعية «علماء» الجزائر

توضح المقتطفات التالية من قانون «جمعية علماء الجزائر» التي تأسست يوم 5 ماي 1931، صبغتها غير السياسية المعلنة؛ وتكريس نشاطها للتوعية الدينية والأخلاقية لفائدة السكان؛ وامتناعها عن الخوض في الشأن السياسي. ولهذا كانت دوما بمثابة جمعية دينية وثقافية ولم تكن تطمح مطلقا لتقديم أية مطالب راديكالية كالاستقلال مثلا؛ لاسيما وأنها كانت تناضل من أجل الارتباط العضوي بين الجزائر وفرنسا، في إطار الاحترام التام، بطبيعة الحال، لقيم وهوية السكان الأصليين.

قانون الجمعية (مقتطفات)

الجزء الأول: الجمعية

المادة الأولى - تأسست بمدينة الجزائر جمعية للتربية الأخلاقية تحمل اسم «جمعية علماء الجزائر» يوجد مقرها الرئيسي في نادي الترقي بساحة الحكومة الجزائر العاصمة[1].

المادة 2 - تسير هذه الجمعية وفقا لنصوص قانون 1 جويلية 1901 المتضمنة تنظيم نشاط الجمعيات.

المادة 3 - تُمنع منعا باتا أية مناقشة سياسية وأي تدخل في قضية سياسية في نطاق الجمعية.

---

(1) (ساحة الحكومة) هي ساحة الشهداء حاليا (المترجم).

الجزء الثاني: هدف الجمعية

المادة 4 - تهدف هذه الجمعية إلى محاربة الآفات الاجتماعية: كالإدمان على الكحول ولعب الميسر والبطالة والجهل وكل منهي عنه في الدين وتستنكره الأخلاق وما تحرمه القوانين السارية.

المادة 5 - لبلوغ أهدافها تستخدم الجمعية جميع الوسائل الملائمة لذلك وغير المخالفة لنصوص القوانين السارية. يحق لأعضاء الجمعية عند الاقتضاء، أن يقوموا بجولات دعائية عبر الوطن.

المادة 6 - يجوز للجمعية أن تفتح باسمها عبر أنحاء الوطن، مقرات ونواد ومدارس للتعليم الابتدائي.

(**Source**: Association des Oulémas d'Algérie, Statuts et bases fondamentales de l'Association, Constantine. Imprimerie algérienne, s.d (1937), pp. 3 – 8).

Le Mouvement national algérien, Textes 1912 – 1954, 2éme Edition, Claude Collot – Jean-Robert Henry, OPU, pp 44 – 45.

الملحق 5

رسالة الشيخ محمد عبده[1] إلى أحد المثقفين الجزائريين

وجه الشيخ محمد عبده الرسالة التالية إلى أحد المثقفين الجزائريين، هو الشيخ عبد الحليم بن سماية، وتُعتبر مؤشرا هاما على الموقف الفكري الذي سيتخذه فيما بعد أعضاء جمعية العلماء. يعتقد الشيخ عبده أنه يجب على المسلم الجزائري أن يهتم أولا وقبل كل شيء بالتنشئة الأخلاقية والروحية وذلك بمجاهدة النفس والسهر على ترقية الفرد بطلب العلم، بما في ذلك تعلم اللغة الفرنسية واستكمال تربية الذات على مخافة الله واحترام الغير. وبهذه الطريقة لا غير، سيتمكن الجزائري من بلوغ السمو الروحي الذي يجعله قادرا على السعي في تحقيق المصلحة العامة ويرفعه إلى مصف نخبة المؤمنين الحقيقيين.

إلا أن أهمية هذه الرسالة تكمن بالدرجة الأولى فيما تتضمنه من تحذير بمغبة الانسياق وراء الرغبة في انتقاد السياسة الفرنسية بالجزائر. وبالفعل، فالشيخ عبده ينصح العلماء بتجنب الخوض في الشأن السياسي اتقاء لما قد ينجر عن ذلك من مضايقات؛ وقد إلتزمت جمعية العلماء بهذا النهج الذي يؤكد صبغتها غير السياسية ويكرس موقفها الحذر. لا غرو أنها لم تتوقف يوما عن النضال من أجل الحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية وبلورة بُعدها الديني والثقافي. هذا يفسر احتراسها من «التيهان» في مزالق المطلب الاستقلالي.

صاحب الفضيلة الأستاذ عبد الحليم بن سماية، حفظه الله

---

(1) كتب الشيخ محمد عبده هذه الرسالة من بالرمو، عاصمة صقلية، في سبتمبر 1903، إلى صديقه عبد الحليم بن سماية (1866-1933)، وهو أستاذ مدرسي. وقد كتب الشيخ عبده هذه الرسالة بعد إقامة قصيرة بالجزائر العاصمة حيث التقى بعدد من العلماء.

ما زلتُ أحتفظ في ذهني بمثال جدك واجتهادك؛ وإني لمعجب بما لمستُ فيك من فضائل وحسن الشمائل. هيهات أن تنمحي الذكرى بعد أن انتقشت في ذاكرتي. ولو كاشفتُك بما استجليتُه عن روحك لعلمتَ مقدار ما حباك الله به من مزايا رجاحة العقل ومحاسن الكياسة، ولأدركتَ أنك ستكون مرشد شعبك لتدله، إن شاء الله، على دروب النجاة وتنير له السبيل البتي توصله إلى الظفر بالحياة الدنيوية والأخروية معا، هذا ما أرجو من الله أن يوفقك إليه.

وفِّر لنفسك الوسائل التي توصلك، بمشيئة الله، إلى الغاية التي تؤهلك إليها كفاءتك وجدارتك. وإن أحسن وسيلة، في نظري، هي المواظبة على دراسة النصوص التي كتبها أهل البلاغة في اللغة العربية والسعي دوما لتطوير ما اكتسبتَه من اللغة الفرنسية. ثم عليك بعد ذلك بدراسة ما يُصلح السيرة الأخلاقية للناس وكل ما يساهم في تطويرها نحو الأفضل. عليك بدراسة تاريخ الجماعة الإسلامية ومراحل تطور الدين وتحليل الأسباب التي تفسر ذلك التطور، لتتمكن من الوقوف على الأدواء التي تصيب النفوس وإختيار العلاج الأنسب. احرص على إعطاء كل نفس مقدار ما وُسعها تحمُّله من العلاج لكي لا تنفر منه لأول وهلة. يجب حث الناس على طلب العلم الذي ينير العقول ويوقظ الضمائر إلى حب العمل وبذل الجهد وكسب القوت بالطرق المشروعة وحُسن الإنفاق وفعل الخير. حتى تتأصل هذه الطباع فينا وتتجلى في سلوكاتنا اليومية ولا نحيد عنها أبدا. وبهذا تتقوى صفوف عباد الله الصالحين.

ستجد لدى إبننا الفاضل، العالم محمد بن مصطفى بن الخوجة[1]، وفي استقامة شيخنا الفاضل، المفتي الحنفي، كل ما تحتاج إليه من مساعدة لتحقيق

(1) محمد بن مصطفى بن الخوجة (1865-1917) كان إماما واعظا في جامع السفير بالجزائر العاصمة، وكان عالما وكاتبا معجبا بأفكار محمد عبده وشارح لأعماله. إثر وفاة الشيخ عبده (1905) ألف قصيدة لتأبين شيخه.

مشروعك الرامي إلى خدمة العامة وإسداء النصح للخاصة. إني وإن كنت على ثقة من كمال عقلك ومعرفتك بما إليه حاجة المسلمين اليوم، فإنني لا أجد مندوحة عن التصريح بالتحذير من النظر في سياسة الحكومة (الفرنسية) أو غيرها من الحكومات ولو بالحديث عنها. إن هذا الموضوع كبير الخطر، قريب الضرر، وإنما الناس محتاجين إلى نور العلم، والصدق في العمل، والجد في السعي، لكي يعيشوا في سلام وراحة مع من يجاورهم من أهل الأمم الأخرى، ولا يتعلقوا من الوهم بحبال تنقطع في أيديهم متى جذبوها، فيسقطوا، والعياذ بالله ، فيما لا منجاة منه».

بالرمو 30 جمادى الآخرة سنة 1312 . سبتمبر 1903.

محمد عبده

الملحق 6

المؤتمر الإسلامي الجزائري

لائحة مطالب الشعب الجزائري المسلم.

في أواخر سنة 1935، حصل تطابق وجهات النظر بين كل من جمعية العلماء؛ وفيدرالية النواب الجزائريين لعمالة قسنطينة؛ وكذا المنطقة الجزائرية التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي؛ حول ضرورة تضافر جهودهم في إطار وحدة سياسية حول برنامج مطالب مشتركة[1].

بتاريخ 3 جانفي 1936، نشرت جريدة «La Défense»، الصادرة باللغة الفرنسية وهي صحيفة مقربة من جمعية العلماء، مقالا بقلم عبد الحميد بن باديس اقترح في هذا المنحى فكرة عقد «مؤتمر إسلامي بالجزائر».

وفي أعقاب وصول «الجبهة الشعبية» إلى السلطة بفرنسا وما أثار ذلك من آمال في قلوب الجزائريين حول مبادرة الجبهة الشعبية بإصلاحات طال انتظارها، اتجهت الأنظار إلى تجسيد فكرة هذا المؤتمر. وفي نداء صادر يوم 16 ماي 1936 دعت كل من جمعية العلماء وفيدرالية النواب في عمالة قسنطينة إلى تشكيل لجان في كل مكان للتكفل بتحضير هذا «المؤتمر الإسلامي الجزائري» والذي انعقد بالفعل يوم 7 جوان 1936 بسينما «ماجستيك» (قاعة الأطلس حاليا) بحي باب الواد.

---

(1) بعد سنة من هذا التاريخ تحول ما كان يسمى المنطقة الجزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي إلى ما أصبح يعرف باسمالحزب الشيوعي الجزائري الذي عقد مؤتمره التأسيسي بمدينة الجزائر يومي 17 و18 أكتوبر 1936.

في ختام أشغال المؤتمر تم تعيين لجنة مؤقتة لتحقيق هدفين اثنين: تعيين «لجنة تنفيذية» مكلفة بتنفيذ توصيات المؤتمر وصياغة «لائحة بمطالب الشعب الجزائري».

اجتمعت «لجنة المؤتمر التنفيذية» من 5 إلى 7 جويلية 1936، بنادي الترقي بالجزائر العاصمة. من بين القرارات التي اتخذت في ذلك الاجتماع، «لائحة المطالب» الوارد نصُّها فيما يلي.

صادق المؤتمر على ما يلي:

1. إلغاء جميع القوانين الاستثنائية.

2. ارتباط الجزائر بفرنسا بصفة مباشرة وإلغاء الدواليب الإدارية الخاصة: المندوبيات المالية؛ البلديات المختلطة؛ الحكومة العامة.

3. الحفاظ على قانون الأحوال الشخصية وإعادة تنظيم جهاز القضاء الإسلامي تنظيما أكثر عقلانية بما يتماشى وروح التشريع الإسلامي (تقنين التشريع الإسلامي).

- فصل الكنيسة عن الدولة وتطبيق جميع القوانين التي صدرت بمقتضى هذا المبدأ.

- إعادة جميع المباني الدينية إلى المسلمين لاستغلالها والتصرف فيها عن طريق الهيئة الدينية المخولة لذلك قانونا.

- دفع مصاريف صيانة المساجد وأجور الحاكمين عليها من ريع أملاك الأوقاف.

- إلغاء جميع الترتيبات الاستثنائية المتعلقة باللغة العربية والرامية إلى تصنيفها كلغة أجنبية.

- حرية تعليم اللغة العربية وحرية التعبير للصحافة المكتوبة بالعربية.

4. مطالب ذات طابع اجتماعي: إلزامية التعليم لجميع الأطفال، ذكورا وإناثا، والشروع فورا في إنجاز برنامج واسع للبناءات المدرسية.

- توحيد نمطي التعليم، الخاص بالأوروبيين والأهالي.

- تطوير خدمات الإسعاف (مستشفيات، مستوصفات، ممرضات المتنقلة، تحسين النظام الحالي) إنشاء صناديق لمساعدة البطالين.

5. مطالب ذات طابع إقتصادي: المساواة في الأجور والوظيفة؛ المساواة في الرتب والإستحقاقات؛ توزيع المساعدة المالية المقررة في الميزانية الجزائرية على قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة والحرف التقليدية حسب حاجيات كل قطاع دون تمييز عرقي؛ إنشاء تعاونيات زراعية ومراكز لتدريب الفلاحين؛ وقف عمليات مصادرة الملكية؛ توزيع الملكيات الكبرى غير المستغلة على الفلاحين والعمال الزراعيين؛ إلغاء قانون الغابات.

6. مطالب ذات طابع سياسي: إصدار العفو على جميع المعتقلين السياسيين؛ هيئة انتخابية واحدة للجميع وفي جميع الانتخابات؛ أهلية الترشح لجميع الناخبين؛ نظام الاقتراع العام؛ حق التمثيل البرلماني.

Source: La Défence, n° 111, du 26 juin 1936.

الملحق 7

وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى باريس

يشرح النص التالي ظروف تشكيل «اللجنة التنفيذية» المعروفة أيضا باسم«لجنة المؤتمر التنفيذية»؛ ويقدم تشكيلة الوفد المكلف بتقديم «لائحة المطالب» إلى السلطات الفرنسية، كما يسرد مختلف مراحل سفر الوفد وكذا جو الحفاوة خلال تنقلاته عبر فرنسا. أبحر الوفد على متن باخرة «مدينة الجزائر» في 17 جويلية 1936، وسلَّم اللائحة بصفة رسمية، في 24 جويلية، إلى الاشتراكي (ليون بلوم) رئيس المجلس.

النتيجة الأولى التي أسفر عنها اجتماع المؤتمر الإسلامي الجزائري العام المنعقد بعاصمة الجزائر يوم 07 جوان 1936 هي انتخاب لجنة مؤقتة لتسيير أعماله وتنفيذ مقرراته. والتي اتفق عليها ممثلو الأمة من سائر الفئات والتنظيمات.

تم تكليف هذه اللجنة المؤقتة بنشر الدعوة العامة في عمالات القطر الثلاث (الجزائر، قسنطينة، وهران) وبث الدعاية الواسعة لتأسيس لجان في كل بلدة وكل ناحية لتنتخب من يمثلها في تعيين أعضاء (اللجنة التنفيذية) للمؤتمر؛ فكان عدد المنتخبين لهذه المهمة 66 نائبا حضروا كلهم يوم 5 جويلية حيث انعقد اجتماع نواب اللجان في نادي الترقي بالعاصمة. وقد انتخب من بين هؤلاء واحد وعشرون عضوا من العمالات الثلاث يمثلون سائر الهيئات والفئات، ومنهم تكونت اللجنة التنفيذية للمؤتمر.

اتفق أعضاء هذه اللجنة كلهم على وجوب الإسراع بتنفيذ مقررات المؤتمر والمبادرة بإرسال وفد عن المؤتمر إلى باريس لتسليم المطالب المخولة في القانون الفرنسي مع الحفاظ على الهوية الإسلامية للأمة وقوانينها الشرعية فيما يتعلق بالنكاح والطلاق والميراث وغير ذلك مما حاول مشروع التجنيس أن يسلبها منهم. **يتشكل وفد المؤتمر كما يلي:**

- ثلاثة نواب يمثلون **عمالة الجزائر** وهم: **الدكتور البشير عبد الوهاب** (البليدة)؛ السادة **عبد الرحمان بوكردنة** و**الحاج عمار فرشوخ**، مستشارين بلديين في مدينة الجزائر.

- ثلاثة نواب يمثلون **عمالة قسنطينة** وهم السادة: **الدكتور بن جلول**، نائب قسنطينة ومستشار بلدي؛ **فرحات عباس**، نائب عمالة سطيف؛ **طاهر العربي**، مستشار بلدي في قسنطينة.

- ثلاثة نواب يمثلون **عمالة وهران** وهم السادة: **باش ترزي بن عودة**، نائب عمالة وهران؛ **قاضي محمد**، محام ومستشار بلدي في تلمسان؛ **طالب عبد السلام**، مندوب مالي في تلمسان.

- ثلاثة ممثلين عن الشبان على أساس ممثل واحد عن كل عمالة وهم السادة: **بن الحاج**، مستشار بلدي بالجزائر؛ **بن كالية إبراهيم** عن قسنطينة؛ **بوشامة عبد الرحمان** عن وهران.

- ثلاثة ممثلين عن **العلماء** وهم: الشيخ **عبد الحميد بن باديس**، رئيس جمعية العلماء عن قسنطينة؛ الشيخ **البشير الإبراهيمي** عن وهران وهو مدير جريدة البصائر؛ **الطيب العقبي** عن الجزائر. أما الجنوب الجزائري فكان ممثلا من طرف **الدكتور سعدان**، نائب عن بسكرة. كما ضم الوفد أيضا السيد **العمودي**، المترجم ومدير صحيفة (لاديفانس)؛ الدكتور **الأخضري**، نائب عن قالمة ومستشار الوفد.

أبحر الوفد على متن الباخرة «مدينة الجزائر» بعد أن أدى أعضاؤه زيارة إلى السيد الحاكم العام (لوبو) وودعتهم الأمة معبرة عن تمنياتها وتأييدها للوفد...

امتطى الوفد القطار من مرسيليا إلى باريس التي وصلها في صبيحة يوم الإثنين وأقام في فندق (غراند أوتيل). وكان مكتب الوفد يتكون من الدكتور **بن جلول** (رئيسا) و**بن حاج** (سكرتيرا) و**بوكردنة** (أمين المال). أدى الوفد فور وصوله، زيارة لأعضاء الحكومة الفرنسية؛ وكان قد تقرر أن يعرض المكتب جميع البلاغات الخاصة بنشاط الوفد للموافقة عليها من طرف الأعضاء قبل نشرها. وفيما يلي نص البلاغ الرسمي الأول الصادر عن وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى الصحافة.

بلاغ وفد المؤتمر الإسلامي

حل الوفد بباريس تتقدمه الأخبار التي نشرتها الصحف عن مشاعر الإبتهاج والتأييد التي عبرت عنها الأمة يوم سفره إلى فرنسا.

خصص الوفد زيارته الأولى إلى السيد (موريس فيوليت) الحاكم العام للجزائر سابقا، وذلك لإظهار الاحتفاء الخاص الذي يولونه لشخصه؛ استغرقت المقابلة مدة ساعتين استعرض الطرفان خلالها مختلف النقاط المدرجة في لائحة المطالب.

ومن جهة أخرى حضر أصدقاؤنا، ممثلو الشعبة الاشتراكية بالجزائر العاصمة، إلى باريس للتعبير عن تأييدهم للوفد ورتبوا لنا لقاء مع السيد (ريجيس)، عضو مجلس الأمة. جرى اللقاء يوم الثلاثاء على الساعة الثانية بعد الزوال بإحدى قاعات مجلس النواب. وكان هذا الأخير عليما بدقائق القضية

الجزائريـة وقـد أبـدى موافقتـه التامـة علـى مرافقـة الوفـد وتسـهيل اسـتقباله فـي مختلف الدوائر الوزارية.

على الساعة السادسة مساء أدى الوفد زيارة إلى السيد وزير الداخلية الذي قدم له الدكتور بن جلول شروحا عن الظروف التي حُررت فيها لائحة المطالب. ثم تلا السيد بن الحاج نص المطالب وشرحه نقطة بنقطة وأفاض القول بخصوص أهمية المؤتمر؛ وما أثاره وصول الجبهة الشعبية إلى السلطة من آمال لدى طبقات الأمة الإسلامية الجزائرية. أعرب السيد الوزير عن خالص تعاطفه مع الأمة الجزائرية ووعد بإمعان النظر في كل ما من شأنه أن ينصفها بعزيمة لا تضاهيها سوى عزيمة زملائه الذين سبقوه إلى إنجاز أولى الإصلاحات في الجزائر.

ثم دُعي الوفد إلى تناول طعام الغذاء عند السيد فيوليت....

على الساعة الثالثة بعد الزوال أدى الوفد رفقة السيد (فيوليت)، زيارة إلى رئيس الوزراء السيد (ليون بلوم). وجرى تبادل الآراء بحضور السيد (جول موك) الأمين العام لرئاسة المجلس.

تولى الدكتور بن جلول تقديم أعضاء الوفد. وأشار في الكلمة التي ألقاها بهذه المناسبة إلى الثقة التي توليها الجزائر المسلمة لشخص رئيس الوزراء. ثم قدم السيد بن الحاج عرضا عن محتوى لائحة المطالب مبرزا طبيعتها الديمقراطية وشدد القول على أن المسلمين الجزائريين يرفضون العنف العنصري. وقد سبق لهم أن برهنوا على ذلك في أيام الاضطرابات. ولذا فالمطلوب من حكومة الجبهة الشعبية أن تتخذ موقفا حازما للاعتراف بحقوق المسلمين الجزائريين الفرنسيين.

عبـر السـيد (بلـوم) عـن سـروره لرؤيـة فرنسـيين فـي حضـرة فرنسـيين وديمقراطيين يستقبلون ديمقراطيين. ثم أخبر الوفد بأنـه شرع في إنجـاز بعض الإصلاحات وفق ما يقتضيه العدل بالتنسيق مع الحاكم العام للجزائر الذي عبر له عن كامل ثقته. وثمة إصلاحات أخرى قيد الإنجاز مضيفا القول: إننا لا ننسى الجزائر ولن يحاكم المسلمون الجزائريون كما يحـاكم الفقراء من ذوي القربى. ثم وعد بدراسة جميع المسائل المعروضة عليه والبث فيها في أقرب وقت ممكن بما يتماشى وروح العدالة والإنسانية والمودة والإخاء.

غـادر الوفـد مكتـب رئـيس الـوزراء مستبشـرا خيـرا بمـا سـمعه علـى لسـان مضيفه، ثم اعتذر لـه الوفد عن أخذه حصـة من وقتـه الثمين لاسيما وأنـه كـان يستعد للسفر إلى لندن.

يحق لنـا أن نعبر عن رضـانا منذ الآن، بمـا رأينـاه من حفاوة بالوفد ويحق للأمة الجزائرية المسلمة أن تستبشر ببداية عهد جديد[1].

بن الحاج محمد السكرتير العام للوفد.

---

1 المصدر: جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، عدد 31 جويلية 1936

الملحق 8

مشروع قانون (بلوم – فيوليت)

ثمة قبل مشروع (بلوم - فيوليت)، الذي لم يتحقق إصلاحات سابقة باشرت فيها حكومة (كليمنصو) سنة 1919، عرفانا منها بتضحيات الجزائريين في جبهات القتال في الحرب العالمية الأولى. تلك الإصلاحات التي أثارت ضغينة اللوبي الاستعماري في ذلك الوقت وأدت إلى إقالة الحاكم العام (جونار). وقد ضُمِّنت تلك الإصلاحات على وجه الخصوص في نصين اثنين هما: قانون 4 فيفري 1919، ومرسوم 6 فيفري 1919.

نص قانون 4 فيفري 1919 على توسيع قائمة المنتخبين الأهالي لتشمل قدماء المحاربين مع فئة الحاصلين على أوسمة الاستحقاق والحائزين على شهادة التعليم الابتدائي وأعضاء الغرف التجارية والفلاحية، شريطة أن لا يتجاوز ممثلو الأهالي نسبة ثلث أعضاء المجالس البلدية مع ضرورة أن يقل عدد الممثلين الأهالي في كل مجلس بلدي عن 12 عضوا.

أما مرسوم 6 فيرفي 1919، فيتعلق بتمثيل الأهالي في المجالس العامة. وقد رفع عدد المستشارين المسلمين في كل عمالة من 18 إلى 29 (أي ما يعادل رُبع المنتخبين في المجلس العام).

في ماي 1925، تم تعيين الليبرالي (موريس فيوليت) حاكما عاما على الجزائر؛ وكان يعتقد أن في الإمكان دفع الجزائر نحو الاندماج بخطوات متأنية عبر ترقية التعليم والمساواة في الحقوق لصالح الأهالي. وقد لقيت أفكاره صدى طيبا لدى حركة «الشبان الجزائريين» حاملي الشهادات الجامعية وذوي الثقافة

الفرنسية (معلمين، أصحاب المهن الحرة، موظفين إداريين) الذين كانوا يناضلون من أجل إدماج الجزائر في فرنسا بصورة كاملة. واقترح (فيوليت) فتح القوائم الانتخابية لعدد محدود من «العرب» الذي يمثلون نخبة الأهالي؛ إلا أنه اصطدم بمقاومة شرسة من طرف الأقلية الأوروبية بزعامة السيناتور (دوروكس) مما أدى إلى تنحية (فيوليت) سنة 1927.

ثم برز اسم (موريس فيوليت) من جديد إثر إعلان دستور جويلية 1935، من طرف «الجبهة الشعبية» الملتفة حول (ليون بلوم) وكان مقتنعا بضرورة القيام ببعض التنازلات لصالح الجزائر. ولما تولى (فيوليت) منصب وزير دولة في حكومة (ليون بلوم) تعاون هذان مع بعضهما لصياغة مشروع يهدف إلى رفع عدد الناخبين الأهالي. وكان المشروع يرمي في البداية إلى توسيع الحق في «ممارسة الحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطنون الفرنسيون» لتشمل مختلف فئات المسلمين وبالتالي فتح القوائم الانتخابية أمام 20.000 ناخب جديد ومن ثمة رفع نسبة «تمثيل الجزائر في مجلس النواب».

فيما يلي نعرض مشروع قانون (بلوم - فيوليت) الذي نشر في الجريدة الرسمية يوم 30 ديسمبر 1936. وأمام تهديد بالاستقالة الجماعية للمنتخبين الأوروبيين القاطنين في الجزائر والمعارضة الصريحة من طرف رئيس الجمهورية (ألبرت لوبران) سقط المشروع في طيات النسيان ولم يُطرح للمناقشة أبدا. لم تكن فرنسا مستعدة للموافقة على إجراء إصلاحات في الجزائر ولو كانت بسيطة وسطحية. ومن المفارقات العجيبة أن نجم شمال افريقيا سوف يتم حله من طرف حكومة (بلوم) ذاتها وذلك بعد مرور 27 يوما فقط على نشر مشروع (بلوم – فيوليت) الاندماجي.

نص مشروع (بلوم – فيوليت)

المادة الأولى: يسمح للأفراد الآتي ذكرهم بممارسة الحقوق السياسية التي يتمتع بها الفرنسيون بصفة دائمة ودون أن يتسبب ذلك في تغيير قانون أحوالهم الشخصية أو حقوقهم المدنية؛ ما عدا في الحالات المنصوص عيها في التشريع الفرنسي المتعلق بإسقاط الحقوق السياسية. وعليه يتمتع بتلك الحقوق السكان الجزائريون الفرنسيون من العمالات الثلاث الذين تتوفر فيهم الشروط الواردة في الفقرات التالية:

1- الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين غادروا الجيش برتبة ضابط.

2- الأهالي الجزائريون الفرنسيون من ضباط الصف الذين غادروا الجيش برتبة رقيب أول أو رتبة أعلى وعملوا في الجيش مدة 15 سنة وتخرجوا منه حائزين على شهادة حسن السلوك.

3- الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين أدوا الخدمة العسكرية ونالوا في آن واحد الوسام العسكري وصليب الحرب.

4- الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين تحصلوا على إحدى الشهادات التالية: شهادة التعليم العالي؛ شهادة التعليم الثانوي؛ الكفاءة العليا؛ شهادة نهاية الدراسة الابتدائية؛ شهادة نهاية الدراسة الثانوية؛ شهادة المدارس العربية؛ شهادة التعليم المهني أو الصناعي أو الزراعي أو التجاري؛ وجميع الموظفين الذين تم تعيينهم في الوظيفة بعد نجاحهم في المسابقة.

5- الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين انتُخبوا في غرف التجارة وغرف الفلاحة أو عينهم مجلس إدارة الناحية الاقتصادية أو عينتهم الغرف التجارية الجزائرية طبقا للشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية.

6- الأهالي الجزائريون الفرنسيون، النواب في المجالس المالية والمجالس العامة والمجالس البلدية ذات الأغلبية الأوروبية ورؤساء الجمعيات الذين مارسوا وظيفتهم لمدة الفترة الانتخابية.

7- الأهالي الجزائريون الفرنسيون من باش أغوات وأغوات وقياد ممن مارسوا تلك الوظيفة لمدة ثلاث سنوات على الأقل.

8- الأهالي الجزائريون الفرنسيون الحائزون على وسام جوقة الشرف أو الذين حصلوا عليه على سبيل الخدمة العسكرية.

9- العمال الأهالي الحائزون على وسام الشغل وأمناء النقابات العمالية المشكلة قانونا والذين مارسوا وظائفهم لأكثر من عشر سنوات.

المادة 2 - يعين مجلس إدارة الناحية الاقتصادية الجزائرية في الدورة التي تتبع الشروع في تطبيق القانون الحالي 200 تاجر وصناعي وحرفي بالنسبة لكل عمالة جزائرية؛ على أن تحصل المائتان على الحقوق السياسية التي تمنحها المادة الأولى من القانون المذكور ويتم ذلك بقرار من الحاكم العام.

تعين الغرف الفلاحية الثلاث في الجزائر على أساس الشروط نفسها، ولنفس الغرض 200 فلاح بالنسبة لكل ولاية أثناء كل دورة من دوراتها التي تتبع الشروع في تطبيق القانون الحالي.

يعين مجلس إدارة الناحية الاقتصادية الجزائرية، على أساس الشروط المذكورة سابقا 50 تاجرا أو صناعيا أو حرفيا بالنسبة لكل عمالة.

تعين الغرف التجارية الجزائرية الثلاث 50 فلاحا بالنسبة لكل واحدة منها على أساس نفس الشروط ولنفس الغرض.

المادة 3 - تتسبب الإدانات المنصوص عليها في قانون 2 فبراير 1852 ولاسيما المادتين رقم 15 و16 وجميع حالات العزل التي تمس المستفيدين من

الوظـائف الـواردة فـي كـل مـن المـواد 1 و6 و7 وجميـع حـالات سـحب أوسـمة جوقـة الشـرف مـن أصـحابها؛ تتسـبب جميعهـا بحكـم القـانون فـي سـحب حـق الترشيح في القوائم الانتخابية من أصحابها.

المادة 4 - يسقط حق أي أهلـي جزائـري فرنسـي فـي الاسـتفادة من إجـراءات القـانون الحـالي بتطبيـق إجـراءات المـادة رقـم 09 الفقـرة رقـم5 مـن قـانون 10 أغسطس 1927.

المادة 5 – لا تكتسب إجراءات القانون الحالي أي أثر رجعـي بـل تطبـق فقط على الأهالي الجزائريين الفرنسيين الذين تتوفر فيهم حاليـا أو مستقبلا الشروط التي تبينها تلك الإجراءات؛ ويتم تمثيل الجزائـر فـي مجلس النـواب بنسبـة نائـب واحد لكل 20.000 منتخب مسجل.

المادة 6 - يُكلف وزير الشؤون الداخلية بتطبيق هذا القانون.

لجنة الإصلاحات ج 2 ص 3436

المصدر محفوظ قداش تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية

الجزء الثاني، ص. 290، 291.

الملحق 9

افتتاحية العدد الأول من صحيفة البصائر 27 ديسمبر 1935

في هذه الافتتاحية يقدم الشيخ بن باديس الصحيفة الجديدة الناطقة باسم جمعيته والتي تندرج في خط سابقتيها، «السنة» و«الشريعة». ويذكر الشيخ أن هاتين الصحيفتين الأخيرتين قد مُنعتا عن الصدور ظلما وعدوانا من طرف الحاكمين في مصالح السلطات الفرنسية الذين يريدون المساس بجمعيته بالرغم من أن نشاطاتها «ذات صبغة دينية وتربوية محضة؛ وأنها لا تزج بنفسها في أي نشاط سياسي».

استغل ابن باديس هذه الفرصة لتأكيد ولاء العلماء إزاء فرنسا، مذكرا بأن «الأمة الجزائرية التي قضت قرنا كاملا في حجر فرنسا المتمدنة» وأن مصيرها هو أن « تنهض بجانب فرنسا وتحت كنفها يدها في يدها».

ولقد تم التأكيد على التوجه الاستيعابي والمطالبة به، مع احترام مقومات الشخصية العربية الإسلامية، بطبيعة الحال. ويبرر خيار الاستيعاب لفضح التفكير «الرجعي والمتحجر» لدى الأوروبيين وزيغهم ورفضهم «أن يحمدوا لهذه الجزائر الفتية نهضتها الهادئة وتمسكها المتين بفرنسا وارتباطها القوي بمبادئها وعدها نفسها جزءا منها» بالرغم من اعتدال المطالب الجزائرية.

ثم يواصل ابن باديس في تأكيد خيار «الجزائر الفرنسية» حيث سيكون لجمعيته، على غرار جمعيات أخرى، مكانتها «حتى يقف المسلم الجزائري مع بقية إخوانه من أبناء فرنسا على قدم المساواة الحقة» التي يعلق عليها أمله في رؤية «الجزائر المفطورة على مبادئ الإسلام والمتغذية بمبادئ فرنسا

(كما أن الجزائر) أنجبت وتنجب رجالا... تفتخر بهم فرنسا كما تفتخر بسائر أبنائها».

الحمد لله ولي المؤمنين، وناصر المحقين والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام المتقين وقدوة المصلحين الصالحين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين وتابعي التابعين لهم بإحسان وعلينا معهم إلى يوم الدين.

وبعد، فعلى اسم الله ربنا وبمعونته وحده نستأنف المسير في خطتنا، ونعيد الكرَّة في إصدار جريدتنا، جريدة (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ولسان حالهم). فقد سمحت إدارة الحكومة العليا لنا بإصدارها وتحصلنا منها على الإذن بذلك، حيث زالت الموانع وحطمت تلك القيود والأغلال التي أحكم صنعها دعاة الفتنة وحاكت حبائل دسائسها يد المغرضين (وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم ليقطع طرفا من الذين كفروا أو يكبتهم فينقلبوا خائبين).

أما خطتنا التي سنسير عليها فهي تلك الخطة المطلوبة والمبينة في جرائد جمعية العلماء السابقة. ولكي لا نذهب بالقارئ بعيدا أو نحيله على معدوم غير معلوم ننقل له هنا الكلمة القيمة الواضحة التي حررها قلم رئيس الجمعية نفسه في العدد الأول من جريدة الشريعة، المعطلة، فإن فيها ما يشفي الغليل ويبرئ العليل حيث يقول: «وبعد فما ينقم علينا الناقمون؟ أينقمون علينا لتأسيس جمعية دينية إسلامية تهذيبية تعين فرنسا على تهذيب الشعب و ترقيته ورفع مستواه إلى الدرجة اللائقة بسمعة فرنسا ومدنيتها وتربيتها للشعوب وتثقيفها. فإذا كان هذا ما ينقمون علينا فقد أساؤوا إلى فرنسا قبل أن يسيئوا إلينا وقد دلوا على رجعية فيهم وجمود لا يتناسبان مع المبادئ الجمهورية ولا مع حالة العصر. أفتكون في الهند جمعيات للعلماء تقوم بأعمالها بغاية الحرية والهناء عشرات من السنين تحت السلطة الإنجليزية الغاشمة القاسية وتضيق صدوركم أنتم لتكوين جمعية واحدة للعلماء المسلمين بالجزائر تحت المبادئ الجمهورية

العادلة المشعة بعلومها على الأمم فتناهضوها وهي ما تزال في المهد. أفظننتم أن الأمة الجزائرية ذات التاريخ العظيم تقضي قرنا كاملا في حجر فرنسا المتمدنة ثم لا تنهض بجنب فرنسا تحت كنفها يدها في يدها فتاة لها من الجمال والحيوية ما لكل فتاة أنجبتها أو ربتها مثل تلك الأم أخطأتم يا هؤلاء التقدير. وأسأتم الظن بالمربي والمربى وبعدتم عن العالم بسنن الكون في نهضات الأمم بعضها ببعض عند الاختلاط أو التجاور أو الترابط بشيء من روابط الاجتماع.

انظروا شيئا إلى ما حواليكم من الأمم وتأملوا فيما تنادي به الشعوب وما تعلنه من مطالب فإنكم إذا نظرتم وتأملتم حمدتم لهذه الجزائر الفتية نهضتها الهادئة وتمسكها المتين بفرنسا وارتباطها القوي بمبادئها وعدها نفسها جزءا منها وقصرها لطلبها منها على أن تعطى جميع حقوقها كما قامت بجميع واجباتها وأن لا يتقدمها في أيام السلم من قد لا يساويها في أيام الحرب.

لا، لا أخالكم تنظرون ولا تتأملون فإن الضغائن المستولية على النفوس حجاب كثيف يحول حتى دون رؤية مصلحة فرنسا الحقيقية نفسها. وإني لأفهم من مناهضتهم العجيبة للجمعية وهي جمعية دينية تهذيبية بعيدة عن كل سياسة. إنكم لا تريدون من الجزائر إلا أن تبقى جامدة وأن لا تتمتع بشيء من الحق إلا ما لا غنى فيه ولا بقي معه، ولعمر الحق إن من يريد هذا بالجزائر اليوم لمخالف للشريعة والطبيعة إذ من الطبيعي أن تتحرك الجزائر في الجمهورية الفرنسية في زمان تحرك ما فيه حتى الحجر، ومن الشرعي أن تنال منها من الحقوق كفاء ما قامت به من الواجبات.

أاستكثرتم على الجزائر أن تكون لها جمعية لها منزلتها العظيمة في قلبها وجريدة لها قيمتها الكبيرة في نظرها؟ فنبشركم أنه سيكون للجزائر الفرنسية جمعيات وصحف وسيكون لها وسيكون.

حتى يقف المسلم الجزائري مع أخيه من بقية أبناء فرنسا على قدم المساواة الحقة التي يكون من أولى ثمراتها الاتحاد الصحيح المنشود للجميع.

أم هالكم أن يكون في أبناء الجزائر الفرنسية من لا يزحزحه عن مبدئه وعد ولا وعيد ولا يستهويه رنين ولا زخرفة؟ فنبشركم بأن الجزائر المفطورة على مبادئ الإسلام و المتغذية بمبادئ فرنسا أنجبت وتنجب رجالا كما رأيتم وفوق ما تظنون رجالا تفتخر بهم فرنسا كما تفتخر بسائر أبنائها الأحرار.

كونوا كما تشاءون فإنا على بصيرة من أمرنا ويقين من استقامة خطتنا و نبل غايتنا، ومهما تبدلت اعتقاداتنا في أناس بتبديل محاكماتهم لنا فلن تتبدل ثقتنا بفرنسا وقانونها.

وعلى خطتنا المستقبلية وهي نشر العلم والفضيلة ومقاومة الجهل والرذيلة.

وعلى غايتنا النبيلة وهي تثقيف الشعب الجزائري المرتبط بفرنسا ورفع مستواه العقلي والخلقي والعلمي إلى ما لا يليق بسمعة فرنسا.

وعلى ثقتنا بعدالة فرنسا و حرية الأمة الفرنسية و ديمقراطيتها.

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأسست جريدة «السنة»، المعطلة, وأسسنا اليوم بدلها جريدة «الشريعة المطهرة» وستقوم، إن شاء الله، مقامها وتحل من القلوب محل

ها والله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل.

عبد الحميد بن باديس

Source : Mahfoud kaddache, Histoire du nationalisme algérien, Tome II, pp. 918, 919, 920.

الملحق 10

رأي ابن خلدون في العلماء والسياسة

النص التالي مقتبس من «مقدمة» عبد الرحمان ابن خلدون، أشهر المؤرخين وعلماء الاجتماع المغاربة خلال القرن 14م. يحتوي هذا النص على مطابقة في غاية الموضوعية، وما تزال صالحة إلى اليوم، حول علاقة العلماء من جهة ومحترفي السياسة من جهة ثانية وهذا من حيث مناهج التفكير لدى كل منهما ونظرته إلى حقيقة الأشياء.

ففي رأي ابن خلدون أن العلماء أكثر ميلا إلى المحاججة الفكرية والنظر العقلي حتى ولو اقتضى الأمر إرغام الأحداث المعقدة التركيب على الخضوع لسلطة الأفكار المجردة. ومن هنا تأتي عدم قدرة العلماء على تسيير الشأن السياسي وعدم جدارتهم في خوض الصراعات التي تنجر لا محالة عن ممارسة السياسة.

أما رجال السياسة فإنهم عكس العلماء، حريصون على التأقلم مع الواقع اليومي والتحاكم وفق مقتضيات الظرف السياسي الراهن. إلا أن هذا التباين في وجهات نظر الطائفتين لا يخلو من مخاطر تتمثل في استبداد الأفكار المسبقة لهؤلاء والتي يعتقدون أنها تجسد الحقيقة الناصعة. وبلغة عصرية يمكننا القول بأن السياسيين أكثر ميلا إلى التصرف وفق ما تمليه عليهم قناعاتهم الإيديولوجية، ومن هنا أيضا تأتي مخاطر الزيغان عن الصواب.

وبين العلماء والسياسيين توجد «طبقة العامة» المتكونة من الناس البسطاء ذوي التفكير على السليقة والتصرف وفق ما تمليه المصلحة الآنية بدون أية افكار مسبقة. وهذا ما نسميه في لغة العصر بنمط الإنسان المنفعي الذي يجري وراء مصلحته الشخصية قبل كل شيء مما يوقعه في الانتهازية. ذلك أن الرجل

«العامي» أبعد ما يكون عن الدغمائية بل هو يفضل الوقوف على أرض الواقع الملموس ولذا يجوز القول بأن مفهومة للواقع الراهن يفوق مفهوم كل من العالم ورجل السياسة. فالرجل العامي يُحسن السباحة ويحرص في الوقت نفسه على عدم الابتعاد عن الشط!

«فصل في أن العلماء من بين البشر أبعد عن السياسة ومذاهبها».

والسبب في ذلك أنهم معتادون النظر الفكري والغوص على المعاني وانتزاعها من المحسوسات وتجريدها في الذهن، أمورا كلية عامة ليحكم عليها بأمر العلوم لا بخصوص مادة ولا شخص ولا جيل ولا أمة ولا صنف من الناس. ويطبقون من بعد ذلك الكلي على الخارجيات وأيضا يقيسون الأمور على أشباهها وأمثالها بما اعتادوه من القياس الفقهي. فلا تزال أحكامهم وأنظارهم كلها في الذهن ولا تصير إلى المطابقة إلا بعد الفراغ من البحث والنظر. ولا تصير بالجملة إلى المطابقة وإنما يتفرغ ما في الخارج عما في الذهن من ذلك كالأحكام الشرعية فإنها فروع عما في المحفوظ من أدلة الكتاب والسنة. فتطلب مطابقة ما في الخارج لها عكس الأنظار في العلوم العقلية التي تطلب في صحتها مطابقتها لما في الخارج. فهم متعودون في سائر أنظارهم الأمور الذهنية والأنظار الفكرية لا يعرفون سواها. والسياسة يحتاج صاحبها إلى مراعاة ما في الخارج وما يلحقها من الأحوال ويتبعها فإنها خفية. ولعل أن يكون فيها ما يمنع من إلحاقها بشبه أو مثال وينافي الكلي الذي يحاول تطبيقه عليها. ولا يقاس شيء من أحوال العمران على الآخر كما اشتبها في أمر واحد فلعلهما اختلفا في أمور فتكون العلماء لأجل ما تعودوه من تعميم الأحكام وقياس الأمور بعضها على بعض إذا نظروا في السياسة أفرغوا ذلك في قالب أنظارهم ونوع استدلالاتهم فيقعون في الغلط كثيرا ولا يؤمن عليهم. و يلحق بهم أهل الذكاء والكيس من أهل العمران لأنهم يترعون بثقوب أذهانهم إلى مثل شأن

الفقهاء من الغوص على المعاني والقياس والمحاكاة فيقعون في الغلط. والعامي السليم الطبع المتوسط الكيس لقصور فكره عن ذلك وعدم اعتياده إياه يقتصر لكل مادة على حكمها وفي كل صنف من الأحوال والأشخاص على ما اختص به ولا يعدي الحكم بقياس ولا تعميم ولا يفارق في أكثر نظره المواد المحسوسة ولا يجاوزها في ذهنه كالسابح لا يفارق البر عند الموج. **قال الشاعر:**

فلا توغلن إذا ما سبحت   فإن السلامة في الساحل

فيكون مأمونا من النظر في سياسته مستقيم النظر في محاكمة أبناء جنسه فيحسن معاشه وتندفع آفاته ومضاره باستقامة نظره. وفوق كل ذي علم عليم. ومن هنا يتبين أن صناعة المنطق غير مأمونة الغلط لكثرة ما فيها من الانتزاع، وبعدها عن المحسوس فإنها تنظر في المعقولات الثواني. ولعل المواد فيها ما يمانع تلك الأحكام وينافيها عند مراعاة التطبيق اليقيني. وأما النظر في المعقولات الأول وهي التي تجريدها قريب فليس كذلك لأنها خيالية وصور المحسوسات حافظة مؤذنة بتصديق انطباقه.

من مقدمة ابن خلدون

الملحق 11

المؤتمر الإسلامي الجزائري يعقد تجمُّعا جماهيريا حاشدا صبيحة يوم الأحد 2 أوت 1936

يصف هذا المقال المنشور في جريدة البصائر وقائع التجمع الشعبي الذي انتظم في الملعب البلدي لبلدية العناصر؛ ففي تلك المناسبة قدمت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي عرضا عن مهمتها في فرنسا. بعد إجراء اتصالات وُصفت بأنها إيجابية، مع بعض الشخصيات الفرنسية المرموقة حظي أعضاء الوفد في ختام جولتهم يوم 24 جويلية 1936، بالاستقبال من طرف (ليون بلوم) بصفته رئيسا لحكومة الجبهة الشعبية.

فبينما كان أعضاء الوفد – وهم أيضا أعضاء في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي، يتداولون على المنصة للتعبير عن ابتهاجهم وثقتهم في أن فرنسا تنوي الاستجابة بصورة إيجابية لإرواء تعطشهم إلى الإصلاحات، فإذا بمصالي الحاج يفاجئ الجماهير بحضوره الذي لم يكن في حسبان منظمي التجمع الجماهيري. ذلك أنه بمجرد نزوله من الباخرة القادمة من مرسيليا، اتجه رأسا إلى الملعب البلدي دون أن توجه له الدعوة؛ وهناك ألقى خطابه المشهود الذي ركز فيه على تطلعات الشعب الجزائري وحقه المشروع في الاستقلال.

وبعده انبرى الشيخ الطيب العقبي، وكان حينئذ مديرا لجريدة «البصائر»، لتناول الكلمة عبر فيها عن عدم تأييده للمطلب الاستقلالي. لأن ذلك المطلب حسب قوله، «لم يكن بعدُ في متناول الشعب الجزائري». وبما أن الشعب ما

يزال خاضعا آنئذ لسلطة المرابطين والطرقيين فإنه بحاجة إلى الانعتاق أولا وقبل كل شيء، ليصبح قادرا على التحليق بجناحيه!

اختتم كاتب المقال تقريره بحض الجزائريين وحثهم على «نبذ كل الأسباب المثيرة للعنف».

وفاء بالوعد الذي قطعه وفد المؤتمر على نفسه، بإطلاع الأمة على نتائج جولته [في فرنسا] فقد وجه لى الشعب الجزائري دعوة عامة عبر الجرائد اليومية والدعوات الشخصية، لحضور الاجتماع المزمع عقده في الملعب البلدي علما بأن أكبر قاعة في الجزائر لن تكفي لإيواء الجموع الغفيرة التي يُنتظر منها تلبية الدعوة.

ومنذ الصباح الباكر أخذ الجزائريون يتوافدون على مكان التجمع. وعلى الساعة السابعة كان المشهد رائعا بسبب تدفق الأعداد الهائلة بكثافة مثيرة للاندهاش وكلما أقبل أحد الوفود إلا وارتفعت في جميع أرجاء الملعب هتافات وتصفيقات مسترسلة. حدث ذلك عند وصول كل من الأساتذة الشيخ عبد الحميد بن باديس والشيخ البشير الإبراهيمي والشيخ الطيب العقبي؛ وعندما وصل السادة النواب: الدكتور البشير والدكتور لخضري والسادة: بوكردنة وعمارة فرشوخ وعبد الرحمان بوشامة.

وشاءت الصدفة أن تصل في ذلك الصباح، الباخرة المقلة للسيد الحاج مصالي وزوجه وولده قادمة من فرنسا، وهو رئيس الجمعية (نجم شمال افريقيا) ومعه مدير جريدة «الأمة» التي كانت تصدر في باريس باللغة الفرنسية. دخل مصالي الملعب تحف به طائفة من أنصاره والمنخرطين في جمعيته فحيا الحاضرين وبادلوه التحية وهتفت له الجموع المحتشدة واستقبلته بالتصفيق عندما كان يطوف بأرجاء الملعب ثم حمله بعض أنصاره

علـى الأكتـاف مبتهجـين لمقدمـه. وحيـث أن الاجتمـاع قـد انعقـد باسـم الأمـة الإسلامية الجزائرية بمختلف هيئاتها وأحزابها، فلم يكن يحق لأعضـاء الوفد أن يمنعوا أي أحد من حضور التجمع أو تناول الكلمة إذا طلبها، على أن يتحمل كل فريق مسؤولية ما يعلنه من مبادئ وآراء.

كانت الساعة المحددة لافتتاح المهرجـان علـى السابعة والنصف؛ ولكن حـال دون ذلك تأخرُ الدكتور بن جلول رئيس المؤتمر والوفد معا بسبب عـارض لـم يكن في الحسبان. لما وصل الدكتور رفقة بعض الزملاء، علـى السـاعة الثامنـة وخمسة وأربعين دقيقة، استقبلته الجموع بالهتاف ثم طاف بأرجاء الملعب الذي اجتمع فيه زهاء عشرين ألف شخص أو أكثر حسب تقدير بعض العارفين.

شُرِع حينا في إلقاء عرض عن أعمال الوفد في باريس.

أُعطيت الكلمة لعضو اللجنة التنفيذية السيد أوزقان، ثم تلاه الدكتور بن جلول ثم الدكتور البشير ثم الصيدلي بوكردنـة، أمين مـال الوفد، ثم الشيخ بـن بـاديس فالأستاذ البشير الإبراهيمي. طلب السيد الحاج مصالي الكلمة فأُعطيت لـه فتكلم وفق ما أملته عليه قناعاته السياسية وشرح الهدف الذي تسعى إليـه جمعيتـه. ثم أُعطيت الكلمة للمرة الثانية، للدكتور بن جلول فقدم نبذة طويلـة عن مهمـة الوفد وموضوعها المتمثل في تبليغ مطالب المؤتمر الإسلامي إلى الحكومة الفرنسية.

ثـم تـدخل مـن بعـده مـدير هـذه الجريـدة (الشـيخ العقبـي) فـألقى خطابـه باللغـة العربية كما فعل زميلاه ابن باديس والإبراهيمي قبلـه، بينمـا أُلقيت بقيـة الخطب باللغة الفرنسية. شرح مدير الجريدة أهم محطـات تلك الرحلـة المباركـة وعرج باختصـار علـى أعمال وفد المؤتمر في باريس مبينـا أن الوفد أنجز بمهمتـه بكل إخلاص، ثم صرح أنـه لا يُقاسم مصـالي ورفاقـه فكـرة المطالبـة بالاستقلال لأن ذلك أمرٌ بعيد المنـال عن الشعب الجزائري، وأن هذا الأخير غير قـادر علـى

تحمُّل تبعات هذه المطالب ما لم يتخلص من التبعية لسلطة المرابطين الذين استعبدوه باسم الدين، بينما هم أبعد ما يكونون عن الدين السمح. فمن أين لطائر مهيض الجناح أن يطير!

ثم أضاف قائلا: إننا نطالب بالحرية والمساواة في شتى شؤون الحياة وبنفس الحقوق مثل كافة أبناء فرنسا. لقد شاهدنا ولمسنا منافع الحرية والديمقراطية الحق في فرنسا وإننا نطمح لأن ننعم بمثل ذلك في الجزائر؛ وإذا لم تُمنح لنا هذه الحرية في بلدنا فسوف نهاجر جميعا إلى فرنسا ونترك هذا الوطن لأولئك الذين يرفضون أن نعيش بين ظهرانيهم تحت سمائه.

ثم أكد مشددا على الثقة التي يوليها الوفد لأعضاء الحكومة وفي مقدمتهم السيد (فيوليت) الأب المتسامح إزاء الجزائر، والسيد (بلوم) الذي سبى قلوبنا بلطف استقباله. لقد عبَّر الحاضرون عن ثقتهم المطلقة في حكومة الجبهة الشعبية وفي أنها ستفي بالعود التي قطعتها على نفسها.

ثم أخبر جموع الحاضرين بأن على رأس تلك الوعود، التي لا يساوره أدنى شك في تحقيقها، يوجدُ الوعد المتعلق بفتح أبواب المساجد في وجه جميع علماء هذا الشعب بدون أي تمييز، وهذا بالرغم من محاولات أولئك الذين يزرعون البلبلة والذين أرسلوا البرقيات للتنديد بوفد المؤتمر.

ثم حث الحاضرين على التزام الهدوء والتحلي بالسلوك الإسلامي المتمدن سواء في الشارع أو في الاجتماعات العامة والخاصة؛ وحضهم على نبذ جميع الأسباب المثيرة للعنف والشغب إلى أن تتخذ الحكومة الحالية قراراتها.

جريدة البصائر، العدد 31، يوم 19 جمادى الأولى 1355، الموافق 7 أوت 1936.

الملحق 12

رأي الشيخ البشير الإبراهيمي حول مشروع «فيوليت»

إن أول برنـامج عُـرف فـي عـالم السياسـة الفرنسـاوية الجزائريـة مختصـا بالمسـلمين الجزائـريين هـو برنـامج (مـوريس فيوليـت) وصـاحبه مـن أبـرز المنشغلين بالسياسة الأهلية الجزائرية وقد أدار برنامجه على اعتبارات سياسية دقيقة لا يفهمها إلا الراسخون في علم السياسة، وأفرغه في قالب لفظي مستهو وخلاب، ينطوي على معان غامضة ويحتمل وجوها كثيرة من الاحتمالات والتفسيرات، ومنها ما يُعد في الاعتبار النفسي الجزائري من الشعريات ومثل هذه المعاني قد تكون عند التطبيق مثارا للإشكال والعسر. وقد يكون من الحكمة في وضع برنامج مثل هذا يبنى عليه مصير أمة كاملة أن تكون معنية بمقربة من اتهام العامة خصوصا إذا كان تنفيذه يتوقف على رأي الأمة أو على تأييدها.

ثم ظهر بعد برنامج (فيوليت) برنامج النائب (غيرنوت)[1] وتواصل عرض البرنامجين في مجلس الشيوخ فلم يظفر واحد منهما بقبول، وبين البرنامجين خلاف في النقط الجوهرية من الموضوع، وفي كليهما جهات صالحة؛ غير أن برنامج (فيوليت) كان أكثر استهواء لخاصتنا وشبابنا واعتبر على ألسنتهم وبذلك قرينه في الشهرة والحظوة. وظهور برنامج (كيطولي)[2] نائب قسنطينة فلم يلق في الأوساط الجزائرية أدنى اعتبار.

---

(1)Guernut.
(2)Cuttoli.

وظهر في آخر وقت برنـامج (دوروكس)[1] نائـب الجزائـر فكـان حظـه قريبـا من حظ سابقه.

فلما أعلنت الدعوة إلى مؤتمر كانت الأنظار مختلفة في أي البرنامج يجـب أن تكون المطالبة بالحقوق على أساسه، وكان أنصار برنامج (فيوليت) أكثر عددا في الطبقات المتنـورة، وأقوى نفوذا. من العجيب الدال علـى تقدير هذه الأمـة للجميل أن معظم أنصـار هذا البرنـامج آت من اسم صـاحبه واشـتهاره بـبعض المواقف في صالح المسلمين أكثر مما هو آت من التحقق بصلاحيته في العاجل أو في الآجل فهل هناك دليل أكبر من هذا على ذهاب هذه الأمة في الكفاءة علـى الإحسان إلى الأمد الأقصى.

البشير الإبراهيمي.

الشهاب، ربيع الثاني، 1355. الموافق جويلية 1936، ص 281 و282.

(1)Duroux.

الملحق 13

عينة من تاريخ حرب التحرير كما تُعلم في مدارسنا

«إن حصول الوعي السياسي الشامل لدى الشعب الجزائري هو المحصلة الطبيعية لنشاط جمعية العلماء في الجزائر. تلك هي المرحلة الثانية بعد مرحلة حصول الوعي الفكري والديني؛ وما الثوريون الجزائريون إلا من أبناء هذا الجيل الذي تربى في مدارس جمعية العلماء ونواديها سواء في الجزائر أو فرنسا. وما الثورة التحريرية نفسها، إلا جزء من الخطة العامة الواسعة التي رسمها مؤسسو الجمعية والثوار الذين برهنوا على بطولاتهم خلال هذه الحرب التحريرية؛ وما كان هؤلاء إلا من الأبناء البررة لجمعية العلماء والمنفذين المخلصين للخطة الحكيمة»[1].

إنه لمن الأهمية بمكان أن نضاعف الجهود لكشف الأكاذيب المفضوحة التي تعشش في معظم كتب التاريخ المتداولة في المدرسة، وأن نهتم بصورة خاصة بإبراز الدور الحقيقي الذي لعبته جمعية العلماء في الإعداد لأول نوفمبر 1954. وقد اخترنا على سبيل المثال لا الحصر، كتابا مدرسيا نُشر في العام الدراسي 1983 – 1984، تحت إشراف وزارة التربية الوطنية؛ ويتعلق الأمر، تحديدا، بكتاب «المختار» وهو كتاب التربية المدنية والدينية الموجه لتلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي: الصفحتان 287 و288؛ حيث اقتبسنا الفقرة الآتية التي نعتبرها إساءة جريئة في حق الحقيقة التاريخية، لأنها تنسب بغير وجه حق، إلى

(1) وقع سهو في الطبعة الأولى من هذا الكتاب، فنسبنا تأليف هذا النص إلى الأستاذ محمد الطاهر فضلاء؛ والحقيقة أن مؤلفه هو محمد مبارك، فمعذرة منا لهذا الأخير.

العلماء أعمالا هي في الواقع من صنع الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية سليلة نجم شمال افريقيا.

وكما هو واضح وجلي، فإن النص الوارد أعلاه يمنح حصة الأسد لجمعية العلماء؛ حيث يقول عنها بكل بساطة، إنها الأصل المباشر لأول نوفمبر؛ بينما يتجاهل النص، تماما، الدور الأساسي لنجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية ويضرب عن ذلك صمتا مطبقا. ليس ثمة ما يستوجب التذكير بأن معلومات هذا النص مغلوطة تماما وأنها بعيدة كل البعد عن النزاهة الفكرية حين تتجاهل أبوة حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالنسبة للحركة الوطنية الثورية التي أنجبت ثورة نوفمبر 1954. وفي الوقت ذاته، ينطوي هذا النص على مراوغة ترمي إلى تضخيم نشاط جمعية العلماء، بالرغم من كونها جمعية ذات توجهات إصلاحية محضة، وذلك بغرض إعطاء أعمالها، بطريقة غير مشروعة، بُعدا ثوريا!

يا للأسف! ما أكثر النصوص التي هي على شاكلة هذا النموذج المذكور أعلاه، وهي نصوص مليئة بتعميمات مقصودة وأساطير مضللة. ثمة فئة من المغرضين الذين بالغوا في التملق لجمعية العلماء وفئة أخرى من الأدعياء الذين يزعمون أنهم مؤرخون ولم يخشوا الوقوع في مهالك المبالغة والإفراط في المدح والثناء المسيئ إلى سمعة الشخصيات المرموقة التي يزعمون أنهم يمجدون مآثرها. من ذلك مثلا ما ينسبه هؤلاء إلى الرجل التقي والمحترم ابن باديس، من أعمال تجعل منه أحد الرواد الأوائل الذين أنشأوا المنظمة الخاصة. وثمة أيضا مجلتان دوريتان مقربتين من وزارة الشؤون الدينية، هما مجلة «العصر» ومجلة «الرسالة» لم تتورعا عن الكشف عن «حقائق» مذهلة وفي غاية الغرابة؛ تزعم أن ابن باديس كان عشية الحرب العالمية الثانية قد استقر

عزمه وبصورة حاسمة، على خوض غمار الكفاح المسلح الذي كان على وشك الاندلاع. وهكذا طالعتنا الصحيفتان بأدق التفاصيل عن أن ابن باديس كان ينتقل في كل ليلة إلى الدواوير القريبة من قسنطينة متخفيا وراء قناع فرضته الظروف السائدة آنذاك وأنه كان يتولى بنفسه انتقاء العناصر الكفؤة والقادرة على خوض غمار الكفاح المسلح في سبيل انتزاع الاستقلال! فهل يا ترى يحتاج المقام الرفيع الذي اعتلاه ابن باديس إلى مثل هذا الهذيان والهذر الموغل في الخرافات؟

قدم بعض أعضاء جمعية العلماء جملة من التبريرات سعيا منهم إلى تفسير إصرار حركتهم على مواقفها الإصلاحية زاعمين أنها فضلت اقتباس مبدأ «التقية» المعروف لدى الشيعة؛ هذا المبدأ المتمثل في إخفاء النوايا الحقيقية بغرض «مغالطة العدو» عندما لا تسمح ظروف الأمة بمجابهته بصورة علنية. فلئن أفرغ العلماء مشروعهم السياسي من خيار الكفاح المسلح فما ذلك سوى مجرد حيلة فرضت الظروف اتخاذها ذريعة «لإخفاء الكذبة الإيديولوجية» المسوغة شرعا باعتبار أن «الحرب خدعة»؛ وعلى حد قول هؤلاء الشارحين المغرضين فإن جمعية العلماء لم تتوقف يوما عن النضال في «كنف السر» لبلوغ هدف واضح هو: تهيئة الشعب الجزائري وتحضيره ليوم المواجهة المباشرة مع المحتل.

وهذه أيضا مزالق خطير في وهاد الغش والادعاءات السخيفة. كلاًّ! إن مثل هذه الخزعبلات والمناورات لن تزيد ابن باديس والعربي التبسي رفعة في مقامهما المحمود ولن تضيف لسلطتهما المعنوية شيئا. بل بالعكس إن هذه الافتراءات المغرضة تُعتبر إساءة لشخصهما ومساسا بنزاهتهما المعنوية، من طرف كل من يجاري، بدون حياء ولا حشمة، هذا التعدي والتشويه للحقيقة التاريخية بشأنهما.

الملحق 14

حزب الشعب الجزائري يحتج ضد أي مشروع يستهدف تقسيم فلسطين

في الوقت الذي بلغت فيه الإمبراطورية العثمانية أدنى درجات التفسخ والإنهيار، تم إبرام إتفاقية (سايكس – بيكو) بين إنجلترا وفرنسا سنة 1916، لتحديد مناطق النفوذ – التي كانت بمثابة ممتلكات خاصة ـ التي يحق لكل من من بريطانيا العظمى وفرنسا وضعها تحت وصايتها. وهكذا وُضعت فلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني؛ بينما وُضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.

إثر وضع فلسطين تحت سلطة بريطانيا صدر تصريح (بلفور) وزير الشؤون الخارجية، بتاريخ 2 نوفمبر 1917. وكان هذا التصريح بمثابة رسالة موجهة إلى اللورد (روتشلد) الشخصية المرموقة في الحركة الصهيونية العالمية، ليتولى هذا الأخير تبليغه إلى (حاييم وايزمان) رئيس الحركة والذي سيصبح أول رئيس لدولة إسرائيل بعد تأسيسها.

وقد ورد في تصريح (بلفور) أن «حكومة جلالة الملك تصبو بكل حماس إلى إقامة كيان وطني للشعب اليهودي في فلسطين ولن تذخر جهدا لبلوغ هذا الهدف». يُعتبر هذا التصريح تشجيعا واضحا لا غبار عليه لتسريع حركة الهجرة اليهودية نحو فلسطين.

وفي 10 أوت 1920، أُبرمت معاهدة (سيفر) بين الحكومة العثمانية من جهة وقوات الحلفاء من جهة أخرى، وقد أدرجت العبارات الواردة في تصريح (بلفور) بخصوص فلسطين، في نص المعاهدة وتقرر بالفعل، وضع هذه

المنطقة تحت انتداب إحدى الدول وتكليفها بالإشراف على إدارة شؤونها والعمل على «إقامة كيان وطني لليهود فيها». عندما قررت عصبة الأمم في 24 جويلية 1922، وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني فإنها كانت تسعى لتحقيق الهدف نفسه: إقامة وتطوير هذا «الكيان» اليهودي وذلك بفتح الباب على مصراعيه لاستقبال اليهود القادمين من الدول الأخرى.

هكذا سمحت إنكلترا لليهود بتعزيز تواجدهم في فلسطين بفضل توافد جماعات المهاجرين إليها بدون انقطاع؛ ومنذ ذلك الحين أصبح مشروع التقسيم يلوح في الأفق بغرض تحويل «الكيان» اليهودي إلى دولة ذات سيادة. لإدانة هذا التطور السريع للأحداث سارع نجم شمال افريقيا إلى التعبير عن شجبه لها، مما جعله يتصدر قائمة بقية التشكيلات السياسية الجزائرية فيما يتعلق بمناهضة الامبريالية وعميلتها الحركة الصهيونية.

وبعد أن تعرض نجم شمال إفريقيا للحظر في 26 جانفي 1937، واصل نشاطاته تحت اسم جمعية «أصدقاء الأمة». والفقرتان التاليتان من جريدة «الأمة» تتضمنان إدانة شديدة اللهجة لأي مشروع يهدف إلى تقسيم «فلسطين العربية» واحتجاجا ضد الاعتراف الشرعي بالهجرة اليهودية في هذا البلد.

«صوَّت أزيدُ من ستين ألف عربي اجتمعوا في عدة مهرجانات أقيمت عبر القطر الجزائري تحت إشراف حزب الشعب الجزائري على بيان نددوا فيه بسياسة إنجلترا الاستعمارية في فلسطين العربية والرامية إلى إقامة وطن قومي يهودي على حساب المصالح العربية؛ وأعربوا عن معارضتهم الشديدة للمشروع الذي وضعته اللجنة الملكية الإنجليزية بشأن تقسيم فلسطين العربية؛ ودعوا جميع المسلمين الجزائريين إلى الاحتجاج على مشروع التقسيم والمطالبة بالاستقلال التام لفلسطين العربية». **صحيفة الأمة** -1 أفريل 1937.

«لن يتخلى العرب لحظة عن الكفاح حتى يتم الاعتراف بحقوقهم العادلة المشروعة التي تطالب بوقف هجرة اليهود فورا والإفراج عن جميع المعتقلين العرب السياسيين والمرحلين والاعتراف باستقلال فلسطين وتأسيس برلمان مُنتخب بالاقتراع العام». صحيفة الأمة – 27 أوت، 1938.

في شهر نوفمبر 1947 أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن تقسيم فلسطين إلى دولتين اثنتين، عربية ويهودية، وكانت فلسطين آنئذ تحت الانتداب البريطاني فسارعت الدول العربية المجاورة المجتمعة في القاهرة في ديسمبر 1947، إلى إعلان رفضها الجماعي لقرار الأمم المتحدة. حصلت بعد ذلك صدامات عنيفة بين العرب واليهود في فلسطين استمرت إلى غاية سنة 1948؛ وبما أن العرب كانوا أقل تنظيما وتسليحا فقد اضطروا إلى النزوح نحو الخارج.

في 14 ماي 1948، أعلن (ديفيد بن غوريون) عن قيام دولة إسرائيل. وفي اليوم الموالي، أي 15 ماي، أعلنت إنجلترا عن إنهاء انتدابها على فلسطين تاركة العرب واليهود وجها لوجه. إثر ذلك مباشرة، اندلعت الحرب العربية الإسرائيلية ثم انتهت بعد ستة أشهر لصالح إسرائيل، بعد وقف إطلاق النار في نوفمبر 1948؛ ومن تداعيات تلك الحرب أنها تسببت في ضم منطقة الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

في أثناء هذا النزاع المسلح العربي – الإسرائيلي الأول، تأسست «اللجنة الجزائرية لنصرة فلسطين العربية» وكانت تتألف فقط من نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في المجلس الوطني الفرنسي وفي المجلس الجزائري.

الملحق 15

نداء اللجنة الجزائرية لنصرة فلسطين العربية

فيما يلي نص النداء الصادر عن هذه اللجنة في العدد 27 من صحيفة «المغرب العربي» بتارخ 08/06/1948.

تلقينا من «اللجنة الجزائرية لنصرة فلسطين العربية» نداء موجها إلى الشعب لمساعدة هذه اللجنة في مهمتها.

تأسست «اللجنة الجزائرية لنصرة فلسطين العربية» بمبادرة من منتخبي حركة انتصار الحريات الديمقراطية من نواب ومندوبين في المجلس الجزائري وبموافقة مصالي الحاج؛ مثلما سبق لنا أن تحدثنا عن ذلك في عددنا رقم 25.

في الوقت الراهن يتواصل الكفاح في فلسطين العربية. فبالرغم من الإنذارات الرسمية التي وجهتها الدول العربية بقي مجلس الأمن مجرد أداة في خدمة الطرح الصهيوني. ولقد تآمرت جميع الدول الكبرى وتركت صراعاتها جانبا، على حساب الشعب العربي.

دخلت الحركات السياسية الأمريكية في مزايدة انتخابية لصالح الصهيونية لكسب المزيد من الأصوات.

اضطرت إنجلترا إلى إسقاط القناع عن لعبتها بغرض تحقيق مصالحها الاقتصادية والاستفادة من مخطط (مارشال).

ولنفس الدواعي والأسباب ومن منطلق ما تكنه من حقد إزاء الجامعة العربية التي تطالب باستقلال شمال افريقيا، تبنت فرنسا نتائج التقرير الذي أعده

الاشتراكي (أندري فيليب) الذي أرسلته «للتحقيق» في فلسطين؛ والذي لم تترك مواقفه لمتكررة في التظاهرات العمومية بباريس وفي البرلمان، أدنى شك فيما يتعلق بالنوايا الحقيقية لحكومة (روني مايير) و(ليون بلوم) التي أعربت مسبقا على تزكيتها لمشروع التقسيم.

ولقد ضم الاتحاد السوفييتي والأحزاب الشيوعية أصواتهم إلى أصوات الراسماليين الأنجلو - ساكسون والعنصريين الصهاينة أملا منها في التغلغل في منطقة الشرق الأوسط لإضعاف مواقف الجامعة العربية والعالم الإسلامي.

اعترفت عدة دول بقيام الدولة الصهيونية المزعومة إما باعتراف «شرعي» أو «فعلي» وقدمت لها يد المساعدة في الميدان العسكري.

ولمواجهة هذه القوى المتكالبة، هبت الدول العربية لمساعدة فلسطين على تحرير تفسها من الهيمنة الامبريالية من أية جهة كانت؛ وهذا لتمكين اليهود والعرب الفلسطينيين من العيش بسلام بعيدا عن مشاعر الكراهية والحذر المتبادل بين الطرفين وهي شروطٌ تمت التضحية بها بطريقة متعمدة من طرف سياسة التقسيم.

ولئن لم تتمكن الدول العربية حتى الوقت الآن من خلق الظروف المواتية لإقامة سلام دائم وحقيقي وعادل، إلا أنها تملك ما يكفي من المقومات التي تمكنها من الصمود والمقاومة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. في هذا الصدد لا بد من تنظيم الصفوف وتنسيق الجهود من أجل النهوض بأعباء الكفاح الطويل النفس في إطار وحدة شاملة من المحيط إلى الخليج الفارسي وإلى الهند والصين باعتبار أن هذه هي العوامل التي تضمن النجاح.

كذلك، فإن الجزائريين الذين تدفعهم حماستهم الوطنية ونخوتهم العربية وعقيدتهم الإسلامية قد أدركوا ضرورة التعبير عن تضامنهم الفعال مع الشعب

الفلســــــطيني والــــــدول العربيـــــة فاستبشـــــروا خيـــــرا بإنشـــــاء «اللجنة الجزائرية لنصرة فلسطين العربية» وهي التفاتة كريمة بادر بها نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

بفضل هذه اللجنة المتكونة من شخصيات اشتهرت بنزاهتها وإخلاصها ومسؤولين سياسيين معروفين بحنكتهم وشجاعتهم ويتمتعون بسُمعة طيبة في العالم وفي الشرق الأوسط بصفة خاصة، فإن الشعب الجزائري برمته مقتنع بأن له مُمثَّل بجدارة واستحقاق في هذا الكفاح الذي يجمعنا مع 80 مليون عربي و450 مليون مسلم في العالم قاطبة.

على قدر الوحدة والعمل والتضحية تكون مصائر الشعوب.

أيها الجزائريون كونوا جديرين بمصيركم!

اللجنة الجزائرية لنصرة فلسطين العربية

ملحوظة: يرجى توجيه مراسلاتكم، بصورة مؤقتة، إلى السيد فروخي مصطفى مندوبنا في المجلس الجزائري، على العنوان التالي: رقم 2 شارع عنابة (بون) الجزائر.

المصدر: صحيفة المغرب العربي، 1948/08/06، العدد 27.

الملحق 16

أحداث قصر الشلالة (18 أفريل 1945)

مقدمات أحداث ماي 1945

محمد واعمر بن عبد الوهاب: يروي الأحداث كشاهد عيان

إن الأحداث الخطيرة التي وقعت في قصر الشلالة (ريبيل سابقا)، والتي يروي أحد الشهود مجرياتها فيما يلي، تُعطينا صورة عن الجو المتفجر الذي يسبق الانتفاضة وذلك في لحظة حرجة وصلت فيها حركة أحباب البيان والحرية نقطة الأوج، حيث بلغ تعدادها حوالي 500.000 منخرط موزعين على 165 فرعا عبر كافة أنحاء التراب الوطني. وقعت هذه الأحداث غداة انعقاد مؤتمر حركة أحباب البيان والحرية يومي 2 و3 مارس 1945 والذي صادق بالأغلبية الساحقة على النهج السياسي الصارم الذي يجسده حزب الشعب الجزائري. كانت فروع أحباب البيان والحرية تتولى تأطير السكان بعد أن تمكن الناشطون في حزب الشعب الجزائري من إحكام قبضتهم على قاعدتها الشعبية. كان السكان ينتظرون على أحر من الجمر حلول ما يشبه «الليلة العظيمة»[1]، للتخلص من السيطرة الاستعمارية بصورة نهائية.

كان النجاح الكبير الذي أحرزته حركة أحباب البيان والحرية في الميدان السياسي يقض مضجع السلطات الاستعمارية فحاولت اجتثاث الخطر من

(1) Le Grand Soir: من المفاهيم الشائعة لدى الشيوعيين الماركسيين والفوضويين وتعني القطيعة الثورية مع النظام البائد وإقامة مجتمع جديد. في أواخر القرن التاسع عشر كان العمال يحلمون بحلول الليلة العظيمة التي يثورون فيها ضد البؤس والاستغلال. (المترجم)

جذوره. وبالرغم من محاولة الحاكم العام (إيف شاتينو) المعروف بتعاطفه مع الأهالي تهدئة الجو ورفض تصعيد الأمور، إلا أن ذلك لم يكن يروق لمساعديه المقربين (بيار روني كازاني الأمين العام للحكومة العامة، وأغسطين بيرك مدير الشؤون الأهلية، ولوسيان بيريلي حاكم عمالة الجزائر) فلقد شكل هؤلاء المسؤولون نواة صلبة تطالب بالقضاء على الحركة بطريقة عنيفة: حل حركة أحباب البيان والحرية وإلقاء القبض على رؤوس تنظيماتها واستعادة السيطرة على السكان الذين استولت عليهم حمية وطنية لم يسبق لها مثيل.

ولقد استغل (كازاني) وأعضاء فرقته مناسبة استدعاء الحاكم العام (شاطينيو) إلى باريس للتشاور، لتدبير مكيدة حقيقية لإرغام (شاطينيو) على اتخاذ إجراءات «وقائية» بواسكة القمع. وهكذا ففي غياب (شاطينيو) بادر مساعده (كازاني) بتنفيذ خطته. استغل مناسبة اجتماع العشابة، فكلف (بيريلي) برئاسته ليتمكن (كازاني) من اختلاق ذريعة للقضاء على فرع أحباب البيان والحرية في قصر الشلالة أملا في أن تتبعها أحداث مماثلة في كل مكان مما يبرر مضاعفة الإجراءات القمعية التي بلغت أقصى درجات العنف يوم 21 أفريل 1945، وتمثلت في إلقاء القبض على مصالي ونقله إلى عين صالح بصورة مؤقتة (قبل وضعه تحت الإقامة الإجبارية في برازافيل).

روى محمد واعمر بن عبد الوهاب ما يلي:

كان على سعد دحلب، ممثل فرع قصر الشلالة، أن يلقي على مناضلي وسكان دائرته عرضا عن مهمته في مؤتمر أحباب البيان والحرية، المنعقد يومي 3 و4 مارس 1945 بالجزائر العاصمة.

وقد قدم من أجل ذلك طلبا إلى السلطات الاستعمارية وفقا للإجراءات القانونية السارية؛ وتم الاتفاق على أن يتم الاجتماع في تاريخ 7 أفريل 1945 أي قبل عشرة أيام من تاريخ إجتماع العشابة[1].

ويجب التذكير بأن الحركة الوطنية الجزائرية قد بلغت في ذلك العهد أوج قوتها بفضل مطلب الاستقلال الذي كان يروجه مناضلو حزب الشعب الجزائري في أوساط أحباب البيان والحرية والذين أصبحوا محل عناية الشعب. هذا ما يفسر انضمام الجماهير إلى أحباب البيان بما في ذلك كبار ملاك الأراضي؛ وأدى الحماس إلى توتر الأعصاب وحدث أن تحدى المناضلون السلطات الاستعمارية كما يدل على ذلك ما يأتي بيانه:

عمل فرع أحباب البيان والحرية المحلي بجد ونشاط وكذا جميع مناضلي حزب الشعب الجزائري، لتحضير المهرجان المقرر عقده يوم 7 أفريل 1945 في الساحة العمومية بمساعدة الشعب إلا أن السلطات الاستعمارية منعت تنظيمه. بيد أن ذلك الإجراء لم يمنع المناضلين من تجاهل قرار الإدارة الاستعمارية فخصصوا بالمناسبة محلا لعقد المهرجان.

قصد رجال الدرك المحل وحاولوا الاستيلاء عليه بالقوة. وحال رجالنا المكلفون بالأمن دون دخول الشرطة الاستعمارية إليه بل دحروهم. ولسوء الحظ تمكن أحد القياد من التسلل إلى القاعة وأحاط الإدارة الفرنسية علما بما جرى في الاجتماع.

(1) تعني العشابة الاجتماع الذي يضم رؤساء الإدارة الاستعمارية في منطقة الهضاب العليا ووسط البلاد (الأغواط -الجلفة - قصر الشلالة) إلى ممثلي المستوطنين في سرسو والباشاغات ولآغاوات و رؤساء مختلف الدوائر التي تتشكل منها البلديات المختلطة للمنطقة و يحضر الاجتماع كذلك أهالي المنطقة. وترأسه شخصيات بارزة من الإدارة الاستعمارية لتبيان وجود فرنسا بالجزائر. ويتقرر في ذلك التجمع تعيين المناطق الخصبة التي يجب أن يتوجه إليها البدو الرحل بماشيتهم .

كان على المنصة علي زيتوني ومحمد مناصرى، المدعو صنديد، ومحمد واعمر بن عبد الوهاب وسعد دحلب الذي قال في خطابه الفياض إن «فرنسا قد ماتت». حقق المهرجان على الصعيد السياسي والنفساني، نجاحا عظيما زاد في تحمس الأهالي للأفكار الوطنية.

أُصيب رئيس الإدارة الاستعمارية (شيفير) بالهلع مما أحرزه الوطنيون من نجاح في أوساط الجماهير، فبادر هذا الأخير، بالاتفاق مع حاكم عمالة الجزائر العاصمة بإعداد خطة الهجوم المضاد لاستمالة الأهالي من جديد. كانت الخطة تتعلق بإجراء سلسلة من الاعتقالات.

18 أفريل: إغتنم وفد يتألف من سعد دحلب ومحمد واعمر عبد الوهاب وعلي زيتوني ومحمد مناصرى فرصة وجود حاكم العمالة (لويس بريلي) في قصر الشلالة رفقة نائب حاكم عمالة المدية للإشراف على افتتاح أشغال الندوة فسلمه لائحة مؤتمر أحباب البيان والحرية وسلم المناضل بلخير الوثيقة إلى حاكم العمالة.

توجه وفد أحباب البيان والحرية إلى مقر البلدية المختلطة حيث تنعقد الندوة فاصطدمت بعون الإدارة الاستعمارية (كوتلان) الذي منع الوفد من الدخول إلى مقر البلدية وأوشك دحلب الذي نال منه الغضب على استعمال القوة فتمكن الوفد من الدخول إلى مقر البلدية.

في تلك اللحظة بالذات وصل حاكم العمالة الذي كان على علم بمسعى المناضلين ولم يتوقف أمامهم ورفض إستلام الوثيقة المخصصة له من يد بلخير زيتوني وصرح في خطابه الذي اتسم بالتهديد والإساءة: إن «فرنسا لا تزال قوية» وأثار كلامه غضب المناضلين الذين غادروا القاعة وتوجهوا إلى دكان محمد واعمر بن عبد الوهاب. إثر الحادث قام رئيس الإدارة المسمى (شفير) باستدعاء اللجنة البلدية ليحيطها علما بالقرار الذي اتخذه من

قبل والرامي إلى قمع العناصر المسؤولة عن أعمال الشغب؛ وأرسل الحاكم على إثر ذلك ستة رجال من الدرك رفقة رئيس الشرطة إلى دكان بن عبد الوهاب لاستجواب «العصاة» الذين اقتادهم رجال الشرطة إلى المركز لتفادي أي حادث.

كان في انتظار «العصاة» بالقرب من الدكان، شاحنة محاطة بمجموعة 50 من رجال الدرك.

في تلك الأثناء خرج مناضل اسمه حواسين قاسي من الجمع وهو في أشد الغضب ووضع فوهة بندقيته على صدغ السائق فأجبره على توقيف محرك الشاحنة. ووقعت مشادات بين الجمع ورجال الدرك وكاد أحدهم أن يستعمل السلاح لولا تدخل رئيسه الحاسم والعنيف.

اضطر حاكم العمالة إثر ما سببه من شجار وذعر إلى مغادرة المكان بسرعة وعند مخرج البلدية المختلطة وضع رجل من العامة مسلح بعصا حواجز على الطريق وقام بتفتيش كل سيارة تمر بذلك المكان بما في ذلك سيارة حاكم العمالة. أفلتت القرية من قبضة الحكم بعد أن استولى السكان على زمام الأمور واحتلوا الميدان.

19 أفريـل: تفاوضـت الإدارة الاسـتعمارية بشـأن تفريـق الجمـوع فطلبـت مساعدة الحاج بن الطيب والد سعد دحلب ومساعدة السيد محمد بن عبد الوهاب عم واعمر بن عبد الوهاب. رفض الاثنان أن يكونا طرفا في اللعبة.

20 أفريل: أُلقي القبض على مصالي حاج[1] وتم ترحيله إلى عين صالح ثم إلى (برازافيل) في افريقيا الوسطى. وأُلقي القبض كذلك على المناضلين

(1) فرضت على مصالي في نهاية سنة 1943 الإقامة الجبرية بقصر الشلالة وجرى في تلك السنة انعقاد « العشابة » نسبة إلى العشب في شهر أفريل 1945.

الآخرين. وتم استجواب المسؤولين الأربعة بمقر البلدية المختلطة على يد رجال شرطة حماية الإقليم وعلى رأسهم مأمور الشرطة الأكبر (فريشي) الملحق بديوان (إيف شاطينيو) حاكم الجزائر العام.

في أثناء نقل المناضلين المعتقلين إلى ثكنة رجال الدرك طاف بهم قائد الدرك عبر شوارع المدينة وأيديهم مغلولة قصد إذلالهم ومحو الإهانة التي لحقت فرنسا على يد المناضلين.

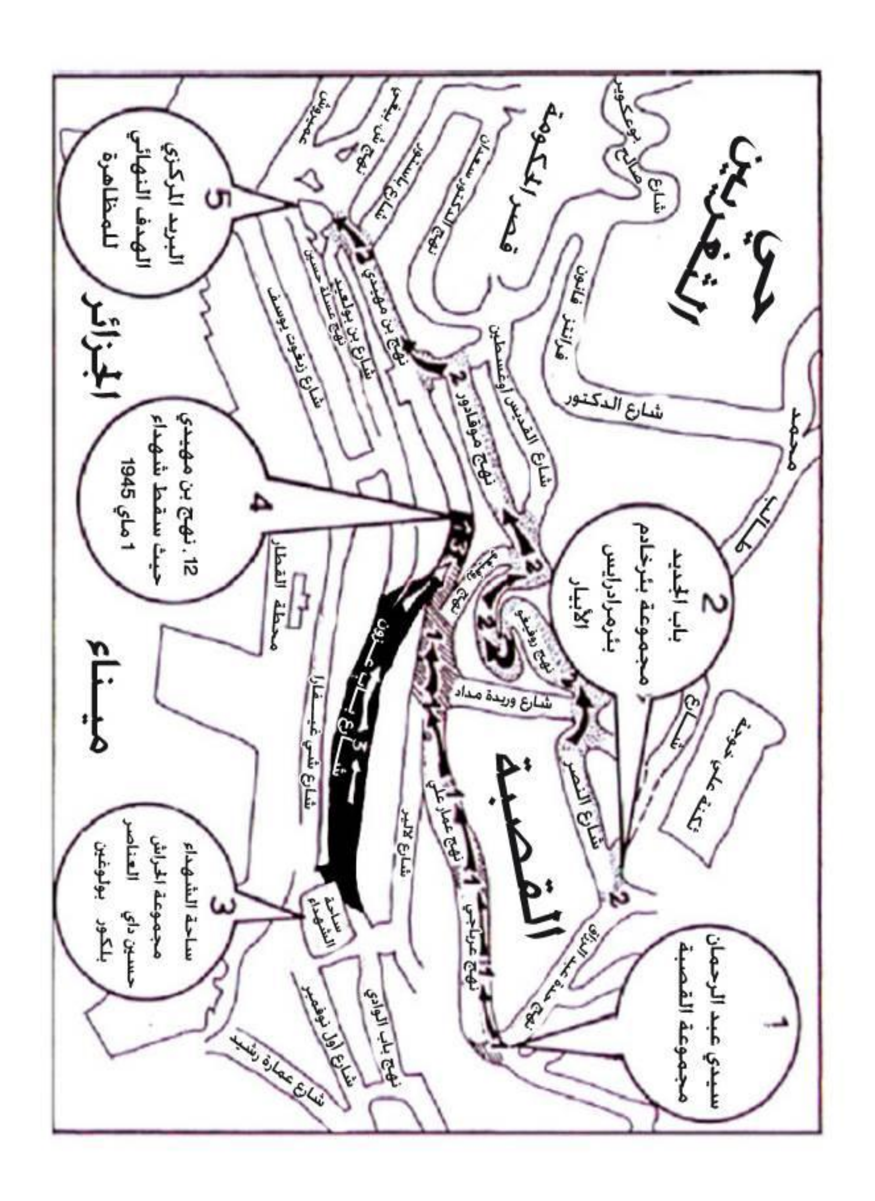
اتُهم الأربعة بقيامهم بأعمال مناهضة لفرنسا وبأنهم أعوان مصالي. وقبض على 27 مناضلا وتمت متابعة 8 منهم قضائيا بتهمة التمرد ومثلوا أمام المحكمة العسكرية بتاريخ 7 ماي أي عشية الهدنة **وهم على التوالي:**

«محمد بن عبد الوهاب، المدعو محه، وعبد القادر شبايكي وبوعمرة وبن صالح شبايكي وعمار مناصرى ورابح مبخوت والطيب مقواز وبلخيرى زيتوني. وصدرت ضدهم أحكام صارمة تتراوح بين 20 سنة سجنا وعقوبة الأشغال الشاقة».

إذا أطال الله في عمرنا، فسنقوم بتأليف كتاب نخصصه لدراسة شتى التطورات التي عرفتها أحداث قصر الشلالة يوم 18 أفريل 1945 وهذا لتمكين الأجيال القادمة من وضع تلك الأحداث في سياقها الحقيقي.

الملحق 17

مخطط مسار مظاهرات فاتح ماي 1945 في الجزائر العاصمة



روى أحمد بودة، الذي كان من بين منظمي مظاهرات العاصمة في أول ماي 1945 **ما يلي:**

«وزعنا المناضلين على ثلاث مجموعات:

- **مجموعة حي القصبة:** مكان التجمع في سيدي عبد الرحمان.

- **مجموعة بئر الخادم، بئر مراد رايس، بوزريعة، الأبيار:** مكان التجمع باب الجديد.

- **مجموعة بلكور، حسين داي، رويسو، الحراش، بولوغين:** مكان التجمع ساحة الشهداء.

انطلقت المسيرات الثلاث على الساعة الخامسة بعد الظهر بالضبط في اتجاه نقطة التلاقي عند مدخل شارع بن مهيدي (إيزلي سابقا). وفعلا إلتقت مسيرتا ساحة الشهداء وسيدي عبد الرحمان الثعالبي في المكان المحدد وسارتا معا في اتجاه البريد المركزي مقصد المتظاهرين النهائي. كانت الشرطة بالمرصاد أمام سينما (الكازينو) في نهج بن مهيدي، أطلقت النار فسقط أربعة رجال حاملي العلم هم: غزالي الحفاف؛ أحمد بوغلام الله؛ عبد القادر زيار؛ عبد القادر قاضي. كان هؤلاء أول الشهداء الذين سقطوا في 1 ماي 1945 بمدينة الجزائر. أما المسيرة الثالثة التي انطلقت من سركاجي فعند وصولها إلى نهاية شارع ذبيح الشريف (روفيقو سابقا) وبعد سماع طلقات النار قررت الالتفاف خلف سينما (الكازينو) تفاديا للمرور أمام موقع الشرطة في ساحة الأمير عبد القادر (ساحة بيجو سابقا) ثم واصلت تقدمها عبر شارع بن مهيدي إلى أن وصلت إلى مكان التجمع قبالة البريد المركزي».

الملحق 18

مداخلة الدكتور شوقي مصطفاي[1].

في هذا اليوم الذي نحتفل فيه بذكرى الأحداث المأساوية التي وقعت في مدينة قالمة وسطيف وفي غيرها من مناطق الجزائر العميقة، فإننا ننحني بكل خشوع وإجلال أمام أرواح أولئك الشهداء الذين سكبوا دماءهم الزكية في تلك الأيام العصيبة من شهر ماي 1945.

وإنه لشرف عظيم لي أن دعاني منظمو هذه التظاهرة للإدلاء بشهادتي حول الأحداث التي عشتُها شخصيا بمعية آخرين من مناضلين وقياديين وإطارات في حزب الشعب الجزائري. ومن الأمور المؤسفة أن معظم هؤلاء رحلوا عنا وغاب معهم جزء من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية.

إني إذ أعبر لكم عن شكري، أيها الإخوة والأخوات، فإنني أهنئكم على هذه المبادرة التي تنم عن مدى تقديركم للمثل العليا ووفائكم لأرواح أولئك الذين ضحوا بحياتهم في سبيل الحرية. لا مراء في أن إحياء الذكرى شرط من شروط تخليد الروح الشعبية.

إن مبادرتكم هذه تستحق كل الثناء والتقدير؛ لاسيما وأننا لاحظنا، منذ استعادة استقلالنا، ما يشبه مؤامرة الصمت المطبق التي تحاك ضد الجذور والأسباب البعيدة التي أنجبت الحركة التحريرية؛ كما لاحظنا محاولة البعض

(1) بمناسبة إحياء الذكرى 58 لأحداث شهر ماي 1945، من طرف الجمعية التاريخية والثقافية 11 ديسمبر 1960.

الاستحواذ بطرق ملتوية تارة ومفضوحة تارة أخرى، على الأبوة السياسية والنضالية. ولقد أشار بن يوسف بن خدة في كتاب له بعنوان، «**جذور 1 نوفمبر 1954**»، لتلك المحاولات المزيفة للتاريخ.

ولقد قيل وكُتب الكثير والكثير عن أحداث ماي 1945. ولكن، بالرغم من كفاءة المؤلفين ومهنيتهم أو مشاركة بعضهم في الحركة الوطنية؛ فإن الأسباب الخفية والمعلنة التي أدت إلى وقوع المظاهرات يوم أول ماي 1945 والثامن منه، وكل ما يتعلق بصيرورتها أو ما سماه البعض بصدور الأمر والأمر المضاد للشروع في الثورة المسلحة، كل ذلك لم تتم الإحاطة بملابساته بالدقة المطلوبة من طرف أولئك الذين اعتمدوا في الكتابة عن تلك الأحداث، على شهادات شهود العيان الذين لاشك في أنهم نسوا أو دخلهم بعض الخلط بالنسبة لبعض التفاصيل والجزئيات؛ ولحسن الحظ أن ذلك السهو لم يغير بصورة جذرية لب تلك الأحداث ومغزاها.

هذا ما يجعل مبادرة جمعيتكم سنة حميدة وموفقة إلى أبعد الحدود لأنها فضلت استدعاء الأشخاص الذين قُدر لهم أن يتخذوا قرارات عاجلة ويتحملوا مسؤوليات ثقيلة آنذاك. تلك هي حالة سعيد عمراني وأنا شخصيا إذ كان لنا الحظ والشرف أن نكون اثنين ممن كُتب لهم البقاء على قيد الحياة من بين أعضاء تلك القيادة السياسية التي رسمت منعطفا حاسما في مسيرة وطننا نحو الاستقلال.

جرت العادة بتكريس تسمية «إدارة الحزب» للحديث عن حزب الشعب الجزائري والأعضاء الناشطين الذين تولى كل واحد منهم إنجاز مهمة معينة مثل: الأمانة العامة، والتنظيم، والعلاقات العامة، والمالية، والتحريض والدعاية الخ... هذه النواة كانت جزءا من القيادة الموسعة التي تضم جميع المناضلين الذين لعبوا دورا قياديا في فترة أو أخرى وكانوا يجتمعون إما بمناسبة وقوع

حدث جلل يتطلب استطلاع أكبر قدر من الآراء قبل اتخاذ القرار المناسب بشأنه؛ وإما بطلب من أحد الأعضاء فيتعين عليه، حينئذ، حضور اجتماعات الإدارة. من ذلك مثلا أن الشاذلي المكي، الذي كان متواجدا بالجزائر العاصمة حين وقوع مجزرة سطيف وقالمة، ومثله عبدون الذي كان أيضا بالجزائر حينها فبدا للإدارة أن من المستحسن استطلاع رأيهما حول الاستمرار في الانتفاضة أو إصدار الأمر بالتوقف وذلك ما أصبح يُسمى، إما بسبب اختلاط المفاهيم أو لأغراض مبيتة، «الأمر باندلاع الثورة». هنا مصدر الاختلاف بين المؤرخين حول تشكيلة قيادة الحزب ومن الذي اتخذ هذا القرار أو ذاك وتبنى هذا الموقف أو غيره. فمثلا ذهب محفوظ قداش، في كتابه عن «تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية»، إلى القول بأن المكتب السري التابع لحزب الشعب الجزائري، قد حدد موعدا لمظاهرات ماي 1945، ليوم 30 أفريل أي يوما واحدا قبل وقوعها، كما ذكر أن إلحاح كل من حفيظ عبد الرحمان ومزغنة أحمد، ومقري حسين وهني محمد، هو الذي دفع الإدارة لتأخير موعد المظاهرات إلى يوم1 ماي. ويشير **بن يوسف بن خدة،** في كتابه عن «**جذور أول نوفمبر 1954**» إلى صعوبة التحديد الدقيق لقائمة أعضاء قيادة حزب الشعب الجزائري، بحيث ذكر بالإضافة إلى المجموعة السابقة اسماء كل من محمد لمين دباغين، والحاج محمد شرشالي، وسعيد عمراني، وأحمد بودة، وحسين عسلة، وشوقي مصطفاي، وعمار خليل، ومبارك فيلالي. ويقول سيد علي عبد الحفيظ، في هذا الصدد، ينبغي أن نضيف إلى هذه القائمة اسم مسعود بوقادوم، ومحمد طالب.

هنا مكمن الصعوبة وخطر المجازفة بالتأريخ لحركة وطنية من حجم حركتنا. ذلك أن المصادر التي تُستقى منها المعلومات عن مواقف وأعمال

هؤلاء أو أولئك النشطاء والخصوم حول حدث معين، إنما هي ذاكرة الرجال وحدها.

ولهذا السبب سوف أُدلي بشهادتي بأقصى ما يمكن من الدقة، بعد أن استعنتُ لاستحضارها بكل من سعيد عمراني وسيد علي عبد الحفيظ. أملي الوحيد هو أن تقدم هذه الشهادة التوضيحات المنتظرة مني بخصوص مجرى الأحداث وشرح شتى الملابسات المتعلقة بهذا الحدث الحيوي في تاريخ حركتنا التحريرية الوطنية.

هذا هو الأمل الذي سبق لي أن عبرتُ عنه في شهادتي بمناسبة ذكرى 8 ماي 1945 التي نظمها فرع مدينة قالمة سنة 1995. تلك الشهادة التي أقتبس منها اليوم مقتطفات طويلة؛ ونظرا لأنني لا أملك ما يكفي من الوقت وحيث أنني لا أدعي لنفسي كفاءة المؤرخين، فإنه يسعدني أن أحث الشباب على مطالعة الدراسات الجيدة حول الحركة التحريرية الوطنية، التي تحتويها كتب مثل: « تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية»، لمحفوظ قداش، و« **جذور أول نوفمبر 1954» لبن يوسف بن خدة،** و«جبهة التحرير الوطني بين السراب والحقيقة»، لمحمد حربي، و« 8 ماي 1945» لثابت عيناد وغيرها من المؤلفات العديدة.

لئن وضعتني الصدف في قلب الأحداث بالنظر إلى مسؤولياتي الشخصية، فهذا يسمح لي بإثراء ما قيل وما طُرح من تفسيرات حول مغزى الأحداث التي وقعت إبان هذه المرحلة من تاريخ الحركة الوطنية، وهي توضيحات وإيضاحات مستمدة من صلب الممارسة المعيشة، وغرضي هو تكملة أو تدقيق أو تصحيح بعض الأمور عند الاقتضاء.

تتميـز هـذه المرحلــة مــن مراحــل النضــال، خــلال شــهر مــاي 1945، بخصوصيات أربعة هي:

1- مظاهرات 1 ماي .1945

2- مظاهرات 8 ماي 1945.

3- صـدور الأمـر بالشـروع فـي عمليـة تمويـه واسـعة النطـاق فـي صـورة «انتفاضة عارمة» في الليلة من 23 إلى 24 ماي 1945.

4- صدور الأمر المضاد يوم 18 ماي 1945.

إن السياق الذي وقعت فيه هذه الأحداث هو محصلة النشاط النضـالي الذي تعود أصوله بصفة عامة، إلى عهد ظهور وتطور الفكر الوطني على يد نجم شمال افريقيا، في الثلاثينيات، ثم حزب الشعب الجزائري، قبل أن تتبلور بصورة أوضح من خلال إعادة تنشيط هذا التنظيم السياسي في مستهل سنة .1940

ولقد أُثري حزب الشعب الجزائري بدم جديد من خلال إدماج الشبيبة الجامعية ذات النزعة الوطنية في صفوفه، حين حاولت مجموعة من الطلاب جر محمد لمين دباغين لكي يتبنى قرارها الشروع في الانتفاضة المسلحة يوم 1 أكتوبر 1940. أي إثر اندحار فرنسا يوم 18 جوان 1940. ولقد آلت هذه المحاولة بناء على النصيحة النيرة لمحمد لمين دباغين، الذي كان حينئذ يتزعم القيادة السياسية لحزب الشعب الجزائري؛ إلى إدماج مجموعة الشبان تلك في دواليب حزب الشعب الجزائري وتقديم عربون عن صدق نوايا الحزب بتعيين أحد عناصرها عضوا كامل الحقوق في لجنته المديرة وهو، بالمناسبة شوقي مصطفاي.

وبما أن هزيمة فرنسا قد تسببت في تسريح الصيدلي فرحات عباس، فإن محمد لمين دباغين وأنا شخصيا، اتصلنا به في نزل (المفاوضين) الواقع في شارع (إيزلي) بالجزائر العاصمة وعرضنا عليه استغلال هذا الظرف الجديد المتميز بضعف فرنسا العسكري، لكي يتخلى عن مطالبه الاندماجية التي كان ينافح عنها إلى غاية ذلك الوقت، وينضم إلى الاتجاه الاستقلالي للتحرير الوطني؛ فما كان جواب فرحات عباس إلا أن قال لنا « إنه ليس من صنف الرجال الذين يغيرون مواقفهم بسرعة». وعندما كررنا معه مساعي مماثلة غداة نزول القوات الأنجلو – أمريكية، في نوفمبر 1942، وجدناه أكثر تفتحا على موقفنا.

حينئذ عرضت عليه إدارة الحزب، عبر شخص محمد لمين دباغين، مشروع برنامج سياسي من شأنه أن يوجه نشاطنا المشترك. وهكذا صاغ فرحات عباس برنامجا سياسيا أطلق عليه اسم «بيان الشعب الجزائري». ولقد تجاهل جميع المؤلفين مبادرة حزب الشعب الجزائري التي تقف وراء ميلاد هذا البيان، ما عدا **بن يوسف بن خدة** في كتابه « **جذور أول نوفمبر 1954**»؛ وبما فيهم محفوظ قداش الذي يُعتبر كتابه من أحسن المؤلفات توثيقا، حسب علمي، في موضوع تاريخ الحركة الوطنية.

ففيما يتعلق بهذا الكتاب بالذات أو غيره من المؤلفات، أرجو أن تُساهم مداخلتي في تكميل أو إذا لزم الأمر تصحيح بعض الأمور التي سمحت لي معايشتي للأحداث بسد فراغاتها سواء عن سهو من طرف المؤلفين أو نقص في معلوماتهم أو خطأ في التقدير.

صودق على البيان وملحقه من طرف الفرعين، القبائلي والعربي، في المندوبيات المالية يوم 26 ماي 1939؛ أما حزب الشعب فلم يصادق على ملحق البيان بسبب إشارته إلى الاتحاد الفرنسي. ومهما يكن، فإن فرحات عباس

أدى خدمة جليلة حين نشر في الأوساط البرجوازية الثقافية والتجارية الفكرة الوطنية، تلك الفكرة التي بالرغم من اعتدالها إلا أنها أعادت النظر في القناعة شبه المقدسة بفكرة الجزائر الفرنسية. وتلك قفزة نوعية جديرة بالتنويه. ثم سرعان ما ظهرت الحاجة إلى هيكلة هذه الحركة الواسعة وتنظيمها لتستقطب الرأي العام لدى الجماهير العريضة ولتدفعها لتبني الأفكار الضرورية لمواجهة المواقف السلبية للسلطات الفرنسية التي كان همها الوحيد منصبا على المجهود الحربي. ولقد وصف قداش، بمهارة كبيرة، تفاصيل هذا المشهد الذي يفسر أسباب الاندفاع الجماهيري. بادر فرحات عباس بتأسيس حركة سياسية جديدة سماها: « أحباب البيان والحرية»، ودعا حزب الشعب الجزائري من خلال شخص حسين عسلة المكلف بالاتصالات بين الحزب وعباس، للعمل على ترقية تنظيم سياسي جماهيري؛ فساهم حزب الشعب الجزائري في تجسيد المشروع بفعالية كبيرة من خلال تنظيمه السري الذي أخذ ينشط في وضح النهار. وبفعل الواقع أصبح حزب الشعب بمثابة العمود الفقري لحركة أحباب البيان والحرية؛ إلى درجة أن هذا التنظيم حين قرر التظاهر بمعزل عن التشكيلات النقابية الأخرى يوم 1 ماي ويوم الاحتفال بالنصر، توجهت أصابع الاتهام إلى حزب الشعب بأنه اخترق صفوف أحباب البيان والحرية.

هذا يتنافى تماما مع الحقيقة. بالفعل إن حزب الشعب الجزائري، بفضل مواقفه الراديكالية، كان في نظر السلطات الفرنسية هو العدو اللدود الذي ينبغي القضاء عليه. وبما أنه سبقت محاولات للتقارب بين الوطنيين ومن بينهم أوعمارة وبلقاسم راجف، للحصول على دعم ألماني في النضال المناهض للاستعمار، فإنه أصبح في ميسور الإدارة الاستعمارية تلفيق تهمة التواطؤ مع ألمانيا الهتلرية وإلصاقها بحزب الشعب الجزائري ومناضليه. وهذا بالرغم من موقف مصالي المعادي للنازية والممالئ للغرب، وكان مصالي في سجن

الحراش منذ 4 أكتوبر 1939. ويصدق الأمر نفسه على الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان يدعي التحكم في شريحة واسعة من الطبقة الحاكمة الجزائرية؛ وكان يندد بحزب الشعب الجزائري ذي النزعة الوطنية؛ وكان الحزب الشيوعي الجزائري ينعت سياسة حزب الشعب بأنها مغامرة ضد مصلحة الشعب الجزائري، بينما الحل يكمن في تمتين عرى الارتباط بالشعب الفرنسي. بيد أن تأثير حزب الشعب الجزائري ينكره البعض بمن فيهم الأمريكيين. وبما أن حزب الشعب قد حافظ على شخصيته المتميزة فإنه وجد نفسه في ربيع سنة 1945، مضطرا إلى البرهنة على نفوذه الحقيقي في أوساط الطبقة العمالية الجزائرية، بصرف النظر عن الجماهير الريفية، وتقديم الدليل الملموس على قطيعة كل هؤلاء مع إيديولوجية وسياسة الحزبين الشيوعيين الجزائري والفرنسي.

هذا هو تفسير قيام مظاهرات 1 ماي 1945، التي انفردت إدارة حزب الشعب باتخاذ قرارها من جانب واحد في بداية شهر أفريل، وهذا على مستوى كافة أنحاء التراب الوطني. فلا علاقة إذن بين قرار المظاهرة في 1 ماي، وبين نفي مصالي من قصر الشلالة، حيث كان تحت الإقامة الجبرية، إلى المنيعة ثم إلى برازافيل. وهذا لسبب بسيط هو أنه ليس في مقدور أي تنظيم سياسي سري، مهما كانت قوته، أن يتخذ قرارا بهذه الأهمية في بضعة أيام. يروي سعيد عمراني أنه أمضى كامل يوم 30 أفريل وجزءا من ليلة أول ماي في سحب المناشير بآلة (رونيو) في محل يقع بنهج (سوكجيما)[(1)]، ليتمكن من نقلها إلى وهران في اليوم الموالي بواسطة القطار رفقة أحمد مزغنة. إنها مناشير تندد بنفي مصالي الحاج وبإعتقال سعد دحلب وغيره من المناضلين في

(1) Socjemaa هو تشويه في النطق بالرطانة الفرنسية لعبارة «سوق الجمعة».

قصر الشلالة. كانت مناسبة إحياء عيد الشغل، يوم أول ماي، عملية سياسية بالدرجة الأولى أكثر مما كانت فرصة للتنديد بالتعسف والاستفزازات الاستعمارية.

وإذا أمعنا النظر في الدوافع التي أدت إلى مظاهرات 8 ماي 1945 وجدنا أنها تتميز بطابع سياسي حتمي لا نقاش فيه.

في شهر مارس 1945، أصبحت دلائل الهزيمة الألمانية تبدو وشيكة الوقوع؛ وكانت حركة أحباب البيان والحرية قد تطورت بسرعة فائقة على مستوى التراب الوطني، والفضل الأكبر في ذلك يعود إلى نشاط تنظيم حزب الشعب الجزائري. وكان الرأي العام الجزائري قد نفد صبره واستولى عليه القلق بسبب تعنت السلطات الفرنسية في رفضها الأخذ بعين الاعتبار لأدنى المطالب الوطنية حتى تلك التي تتميز بطابعها المعتدل وجنوحها إلى قبول الحلول الوسطى. بينما أطلق الحلفاء الأنكلو – أمريكيين يد فرنسا في معالجة الشؤون السياسية في الجزائر وفي غيرها بدعوى إعطاء الأولوية للحرب على بقية الانشغالات الأخرى.

وكنا على مستوى قيادة حزب الشعب الجزائري، مقتنعين تماما بضرورة التصدي بكل عزم لفضح الدعاية الفرنسية وأبواقها المتمثلة في الحزبين الشيوعيين الجزائري والفرنسي؛ هذا إذا أردنا إبطال الفكرة التي كانوا يروجونها عن تحالف الشعب الجزائري مع ألمانيا النازية. كان لزاما علينا أن نُحدث ضجة قوية تتزامن مع الإحتفالات بالنصر النهائي للمعسكر الديمقراطي على الهتلرية، ونبرهن بأن الشعب الجزائري المناصر للديمقراطية وحرية الشعوب، عازم على الاحتفال في جو من الابتهاج بالقضاء على كابوس الهتلرية والاستعمار اللذين كلفا الشعب الجزائري تضحيات جسيمة في شتى جبهات القتال وما معركة (مونتي كاسينو) إلا واحدة منها.

ولكي تستفيد الجزائر إلى أقصى حدود الإمكان من التغطية الإعلامية على الصعيد العالمي، وجب عليها أن تساهم في الاحتفال بانتصار بلدان ميثاق الأطلسي ولكن بمعزل عن فرنسا ومؤسساتها، لتبرهن للعالم أن الجزائر شعب له هويته الذاتية وأمة تعاني القهر الاستعماري.

ولذا قررنا على مستوى قيادة الحزب، تنظيم مسيرة يوم احتفالات النصر، رافعين راية نجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري في مقدمة المسيرة.

كانت مهمة حسين عسلة بتكليف من إدارة الحزب، أن يبحث عن نسخة من الراية التي حملها مصالي الحاج خلال المسيرة التي نظمها سنة 1937 من ساحة المناورات (ساحة أول ماي حاليا) إلى البريد المركزي؛ وقد ذكر هذا الأخير في مذكراته التي ألفها فيما بعد أن هذه الراية قد تولت خياطتها السيدة زوجة مصالي نفسها. لم يتوصل حسين عسلة إلى نتيجة بعد أبحاث استغرقت أسبوعا كاملا؛ فأخبرنا أنه لم يعثر على نسخة من راية السيدة حرم مصالي حتى في متحف (فرنشيت داسبيراي)[1] الذي طاف في أرجائه بالمناسبة. ولذا قررنا صناعة راية بالألوان التي اقترحها عدد من الأشخاص وهي: الأخضر والأبيض والأحمر.

تم تعيين ثلاثة منا هم: حسين عسلة، الشاذلي المكي وأنا شخصيا؛ لتصميم راية بعد اقتراح عدد من النماذج على إدارة الحزب لكي تختار واحدا منها؛ وفي الغد اجتمعنا نحن الثلاثة، في مقر تجمُّعنا المألوف، في نهج سوق الجمعة، في شقة تتكون من غرفتين وتقع في الطابق الثاني وضعها مفدي زكريا ومحمد هني تحت تصرف التنظيم، لاستغلالها في أغراض التنظيم الحزبي تحت مسؤولية سعيد عمراني. ثم وضع هذا الأخير الشقة تحت تصرف أحد

(1) Musée Franchet d’Esperay.

المناضلين، اسمه سماعي عبد الرحمان، ليتخذها محلا للخياطة باعتبار تلك الحرفة تستدعي زيارات كثيرة من طرف الزبائن الافتراضيين وهذا للتمويه على الرقابة البوليسية. كان ذلك التصرف يليق بالدور المحدد للمحل بحيث تم استعماله طيلة عدة سنوات وبدون أدنى إزعاج، مقرا لعقد اجتماعات هيئات الحزب القيادية. وأذكر أنني توجهت إلى ذلك المحل صبيحة أحد الأيام من شهر مارس أو أفريل أحمل في جيبي منقلة وفرجارا وأوراقا بيضاء وعلبة أقلام تلوين أبريتها بعناية فائقة ومعها بعض الرسومات التخطيطية تمثل عددا من تصاميم الراية.

تحدثنا طويلا عن المكان الأنسب لوضع النجمة والهلال على اللونين الأبيض والأخضر وناقشنا الدلالة الرمزية لمجموع عناصر التصميم المقترح. وقع اختيار إدارة الحزب على التصميم المعروف حاليا بحيث يتوسط الهلال اللونين الأخضر والأبيض وتكون النجمة على اللون الأبيض داخل طرفي الهلال. وقد تم تبني الشكل الحالي بفضل مبادرة **بن يوسف بن خدة** والحاج شرشالي، رئيس ديوانه في رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1961. وقد كلفا أحد المهندسين التونسيين يدعى مختار لعتيري، بمهمة تحديد الخصائص التقنية والإحداثيات الرياضية لشكل العلم والخصائص الفيزيائية لألوانه؛ بحيث يتم تصميم مختلف الأعلام على اختلاف مقاساتها وفق مقاييس محددة. ولقد تمت المصادقة على هذه الراية، فيما بعد فتقرر اتخاذها علما وطنيا من طرف اللجنة الوطنية للحزب سنة 1949، ثم وقع تثبيت ذلك الخيار بصورة رسمية بمقتضى قرار صدر عن الحكومة المؤقتة بتاريخ 3 أفريل 1962 بتونس. وأخيرا تم ترسيم العلم بصورة دستورية بمقتضى القانون رقم 63-145 بتاريخ 25 أفريل 1963 الذي صدر في عهد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

قبل إنهاء هذه الفقرة، أود التأكيد على أننا كنا مقتنعين آنذاك، بأننا صممنا راية تجسد إرادتنا الحاسمة في التميُّز عن غيرنا وإحداث قطيعة نهائية مع العلم الثلاثي الألوان رمز السيادة الفرنسية؛ ولكن لم نكن نتصور مطلقا أننا صممنا راية الأمة الجزائرية. إن الأحداث والوقائع اليومية هي التي فرضت ترسيم هذه الراية؛ ولقد تحقق ذلك بفضل المثل الأعلى الذي جسدته هذه الراية وبفضل نكران الذات وروح التضحية من طرف أولئك الذين رفعوها بكل شرف واعتزاز وبفضل آلاف بل مئات الآلاف من الشهداء الذين ضحوا بحياتهم لتبقى الراية صامدة في وجه الزوابع وتتحدى العدو؛ لهذه الأسباب كلها أصبح اللون الأخضر في رايتنا رمزا للأمل والرقي واللون الأبيض رمزا للسلم وبالنجمة والهلال رمزا للإسلام. يا لها من مصادفة عجيبة أن تتطابق الأحرف الأولى من عبارات: الرقي، السلم، الله، مع الأحرف الأولى التي ترمز لاسم حزب الشعب الجزائري صانع الاستقلال الوطني(1).

كنا إذن في انتظار الإعلان الرسمي عن انهزام ألمانيا والاحتفال بانتصار الحلفاء. وقد وزعنا تعليمات الحزب عبر كافة أرجاء التراب الوطني القاضية بتنظيم مسيرات مستقلة عن تلك التي تنظمها الإدارة الاستعمارية بالاشتراك مع ممثلي الحلفاء وبصورة أساسية الأنجلو – أمريكية.

لقد وزعنا نسخة من العلم الذي صادقت عليه اللجنة المركزية على مستوى الأفواج بمدينة الجزائر على أن يُوزع على بقية المدن الداخلية بغرض خياطته والاستعداد لرفعه عندما يحين اليوم «الموعود»، الذي لم نكن بطبيعة الحال،

(1) المقصود هنا هو التطابق بين الأحرف الأولى التي ترمز لاسم للحزب وبين الأحرف الأولى التي ترمز لشعارات العلم الوطني عند كتابتها بالحرف اللاتيني: **P**arti du **P**euple **A**lgérien = **P**aix, **P**rogrès, **A**llah (المترجم)

نعرف تاريخه بالضبط. تلك هي مهمة سعيد عمراني بصفته مسؤول التنظيم على مستوى إدارة الحزب.

أصدرنا إلى منظمي مسيراتنا تعليمات تقضي بأن تُرفع خلال التظاهرة أعلام جميع الحلفاء: الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفييتي وبما فيها العلم الفرنسي.

1 – مظاهرات أول ماي 1945.

نصت التعليمات الموجهة إلى مختلف هيئات الحزب على مقاطعة المسيرات التي نظمتها الاتحادية العامة للشغل والحزب الشيوعي الجزائري من جهة، والحرص ما أمكن على تنظيم مسيرة مستقلة تُرفع فيها لافتات مكتوب عليها شعارات وطنية مثل: «برلمان جزائري»، «أطلقوا سراح مصالي»، «إطلاق سراح جميع المساجين السياسيين»، «الاستقلال» الخ... طُبقت تلك التعليمات بنجاح تام في شتى مدن شرق البلاد وغربها. وفي الجزائر العاصمة جرت المظاهرة في جو بهيج. ولتسهيل التجمُّع ومباغتة قوات البوليس، تقرر الانطلاق من ثلاث نقاط رئيسية هي: ساحة الحكومة (ساحة الشهداء حاليا)، ونهج (مارانغو) بالقرب من جامع سيدي عبد الرحمان، وحي باب الجديد بالقصبة العليا. وتم تنسيق موعد انطلاق كل من المجموعات الثلاث باحتساب مسافة وسرعة كل مسيرة بحيث تصل مسيرة باب الجديد إلى شارع (إيزلي) شارع بن مهيدي حاليا؛ مرورا من شوارع (روفيغو وهنري مارتان)، لتكون في المقدمة حين وصولها إلى نقطة التجمع أمام البريد المركزي؛ وتقرر أن تمر المسيرة المنطلقة من ساحة الشهداء عبر شارع (ديمون دورفيل)، لتلتحم مع المسيرة المنطلقة من باب الجديد وتلتحم المسيرة العابرة لنهج (مارانغو) بالمسيرة المنطلقة من ساحة الشهداء. على أن تشكل هذه المسيرات في النهاية حشدا جماهيريا يعد بعشرات الآلاف من المناضلين، وفي مقدمتهم طلاب

الجامعة، من جزائريين ومغاربة وتونسيين، وكذا عددا من الطالبات اللاتي أعتقد أن من واجبي أن أفتح قوسا لأذكر بعضا من أسماء هذه الشبيبة المثقفة التي ستلعب دورا عظيما وحاسما في تاريخ الحركة الوطنية وهن: مامية عيسى، (ستصبح زوجة عبد الرزاق شنتوف)، ميمي بلهوان (ستصبح زوجة أحمد سيدي موسى)، خيرة بوعياد أغا من تلمسان (ستصبح زوجة شوقي مصطفاي)، هؤلاء كان مبرمجا أن يتصدرن مقدمة المسيرة، ثم يسير بجانبهن ومن خلفهن الطلبة المغاربة وأذكر منهم عبد الكريم خطيب، الفاسي، ثيبر، بوستة، الإخوة بلعباس ديوري، وهؤلاء سيكونون مستقبلا وزراء في الحكومة المغربية. ومن الطلبة التونسيين أذكر كلا من إدريس قيقة، الذي سيصبح وزيرا، والطاهر قيقة، وعبد المالك برقاوي، والإخوة سعيد مستيري، الجراح المتمرس، وأحمد مستيري، الوزير مستقبلا، ومصطفى لعفيف وغيرهم كثيرون أي ما يقارب خمسين من الطلاب الجامعيين المغاربيين. وسيكون رفاق الجامعة هؤلاء ونحن منهم، مناضلين محنكين في صفوف جبهة التحرير الوطني من 1954 إلى 1962.

وإني إذ أشهد على صحة ما أقول فلأنني كُلفت، قبل وأثناء عهد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بتمثيل الجزائر المكافحة لدى الحكومة التونسية أولا ثم الحكومة المغربية بعد ذلك. وأود أن أذكر بهذه المناسبة، كلا من الدكتور عبد الكريم خطيب، الوزير في حكومة جلالة الملك محمد الخامس ثم جلالة الملك الحسن الثاني، في سنتي 1960 و1961؛ هذا الوزير الذي قدم لنا مساعدة جليلة عبر السلطات المغربية للتصدي ثم إفشال مشروع الجنرال دوغول حول «البلدان المتاخمة للصحراء» الذي انضمت إليه بحماس، كل من تونس وليبيا والنيجر ومالي وموريتانيا؛ مما فتح الباب أمام نجاح المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية بمقتضى تصريح الجنرال دوغول، في 5

سبتمبر 1961، بخصوص الصحراء: (انظر كتاب رضا مالك بعنوان الجزائر في إيفيان) ثم التوصل إلى إبرام اتفاقيات إيفيان في 19 مارس 1962. وبالإضافة إلى هذين كان خطيب عضوا في قيادة حزب السيد أحردان، وزير الدفاع في الحكومة المغربية، مما يسَّر لنا أنا وهو القيام بمبادرة لدى الحكومة المغربية طلبنا منها أن تقوم بصفتها دولة ذات سيادة، باستيراد الأسلحة لفائدة جيش التحرير الوطني. وافق الملك محمد الخامس على الطلب مبدئيا شريطة أن تتعهد جبهة التحرير الوطني، بصفتها الجناح السياسي، وجيش التحرير الوطني، بصفته الجناح العسكري، بأن تتصرف داخل المملكة المغربية بما يتوافق مع الاحترام التام لسيادة الدولة المغربية. وهكذا تم إبرام اتفاق بين ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الرباط وبين وزير الشؤون الداخلية المغربي السيد بكاي، وتم التوقيع على الاتفاق من طرف بن طوبال نيابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مما فتح الباب أمام استيراد الحكومة المغربية أربعة بواخر محملة بالأسلحة تم اقتناؤها من طرف الحكومة المؤقتة لدى الدول الاشتراكية ولاسيما الاتحاد السوفيتي، لفائدة جيش التحرير الوطني في المنطقة الغربية.

لنعد الآن إلى مسيرة باب جديد؛ شاءت الصدفة أن يتأخر الوفد المغربي حوالي عشر دقائق قبل الالتحاق بمكان التجمع، مما أجبرنا على الإسراع في المشي والدخول مباشرة إلى شارع بن مهيدي (إيزلي سابقا) لتدارك التأخر. وكانت المسيرة القادمة من ساحة الشهداء قد مرت قبلنا. بينما وصلت مسيرة سيدي عبد الرحمان إلى مدخل شارع بن مهيدي حيث اختلطت المسيرتان. وبعد بضع دقائق حين كنا متوجهين إلى البريد المركزي، سمعنا طلقات رشاشة استغرقت عدة ثوان ثم تبعتها جلبة وضوضاء أثناء تفرق الجموع في كل النواحي ومنهم من أضاع حذاءه على الرصيف ومنهم من سقط متاعه. وما هي

إلا دقائق معدودة حتى أصبح شارع بن مهيدي خاليا من المارة يخيم عليه صمت المقابر. وفي المساء علمنا أن إطلاق الرصاص من طرف الشرطة أو الدرك قد خلَّف 4 قتلى هم: غزالي الحفاف، أحمد بوغلام الله، عبد القادر زيار وعبد القادر قاضي، بالإضافة إلى عشرات الجرحى في حالة خطيرة.

في الغد، قرأنا في جريدة الحزب الشيوعي الجزائري أن عمار أوزقان ألقى خطابا، في ختام مسيرة الاتحادية العامة للشغل في رحبة المتنزه قبالة البريد المركزي، دعا فيه إلى تسليط القمع وإبادة «العملاء الفاشستيين» المنتمين لحزب الشعب الجزائري الذين تجرؤوا على إفساد الاحتفال المقدس لدى الطبقة الشغيلة. ولقد ذكر محفوظ قداش في كتابه ذلك المقال الذي نشرته صحيفة (ليبرتي) بتاريخ 3 ماي «للتنديد بحفنة من الاستفزازيين عملاء الهتلرية والموالين لفئة الإقطاعيين الأوربيين والمسلمين».

مهما يكن، فإن الهدف السياسي للمسيرة قد تحقق ولقد برهنا للأمريكيين (وهنا أقتبس من كتاب قداش) أنهم كانوا مخطئين حين صرحوا لوفد من الوطنيين (يتكون من حسين عسلة والحاج محمد شرشالي والشاذلي المكي) أن الشعب الجزائري لن يساير ركب الحركة الوطنية.

وقع إطلاق النار قبالة سينما (الكازينو). وقد حققت المسيرات نجاحا تاما في عدد من الحواضر الكبرى ما عدا وهران والبليدة حيث سقط في كل منهما قتيل واحد وجريح.

2 – مظاهرات 8 ماي 1945.

بعد أن تم ضبط حصيلة عملية أول ماي وتجنيد هياكل التنظيم لتقديم الإسعافات للجرحى وعائلاتهم، سارعنا إلى توزيع تعليمات إضافية على جميع

الهيئات المحلية التابعة لتنظيمنا بخصوص المسيرات المقبلة بمناسبة الاحتفال بالنصر:

1- تكون المظاهرات سلمية ويجب أن يتحلى المناضلون بالحذر الشديد ورباطة الجأش؛ واشترطنا على المنظمين أن يراقبوا جميع المتظاهرين وينزعوا منهم ما يمكن أن يكون بحوزتهم من أسلحة نارية أو سكاكين أو العصي الخ...

2- تمتنع مدينتا الجزائر ووهران عن تنظيم المظاهرات؛ خشية أن تكون صدامات أول ماي قد ملأت قلوب المناضلين والمتظاهرين رغبة في الثأر من قوات الأمن المستعدة دوما لتكرار الاستفزاز.

3- بعد انطلاق المسيرة، يُرفع العلم الجزائري الذي صادقت اللجنة المركزية على مواصفاته قبيل بضعة أسابيع.

إنتظرنا الهدنة التي أُعلن عنها يوم 7 ماي، فتحدد موعد الاحتفال بالنصر ليوم 8 ماي 1945. يوجد وصف دقيق لتفاصيل هذه المظاهرات في الجزء الثاني من كتاب محفوظ قداش، «تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية»، وكذا في كتاب عيناد – ثابت المتوفر على توثيق جيد «الثامن ماي 1945». هذان الكتابان لا يمكن أن يستغني عنهما من يهتم بهذه الفترة التاريخية؛ فلا يسعني إلا أن أحث الدارسين على المطالعة والتمعن في هذين الكتابين. نستخلص من هذه المؤلفات المذكورة بالإضافة إلى كتاب **بن يوسف بن خدة** بعنوان «**جذور أول نوفمبر 1954**» وكتاب محمد حربي بعنوان «جبهة التحرير الوطني: بين السراب والحقيقة» جملة من المعطيات الأساسية والمكملة لفهم مغزى وأبعاد هذه الأحداث.

أولا: إن نقطة الاتصال بين الاتجاهين الوطنيين، الإصلاحي الملتف حول فرحات عباس، والراديكالي الملتف حول مصالي الحاج، أعني حزب الشعب الجزائري، بالإضافة إلى التشابك الهيكلي بين الاتجاهين في إطار حركة أحباب البيان والحرية، وحين طلب فرحات عباس يد المساعدة من حزب الشعب الجزائري عبر تنظيمه السري، المتواجد عبر كافة أنحاء الوطن، لحشد حركة جماهيرية واسعة النطاق من أجل تدعيم المطالب المتضمنة في بيان الشعب الجزائري.

يذهب بعض المؤلفين إلى تقديم أحباب البيان والحرية كمبادرة من طرف واحد أسسها أصدقاء فرحات عباس معتبرين ذلك فرصة سانحة لحزب الشعب الجزائري لكي يندمج في صميم حركة أحباب البيان والحرية ويستولي على قيادتها. أنا لا أوافق على هذا الرأي على الإطلاق، لأنه من المزاعم الخاطئة التي ظهرت بعد أحداث ماي 1945 المأساوية وما تبعها من مجازر ضد السكان ومن اعتقالات في صفوف قادة أحباب البيان والحرية ممثلين في شخص كل من فرحات عباس والدكتور سعدان.

إن الحقيقة بكل بساطة هي كما يلي: لقد بادر فرحات عباس فعلا بتأسيس حركة أحباب البيان والحرية وبذل بالفعل، جهودا معتبرة لنشر البيان أثناء جولاته عبر الجزائر في الشرق والغرب، إلا أن هذه الحركة لم تتعد مستوى جمع شمل الشخصيات المنتمية إلى الطبقة المتوسطة المتكونة من المثقفين والموظفين والتجار الصغار وأصحاب المهن الحرة. وبعبارة مختصرة تجمُّع برجوازي لا أكثر ولا أقل وهذا هو الذي دفع فرحات عباس وحسين عسلة إلى الاستنجاد بالتنظيم السري لحزب الشعب الجزائري من أجل بعث الحيوية في أوصال الحركة وهيكلتها وإضفاء الصبغة الشعبية عليها.

عندما عُرضت هذه الفكرة لمصادقة اللجنة المركزية ارتأت أنها تنطوي على مزايا كثيرة من أجل ترويج الفكر الوطني وتفتح مجالا أوسع أمام مناضلينا الذين أصبح في مقدورهم التصرف في وضح النهار تحت مظلة حركة أحباب البيان والحرية التي كان لها وجود شرعي.

ثانيا: إن الإجابة على التساؤل حول من الذي اتخذ قرار تنظيم مظاهرات 8 ماي 1945 عبر كافة أنحاء الوطن كان موضوع اجتهادات وتأويلات خاطئة. فلا مناص من التذكير بالضرورة القصوى للمشاركة بصورة علنية في الاحتفال بانتصار الكتلة الغربية، على أن تكون مشاركة الجزائريين متميزة ولا يشوبها أدنى غموض وبمعزل عن الجالية الفرنسية وبنكران صريح للسيادة الفرنسية... ولن يتأتى كل هذا إلا برفع الراية الوطنية ومن هنا يتبين جليا أنه لا مجال لنكران قرار حزب الشعب الجزائري على مستوى قيادته. ويبدو جليا أن لا فرحات عباس ولا أصدقاءه لم يفتهم أيضا التفكير في هذا.

وفي واقع الحال، فباعتبار أننا كنا متضامنين كلنا في إطار حركة أحباب البيان والحرية فإننا قررنا بطبيعة الحال أن نقترح على الهيئة القيادية لهذه الحركة تبني مسؤولية المظاهرة. ولم يكن لديها مانع يحول دون الموافقة على مقترحنا بشرط ألا يُرفع العلم الجزائري أثناء المظاهرات وحجتهم أن ذلك يعتبر مساسا مباشرا ومفضوحا بالسيادة الفرنسية مما سينجر عنه لا محالة أعمال قمع فورية. ويذكر محفوظ قداش في كتابه عن «تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية» أن اللجنة المركزية لحركة أحباب البيان والحرية أعدت منشورا تعلن من خلاله عن رغبتها في المشاركة في احتفالات انتصار الحلفاء. إلا أن حاكم عمالة الجزائر لم يرخص لها بتوزيع ذلك المنشور مبررا رفضه بحجة أن أسلوب المنشور يتسم بالعنف وأن المطالب التي يتضمنها لا يمكن قبولها. وفيما يلي نص المنشور:

«إن اللجنة المركزية [لحركة أحباب البيان والحرية] عازمة على المشاركة في الاحتفالات التي ستقام إثر الإعلان عن النصر؛ هذا النصر الذي شارك الشعب الجزائري في صنعه.

ورغبة منها بهذه المناسبة، في أن تضم صوتها إلى أصوات جميع الديمقراطيين في الجزائر، ولأنها عازمة على السير بنظام في مظاهرات سلمية، فإنها تقرر ما يأتي: يجب على جميع الفروع المحلية التابعة لحركة أحباب البيان والحرية أن تتصل بالسلطات الرسمية والأحزاب الديمقراطية للمشاركة في هذه المظاهرات.

ستُرفع الشعارات التالية:

1- يحيا انتصار الديمقراطية على الفاشية والهتلرية والاستعمار والامبريالية.
2- العفو العام على جميع المساجين والمعتقلين السياسيين المسلمين.
لا يجوز أن تتضمن اللافتات التي ستُرفع بهذه المناسبة أية شعارات غير هذه، كما ينبغي كتابتها باللغتين العربية والفرنسية».

هذا معناه بكل وضوح: الرفضُ القاطع لمقترحنا. إن هذا المبدأ الراسخ عند البعض إلى درجة التقديس والمتعلق بمراعاة الشرعية في أية مبادرة سياسية، كان على الدوام يمثل حجر عثرة في علاقتنا مع الأحزاب الأخرى المنتمية إلى التيار ذي النزعة الوطنية.

ففي نظرنا، كانت المشاركة في احتفالات النصر ضرورة حتمية ولكن بشرط أن نصدح بشعاراتنا ونرفع رايتنا لكي لا يتجاهل وجودنا أي أحد. ولقد وافقت إدارة الحزب على جدول أعمال توليتُ تحريره بخط يدي ذكَّرنا فيه بإلحاح شديد بالتعليمات المتعلقة باتخاذ الاحتياطات الضرورية والتزام الحذر الشديد من الاستفزازات المحتملة جدا ووزعناه على مستوى هيئات التنظيم كلها. يذكر

محمـود قنيفـي، مسؤول حـزب الشـعب فـي سـطيف، فـي مقابلـة أجراهـا آنئـذ وأوردها محفوظ قداش في كتابه ما يلي: «إن التعليمات التي تلقيناها من الحزب تطلب منا استغلال فرصة انتصار الحلفاء للخروج في مظـاهرات حـاملين العلم الجزائـري. ولا يجـوز للمناضـلين حمـل أي نـوع مـن الأسـلحة. كانـت الأوامـر صـارمة جدا بهذا الخصـوص. لقد نزعنـا الأسـلحة التـي كانـت بحـوزة بعـض المناضلين والمتظاهرين. وقبيل يوم 8 ماي انتشرت بعض الشائعات عن وشك اندلاع الانتفاضة. ولقد عقدنا اجتماعا مع (بيار بلوش) و(زلماتي) العضوين في المجلس الكنسي، حيث عبرا لنا عن قلقهمـا لمـا بلـغ إليهمـا مـن أقـوال عن قرب ثورتنا ضد اليهود فطمأناهما.

ويـذكر **بـن يوسـف بـن خـدة**، فـي كتابـه عـن « **جـذور نـوفمبر 1954**»، فـي معرض حديثه عن الجهة التي أصدرت الأمر بالمشاركة في مظاهرات 8 ماي، أن محمد لمين دبـاغين لا يتـذكر ذلك، وأن أحمـد بـودة ومحمـود عبـدون أكـدا لـه صدور الأمر من حركة أحباب البيان والحريـة، مستدلين علـى ذلك بحجـة عدم قيام المظاهرة في كل من الجزائـر العاصـمة ووهران. إن السبب الكامن وراء هذه الأخطـاء هـو بكـل بسـاطة، أن هـؤلاء القيـاديين الثلاثـة الأعضـاء فـي قيـادة الحـزب، كـانوا غـائبين عـن الجزائـر فـي الوقـت الـذي رفضـت فيـه قيـادة أحبـاب البيان والحرية استعمال شعاراتنا في المظاهرة ورفع العلم الجزائري. كـان ذلـك يوم 4 ماي 1945.

كان محمد لمين دباغين حينئذ، موجودا في عيادته الطبية بمدينة العلمة؛ وكان أحمد بودة في مدينة تابلاط؛ ولم يكن محمود عبدون معنيا بهذه العمليـة. ولكـنهم شاركوا قبل ذلك في اتخاذ القـرار بشـأن هذه المظـاهرات حين كـان يُفتـرض أن تجري في إطار أحباب البيان والحرية.

ومن المحتمل أيضا أن يكون السبب الذي أوقعهم في الخطأ هو أن المناضلين والإطارات على مستوى فروع حزب الشعب والذين تلقوا الأمر بالتظاهر كانوا أيضا تحت مظلة أحباب البيان والحرية، ومن المحتمل جدا أنهم استغلوا هذه الصفة وهذه الشهرة لكي يجُرّوا أكبر عدد ممكن من الناس ليضمنوا نجاح المظاهرات.

فالمسألة إذن واضحة تماما: إن المسيرات التي انتظمت بمناسبة الاحتفال بالنصر والتي كانت السبب الرئيسي الذي فجَّر الأحداث الأليمة في ماي 1945، كانت من تدبير حزب الشعب الجزائري. نعم حزب الشعب الجزائري وحده.

كيف يمكن تبرير أن تؤدي الأعمال المبنية على نية وهدف ذي طبيعة سلمية أساسا إلى حدوث مأساة من هذا الحجم؟

ثمة من يُجرِّم حزب الشعب الجزائري بسبب الطيش وعدم الكفاءة وروح المغامرة التي ينسبها إلى قيادييه. إن هؤلاء البارعين في صنع العُجة بدون كسر البيض، وهذه إشارة ودية إلى الإصلاحيين على اختلاف مشاربهم، والذين يهاجمون كل ما ليس من صنع أيديهم، وهؤلاء المختصين في خرق الأبواب المفتوحة، وهذا تلميح إلى المناضلين الساخطين دوما على كل مبادرة لم يشاركوا فيها بصورة شخصية.

من الواضح أن مظاهرة سطيف التي لقي فيها الشاب سَعال حتفه، مثل زملائه حاملي الراية الخضراء والبيضاء في الجزائر العاصمة والبليدة ووهران. أقول، لولا ذلك لبقيت حصيلة 1 ماي على تلك الحال، وهذا بفضل تعليمات القيادة وحرص المسؤولين على تجريد المتظاهرين من أسلحتهم وإقناعهم بضرورة تجاوز الرغبة الجنونية في الثأر، فبادروا بتفريق الصفوف،

بعد أن أخذت عناصر الأمن وفي مقدمتها محافظو الشرطة والمفتشون والمدنيون الأوروبيون يطلقون النار بصفة عشوائية من نوافذ العمارات. وبالنظر إلى الحالة النفسية التي كانت عليها الجماهير الريفية، ولاسيما في سطيف وقالمة حيث كانت تمثل الأغلبية وقد جاؤوا وفق تقاليدهم الموروثة مسلحين بالعصي والسكاكين وما إلى ذلك من الأسلحة النارية التي استولت مصالح الأمن على معظمها. كان رد فعل المتظاهرين يتسم بروح الانتقام والكراهية التي تراكمت في الصدور؛ وسرعان ما تحوَّلت المسيرة إلى أحداث شغب مثلما كانت تتمناه السلطات المحلية التي كان السكان الأوروبيون يضغطون عليها منذ مدة طويلة، مطالبين بتسليط القمع ضد الحركة ذات النزعة الوطنية.

سرعان ما اتسعت دائرة الشغب لتشمل المناطق المأهولة في القطاع القسنطيني، وقد زادها التدخل السريع من طرف الجيش تأجيجا وكذا تشكيل الميلشيات الأوروبية التي راحت تطلق النار على كل من هب ودب في المدن والقرى والأرياف ممن يرتدي البرنوس والطاقية... كل هذا دليل واضح على النوايا المبيتة والتدبير المسبق. وفي هذا الصدد يُعتبر البحث الذي أنجزه رضوان عيناد – ثابت في موضوع أحداث 8 ماي 1945 دراسة ثرية بالمعلومات. لئن سقط سكان الأرياف في الشرك المنصوب لهم بتدبير وإحكام، فلم يتمكنوا من كبت ردود أفعالهم التي صدرت عنهم بطريقة عفوية، فإن هذا يمكن احتسابه على أنه مؤشر على ضعف التحكم في الشعور الوطني المتنامي؛ ومهما يكن فلقد كان ذلك درسا وعبرة لتحضير العمليات المقبلة.

تشير بعض الأقاويل إلى أن توسيع رقعة الشغب لم تكن حدثا اعتباطيا أو فجائيا، وإنما ذلك من تدبير بعض العملاء الذين اندسوا في صفوف الشعب لتحقيق مآرب الإدارة والمستوطنين؛ فكان هؤلاء يدعون الناس إلى الجهاد؛

وربمـا كـان مـن بيـنهم بعـض الـوطنيين المحنكـين والأنصـار المنظمـين وغيـر المنظمين ممن كانوا يستعجلون تصفية الحساب. ليس من اليسر التأكد من وجود مثل هذه الفئة التي يصعب التحكم فيها. ولكن هذا الاحتمال ليس بغريب.

لقد أسقطت أحداث ماي 1945 القناع عن وجه الاستعمار: الدموي، الأعمى، والذي لا يرحم. تلك هي الخلاصة التي توصلنا إليها.

في العاشر أو الحادي عشر من شهر مـاي، جـاء إلينـا مناضـلون مـن سـطيف وقالمـة يلتمسـون المسـاعدة ويترجـون الحـزب أن يفعـل أي شـيء لكسـر الطـوق المضـروب علـى المنطقـة الغارقـة فـي جحيم التقتيل والتـدمير؛ وكـانوا يطلبـون إمدادهم بالأسلحة لكي يقاتلوا وما انفكوا يرددون قائلين: « رحماكم، ساعدونا».

كان علينـا كقيـاديين، أن نواجـه وضـعية فـي منتهـى الخطـورة. وكانـت القيـادة المحدودة العدد تتألف يومئذ من خمسة أو ستة أشخاص هم: حسين عسلة، محمد شرشالي، سعيد عمراني، الشاذلي المكي، أحمد بودة وأنا شخصيا.

كانت المشكلة المطروحة تستدعي إجابة عاجلة.

فما العمل؟

ذلك هو السؤال الذي طرحه **بن يوسف بن خدة** علـى نفسـه. انظـر كتابـه عـن «**جذور أول نوفمبر 1954**».

إن الإجابات التي قدمها تتميز بإيجازها وأصـالتها، ولا شـك أن الفضـل فيهـا يعود إلى شهادة الحاج محمد شرشالي الذي كان يشغل منصب مدير ديوانـه فـي رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهوريـة الجزائريـة؛ وقد اشـتهر هذا الأخيـر بـذاكرة ممتازة فضلا عن أنه عايش الأحداث من أولها إلى آخرها رفقـة سـعيد عمرانـي وأنا شخصيا.

3 – صدور الأمر بشن عملية تمويه واسعة النطاق، لتضليل الجيش الفرنسي سماها البعض «انتفاضة عارمة» في ليلة 23 إلى 24 ماي 1945.

عقدنا اجتماعا متواصلا دام 48 ساعة بدون توقف، نترقب المعلومات التي كانت تفيدنا بتزايد حدة الخطورة في أعمال القمع المسلطة على السكان. وحينها لمسنا بشكل محسوس تلك الهوة الفاصلة بين طموحاتنا وإمكانياتنا الحقيقية. هل كان ثمة مجال للقيام بمبادرة سياسية ما؟ هل في الإمكان وضع حد لموجة التقتيل؟ أو استنفار وسائل الإعلام على المستوى العالمي؟ هل ينبغي اتخاذ قرار بالخروج في مظاهرات جماهيرية عارمة للتصدي لتلك الإبادة الجماعية؟ أليس في هذا خطر على تردي الأوضاع وتوسيع رقعة التقتيل والإبادة على المستوى الوطني؟ ولقد ذهب البعض في كتاباتهم إلى القول بأن اللجنة المركزية، بعد أن أُسقط في يدها، قد تجاوزتها الأحداث واستسلمت لضغوط المسؤولين على مستوى القطاع القسنطيني الذين دفعوها للجوء إلى الانتفاضة العامة.

عجبتُ لأولئك المؤرخين الذين ينبرون لكتابة التاريخ ولا يعطون لأنفسهم ما يكفي من الوقت لاستقاء المعلومات عن الأحداث التي يروونها من مصادرها أي من المعنيين بالأمر بالدرجة الأولى.

في أثناء تبادل وجهات النظر وتقليب الأمور من شتى جوانبها، لمعت في ذهني فكرة مفادها كما يقول المثل الشعبي، «خلَّطها تصفى». وحين كاشفتُ الزملاء بهذه الفكرة انبلج مغزى هذا المثل الشعبي واضحا كوجه الصبح. لقد تسببت حركة التمرد في الأرياف، مثل التي حدثت في نواحي سطيف وقالمة، في استدراج القوات العسكرية للتمركز في تلك المنطقة؛ فما الذي سيحدث لو اتسعت رقعة التمرد لتشمل بقية أنحاء الوطن: في نواحي الجزائر العاصمة ومنطقة القبائل والقطاع الوهراني؟ وماذا يمكن أن يفعله الجيش الفرنسي

وكتائب المرتزقة وقوات قمع الشغب؟ لن يكون أمامهم من حل سوى الانكفاء إلى تلك النواحي لمواجهة الوضع المتفجر فيها: ذلك هو منطق الأمور الذي تجلى واضحا في أذهان الأعضاء الحاضرين.

ما الذي ينبغي فعلُه بالضبط؟ المهم أنه ينبغي توخي الحذر الشديد، فلا داعي إلى استنفار السكان لأن الهياج النفسي والعاطفي الذي تلا تلك الأحداث من شأنه أن يساهم بدون شك، في مضاعفة ردود الفعل المتهورة والارتجالية التي تميز انتفاضات الفلاحين عادة. مع العلم بأن مزايا تلك الانتفاضة محدودة ومؤقتة نظرا لصعوبة التحكم فيها من طرف القيادة بعد أن تُصدر الأمر باندلاعها.

بينما في مقدور تنظيمنا المهيكل والمدرب على الانضباط أن ينفذ، عبر كافة أنحاء الجزائر، عمليات تخريب وتدمير وفق برنامج محكم التخطيط ويأتمر بقيادة عصرية قادرة عل ضبط استراتيجية للكفاح الذي يلحق بالعدو خسائر أكثر فعالية مما يحدثه لهيب الأحداث الجارية.

هل هذا النوع من العمليات من قبيل الممكن؟

بلى!

ما هي مخاطره؟

- **مخاطره على منفذي العمليات:** ينبغي أن يعملوا في كنف السرية إذا تأكدوا أن أمرهم لم يُكتشف وأن الشكوك لا تحوم حولهم؛ أما إذا كان الأمر كذلك، فعليهم بالالتجاء إلى المعاقل الجبلية؛

- **مخاطره على قيادة الحزب وإطاراته العليا:** الدخول في كنف السرية فورا؛

- وضع الأرشيف وشبكات الاتصال في مأمن.

ما هي المزايا المتوقعة من وراء هذه الأعمال؟

- إجبار العدو على تشتيت قواته، وبالتالي تخفيف الضغط على القطاع القسنطيني.

- إبراز قدرة التنظيم على الانتقال إلى مرحلة أعلى من الكفاح: الثورة المسلحة.

- رفع معنويات السكان والمناضلين.

لا مناص من ذكر بعض الشكوك حول قدراتنا على التصدي لما ينجر عن كل ذلك من عواقب عصيبة فيما بعد، ذلك أننا لم نكن نملك لا الإمكانيات المادية ولا التدريب العسكري الكافي، ولا شك مطلقا في بسالة مناضلينا رغم افتقارهم إلى الخبرة والتجربة. وكان ثمة اعتبارات أخرى تفند جميع هذه التقديرات: فهل في الإمكان توقُّع أدق التفاصيل والاحتياط لكل كبيرة وصغيرة فيما يتعلق بالتطورات المحتملة للأحداث؟ هل ينبغي لزوما أن نكون اختصاصيين في حركات التمرد لنتمكن من تصور كل ذلك؟ باختصار، إننا لم تخطئ حين بحثنا وفكرنا ثم اهتدينا إلى القيام بما كان في وسعنا فعلُه؛ فاخترنا ألا ننساق وراء المواقف السهلة، والأيسر منالا، والأقل مسؤولية، والأقل مجازفة، والأقل عرضة للانتقاد في حال وقوع خلل ما: أعني بهذا عدم المبادرة بشيء والبقاء مكتوفي الأيدي، واستجداء رحمة البشر، أولئك الذين كانوا أقرب في وحشيتهم إلى الحيوان بدل الإنسان.

أسفر التصويت عن اتفاق جماعي على قرار فتح جبهات لاستقطاب القوات القمعية، مع توخي الحذر الشديد والبقاء متيقظين على تطور الأحداث ومراقبة سير عملياتنا التي يمكن أن تكون، ولم لا؟ مقدمة لعملية أكثر عمقا وأطول مدة. كان ذلك كله على نقيض ما يدعيه الأستاذ (جيلبرت مونيي) حين وصف أحداث

مـاي 1945 بأنهـا «عمليـات مرتجلـة وفـي غيـر أوانهـا» فـي كتـاب لـه بعنـوان «تاريخ جبهة التحرير الوطني من الداخل».

لقد تم اتخاذ القرار. ليس للشروع في ثورة شاملة بالمعنى الكامل للكلمة مثلما كتبه الكثير بمن فيهم **بن يوسف بن خدة،** من قبيل تبسيط القول، وإنما يتعلق الأمر بمناورة القصد من ورائها هو تضليل الجيش الفرنسي والتي، وربما فمن يدري، لعلها تتطور إلى ثورة؛ إلا أن هذا الاحتمال كان مجرد فرضية تُرك الفصل فيها للواقع الميداني وحده.

تم توزيع المهام كما يلي:

- **محمد بلوزداد:** في نواحي الجزائر العاصمة.
- **أحمد بودة:** في نواحي تابلاط والأربعاء (حيث كان 200 من جنود الطابور المغربي على أتم الاستعداد للالتحاق بصفوفنا بعُدتهم وعتادهم).
- **امحمد بن مهل:** في جنوب قطاع العاصمة.
- **جيلالي رجيمي:** في ناحية شرشال.
- **آيت حليت:** في منطقة القبائل.
- **مسعود بوقادوم والشاذلي المكي:** في القطاع القسنطيني.
- **محمد محفوظي وعبد الله فيلالي:** في القطاع الوهراني.

لم تمض سوى أيام قلائل حتى وصلت تعليماتنا إلى كل هياكل تنظيمنا في جميع النواحي، بالرغم من إلقاء القبض على مسعود بوقادوم.

كنا مجتمعين بدون انقطاع في شقة يملكها أخو حاج شرشالي، حسب قول سيد علي عبد الحميد، وكانت الشقة تقع في ما كان ما بحي باب الواد.

وعلى عكس توقعاتنا، فإن المناضلين الذي أوفدناهم للاتصال بالفروع عادوا إلينا لإطلاعنا على المشاكل والصعوبات التي واجهتهم في إقناع الإطارات

بسداد رأينا وسلامة القرار الذي اتخذناه: كثير من التسرع، الأوضاع العائلية، الإمكانيات المالية، الحالة النفسية للسكان، وبعبارة وجيزة إن الحالة النفسية غير مواتية ما عدا بعض المراكز السكنية في غرب منطقة القبائل. أما في الشرق فتحدثت الصحف عن «استسلام» المتمردين بدون أن نعلم بالضبط ما معنى ذلك الكلام.

في المقابل، وصلتنا أخبار سارة. ففي سطيف وقالمة بدأت قوات العدو تتحرك نحو الجزائر العاصمة وما جاورها وبدأت حدة القمع تخف تدريجيا. يبدو أن تحليلنا للوضعية كان صحيحا وأن الافتراضات بخصوص اندلاع ثورة مسلحة شاملة قد أخذتها السلطات الاستعمارية بعين الاعتبار.

ثمة حدث آخر، جاء لتأكيد هذه التفسيرات. ذلك أن أحد المناضلين، وكان يشتغل في الولاية العامة قد أخبر، في 15 أو 16 ماي، الفرع الذي ينتمي إليه أنه اطلع بحكم مهنته كمترجم على نشرة معلومات مرسلة من طرف الكولونيل (شوين).

ذكرت النشرة أن حزب الشعب الجزائري قد ارتكب عمليات تمرد في شتى أنحاء الجزائر، مما يستدعي اتخاذ تدابير إدارية وعسكرية لإفشال مشروع الوطنيين.

هذا الخبر الذي نقله سعيد عمراني إلى إدارة الحزب زاد في فتور الحماس الملاحظ في معظم أنحاء القطر إزاء مبادرتنا.

وعند هذا الحد بدأت التساؤلات تطرح علينا.

4 ـ صدور الأمر المضاد يم 18 ماي 1945

إن رغبتنا في تخفيف الضغط على سكان الأرياف بدأت تتجسد أمام أعيننا وقد حرص بعض المناضلين القادمين إلى الجزائر العاصمة على الاتصال

بالتنظيم، مما جعل سعيد عمراني يؤكد لنا أن عددا كبيرا من العسكر غادروا المنطقة وأن عدد ميلشيات المدنيين بدأ يتراجع. وحلت محل العسكر قوات البوليس تشن حملات اعتقال جماعية في صفوف سكان الحواضر وتوقيف المناضلين والإطارات بدون تمييز بين من ينتمي منهم إلى حزب الشعب الجزائري أو حركة أحباب البيان والحرية.

أصبح الأمر واضحا: لقد نجحنا وبدأ انحسار الجيش الفرنسي وسوف يتواصل شريطة ألا نتصدى له.

ثم واجهتنا معضلة كبيرة؛ فالقيادة نفسها قد تناقص عدد أعضائها بسبب تشتيت باقي القياديين عبر النواحي لينقلوا التعليمات بخصوص توسيع رقعة العمليات المسلحة. لم يبق في الجزائر العاصمة سوى شرشالي، عمراني وأنا شخصيا؛ ثم التحق بنا حسين عسلة، الذي كان قد اعتُقل يوم 4 ماي ثم تمكن من الفرار بعد دخوله مستشفى مصطفى باشا، بمساعدة سعيد عمراني.

أصبح السؤال الصعب هو: هل نقرر التوقف أم نواصل؟

كان ثمة عدد كبير من الدواعي للحد من حجم الخسائر. من ذلك مثلا أن الاستقبال الفاتر لأوامرنا من طرف فروع الحزب كان ينبئ عن تباين كبير في توسع رقعة العمليات مما قد يجعل العدو يفسر تلك العمليات بأنها مجرد أحداث متفرقة لا تحمل أي مغزى سياسي؛ كما أن السيطرة الفورية من طرف الجيش الفرنسي على مشروع التمرد، كشف عن نوايانا في توسيع رقعة العمليات وتحقق له ذلك بفضل الوثائق التي عثر عليها بحوزة الأشخاص المعتقلين، أو بفضل وشاية عملاء الإدارة المندسين في صفوفنا، وهذا افتراض بعيد الاحتمال حقا ولكنه ليس بالأمر المستحيل.

بعد كل هذا، لماذا أثرنا كل هذه الضجة؟ ألم يكن ذلك بغرض تخفيف حدة القمع على نواحي سطيف وقالمة؟ لقد نجحنا في إسعاف تلك المناطق. لقد أصبنا الهدف: فلتوقف.

هذا تفكير منطقي ولا شك، ولكن الاعتراف بالأمر الواقع ليس بالأمر الهين! فماذا سيقال عنا؟ لقد قمنا بتعبئة المناضلين ليسيروا إلى الحرب تحدوهم الثقة في قيادة حزبهم، الثقة في رجال لم يلتقوا بهم أبدا، وهاهم اليوم يلعبون على أعصابهم فيدعونهم اليوم للمخاطرة بأنفسهم في الحرب ثم يأمرونهم في اليوم الموالي بالقعود في بيوتهم.

بعد كل هذا، ما الداعي للمجازفة: هل فرنسا في مركز قوة؟ ما تعداد جيشها؟ هل في إمكانها التصدي لعمليات مبعثرة عبر كافة أرجاء الوطن؟ بعد كل هذا، أليست هذه فرصة لاستدراك ما فات من مشروع الثورة المسلحة التي قُتلت عند ولادتها في 1 أكتوبر سنة 1940 حين قررت مجموعة من طلاب جامعة الجزائر الاتصال بالدكتور لمين دباغين من أجل استدراجه إلى صفهم، والذي أقنعهم بأن الوقت لم يحن بعد وأم من الأفيد لهم أن يقوموا بتحضير الثورة في إطار حزب الشعب الجزائري؟ فيما يخصني شخصيا، فإنني كنت أشعر بحرج شديد لأنني لم أهتد إلى الطريق المؤدية نحو الحقيقة وبقي الأعضاء الآخرون، كلٌ من جهته، يساءلون ضمائرهم هل ينبغي أن نواصل أم نتوقف؟

استمرت الحالة النفسية والتساؤلات الباطنية جياشة طيلة 36 ساعة بدون انقطاع وبدون الخلود إلى النوم ولو لحظة واحدة، ولكن لم نتوصل إلى اتخاذ قرار. كان الوقت محسوبا علينا: إذا كان ولابد من إيقاف الآلة بعد انطلاقها فلا ينبغي الانتظار إلى أن يحين اليوم الأخير.

في لحظة من اللحظات تذكرتُ. لقد تذكرت جواب محمد لمين دباغين حين أعلنتُ له عن مشروع الطلبة الجامعيين بخصوص تفجير الثورة المسلحة يوم 1 أكتوبر 1940 حيث قال لي: «إن الثورة حين تفشل يكون ضررها أكبر من نفعها». ولقد علمتنا تجارب الثورات الماضية، ونذكر منها على سبيل المثال ثورة الأمير عبد القادر والزعاطشة وأولاد سيدي الشيخ وبوعمامة وغيرها كثير... لم يكن لها من نتائج سوى القمع الشنيع، وإراقة الدماء، والإبادة، ومصادرة مئات الآلاف من الهكتارات، وتدمير القرى، واستعباد السكان، وبعد إخضاعهم يقضون عشرات السنين قبل أن يهتدوا من جديد إلى طريق الحرية والكفاح من أجل الاستقلال.

كان الأمر شديد الوضوح بالنسبة لي. إن الأحكام التي أصدرها المناضلون بسبب تراجعنا عن الثورة الشاملة وتعرُّض قيادة الحزب لهجمات هي أقرب إلى القدح منها إلى الانتقاد... كل ذلك لم يعد يثير في نفسي جزعا ولا قلقا؛ إن الصورة المثالية والشاعرية عن الثورة وهي تدحر القوات الفرنسية وتدمرها، مثلما سيحدث بعد ذلك في معركة ديان بيان فو جديدة فوق الأرض الجزائرية، ومثلما كان يحلم بذلك (فرانتز فانون) في افتتاحية المجاهد سنة 1958 أو 1959 بتونس؛ كل هذا لم يكن يثير في نفسي ذرة من السرور والغبطة؛ ذلك أنني أصبحت واعيا تماما بالأهمية الحيوية للتخطيط والإعداد الجيد في كنف الهدوء وصفاء الذهن والقناعة العميقة بشرعية مطالبنا وعدالة قضيتنا وبأهمية حصول الإجماع على أوسع نطاق ممكن بين المناضلين والإطارات والقياديين بدل الركون إلى قرار اتُخذ بكثير من التسرع، وتحت وطأة الأحداث المأساوية، من طرف عدد ضئيل من المناضلين الذين لم يسلموا فيما بعد من الملامة على جرأتهم وشجاعتهم المزدوجة: مرة أولى حين أقدموا على إعلان الحرب ضد

المغتصب الظالم ومرة ثانية حين واجهوا العتاب الظالم والمسموم لأنهم فكروا في القيام بما يمليه الواجب من أجل صون حظوظ المستقبل.

حين وصلنا إلى هذا المستوى في التفكير والنقاش المعمق والجاد والمسؤول، أعلنتُ عن قناعتي وإيماني بأننا إذا أردنا تقديم خدمات جليلة لوطننا وشعبنا، فلا يحق لنا أن نبدد طاقاتنا النضالية الخارقة بزجها في مغامرة حربية خاسرة.

تلك هي المرة الثانية التي أجد فيها نفسي أمام خيار صعب: الآن كما في جوان 1940، حين توجب علي الأمر أن أختار بين الاتعاظ بنصائح محمد لمين دباغين الذي حثنا على التريث وتوخي الحذر، وبين الانصياع لما تدعوني إليه مشاعر الكبرياء والأنفة من رفض ونكران لتأجيل الموعد المحتوم لاندلاع الحرب التحريرية يوم 1 أكتوبر 1940؛ ذلك التأجيل الذي لم يتوان رفاقنا في منطقة القبائل، مولود معمري وحسين بن علي، في مؤاخذتنا بشأن ذلك الموقف؛ باعتبار أننا حين نفعل ذلك فكأنما كنا نقايض دورنا كنخبة مثقفة، مستعدة على الفور لقيادة الثورة الوطنية مقابل وضع أنفسنا في خدمة قيادة شعبية غير واضحة المعالم. تنطوي هذه المآخذ على جانب كبير من الصواب ولقد لمسنا صحة ذلك فيما بعد، حين ضبطنا حصيلة النشاط السياسي القائم على أساليب الدعاية والتحريض غير المنظم والعقيم.

هذا ما دفعني إلى اتخاذ موقف نهائي بضرورة إلغاء الأمر بالانتفاضة قبل أن نفقد زمام المبادرة وتفلت الأوضاع من أيدينا؛ وبهذه الكيفية احتفظنا لشعبنا ولتنظيمنا السياسي بحظوظه كاملة لاستئناف المشروع الثوري حين تتوفر ظروف أفضل، أي بعد اكتمال النضج والوعي السياسي واستعادة ثقة المناضلين والتحضير الجيد على الصعيدين التقني والسياسي. وانحصرت مهمتنا الأساسية حينئذ في تحديد وضبط الاستراتيجية الشاملة للكفاح. أما بخصوص نشر وتعميق التوجه الاستقلالي فلقد قطعنا أشواطا جد معتبرة؛

فشتان بين ذهنية الجزائري في 1940 والذهنية التي أصبح عليها في سنة 1945. لقد صار يتمتع بوعي تام بذاته وبوضعيته وبإمكانياته وبطموحاته.

لا جدال في أن الثمن الذي دفعه شعبنا في 8 ماي 1945 كان باهظا، ولكنه قدم لنا خدمة جليلة، لأنه أقنعنا بأن زمان المطالب الشبيهة بالأحلام الأفلاطونية قد ولى إلى غير رجعة، وأن الرقية بالكلمات المعسولة للحصول على الاستقلال قد إنتهى عهدها، وأن شهر ماي 1945 يمثل حدا فاصلا بين عهدين في النظام الدولي، وأن الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية ينبغي أن يتخذ منعطفا جديدا، وملموسا، وواقعيا، وفعالا، ومتأنيا، وبنَّاء من أجل التوصل إلى إحداث توازن جديد في القوى بيننا وبين خصومنا.

فمن الآن فصاعدا ينبغي أن يكون مفهوم توازن القوى هو القاعدة الرئيسية التي نبني عليها مخططاتنا. ستكون علاقات القوى هذه ذات أبعاد أخلاقية وثقافية وتقنية وعلمية واقتصادية ودبلوماسية وسياسية لكي تكون دعامة لأعمالنا في كل ما يتعلق بالإعداد والتكوين وتراكم الوسائل الضرورية للكفاح المسلح. لن يتأتى النجاح والنصر للكفاح ضد الهيمنة الاستعمارية على هذا البلد الذي صار مستوطنة فرنسية إلا باللجوء إلى الثورة المسلحة. إن اللجوء إلى الكفاح المسلح ضرورة لا مناص منها لإرغام القوى الاستعمارية مهما كان جبروتها، على التسليم بحتمية الحل المتفاوض عليه؛ ومن ثمة فصاعدا، سوف تدخل الثورة التحريرية مرحلة المدِّ التي ستقودها إلى النصر النهائي.

بعد أن وقرت هذه القناعة في أعماقنا، بادرنا بإصدار الأمر بإيقاف الانتفاضة من أجل الحد من الخسائر وكانت تحدونا شجاعة أدبية كبيرة، بعد أن حصل الإجماع التام بيننا: حسين عسلة، والحاج محمد شرشالي، وسعيد عمراني، وأنا شخصيا. كان ذلك يوم 18 ماي 1945، ولم تكن تفصلنا عن موعد اندلاع الثورة سوى خمسة أيام.

لم نتمكن من إخطـار بعض الفروع فـي الوقت المناسب، ممـا جعلنـا نتأسف كثيرا على ذلك؛ والكمال لله وحده؛ وبعد مدة اقتنع الجميع علـى مـا أظـن، بسداد رأينا وسلامة القرار الذي اتخذناه.

لقد استقى 8 ماي جزءا من منابعه من اندحار فرنسا سنة 1940:

- لقد عانى الشعب في 8 ماي، مـا عـانى الثـوار فـي عهد الأميـر عبد القـادر، وأحمد باي، وبومعزة، والزعاطشة، ومنطقـة الأغـواط، ونـواحي تقـرت، وأبنـاء منطقـة القبائـل، وأولاد سيدي الشيخ، والمقرانـي، وبوعمامـة وأبنـاء الصـحراء وغيرهم...

- من رحم 8 ماي وُلدت المنظمة الخاصة.

- هـو الـذي حـث علـى تحضـير الكفـاح المسـلح فـي مـؤتمر زديـن (ديسـمبر 1948) بتعزيز المنظمة الخاصة وتدعيم تنظيمها.

- هو الذي أنجب أول نوفمبر 1954.

- وساهم في انبعاث الشعب الجزائري يوم 3 جويلية 1962.

وقبل أن أنهي مداخلتي، وبما أننا نسعى جميعـا لإعـادة الحقيقـة التاريخيـة إلـى نصابها، فربما أكون مقصرا، في إطار الجو الحميم والأريحية التي طبعت هذا اليوم الدراسي، إذا لم أقص عليكم الحكاية الطريفة التالية: منذ مدة طويلة مضـى عليها ما يناهز العشرين عاما، كنتُ ألتقي مرارا فـي جـو ملـؤه الـود والتعـاطف، بأحد جيراني وكان من الإطارات السامية في الدولة، فكنا نقضـي لحظات ممتعة نتبادل أثناءها الأفكار حـول كـأس مـن الشـاي المعطـر بالنعنـاع، وكانـت زوجتـه تتـولى تحضـيره لنـا. وذات يـوم طـرأت علـى ذهنـي فكـرة أن أسـأله، بمـزيج مـن الجـد والهـزل، عـن مـدى صـحة الشـائعة التـي أخـذت تنتشـر والتـي مفادهـا أن

السلطة الحاكمة تفكر في صرف راتب ضخم جدا على معاش جميع الإطارات السامية التي تتوفر على أقدمية تفوق 10 سنوات في المكتب السياسي للحزب؟

أجابني: «بلى، ولكن هذا الخبر ما يزال مجرد شائعة في الوقت الراهن».

قلتُ له: يا للخسارة أن تكون مجرد فكرة في الهواء، ولكن إذا ما تحققت فسوف أتقاضى، أنا شخصيا، مبلغا ضخما من المال.

اعترضني قائلا: «ولكنك لم تكن أبدا عضوا في المكتب السياسي!»

قلت له: بلى، بلى عندي أقدمية إحدى عشرة سنة في المكتب السياسي بين سنة 1940 و1951.

هزَّ كفه كمن يريد أن يطرد ذبابة فقال لي: «لا، لا هذا لا يدخل في الحسبان!»؛

أحقا؟! ولماذا لا تؤخذ هذه الأقدمية في الحسبان؛ وهل أول نوفمبر نزل علينا من السماء؟ وما تصنعون بالأحداث التي سبقته؟

أجابني: «هذا غير وارد في الحسبان، هكذا قررنا، وانتهى. لقد بدأنا الحساب اعتبارا من سنة 1954، ولا مجال للتراجع في هذا الشأن»

قلت له وأنا أوشك أن أنفجر ضاحكا: هذا أطرف ما سمعته، حسنا، ولكن سوف يتوجب عليكم أن تجدوا حلا للمشكلة الآتية، فإذا أردتم محو التاريخ لا بد أن تُغيروا العلم! علَم مليون ونصف مليون من الشهداء!

ها أنا وصلتُ إلى نهاية مداخلتي. وإني آمل أن تكون قد أثارت اهتمامكم وساهمت في تصحيح بعض معلوماتكم عن هذا الحدث... وعن التاريخ.

أشكركم مرة أخرى على حسن الإصغاء.

الملحق 19

من مظاهر تزييف التاريخ: النظرية الشيوعية بخصوص «الجزائر أمة في طور النشوء» حسب (موريس طوريز)[1]

في سنة 1939، صدرت أطروحة عن «الجزائر أمة في طور التكوين» بقلم (موريس طوريز) الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي، وبمجرد أن صادق عليها الحزب الشيوعي الجزائري بدوره، راح الشيوعيون يناقضون موقف حزب الشعب الجزائري بخصوص وجود الأمة الجزائرية منذ عصور طويلة قبل مجيء الاحتلال الفرنسي سنة 1830.

حاول (طوريز) بناء أطروحته حول فكرة محورية مفادها أن تطور الأمة الجزائرية تاريخيا يندرج في منظور التقدم والرقي العام، يتميز بعملية الاختلاط الثري بسبب تمازج عدة أجناس ذات أصول مختلفة ومعتقدات دينية متنوعة. هذه الأجناس التي قُدر لها أن تتعايش سلميا تحت رعاية دولة فرنسا ذات النظام الجمهوري المناهض للاستعمار، ويتعين على هذه الأخيرة أن تسهر على امتزاج هذه الفئات السكانية فيما بينها وتوفير الشروط الموضوعية لتجسيد رغبتها في التعايش بصورة مشتركة. بمعنى أن تشكيل الأمة الجزائرية ما يزال في طور «غير مستقر» وأنها بصدد البحث عن ذاتها. إنها أبعد ما تكون عن

(1) (Maurice Thorez) الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي. أصبحت نظريته حول «الأمة الجزائرية في طور النشوء» عقيدة راسخة لدى الحزب الشيوعي الجزائري. وقد أعلن عنها في خطاب ألقاه بالجزائر في 11 فيفري 1939.

استكمال نموها ككيان جماعي متناسق ومتضامن بين «عشرين جنس» تصبو جميعا إلى تجاوز اختلافاتها للانصهار في بوتقة واحدة مبنية على المساواة الكاملة بين عناصرها في الحقوق والواجبات.

ولقد ثار حزب الشعب الجزائري ضد هذا المفهوم الذي يحاول البعض تطبيقه لتعريف هوية الأمة الجزائرية؛ ويرى الحزب أن هذا التصور ينطوي على خطورة كبرى لأن الحزب الشيوعي يتستر خلف مزاعم بناء تعريف واقعي للأمة بينما هو يصبو في الواقع إلى جعل هذه الأمة مجرد كيان «افتراضي» ليتسنى له تقديم تعريف وهمي للأمة التي هي في طور التكوين للعيش في مستقبل يستحيل الوصول إليه لأنه يقتضي تحقيق شرط أولي هو: عتق الأمة الفرنسية ذاتها من قبضة الامبريالية.

هذا الكيان «الموعود» للأمة الجزائرية هو الذي اعترض عليه حزب الشعب الجزائري بطل ما أوتي من قوة. كما أنه رفض التصديق على فكرة إذابة الأمة في خليط مختلف التركيبات الإثنية الت وطأت أقدامها الأرض الجزائرية وراء جحافل المحتلين الذين جاؤوا سنة 1830. فالأمة الجزائرية في قناعة حزب الشعب الجزائرية أمة واحدة لا تقبل التقسيم، ولا حاجة لها إلى الانفتاح بصورة مصطنعة لاستتيعاب العنصر الأجنبي الذي استوطن الجزائر عنوة بواسطة العنف الاستعماري، لاسيما وأن مهمة الاستيطان تتمثل أساسا في جعل الجزائر مستعمرة استيطانية.

لذلك فإن أطروحة (موريس طوريز) لا يمكن إلا أن تكون على طرفي نقيض مع العقيدة الراسخة والمعلن عنها في جميع الظروف والأحوال من طرف الحركة الوطنية الراديكالية منذ عهد نجم شمال افريقيا والتي تؤمن بأن الأمة الجزائرية نشأت منذ عصور موغلة في القدم؛ وأنها تستمد قوتها وحيويتها

من ثقافتها العربية ومن تقاليدها العريقة وأن وحدة كيانها كأمة تبلورت تاريخيا في بوتقة الدين الإسلامي والسلالات المرموقة التي توالت على حكم الوطن.

بهذه الكيفية أُغلقت الأبواب في وجه المزاعم التي اختلقتها إيديولوجية الحزب الشيوعي. فالأمة الجزائرية التي يوعز بها هذا الحزب لا وجود لها إلا في أذهان مُنظريه؛ بل هي في أحسن الأحوال مجرد حالة محتملة أو خطة أولية يُنتظر منها أن تتطور وتنمو مع مرور الوقت لتتخذ في يوم ما شكل فسيفساء من الأعراق تتميز كل منها بعبقريتها الخاصة. إن أمة من هذا القبيل، لن تكون إلا هيكلا بدون روح لأنها ستتولد عن محاولة مصطنعة لزرع أقلية من السكان الأجانب في جسم المجتمع المؤلف من سكان أصليين؛ فالتشبث بهذا الأمل ما هو في نظر الوطنية الثورية إلا زيغ وضلال فكري. ولذا فإن الوطنيين يستنكرونه ويعترضون عليه لأنه في نظرهم من قبيل اللغو الذي لا غاية له سوى تدمير مقومات الشعب الجزائري الأخلاقية والروحية وحمله على التنكر لأصالته.

يقول (موريس طوريز)

ثمة أمة جزائرية في طور النشوء التاريخي. ومن الممكن تيسير هذا التطور بفضل جهود الجمهورية الفرنسية. ومن يدري فربما يوجد بينكم هنا، أحفاد تلك الأقوام النوميدية التي سبق لها أن بلغت درجة من التحضُّر إلى درجة أنهم جعلوا أراضيهم أهراء لتخزين غلال روما العتيقة، وأحفاد أولئك البربر الذين أنجبوا القديس أوغسطين، أسقف مدينة (هيبون)[1] وأنجبوا في الوقت ذاته (دونات) المنشق عن كنيسة روما، وأحفاد أولئك القرطاجيين والرومان الذين

(1) Hippone، الاسم العتيق لمدينة عنابة الحالية (المترجم).

ساهموا طوال عدة قرون، في ازدهار حضارة ما تزال أثارها شاهدة عليهم حتى اليوم مثل بقايا آثار تبسة ومادور[1]، التي زرناها قبل بضعة أيام.

وهاهم بيننا اليوم، أحفاد العرب الذين جاءوا تحت ظلال راية النبي، وكذلك أبناء الأتراك الذين اعتنقوا الإسلام وأقبلوا من بعدهم فاتحين جدد، واليهود الذين استوطن عدد كبير منهم هذه الأرض منذ قرون؛ هؤلاء جميعا قد امتزجوا فوق أرضكم الجزائرية، بالإضافة إلى اليونانيين والمالطيين والاسبان والإيطاليين والفرنسيين وما أدراك ما الفرنسيون[2]! إنهم الفرنسيون القادمون من سائر أقاليمنا وبالأخص فرنسيو الأراضي الفرنسية في (كورسيكا) و(سافوا)، والأراضي الفرنسية في مقاطعة (ألزاس) الذين فروا سنة 1871، لكي لا يصبحوا بروسيين. ثمة أمة جزائرية بصدد التكون هي أيضا من امتزاج خليط بشري قوامه عشرون من الأعراق.

المصدر: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، صفحة 577.

(1) Madaure، الاسم العتيق لمدينة مداوروش الحالية (المترجم).

(2) ثمة وجه شبه مثير للتعجب بين هذه النظرية ونظرية الجنرال دوغول الذي اقترح على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بعد عشرين سنة من ظهور هذه الأطروحة، اقترح مقولته الشهيرة عن «الجزائر الجزائرية» حيث يتصور منح الجزائر استقلالا ذاتيا على أساس نظام فدرالي يضم مختلف الأعراق من فرنسيين وعرب وقبائل ومزابيين الخ... هذا النظام الفدرالي الذي لو تحقق لأدى إلى تفتيت الجزائر.

وللرد على المفهوم الرامي إلى تقسيم الصفوف، طرحت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باسم جبهة التحرير الوطني (سليلة حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية) أقول طرحت مفهوم الأمة الجزائرية المتكونة من شعب واحد تم صقله منذ قرون في إطار التاريخ والثقافة العربية الإسلامية المشتركة وهي التي أعطت للجزائر وجهها الحقيقي وشخصيتها التي ازدادت توثيقا بفضل الكفاح المستميت ضد الاستعمار. وإلى جانب هذا الشعب وُجدت جماعة مسيطرة: إنها الأقلية الأوروبية.

الملحق 20

موقف الحزب الشيوعي من حوادث ماي 1945

عندما اندلعت أحداث شهر ماي 1945، كان الشيوعيون طرفا فاعلا في القمع الأعمى الذي انجر عن تلك الأحداث، كما يتحملون جزءا من المسؤولية التي شارك فيها عدد من الوزراء الشيوعيين. إن العينات المقتضبة التي نستعرضها فيما يلي تُثبت أن صحافتهم كانت منسجمة كأعضاء الجوقة الواحدة، مع ميليشيات (أشياري) للتنديد بكل حقد ووحشية بما يسمونه «أشباه الوطنيين» والمطالبة بالقضاء عليهم. يتعلق الأمر هنا بصحيفة «لومانيتي» بالنسبة للحزب الشيوعي الفرنسي، وصحيفة «ليبرتي» بالمسبة للحزب الشيوعي الجزائري، حيث شنت هاتان الصحيفتان حملة هستيرية مسعورة استهدفت أعضاء «أحباب البيان والحرية» وكذا أعضاء حزب الشعب الجزائري واصفة إياهم بأنهم «نازيون». ولقد تنافست تلك الصحف في مضمار الشراسة وراحت تدعو إلى ارتكاب المزيد من الجرائم وتصرخ وتولول لمطاردة من تسميهم «الانفصاليين» وكانت واعية بأنها بذلك تصب الزيت على النار. ولقد سمحت لنفسها بالتحريض على الإبادة الجماعية باسم الحق في إجراء المحاكمات الصورية السريعة التي كانت تمد لها يد العون وتساندها بدون أدنى وازع من ضمير أو أخلاق وذلك من خلال ما تنشره من مقالات وتحقيقيات ملتهبة.

خلال تلك الأيام الفظيعة من شهر ماي 1945، لم يعد ثمة أي فرق بين تصرفات الشيوعيين والمستوطنين الذين كانوا يطلقون النار بصورة عشوائية

على كل من يصادفونه من الجزائريين. ذلك أن أطروحات هؤلاء وأولئك كانت متكاملة فيما بينها؛ ففي رأي هذه الصحف إن الجماهير المسلمة لم تكن تسعى للانفصال عن فرنسا وإنما كانت مخدوعة ومدفوعة إلى العنف من طرف مثيري الشعب الوطنيين. لقد حاك هؤلاء «مكيدة» ذات طبيعة فاشية بدعوى مزعومة هي تحرير الجزائر، وإن المحرك الرئيسي لهذه المؤامرة هو حزب الشعب الجزائري.

كتبت جريدة (لومانيتي) بتاريخ 12 ماي 1945 ما يلي:

«تم تحريض السكان الجائعين على القيام بأعمال عنف، من طرف العناصر المحرضة المعروفة لدى الإدارة»[1].

وكتبت الجريدة نفسها بتاريخ 19 ماي 1945:

«يجب تسليط أقسى العقوبات على القتلة النازيين الذين شاركوا في أحداث 8 ماي، وكذا القادة الوطنيين المزعومين الذين حاولوا تضليل الجماهير المسلمة ودخلوا بالتالي في لعبة «الأسياد المائة» محاولين إحداث القطيعة بين السكان الجزائريين وشعب فرنسا».

وكتب (إيتيان فاجون) نائب الحزب الشيوعي الفرنسي بتاريخ 11 جويلية 1945:

«إن مجازر قالمة وسطيف ما هي إلا مظاهر مؤامرة فاشية وجدت عملاء لها في الأوساط الوطنية».

صرح (كابـاليرو) أمين الحزب الشيوعي الجزائري في مؤتمر الحزب الشيوعي الفرنسي (28 جوان 1945):

---

(1) جريدة (L'Humanité) هي اللسان المركزي للحزب الشيوعي الفرنسي.

«إن الشعب الجزائري لا يرغب في الانفصال عن فرنسا؛ أما أولئك المطالبون بالاستقلال فإنهم عملاء نوع جديد من الامبريالية. لا نريد استبدال حصان أعور بحصان أعمى».

الملحق 21

نداء من لجنة الإغاثة الشعبية الجزائرية[1]، أيها الجزائريون، أيتها الجزائريات، أيها الأوروبيون، أيها المسلمون لنعمل معا لإحباط المؤامرة الفاشية كفى إراقة للدماء في الجزائر.

لجنة الإغاثة الشعبية من بين التنظيمات السائرة في فلك الحزب الشيوعي الجزائري، وهي مكلفة بتقديم العون للعائلات المعوزة وضحايا القمع، بواسطة جمع التبرعات في شكل أموال وثياب وأدوية. كما تشرف اللجنة على تنظيم حملات المساعدة والتضامن، على نطاق أوسع، في حالة حدوث كوارث طبيعية (فيضانات، أوبئة، زلازل).

النداء الذي نعرضه فيما يلي، يتضمن تنديد لجنة الإغاثة الشعبية بالقمع المسلط «بدون تمييز» ضد السكان «الأهالي». بيد أننا نلاحظ مباشرة بعد هذا أن اللجنة تُميز بوضوح شديد بين من تسميهم السكان الأبرياء وبين من تصفهم بأنهم « محرضون منتمون إلى الحركة الوطنية»، والمقصود بهذا «عملاء حزب الشعب الجزائري» الذين قاموا بتحريض السكان الذين ليسوا بالضرورة معادين لفرنسا.

ويعكس هذا النداء بكل وضوح، موقف الحزب الشيوعي الجزائري الشديد الغموض والالتباس. بخصوص أحداث ماي 1945. فمن وجهة نظرهم إن هذه الأحداث عبارة عن مؤامرة فاشية مدبرة من طرف الوطنيين الراديكاليين

---

(1) منشور تم توزيعه في وهران يوم 13 جوان 1945.

المنضـوين تحـت لـواء حـزب الشـعب الجزائـري ومـن لـف لفهـم مـن كبـار المستوطنين وأربـاب الصـناعة فـي الجزائر، وبعض القيـاد والأغـوات والبـاش أغوات وبعض مسؤولي أجهزة البوليس الموالين لحكومـة (فيشـي). ومـن ثمـة يطالب البيان بتسليط أقسى العقوبـات ضد مـدبري هذه المؤامرة. أمـا الجمـاهير الشعبية المحلية التي يقول عنهـا البيـان إنهـا تتميز بـالولاء لفرنسـا، فبـالرغم من أنها راحت ضحية القمع الظالم فلا ينبغي أن يصدها ذلك عن مواصلة العمل في سبيل ترقية «الوحدة الأوروبية – الإسلامية» في الجزائر.

أما 1ماي بالجزائر و8 ماي بالقطاع القسنطيني: فهي أحداث دموية من تدبير العناصر الفاشية؛ وهذا لا يعنـي أن السواد الأعظم من الجماهير المسلمة تقف ضد الديمقراطية وضد فرنسا.

ولهـذا أيضـا نعبـر عـن إدانتنـا للقمـع الوحشـي المسلط ضـد المسلمين بـدون تمييز، ولاسيما ضد المناضلين المنخرطين في صفوف الاتحاديـة العامـة للشـغل والتنظيمات الديمقراطية.

إن لجنـة الإغاثـة الشـعبية تنحنـي بـإجلال أمـام أرواح الضـحايا الأوروبيـين والمسلمين، وتعبر عن تعازيها الحارة لعائلاتهم.

إن المسـؤولين الحقيقيين هـم: 100 مـن أسـياد الجزائـر، وعملائهـم الـدين مـا يزالون يمسكون بمقاليد الدوائر العليا في الإدارة الجزائرية، ومعهم المحرضـون الوطنيون الجدد.

ثمة عدد من محـافظي البلـديات، والقيـاد، والأغـوات، والبـاش أغـوات، الـذين يختلسـون المؤن ثم يبيعونها في السوق السوداء ويكدسون الثروات علـى حسـاب السكان المسلمين.

ثمة بعض مسؤولي أجهزة الشرطة التي لم تتم تصفية صفوفها، يترصدون تحركات ممثلي التنظيمات الديمقراطية، مثلما حدث في صبيحة 1 ماي بينما يرخصون لحزب الشعب الجزائري بتنظيم المظاهرات في المساء، مما تسبب في وفاة عدد من المساكين المغرر بهم بواسطة نداءات لتوزيع المؤونة وقطع القماش.

نطالب بما يلي:

تسليط الضوء على هذه الأحداث المؤسفة.

تسليط العقوبات بدون شفقة ولا رحمة ضد مدبري المؤامرة الفاشية وعملائهم (إجراءات قضائية من شأنها أن تعزز وحدة الصفوف بين الأوروبيين والمسلمين في الجزائر).

اتخاذ تدابير لتطهير جميع القطاعات والقضاء المبرم على العملاء والمخربين.

الملحق 22

أحد عناصر حزب الشعب الجزائري يندس في صفوف الحزب الشيوعي

يشرح البيان التالي، الصادر عن عمالة الجزائر، الظروف التي قُتل فيها المدعو لعجالي محمد السعيد. والحقيقة أن هذا الأخير كان مناضلا ينتمي إلى فرقة محمد طالب، الحاكمة تحت إمرة سيد علي عبد الحميد؛ ولقد لعب دورا بارزا في طباعة وتوزيع النشرة الدورية «العمل الجزائري» السرية. وفي الوقت ذاته كان مكلفا بمهمة اختراق صفوف الحزب الشيوعي الجزائري، فتمكن من تولي منصب سكرتير فرع حي القصبة. وهذا يفسر حضور كبار الشخصيات في الحزبين الشيوعيين الجزائر والفرنسي جنازته في مقبرة القطار، ثم تداولوا على المنصة للتنويه بتعلقه بالشيوعية و»القضية الفرنسية»!

للتذكير، فإن الحزب الشيوعي لم يتفطن أبدا، حتى بعد وفاة لعجالي، أنه كان مندسا في صفوفه بأمر من الجناح الراديكالي في الحركة الوطنية الجزائرية.

بيان عمالة الجزائر:

أسفرت نتائج التحقيق الأولي عما يلي:

في يوم 18 ماي 1945، وعلى الساعة الثانية بعد منتصف الليل، اعترضت دورية للشرطة سبيل شخصين كان أحدهما يحمل حقيبة ثم لاذا بالفرار عند

رؤيـة رجـال الأمـن. اختفـى أحـدهما تحـت جنـاح الليـل فلـم تـتمكن الدوريـة مـن تقصـي أثـره[1]؛ أمـا الثـاني، وهـو حامـل الحقيبـة، فقـد أُجبـر علـى الالتجـاء إلـى طريق مسدود من طـرف الشـرطيين اللـذين كانـا يلاحقانـه؛ وبمـا أنـه كـان يحمـل معه مسدسا فقد دخل معهما في اشتباك أسفر عن مصرعه.

بعد التعرف على هويته تبين أن اسمه لعجالي محمد السعيد بن طاهر.

يجري الآن تحقيق إضافي معمق حول هذه القضية.

صحيفة (لاديبيش ألجيريان) 1945/05/20.

جنازة لعجال محمد سعيد بن طاهر سكرتير الفرع الشيوعي في حي القصبة

الجزائـر (وكالـة الأنبـاء الفرنسـية) – أمـس، علـى السـاعة الواحـدة والنصـف زوالا، جرت مراسم تشييع جنازة لعجالي محمد سعيد بن طاهر، سكرتير الفرع الشـيوعي فـي حـي القصـبة، المتـوفى فـي ليلـة 16 بطريقـة عنيفـة فـي ظـروف سيكشف عنها التحقيق الجاري.

حضـر مراسم تشييع الجنازة جمع غفير. التأم شمل المشيعين في منزل الفقيد، الكـائن فـي شـارع (فيـردان). سـار خلـف الجثمـان جمـع مـن الرجـال والنسـاء والأطفال واصطف خلف النعش مناضلو الحـزب الشيوعي والمنظمـات النقابيـة تتقـدمها الأعـلام الفرنسـية ورايـات الفـروع الشـيوعية المتواجـدة بـالجزائر العاصمة. وقد لوحظ حضـور السـادة (جوهـانس، ونوفـو)، الموفـدين مـن طـرف اللجنـة المركزيـة للحـزب الشـيوعي الفرنسـي؛ وكـذا السـادة عمـار أوزقـان، و(مونوز، وبارس) من الحزب الشيوعي الجزائري؛ والسيد (رينـو)، سكرتير الاتحاديـة العامـة للشـغل، و(بيـار فاييـت)، عضـو اللجنـة الاستشـارية وسـكرتير

(1) هذا الشخص هو سيد علي عبد الحميد.

الاتحاد الإقليمي للنقابات، محاطين بجميع أعضاء المكتب الاتحادي وعدد من المناضلين المسلمين والأوروبيين.

حل الموكب الجنائزي في مقبرة القطار، وبعد مراسم الجنازة تعاقب على المنصة ثلاثة خطباء باسم الحزب الشيوعي وفرع حي القصبة للتنويه بمناقب «المناضل الذي رزئ فيه في وقت مبكر كل من حزبه والقضية الفرنسية».

صحيفة (لاديبيش ألجيريان) 1945/05/20.

الملحق 23

اللجنة المركزية (بوزريعة، أكتوبر 1946)

دُعيت اللجنة المركزية للاجتماع في شهر أكتوبر 1946 ببوزريعة، من طرف مصالي للفصل في مسألة المشاركة من عدمها في أول انتخابات تشريعية في ظل الجمهورية الرابعة.

إن حل حزب الشعب في 26 سبتمبر 1939، وما تبع ذلك من قمع مسلط على إطاراته، قد أرغمه على الالتجاء إلى خيار استراتيجي قائم على القطيعة ورفض تقديم أية تنازلات. كما أن الانتفاضة التي تم إجهاضها في ماي 1945، وكذا المجازر المرتكبة من طرف قوات الجيش والشرطة الفرنسية قد زادت في تصلب موقف حزب الشعب كمُعارض لا يلين. هذا ما يفسر رفضُه السماح لفسه بأي شكل من أشكال التساهل مع النظام الاستعماري، ورفضه بصورة أخص أن يُستخدم كمطية انتخابية من طرف الإدارة الاستعمارية الجامدة وغيِّها في مواصلة سياسة القمع بجميع صوره وأشكاله.

ومع ذلك ففي أكتوبر 1946، سوف يحاول مصالي شخصيا التأثير على موقف اللجنة المركزية المعادية صراحة للدخول في أية مجازفة انتخابية. إلا أن مصالي بفضل قدرته على الإقناع وبفضل الكاريزما الشخصية التي يتمتع بها تمكن من حمل اللجنة المركزية على تغيير وجهتها وتليين موقفها المتصلب والتحلي بواقعية أكبر. ففي نظر مصالي، ينبغي على حزب الشعب الجزائري أن يشارك في الانتخابات، وينبغي عليه أن يتخذ تلك الانتخابات وسيلة للنضال. ودون أن يخفف من وطأة ضغوطه السياسية ينبغي عليه أن يستغل الحملات

الانتخابية والمجالس المنتخبة لكي يضمن لنفسه عددا من المنابر التـي تسمح لـه بالدفاع عن مطالبه بكل صراحة وعلى مرأى ومسمع الجميع.

فيما يلي القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائـري (بوزريعة، أكتوبر 1946)

أحمد خليل	محمد عبدون
محمد خيضر	سعيد عمراني
حسين لحول	حسين عسلة
أحمد مصالي حاج	محمد بلوزداد
إبراهيم معيزة	أحمد بودة
محمد ممشاوي	مسعود بوقادوم
أحمد مزغنة	حاج محمد شرشالي
حسين مقري	محمد لمين دباغين
شوقي مصطفاي	عبد الله فيلالي (الخفيف)
	محمد طالب

الملحق 24

المؤتمر الأول لحزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية (15 و17 فيفري 1947) تأسيس المنظمة الخاصة

للتذكير، في هذا المؤتمر اتُخذ القرار التاريخي القاضي بتأسيس المنظمة الخاصة وتوجيه الحزب في طريق تحضير الكفاح المسلح. وحسب شهادة محمد عصامي، فإن عدد المشاركين في المؤتمر بلغ 54 عضوا، وهذا الرقم أخذه عن محمد بلوزداد الذي سيتولى فيما بعد رئاسة المنظمة الخاصة. وبناء على شهادات أعضاء آخرين يكون عدد المشاركين 60 عضوا. غير أننا لم نتمكن من تأكيد أسماء سوى 45 مشاركا.

أعضاء اللجنة المركزية	
حسين لحول	محمد عبدون
إبراهيم معيزة	سعيد عمراني
محمد ممشاوي	حسين عسلة
أحمد مصالي الحاج	أحمد بودة
أحمد مقري	حاج محمد شرشالي
شوقي مصطفاي	عبد الله فيلالي (سي عبد الله)
محمد طالب	عمارخليل

النواب الخمسة عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية الأعضاء في اللجنة المركزية
مسعود بوقادوم
محمد لمين دباغين
جمال دردور
محمد خيضر
أحمد مزغنة

الإطارات الحزبية على المستوى الجهوي	
محمد بلوزداد	قسنطينة، الرئيس
الطيب بولحروف	عنابة
إبراهيم تواتي	قسنطينة
عمار بوجريدة	قالمة
محمد عصامي	بسكرة
أحمد محساس	سطيف
والي بناي حسين آيت أحمد آيت بن يونس آيت مدري سعيد أوبوزار	بلاد القبائل (الرئيس)

عمار ولد حمودة عمر أوصديق	
سيد علي عبد الحميد عبد القادر حمودة	الجزائر الوسطى، (الرئيس)
محي الدين لغواطي محمد تازيرت باشا	بلكور (الرئيس)
امحمد بن مهل محمد دخلي	قطاع العاصمة، الجنوبي والشرقي (الرئيس)
امحمد يوسفي بن عمار مصطفى حمو بوتليليس هواري سويح	القطاع الوهراني (الرئيس)
بن يوسف بن خدة عبد المالك تمام	قطاع الصحافة
بلقاسم راجف	فيدرالية فرنسا
أحمد مصالي الحاج بمساعدة: محمد عصامي جمال دردور محمد خيضر بلقاسم راجف	رئيس المؤتمر
45	**المجموع**

الملحق 25

مداخلة الدكتور لمين دباغين، نائب حركة انتصار الحريات الديمقراطية عن قسنطينة على منصة المجلس الوطني الفرنسي نوفمبر 1947

سيداتي وسادتي.

إن زملائي من كتلة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الذين تداولوا على هذه المنصة قبلي، قد بيَّنوا بما فيه الكفاية أن الاستعمار كان بالنسبة لبدلنا المسكين، كارثة جسيمة على أكثر من صعيد. ولكن هيهات؛ فمن الخطأ الفادح الاعتقاد بأن تمسُّك الشعب الجزائري بإستعادة استقلاله يمكن إيعازُه إلى فشل الاستعمار في تحقيق مشاريعه، بالمفهوم المادي لهذه العبارة، فلو سلَّمنا بهذه المقولة افتراضًا، لكان معنى هذا أن لو نجح الاستعمار، على الصعيد المادي، في تحسين مستوى معيشة السكان الجزائريين فربما دفعنا ذلك إلى التنازل عن مقومات شخصيتنا وسيادتنا وهويتنا الثقافية عن طيب خاطر. هذا خطأٌ فادح ومحضُ افتراء. حتى لو افترضنا أن فرنسا حقَّقت أشياء خارقة فيما تسميه مستعمرتَها الجزائرية، ولو سلَّمنا جدلاً بأن الأكاذيب والمغالطات التي تُروَّج لصالح الاستعمار تحتمل بعض الصحة ولو صدَّقنا بأن الشعب الجزائري الذي يعاني القهر والبؤس، باعتراف فرنسا نفسها وتحت رعاية قوانينها، قد أصبح بفضل حراب البنادق الفرنسية شعبًا موفور الصحة ورفيع الثقافة وفي بحبوحة من العيش...

- **وزير الشؤون الداخلية**: لا داعي إلى كل هذه المبالغة.

- **السيد لمين دباغين**: أنا هنا لقول الحقيقة وسأستمر في قولها فكلماتي تُترجم حقيقة ما يجيش في فؤادي وإنني مُصرٌّ على تأكيد ما قلتُه.

- **السيد (هوتان ديغري):** لن نقبل هذه الدعوى التي تُثار ضد فرنسا في كل مناسبة. إننا نرفضها احترامًا للدماء التي بدلناها في سبيل إشاعة العدل وإرساء أسس الحرية.

- **السيد لمين دباغين**: لن تحملني هذه التدخلات على السكوت، ولقد سبق أن أدليتُ بهذه التصريحات أمام قاضي التحقيق في سنة 1943 وسأكررها كلما اقتضىالأمر.

لا تنسوا أيها السيدات والسادة، أن الجزائر أمةٌ ولقد كانت أمةً كاملة السيادة لولا أنَّ العدوان الذي تعرضت له سنة 1830 أفقدها سيادتها. ربما يميل البعض إلى نكران هذه الحقيقة. من ذلك على سبيل المثال، تلك التصريحات التي لا تفتأ الحكومة وبعض أعضاء هذا المجلس يرددونها في كل لحظة إذ يعتبرون الجزائر تارة، جزءً لا يتجزأ من فرنسا وتارة يُحاكمونها على أساس أنها ثلاث عمالات فرنسية وتارة أخرى ينظرون إليها على أنها واحدة من الجماعات المحلية التابعة للجمهورية الفرنسية. الواقع أن كل هذا مجرد تصريحات من طرف واحد ولا أساس لها من الصحة.

علاوة على هذا فإن المعاهدات المبرمة بين الدولة الجزائرية وبعض الدول، مثل إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا نفسها، لدليل واضح على أن الجزائر كانت في نظرهم أمة كاملة السيادة. ومن المعلوم أن فرنسا كانت تربطها علاقات دبلوماسية مع الجزائر وهذه حجة دامغة لا سبيل إلى دحضها، لأنها اعتراف عملي بسيادة الجزائر آنذاك؛ بل أكثر من كل ما أسلفنا، وهذا غير معروف بما فيه الكفاية، فلقد تأسس في القرن السادس عشر حلفٌ حقيقي بين

فرنسا والجزائر؛ وهل يُعقل إبرام حلف بين دولتين إحداهما منقوصة السيادة؟ في تلك الحالة لن تعدو العلاقة بينهما أن تكون خضوع التابع لسيده الإقطاعي.

من جهة أخرى كانت فرنسا تتحاكم مع الجزائر بصفتها دولة ذات سيادة بدليل أن فرنسا نفسها كانت تعتقد في سنة 1793، أي في خضم حربها ضد دول أوروبا كلها بل حتى في سنوات الثورة الفرنسية وفي عهد القنصلية، كانت تعتقد أن الجزائر هي البلد الوحيد القادر على تزويدها بما تحتاجه من قمح وقنَّب لصناعة الحبال ومن خيل... بل وصل الأمر بفرنسا إلى حد التماس مساعدة مالية معفاة من الفوائد. لقد حدث هذا في سنة 1797.

تُقدَّر المبالغ التي وهبتها الدولة الجزائرية لفرنسا بملايين الفرنكات الذهبية، فهل بعد هذه الحيثيات مجال للشك في اعتراف فرنسا بالسيادة الجزائرية؟

صحيحٌ أنه وقع بعد ذلك ما وقع في سنة 1830 وقاوم الشعب الجزائري وسقط من أبنائه خلال الفترة الممتدة بين 1830 و1857، ما يربو عن مليونين في ميادين القتال ضد عملية الاحتلال.

فلئن كانت الغلبة للجيش الأكثر عددا، ولئن كان مصير الحرب في غير صالح الشعب الجزائري، فهل هذا مبررٌ كاف للقول بأن الجزائر ضيَّعت حقَّها في استعادة استقلالها؟ وهل هذا يبرر ادعاء فرنسا بأن الجزائر صارت فرنسية؟ أيُّ قانون هذا الذي يُجيز لفرنسا أن تعتبر الجزائر أرضا فرنسية؟ هل هو قانون الغاب؟ أم هو قانون الاحتلال؟ فلنضرب مثلا من تشيكوسلوفاكيا وبولونيا، اللتين احتلهما هتلر بقوة السلاح، فهل كنتم أيتها السيدات وأيها السادة تعتبرونهما ممتلكاتٍ ألمانية طيلة السنوات التي استغرقتها الحرب العالمية الثانية؟

لا يجوز في مثل هذه الظروف، أن توجد اجتهادات رسمية متباينة عند معالجة قضيتين متماثلتين. لقد فقدت تشيكوسلوفاكيا سيادتها نتيجة عدوان امبريالي ولكنها احتفظت بحقها في الاستقلال وهاهي اليوم قد استعادت حريتها.

يصدق نفس الشيء على الجزائر التي أظهرت مقاومة بطولية ولكنها بالرغم من ذلك فقدت سيادتها بعد حرب ضروس كانت وبالا عليها. إننا نرفض التسليم بانتفاء حقنا في استرجاع سيادة بلدنا. سوف تستعيد الجزائر حريتها وستعود سيدة كما كانت وإننا لمقتنعون بهذا لأنه قلما نجد في العالم نظيرا للحالة التي آلت إليها بولونيا ولكنها مع ذلك انبعثت من جديد.

لم تكن الجزائر فرنسية في يوم من الأيام. هذه هي قناعتنا وهذا هو رأي بعض المؤرخين الأجلاء الذين عكفوا على دراسة حالتها. كل شيء يؤكد صحة هذا الرأي سواء في ذلك أحداث التاريخ ومعطيات الجغرافيا.

لم يفلح قرنٌ من الاضطهاد والقهر في محو شخصية الجزائر المتميزة، ولم تنل تلك المدة الطويلة من عزمها وإصرارها على استعادة هويتها. هذا هو السبب الذي يدفعنا نحن الجزائريين، اليوم مثل الأمس، إلى رفض أية حلول مهما كانت طبيعتها، إذا لم تضع في حسبانها أولا وقبل أي شيء آخر، ضرورة احترام شخصيتنا كجزائريين وترقية ثقافتنا العربية وبصفة أخص، منحنا كل الضمانات باسترجاع سيادتنا الوطنية.

إن الحلول التي تقتضيها القضية الجزائرية من زاوية النظر هذه، لا يمكن أن تخرج عن نطاق نيل الحقوق المشروعة وإقامة العدل وإرساء الديمقراطية. إنني استعمل عبارات «الحقوق المشروعة» و«العدل» و«الديمقراطية» وأنا متيقن من أن هذه العبارات لا تحمل نفس المدلول في ذهن من يطالب بالحقوق

المشـروعة والديمقراطيـة، وفـي أذهـان أولئـك الـذين يسـعون فـي الحقيقـة إلـى التمويه لحجب أفكار وأهداف أخرى غير معلنة.

هـل يرغـب بعضـهم فـي حـل للقضـية الجزائريـة خـارج إطـار الحقـوق المشروعة؟ مع ذلك فإن ما سوف أقوله، وأنـا أعتبرُه من صـميم الواقـع، سـوف يصـيب بعـض أعضـاء هـذا المجلـس برجفـة. فـي سـنة 1830 حـدث العـدوان الامبريالي على الجزائر بدافع الجشع إلى الثراء والاحتلال. وإن حكاية كل من (بكـري) و(بوشـناق) فـي قضـية القمـح لـدليلٌ واضـح علـى صـدق مـا أقـول: لقد انقضَّ الأقوى على الأضعف آنذاك، مما أسفر عن فرض سياسـة الأمـر الواقـع الذي نحن بصدد الكلام عنها اليوم.

إن الحلَّ من وجهة نظر القانون المسير للأشخاص ومن وجهـة نظـر القـانون المحضة ومن وجهة نظر القانون الدولي، يستدعي حتمًا جلاء القوات الفرنسية من الجزائر وإعادة الأراضي المغتصبة إلى مالكيها الشرعيين وإعادة المدارس (التقليديـة) إلــى حضــن الثقافـة العربيـة وإعــادة المسـاجد إلـى رحـاب الـدين الإسلامي؛ فهل نحن فعلا، بصدد البحث عن حل عادل؟

إن المسـألة الجزائريـة كانـت فـي بـدايتها حربـا عدوانيـة ثـم صـارت مقاومـة وكفاحا وها هي اليوم تظهر في صـورة دعوى مرفوعـة بين الجزائـر وفرنسـا. في هذه الدعوى يحتفظ الفرنسيون لأنفسهم بمنصب القضاة ودور الحكام معا.

من المعلوم أنه في القضاء العادل لا يجوز أن يفرض أي طـرف نفسـه بمثابـة الخصـم والحكَـم فـي آن واحـد؛ وبهـذا الصـدد يقتضـي الحـل النهـائي للقضـية الجزائريـة، إن كنـتم أيهـا السـيدات والسـادة راغبـين فـي ذلـك حقـا، أن تُطـرح القضية على قضاة ليسوا لا جزائريين ولا فرنسيين.

أقول في هذا المقام أيضا إن الحل واضح لا غبار عليه؛ فلقد بذل الشعب الجزائري ما يكفي من تضحيات أثناء الحربين العالميتين دفاعا عن القضية الديمقراطية، وإن له حق المطالبة بإحلال هذه الديمقراطية في وطنه بعد أن ساهم في إقامتها في شتى بلدان العالم.

فلمنح الكلمة للشعب الجزائري ولنسمح له بالتصويت على مجلس تأسيسي مطلق السيادة بواسطة الاقتراع العام مثلما فعلت انجلترا في مستعمراتها بالهند. هذا هو الحل الأوحد ولا حل غيرُه، لمعرفة نوع النظام السياسي الذي يرغب فيه الشعب الجزائري وطبيعة العلاقات التي يتمنى أن تربطه بفرنسا أو بغيرها من بلدان العالم.

إن الحلول التي استعرضناها الآن، واضحةٌ وبسيطة ولكن من اليسير أن نتوقع بأنها لن تحظى بالقبول لسبب بسيط جدا هو أنها حلولٌ مبنية على العدل والحقوق المشروعة والديمقراطية، وبما أنها حلول مبنية على العدل والمشروعية والإنصاف فسوف يتنكر لها الجميع بالإضافة إلى أن الاستعمار، ذي الأفق الضيق والفكر الرجعي، يقوم على أساس الاجحاف والظلم ولا يزال يفعل فعله في النفوس إلى اليوم. والحال أن مطالبنا ليست من قبيل استجداء المنن والأفضال وإنما هي من قبيل المدافعة عن حقنا المشروع. إنه حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وهذا ما نطلبه نحن الجزائريون ونحن واعون بأنه مكسبٌ من مكاسبنا التي دفعنا ثمنها غاليا بفضل تضحياتنا خلال الحربين العالميتين، حين ساهمنا في إنقاذ الشعوب من الوقوع في قبضة العبودية، تلك الشعوب التي تتمتع حاليا، بحريتها ولم تكن حرة قبل سنة 1940.

إذا كانت مطالبتُنا بحقوقنا تفوق ما أسدينا من خدمات فالواجب يقتضي، على أقل تقدير، أن تُحترم الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في إطار العلاقات الفرنسية الجزائرية التي وقَّعتها فرنسا منذ 1830.

من بين تلك المعاهدات التي أودُّ الحديث عنها على سبيل التذكير فقط، معاهدة 5 جويلية 1830 التـي تعهَّد فيهـا الماريشـال (دي بورمـون) باسمشـرف فرنسـا، وربمـا لـم يكـن سـوى جنـرالا آنـذاك، حيث تعهَّد كتابيـا بـاحترام حريـة السكان وديانتهم وممتلكاتهم وتجارتهم ونشاطاتهم الحرفية.

لكن، بمجرد استيلاء القوات الفرنسية على مدينة الجزائر تنكر لتك المعاهدة فتعـرض السـكان لتضـييق الخنـاق والطـرد والمطـاردة والنفـي، هـذا مـا سـجله التاريخ. لقد أُبيدت قبائل بأكملها ومن بينها مثلا قبيلة العوفية وغيرها من القبائل التـي قُتلـت داخـل المغـارات حنقًـا بالـدخان. ولقـد احتُجـزت أمـلاك الأوقـاف وانتُزعت الأراضي الخصبة من مالكيها غصبا.

في الامكان مواصلة الحديث عن هذه الأمور طويلا ومـا عليكم إلا الاطـلاع على مذكرات الكولونيل (سانت أرنو).

تم الاستيلاء على مرافق الدين الإسلامي ووُضعت بين أيدي موظفين غير مسلمين وهُدمت أجمل المساجد أو حُوِّلت إلى كاتدرائيات.

أما ما كان الجزائريون يمارسونه من تجارة وحرف فقد أصـابه الكسـاد علـى غرار بقية النشاطات الاقتصادية التي كان السكان يتولونها. هذا ما دفع قطاعات عريضة من الكـادحين إلـى حيـاة العوز والإمـلاق جراء السيطرة الاستعمارية. هذه هي الشواهد المُنبئة عن طبيعة الاحترام الذي خُصص للسكان وتجارتهم وحرفهم.

هناك وثيقة أخرى ذات أهمية عالمية تم توقيعها من طرف فرنسا: هي ميثـاق الأمـم المتحـدة، وتتعلـق المـادة 73 مـن هـذا الميثـاق بالـدول غيـر المستقلة. لقد التزمـت فرنسـا بإنجـاز «مهمـة مقدسـة» هـي رعايـة شـؤون السـكان المحليـين

واحترام ثقافة الشعوب الرازحة تحت الاستعمار وضمان ترقيتهم السياسية ورقيهم الاجتماعي وتحسين مستواهم التعليمي.

كما تعهَّدت فرنسا أيضا، بمحاكمتهم بالعدل والإنصاف وحمايتهم من كل أشكال التجاوزات وتمكينهم من إدارة شؤونهم بأنفسهم وأخذ طموحاتهم السياسية بعين الاعتبار ومساعدتهم على تطوير مؤسساتهم السياسية بصورة تدريجية.

ومن الواضح أن ثمة بونا شاسعا بين التزامات فرنسا على الصعيد الدولي وبين السياسة التي تنتهجها في الجزائر إلى اليوم. ومن المثير للانتباه حقا، وربما كان هذا مجرد صدفة أنه في نفس اليوم الذي تمت فيه صياغة هذا الميثاق، بمدينة سان فرانسيسكو، فإن فرنسا استبقت الأحداث في الجزائر إن صح التعبير، حرصا منها على تأكيد الإجراءات السياسية التي سوف تطبع، من ذلك اليوم فصاعدا، علاقتها مع الجزائريين. لقد تجلى ذلك في أعمال القمع الرهيبة التي اقترفتها في ماي 1945 وأسفرت عن سقوط 45.000 قتيل في صفوف المسلمين الجزائريين. ذلك، على ما يبدو، هو تصوُّرها لمعنى إنصاف الشعب الجزائري وحمايته من كل التجاوزات.

في نفس هذا السياق يتجلى مدى احترام فرنسا لثقافة الشعب الجزائري ومدى التزامها بتطوير مستواه التعليمي حين أغلقت المدارس العربية وحظرت تعليم اللغة العربية، وهي اللغة الأم بالنسبة للجزائريين، واعتبرتها لغة أجنبية في موطنها.

وفي نفس الإطار أيضا تندرج المهمة المقدسة التي تعهَّدت بها فرنسا، بخصوص تشجيع وترقية الجزائريين، وقد تجلَّت في خلق اقتصاد جزائري موجه لخدمة مصالح الاستعمار ومصالح الوافدين الأوروبيين على حساب

مصـالح السكان الجزائريين الذين تم تحويلهم إلى طبقة كادحة تسلَّط عليها الإقطاعيون الأوروبيون الذين استحوذوا على القطاع الزراعي. أنا لا أريد الحديث عن مخطط السيد (موني) فأنا لا أعرفه؛ بيد أنني أعتقد جازما بأن ذلك المخطط قد صيغ بطريقة تجعل الاقتصاد الجزائري مكملا للاقتصاد الفرنسي ولقد تقرر تطبيقه من غير استطلاع رأينا. ربما تجلى حرص فرنسا على مراعاة الطموحات السياسية للشعب الجزائري في مبادرتها إلى حظر أحد الأحزاب الجزائرية بإبقائه خارج الشرعية. ذلك الحزب الذي يُعبر عن رأي أغلبية الجزائريين، شئنا أم أبينا، كما تم أيضا حرمان الممثلين الشرعيين للشعب الجزائري من حقهم في التعبير عن آرائهم داخل وطنهم.

في الأخير؛ ربما صح افتراض أنه لفرط الاهتمام بتطوير قدرات الشعب الجزائري على تسيير شؤونه بنفسه ومساعدته على ترقية مؤسساته السياسية الحرة، وبصفة أخص، منح الأولوية لمصالح السكان في العلاقات بين فرنسا والجزائر؛ هذه الأسباب مجتمعة تدفعني إلى القول بأنه يُراد الآن إرغام الشعب الجزائري وبدون استشارته، على قبول قانون خاص ليس له من هدف سوى ضمان استمرارية خضوعه لهيمنة الاقتصاد الاستعماري والتعجيل بتلاشي مقومات ثقافته وشخصيته. لن يرضى الشعب الجزائري بهذا الأمر. بل سيطالب فرنسا باحترام الاتفاقيات التي أبرمتها ولكي لا يذهب ميثاق الأمم المتحدة أدراج الرياح. إن الواجب يملي على فرنسا أن تؤسس الديمقراطية في الجزائر. وللجزائر الحق المشروع في تقرير مصيرها بنفسها. لقد اكتسب أبناء الجزائر هذا الحق فوق ساحات المعارك وإنهم يطالبون بتجسيده الآن في وطنهم.

إن الجزائر لهذا السبب بالذات، تناهض أي قانون يُراد إرغامها على قبوله عنوة وإن الشعب الجزائري يعتقد أن من حقه، بل من واجبه، أن يقرر مصيره بنفسه ويختار المؤسسات السياسية التي يراها كفيلة بإدارة شؤونه.

إن الاعتراف لأية حكومة مهما كانت صفتها، ولو كانت الحكومة الفرنسية ذاتها، بحق صياغة قانون خاص للجزائر يعني بصريح العبارة الاعتراف بالأمر الواقع الذي فرضه الاستعمار في الجزائر على حساب حقوق الناس وضد المصالح العليا والمقدسة للشعب الجزائري. ويعني ذلك أيضا أننا تنازلنا، بمحض إرادتنا، عن السيادة الوطنية لشعبنا. وهذا ما لن يحصل أبدا.

لقد فوَّضَ الشعبُ الجزائري إلينا، أعني المنتخبين الوطنيين الجزائريين، أن نُعلن للشعب الفرنسي وللعالم أجمع بأن الجزائر ترفض الاعتراف بالأمر الواقع الذي فرضه الغزو الاستعماري في سنة 1830، وأن الجزائر ليست فرنسية وأنها لم تكن يوما فرنسية وأنها لا تعترف لفرنسا بحق تزويدها بقانون خاص مهما كانت قيمته. فوق كل هذا، سوف يرفض الشعب الجزائري جميع الحلول التي لا تتضمن، أولا وقبل كل شيء، ضمانات مطلقة باسترجاع سيادته الوطنية.

إننا نطالب بانتخاب مجلس تأسيسي جزائري بواسطة الاقتراع العام والمباشر وبدون تمييز في العرق أو الدين.

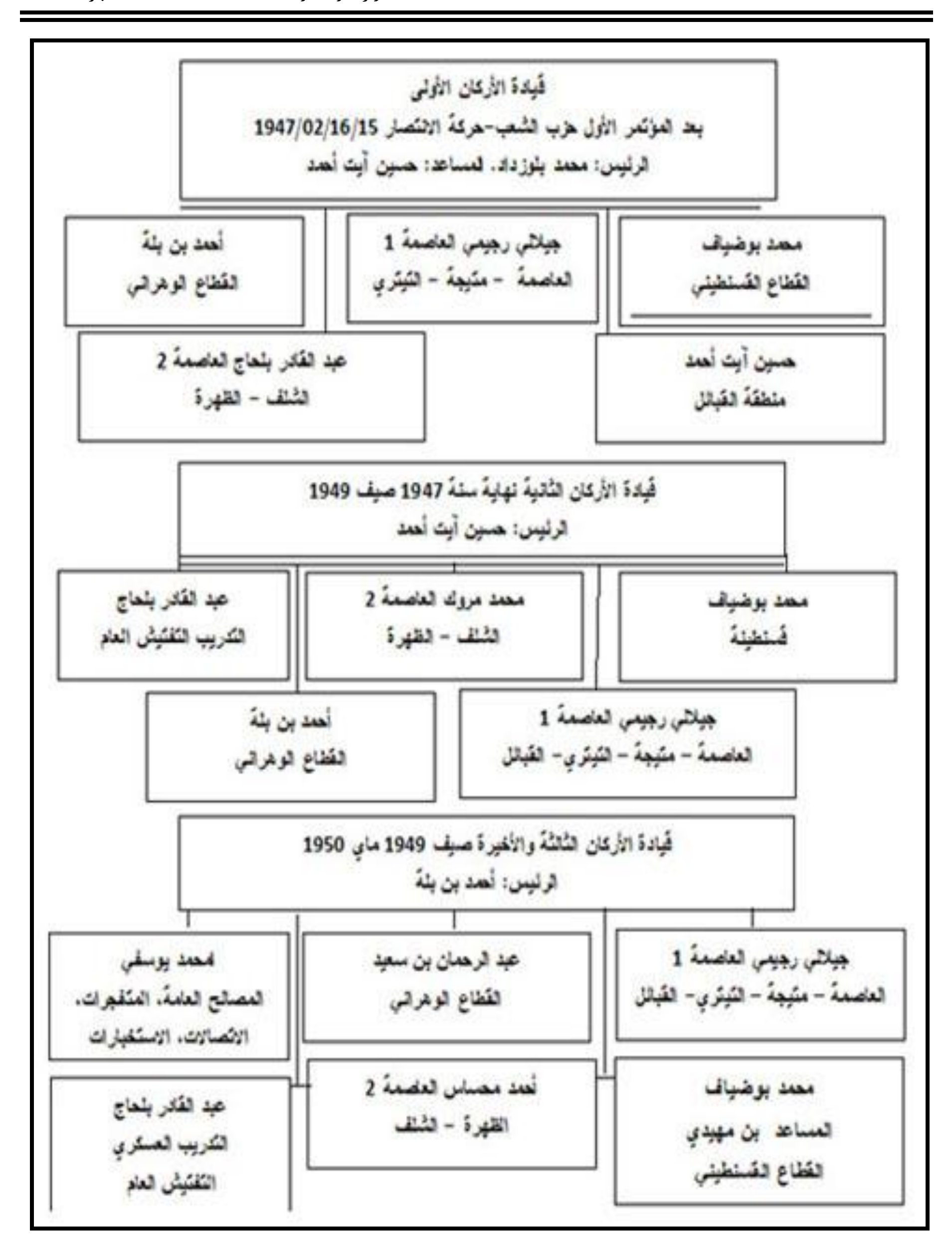
هذا الحل القائم على أساس استرجاع السيادة الوطنية لشعبنا سيكون هو الحل الوحيد العادل والديمقراطي للقضية الجزائرية.

الملحق26

قيادة أركان المنظمة الخاصة

فيما يلي قيادات الأركان الثلاثة التي توالت على رأس المنظمة الخاصة منذ تأسيسها في فيفري 1947 إلى غاية تفكيكها سنة 1950

ملاحظة: تم إعداد هذا المخطط بناء على المعلومات التي وافانا بها جيلالي رقيمي،عضو المنظمة الخاصة (1947-1950).



قيادة الأركان الأولى
بعد المؤتمر الأول حزب الشعب-حركة الانتصار 1947/02/16/15
الرئيس: محمد بلوزداد. المساعد: حسين آيت أحمد
محمد بوضياف
القطاع القسنطيني
جيلالي رجيمي العاصمة 1
العاصمة - متيجة - التيتري
أحمد بن بلة
القطاع الوهراني
حسين آيت أحمد
منطقة القبائل
عبد القادر بلحاج العاصمة 2
الشلف - الظهرة
قيادة الأركان الثانية نهاية سنة 1947 صيف 1949
الرئيس: حسين آيت أحمد
محمد بوضياف
قسنطينة
محمد مروك العاصمة 2
الشلف - الظهرة
عبد القادر بلحاج
التدريب التفتيش العام
جيلالي رجيمي العاصمة 1
العاصمة - متيجة - التيتري- القبائل
أحمد بن بلة
القطاع الوهراني
قيادة الأركان الثالثة والأخيرة صيف 1949 ماي 1950
الرئيس: أحمد بن بلة
جيلالي رجيمي العاصمة 1
العاصمة - متيجة - التيتري- القبائل
عبد الرحمان بن سعيد
القطاع الوهراني
محمد يوسفي
المصالح العامة، المتفجرات،
الاتصالات، الاستخبارات
محمد بوضياف
المساعد بن مهيدي
القطاع القسنطيني
أحمد محساس العاصمة 2
الظهرة - الشلف
عبد القادر بلحاج
التدريب العسكري
التفتيش العام

الملحق27

اللجنة المركزية (زدين ديسمبر 1948)

كانت انتخابات أفريل 1948، المتعلقة بتأسيس أول مجلس جزائري وفق ما أقره «القانون الجزائري» الجديد المصادق عليه في 22 أوت 1947 من طرف المجلس الوطني الفرنسي، كان ذلك بالنسبة للحاكم العام (نايجلان) فرصة سانحة لتسليط قمع شديد الوطأة ضد مرشحي حزب الشعب الجزائري- حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ فالتجأت السلطات الاستعمارية، بصورة مقيتة، إلى تزوير نتائج الانتخابات في جميع مكاتب التصويت عبر الوطن من أجل إيقاف المد العارم الذي اجتاح الجماهير لصالح حزب الشعب الجزائري- حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وأمام الانحراف الممنهج للآلة الانتخابية، اقتنع الحزب بعد خيبة أمله المريرة من أن الكفاح السياسي في ظل احترام الإطار القانوني المحض له حدوده وأنه يؤدي لا محالة إلى طريق مسدود. وبغرض تلافي الوقوع مثل هذه الورطة قررت اللجنة المركزية عقد اجتماع في أواخر ديسمبر 1948، بدوار زدين (جنوب روينة) وبالضبط في مزرعة عبد القادر بلحاج جيلالي، عضو القيادة الوطنية للمنظمة الخاصة، ثم انتقل المجتمعون، بعد حصول إنذار، إلى البليدة لاستئناف الاجتماع في فيللا أحد المستشارين البلديين العضو في حزب الشعب الجزائري- حركة انتصار الحريات الديمقراطية، هو محمد بولحية. في اجتماع زدين، استخلصت اللجنة المركزية العبر من فشلها في انتخابات شهر أفريل. وبعد أن لاحظت اللجنة بأن المنظمة الخاصة قد استكملت مرحلة هيكلتها، قررت أن تضع في أولوية اهتماماتها تحضير الكفاح المسلح وتزويد المنظمة شبه العسكرية بجميع الإمكانيات والوسائل الضرورية لهذا الغرض.

فيما يلي، القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة المركزية المجتمعة في ديسمبر 1948 بدوار زدين.

قائمة أعضاء اللجنة المركزية ديسمبر 1948 (زدين)

دردور	جمال
فيلالي	عبد الله
خيضر	محمد
لحول	حسين
محساس	أحمد
ممشاوي	محمد
مصالي الحاج	أحمد
مزغنة	أحمد
مصطفاي	شوقي
ولد حمودة	عمار
أوصديق	عمر
راجف	بلقاسم
سويح	هواري
تمام	عبد المالك
يوسفي	امحمد

عبد الحميد	سيد علي
آيت أحمد	حسين
عمراني	سعيد
عصامي	محمد
بن بلة	أحمد
بن خدة	بن يوسف
بلوزداد	محمد
بن امهل	امحمد
بناي	واعلي
بودة	أحمد
بوجريدة	عمار
بوقادوم	مسعود
بوتليليس	حمو
شرشالي	حاج محمد
دباغين	محمد لمين
دخلي	محمد

الملحق 28

اللجنـة المركزيـة (بوزريعة، ماي 1951)

دُعيت اللجنـة المركزيـة فـي شـهر مـاي 1951 للاجتمـاع ببوزريعـة، بغـرض مناقشة قضية الوحدة مع كل من الاتحـاد الـديمقراطي للبيـان الجزائـري وجمعيـة العلماء. وقد جرت أشغال الاجتماع فـي جـو متـوتر بسـبب تحامـل مصـالي نفسـه ضد شوقي مصطفاي مستعملا ألفاظا عدوانية خارجة عن الموضوع مما تسبب في استقالة هذا الأخير.

في الواقع، كان مصـالي ضد تشكيل وحدة سياسية وطنية. حينئذ بـدأت خيـوط أزمة خفية تتجمع في رحم الحزب. وتعود بوادر هذه الأزمة إلى اجتمـاع اللجنـة المركزيـة المنعقـد فـي شـهر مـارس 1950 فـي مدينـة الأربعـاء، حـين طالـب مصـالي برئاسـة الحـزب مدى الحيـاة ومنحـه حق الفيتـو الـذي يمكنـه مـن إبطـال قرارات إدارات الحزب كيفما يحلو له. غير أن الرفض القاطع الذي قوبل به من طرف تلك الهيئة المتمسكة بمبـادئ الديمقراطيـة الداخليـة والمسؤولية المشـتركة كانت بمثابة مؤشر ينبئ عن الانقسامات الخطيرة التي ستطال الحزب.

وكان حسين لحول قد استقال من منصبه كأمين عام قبـل شـهرين مـن اجتمـاع اللجنـة المركزيـة فـي مـاي 1951، ببوزريعـة، بعـد أن استشـاط غضـبا مـن الاختلال الذي تسبب فيه مصالي على مستوى إدارة الحزب؛ وهكذا فبعد أن فقد الجهـاز المركـزي للحـزب رئيس جوقتـه وجـب عليـه أن يتريـث ويعـيش علـى التسويف في انتظار اختيار أمين عام جديد.

فيمـا يلـي قائمـة أعضـاء اللجنـة المركزيـة المجتمعـة فـي شـهر مـاي 1951 ببوزريعة.

قائمة إسمية بأعضاء اللجنة المركزية (بوزريعة، ماي 1951)

عبد الحميد	سيد علي
عيسات	إيدير
عمراني	سعيد
بن خدة	بن يوسف
ابن مهل	امحمد
بودة	أحمد
بوجريدة	عمار
بولكروة	موسى
شنتوف	عبد الرزاق
دخلي	محمد
جيلاني	امبارك
فيلالي	عبد الله
كيوان	عبد الرحمان
لحول	حسين
معيزة	صالح
ممشاوي	محمد
مصالي الحاج	أحمد
مزغنة	أحمد
مرباح	مولاي
مستيري	أحمد
مومجي	زين العابدين
مصطفاي	شوقي
سويح	هواري
تمام	عبد المالك
يزيد	امحمد

الملحق 29

اللجنـة المركزيـة (بوزريعة، أوت 1951)

إثـر استقالة حسين لحول من منصبه كـأمين عـام للحـزب، توجـب علـى هذا الأخير أن ينتظر طويلا قبل أن يتم تعيين خلف لأمينه العام. وكما جرت العـادة، كان على مصالي أن يقترح اسم الأمين العام الجديد ثم تصادق اللجنة المركزيـة، بعـد ذلـك، علـى اختيـار الـرئيس بواسـطة التصـويت الـداخلي. وبـالرغم مـن أن استقالة حسين لحول تعود إلى غاية مارس 1951، إلا أن مصـالي لـم يكـن يبـدو مكثرتا بوضع حد لشغور المنصب. وبما أن الحزب كان يشتغل بدون قائد فريق طبيعـي، فـإن الأمـور كانـت تسير بصـورة روتينيـة بطيئـة. وفـي انتظـار أن أيـة بادرة تشير إلى حسن نوايا مصالي، أنشأت اللجنة المركزية في جويليـة 1951، لجنة محدودة العدد برئاسة أحمد مزغنـة، وأووكلـت إليهـا مهمـة الإشـراف علـى تسيير الحزب بصورة مؤقتة.

لـم تسـتمر هـذه اللجنـة فـي العمـل طـويلا، ذلـك أنـه عشية سفر مصـالي إلـى الشرق الأوسط، خرج هذا الأخير عن تحفظه فاقترح لمنصب الأمين العـام اسم بـن يوسـف بـن خـدة. عقـدت اللجنــة المركزيــة اجتماعهــا فــي أوت 1951، ببوزريعة، بغرض المصادقة على المقترح.

فيما يلي تشكيلة هذه اللجنة المركزية

قائمة اسمية بأعضاء اللجنة المركزية (بوزريعة، أوت 1951)

أحمد مستيري
أحمد مزغنة
زين العابدين مومجي
بلقاسم راجف
هواري سويح
عبد المالك تمام
امحمد يزيد

محمد دخلي
عبد الله فيلالي
هاشمي حمود
عبد الرحمان كيوان
الطاهر لعجوزي
حسين لحول
صالح معيزة
محمد ممشاوي
مولاي مرباح
أحمد مصالي الحاج

سيد علي عبد الحميد
إيدير عيسات
مصطفى بن بولعيد
بن يوسف بن خدة
امحمد ابن مهل
أحمد بودة
الطيب بولحروف
عمار بوجريدة
موسى بولكروة
عبد الرزاق شنتوف

الملحق 30

اللجنـة المركزيـة (مدينة الأربعاء ـ مارس 1952)

اجتمعـت اللجنـة المركزيـة فـي شـهر مـارس 1952، بمدينـة الأربعـاء فـي مزرعة المناضل مصطفى صحراوي.

حيث قدم مصالي عرض حال عن رحلته إلى الشرق الأوسط وكانت مهمتـه تتمثـل فـي القيـام بزيـارة العواصـم العربيـة لمطالبـة الحكومـات العربيـة بتقـديم مساعدة معتبرة للحزب ومنطته الخاصة. بدأ مصـالي جولتـه فـي سبتمبر 1951 بالحج إلى مكة، ثم عرج على القاهرة قبل أن يقطعها فجأة وبدون إخطـار إدارة الحزب حيث حل مصالي بمدينة (شنتيللي) بفرنسا بدعوى حرصـه علـى متابعـة أشغال الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ممـا جعـل مصـالي يمكـث ثلاثـة أشهر ونصف بهذه المدينـة الفرنسية، غير مبـال بالمشـاكل العاجلـة التـي كانت تحيط بالحزب من كل جانب.

تضـمن جـدول أعمـال اجتمـاع اللجنـة المركزيـة فـي مـارس 1952 نقطتـين هـامتين: مناقشـة مسـألة توحيد الجهـود مـع بقيـة التشـكيلات السياسية الوطنيـة، ولاسيما مسألة تحضير المؤتمر الثاني لحزب الشعب- حركـة انتصـار الحريـات الديمقراطية الذي تقرر انعقاده من 12 إلى 14 جويلية 1952.

فيما يلي تشكيلة هذه اللجنة المركزية:

قائمة إسمية بأعضـاء اللجنـة المركزيـة (مدينة الأربعاء - مارس 1952)

الطاهر لعجوزي	سيد علي عبد الحميد
حسين لحول	إيدير عيسات
صالح معيزة	مصطفى بن بولعيد
محمد ممشاوي	بن يوسف بن خدة
مولاي مرباح	امحمد ابن مهل
أحمد مصالي الحاج	أحمد بودة
أحمد مستيري	عمار بوجريدة
أحمد مزغنة	الطيب بولحروف
زين العابدين مومجي	موسى بولكروة
بلقاسم راجف	محمد دخلي
جيلالي رجيمي	امبارك جيلاني
هواري سويح	مصطفى فروخي
عبد المالك تمام	هاشمي حمود
امحمد يزيد	عبد الرحمان كيوان

الملحق 31

بوادر انشقاق اللجنة المركزية (الجزائر، 4 و5 جويلية 1953)

تـأخر انعقـاد المـؤتمر الثـاني لحـزب الشـعب – حركـة انتصـار الحريـات الديمقراطية، المقرر، مبدئيا، في أيام 12 – 14 جويلية 1952، ولم ينعقد إلا في الفترة من 4 إلى 6 أفريل 1953؛ بمقر الحزب في رقم 2 ساحة عمار القامة (ساحة شارتر سابقا).

وبناء على التقاليد الجارية منذ فيفري 1947، فإن المؤتمر هو الذي يعين اللجنة المكلفة باختيار الأعضاء الثلاثين، للجنة المركزية الجديدة. وذلك ما حدث في مستهل ماي 1953، ولكن وجب انتظار شهرين كاملين قبل أن تجتمع هذه الهيئة يومي 4 و5 جويلية 1953 في مدرسة الرشاد في 2 ساحة علي عمار (نهج الحاخام بلوخ سابقا). وقد تضمن جدول الأعمال: انتخاب الأمين العام. وبناء على اقتراح مصالي فاز بن خدة بهذا المنصب في الدور الثاني.

فيما يلي القائمة الاسمية بأعضاء المؤتمر الثاني الذين سيواجهون الأزمة المفتوحة بين مصالي واللجنة المركزية.

قائمة إسمية بأعضـاء اللجنـة المركزيـة (الجزائر، 4 و5 جويلية 1953)

صالح معيزة	سعد دحلب	سيد علي عبد الحميد
عبد الحميد مهري	محمد دخلي	بلعيد عبد السلام
مولاي مرباح	رابح جرمان	عيسات إيدير
أحمد مصالي الحاج	مبارك جيلاني	مصطفى بن بولعيد
أحمد مزغنة	مصطفى فروخي	عبـد الكـريم بـن الشـيخ الحسين
زيـــن العابـــدين مومجي	هاشمي حمود	بن يوسف بن خدة
جيلالي رجيمي	عبـــد الرحمـــان كيوان	امحمد بن مهل
هواري سويح	الطاهر لعجوزي	أحمد بودة
عبد المالك تمام	حسين لحول	الطيب بولحروف
امحمد يزيد	محمـــد الصـــالح لوانشي	موسى بولكروة

الملحق 32

اللجنة المركزية المنتخبة من طرف مؤتمر حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية (الجزائر، 16/13 أوت 1954)

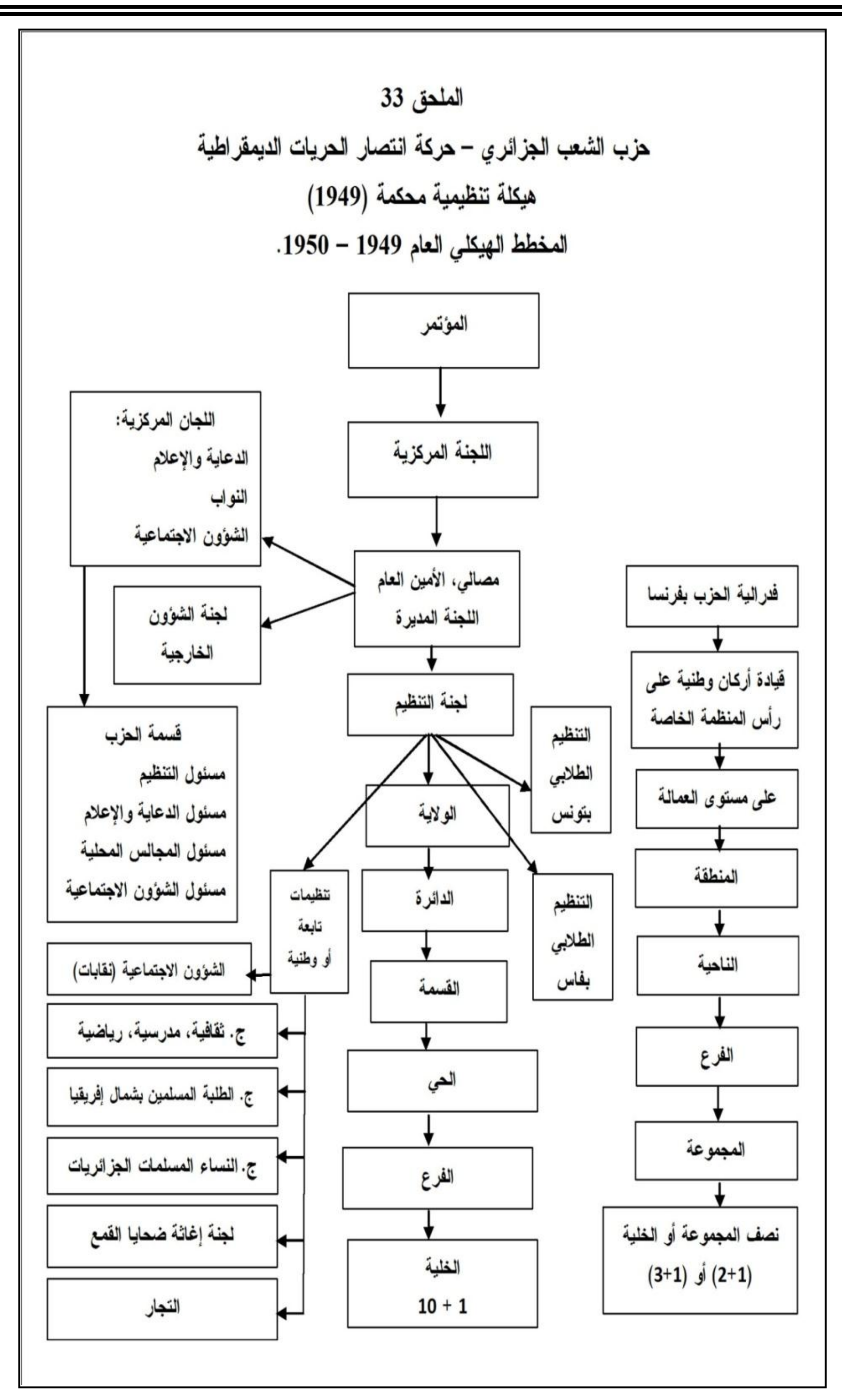
ظهرت بوادر الانشقاق في صفوف حزب الشعب- حركة انتصار الحريات الديمقراطية خلال اجتماع اللجنة المركزية في مارس 1950 بمدينة الاربعاء، وذلك عندما عبرت اللجنة المركزية عن رفضها، بلباقة وصرامة في آن واحد، طلب مصالي تعيينه رئيسا للحزب مدى والحياة وإعطاءه حق الفيتو فيما يتعلق بقبول أو رفض المصادقة على القرارات المتخذة على مستوى إدارة الحزب بصورة جماعية. بيد أن أزمة الحزب لم تبرز للعيان وبصورة علنية إلا في جانفي 1954 عندما أعلن مصالي للمناضلين بواسطة «مذكرة إدارية» عن تأسيس «لجنة الخلاص العام» مكلفة «بتنقية» الحزب من عناصره الضارة بدء ممن هم أعضاء في اللجنة المركزية. ومنذئذ ظل مصالي رهين جنون العظمة والتعنت في موقفه والمجابهة التي بدأها هو نفسه. ثم مضى مصالي متمسكا بمنطقه الهدام إلى نهاية المطاف: فدعى لقد مؤتمر للحزب من 13 إلى 15 جويلية 1954 بمدينة (هورنو) ببلجيكا؛ ذلك المؤتمر الذي كرس انشطار الحزب حيث لم يحضره سوى أنصار مصالي الأوفياء له. وفي خضم الولاء التام لزعيم الحزب تحول المؤتمر إلى ما يشبه محكمة حقيقية تجسدت فيها روح التعصب لرأي مصالي وحده وازدراء آراء بقية مناضلي الحزب. ففيه أعلن مصالي عن إقالة اللجنة المركزية بكامل أعضائها وإبعاد قادتها الرئيسيين والناطقين الرسميين باسم الحزب. ثم أعلن بالمناسبة عن تحقيق طلبه الباهظ المتمثل في توليه رئاسة الحزب مدى الحياة وتفويض نفسه صلاحيات مطلقة؛ وما هذا الشرط الأخير إلا دليل على أن جنون العظمة لديه قد بلغ الذروة.

حينئذ أيقنت اللجنة المركزية أن الأزمة قد وصلت إلى نقطة اللا رجوع وهذا بسبب موقف مصالي نفسه. فقررت اللجنة عقد مؤتمر استثنائي لتوضيح موقفها وإطلاع جمهور المناضلين بما آلت إليه الأمور من تأزم. وحرصا من اللجنة المركزية على عدم التحيز، قررت التنازل عن صلاحياتها لفائدة ندوة وطنية لإطارات الحزب التأم شملها في غضون شهر جويلية بمقر الكشافة الكائن في حي المسمكة وأوكلت للندوة مهمة تحضير المؤتمر. عُقد المؤتمر الاستثنائي من 13 إلى 16 أوت 1954 في حي الحامة (الجزائر العاصمة) أسفرت نتائجه عن إسقاط عضوية مصالي ومزغنة ومرباح من صفوف الحزب، كما تقرر العمل بصورة فعلية بمبدأ القيادة الجماعية في شتى مستويات التنظيم الحزبي. كان ثمن الانشقاق الذي نجم عن أزمة الحزب هو التخلص من قبضة مصالي، ولكن بعد فوات الآوان: ذلك أن «أول نوفمبر» كان يحث الخطى في سرية تامة. وما هي إلا شهران ونصف إثر مؤتمر أوت حتى حل الموعد مع التاريخ.

فيما يلي تشكيلة هذه اللجنة المركزية التي لم تتشكل، كما جرت العادة سابقا، بواسطة التعيين وإنما عن طريق الانتخاب من طرف المؤتمر الاستثنائي المنعقد في صائفة 1954.

قائمة أعضاء اللجنة المركزية (الجزائر، 16/13 أوت 1954)

الطيب بولحروف	سيد علي عبد الحميد
موسى بولكروة	بلعيد عبد السلام
سعد دحلب	عيسات إيدير
محمد دخلي	عبد الكريم بن الشيخ الحسين
العربي دماغ العتروس	عبد المالك بن حبيلس
مبارك جيلاني	بن يوسف بن خدة
مصطفى فروخي	امحمد بن مهل
هاشمي حمود	محمد بن تفتيفة
محمد الصالح لوانشي	أحمد بودة
صالح معيزة	عبد الرحمان كيوان
عبد الحميد مهري	الطاهر لعجوزي
بلقاسم راجف	حسين لحول
عبد المالك تمام	الهواري سويح
	امحمد يزيد


الملحق 33
حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية
هيكلة تنظيمية محكمة (1949)
المخطط الهيكلي العام 1949 – 1950.
المؤتمر
اللجنة المركزية
مصالي، الأمين العام
اللجنة المديرة
اللجان المركزية:
الدعاية والإعلام
النواب
الشؤون الاجتماعية
لجنة الشؤون الخارجية
لجنة التنظيم
قسمة الحزب
مسئول التنظيم
مسئول الدعاية والإعلام
مسئول المجالس المحلية
مسئول الشؤون الاجتماعية
الولاية
الدائرة
القسمة
الحي
الفرع
الخلية
10 + 1
التنظيم الطلابي بتونس
التنظيم الطلابي بفاس
تنظيمات تابعة أو وطنية
الشؤون الاجتماعية (نقابات)
ج. ثقافية، مدرسية، رياضية
ج. الطلبة المسلمين بشمال إفريقيا
ج. النساء المسلمات الجزائريات
لجنة إغاثة ضحايا القمع
التجار
فدرالية الحزب بفرنسا
قيادة أركان وطنية على رأس المنظمة الخاصة
على مستوى العمالة
المنطقة
الناحية
الفرع
المجموعة
نصف المجموعة أو الخلية
(1+2) أو (1+3)

الملحق 34

ميثاق الحلف الأطلسي/ ميثاق حلف وارسو

الحلف الأطلسي (4 أفريل 1949)

أُبرم بين الدول الأعضاء في منظمة ميثاق شمال المحيط الأطلسي (O.T.A.N.) ويضم كلا من بلجيكا وكندا والدانمارك والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا ولوكسمبورغ وإيسلندا والنرويج وهولندا والبرتغال. ثم التحق بها كل من اليونان وتركيا سنة 1952 ثم جمهورية ألمانيا الفيدرالية سنة 1955.

حلف وارسو(14 ماي 1955)

يضم كلا من ألبانيا وبلغاريا والمجر وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ورومانيا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي.

ملحق 35

حركة انتصار الحريات الديمقراطية تدين سياسة الأمر الواقع وتحتج على إدماج الجزائر ضمن الحلف الأطلسي

لقد حرص حزب الشعب الجزائري- حركة انتصار الحريات الديمقراطية دوما على إلتزام موقف مبدئي ثابت فيما يتعلق بتمسك الشعب الجزائري بكونه وحده صانع استقلاله والوصي الوحيد على مصيره. وبما أن الحزب كان يجسد التيار الراديكالي ضمن الحركة الوطنية الجزائرية فإنه قرر التعبير عن رأيه وتحديد موقفه بصورة مسبقة، من خلال النص التالي، ضد إدراج الجزائر ضمن مجموعة الحلف الأطلسي تبعا لعضوية فرنسا في ذات الحلف. ولقد رفض بشدة، إدماج الجزائر عنوة في الحلف باعتبارها «عمالات فرنسية ثلاث» وعبر عن إدانته المطلقة لهذه الأكذوبة القانونية التي تحاول إضفاء شرعية مزعومة لإدماج الشعب الجزائري، رغم مشيئته، ضمن حلف أجنبي. يُعتبر هذا الإدراج في نظر حزب الشعب الجزائري- حركة انتصار الحريات الديمقراطية، تجاهلا صارخا لإرادة الجزائريين وعزمهم على التحرر من النير الاستعماري، كما يعتبر الحزب هذا الإجراء «عائقا كبيرا للحيلولة دون استعادة استقلال الدولة الجزائرية وتمتعها بكامل مقومات السيادة الوطنية».

أصدر حزب الشعب- حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في شهر مارس 1949، المذكرة التي نستعرضها فيما يلي، كخطوة إستباقية للتنديد بما يعتبره من قبيل سياسة الأمر الواقع. والنص الموالي ثري بالحجج المفحمة علما بأن محتوى هذه المذكرة نفسها، سوف يتم إثراؤه ويعاد إدراجه ضمن مذكرة أخرى موجهة إلى هيئة الأمم المتحدة في 20 سبتمبر 1950.

نظرا إلى عدم نفي أو تكذيب الأخبار التي تفيد بأن الجزائر قد أُدرجت من الحلف الأطلسي.

نظرا إلى أن هذا الإجراء يدل على إنكار تاريخ الجزائر من حيث أن الأطراف الموقعة على الحلف المذكور، تعتبرها مجرد «عمالات فرنسية ثلاث»، نظرا إلى أن هذا الإدماج يعني الاعتراف بسيطرة الامبريالية الفرنسية على بلدنا والموافقة ضمنيا، على العدوان الذي تعرض له الشعب الجزائري في سنة 1830.

نظرا إلى أن هذا الإدماج يعني التنكر الكامل لطموحات الشعب الجزائري في استعادة سيادته، والاعتراف الضمني بالسيادة الفرنسية على هذا الجزء من منطقة المغرب العربي.

نظرا إلى أن الشعب الجزائري قد عبر، مرارا وتكرار، عن أمله في استعادة سيادته الوطنية، ويتجلى ذلك من خلال التصويت الجماهيري العارم لصالح حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي لن تحيد عن هدفها الأساسي المتعلق بإنشاء مجلس تأسيسي جزائري يتمتع بالسيادة الكاملة، يُنتخب بواسطة الاقتراع العام والمباشر وبدون تمييز في العرق والدين.

نظرا إلى أن إدماج الجزائر ضمن الحلف المذكور سيخلق من الناحية الدبلوماسية، عقبة كبيرة تحول دون إعادة تشييد الدولة الجزائرية الكاملة السيادة.

نظرا إلى أن 10 ملايين من السكان الأصليين يتمسكون بحقهم في استطلاع رأيهم عن كل صغيرة وكبيرة تتعلق بمصيرهم.

نظرا لما تقدم فإن الشعب الجزائري:

يندد بهذا الإدماج ويعتبره محاولة جديدة للمساومة الوقحة. وإنه يعبر عن شجبه الكامل لهذه المساعي على لسان ممثله والناطق باسمه الوحيد ألا وهو حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

يستنكر من الآن، كل محاولة للمساس بشخصيته الوطنية.

يرفض أية مساومة رجعية من هذا القبيل.

يعترض بشدة ضد أية محاولة لفرض سياسة الأمر الواقع عليه.

لا يعترف لأي كان بحق التحدث باسمه أو التشريع بدلا عنه.

عاقد العزم على أن لا يكون عملة للمقايضة أو وقودا للحرب مثلما كان عليه خلال الحربين العالميتين اللتين أسفرتا عن من مزيد من السيطرة الاستعمارية على وطنه.

يعلن عن رفضه المشاركة في أي نزاع مسلح تُداس فيه مصالحه وتُتجاهل حقوقه المهضومة.

عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية

المصدر: صحيفة المغرب العربي الصادرة بتاريخ 18. 03. 1949

الملحق 36

عريضة نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ضد إدماج الجزائر في الحلف الأطلسي

إثر إنضمام فرنسا في 4 أفريل 1949، بصفتها من الأعضاء المؤسسين لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وما انجر عن ذلك من تجنيد للشعب الجزائري ضد فكرة إدماج الجزائر بصورة تلقائية، ناضل حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية من أجل تحويل ذلك التجنيد الجماهيري إلى حركة شعبية للاحتجاج والتنديد. في هذا الإطار بادرت جميع هيئاته ولاسيما نوابه في المجالس البلدية والجماعات، الذي وجهوا إلى السلطات الاستعمارية في ماي 1949، العريضة الوطنية التالية:

عريضة:

إيمانا منا بأننا نعبر عن الرأي العام الشعبي، فإننا نعترض بكل قوة ضد إدماج الجزائر في الحلف الأطلسي ونرفض اعتبارها «3 عمالات فرنسية».

نُعلن بصريح العبارة أن الجزائر ليست فرنسا وأنها لا تعترف بأي تحالف يُبرم باسمها من طرف الحكومة الفرنسية.

الجزائر بلد يطمح إلى استعادة استقلاله واسترجاع سيادته المغتصبة إثر العدوان الغاشم الذي تعرض له سنة 1830.

لقد برهن الشعب الجزائري مرارا عديدة، من خلال مصادقته بالأغلبية الساحقة على مشروع إنشاء **مجلس تأسيسي جزائري كامل السيادة**، مبرهنا

بذلك عن عزمه الراسخ، أكثر من أي وقت مضى، على استعادة التحكم في مقاليد مصيره بنفسه.

نظرا إلى أن أي تحالف يُبرم بدون موافقة الشعب الجزائري يعتبر مساسا بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وفق ما جاء في مواثيق الأطلسي والأمم المتحدة.

ونظرا إلى أن توقيع الدول على ميثاق الحلف الأطلسي، واعتبار الجزائر عمالات فرنسية ثلاث، يُعد تكرسا لهيمنة الاستعمار الفرنسي على وطننا.

نظرا لما سبق، فإننا نعلن رسميا، بأن الشعب الجزائري لا يعترف بأي حلف دولي إن لم يشارك بنفسه في إبرامه ونؤكد على أن الشعب الجزائري عاقد العزم على عدم المشاركة في أي نزاع مسلح، يُداس فيه على مصالحه وتُتجاهل حقوقه المهضومة.

قائمة النواب البلديين الموقعين على العريضة:

واد العلايق	تيسمسيلت	القل	الجزائر
سطاوالي	بغلية	شرشال	قسنطينة
خميس الخشنة	بودواو	ذراع الميزان	وهران
بئر مراد رايس	رغاية	برواقية	عنابة
أغوني فورو	بئر الخادم	واد الزناتي	مستغانم
أغوني قغران	الأبيار	الخروب	تلمسان
درارية	بولوغين	الثنية	البليدة
سويدانية	بوقرة	خميس مليانة	سكيكدة
أولاد فايت	الأربعاء	روينة	سوق أهراس
بابا حسن	عين طاية	عزابة	دلس
محالمة	رويبة	سمندو	سعيدة
زموري	تمنمفوست	بوفاريك	ع. تموشنت
سي مصطفى	القبة	تادمايت	شلغوم العيد
الدويرة	الحراش	الأخضرية	تنس
	حسين داي	مليانة	برج منايل

أعضاء الجماعات في البلديات التالية:

أولاد جلال، القل، تبسة، ريبل (لجنة بلدية)، بني مايدة

أعضاء الجماعات في الدواوير التالية

عرب سكيكدة	إيزارازن	سيدي ناصر	بني خلدون
فيل فيلة	بيليسيي	سيدي حمودة	بودربالة
مسونة ورفراف	رغاية	عمال	بني معاند

مكيرة	سرغين	بوراشد	بوروتة
بني بشير	بريكة	جليدة	شملة
الجلفة (لجنة بلدية)	الميلية	تنس	شنوة
سيريس	أولاد عوالت	معلة	حشامة
أريش	غجاتاس	عشوبة	بشار
البيض		سمندو	

المصدر: جريدة المغرب العربي بتاريخ 1949/05/20

الملحق 37

محضر استماع أقوال أحمد بن بلة، مسؤول وطني للمنظمة الخاصة (إثر اعتقاله في نهاية أفريل 1950 بالجزائر العاصمة)

في أعقاب اكتشاف وجود جزء من المنظمة الخاصة من طرف شرطة الاستعلامات العامة، أُلقي القبض على ما يزيد عن خمسمائة عضو، من بينهم مسؤول المنظمة على المستوى الوطني: أحمد بن بلة الذي اعترف بعلاقته مع محمد خيضر النائب في البرلمان الفرنسي. ومباشرة بعد ذلك أمر قاضي التحقيق المكلف بالقضية في الجزائر بإجراء متابعة قضائية على مستوى المجلس الوطني الفرنسي باعتبار أن محمد خيضر من أعضائه. والوثيقة التي نعرضها فيما يلي هي ملحق للمحضر المحرر في جلسة 17 أكتوبر 1950 من أجل التماس إسقاط الحصانة البرلمانية ضد منتخب حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

في العام ألف وتسعمائة وخمسين، وفي اليوم الثاني عشر من شهر ماي، تقدم أمامنا نحن (هارفار جون) بصفتنا محافظ شرطة الاستعلامات العامة، وبصفتنا محافظ الشرطة القضائية ومعاون السيد وكيل الجمهورية.

وتنفيذا لمقتضيات الأمر بالتحقيق رقم 37 الصادر في 7 أفريل 1950 من طرف السيد (كاترينو)، قاضي التحقيق على مستوى المحكمة الابتدائية بدائرة تيزي وزو.

وقد استعنا بالمفتش ضابط الشرطة القضائية السيد (تافيرا روني) التابع لمصلحتنا.

وفي سياق المعلومات التي أدلى بها بلحاج عبد القادر بن محمد، فإننا استمعنا لأقوال المدعو بن بلة محمد الذي صرح لنا بما يلي:

اسمي بن بلة محمد بن مبارك، وُلدت يوم 25 ديسمبر 1916 في مدينة مغنية (عمالة وهران، دائرة تلمسان)، ابن مبارك بن محجوب وعديمة اللقب فاطمة بنت الحاج. أنا أعزب.

مارستُ حرفة مزارع في مغنية. وأنا الآن عضو مداوم في الحزب السياسي حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهو الذي يدفع لي راتبي الشهري.

أقيم بمدينة الجزائر عند السيدة (لو درو)، في 35 نهج (أوبير) [(1)].

أديت الخدمة العسكرية بصفتي مجندا في مدينة مرسيليا.

شاركت في معركة فرنسا سنة 1939 – 1940، ثم معركة إيطاليا. تم تسريحي من الجيش برتبة مساعد في شهر جويلية 1945.

أنا حائز على وسام عسكري وأربع تشريفات.

ليست لي أية سوابق عدلية. ثقافتي باللغة الفرنسية وقليل من اللغة العربية.

تابعتُ دراستي الابتدائية في ثانوية تلمسان إلى مستوى الإجازة؛ وبعد إنهاء دراستي عدتُ إلى مسقط رأسي لمساعدة والدي الذي كان يملك مقهى وفندقا وقطعة أرض زراعية.

استُدعيت لخدمة العلم سنة 1937، إلى غاية تسريحي من الجيش في جويلية 1945، كما أسلفتُ القول، وطوال تلك المدة لم أمارس أي نشاط سياسي.

---

(1) نهج Auber يسمى حاليا شارع الكولونيل محمد شعباني.

شرعتُ في النشاط السياسي مباشرة بعد تسريحي من الجيش؛ فانخرطتُ في صفوف «أحباب البيان والحرية» ولكن لم أتقلد وظيفة معينة ولم تسند لي أية مسؤولية.

وبمناسبة الانتخابات البلدية، في نهاية 1945 أو في بداية 1946، ترشحتُ ضمن قائمة مستقلة.

تم انتخابي، وبعد بضعة أشهر من ذلك تلقيت التماسا من طرف حزب الشعب للانخراط فيه ولتولي تنظيم فرع سياسي في مغنية.

بعد أن نظمتُ فرع مغنية، كُلفت بمهمة استطلاعية في المنطقة بهدف تأسيس مزيد من الخلايا السياسية هناك. في هذا الإطار أتيحت لي فرصة التنقل إلى كل من سبدو، توران، حناية ونمور، إلا أنني لم أحقق النتائج المنتظرة.

أقمتُ بمدينة مغنية حتى مستهل سنة 1948، وقبيل شهرين من انتخابات الجمعية الجزائرية (أبريل 1948) اتصل بي رئيس المنطقة السياسية وأخبرني بأنه يتعين علي الذهاب إلى الجزائر العاصمة لأضع نفسي تحت تصرف شخص يدعى مجيد.

التقيت مجيد في مقهى (مغلق حاليا) يوجد بقرب (مونوبري) المحل التجاري في (بلكور) في اليوم والساعة المحددين. وكان علي أن أقصد المقهى حاملا بيدي جريدة لا أتذكر بالضبط عنوانها بل كل ما أتذكره أنه كان علي أن أقول كلمة السر.

التقيت في الوقت المحدد، بمجيد الذي أراه لأول مرة وشرح لي الخطوط العريضة لما ينتظره الحزب مني؛ ثم أفادني بأن منظمة شبه عسكرية في غاية السرية قد تأسست؛ وأن الحزب وضعني تحت تصرف ذلك التنظيم.

أؤكد لكم أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية كانت موجودة آنئذ وأنني كنت عضوا فيها، وأن هذا الحزب السياسي هو الذي وضعني تحت تصرف تلك المنظمة شبه العسكرية التي أطلقت على نفسها اسم المنظمة الخاصة.

ثم أفادني مجيد بأن تحرير الجزائر لن يتحقق إلا بالقوة وأن العنف وحده هو الكفيل بتحقيق ذلك الهدف. عُينت لتولي رئاسة المنظمة الخاصة على مستوى القطاع الوهراني وكان علي أن أنظم في كل مكان، في القرى والمدن أفواجا يضم كل منها، بالإضافة إلى رئيس الفوج، ثلاثة مناضلين أعضاء. أطلقنا على ذلك التنظيم تسمية «أربعة أربعة».

في أثناء اللقاءات الموالية، أحاطني مجيد بتفاصيل مهمتي. كما تعرفت، أثناء إقامتي بالجزائر العاصمة على بلحاج جيلالي عبد القادر، ورجيمي، وماروك. وكنا نشكل مع مجيد نوعا من قيادة الأركان وكان علينا أن نضع خطة للقيام بالتدريب والإعداد العسكري. وكُلف بالحاج جيلالي بتحرير حلقات دروس التدريب العسكري التي كنا نشرف على مراقبتها وإقرارها أو تعديلها أثناء اجتماع اللجنة.

بعد شهور من انتخابات الجمعية الجزائرية قررنا، من باب تطبيق ما سطرنا نظريا، إعداد فيلق بمزرعة بلحاج في دوار زدين قرب قرية روينة.

مكثنا بالمزرعة سبعة أيام تدربنا خلالها على الرمي بالمسدس وعملنا على إعداد المجاهد من الناحية التقنية، وكنا نملك مسدسين أحدهما ملك مجيد والثاني ملك بلحاج.

بدأتُ في مهمة التنظيم بوهران، حيث عينت على رأس المدينة شخصا يدعى بلحاج كان يعمل في مصلحة التموين بالبلدية، ثم عينتُ شخصا يدعى سعيد يمتهن الخياطة، مسؤولا على منظمتنا بمدينة تيارت.

بعد ذلك نظمتُ مدينة غليزان ثم مستغانم فتلمسان، حيث عينتُ على رأس هذه المدن الثلاث كلا من بن عطية، المستشار في المجلس البلدي، وفلوح صاحب مطعم ولست أتذكر اسم الشخص الذي جعلته على رأس مدينة تلمسان. بقيتُ شخصيا على رأس ولاية وهران إلى غاية شهر أفريل 1949.

بعد ذلك استدعاني الحزب للقيام بمهام سياسية؛ وكنت في أثناء أداء مهمتي على رأس ولاية وهران، أتردد بانتظام على الجزائر العاصمة للاتصال بمجيد فكنا نجتمع مرة في الشهر لدراسة وضع المنظمة شبه العسكرية وضبط أمورها.

في العاصمة وجدتُ زملائي في لجنة الأركان، وكانت تلك الاجتماعات المحدودة العدد تستغرق يومين أو ثلاثة أيام؛ وكنا نحدد في كل اجتماع تاريخ ومكان الاجتماعالمقبل.

فيما يتعلق بسلاح التدريب في دائرتي، لم نكن نستلمها من الجزائر العاصمة بل كنا نحصل عليها في عين المكان.

كانت ولاية وهران تملك عددا من المسدسات من عيار 7.65 ومسدسين آليين ورشاش ألماني هو الذي استعمل على ما أظن، في الهجوم على دار البريد بوهران. سأحدثكم لاحقا عن تفاصيل تلك القضية.

أما فيما يتعلق ببقية المناطق الأخرى، فلا أتذكر قائمة الأسلحة بل أكتفي بالقول في شأنها إنها كانت قليلة.

استخلفني على رأس ولاية وهران بوتليليس حمو.

في الجزائر عينني الحزب على رأس لجنة التنظيم، وكانت مهمتي تقتصر على استلام التقارير الواردة من مختلف ولايات القطر الجزائري وتسليمها إلى

الحـزب. وبالإضـافة إلـى ذلـك أقـوم بإرسـال التعليمـات الصـادرة عـن القيـادة السياسية إلى الولايات.

كانت اجتماعات الولايات تعقد مرة في الشهر وكان كل قائد يُحضر معه تقريره.

أديتُ تلك المهام حتى شهر سبتمبر 1949، وفي ذلك الوقت بالذات التحق مجيد، القائد الوطني للمنظمة الخاصة، بالحركة البربرية فحملني الحزب عن طريق خيضر مسؤولية التكفل بالمنظمة الخاصة.

جمعتُ بين وظيفتي رئيس لجنة التنظيم ورئيس وطني للمنظمة الخاصة طيلة ثلاثة أشهر (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر).

في بداية شهر ديسمبر، تركتُ مهامي السياسية المحضة لأكرس نشاطي للتنظيم شبه العسكري. خلفني في لجنة التنظيم، سعيد عمراني.

كان الانقلاب البربري في مرحلة التحضير منذ أواخر سنة 1948، وبدأت المنظمة الخاصة تفقد عناصرها شيئا فشيئا.

بلغت هذه الأزمة ذروتها حين قرر الحزب إبعاد مجيد من صفوفه، وتم ذلك على ما أذكر ما بين شهري جويلية وأوت 1949.

حين أمسكتُ بزمام الأمور لم تكن وضعية المنظمة الخاصة على أحسن ما يرام. كانت الجزائر العاصمة آنذاك مقسمة إلى ثلاث مناطق، وكانت كل من وهران وقسنطينة مقسمة إلى منطقتين. اضطررتُ إلى إلغاء ذلك التقسيم فأصبحت الولايات الثلاث مجموعة واحدة.

عينتُ رجيمي على رأس ولاية الجزائر؛ والعربي على رأس ولاية قسنطينة؛ واحتفظ بلحاج تحت سلطتي بقيادة الولايات الثلاث فيما يتعلق بالتنظيم الشبه

العسكري وعينت على رأس التنظيم العام يوسفي خلفا لولد حمودة وتعرضت المنظمة الخاصة على أثر استقالة الدكتور لمين دباغين إلى أزمة جديدة وقللنا من نشاط بلحاج جيلالي بعد أن اتهم بتخصيص معظم أوقاته إلى تعاطي التجارة على حساب عمل المنظمة.

كان على رأس مدينة الجزائر وقسنطينة ووهران كل من بوضياف وعبد الرحمان والعربي.

استُدعي ماروك للعودة إلى النشاط السياسي وبقي يوسفي على رأس مصلحة التنظيم العام التي تعززت بفريق طبي.

أعرف أن شبكة الأشخاص الذين يقدمون لنا يد المساعدة في عملنا السري، عادات قيادتها إلى بن محجوب واحتفظ أعراب بفرع المتفجرات.

لا علم لي باسماء مسؤولي الفروع الأخرى.

كانت هيكلية المنظمة الخاصة آنئذ، كما يلي:

مسؤول وطني يخضع مباشرة لسلطة الحزب. وكان تحت إمرتي مسؤول على الولايات الثلاث بالإضافة إلى المسؤول عن التنظيم العام.

كل ولاية تخضع لسلطة مسؤول يشرف على إدارة عدد من المناطق.

أما بالنسبة لمدينة الجزائر فكان فيها ستة أو ثمانية مسؤولين، وفي وهران مسؤول واحد وأربعة أو خمسة مسؤولين في مدينة قسنطينة.

جميع أعضاء المنظمة الخاصة، بدء من المسؤول الوطني إلى المسؤول الجهوي بما فيهم المسؤول عن شبكة الأعوان المساعدين والمسؤول عن المتفجرات، كانوا كلهم أعضاء دائمين في حزب حركة انتصار الحريات

الديمقراطية السياسي ووُضعوا تحت تصرف المنظمة شبه العسكرية. كانوا كلهم يتقاضون راتبا شهريا.

يتقاضى كل من رؤساء الولايات ورئيس الولايات الثلاث ورئيس التنظيم العام وأنا شخصيا راتبا شهريا قدره 15.000 فرنك ويُدفع إلى رؤساء المناطق ورئيس شبكة الأعوان ورئيس فرع المتفجرات 12.000 فرنك شهريا.

سبق أن ذكرت لكم بأنني كنت أخضع، بصفتي رئيسا وطنيا للمنظمة الخاصة، إلى قيادة الحزب مباشرة.

وكنت تحت إمرة النائب خيضر الذي أحيطه علما، وحده دون غيره، بنشاط التحضيرات شبه العسكرية، وكنت أتلقى التعليمات والأوامر منه وحده؛ إذ لا يجوز اتخاذ قرار خطير أو المبادرة بأي إصلاح ذي شأن بدون استشارته قبل ذلك.

كان يتولى شخصيا تسليمي، في كل شهر، المال الضروري لدفع رواتب الأعضاء الدائمين في المنظمة الخاصة.

جرت العادة أن نلتقي جميعنا مرة في الشهر إما في ساحة (شارتر) أو في شارع (مارانغو) رقم 13 أو في مكان آخر أيا كان. ومن البديهي أنني كنت ألتقي خيضر في مناسبات أخرى بالمقر السياسي لكن بالنسبة إلى المنظمة الخاصة كانت الاتصالات تتم بوتيرة شهرية.

بالنسبة إلى مختلف القضايا التي أطرحها على خيضر وحسب أهميتها، كان يفصل فيها إما فورا أو يطلب مني أحيانا التريث بعض الوقت لكي يمعن النظر فيها. أظن أنه كان يستطلع رأي الحزب أحيانا.

أوضح لكم الآن الظروف التي نشأت فيها المنظمة الخاصة:

يوجد في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مثلما هو الشأن في جميع الأحزاب السياسية الأخرى، أنماط من المناضلين بعضهم يتميز بالتشويش ويتصف الآخر بالاتزان وآخرون بالاعتدال والبعض بالحماس والاندفاع وثمة المتشددون الذين نفذ صبرهم فيعتقدون أن وتيرة النشاط بطيئة ومن منطلق ذلك الوضع ولمواجهة نقص الثقة قرر الحزب إظهار قوته وإرادته فبادر بتأسيس المنظمة الخاصة شبه العسكرية.

كان من المفروض أن لا يتدخل ذلك التنظيم الذي هدفه هو تحرير الجزائر، إلا في حالة حدوث نزاع مسلح خارجي مع فرنسا أو حدوث نزاع داخلي خطير.

نظرا للضغوط التي مارسها المشوشون على الحزب، ولتلبية مطالبهم، وقعت بعض أعمال العنف أذكر من بينها الهجوم على دار البريد بوهران. وأؤكد لكم أن المنظمة الخاصة هي التي نفذت ذلك الهجوم.

بعد أن غادرت بعضُ العناصر صفوف المنظمة الخاصة، مثل مجيد، ومن منطلق التجربة المكتسبة تبين لنا أن المنظمة لم تعد مجدية، فقرر الحزب حلها ورجعت عناصرها والمناضلون الدائمون فيها إلى النشاط السياسي دون استخلافهم بعناصر أخرى.

تلقى جميع نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الأعضاء في المنظمة الخاصة، أمرا حاسما يقضي بالتحاقهم بصفوف الحزب.

وقد سبق أن حدثتكم عدة مرات، عن الهجوم المسلح على دار البريد بوهران وذكرت أعلاه أن المنفذ هو المنظمة الخاصة وأن الهجمة إنما تمت لتلبية مطالب المشوشين السياسيين في الحركة.

أحيطكم علما بكل ما أعرف من تفاصيل عن هذا الهجوم.

تعرضت حركة انتصار الحريات الديمقراطية في مطلع سنة 1949، لأزمة مالية حادة إضافة إلى الخلافات السياسية القائمة.

لا يمكنني أن أجزم القول بالتحديد عمن دبر وخطط عملية الهجوم: هل هو مجيد، بصفته آنذاك مسؤولا وطنيا على المنظمة الخاصة، أم هو النائب خيضر. إلا انه تبين لي فيما بعد من المحادثات التي كانت لي مع هذا الأخير بعد أن أصبحتُ رئيسا وطنيا للمنظمة الخاصة، أنه كان على دراية بوقائع العملية التي لا يمكن أن تنفذ لو دُبرت بدون استشارته.

أحاطنا مجيد علما أثناء اجتماع أركان المنظمة الخاصة بنية الحزب في الهجوم على دار البريد بوهران للحصول على المال.

كلفني مجيد بالبحث عن مقر بمدينة وهران لإعداد الخطة في أمان.

لتنفيذ العملية تم تعيين بوشايب من عين تموشنت، كمسؤول على العملية؛ وفلوح من مستغانم؛ وخيضر والسائق من الجزائر والثلاثة كلهم أعضاء في المنظمة الخاصة. على أن يضاف إلى الفريق ثلاثة أو أربعة أعضاء يتم اختيارهم من بين أعضاء المنظمة الخاصة أو في صفوف المجاهدين.

بعد تحديد الخطوط العريضة تم الاتفاق على أن تنفيذ العملية في مطلع شهر مارس، على أن يلتحق مجيد بمدينة وهران قبل 15 يوما من تاريخ تنفيذها لضبط الخطة بصفة نهائية.

رجعتُ إلى وهران وهناك فكرتُ في استخدام المقر الذي يملكه الحزب في شارع (أجان لوبان) في حي (غامبيطا) وأعلمت بذلك مجيد الذي وصل وهران يوم 20 فيفري وأقام بالمقر ذاته. نسيت أن أذكر لكم أنه قدم رفقة خيضر.

ثم التحق بهم الأعضاء الدائمون وهم: بوشايب من عين تموشنت، و فلوح من مستغانم، وبعد أيام قلائل وصل ثلاثة مجاهدين من العاصمة. أفترضُ أن ولد حمودة هو الذي اختارهم لأنه كان في ذلك الوقت رئيس شبكة أعوان المنظمة الخاصة بحكم منصبه كمسؤول على التنظيم العام.

المؤكد أن بوشايب كان في استقبالهم لدى وصولهم إلى محطة القطار بوهران وأنه أخذهم إلى المقر في شارع (أجان لوبان).

كما هي العادة في المنظمة، فمن المحتمل أن كان لديهم كلمة السر وأنهم كانوا يمسكون جريدة للتعرف على بعضهم البعض.

لابد من القول أن مجيد هو الذي كان يمسك حسابات الغذاء وأنهم كانوا يتولون تحضير الطعام بأنفسهم. في تلك الآونة طلب الحزب مني أن أعود إلى النشاط السياسي. تلقيت التعليمات بشأن ذلك بالعاصمة وكنتُ بصدد إصدار تعليمات المنظمة الخاصة في ولاية وهران إلى بوتليليس حمو الذي لا أعتقد انه كان على علم بالقضية. تقرر فيما يخصني أن انتقل قبل يومين أو ثلاثة أيام من تاريخ العملية إلى مدينة مغنية للاستراحة حتى يكون ذلك إثبات غياب وكان علي أن أتوجه غداة الهجمة على دار البريد إلى مدينة الجزائر للالتقاء بمجيد.

قبل ستة أيام من الهجوم اجتمعتُ بمجيد وأعضاء الفريق لحث الجميع على تنفيذ ما أمر به الحزب.

بمناسبة الاجتماع ارتديتُ معطفاً أسود من معاطف فوج وهران كان يغطي نصف الجسم ولبس مجيد اللباس ذاته وجلستُ وإياه في الغرفة المركزية الكبرى قبالة باب مدخل المقر وكانت سراويلنا مستورة بدثار.

بوشايب هو الذي أدخلنا إلى ذلك المقر وأدخل كذلك عناصر الفوج، وكنت أغطي وجهي بقناع وكذلك الأمر بالنسبة إلى مجيد.

كان مجيد أول من تناول الكلمة مخاطبا الحاضرين باللغة العربية حيث قال على وجه الخصوص، إن الحزب في حاجة إلى مال وإنكم أقسمتم بطاعته وإن الحزب يعول عليكم لتنفيذ المهمة بكل وفاء.

أوضح مجيد بإيجاز أن الأمر يتعلق بالهجوم على دار بريد وهران للحصول على المال؛ وأضاف أن بوشايب سيقدم في الوقت المناسب تفاصيل إضافية وتناولتُ بعده الكلمة باللغة العربية لتأكيد ما جاء على لسان مجيد.

لابد من بعض التوضيح هنا، فقد تقرر خلال المحادثات الأولية التي جرت مع مجيد استخدام سيارة مسروقة، وكان مجيد قد درس تفاصيل القضية.

حُددت العملية على ما أذكر ليوم 3 أو 4 مارس.

بعد هذا التاريخ ركبتُ القطار متوجها إلى مدينة الجزائر حيث كان لي موعد مع مجيد والتقينا فعلا فأوضح لي أن العملية باءت بالفشل بسبب عطب في السيارة حيث بقيت معطلة قرب دار البريد.

بعد بضعة أيام اجتمعت أركان المنظمة الخاصة وتقرر تأجيل العملية إلى 4 و5 أفريل 1949 وعدت إلى وهران لتبليغ الأوامر إلى بوتليليس.

التحق بي مجيد يوم 23 أو 24 مارس وأقام، كما في السابق، بمقر (أجان لوبان) حيث تحدد لقاؤه مع بوشايب وخيضر ومسعود سويداني وجميعهم أعضاء دائمون في الحزب وعلى نفقته. بالإضافة إلى قائد منطقة وسط وهران وشخص مجهول الهوية من مدينة باليكاو حل محل فلوح واثنين من العناصر الثلاثة الذين شاركوا في العملية الأولى لأن ثالثهم قد توجه إلى العاصمة على ما أظن.

لم أتوجه في هذه المرة إلى مقر الحزب وكانت اتصالاتي بمجيد تتم خارجه وتقرر أن تجرى العملية صباح يوم 5 أفريل وأن نستخدم سيارة مسروقة كما فعلنا في المرة الأولى.

كان علي أن التحق بالجزائر العاصمة يومين أو ثلاثة أيام قبل تـاريخ العمليـة وأن أعود إلى وهران صباحا بالقطـار الـذي يصـل المدينـة علـى السـاعة الثالثـة زوالا.

كان على مجيد أن يعود إلى العاصمة عشية ذلك اليوم بالقطـار الـذي يغـادر وهران على الساعة العاشرة ليلا؛

وحيث أننا احترمنا جميعاً الأوامر وصلتُ مدينـة وهران يوم 5 أفريل علـى الساعة الواحدة زوالا.

التقيـتُ مـع سـويداني لـدى خروجـي مـن محطـة قطـار وهـران، وهـو الـذي أحاطني علما بمجرى القضية وأفادني أنه لم يكن بوسعه استخدام سيارة أجرة لشدة حذر أصحابها وأنه اضطر إلى الحيلة فاستخدام سيارة طبيب.

أخبرنـي بـأن المـال موجـود بـالمقر وعلمت بمبلـغ السرقة من جريـدة وهـران المسائية بالإضافة إلى تفاصيل أخرى. ركبتُ قطـار المسـاء لأحيط مجيد علمـا بمهمتـي واتصـلت ببـوتليليس لأُخبـره بالوقـائع وكلفتـه بصـفته رئـيس القسـم، بالسهر على أمن العناصر التي قامت بالعملية وأثناء العملية ذاتها. علـى السـاعة الخامسة والنصف بعد الزوال من اليوم نفسـه،التقيت سـويداني وطلبـت منـه أن يتصل ببوتليليس ليتلقى منه لاحقا التعليمات للتصدي لأي احتمـال. فـي الصـباح وصلت إلى مدينة الجزائر على متن القطار والتقيت في المساء بمجيد وقدمت له عرضا عن مهمتي وبذلك انتهى دوري.

علمت فيما بعد، من مجيد نفسه، أن المال قد نقل إلـى منـزل بـوتليليس حيث يستلمه النائب خيضر، وأكد لـي مجيد الخبـر بنفسـه أثنـاء المحادثـات التـي جـرت بيننا يوم كنت مسؤولا على القطاع الوهراني ثم قائدا وطنيا للمنظمة الخاصة.

سلم خيضر مبلغ السرقة بكامله إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية. أما المبلغ الذي اكتُشف عند السائق خيضر فإنما يمثل مبلغ سلفة قدمتها المنظمة الخاصة إلى المعني بالأمر لفتح محل إصلاح السيارات خاص.

ليس لدي ما أضيفه بخصوص قضية بريد وهران وإذا عادت إلى ذاكرتي تفاصيل أخرى فسوف أحيطكم بها علما أو أقدمها إلى قاضي التحقيق. أتذكر، اللحظة، أن مجيد هو الذي تلفن أو زار زوجة الطبيب قبل توجهه إلى مدينة الجزائر بالقطار.

أما بشأن الأسلحة المستعملة في عملية الهجوم على بريد وهران فإنها ملك للمنظمة الخاصة في المدينة ذاتها.

إن المبلغ الذي عثرتم عليه في غرفتي، أي 223.000 فرنك، فيتوزع كما يلي:

مبلغ 38.000 فرنك ملك لي شخصيا، ومنه 15.000 فرنك هي راتبي للشهر الجاري على أساس عضويتي الدائمة في الحزب. ويمثل المبلغ الباقي صندوق مال المنظمة الخاصة الذي يتكون في جزء كبير من الاشتراكات والهبات التي سلمني النائب خيضر جزءا منها.

أما المسدس عيار 38 من صنع ألماني الذي عثرتم عليه في جيب سترتي الكندية في غرفتي فهو غنيمة حربية تحصلت عليها أثناء معركة إيطاليا.

أما بطاقة الهوية المزورة وشهادة الميلاد التي تحمل اسم مبطوش عبد القادر المولود في 09 مارس 1919، اللتين عثرتم عليهما في غرفتي فإن النائب خيضر هو الذي سلمني إياها في الظروف التالية:

بعد أيام من الهجوم على دار البريد بوهران، ذهبت الشرطة إلى مدينة مغنية تطلبني بمنزلي وأخبرني أهلي بذلك فطلبت وقتئذ من خيضر تزويدي بأوراق

مزورة وسلمت له بطلب منه صورتين وبعد أيام سلمني الأوراق المزورة التي عثرتم عليها.

لا يمكنني تقديم أية توضيحات بشأن المجاهدين غير أنني أعرف أن اثنين منهم قد التجئا إلى ناحية العلمة وأن أحدهم لجأ إلى القطاع الوهراني في منطقة (سان كلو) ولجأ اثنان منهم إلى مدينة وهران أو الضواحي القريبة منها.

فيما يتعلق بأمر الثلاثة الأخيرين، فاعتقد أن بإمكان عبد الرحمان الذي هو حاليا رئيس المنظمة الخاصة لولاية وهران تحديد المكان الذي يوجدون فيه بالضبط.

بشأن بوشايب وسويداني فأنا لم ألتق بهما منذ قضية وهران ولم أتذكر إلا ملامح مجاهد واحد رأيته وأنا ملثمً، وبدا لي أن عمره لا يزيد عن الثلاثين سنة. هو أسمر البشرة وأفطس الأنف وقصير القد مربع القامة.

بعد تلاوة المحضر أمضى المعني بالأمر إثباتا لما جاء فيه وأمضينا على أثره. وأضاف بن بلة مصرحا بما يلي:

في شهر مارس وأفريل، لا بل في شهر أفريل فقط فيما يتعلق بالهجوم على دار البريد بوهران أقول إنني اصطنعتُ قرينة إثبات غيابي بحيث قضيتُ الليلة التي سبقت الهجوم بنزل (الموقي) بالجزائر.

قرأ، وأكد أقواله ثم أمضى فأمضينا.

نسخة طبق الأصل **كاتب الضبط**.

إمضاء:غير واضح.

المصدر: الجمعية الوطنية (الفرنسية)، العهدة التشريعية الأولى، دورة 1950. ملحق محضر جلسة في 17 أكتوبر 1950؛ طلب الحصول على إذن بمتابعة قضائية ضد عضو من أعضاء الجمعية الوطنية (محمد خيضر).

نص مطابق للأصل.

الملحق 38

قائمة إسمية لإطارات حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية في مختلف مراتب المسؤولية ما بين 1951 - 1954

فيما يلي قائمة رؤساء الولايات ورؤساء الدوائر وإطارات أخرى في تنظيم حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية ما بين سنة 1951 و سنة 1954.

على العموم كان رئيس الولاية يجمع بين وظيفته ووظيفة رئيس الدائرة.

في الدوائر الكبرى يساعد رئيسَ الدائرة عضو نصف دائم يشرف على منطقة ريفية يطلق عليها اسم الناحية؛ وفي هذا الإطار لعب أعضاء المنظمة الخاصة المطلوبون من الشرطة الفرنسية دورا بارزا في التنظيم.

كان سيد علي عبد الحميد، من سنة 1951 إلى سنة 1953، على رأس التنظيم فيما كان محمد دخلي مراقبا عاما؛ وفي أعقاب مؤتمر أفريل 1953 عُين عبد الحميد على رأس المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب وحل محله على رأس التنظيم محمد دخلي؛ وخلفه رمضان بوشبوبة في منصب المراقب العام. وكان لحول يتولى حينئذ، رئاسة التنظيم على مستوى اللجنة المديرة. وكان يحضر الاجتماعات الشهرية بمدينة الجزائر بين رؤساء الولايات الأعضاء في لجنة التنظيم.

هذا التنظيم هو ركيزة الحزب الأساسية التي مكنته من الانتشار عبر كافة أنحاء التراب الوطني والاتصال بجميع فئات المجتمع الجزائري في إطار الكفاح من أجل الاستقلال.

قائمة إطارات التنظيم في شتى مراتب المسؤولية في الفترة1951-1953

(اسماء عناصر المنظمة الخاصة واردة بحروف بارزة)

رئيس التنظيم	سيد علي عبد الحميد
مراقب التنظيم	محمد دخلي
دراسة وتحليل تقارير المنظمة	**محمد بوضياف**
دراسة و تحليل تقارير المنظمة	**محمد ماروك**
رئيس ولاية	**إبراهيم شرقي**
رئيس دائرة	بشير شيهاني
رئيس دائرة	صافي بوديسة
رئيس ولاية	هاشمي محمود
رئيس ولاية	**عمار أوعمران**
رئيس ولاية	مسعودي زيتوني
رئيس ولاية	احميدة شناف
رئيس ولاية	رمضان بوشبوبة
رئيس دائرة	**محمد العربي بن مهيدي**
رئيس ولاية	**جيلالي رجيمي**
رئيس دائرة	**دريس دريس**
رئيس دائرة	**أحمد بوقرة**
رئيس دائرة	عمر زبيري
رئيس دائرة	غربي شعبان
رئيس دائرة	عمار غزالي
رئيس دائرة	أحمد يحياوي
رئيس دائرة	**حمدان خلخولي**
رئيس ولاية	**أحمد محساس**
رئيس دائرة	رشيد علي باشا
رئيس دائرة	سليمان فرطاس

رئيس دائرة	مصطفى بكوش
رئيس ولاية	إبراهيم حشاني
رئيس ولاية	سيد أحمد عصام
رئيس دائرة	عبد الحفيظ منصوري
نصف مداوم	**محمد معيزة**
رئيس ولاية	بلقاسم كريم
رئيس دائرة	**رمضان بن عبد المالك**
رئيس دائرة	**مراد ديدوش**
نصف مداوم	يونس بوشكيوة
رئيس ولاية	عمار بوجريدة
رئيس دائرة ونصف مداوم	**رابح بيطاط**
رئيس دائرة	**عبد الحفيظ بوصوف**
رئيس ولاية	محمد عبد العزيز
رئيس دائرة	مسعود قدروج
رئيس دائرة	عمار بوكيكس
رئيس دائرة	**محمد قُصير**
رئيس ولاية	محمد صحراوي
نصف مداوم	بن يوسف كريتلي
رئيس دائرة	حاج مولود فضيل
رئيس دائرة	**محمد مشاطي**
رئيس دائرة	**عبد الرحمان غراس**
رئيس دائرة	أحمد حموش (موح الطويل)
مراقب منطقة القبائل	**عمر عليان**

سيتم تعيين كل من محمد بوضياف، ومحمد مروك، ومراد ديدوش، وعبد الرحمان غراس، وأحمد محساس في مناصب بفرنسا حيث يواصلون نشاطهم في إطار الفيدرالية.

هذه القائمة تُفنِّد الطرح القائل «بإبعاد العناصر الحاكمة في كنف السرية» ذلك أن المناضلين الذين كانوا ينشطون بصورة شرعية وأولئك الذين ينشطون في كنف السرية كانوا كلهم يعملون جنبا إلى جنب في تنظيم واحد.

ومما يدعو إلى الأسف الشديد أن هذه القائمة غير كاملة؛ ولابد من إحتساب طائفة كبيرة من اسماء المناضلين شبه الدائمين في منطقتي الأوراس والقبائل الذين ضاعت اسماؤهم. وبما أن مجمل الإطارات بمنطقة القبائل كانوا مطلوبين من طرف الشرطة الفرنسية فإن الموارد المالية كانت تخصص لتسديد المصاريف الضرورية من رواتب و إعانات للعائلات الخ...

وإننا نعتذر لجميع الذين لم يرد ذكر أسمائهم في القائمة ومرد ذلك إلى جهلنا به.

توزيع الولايات العشر خلال الفترة الممتدة من 1951 إلى 1952.

قسنطينة باتنة الجنوب القسنطيني	**الولاية رقم 1 قسنطينة (3 دوائر)**
عنابة، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة	**الولاية رقم 2 عنابة (5 دوائر)**
سطيف، بجاية	**الولاية رقم3 سطيف (دائرتان)**
برج منايل، دلس، تيزي وزو	**الولاية رقم 4 القبائل السفلى 3(دوائر)**
عزازقة، الأربعاء نايث إيراثن، ذراع الميزان	**الولاية رقم 5 القبائل العليا (3 دوائر)**
البويرة، البليدة، مليانة، الأصنام	**الولاية رقم 6 البليدة (4دوائر)**
المدية، قصر البخاري، الأغواط، المنيعة	**الولاية رقم 7 المدية (3دوائر)**
وهران، مستغانم، تلمسان، بلعباس، عين تموشنت	**الولاية رقم 8 (5 دوائر)**
معسكر، جيريفيل(البيض)، بشار	**الولاية رقم 9 معسكر (3 دوائر)**
الجزائر الوسطى، بلكور، حسين داي، القبة، الحراش، نوتر دام دافريك، بئر خادم، الأربعاء، بودواو، سان فيرديناند (السويدانية)	**الولاية رقم 10 (3 دوائر)**

توزيع إطارات حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1953)

تقلص عدد الولايات من 10 إلى 5 بعد مؤتمر أفريل 1953

ولاية قسنطينة

رئيس الولاية: **إبراهيم الشرقي**، وقد خلف محمد عبد العزيز

دائرة قالمة	عمار بوكيكز		دائرة بسكرة	أحمد خلخولي
دائرة سطيف	**محمد مولوجي**		دائرة قسنطينة	**أحمد بوقرة**
دائرة عنابة	مصطفى بكوش		دائرة سكيكدة	إبراهيم حشاني
			دائرة باتنة	بشير شيهاني

ولاية البليدة

رئيس الولاية **هاشمي حمود** وقد خلف زيتوني مسعودي

دائرة المدية ثم دائرة بلعباس و بعدهما فرنسا .	**مراد ديدوش**
دائرة جلفة	عبد الحفيظ منصوري
دائرة مليانة	عمار غزالي
دائرة بجاية	شعبان غربي
دائرة الأصنام	**محمد قصير**
دائرة البليدة	**احمد يحياوي**
دائرة الصومعة شبه دائم	بن يوسف كريتلي
دائرة المدية و شبه دائم بدائرة مستغانم.	**رابح بيطاط**

يتقاضى المُعيَّنون في المناطق الريفية نصف الراتب باعتبار أن السكان كانوا يتكفلون بإقامتهم.

ولايــة وهـران

رئيس الولاية **حميد شناف** وقد خلف رمضان بوشبوشة.

دائرة معسكر	**حاج محمد فضيل**
دائرة بلعباس	**محمد العربي بن مهيدي**
دائرة مستغانم	**رمضان بن عبد المالك**
دائرة سكيكدة ثم القطاع الوهراني	**عبد الحفيظ بوصوف**
دائرة بشار	**حمو**
دائرة تيارت	**سليمان فرطاس**
شبه دائم	**محمد مشاطي**

ولاية منطقة القبائل	
ولاية القبائل الكبرى	**بلقاسم كريم**
ولاية القبائل الصغرى	**عمار أوعمران**
مراقب	عمر عليان

ولاية الجزائر العاصمة	
رئيس الولاية :**جيلالي رجيمي**	
دائرة الحراش، حسين داي، القبة	**محمد حبيب**
دائرة بلكور، المدنية، المرادية ثم قسنطينة	**احمد بوقرة**
دائرة الجزائر الوسطى	محمد عزوزي
دائرة متيجة، بئر خادم، الأربعاء، بودواو	عمر زبيري، ثم أرزقي لعجالي
دائرة بولوغين نوتردام دافريك	علي ساجي

خليل حافيز، مسؤول منظمة الشباب.

مصطفى بوشاقور ممثل النواب.

الملحق 39

انفجار ذخيرة قنابل خزنها مصطفى بن بولعيد بمدينة باتنة

يتعلق الأمر بحادث وقع يوم 19 جويلية 1953 في قلب مدينة باتنة، حيث انفجرت ست قنابل كان بن بولعيد قد خزنها في متجر للملابس يملكه أحد المتعاطفين، يدعى سعيد مشلك. وقد أُلقي القبض على هذا الأخير وأخيه مسعود، بعد أن عثرت الشرطة على عدد من القنابل التي لم تنفجر، وبقيت مدفونة في الأنقاض بعد انهيار المحل. هذه المتفجرات هي جزء من المخزون الذي خبأه بن بولعيد لفائدة المنظمة الخاصة. مما يبرهن على أن المنظمة شبه العسكرية لم تتخل أبدا عن نشاطاتها حتى بعد تفكيكها في مارس وماي 1950.

وقد حاول بن بولعيد جهده لكي تُدرج الحادثة ضمن ملفات القضايا المغلقة. ولهذا الغرض أمدته إدارة الحزب بمبلغ 250.000 فرنك لتسديد أتعاب المحامين الذي تولوا الدفاع عن الأخوين مشلك، وللاستعانة «بمعارفهم»

في النص التالي سرد تلك الوقائع من طرف جريدة «لا ديبيش» لمدينة قسنطينة والشرق الجزائري، الصادرة في 1953/07/22.

باتنة.

سلسلة انفجارات:

يوم الأحد في حدود الساعة الثامنة مساءا اهتز بعض المارة المتجولين بمدينة باتنة وكذا بعض الجالسين في شرفات المقاهي لوقع انفجار شديد، وبعد لحظات قليلة سُمع دوي خمسة انفجارات أخرى زرعت الرعب في شارع فرنسا؛ مما

تسبب في تحطيم زجاج متجر السيد مشلك الكائن في رقم 20 من نفس الشارع ثم بدأ دخان كثيف يخرج من المتجر ذاته.

وبمجر تبليغهم بالحادث توجه الى عين المكان كل من السيد (دولابلانك)، رئيس دائرة باتنة والسيد (مالبل) رئيس البلدية والنائب في الجمعية الجزائرية، والسيدان (بوبيي) وعزيزي النائبان الممثلان لمجلس العمالة والسيد (قادج) النائب الأول لرئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي والسيد (بوتي) قاضي التحقيق والسيد (آبادي) نائب وكيل الجمهورية والمتصرف الإداري المنتدب، والسيد (دوبراي) محافظ الشرطة القضائية نيابة عن مدير الشرطة العام السيد (كوريو) الغائب في عطلة، رفقة رجال المخابرات العامة. وبمجرد وصولهم إلى مكان الحادث شرعوا في اتخاذ الإجراءات المعمول بها في مثل هذه الظروف، تحسبا لوقوع انفجارات جديدة. كما بادر عناصر الشرطة بإبعاد حشود الفضوليين الذين ما انفك عددهم في تزايد مستمر. ثم وصل رجال المطافئ بعد قليل.

دخلت السلطات المحلية رفقة رجال المطافئ إلى محلات السيد مشلك. لم يتمكن الجمع من تحديد طبيعة تلك الانفجارات. إلا أن تحريات المصالح المختصة مكنتها من العثور على العبوات التي انفجرت ومعها عدد آخر من القنابل لم تنفجر بعدُ، لحسن الحظ، ولا يُعلم ما وجهة استعمالها.

تبين من جرد الخسائر التي أحدثها الانفجار أن جدران المحل الداخلية قد انهارت كما ألحقت قوة الانفجار أضرارا فادحة بالحانوت المجاور الذي يؤجره السيد (سلفاير) في نفس العمارة التي تملكها السيدة (كوس). ومن حسن الحظ لم يصب أحد بجروح ممن كانوا بجوار مكان الانفجار.

نعبـر عـن تهانينـا لرجـال المطـافئ ورجـال الشـرطة علـى تـدخلهم السـريع وتفانيهم فـي العمل فـي مثـل تلـك الظـروف الصـعبة ممـا تسبب فـي تحديد حجم الخسائر.

وعلمنا من جهة أخرى، أنه على الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء، سُمع دوي انفجـارات أخـرى شـبيهة بالانفجـار الأول؛ إلا أنهـا وقعـت خـارج المدينـة حيث قامت المصالح المختصـة بتفجير القنابل التـي عثر عليها تحت الأنقاض على حالها، في متجر السيد مشلك.

ومـا يـزال التحقيـق فـي ملابسـات الحـادث متواصـلا وقـد تـم اسـتجواب عـدة أشخاص.

«لاديبيش » الأربعاء 22 جويلية 1953.

La Dépêche, mercredi 22 juillet 1953.

الملحق40

نبذة عن تطورات الأزمة البربرية بفرنسا (شهادة بلقاسم راجف)

بلقاسم راجف، أحد قدماء نجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري، يروي ذكرياته.

«في الفترة 1947-1949 كان عبد الله فيلالي، المناضل السابق في صفوف نجم شمال افريقيا، يوجد على رأس فيدرالية فرنسا لحزب الشعب؛ وبالرغم من إرادته الحسنة إلا أنه لم يتمكن من إعطاء نفَس جديد للحزب يجعله يتقدم. وكان كمختص في عمليات التحريض، يفتقد إلى روح التنظيم مستبدا برأيه لا يقبل أية مناقشة. بل بلغ به الأمر إلى حد استعمال الشتائم في تدخلاته ضد معارضيه.

وكان يحاكم الطلبة محاكمة سيئة واصفا إياهم «بالمتخاذلين». كان محند علي يحيى، المدعو رشيد، بعد وصوله إلى فرنسا ينتقد طريقة تسيير الفيدرالية التي استحوذ عليها فيلالي دون رقيب لا حسيب.

ذات يوم اغتنمتُ فرصة وجود مصالي في مدينة (بري - كونت – روبير) بضواحي باريس، فقصدته رفقة جماعة من المناضلين واشتكينا له تصرفات فيلالي. وبدل أن يأمر بإجراء تحقيق في شأنه أو يقوم بدراسة الوضع مع جميع الأطراف راح مصالي يدافع عن فيلالي ويبرر تصرفاته.

كنت أتعاطف شخصيا مع الطلبة لأننا كثيرا ما عانينا اتهامات خصومنا السياسيين الذين ينعتوننا «بالأميين». كنت أرى أن من الصعب تحقيق أي تقدم للحزب في غياب العناصر المثقفة.

وحيث أن الطلبة كانوا يتهربون من الحزب، فقد اجتمعتُ بهم في مقر الطلبة بشارع (سان ميشال) بباريس وقلت لهم: «لا يحق لكم أن تغادروا الحزب، سيكون تصرفكم هذا خيانة».

فكرنا في عقد مؤتمر فدرالي قال لنا عنه مزغنة عضو القيادة خلال زيارة له إلى باريس ما يلي: «هذا الأمر من صلاحيات قيادة الحزب بالجزائر العاصمة»؛ فقررنا عقد مجلس فدرالي استغرق تحضيره ما لا يقل عن خمسة أشهر وحضره يوم انعقاده ما يقارب 150 مندوبا ومثل هذا العدد من المناضلين. كان هذا في سنة 1948. انتخب المجلس لجنة فيدرالية تتكون من 25 عضوا، وقد طُلب مني الانضمام إليها نظرا لطول تجربتي في الحزب فقبلتُ ذلك بتحفظ، على أساس أن أكون «مستشارا تقنيا» في اجتماعات باريس إذا ما سمحت ظروفي بذلك (ذلك أن ظروفي العائلية والمهنية المتصلة بتنقلاتي خارج باريس تمنعني من ذلك)، وعليه كنتُ عضوا كامل الحقوق في المجلس الفدرالي. أما في اللجنة الفيدرالية فقد تم إدماج محند علي يحي المدعو رشيد.

مجلس فيدرالي منحرف عن خط الحزب

ذات يوم وصل إلى باريس كل من الدكتور شوقي مصطفاي والنقيب سعيدي صادق الذي هتف لي حيث كنت أقيم في مقاطعة بريتاني، وطلب مني الالتحاق بهما وذلك ما تم مباشرة. وهناك اكتشفتُ المؤامرة البربرية التي يجب علينا مواجهتها. ذلك أن مصطفاي وسعيدي قد أُرسلا من طرف الإدارة للقيام بهذه المهمة.

عند وصولي إلى باريس مساء علمت أن اجتماعا للجنة الفيدرالية سيُعقد يوم الغد على الثامنة صباحا وفضلت حضوره لكي أطلب لمبعوثي الإدارة شايا على شرفهما، وهو أمر ضروري نظرا لكوني عضوا كامل الحقوق بالمجلس. بعد

افتتـاح النقـاش أيقنـت أن الأفكـار البربريـة قد انتشـرت بشـكل كبيـر وأن أمـامي رجالا ذوي عزم وتصميم.

وقد تسببتُ فـي إثـارة مشكلة حـين اقترحـتُ أن تُـدرج فـي جـدول الأعمـال النقطة التالية:

«الانحـراف السياسـي للمجلس الفيـدرالي» امتنـع البعض بحجـة أنهـم قطعـوا علاقـاتهم بـالحزب فـي الجزائـر العاصـمة وعليـه فـإنهم يمتنعـون عـن اسـتقبال المبعـوثين أو حتـى التحـدث إليهمـا. ألححـتُ فـي طلبـي تسـجيل تلـك النقطـة فـي جـدول الأعمـال، وعنـدها اضـطربت الأوضـاع وتحـول النقـاش فوضـى عارمـة وقوبل اقتراحي برفض قاطع، رغم الاحترام الذي أحظـى بـه؛ لـو أن غيـري هـو الذي فعل ذلك لعنَّفوه. استغرقت المناقشات 17 ساعة بدون انقطـاع.

فـي نهايـة الأمـر وافـق دعـاة النزعـة البربريـة علـى مبـدأ مناقشـة القضـية ولا حاجـة إلـى ذكـر مـا ورد علـى ألسـنتهم مـن كـلام حاقـد علـى كـل مـا هـو عربـي وبصفة خاصة على اللغة العربية والقرآن الكريم والإسلام. كان اقتراحي يتعلـق بإدانة «الانحراف السياسي للجنة الفيدرالية» بسبب تصرفها بمـا يخـالف الوحـدة الوطنية ويخدم مصلحة الذين يريدون تقسيم الحـزب وخدمـة مصـالح الاسـتعمار عن قصد أو عن غير قصد».

جرى التصويت على الاقتراح وجاءت النتيجة على النحو التالي:

- عدد الأصوات لصالح الاقتراح: 12 صوتا.
- عدد الأصوات ضده: 13 صوتا.

رُفـض الاقتـراح بأغلبيـة صـوت واحـد وحـين افترقنـا قلـتُ لـدعاة النزعـة البربريـة: «إن الصراع لا يزال في بدايته».

المواجهة

اجتمعتُ بمصطفاي وسعيدي ومناضلين آخرين، وقررنا أول ما قررنا تنظيم أفواج للدفاع الذاتي والرد على الاعتداءات التي نتعرض لها. صار العدد الكامل 70 مناضلا، وطلبنا في الوقت نفسه من الفروع تجميد الأموال التي بحوزتنا وإرسال عرائض إلى المجلس الفدرالي نحتج فيها على الانحراف السياسي وتوجيه الدعوة لعقد مجلس لانتخاب لجنة فيدرالية جديدة؛ على أن تُرسل إلينا نسخ من العرائض. ولقد سمح لنا ذلك المسعى بالتعرف على الفروع المعادية لنا وبتقدير قوانا. وسرعان ما وقعت المشادة الأولى بالدائرة الباريسية الثامنة عشرة بشارع (أوردونير) في قاعة تابعة لفندق ومقهى.

حيث اجتمع مائة شخص، بدعوة من خصومنا، وأرسلنا ثلاثين من رجالنا لحضور الاجتماع ومع الأسف وصلوا في وقت متقدم عن موعد الاجتماع، الأمر الذي نبه خصومنا فجمعوا مقابض المعاول وقوارير الزجاج.

بمجرد أن علمنا بذلك قصدنا المكان على الفور وكان عددنا حوالي عشرين مناضلا. هاجمنا خصومنا وتحطم باب الفندق الزجاجي. وحين عُدت أدراجي رأيت شخصا يتجه نحوي وبيده سكين جزار، فخرج في تلك الأثناء صديق محتميا بكرسي فرماه باتجاهي وعندها ضربت حامل السكين وهو أرزقي مغيرة أحد أصدقاء واعلي بناي فانسحب على الفور.

في تلك الأثناء انتزع رفاقي بعض الأغصان من الشجرة المجاورة ليصنعوا منها هراوات ندافع بها عن أنفسنا ضد هذه العصابة، فولى بعضهم هاربا ورجع البعض الآخر إلى الفندق.

وقع العديد من الجرحى من كلا الطرفين وتم نقل ثلاثة منهم إلى المستشفى. أبعدتُ عن مجموعتنا كل فرد «عربي» لأنني أردت من وراء ذلك أن تكون

المسـألة فيمـا بـين القبائـل ولكـي لا يكـون هنـاك أي تأويـل للنـزاع يحولونـه «مواجهة بين العرب والقبائل» الأمر الذي سيمكن عدونا من استغلاله. ولما انتهت المواجهة دخلت إلى المقهى المقابل ولاحظتُ وصول حافلتين وسيارة للشرطة ثم علمنا في الغد عن طريق الصحافة، أنه ألقي القبض على 70 جزائري اقتيدوا إلى مقر الشرطة وأن هناك 30جريحا. أما المواجهة الثانية فوقعت بالمقاطعة 19، حيث وافقت البلدية على منحنا قاعة الحفلات لعقد اجتماع. ذلك أن حزبنا معترف بوجوده رسميا وحينما انطلقت الأشغال جاءت مجموعة من دعاة النزعة البربرية وحاولوا أخذ الكلمة بالقوة وكنتُ في مكتب الرئاسة، حينها صعد أحدهم المنصة وأراد خطف «الميكروفون» من يدي فأمسكته من تلابيبه وأسقطته أرضا.

بدأت المواجهة بالكلمات ثم هتفنا لصاحب مقهى، وهو صديق لنا، فتلقينا الإمدادات وعندها وصل خيضر ومزغنة.

في تلك الأثناء بدأنا بإنشاد «فداء الجزائر» و»من جبالنا» أما خصومنا فقد ارتكبوا خطأ حينما تجمعوا في مكان آخر وبدؤوا في ترديد أغان خاصة بهم، لقد كانوا أقلية انعزالية لا يمثلون إلا جزءا قليلا من المجموع المقدر بـ 25 وهو ما سهل المهمة لمنظمينا الذين تمكنوا من تطويقهم ثم إرغامهم على الخروج.

أصبحت إعادةُ هيكلة الحزب ضرورة حتمية ومستعجلة نظرا للانعكاسات السلبية والخسائر الكبيرة التي تكبدها، فبدأنا بإعادة تكوين وإنشاء الأقسام بباريس وضواحيها أولاً، وكنا نعقد خمسة لقاءات في اليوم لكي نشتت قوى خصومنا: المقاطعة 13 و15، 17 (لوفالوا) و(بيتو) وفي كل اجتماع من اجتماعاتنا كان يتناول الكلمة مناضل من الفرع وطالب. وكان معظم المناضلين من منطقة القبائل الذين وضعوا حدا لمغامرة أنصار النزعة البربرية. إن المناضلين كانوا من القبائل القاطنين في الدوائر رقم 3 و4 و14 و19 و20

بالإضافة إلى المناضلين المقيمين في ضاحية (كولومب) أما الفروع التـي كانت تناصـرنا فتتواجـد بالـدوائر رقـم3 و4 و5 و6 و19، وكانـت جميعهـا فـي حالـة استنفار قصوى واستعداد للتدخل عند الحاجة. أما في الأقاليم الفرنسية الأخرى فلم تجد حركة المنشقين مساندة لا في مدينـة (ليون) ولا فـي مقاطعـة (ألزاس) ولا حتى في منطقة الشمال.

قررنا أيضا استرجاع عتاد وجريدة النجم الجزائري وكان العتاد يوجد بمحل بشـارع (بيسـون) فتوجهتُ رفقـة شـوقي مصـطفاي إلـى المحـل وفتحـه شـوقي وأخذنا عتاد الطباعة والورق وبطاقات الانخراط في الحزب ونقلنا كل ذلك على مـتن سـيارات الأجـرة ووضـعناه عنـد مناضـل تونسـي مـن الحـزب الدسـتوري الجديد السيد الطاهر قيقة الذي كان مقيما بشارع (هافر كومرتان).

أما بخصوص «النجم الجزائري» وهي جريدة الفيدرالية، فكان وكيلها السيد مولاي وأصله من إيواضين وهو مناضل قديم انضم إلى خصومنا بعدما ألبوه ضدنا.

قصدني يوما وطلب مني أن أدفع له مبلغ 150.000 فرنـك الـذي كـان يطالبـه بـه صـاحب المطبعة فأجبته: «إذا احتفظتم بالجريدة فعليكم أن تدفعوا الـديون وإذا سلمتموها لنا فإننا ندفع ما عليها». رفض الاقتراح الأخير فتوقفت الجريـدة عن الصـدور وأصـدرنا الأوامـر إلـى المناضـلين ليجمـدوا الأمـوال التـي بحـوزتهم فأصبح مجلس الإدارة والجريدة ذاتها في وضعية خانقة.

حصلنا على مقر جديد لحزب الشعب - حركة انتصـار الحريـات الديمقراطيـة وهو عمارة جديدة تقع بشـارع (كزافيـي بريفـاس) رقـم 22 فـي قلـب حـي الطلبـة بشارع (سان ميشال)، وقد باعه لنا صاحبه المناضل حسين بن أشنو بمبلغ قدره

650.000 فرنك دفعناه بالكامل بفضل ما حصلنا عليه من عملية الاكتتاب التي قمنا بها لدى الجزائريين.

كانت العمارة تتضمن أربعة طوابق، اتخذنا من الطابق السفلي مطعما يتردد عليه العمال والطلبة؛ وكان من بين الطلبة من لا يقدر على دفع ثمن الوجبة فكنا نقدمها لهم مجانا لسد رمقهم، ومن الطلبة أيضا من كان يعمل ليلا في سوق الخضر والفواكه مقابل 500 فرنك لليلة الواحدة ويقتصر عملهم على شحن وتفريغ الصناديق لأن السلطات آنذاك لم تقدم لهم أية إعانة.

إثر وصول امحمد يزيد وموسى بولكروة إلى باريس بعد إطلاق سراحهما، أخذا بزمام الأمور في الفيدرالية ولم يعد الطلبة يتهربون من الحزب ولم يعد المثقف ينعت الحاكم بأنه «راع» ولا الحاكم ينعت المثقف بالمتخاذل. زالت الفكرة التي كان يحملها كل منهما بأنه كفيل وحده بتحرير البلد دون مساعدة الآخر وحل محلها إيمان بوحدة العمل بين الاثنين مما زاد الكفاح قوة.

كان الرهان على فيدرالية الحزب بفرنسا في إطار النضال من أجل استقلال الوطن رهاناً أساسياً. فلا ينبغي أن ننسى أن الحركة الوطنية التحريرية نشأت بالفيدرالية، وأن أنصار النزعة البربرية حاولوا من منطلقها تأسيس قاعدة ينطلقون منها للاستيلاء على الحزب في الجزائر. ولو كتب لهم النجاح لأقبلوا على تحطيم الحزب وقطع الصلة به وذلك ما يخدم مصالح الاستعمار.

نداء لتوحيد الصفوف

قبل أن أختم رواية ذكرياتي عن هذا الموضوع أود إضافة ما يلي:

لكل جزائري الحق في أن يتغنى ويتحدث بلهجته الخاصة عن منطقته وجذوره؛ ولا يحق لأي كان أن يؤلب جزء من السكان على جزء آخر بزرع الضغائن وإثارة البلبلة والنزاعات في صفوف شعب واحد وجره إلى حرب بين

الإخوة. كفانا أرامل وأيتاما؛ إذ لا يستفيد من هذه التفرقة اليوم كما كان الشأن بالأمس، سوى عدونا الذي قد يدفع أي ثمن ليتدخل في بلدنا انتقاما من الهزيمة التي كبدناه إياها بفضل تضحية الجزائريين في كل من فرنسا والجزائر بدمائهم السخية. وقد تضيع جميع مكاسبنا من جراء ذلك التناحر، وسيخسر أتباع القلاوي[1]، الجدد المعركة بدورهم.

إن القاسم المشترك بين الجزائريين كلهم هو الإسلام ولغة القرآن؛ ويتعين عليهم جميعا أن يتوحدوا لمواجهة المشاكل العديدة التي تواجههم؛ فالاتحاد وحده هو الذي يمكنهم من المضي قدما في درب التقدم وفقا لما يتطلع إليه الوطن وكان يصبو إليه شهداؤنا.

إن استجلاء الماضي أمر حسن ولكن العمل بكل نزاهة في ظل السلام يدا في يد أمر أحسن.

(1) نسبة إلى الحاج ثامي القلاوي، باشا مدينة مراكش (1875 – 1956) الذي ألبته الحكومة الفرنسية ضد السلطان المغربي محمد الخامس (1953) لأنه كان يساند الوطنيين المغاربة مما دفع الحكومة الفرنسية لنفيه إلى مدغشقر.

الملحق 41

رسالة من مؤتمر الصومام إلى فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا

FRONT DE LIBERATION
NATIONALE
-:-:-

5/9 h

Algérie, le 20 Août 1956.

à mettre après la
p. 52

Aux responsables de la Fédération du F.L.N. de France:

Les principaux responsables de l'Oranie, Algérois et Constantinoi réunis quelque part en Algérie, après avoir pris connaissance de votre rapport général non daté, vous renouvellent leur confiance et vous assurent ~~de plus~~ d'un appui total dans votre travail de clarification, de consolidation du F.L.N. en France et de liquidation des Berbéristes, Messalistes et autres contre-révolutionnaires qui continuent leur travail de sape et de division au sein de l'émigration algérienne.

Nous tenons à vous informer qu'une entente parfaite régne au sei des dirigeants de la Révolution. Cette entente sera, nous en sommes convaincus, plus forte que jamais maintenant que l'uniformisation et la centralisation sont complétement réalisés.

Les problèmes de doctrine et d"autorité" ont été étudiés et résolus. Les solutions seront rendues publiques dès que nous aurons obtenu l'approbation des frères intéréssés qui sont à l'extérieur.

Des instructions seront données aux responsables des villages et des douars qui adressent des lettres à desééléments du F.L.N. en Franc afin que cet état de choses cesse. Nous vous communiquerons les adresses des collecteurs de fonds en France que vous contacterez avec le mot d'ordre suivante "Je viens d'Alger". A l'avenir l'argent vous sera ainsi directement versé et nous espérons qu'il n'y aura plus de malentendus.

Nous recevons continuellement des plaintes émanant d'Algériens terrorisés par les bandes armées à la solde du M/N.A. Nous voudrions arriver à détruire ces bandes par n'importe quel moyen. Vous nous avez parlé d'une organisation spéciale; Est-elle en mesure de s'attaquer et de détruire ces bandes? Sinon, nous sommes en mesure de vous envoyer de hommes qui ont fait leurs preuves dans ce genre de travail et nous pourrons vous garantir qu'ils liquideront trés vite le M.N.A. ses sbires et autres.

Dans l'espoir qu'à l'avenir nos rapports seront plus étroits et plus fructueux, recevez chers frères nos salutations patriotiques.

Signé: Benmehidi — Zirout
Krim — Bentobal
Abbane — Si Chérif
Ouamrane

ترجمة نص الرسالة

جبهة التحرير الوطني　　　　القطر الجزائري، في 20 أوت 1956

<u>إلى مسؤولي فيدرالية ج. ت. و. بفرنسا</u>

إن المسؤولين الرئيسيين على القطاع الوهراني ومنطقة الجزائر العاصمة والقطاع القسنطيني، المجتمعين في مكان ما من القطر الجزائري. بعد الاطلاع على تقريركم العام، بدون تاريخ، يجددون لكم ثقتهم ويؤكدون مساندتكم المطلقة للجهود التي تبذلونها من أجل توضيح الأمور وتعزيز موقع جبهة التحرير بفرنسا والقضاء على دعاة النزعة البربرية والمصاليين وغيرهم من أنصار الثورة المضادة الذين ما يزالون مستمرين في حركتهم الهدامة والرامية إلى بث التفرقة بين صفوف الجالية الجزائرية المهاجرة.

إننا حريصون على التأكيد لكم بأن روح التفاهم التام تسود بين قادة الثورة. وإننا لمتأكدون بأن هذا التفاهم سوف يزداد قوة أكثر فأكثر بعد أن يتم تحقيق وحدة الصفوف وتمركز القيادة بصورة كاملة.

أما عن المسائل المرتبطة بالعقيدة السياسية ومسألة «السلطة» فلقد تم الانتهاء من دراستها والاتفاق حولها؛ وسنُعلن عن القرارات المتوصل إليها بمجرد حصولنا على موافقة الإخوة المعنيين بالأمر الذين يوجدون بالخارج.

سوف نُصدر التعليمات إلى مسؤولي الولايات والدواوير الذين لا يزالون يوجهون رسائلهم إلى بعض عناصر جبهة التحرير الوطني بفرنسا، لكي نضع حدا نهائيا لهذه الوضعية. سوف نُرسل إليكم عناوين القائمين على جمع الأموال بفرنسا، لتتصلوا بهم باستعمال كلمة السر التالية «أنا قادم من مدينة الجزائر»

وبدءً من الآن سوف تُدفع لكم الأموال بهذه الطريقة المباشرة ونتمنى ألا يحدث بعد اليوم أي سوء تفاهم.

إننا نتلقى بصورة تكاد تكون يومية، شكاوى من بعض الجزائريين الذين يتعرضون لأعمال الترهيب من طرف بعض العصابات العميلة للحركة الوطنية الجزائرية (MNA). أملُنا أن يتم القضاء على هذه العصابات بأية وسيلة كانت. لقد أخبرتمونا عن وجود منظمة خاصة؛ فهل هي قادرة على مهاجمة هذه العصابات وتدميرها؟ وإلا ففي إمكاننا أن نرسل إليكم رجالا أثبتوا كفاءتهم في إنجاز هذا النوع من المهمات، ونؤكد لكم أنهم قادرون على استئصال الحركة الوطنية الجزائرية حالا ومعها جميع المأجورين الذين يسيرون في ركابها وغيرهم.

على أمل أن تتوثق الصلة بيننا بصورة أمتن وأكثر ثراء، تقبلوا يا إخوتنا تحياتنا النضالية.

إمضاءات:

بن مهيدي - زيغوت- كريم - بن طوبال- عبان - سي شريف - أوعمران.

الملحق 42

حلف شمال افريقيا باريس - 1952

يضم حلف شمال افريقيا، الموقع عليه في 3 فيفري 1952، أهم الأحزاب الوطنية الناشطة في البلدان المغاربية الثالث؛ ومن بينها حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. ولئن لم يتجاوز مضمون هذا التحالف حدود النوايا الحسنة؛ فإنه كان مع ذلك مؤشرا عن توفر إرادة حقيقية للعمل المشترك من أجل تعزيز المطالب وتنسيق الجهود المنتظرة.

إن الغاية العليا التي تجمع كل أطراف هذا التحالف إنما هي تحرير بلدانها من النير الاستعماري، وإقامة دول ديمقراطية ذات سيادة في المنطقة، وذلك وفق ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

توطئة:

إن الوضع في شمال افريقيا لجد خطير وإنه يتطلب من الحركات الوطنية التبصر واليقظة؛ كما يفرض تعزيز إتحادها وعملها.

إن هذه الحركات لمصممة على وضع حد للنظام الاستعماري ومنح دولها أنظمة ذات سيادة تمكن شعوبها من الترقية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا؛ وتضمن لجميع سكانها، بدون تمييز، حقوقهم وحرياتهم.

في الظروف الدولية الراهنة تلعب بلدان شمال افريقيا دورا أساسيا ويتمثل الانشغال الرئيسي لشعوب شمال افريقيا في تحريرها. وإنها تعتبر نفسها بمثابة أصدقاء وشركاء لجميع الذين يعترفون بحقها في الحرية.

في الحقيقة إن كلا من تونس والجزائر والمغرب تربط بينها روابط روحية وتاريخية وجغرافية وثقافية مشتركة وثمة حقيقة أخرى تثبت أن طموحاتها الوطنية ومصالح شعوبها العليا مشتركة وأن النظام الاستعماري المفروض على الشعوب المغاربية يبقى، بالرغم من اختلاف صوره القانونية، استعمارا واحدا من حيث أهدافه ووسائله. وبناء عليه فإن هذا النظام يهدف إلى القضاء على شخصية تلك الشعوب وتأبيد الاضطهاد والاستغلال الاستعماريين.

أمام هذا الوضع أصبح من الضروري على جميع الأحزاب والتنظيمات الوطنية على مستوى الشمال الإفريقي، أن تتحد في جبهة مشتركة لمواجهة ائتلاف القوى الاستعمارية.

من أجل ذلك اجتمعت هذه الأحزاب والتنظيمات الوطنية بباريس، يوم 3 فيفري 1952، لإدراكها أنها الممثل الحقيقي والناطق باسم شعوب شمال افريقيا. وقررت على هذا الأساس إبرام الحلف الآتي:

الحلف

تلتزم الأحزاب والتنظيمات الوطنية المغاربة بما يأتي بيانه:

أ - مواصلة وتعزيز الكفاح في سبيل تحرير شمال افريقيا من جميع أشكال النظام الاستعماري؛ وترقية نفسها إلى مصف الدول ذات السيادة وذات الحكم الديمقراطي في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

ب - تنسيق الجهود لتحقيق هذه الأهداف على الصعيد الشمال إفريقي والفرنسي والدولي.

ج - دراسة الوضع في شمال افريقيا بصفة دورية في ضوء الأحداث الداخلية والخارجية.

وتقرر:

إنشاء لجنة للاتحاد والعمل على مستوى الشمال الافريقي أو أي جهاز آخر ضروري لتجسيد هذا الحلف.

الإمضاءات على الوثيقة:

محمد الوزاني: عن الحزب الديمقراطي المغربي من أجل الوحدة والاستقلال.

محمد المكي الناصري: عن حزب الوحدة والاستقلال.

محمد المكي الناصري: عن الحزب الإصلاحي المغربي.

أحمد العلوي: عن حزب الاستقلال.

أحمد مزغنة: عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

فرحات عباس: عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

صالح فرحات: عن الحزب الليبرالي الدستوري.

مصمودي: عن الحزب الدستوري الجديد.

الملحق 43

المؤتمر الوطني الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية

مستخلص من تقرير اللجنة المركزية

الجزائر: أيام 6/5/4 أفريل 1953

نقدم فيما يلي مقتطفات من التقرير العام للجنة المركزية في المؤتمر الوطني الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد بالجزائر من 4 إلى 6 أفريل 1953. تسلط هذه المقتطفات الأضواء على فكرة حركة الانتصار بالنسبة لنقائصها على الصعيد الإيديولوجي وتصورها للكفاح؛ وتتضمن دراسة جوانب أخرى منها: مفهوم القوة، وأهمية شمال افريقيا الاستراتيجية، ومفهوم الطبقات الاجتماعية، نشاط الحزب في فرنسا.

مقتطفات من الجزء الثاني للتقرير:

بعض نقائص الحزب

الحزب مسؤول على قيادة الشعب الجزائري نحو الحرية والرفاهية، ولقد ناضل الحزب ضد استعمار قوي نسبيا ومنظم في شتى الميادين. ومن هذا المنطلق، نتساءل هل يملك الحزب إيديولوجية محددة؟ وهل لديه عقيدة سياسية؟ وهل سخر الحزب جميع الوسائل لبلوغ هدفه؟ في جميع هذه الميادين نلاحظ أن النقائص واضحة تمام الوضوح ويتوجب علينا، ليكون القارئ على دراية بالوضع، أن ندرس هذه النقائص بالتفصيل ونقترح في نهاية الأمر حلولا لها دون أن يؤدي ذلك بنا إلى الادعاء بأننا حصرنا الموضوع من كل جوانبه.

فما هي هذه النقائص؟

تتعلـق النقـائص بالإيديولوجيـة والعقيـدة السياسـية والنظـرة الاسـتراتيجية والتكتيكية.

النقائص على الصعيد الإيديولوجي:

لقـد حـدد الحـزب هدفـه السياسـي ومفهومـه للاسـتقلال فـي مطالبـه المتعلقـة بمجلس جزائري تأسيسـي ذي سيادة ومنتخب عن طريق الاقتـراع العـام، دون تمييز بالنسبة للعرق والمعتقد، وبعبـارة أخرى يريد الحـزب أن تكـون الكلمـة للشعب ليحدد بنفسه، المبادئ والهيئات التي تتولى تسيير الوطن.

لقد استلهم الحزب هذا المفهوم من حـاكمين أساسيين همـا: روح الديمقراطيـة من جهة، وحرصـه علـى إشـراك جميع الجزائـريين المولعين بالعدالـة والحريـة مشاركة فعالة في تخليص البلاد من السيطرة الاستعمارية أولاً.

لـئن تبنـى الشـعب فـي أغلبيتـه السـاحقة، فكـرة الاسـتقلال فـإن كثيـرا مـن الجزائريين يريدون معرفة محتوى ذلك الاستقلال. فالاستقلال ليس غاية في حد ذاتـه ولكنـه وسيلة لتحقيق إنجـازات ذات طـابع سياسـي واقتصـادي واجتمـاعي. لهذه الأسباب فإن الاستقلال لا يعني مجرد استرجاع الحريـة والسيادة بـل يجب أن يتضمن المبادئ التي ستنتظم على أساسها مختلف هيئات البلد وهل يتصـور الحزب ذلك في إطار تشييد جزائر الغد؟

الجواب على هذا أن الحـزب لم يتوقـع شـيئا من هذا أصـلا، مـا عدا إشـارات طفيفة إلى مبادئ سيادة الشعب أي مبادئ الديمقراطيـة وهذا نقص يجب تلافيـه في هذا المجال. وإذا علمنا أنه لم يسبق لأي دولـة حـرة أن قامت وتأسست علـى مبادئ تمت صياغتها قبل أن تحصل على حريتها، وإذا علمنـا أيضـا أن النضـال لا يمكن أن يكون فاعلا إلا إذا كان مسطرا بوضوح منذ البداية، ففي هذه الحـال

ندرك ما على الحزب من مسؤولية لسد هذه الثغرة بأن يحدد المبادئ التي تسير على أساسها جزائر الغد.

مهما يكن الأمر، فلا يسعه تحديد تلك المبادئ إلا حسب مقومات الشعب الجزائري الأساسية والوطن الجزائري ذاته؛ ولذا يتوجب علينا في مرحلة أولى أن نستخلص هذه المقومات بإيجاز.

إن الجزائر جزء لا يتجزأ من شمال افريقيا وهي منطقة واضحة المعالم وإننا نجد من تونس إلى الدار البيضاء نفس المميزات الجغرافية ونفس المناخ المتوسطي ونفس العناصر العرقية ونفس النمط المعيشي. كما يفيدنا التاريخ بأن الجزائر، مثل المغرب وتونس، كانت ملتقى حضارات متنوعة وأن للسكان لغة وأنظمة وعادات خاصة بهم.

وثمة روافدُ جديدة أثرت هذه الأنظمة وخاصة منها الإسلام والحضارة الإسلامية التي جاء بها، منذ ثلاثة عشر قرنا خلت، عربٌ من الحجاز انصهروا نهائيا في البلد وكونوا شعبا يتحدث في معظمه اللغة العربية وله نفس النظرة إلى الحياة والتفكير والمحاكمة موسوما بالطابع الإسلامي.

بقيت هذه الوحدة في السراء والضراء تطبع تاريخ الجزائر، وتجلت أكثر من مرة ولاسيما حين يقتضي الأمر الوقوف في وجه الغزاة الفرنسيين أو محاربة السيطرة الاستعمارية والقمع كما هو الشأن اليوم.

وإلى جانب المجموعة العربية الإسلامية، التي قوامها 10 عشرة ملايين نسمة، توجد حاليا أقليةٌ تتألف من 200.000 يهودي و800.000 أوروبي قدموا إلى الجزائر واستوطنوها إثر عدوان 1830 على بلادنا. تعتبر هذه الأقلية نفسها من أهل البلد ولا يمكن تجاهل وجودها في الجزائر في إطار نظرتنا المستقبلية.

سنحاول على أساس هذه المعطيات استخلاص المبادئ التي تضبط قيام جزائر الغد. والأمر المؤكد في ذلك أنه يتعين علينا البحث عن أفضل حل يتلاءم والواقع ونتساءل في هذا الصدد هل ننوي إقامة جزائر حرة، من الناحية الشكلية فقط، وتكون في الحقيقة مطية لبلوغ شخص أو عشيرة إلى الحكم؟

ذلك ليس ما نبتغيه. إن هدفنا هو إقامة دولة «من الشعب إلى الشعب» يكون فيها جميع الجزائريين، دون أي تمييز من حيث العرق والدين، أحرارا ومتساوين. نريد إقامة دولة ديمقراطية. ومن هذا المنطلق يغدو مبدؤنا الرئيسي هو تكريس النظام الديمقراطي ولكن ما هو يا ترى شكل الحكومة لهذه الدولة الديمقراطية؟

هل يتعلق الأمر بنظام حكم ملكي دستوري أم جمهوري؟

لا يمكن أن نختار النظام الأول لأن عهد الملكيات قد ولى؛ لاسيما وأن الشعب الجزائري، كما نعلم، يتشكل من مجموعات مختلفة ولذا يتعين علينا إيجاد أفضل صيغة للحكم يمكّن هذه المجموعات من التوافق والتآزر وفق ما يخدم مصلحة الأمة الجزائرية. وهل ثمة أفضل من النظام الجمهوري؟ وعليه ستكون الدولة الجزائرية جمهورية وبالتالي تصبح الجمهورية مبدأنا الثاني.

أما المبدأ الثالث الذي نقترحه فهو مبدأ الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وأما الفقر فلا مكان له في بلادنا؛ وعليه هل نريد جزائر حرة يحكمها الرأسماليون وحدهم أم جزائر يزدهر في ظلها الشعب كله ويتوفر لأي مواطن ما يكفيه لسد حاجاته؟

إن الديمقراطية التي نريدها هي ديمقراطية سياسية اجتماعية كفيلة بتحقيق الازدهار الاقتصادي، لأن الشعب الذي يعاني الجوع والحرمان يريد دوما نظاما جديدا قائما على العدالة الاجتماعية.

يتوقف تحقيق هذا المبدأ الثالث على بلوغ الأهداف التالية:

أ - في الميدان الاقتصادي:

1- تشـييد اقتصــاد وطنــي بمعنــى الكلمــة بــالنظر إلــى الاقتصــاد الامبريــالي الاستعماري الموجود حاليا.

2- إعــادة تنظـيم الميـدان الزراعــي بمــا يخـدم مصـلحة الجزائـريين العامــة (الإصلاح الزراعي).

3- إقامة صناعة تتماشى مع موارد الجزائر الطبيعية الضخمة.

4- تأميم الوسائل الكبرى للإنتاج.

5- الاتجاه نحو التوفيق بين الاقتصاد الجزائري والمغربي والتونسي لتأسيس سوق مشتركة للإنتاج والاستهلاك.

تلك هي المبادئ الإيديولوجية التي تستجيب لوضع وطابع الشعب الجزائري.

ب - في الميدان الاجتماعي:

1 - على الصعيد المادي:

- رفع المستوى المعيشي العام بازدهار الاقتصاد.

- توزيع الدخل الوطني توزيعا عادلا لتحقيق العدالة الاجتماعية.

- ضمان الحريات النقابية.

2- على الصعيد الثقافي:

- نشر ثقافة وطنية مرتبطة بالثقافة العربية الإسلامية.
- نشر التعليم التقني.
- محاربة الجهل والأمية.

ستكون ديمقراطيتنا إذن سياسية واقتصادية تتماشى مع مبادئ العدالة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي.

تلك هي المبادئ الإيديولوجية التي تستجيب لوضعية وخصوصيات الشعب الجزائري.

الحزب مطالب بأن يفكر في الأمور على مستوى الوطن كافة:

عندما كان الحزب في مرحلة دعائية كان من حقه أن يفكر في الأمور على المستوى الداخلي فقط؛ إذ كان الغرض من نشاطه آنذاك، هو غرس الروح الوطنية. وكانت مسؤوليته معنوية في الأساس ولم تكن له مسؤوليات مادية. لكن منذ أن دخل الحزب مرحلة التنظيم بدأت نتائج عمله تشمل الشعب بكامله والقطر بأكمله. هذا يعني أن التفكير على مستوى الوطن من طرف الحزب يقتضي منه ليس فقط اعتبار وتقدير قواه النضالية الذاتية وإنما كذلك القوى الكامنة خارج صفوفه.

من المستحسن بطبيعة الحال، أن تباشر مجمل هذه القوى العمل لصالح الاستقلال بطريقة أو بأخرى تحت الإشراف الوثيق للحزب. أما في حالة انعدام ذلك فلا بد من إعادة صياغة مصالح الحزب بصورة دقيقة لتندرج في إطار مصلحة الجزائر بصفة أعم؛ وتلك مصالح أكثر شمولية حيث أن جميعها يرتبط في جوهرها بعضها بالبعض وأن المصالح الثانية تتحكم في المصالح الأولى.

القوة بمفهومها الواسع.

إذا ما تعلق الأمر بكفاح الشعب للحصول على استقلاله فإن مفهوم القوة لن يقتصر على ميدان واحد؛ وبالأحرى لن ينحصر في وسيلة واحدة من الوسائل. لأن الوسيلة مهما كانت فما هي إلا نتيجة أوضاع عامة كانت السبب في نشأتها؛ ونقول من باب توضيح المعنى أنه لم يصبح أي بلد قويا عسكريا نظرا لجيوشه

وعتاده الحربي وإنما يكون قويا بالفعل حسب طاقته الاقتصادية والبشرية التي تسمح بتشكيل الجيوش وتجديدها وتسليحها.

كما يتعين على أي حزب ثوري، إذا ما اقتصرت قوته الأساسية على الميدان السياسي، أن لا يغفل عن بقية الميادين الأخرى ولاسيما الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إذا لم يستطع الحزب التأثير على هذه الميادين فعليه أن يأخذ بعين الاعتبار أية تطورات قد تحدث دون تأثيره وأن يستسيغها ويعتبرها قوة في صالح الشعب الجزائري. قد نلاحظ ذلك التقدم إذا ما تناولنا الميادين التي تعاني الفراغ مثل الميدان الثقافي، أما إذا كنا نحتل مكانة أكبر في ميدان نتقاسمه مع الامبريالية أو تحتله الامبريالية احتلالا كاملا، وهذه قاعدة أساسية لم يشارك أي حزب في تدعيمها. لكن من الضروري أن يراعيها وأن يتابع تطوراتها ليتسنى للعمل السياسي ذاته تحقيق نتائج ملموسة. لقد أولت جميع البلدان المماثلة لبلادنا، على غرار البلدان العربية الآسيوية وتونس، في الوقت الحاضر اهتماما كبيرا لهذه القاعدة الأساسية.

لا يمكن أن نعتبر القوة النفسية السياسية وحدها ووسائل العمل ذاتها بمثابة القوى الحقيقية. قد يكون ذلك صحيحا، على مستوى الحزب، أما على المستوى الوطني فيصبح مفهوم القوة مفهوما أكثر مرونة ويتجاوز قوى الحزب.

في نهاية المطاف، يتعين على الحزب بكونه الوسيلة الأساسية للشعب الجزائري في التفكير والعمل، الأخذ بعين الاعتبار كل هذا لتصعيد درجة الكفاح.

الأهمية الكبرى لشمال افريقيا على الصعيد الاستراتيجي:

من الناحية العسكرية وفي حال حدوث حرب عالمية، فإن شمال افريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط يحتلان أهمية استراتيجية كبرى، ويُجمع على ذلك الخبراءُ العسكريون الموضوعيون.

لم تغب تلك الأهمية عن بال أعضاء (البنتاغون) الأمريكي الذين تحصلوا من خلال السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على قواعد جوية وبحرية في المغرب والجزائر. يعني ذلك أنه لهم الحق في استغلال شمال افريقيا كما يريدون.

إن الأوضاع القانونية المتباينة بين بلدان شمال افريقيا الثلاثة لم تمنع الفرنسيين والأمريكان من أن تكون لهم نظرة مماثلة بالنسبة إلى المغرب العربي ككل. فإذا أُدمجت الجزائر في الحلف الأطلسي من باب أنها «عمالات فرنسية ثلاث» مزعومة، فإن المغرب وتونس وُضعتا تحت سلطة «الحلف الأطلسي». ويعد شمال افريقيا من الناحية الجغرافية قطرا واحدا وأما من الناحية السياسية فإن الاختلاف الطفيف للأوضاع القانونية السائدة في بلدانه الثلاثة، التي يسيطر عليها نفس الاستعمار، يزيد حقيقة شمال افريقيا الوحدوية جلاء.

هل توجد طبقات اجتماعية في الجزائر؟

قد يرى الملاحظ الذي تكون معلوماته عن الجزائر سطحية، أن الجزائريين ينقسمون إلى ثلاث طبقات اجتماعية متميزة هي: البرجوازية والطبقة المتوسطة والطبقة الكادحة التي تتألف من الجماهير الغفيرة.

لئن وجدت هنا وهناك بأعداد قليلة، عناصر تتوفر فيهم صفة البرجوازية؛ فإن البرجوازية الحقيقية الشبيهة بالبرجوازية الموجودة في بلدان المشرق

وأوروبا غير موجودة في الجزائر؛ ويفيدنا التـاريخ أن الاستعمار الفرنسـي فـي الجزائـر قد عمل جاهدا للقضـاء علـى مثـل هـذه الطبقـة فيهـا. تنتمـي العناصـر المالكـة للثـروات فـي الجزائـر، فـي ميـادين التجـارة والصـناعة والزراعـة إلـى الأقلية الفرنسية بنسبة كبيرة. ويعني ذلك أن البرجوازية الجزائرية شبه منعدمة. أما الطبقة الثانية وهي الطبقـة المتوسـطة فضـعيفة جدا وهـي تتـألف خاصـة من الموظفين الذين يُعد عددهم ضـئيلا لأن نسبة الجزائـريين المسموح لهم بالعمل في الإدارة نسبة ضئيلة لا تكاد تُذكر.

علاوة على ذلك فإن هذه الطبقة المتوسطة وهي في بداية ظهورها، لـم تتعـود على التصرف بمفهوم الطبقة لأن العناصر التـي تتكـون منهـا ليسـت منظمـة فـي جمعيات كما هو الشـأن فـي البلـدان الأخـرى. وبنـاء عليـه لا يمكـن الحـديث عن طبقة برجوازية أو طبقة متوسطة في الجزائر وإنما يصح الحديث عن فئتين من السـكان عـددهما ضـعيف همـا: فئـة ذات طـابع برجـوازي وفئـة ذات مسـتوى معيشي متوسط.

إلى جانب الفئتين السالفتين، توجد فئة خلفية عريضة تتمثل في فئـة الجمـاهير الواسـعة وتتـألف مـن الـذين يعـانون أكثـر مـن سـيطرة الاسـتعمار السياسـي والاقتصـادي؛ والفئـة الأخيـرة تتشـكل مـن العناصـر التـي لا تنتمـي إلـى الفئتـين السابقتين ويمكن حصرها في صنفين اثنين كبيرين هما:

أ ـ الجزائريـون الـذين يعيشـون مـن الزراعـة (الفلاحـون، الخماسـون، الزراعيون الخ...)

ب ـ سكان المدن، من عمال في مؤسسات صناعية وتجارية، وصغار التجار والحرفيين الخ...

يتجلـى ممـا سـبق أنــه لا توجـد فـي الجزائـر طبقـات اجتماعيـة متميـزة عـن بعضها؛ وأن البلد في مجمله لا يقدم من الناحية الاجتماعية صورة بلد يحتدم فيه الصراع الطبقي.

نشاط الحزب في فرنسا:

تميزت سنة 1947 - 1948 بتنصـيب تنظيمـات الحـزب فـي فرنسـا وكانـت خطوطها العريضة على نمط التنظيم القائم في الجزائر؛ وتميزت حياة الحزب في سنتي 1948 و1949 بمؤامرة النزعة البربرية؛ وفـي هذا الصـدد نـرى من المفيد أن نتقدم بملاحظتين اثنتين بشأن أعمـال التخريـب والتفرقـة التـي قـام بهـا دعاة النزعة البربرية في فرنسا:

أ - اقتصرت المؤامرة الموجهة ضد إيديولوجية وقيادة الحزب على من كانوا يرأسون اللجنة الفيدرالية.

ب – كان رد الفعل من طرف القاعدة سليما وحاسما بحيث ندد بالنشـاطات المناهضة للحزب.

بعد القضاء على مؤامرة النزعة البربرية تم القضاء على مخلفاتها نهائيا مع نهاية سنة 1949.

وكانت سنة 1950 بداية توجيه جديد لنشاطات فيدرالية فرنسا أُعطيت فيها الأولوية لحملات الشرح والتوعية في أوساط الجماهير الفرنسية بهدف التنديد بالسياسة الاستعمارية وعرض مطامح شعبنا.

بدأت حملة الشرح بمناسبة الاحتفال بعيد 1 ماي (حيث فرضنا مشاركتنا على الحزب الشيوعي الفرنسي والاتحادية العامة للشغل اللتين كانتا ضدنا) ولقد

اجتمع بتلك المناسبة 40.000 جزائري بباريس و100.000 مهم في الأقاليم الفرنسية رافعين شعاراتنا، وإكتسبت إحتفالات 14 جويلية[1] التي تلت عيد الشغل مشهدا مهيبا. ويمكن الجزم بأن الحكومة والأحزاب الفرنسية قد أدركت الطابع التمثيلي لحزبنا.

عادت حملة الشرح بقوة وبأشكال أخرى بمناسبة حملة «الجزائر الحرة » وتميزت سنة 1951 بحوادث 1 ماي حيث أحبط العمال الجزائريون استفزازات الشرطة. ولئن حصلت نشاطات الفيدرالية على نتائج سياسية مرضية إلا أنها هزت المنظمة لأن النتائج المحصل عليها دفعت المسؤولين إلى إهمال النشاط داخل صفوف الحزب.

واستلزم الأمر من الفيدرالية أن تبذل جهدها في العمق للبحث عن الإطارات وتعزيز صفوف المناضلين الدائمين؛ وتجلت نتائج ذلك النشاط سنة 1952، حيث سمحت للحزب بأن يضفي على نشاطات 23 ماي صبغة قوية لا مثيل لها تجلت في الإضرابات والمظاهرات في الشوارع والرد بقوة على طلقات البنادق.

نشير في النهاية إلى الجهود التي بذلت من أجل تنظيم إطارات نقابية؛ ونقول إن فيدرالية فرنسا ساهمت منذ مطلع سنة 1950، في التعريف بالحزب وبطموحات الشعب الجزائري لدى الجماهير الفرنسية كما أنها ساهمت سياسيا في توسيع حلقة أصدقائنا في الأوساط الديمقراطية.

لقد عملت فيدرالية فرنسا بفضل الإطارات التي قدمت من الجزائر، على تعزيز منظمتها وبسط نفوذها على المهاجرين الجزائريين.

(1) العيد الوطني بفرنسا تخليدا لذكرى قيام الثورة الفرنسية سنة 1789.

الملحق 44

نداء اللجنة المركزية من أجل عقد مؤتمر وطني جزائري (12 ديسمبر1953)

سبق أن طُرحت فكرة عقد «مؤتمر وطني جزائري» خلال مؤتمر حزب الشعب الجزائري- حركة انتصار الحريات الديمقراطية (أفريل 1953)، ثم نوقش الموضوع من جديد في شكل دراسة أعدتها اللجنة المركزية للحزب في سبتمبر 1953. وكان من المزمع تجسيد المشروع بتشكيل تجمُّع وطني وحدوي يضم كافة القوى الحية للأمة وهذا انطلاقا من برنامج عمل يطرح جملة من المطالب في مجالات شتى.

وفي الحقيقة، إن الدافع الخفي لقيادة الحزب هو تحضير الظروف الملائمة لإحداث نضج سياسي ضروري لدفع دينامية التحرر الوطني آخذة في الحسبان إمكانية اللجوء إلى الكفاح المسلح.

ولهذا فإن النداء الذي وجهته اللجنة المركزية للحزب من أجل عقد «مؤتمر وطني جزائري» يعود تاريخه إلى سبتمبر 1953، وهو دعوة ملحة ومستعجلة صوب بقية التشكيلات السياسية لحثها على الانضمام إلى المبادرة على أساس البرنامج الذي أعدته حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

نورد فيما يلي الخطوط العامة والأفكار الرئيسية التي تضمنها البرنامج المذكور:

مشروع برنامج عمل مقترح من طرف حركة انتصار الحريات الديمقراطية

1- المبادئ الأساسية:

أ - الجزائر أمة قائمة بذاتها.

ب – تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها على الجزائر؛ وهو حق منصوص عليه في الدستور الفرنسي وميثاق الأمم المتحدة الذي وقعته فرنسا.

ج - انتخاب مجلس وطني ذي سيادة بواسطة الاقتراع العام المباشر يشارك فيه جميع الجزائريين.

د - تأسيس دولة ذات طابع جمهوري ديمقراطي واجتماعي.

2- برنامج العمل على المدى القريب:

البرنامج السياسي:

1- على الصعيد الداخلي.

أ - التطبيق العملي للحريات الديمقراطية التي يكفلها الدستور الفرنسي والبيان العالمي لحقوق الإنسان.

ب - العفو على السجناء وإطلاق سراحهم وتقديم التعويضات لضحايا القمع الاستعماري.

ج - الإفراج عن مصالي والسماح له بالعودة إلى الجزائر.

د - استقلالية الدين الإسلامي عن الدولة.

هـ - إلغاء البلديات المختلطة وأقاليم الجنوب وتعويضها ببلديات كاملة الحقوق.

2- على الصعيد الفرنسي

أ - إعلام الرأي العام الفرنسي بالكفاح الوطني للشعب الجزائري.

ب - البحث عن قوى مؤيدة في الأوساط الفرنسية المنتمية إلى جميع الشرائح الاجتماعية.

3 - على الصعيد الدولي.

أ - إعلان حياد الشعب الجزائري بالنسبة للكتلتين السوفيتية والغربية.

ب - إثارة تعاطف الدول المناهضة للامبريالية لصالح القضية الوطنية الجزائرية على أوسع نطاق.

البرنامج الاجتماعي والثقافي:

1 - تطوير الثقافة الوطنية الجزائرية.

2 - ترسيم اللغة العربية وتعليمها الإلزامي.

3 – تعميم التعليم لفائدة جميع الأطفال الجزائريين.

4 - محاربة الأمية باعتماد مناهج تعليمية وتربوية عصرية أساسية وتعميمها على مناطق القطر كلها.

5 - تعميم التكوين المهني والتقني.

6 رفع المستوى الثقافي العام للمرأة الجزائرية بغرض إشراكها في الكفاح الوطني.

7 - تشجيع المبادرة الخاصة في الميادين الاجتماعية والثقافية (جمعيات الشباب والنساء والجمعيات الرياضية والمسرحية والمدارس الحرة ومؤسسات أخرى مماثلة)

8 - محاربة البطالة.

9 - مساندة مطالب العمال الجزائريين.

10 - اعتماد وسائل ناجعة لحل المشاكل التـي تواجـه المهـاجرين الجزائـريين بفرنسا.

11 - محاربة الأكواخ والأمراض بالقضاء على السكنات القصديرية وتطوير السكن والوقاية الصحية.

البرنـامج الاقتصادي:

1 - دعم المبادرة الوطنية الجزائرية الخاصة.

2 - الدفاع عن الفلاحين وأوضاعهم باعتماد الطرق التالية:

- نشر التعاونيات الزراعية بين صغار الفلاحين.
- تطبيق سياسة الري والتشجير.
- الحفاظ على تربية المواشي وتكثيفها.
- مضاعفة القروض الفلاحية وتوزيعها توزيعا عادلا.
- توزيع الأراضي الواقعة ضمن أملاك البلديات وأملاك الدولة.

3 - وسائل العمل

أ - يجب أن يخـوض جميـع الجزائـريين غمـار الكفـاح الـوطني ولاسـيما فـي الجزائر.

ب - استعمال جميع الوسائل السياسية لأجل ذلك.

ج - العمل في إطار الحريات الديمقراطية والقوانين المعمول بها والمواثيق الدولية.

الجزائر في 10 ديسمبر1953

عن اللجنة المركزية. هيئة الأمانة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

حسين لحول

بن يوسف بن خدة

عبد الرحمان كيوان

الملحق45

بخصوص رسالة مصالي إلى جبهة التحرير الوطني

الرسالة المدرجة صورتُها أدناه، بعثها مصالي الحاج إلى «رئيس جبهة التحرير الوطني» (هكذا في النص) باسمه الشخصي. وقد تم تحريرها إثر التوقيع على اتفاقيات إيفيان، أي بعد أن لحقت «بالحركة الوطنية الجزائرية» وبالنزعة المصالية وصمة الخزي والعار.

ويعكس مضمون هذه الرسالة مدى ابتعاد الزعيم وانقطاعه عن الواقع الوطني؛ ولقد طغى عليه جنون العظمة إلى درجة أنه ما يزال يضع «الحركة الوطنية الجزائرية» في نفس الكفة مع جبهة التحرير الوطني، ويسعى للتحادث بأسلوب الند للند حول المسائل «التي تهم بلدنا حاضرا ومستقبلا». بل أوصلته جرأته إلى حد إبداء قلقه بشأن «المخاطر التي تهدد الثورة الجزائرية» وتخوفه من «المناورات الاستعمارية والفاشية»!

...... لقد ألقى في طي النسيان الجرائم التي ارتكبتها الحركة المصالية في فرنسا والجزائر وكان على علم تام بحدوثها ولم يندد بها أبدا! ونسي أيضا كل الفظائع التي اقترفها «جيش بلونيس» وأذنابه من الحركى! ونسي أنه سعى شخصيا إلى نسف المفاوضات مع فرنسا أملا في أن يحصل من هذه الأخيرة على مقعد جانبي حول طاولة المحادثات.

ولقد ظل على عناده وتعنته بأنه يجسد في شخصه «أب الأمة» والحال أن مساره الشخصي قد وصل إلى نهاية لا مفر منها بعد صدور حكم التاريخ.

LETTRE DE MESSALI HADJ AU F.L.N

MESSALI HADJ
MANOIR DE TOUTEVOIE
GOUVIEUX (OISE)

TÉLÉPHONE :
10-01 CHANTILLY

GOUVIEUX, LE 25 Mai 1962.

M. Benyoussef BENKHEDDA
Président du Front de Libération Nationale

TUNIS

Monsieur le Président,

Nous avons l'honneur de vous écrire la présente lettre pour vous proposer une rencontre au sommet entre nos mouvements respectifs, afin d'examiner, ensemble, une série de problèmes qui intéressent le présent et l'avenir de notre pays.

Nous sommes convaincus que la situation actuelle en Algérie, les difficultés que connaît notre peuple au moment où il va se prononcer sur son destin, le danger qui menace la Révolution Algérienne et les manoeuvres colonialo-fascistes qui n'ont pas désarmé, ne vous échappent point.

Conscients de la gravité de toute cette situation et soucieux des intérêts supérieurs du peuple algérien et de la Révolution, le M.N.A. considère cette rencontre comme un événement historique dont la portée politique et psychologique aura une grande résonnance dans le pays.

Aussi, attachons-nous une importance particulière à ce que cette rencontre ait lieu avant le scrutin d'autodétermination.

En espérant que notre proposition sera prise en considération, nous vous prions d'agréer, Monsieur le Président, l'expression de nos sentiments patriotiques.

Pr. le BUREAU POLITIQUE

MESSALI HADJ

فيما يلي ترجمة نص الرسالة

مصالي الحاج

القصر الريفي (توتفوا)[1]

مدينة (غوفيو) عمالة (واز)[2]

(غوفيو) في 25 ماي سنة 1962

إلى السيد بن يوسف بن خدة

رئيس[3] جبهة التحرير الوطني

تونس

سيادة الرئيس،

يشرفنا أن نبعث إليكم هذه الرسالة لنقترح عليكم عقد لقاء في القمة بين تنظيمينا السياسيين؛ لكي نستعرض معا جملة من المسائل التي تهم بلدنا حاضرا ومستقبلا.

نحن على يقين من أن ملابسات الوضع الراهن في الجزائر، غير خافية عليكم، وكذا الصعاب التي يعانيها شعبنا في الوقت الذي يستعد فيه لتقرير مصيره، ولا المخاطر التي تهدد الثورة الجزائرية، ولا المناورات الاستعمارية والفاشية التي ما تزال متربصة بنا.

---

(1) Manoir Toutevoie
(2) Gouvieux (Oise)

(3) هكذا وردت التسمية حرفيا، أي بعبارة: رئيس جبهة التحرير (المترجم)

وإدراكا منا لخطورة هذه الأوضاع، وحرصا على المصالح العليا للشعب الجزائري والثورة فإن «الحركة الوطنية الجزائرية» تعتبر هذا اللقاء بمثابة حدث تاريخي سيكون له وقعٌ سياسي ونفسي بعيد المدى في بلادنا.

وعليه فإننا نولي اهتماما بالغا لعقد هذا اللقاء قبل الاقتراع الخاص بتقرير المصير.

في انتظار أن يحظى مقترحنا بعين الاعتبار. فإننا نرجو أن تتقبلوا، يا سيادة الرئيس، أسمى مشاعرنا الوطنية.

عن المكتب السياسي

مصالي الحاج

الإمضاء

الملحق 46

قائمة إسمية بأعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل

لجنة الإثنين والعشرين (22) جوان (أو جويلية) 1954

محمد بوضياف	مختار باجي
عبد الحفيظ بوصوف	عثمان بلوزداد
الياس دريش	رمضان بن عبد المالك
مراد ديدوش	بن مصطفى بن عودة
عبد السلام حباشي	مصطفى بن بولعيد
عبد القادر لعموي	محمد العربي ابن المهدي
محمد مشاطي	الأخضر بن طبال
سليمان ملاح	رابح بيطاط
محمد مرزوقي	الزبير بوعجاج
بوجمعة سويداني	سليمان بوعلي
يوسف زيغود	أحمد بوشعيب

قائمة إسمية بأعضاء لجنة «الستة» الذين حددوا موعد الشروع في الكفاح المسلح ليوم أول نوفمبر 1954[1]

محمد بوضياف	مصطفى بن بولعيد
مراد ديدوش	محمد العربي بن مهيدي
بلقاسم كريم	رابح بيطاط

(1) اتُخذ هذا القرار يوم 22 أكتوبر 1954 في مسكن إلياس دريش بحي نادور المدنية (كلو سلامبيي سابقا) الجزائر العاصمة.

الملحق 47

نص القانون الأساسي الذي أقره المؤتمر الاستثنائي للحزب الجزائر، 16/13 أوت 1954.

في أثناء الأزمة التي هزت حزبنا وإنتهت إلى إنشقاق صفوفه، دار الحديث طويلا حول قضية القانون الأساسي. ذلك أن النزاع الذي احتدم بين اللجنة المركزية ومصالي كان يتعلق في الأساس بالصلاحيات ذات الصبغة القانونية.

وقد بدا لنا من الأهمية بمكان أن نورد فيما يلي النص الكامل للقانون الأساسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، نظرا للتعديلات التي أدخلها عليه المؤتمر المنعقد في أوت 1954 وقد أدت تلك التعديلات إلى إلغاء منصب الرئيس في حزبنا.

1 - الحزب.

المادة الأولى: الحزب عبارة عن جماعة من المناضلين الجزائريين الوطنيين المنضمين في تنظيم واحد بهدف قيادة كفاح الأمة الجزائرية نحو ما يأتي بيانه:

أ - القضاء على النظام الاستعماري.

ب – انتخاب مجلس تأسيسي ذي سيادة عن طريق الاقتراع العام وهيئة انتخابية واحدة دون أي تمييز في العرق والدين.

ج – إقامة جمهورية مستقلة، ديمقراطية، إجتماعية.

2– أعضاء الحزب.

المادة 2: يجب على عضو الحزب أو المناضل أن:

أ - يتبنى إيديولوجية الحزب ومذهبه وبرنامج عمله وقانونه وشروط الانضباط في صفوفه.

ب - يطبق جميع القرارات التي تقرها أجهزة الحزب المؤهلة لذلك.

ج - يبرهن عن إخلاصه التام في تحاكمه مع الحزب.

د - يدافع في جميع المناسبات، عن إيديولوجية الحزب وبرنامج عمله وقادته ومناضليه.

هـ - يحضر بانتظام اجتماعات الأجهزة التي يكون عضو فيها.

و - أن يسدد اشتراكه.

ز - يقوم بانتقاده الذاتي.

ح - أن يكون له سلوك يتماشى والمبادئ الإسلامية.

المادة 3: حقوق عضو الحزب أو المناضل:

أ – إبداء رأيه والتعبير عن انتقاداته البناءة ضمن الهيئات التي هو عضو فيها.

ب – إيصال مقترحاته وتصريحاته إلى جميع هيئات الحزب باحترام السلم التصاعدي.

ج – المشاركة في جميع المناقشات التي ينجر عنها اتخاذ قرار تأديبي بخصوص مواقفه أو سلوكه.

المادة 4: يتم قبول العضو أو المناضل الجديد في الحزب بكفالة عضو آخر وبعد موافقة الهيئة القاعدية التي يتوجب عليها تقديم عريضة، ويمكن للأجهزة العليا أن تعارض، مع التعليل، انضمام عضو جديد.

المادة 5: يجب على أن لا يقل عمر العضو الجديد في الحزب عن 18 سنة، ويخضع إجباريا إلى فترة تدريبية. قد يقبل العضو الجديد في الحزب بصفة نهائية بعد انتهاء الفترة فتُجدد فترة تدريبه أو يُرفض طلب انضمامه. تهدف فترة

التدريب التي تجري على مستوى الهيئة القاعدية إلى اختبار مدى إخلاص المنتدب وطباعه وشجاعته.

3- الانضباط في الحزب

المادة 6: يخضع جميع أعضاء الحزب لقواعد الانضباط؛ ويشمل الانضباط على حد سواء الأعضاء في القاعدة أو في القمة وتزيد درجته كلما ارتقى العضو في سلم المسؤولية.

المـادة 7: إن الحفاظ على الانضباط في صفوف الحزب يتم على أساس النظام العام الذي أعدته اللجنة المركزية **والذي يقوم على المبادئ التالية:**

أ - تنزل العقوبات على جميع المناضلين الذين لهم مسؤولية في أعمال أو وقائع تمس كيان الحزب أو حسن سيره أو سمعته.

ب - تتراوح العقوبات من التنبيه إلى احترام النظام والغرامة والتوبيخ وتوقيف العضوية وأقصاها الطرد النهائي.

ج - تصدر العقوبات عن الهيئة التي ينتمي إليها المعني بالأمر، أو يقررها مجلس تأديبي تعنيه تلك الهيئة.

د - يمكن لهيئة عليا أن تسحب النظر في قضية عدم انضباط من هيئة دنيا.

هـ - يجب أن تمارس السلطات التأديبية المفوضة إلى مسؤول تحت رقابة الهيئة التي يخضع لها ذلك المسؤول رقابة متواصلة. ويجب أن تعلل قراراته بحالات الاستعجال ولا يمكن أن تتجاوز حد التوقيف. وتخضع القرارات المتخذة إلى المصادقة عليها من الهيئة التي ينتمي إليها المسؤول الذي أصدر القرار.

و – لا يمكن أن يعاقَب أعضاءُ اللجنة المركزية بصفة نهائية إلا من طرف اللجنة المركزية وحدها لا غير.

ز - لا يمكن معاقبة أي مناضل قبل سماع أقواله؛ ما عدا الحالات التي يعارض فيها الحزب علانية أو يقوم بعمل مضاد للحزب.

ح - يخضع الطرد من الحزب، وهو أقصى العقوبات، إلى مصادقة المؤتمر إذا تعلق الطرد بعضو في اللجنة المركزية. أما حالات الطرد الأخرى فتتم المصادقة عليها مبدئيا من طرف اللجنة المركزية أو عن طريق تفويض سلطتها لهيئة أخرى.

ط - يمكن للجنة المديرة فصلُ أحد أعضائها بناء على قرار صادر عن اللجنة المركزية.

4 - هيكلة الحزب:

المادة 8: إن المبدأ الأساسي لهيكلة الحزب هو مبدأ المركزية الديمقراطية؛ ونظرا للوضع السياسي وضرورة حماية الحزب وأجهزته وإطاراته، يجب أن يتم تطبيق ذلك المبدأ بصفة تدريجية. **في هذا الصدد تقرر ما يلي:**

أ- حرية المناقشة على مستوى جميع هيئات الحزب.
ب - مراقبة نشاط جميع الأجهزة المسؤولة من قبل الأجهزة العليا.
ج - تطبيق قرارات الهيئات العليا إجباريا على الهيئات الدنيا.
د - انتخاب مسؤولي القسمات من طرف المناضلين.

المادة 9: تقرر اللجنة المركزية الهيكلة التنظيمية للحزب بناء على القرارات العامة للمؤتمر. وينبغي على هذه الهيكلة التنظيمية، التي تُعتبر الخلية قاعدتها، أن تُمكن الحزب من قيادة وتنظيم كفاح الشعب كما تسمح له، اضطرارا، بالتكيف عند الحاجة مع الأوضاع الناجمة عن النضال وتماشيا مع تطور الأوضاع.

المادة 10: تشكل وحدة الحزب قوته الأساسية ويجب على جميع المناضلين الحفاظ عليها بكل قوة؛ ويُعد النشاط الانفصالي جريمة في حق الحزب. ويتجلى ذلك في وجود نية مبيتة لخلق انشقاق داخل الحزب باللجوء إلى وسائل مثل: تنظيم اجتماعات للمناضلين بدون علم الحزب بغرض دفعهم إلى اتخاذ مواقف مشتركة داخل التنظيمات الفرعية للحزب أو انتقاد السياسة المنتهجة من طرف الهيئات القيادية وقادة الحزب وذلك خارج إطار هيئاته النظامية.

5- موارد الحزب

المادة 11- تتكون موارد الحزب من اشتراكات المناضلين ومن الاكتتاب والتبرعات والهبات. تُحدد اللجنة المركزية مبلغ الاشتراكات.

6- المؤتمر:

المادة 12: المؤتمر هو الهيئة العليا في الحزب، ويجتمع مرة كل سنتين ويمكن في الحالات القاهرة استدعاء المؤتمر لعقد اجتماع استثنائي بدعوة من اللجنة المركزية وبأغلبية أعضائها المطلقة.

المادة13: تحدد اللجنة المركزية صيغة التمثيل في المؤتمر، ويجب أن يتم التمثيل في ظروف عادية وعن طريق الانتخابات ما عدا أعضاء اللجنة المركزية الذين هم أعضاء في المؤتمر بحكم القانون.

المادة 14: يناقش المؤتمر تقرير النشاط والتقارير الخاصة التي تقدمها اللجنة المركزية؛ وتتم مناقشة هذه التقارير وجوبا بالتصويت على القرارات.

المادة 15: يحدد المؤتمر سياسة الحزب العامة كما يحدد الخطوط العريضة لاستراتيجيته ومنهجه ويعدل قانون الحزب الأساسي.

المـادة 16: ينتخـب المـؤتمر أعضــاء اللجنـة المركزيـة إمـا كليـة أو جزئيـا؛ ويتوجب على أعضاء اللجنـة المركزيـة أن تكون لهم أقدميـة فـي الحـزب مدتها خمس سنوات على الأقل. ويتوجب عليهم أن يكونوا قد أدوا نشاطهم في الحـزب بصورة متواصلة.

7- اللجنة المركزية:

المادة 17: اللجنة المركزية هي الهيئـة العليـا بـين مـؤتمرين. وتتكفل بتطبيق السياسـة التـي يحـددها المـؤتمر وبـإدارة جميـع نشـاطات الحـزب وتسيير ماليتـه كذلك.

المـادة 18: اللجنـة المركزيـة مسـؤولـة أمـام المـؤتمر؛ وتنـاقش اللجنـة تقـارير لجنة الإدارة والتسيير وكذا التقارير التي أعدها أعضـاء اللجنـة المركزيـة بطلـب منها.

المادة 19: تجتمع اللجنة المركزية كل أربعة أشهر.

المادة 20: تحدد اللجنة المركزية نظامها الداخلي، وتنظم المناقشات وتضـبط منهجية العمل. ويمكنها أن تشكل من أعضائها لجانا مختصة.

المـادة 21: تجتمـع اللجنـة المركزيـة بـدعوة مـن الأمانـة بطلـب مـن اللجنـة المديرة أو بطلب من 1/3 أعضاء اللجنة المركزية.

8- اللجنة المديرة:

المادة 22: تعيِّن اللجنةُ المركزية اللجنةَ المديرة التي تُعين فـي إطارهـا أمانـة تتكـون مـن 3 إلـى 5 أعضــاء مـن بينـهم الأمـين العـام. وتتكلـف اللجنـة المـديرة المسؤولـة أمام اللجنة المركزية بتطبيق القرارات الصادرة عنها.

9- الندوة الوطنية:

المادة 23: تجتمع اللجنة المركزية بهدف إثارة المناقشة على مستوى الحزب ندوة وطنية مرة في العام وذلك في الفترة ما بين مؤتمرين.

المادة 24: تتألف الندوة الوطنية من أعضاء اللجنة المركزية ومن ممثلين عن القاعدة الحزبية وتحدد اللجنة المركزية طريقة تعيينهم.

المادة 25: تناقش الندوة الوطنية القضايا التي تطرحها عليها اللجنة المركزية وتدلي برأي استشاري.

المادة 26: يمكن للجنة المركزية استدعاء لجان دراسية تتألف من مناضلين مختصين أو مؤهلين لدراسة قضايا محددة.

المصدر: صحيفة «الأمة الجزائرية»، العدد 5، بتاريخ 1 أكتوبر 1954.

Source : La nation algérienne, N° 5 du 1er octobre 1954.

الملحق 48

مذكرة حركة انتصار الحريات الديمقراطية (20 سبتمبر 1950)

إلى كل الحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة، حول وضعية شمال افريقيا بصورة خاصة، وحول التحضيرات للحرب، وحول موقف الحركة الوطنية للتحرير الوطني، وحول الندوة الوزارية المشتركة بخصوص افريقيا الشمالية بتاريخ 12 أوت 1949.

إن ندوة 12 أوت التي ضمت السادة (بليفن)، رئيس المجلس الوطني، و(جول موخ، روبير شومان، روني مايير، أوجين توماس، داملون) وقد التحق بهم الجنرال (جوان)، الحاكم المقيم بالمغرب، و(إيدمون نايجلان)، الحاكم العام للجزائر، والسيد (بيريلي) الحاكم المقيم بتونس. لقد ساهمت هذه الندوة في إذكاء تخوفات الشعب الجزائري. بالفعل، فإن المخاطر المتزايدة يوما بعد يوم على الصعيد العالمي جعلت الشعب الجزائري يشعر بأنه يُنظر إليه كمجرد بيدق في اللعبة السياسية والاستراتيجية الدولية.

ذلك أن المعلومات المتسربة من هذه الندوة تدعو إلى القلق، **ويمكن تلخيصها في بضعة نقاط أساسية كما يأتي:**

1- حشد المزيد من الجيوش الفرنسية في الجزائر؛ وهذه هي أول التهديدات بالنظر إلى الدور الذي لعبته هذه القوات في عمليات القمع. وقد تبين أن هذا الإجراء مرتبط بإرسال القوات الأنكلو أمريكية إلى أوروبا لملأ الفراغ الناتج هناك. ولقد تحدث السيد (ماكس لوجون)، نائب كاتب الدولة للجيوش، عن قرب

الإعلان عن التعبئة العامة بالجزائر؛ وذلك عقب انتهاء المناورات العسكرية في نواحي قصر البخاري في شهر سبتمبر الجاري...

2- بناء محاكم لصناعة الأسلحة مخصصة لتزويد القوات العسكرية بالأسلحة الخفيفة. وهذا يطرح مشكلة اليد الحاكمة المتخصصة: لا يمكن حل هذه المشكلة إلا بالاستعانة باليد الحاكمة الألمانية والإيطالية. وهذا تهديد آخر ضد العمال الجزائريين.....

3- الحفاظ على الوضع القائم في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ بدعوى الحفاظ على الأمن والنظام؛ وهذا يعني، من الناحية العملية، تعزيز عمليات القمع الجارية بالجزائر منذ عدة سنوات.

فهل أدرجت الحكومة الفرنسي في حسبانها، قبل أن تتخذ هذه القرارات، رأي وإرادة الجزائريين باعتبارهم أول المعنيين بالأمر؟ كلا!

إن هذا الموقف الذي اختارته الحكومة الفرنسية يستدعي ملاحظتين اثنتين. تتعلق أولاهما بالسياسات غير الشرعية التي دأبت عليها منذ مدة طويلة بعد الاستيلاء على التراب الجزائري عنوة وتكريس ذلك باسم المبادئ القانونية التي لم يكن لها أي مبرر في الماضي وليس لها أي مسوغ حاليا بالنظر إلى المبادئ الراهنة المتعلقة بحق الشعوب في الحرية......

كل هذه التصرفات تقوم على إرادة جانب واحد؛ فإما أن الشعب الجزائري لم يُدع إلى التعبير عن رأيه، وإما كانت له فرصة التنديد بذلك، (أمرية 7 مارس 1944)، وإما أنه عبَّر ضمن المجالس المنتخبة عن رفضه من خلال ممثليه بالإجماع (قانون الجزائر).

أما فحوى الملاحظة الثانية فهو أن الحكومة الفرنسية تعمل ضد إرادة ومصلحة الشعب الجزائري حين قرر إدماجه، قسرا، ضمن المخططات

الاستراتيجية للحلف الأطلسي. لم ينتظر الشعب الجزائري حتى اليوم ليعبر عن إرادته تلك؛ ففي سنة 1948 كتب مصالي في نداءه إلى الأمم المتحدة **ما يلي:**

« فيما يتعلق بالشعب الجزائري، وبالنظر إلى الوضعية المأساوية التي يوجد عليها، فإننا نعلن بأنه غير مستعد تماما ليكون مجرد عملة متداولة أو أن يُستعمل أبناؤه كمرتزقة في خدمة أي تحالف عسكري مهما كان.

« ... على هذا الأساس فإنه يعتبر نفسه غير ملزم بالولاء لأي جهة، وأن له مطلق الحرية في التصرف بالطريقة التي يراها مناسبة؛ وسيواصل، مهما كانت الظروف، نضاله من أجل التحرر الوطني، وذلك بضم جهوده إلى جهود جميع الرجال وجميع الشعوب التي تبرهن بكل نزاهة وصدق عن تمسكها، قولا وعملا، بالديمقراطية وحرية الشعوب التي لم تحصل على استقلالها بعد.

في شهر مارس 1949، تم التنديد بإدماج الجزائر، رغم إرادتها، ضمن ميثاق الأطلسي باعتبارها «ثلاثة عمالات فرنسية». يتجلى التنديد الواضح والصريح في خلاصة البيان العلني الصادر عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية. **ويؤكد هذا البيان ما يلي:**

«يعبر الشعب الجزائري عن نقمته وسخطه لفكرة أنه قد يصبح، مرة أخرى، ضحية المزايدات الوقحة....».

«يُندد من الآن، بكل عمل من شأنه أن يسئ إلى شخصيته».

«يندد بجميع المساومات الرجعية».

«يعترض بشدة على أية محاولة لوضعه أمام الأمر الواقع».

«يرفض، مرة أخرى أن يسمح لأي أحد ليتحدث باسمه أو يسن القوانين مكانه».

«يعلن، بصفة رسمية، أنـه يتحكم، وحده، في مصيره ولا يرضـى أن يكـون في خدمة أية أمة أو مجموعة من الأمم».

«يصـر علـى رفضـه أن يكـون، مـن الآن فصـاعدا، عملـة متداولـة أو وقـودا للحرب مثلما كان خلال الحربين العالميتين حين اكتشف في نهاية المطـاف، أن الاستعمار بقي جاثما على وطنه».

«يعلن أنه لن يشارك في أي نزاع مسلح لا تُؤخذ فيه مصالحه بعين الاعتبار، ويتم التنكر لطموحاته».

لقد أضفت ندوة 12 أوت على هذه المواقف المبدئية، صبغة عصرية إلى أبعد الحدود. وقد طرحت على الضمير الجزائري والعالمي، مسألة تتعلق بمعرفة إلـى أي حد يحـق لأيـة دولـة أن تـزج بالشعوب فـي أتـون الحـرب؛ لاسيما وأن التجـارب السـابقة قد برهنت علـى أن تضـحيات تلك الشـعوب لـم تنـل مـا كانـت تنتظره من مجازاة ومكافأة. بل أدهـى من ذلك فتلك التضحيات أدت إلـى تفـاقم أوضـاعها.

وتلك حقيقة لم تكن خافية على أي أحد؛ بل إن البعض كـانوا يتعمدون انتهـاج تلك السياسة الميكيافلية المتمثلة في استعمال دمـاء وثـروات الشـعوب الخاضـعة لهم، من أجل إحكام غلق السجن الذي وضعتهم فيه.....

إن التخوفـات التــي استولت علـى الشـعب الجزائـري لـم تكـن وليـدة موقـف متحيز؛ وإنمـا تستمد جذورها ممـا تجاربـه المريـرة التـي اجترعهـا خـلال شـتى الحروب التي زُج فيها منذ ما يقرب من قرن.....

حـين انـدلعت حـرب 1870، كـان الشـعب الجزائـري يـرزح تحـت السـيطرة الاسـتعمارية الشـاملة التــي تميـزت بالاسـتغلال الاقتصــادي والقهـر السياسـي

بـالرغم ممـا ادعـاه العهـد الإمبراطـوري الثـاني مـن تلطيفهـا. ولقـد أدت هـذه الوضعية إلى اندلاع انتفاضة 1871؛ وما تبعها من قمع فظيع....

فُرضت على الشعب الجزائري غرامة حربيـة بلغت 36 مليون فرنـك، وهذا مبلغ ضخم جدا بالنسبة لذلك العهد، فضـلا عن مصـادرة الأراضـي التـي تقدر مسـاحتها بمليـونين وخمسـمائة ألـف هكتـار.... ولقد تـم توزيـع تلـك الأراضـي، مجانا، على الوافدين من مقاطعتي (ألزاس ولورين) المُبعدين من طرف الألمان بعد اقتطاعها من فرنسا. وهكذا تم تأسيس 120 مركز استيطان عل مساحة 296.097 هكتـار مـن أجـود الأراضـي الزراعيـة. وفـي الفتـرة مـا بـين سـنتي 1904 و1920، وزعت الدولة الاستعمارية عن 940 مستثمرة، بالمجان، أي ما يقابل 905 مركز استيطان تتربع على 1.370.196 هكتار....

وإلى جانب هذه المصاردات سُلط القمع السياسي على الشعب الجزائري من خلال قانون 28 جوان 1881، المعروف باسم«قانون الأهالي».

ومـن مظـالم قـانون الغابـات، الصـادر فـي 21 فيفـري 1903، أنـه أقـر نظـام المسـؤولية الجماعيـة فكـان فرصـة ثمينـة مكنـت الاسـتعمار مـن تعمـيم الفقـر والخراب عل الشعب الجزائري.

وفـي هذا المنـاخ السياسـي والاقتصـادي الخـانق، استُدعي الشـعب الجزائـري للمساهمة في المجهود الحربي إلى جانب الحلفاء.

ولم يبخل الاستعمار فـي الوعـود مـرة أخـرى، ففـي 20 جـوان 1912 صـرح السيد (بـوان كـاري)، رئـيس المجلـس الـوطني آنـذاك، أمـام وفـد مـن المسـلمين الأفارقة الذين كانوا في زيارة لباريس، **ما يلي:** « في إمكانكم العودة إلى بلـدكم؛ وكونوا على يقين بأن فرنسا سوف تستقبل مطالبكم المشروعة بالترحـاب؛ لأننـا نعتبرها تعويضات عادلة عن المهمـة الجديـدة التـي حمَّلنـاكم إياهـا»؛ ثم أضـاف

السـيد (مـوتي)، الـذي ذكـر هـذه الأقـوال فـي 4 سـبتمبر 1926: «لقد عاد الجزائريون إلى أهليهم، ثم انطلقوا من جديد سنة 1914 للانضمام إلى صفوف الكتائب العسكرية في منطقة (مارن) ولكنهم لم يحصلوا على أي شيء».

وفي 6 أوت 1914، خاطب الحاكم العام للجزائر يومئذ، (لوتو) المسلمين بالعبارات التالية: «ابقوا متعاونين معنا وإخوانا لنا، ولا تنسوا أن فرنسا كانت، دائما وأبدا، أمة الحق والكرم والعدل». ثم قال في 5 سبتمبر 1914: «سوف يكون هذا الجيش الإفريقي مجيدا. عندما تعود أعلامنا الإفريقية ممزقة بالرصاصات ولكنها مكللة بالنصر، يحق لكم حينئذ أن تطالبوا بنصيبكم من الغنيمة».

شارك الشعب الجزائر في الحرب إلى جانب فرنسا بـ 146.000 مقاتل سقط منهم 34.000 في ميادين القتال. وفي 11 نوفمبر، اختتم محرر افتتاحية «لاديبيش ألجيبان» مقالته التي خصصها للحديث عن بطولات الجنود الجزائريين بهذه العبارات: «لن ننسى هذا، أبدا». ولكن تم نسيانه.

تم نسيان القتلى والمفقودين والمعطوبين. وتم نسيان 30.000 من العمال الشمال إفريقيين الذين تم تشغيلهم في المصانع الحربية، ونُسيت المساهمة العينية في المجهود الحربي التي بلغت، منذ سنة 1916، 290.000 طن من القمح، و185.000 طن من الشعير، و168.000 من الشوفان، و185.000 طن من الصوف، و2.500.000 رأس من الغنم، و60.000 من البقر، و9.000 حصان، واكتتاب مبلغ 370.000.000 فرنك.

ومع ذلك فخلال الحرب تم اتخاذ إجراءات لتعزيز صلاحيات الإدارة في ميدان القمع التي تسمح لها بوضع أي شخص تحت الإقامة المحروسة (قانون 14 جويلية 1914 ومرسوم 3 ديسمبر 1916ن ومرسوم 5 جوان 1918).

وغداة الحرب، صدر قانون 4 فيفري 1919 الذي يفترض مكافأة التضحيات المبذولة من طرف الجزائريين. إلا أن أوضاعهم ما لبثت أن ازدادت تفاقما بسبب الترتيبات الجديدة الرامية إلى تعزيز النظام الاستعماري سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي. ومن ذلك صدور ما يعرف «بالمراسيم القانونية»، ابتداء من سنة 1924، والتي حصرت الاقتصاد الجزائري في حدود الاقتصاد المكمل لاقتصاد «الوطن الأم». مما أدى إلى حرمان الجزائر من أية انطلاقة صناعية. وفي الميدان الزراعي تم تسهيل انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى ملكية المستوطنين بفضل المرسوم ذي الصبغة العنصرية الصادر في 24 سبتمبر 1924 الذي قصر حق المزايدة لامتلاك الأراضي الحكومية على «المواطنين الفرنسيين ذوي الأصل الأوروبي». كما تم اتخاذ إجراءات أخرى في سنة 1926 تمثلت في طرد العمال الجزائريين من فرنسا إلى الجزائر.

على الصعيد السياسي، نذكر أن نشاط الأمير خالد، رغم مطالبه المعتدلة، وقد لمع نجمه مضابط خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918) إلا أنه اصطدم الأفكار الرجعية مما أدى إلى تلاشي حركته السياسية ونفيه من الجزائر.

وكانت المرحلة الفاصلة بين الحربين ثرية بالأحداث السياسية، حيث ظهر العديد من حركات المطالبة والتنظيمات الوطنية؛ ولقد اصطدمت كلها بالتعنت الاستعماري. من ذلك أن نجم شمال افريقيا الذي تأسس سنة 1925 تم حله في سنة 1937، واشتهر رئيسها، مصالي الحاج، كصانع للنضال المناهض

للاستعمار، ولقد تدخل لدى عصبة الأمم للمنافحة عن قضية الحبشة، في 4 سبتمبر 1935. وكان مع كثير من القادة الحاليين، في كل من الجزائر وتونس والمغرب، يمثل هذه الحركة السياسية النشيطة، كما ساهم بهمة ونشاط في كفاح الجبهة الشعبية بفرنسا. وبعد حل النجم أسس مصالي حزب الشعب الجزائري؛ وتعرض للاعتقال مع ثلة من رفاق النضال، في سنة 1937، ولم يغدر السجن إلا في سنة 1939 ليلقى عليه القبض من جديد بعد شهر واحد حين اندلاع الحرب العالمية سنة 1939. تم حل حزب الشعب الجزائري يوم 26 سبتمبر 1939؛ وفي سنة 1941 أصدرت المحاكم في عهد حكومة (فيشي) أحكاما ثقيلة ضد مصالي ورفاقه.

وخلال هذه العشرية، ظهرت، في عمالة قسنطينة، حركة مطالبة بالإصلاحات في إطار فيدرالية المنتخبين. ومن أشهر زعمائها الدكتور بن جلول وفرحات عباس. وبالرغم من أن هذه طابع هذه السياسة المطلبية المحضة والتوجهات غير الوطنية التي ميَّزت برنامجها الاندماجي، إلا أن آمال هذه الحركة قد تبخرت بعد أن رفض البرلمان الفرنسي المصادقة على مشروع (بلوم – فيوليت). وقد ظن زعماء هذه الحركة أن من المفيد وضع ثقتهم في الوعود الفرنسية من خلال التجنيد التطوعي في صفوف الوحدات القتالية؛ وقد خابت ظنونهم مثل بقية المقاتلين.

وهكذا، حين نزلت قوات الحلفاء بشمال افريقيا، قرر دعاة الاندماج الانضمام إلى الوطنيين لصياغة مشروع سياسي موحد في إطار ما يسمى «بيان 10 أفريل 1943». وبعد عام واحد عبرت حركة شعبية جماهيرية عن مساندتها لهذه السياسة. وأعلن القادة الفرنسيون في ذلك الوقت، على لسان السيد (بيروتون)، الحاكم العام للجزائر عن موافقة الحكومة الفرنسية المؤقتة على الشروع في تطبيق هذا البرنامج السياسي فور انتهاء الحرب العالمية. وبعد

تعيين ما عُرف باسم لجنة الإصلاحات الخاصة بالمسلمين، سنة 1943، أسفرت أشغالها عن صياغة أمرية 7 مارس 1944 فرفضتها جميع الحركات التقدمية الممثلة للرأي العام الجزائري في إطار حركة «أحباب البيان والحرية».

بينما كان جيش افريقيا يقاتل ببسالة، قوات المحور ويلاحق فلولها في تونس وصقلية وإيطاليا وفرنسا؛ ثم من فرنسا إلى ألمانيا. هذا الجيش كان يتألف بنسبة 90% من الجزائريين. كما أن الجزائر كانت خزان المئونة لقوات الحلفاء؛ وليس من المبالغة في شيء القول بأنه لولا مساعدة الشعب الجزائري، والمغاربي بصفة عامة، لما استطاعت مخططات الحلفاء تحقيق أهدافها.

ويم 8 ماي 1945، بينما كان العالم يحتفل بانتصار الحلفاء على الحركة الهتلرية، وكان الشعب الجزائري ينتظر مكافأته على تضحياته الجسيمة بتلبية مطالبه وتجسيد طموحاته الوطنية؛ فإلا أنه شاهد ويا للأسف! القوات الفرنسية المكلفة بحفظ «النظام والاستقرار» تتعاون مع ميليشيات المستوطنين في إقتراف مجزرة خلفت 45.000 ضحية؛ أما جنود الفيلق السابع من القناصة الجزائريين العائدين من جبهات القتال مكللين بالنصر فوجدوا بعد عودتهم مساكنهم مهدمة وأراضيهم مخربة وزوجاتهم قد انتُهكت أعراضها وأهاليهم معدومين رميا بالرصاص.

ولقد اضطرت الحكومة الفرنسية، جراء الأسف الشديد الذي أثارته تلك المجازر عبر العالم، إلى القيام بعمل يمكنها من محو الآثار السلبية لسياسيتها القمعية. هذا العمل الأعرج، مثل المرسوم الذي أنجبه، قوبل بالتنديد والاستنكار من طرف غالبية ممثلي الرأي العام الجزائري والتي عبر عنها على لسان ممثلي مختلف توجهاته الحاضرة في المجالس التشريعية. والحال أن الإجراءات

التقدمية الضئيلة التي تضمنها هذا القانون قد تم تخريبها عن قصد من طرف أولئك الذين كانوا مكلفين بتطبيقها. لماذا؟ لسبب بسيط هو أن ضغط الرأي العالم

قد خفت حدته. وخير شاهد على ذلك، تصريح السيد (باتيستيني)، المندوب في المجلس الجزائري، خلال جلسة 2 فيفري 1950، مخصصة لموضوع إلغاء البلديات المختلطة حيث قال ما يلي: «دعوني أتكلم بصراحة، كما عودتكم عليه أيها الزملاء الأعزاء. لقد تم التصويت على قانون الجزائر في ظرف يختلف تماما عن الظرف الراهن... في الحقيقة كان الغرض آنئذ هو القيام ببعض التنازلات، ولو من الناحية الشكلية، لفائدة بعض الاتجاهات السياسية، ولمواجهة بعض المطالب المستعجلة».

إن هذا الكلمات، الصريحة جدا، كافية لإلقاء الضوء على أسباب عدم ثقة الجزائريين في وعود فرنسا. يضاف إليها الأحداث الأليمة التي سبقت أو تزامنت أو أعقبت جميع الحروب.

في الحقيقة إن أزمة الثقة تتجاوز فرنسا ذاتها وتنطبق على كافة الحلفاء فيما مضى أو فيما يستقبل من أيام. ذلك أن ميثاق الأطلسي وتصريحات كبار الزعماء على مستوى العالم تؤكد كلها على أن الهدف الذي يرومه الحلفاء من وراء الحرب هو تحرير جميع الشعوب من السيطرة الأجنبية وتحقيق استقلالها الوطني. ففي الجزائر العاصمة « تم الاعتراف، في إطار اتفاقيات (كلارك دارلان)، بين جميع الأطراف، سواء الفرنسية أو باقي المعنيين بالأمر ومن طرف السلطات العسكرية الأمريكية، بأن القوات الفرنسية سوف تساعد وتساند قوات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من أجل طرد العدو المشترك من القارة الإفريقية وتحرير التراب الفرنسي وإعادة بناء الإمبراطورية الفرنسية».

لقد تغلبت التزامات الجيش على تعهدات رؤساء الدول.

وها نحن الآن على أبواب حرب جديدة. ومرة أخرى يتفوق العسكر على السياسيين. إن وضعية الشعب الجزائري تزداد تفاقما في الميادين السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

هاهي ذي السياسة الاندماجية يُبشر بها من جديد في الأوساط القيادية. بينما تتعرض هوية الشعب الجزائري لمزيد من الاختناق.

إن ما يحدث في الميدان الاقتصادي على مرأى ومسمع الجميع إن هو إلا غصبٌ لا يني تزايد لمقدرات الجماهير الجزائرية الكادحة التي تزيد في تضخم صفوف البروليتاريا في الحواضر الجزائرية أو تلجأ إلى الهجرة بمئات الآلاف.

وفي فرنسا، على وجه الخصوص، تسببت البطالة في إفقار الشبيبة والعائلات الجزائرية. إن القمع الاقتصادي يتسبب في المجاعة لدى البعض وفي إرهاب البعض الآخر.

أصبحت الحريات الأساسية للإنسان تُداس بالأقدام.

إن الصحافة الوطنية عرضة للمضايقات كما هو الشأن بالنسبة لصحيفة «الجزائر الحرة» الناطقة بلسان حركة انتصار الحريات الديمقراطية حيث يتعرض أنصارها في باريس للقمع والسجن.

صارت حرية الاجتماع شبه منعدمة حتى بالنسبة للبرلمانيين.

حتى شؤون الدين أصبحت تعاني من تعسف الرقابة وضغوط الإدارة.

الثقافة الوطنية مكممة والجماهير العريضة باقية في مجاهل الأمية.

الخلاصة.

تلك هي الظروف التي يدور فيها الحديث، في هذه الأيام، عن دعوة الشعب الجزائري ليستعد لخوض غمار حرب عالمية ثالثة.

إن للشعب الجزائري هدفا واضحا: انتزاع حريته الوطنية. إنه يشاهد ما يجري عبر أنحاء العالم من حصول شعوب على حريتها وما يزال البعض الآخر يناضل من أجلها. إنه يلمس عبر العالم حركة عارمة من التعاطف معه مما يساعده عل بلوغ مراده.

إن أهداف كفاح الشعب الجزائري وأهداف الحرب لدى أولئك الذين يريدون إرغامه على المشاركة فيها لا يمكن إلا أن تكون متعارضة ومتناقضة.

إذا كان في لكلا الكتلتين ما تدود عنه أو ما يمكن أن تحصل عليه، فإن الشعب الجزائري يريد قبل كل شيء الدفاع عن بقائه والحصول على حريته.

بناء على ما تقدم فإنه يرى من الضروري التأكيد على ما يلي:

- يرفض الاعتراف لأي كان بحق إدراجه ضمن منظومته الحربية بدون أن يُستشار، قبل ذلك، وبدون أن تؤخذ مصلحته بعين الاعتبار.

- يؤكد عزمه على العمل وفق ما يضمن النجاح الفعلي والأكيد لهدفه المتمثل في الاستقلال الوطني.

- يعبر عن أمله في أن يتراجع السباق نحو الحرب ليفتح المجال أمام الوئام الدولي، أو على أقل تقدير أن لا تتسبب الضرورات الاستراتيجية في الاستخفاف بإرادة الشعوب.

بكلمة واحدة: إن الشعب الجزائري لن يعتبر نفسه أبدا حليفا لأولئك الذين يجحدون حقه في الحرية والاستقلال.

حرر بالجزائر، يوم 20 سبتمبر 1950.

عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية الأمين العام حسين لحول

المصدر: دفاتر جزائرية، السنة 1، العدد 3، أكتوبر- نوفمبر 1950، ص 13-23.

Source: Cahiers algériens, 1er année, n°3, octobre-Novembre 1950, pp13-23.

الملحق 49

مقابلة صحفية بين محمد بوضياف وجريدة (لوموند) يوم 02 نوفمبر 1962

السيد محمد بوضياف، من بين أعضاء «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» الذين ما يزالون على قيد الحياة، وهو يتذكر في الحوار التالي الظروف التي اندلع فيها تمرد 1 نوفمبر 1954.

جريدة (لوموند) يوم 02 نوفمبر 1962:

فيما يلي نص الحديث الصحفي الذي أجريناه مع محمد بوضياف، حول الظروف الخاصة التي اندلعت فيها انتفاضة أول نوفمبر 1954.

في ذلك اليوم كان اندلاع التمرد يبدو في نظر الغالبية العظمى من الوطنيين الجزائريين بمثابة «عملية إنتحارية». والحال أن هؤلاء أنفسهم كانوا يطالبون جهارا نهارا باستقلال وطنهم فإذا بهم يندون بتلك العملية التي كانوا يظنون أن ليس لها أدنى حظوظ النجاح. ومن المعلوم أنه كانت ثمة يومئذ، خلافات حادة بين السيد مصالي الحاج، رئيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وبين خصومه المركزيين الذين كانوا يناوءون تصرفاته الديكتاتورية؛ وما يزال عالقا بالذاكرة تاريخ تأسيس المنظمة الخاصة في سنة 1948 – 1949، وما تلاها، في السنوات الموالية من اعتقالات مست بعض أعضائها ومن بينهم السادة بن بلة، آيت أحمد، خيضر. إلا أن القضية التي تظل سرا مبهما هي الأسباب التي أدت إلى تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ومن ثم الشروع في الانتفاضة صبيحة عيد القديسين.

والسيد بوضياف واحد ممن بقوا على قيد الحياة وهو من الشخصيات الذائعة الصيت؛ وهو النائب سابقا، لريس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والعضو، سابقا، في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، وهو الآن في المعارضة؛ وبمناسبة وجوده بباريس حاليا، أجرى معنا حديثا استعرض فيه الظروف التي اتخذ فيها بمعية رفاقه ذلك القرار. ومن البديهي أننا نتركه يتحمل المسؤولية الكاملة فيما يدليه من تصريحات حول شتى النقاط ولو كانت لا تتماشى مع ما هو متفق عليه عموما.

من بين ما صرح لنا: «**حين تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954، لم يكن الأمر يتعلق بأي حال من الأحوال، بتأسيس اتجاه سياسي جديد؛ بل استحوذت على أذهاننا فكرة واحدة هي ضرورة بذل أقصى ما نستطيع للحفاظ على وحدة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتخليصه من البيروقراطية وحالة الضعف التي آل إليها، فلم يكن ثمة بد من دفعه إلى العمل المسلح؛ باعتبار أن تلك هي الوسيلة الوحيدة لدعوة القاعدة الحزبية للنظر إلى الواقع بعين واعية. كنا نطالب فورا بانعقاد مؤتمر شامل تسوده حرية التعبير والديمقراطية.**

من هم أعضاء هذه اللجنة الثورية الأولى؟

اثنان من قدماء المنظمة الخاصة: بن بولعيد وأنا شخصيا وكنت يومئذ عضوا في أمانة فيدرالية فرنسا. ثم اثنان من المركزيين وهما: دخلي، وهو الآن عضو في لجنة التنظيم بجهة التحرير الوطني، وموسى. لم يكن في مقدورنا ن نحبط بمفردنا ديكتاتورية مصالي بل كان لزاما علينا أن نستعين ببعض المركزيين. لأنهم هم الذين يتحكمون، في الواقع، في الأعضاء المداومين في المنظمة الخاصة. ومع هذا فالقليل منهم وقف في صفنا. تتمثل

أولى مبادرات اللجنة الثورية في إصدار نشرة عنوانها «الوطني» التي عرفت توزيعا محدودا في الجزائر ومنعدما في فرنسا.

خلال جلسة حضرها اثنان وعشرون مناضلا، بالجزائر في أواخر ماي ومستهل جوان، تقرر تأسيس هيئة إدارية جماعية. وأسفر الدور الثاني، بتصويت ثلثي الحاضرين، على تعيين السيد بوضياف لاختيار أعضاء اللجنة الثورية؛ فاستدعى كلا من ديدوش، وبن بولعيد، وبن مهيدي، ورابح بيطاط. وفي شهر أوت قرر أعضاء اللجنة المديرة أن يضموا إليهم السيد كريم بلقاسم الذي كان ملتجئا في معاقل منطقة القبائل. **نوجز إجابة السيد بوضياف فيما يلي:**

«لئن قصصت عليكم هذا، فلأنه حقيقة ما وقع وليس لأنني أسعى لإظهار نفسي كشخصية «تاريخية» أكثر من الآخرين. ذلك بالضبط، ما كنا نرومه من وراء تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل؛ أعني محاربة فكرة الزعامة «التاريخية» أو الشرعية. أما عن فكرة «القادة التاريخيين: فلقد كنا حينئذ مناضلين شبانا وغير معروفين على الإطلاق. باستثناء بن بولعيد الذي كان عضوا في اللجنة المركزية.

كيف تم الاتصال بالوطنيين اللاجئين في القاهرة: بن بلة، آيت أحمد وخيضر؟

كان هذا الفريق يرغب أيضا في لم شمل الحزب. ولقد أجرى اتصالات غير مثمرة مع مزغنة وفيلالي، المنتميين إلى فريق المصاليين، كما تم الاتصال بالسيدين امحمد يزيد وحسين لحول المنتميين إلى جناح المركزيين. وفي شهر جويليةالتقيتبن بلة في مدينة (برن). بدأت الأمور تتضح شيئا فشيئا: فإما أن نؤسس جناحا ثالثا، وهذا ما لم نكن نرغب فيه، وإما أن ننتقل إلى

العمل المسلح. أبدى فريق القاهرة موافقته وألححتُ على ضرورة أن تكون القيادة جماعية مهما كانت الظروف.

يبدو أن إفشاء السر كان السبب في تأجيل الموعد المحدد للانتفاضة: فكيف ومتى تقرر الشروع في التمرد؟

في أول الأمر، تم تحدد الموعد ليوم 15 أكتوبر إلا أنه حدث أن أُفشي بعض السر: ذلك أن بعض المغاربة وبعض المركزيين علموا بنوايانا مما أجبرنا على تأجيل مشروعنا. وفي يوم 22 أكتوبر تحدد الموعد بصورة نهائية. ولصون السر اتفق على عدم الشروع في تنظيم الهياكل على مستوى الأقاليم، سوى يومين فقط قبل اندلاع العمليات؛ كما تقرر أن يتلقى رؤساء المناطق الأمر بمهاجمة الأهداف المسطرة قبل ست ساعات فقط من الشروع في العمل المسلح.

هل كانت السياسة المنتهجة من طرف حكومة (منديس فرانس) سببا في تسهيل أم تعطيل مهمتكم؟

لا جدال في أن تلك السياسة قد أزعجتنا! من حيث أن عددا من المناضلين تعللوا بأن ثمة إمكانية حقيقية للتوصل إلى حل سياسي. أما نحن فكنا نعتبر ذلك الحل من قبيل الأوهام لا أكثر ولا أقل.

ما حجم الموارد المتوفرة لديكم آنذاك من رجال وأسلحة وأموال؟

كانت مواردنا شحيحة بشكل فظيع. وكانت نسبة تواجدنا في القطاع الوهراني ضعيفة؛ وفي قطاع الجزائر الأوسط لم تكن لدينا أية هياكل تذكر فيما وراء مدينة المدية جنوبا؛ أما الوضعية في منطقتي القبائل والجنوب القسنطيني فكانت أحسن. ولم يكن لهياكلنا وجود في فرنسا بعدُ. أما ما يتعلق بالأسلحة... فكان بحوزتنا ما يقارب مائة وخمسين قطعة سلاح. ولم نحصل

على سنتيم واحد ولا قطعة سلاح كمساعدة من الخارج، بالرغم من أن الجهود المبذولة في هذا الاتجاه قديمة[1]. وقد سبق لي أن أجريت اتصالات في تونس وفي منطقة الريف ولكن دون جدوى... بل حدث أن سددنا للمغاربة ثمن أسلحة لم نحصل عليها أبدا. وقد بلغت الوضعية حدا مقلقا إلى درجة أن أحد المسؤولين في القطاع الوهراني، اسمه بن عبد المالك، صرح لنا بأنه لم يبق أمامه سوى الاستشهاد في المعركة، وذلك ما حدث بالفعل يوم 1 نوفمبر.

يبدو أنكم وضعتم خطة تتكون من ثلاث مراحل؛ فلماذا بادرتم، في هذه الوضعية، باتخاذ قرار الانتقال فورا إلى العمل المسلح؟

كنا نتمنى، وإن لم نكن متأكدين من هذا تماما، أن الجماهير الشعبية سوف تنضم إلينا. فلا مناص من أحد خيارين: إما أن تنضم الجماهير إلى جانبنا وحينئذ يكون لقرارنا ما يبرره؛ وإما أن لا تساير موقفنا فحينئذ يكون خصومنا على حق وأعني بهم كلا من أعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري. لو حدث هذا لكان موقفنا عملية انتحارية ليس إلا. كنا نعتقد جازمين أن الاحتمال الأول هو الصحيح.

وضعنا خطة من ثلاث مراحل؛ تتميز أولاها بالطابع العسكري المحض مما يسمح بتشكيل مجموعات صغيرة العدد تتجنب القيام بالهجمات المباشرة وتكتفي بتنفيذ عمليات التخريب والتحرش؛ وقد تقرر استغلال هذه المرحلة لضمان تكوين عسكري لأكبر عدد ممكن من مواطنينا.

(1) هذه النقطة من بين النقاط التي تتعارض فيها تصريحات السيد بوضياف مع ما هو متعارف عليه بين المؤرخين الجادين. لاشك مطلقا في أن السادة بن بلة وآيت أحمد وخيضر قد حصلوا، أثناء مقامهم بالقاهرة، على مساعدة بالمال والوسائل من طرف مصر بعد انفراد ناصر بالسلطة هناك.

أما المرحلة الثانية فتتمثل في إشاعة حالة شاملة من انعدام الأمن: مهاجمة المنشآت القاعدية وإقامة إدارة موازية، وهي ما سيُعرف فيما بعد باسم التنظيم السياسي والإداري[1]، والذي يتمثل دوره في إشراك الجماهير الشعبية في تسيير الانتفاضة.

وتشهد المرحلة الثالثة تأسيس نظام جنيني للحكومة في المناطق المحررة.

تعلمون أن هذه الخطة لم يمكن تنفيذها بحذافيرها. وفي الحقيقة لم تكن تستبد بنا حينئذ، أوهام كبيرة بهذا الشأن. وإنما كان في تقديرنا أنه يستحسن إيهام الغير بوجود تنظيم محكم قادر على التدخل أينما وحيثما يشاء. ولهذا، عمدنا إلى توزيع عدد كبير من المناشير على فترات تفصل بينها بضعة أيام؛ وقد تضمنت إحدى هذه المناشير الإعلان عن بداية الثورة المسلحة، وتضمن منشور آخر خبر تأسيس جبهة التحرير الوطني، وهذا المنشور مذكور في كتاب (مندوز)[2]. وفي الواقع لقد تم توزيع المنشورين يوم 1 نوفمبر.

الثورة الجزائرية ومؤتمر الصومام

هل كان لديكم عشية الانتفاضة المسلحة، تصور دقيق عن البرنامج الذي ستطبقه الثورة الجزائرية؟

بصراحة لا، لا شيء واضح بدقة ما عدا تحقيق الاستقلال الوطني والإرادة في إشراك الجماهير العريضة في الثورة المسلحة. إن لفظة «ثورة» الواردة في المنشور الذي تحدثت عنه منذ قليل، تدل بصورة خاصة على الأسلوب الذي أزمعنا انتهاجه من أجل انتزاع الاستقلال من الجهاز الاستعماري بواسطة العنف المسلح، من جهة، وضد المنهج الإصلاحي والبيروقراطي

(1) OPA : Organisation Politico-Administrative
(2)La Révolution algérienne par les textes, François Maspero, éditeur.

الذي سارت عليه الحركة الوطنية من جهة أخرى، وهذا بنسف هياكل هذه الحركة.

ما هي النتائج الفورية التي حققتها الانتفاضة؟

إنها نتائج وبيلة في جميع أنحاء القطر الجزائري: ففي القطاع الوهراني،على سبيل المثال، بلغت عمليات القمع أقصى درجات العنف والفعالية. وحدهما بوصوف، في مغنية، وبن مهيدي، في ناحية (نمور) تمكنا من الصمود، غير أن صناديقهما كانت فارغة كما كانت حصصهما من السلاح ضئيلة بصورة مفجعة. ولم يكن في مستطاعي، خلال الشهرين الأول والثاني، ربط الاتصالات بين الريف والقطاع الوهراني.

على صعيد الوقائع في القطاع الوهراني، تمكن المصاليون من استعادة زمام المبادرة بين المناضلين الوطنيين. وكان من المقرر أن تعقد إدارة الثورة اجتماعا في الجائر العاصمة، يوم 12 جانفي 1955، إلا أنها لم تتمكن من ذلك. ولكن كما تعلمون، فبالرغم من هذه الإخفاقات إلا أن الحركة التحريرية لم تتوقف مطلقا. كما أن الجماهير أخذت تتلاحم بالثورة بصورة تدريجية.

بدون الإغراق في سرد تاريخ جبهة التحرير الوطني؛ هل تعتقد أن بين جبهة التحرير في سنة 1954 وجبهة التحرير الحالية توجد مرحلة تكتسي أهمية معينة؟

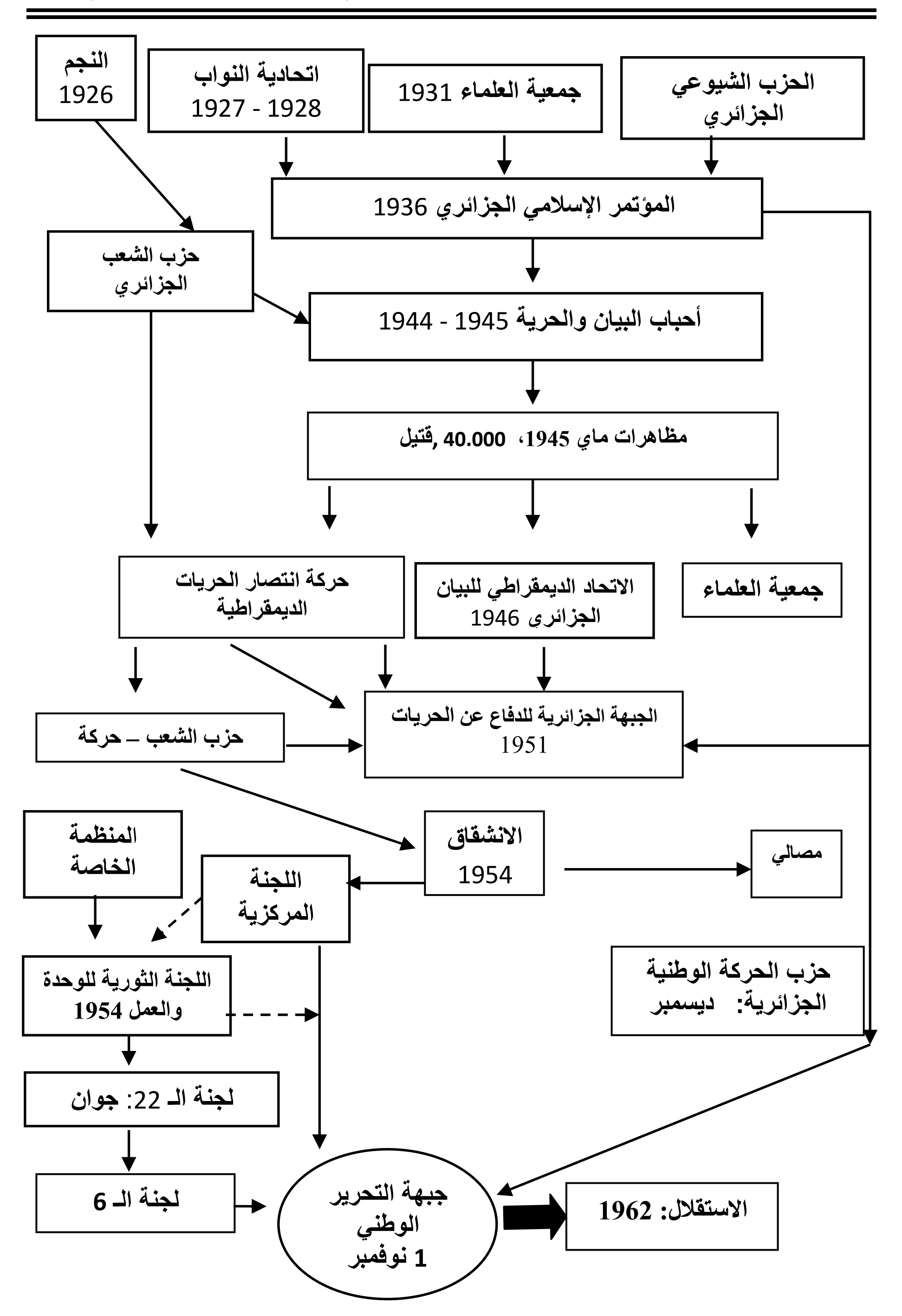
إن المنعطف البالغ الأهمية قد حدث يوم انعقاد مؤتمر الصومام، في أوت 1956. ولقد قيل الكثير عن «أرضية الصومام» المصادق عليها في هذا المؤتمر والتي تتضمن عناصر إيجابية جدا. إلا أن القضية الجوهرية لا تتمثل في تسطير أي برنامج كان، بل الأهم من ذلك هو تحديد من سيتولى تطبيقه وكيف؟

وفـي هذه الحالـة، يمكن القول بصورة إجمالية أنـه ابتداء من شـهر أوت 1956، لم تعد جبهة التحرير الوطني تنظيما وحدويا بل صارت ائتلافا، أو «جبهـة» بصورة أدق؛ ذلك أن قدماء حركة انتصار الحريات الديمقراطيـة، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والعلماء، تسربوا حينئذ في الهياكل القيادية من غير أن يتخلوا حقيقة، عن خصوصيتهم السياسية. فابتداء من سنة 1956 تأسست «الجبهة» الحالية.

الملحق 50

جبهة التحرير الوطني محصلة نهائية

المعالم الكبرى في مسار الحركة الوطنية الجزائرية ذات التوجه الراديكالي


النجم
1926
اتحادية النواب
1927 - 1928
جمعية العلماء 1931
الحزب الشيوعي
الجزائري
المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936
حزب الشعب
الجزائري
أحباب البيان والحرية 1945 - 1944
مظاهرات ماي 1945، 40.000, قتيل
حركة انتصار الحريات
الديمقراطية
الاتحاد الديمقراطي للبيان
الجزائري 1946
جمعية العلماء
حزب الشعب – حركة
الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات
1951
المنظمة
الخاصة
الانشقاق
1954
مصالي
اللجنة
المركزية
اللجنة الثورية للوحدة
والعمل 1954
حزب الحركة الوطنية
الجزائرية: ديسمبر
لجنة الـ 22: جوان
لجنة الـ 6
جبهة التحرير
الوطني
1 نوفمبر
الاستقلال: 1962

ملحق 51

نداء جبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب الجزائري

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية:

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا - نعني الشعب بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة- نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومن مقومات وجهة نظر الأساسية التي دفتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية- قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية، فإذا كان هدف أي حركة ثورية هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فغننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحد حول الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال افريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل.

هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا، فإن حركتنا الوطنية، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيء، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنّا منه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات إلى المعركة الحقيقة الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن طريق اللذين يتنازعون السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية، أن يمنح أدنى حرية.

ونطن أن هذه الأسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم:

جبهة التحرير الوطني.

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين م جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنظم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي تبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف:

الاستقلال الوطني بواسطة:

1- راطإ نمض ةدايسلا تاذ ةيعامتجلاا ةيطارقميدلا ةيرئازجلا ةلودلا ةماقإ ةيملاسلإا ئدابملا.

.ينيد وأ يقرع زييمت نود ةيساسلأا تايرحلا عيمج مارتحا **2**-

الأهداف الداخلية:

-**1** التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت حاكما هاما في تخلفنا الحالي.

-**2** تجمع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

- تدويل القضية الجزائرية

- تحقيق وحدة شمال افريقيا في داخل إطار الطبيعي العربي والإسلامي.

- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضية التحرير.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما :

العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

«إن هذه المهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية». وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدّماء، فد اعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت السلطات تحدوها النيّة الطيّبة، ونعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها في تقرير مصيرها بنفسها.

1- الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات والتقاليد للشعب الجزائري.

2- فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة ولا تتجزأ.

-3 خلق جو الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

-4 وفي المقابل:

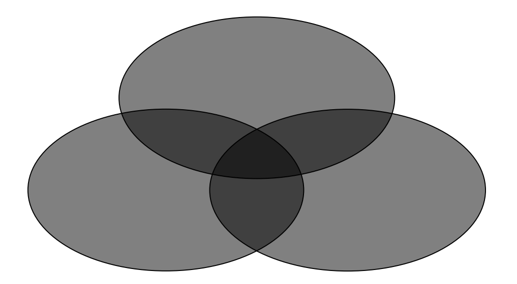
- فعن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ستحتمن كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

- جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

- تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري غننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنظم إليها لانقياد بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني في جبهتك، وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن العازمون على مواصلة الكفاح الواثقون من مشاعرك المناهضة للامبرياليين فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك. أول نوفمبر 1945 الأمانة الوطنية.



حول كتاب «جذور أول نوفمبر 1954»

توضيح

لقد كان كتابي «جذور أول نوفمبر 1954» الصادر حديثا باللغة الفرنسية، محل مناقشات وتأويلات متباينة من القراء حول بعض ما ورد فيه، مما جعل مواقف بعضهم تتفاوت إزاءها من درجة المدح إلى القدح أحيانا ! وهو لاشك أمر طبيعي ويمثل ظاهرة صحية تكرس الجو السائد في البلاد _حاليا- في ظل حرية البحث عن الحقيقة والتعبير عنها بوسائلها المشروعة .

على أن ما لفت انتباهي في ذلك كله هو تحميل عدد من القراء بعض الفصول من الكتاب ما لا تتحمله على الإطلاق، وذلك سواء عن طريق الاسقاطات الذاتية على النص المقروء، أو عن طريق السماع والنقل الشفهي غير الدقيق أو غير الأمين أحيانا.

وعليه فقد رأيت من واجبي الإدلاء بالتوضيحات التالية:

زيادة في التأكيد لما أوردته من كلام عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وبعض رجالها الميامين ضمن فصول كتابي المذكور، والذي قد يستغله البعض عن حسن نية، أو قصر إدراك، أو شيء يدخل ضمن «بعض الظن» الذي نهانا عنه الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز....

وتفاديا لكل تأويل من هذا النوع لما قصدته كباحث، وشاهد على الحقيقة للتاريخ دون أي قصد آخر على الإطلاق.

أقر مبدئيا، بألا أحقية لأي إنسان مسلم أن يدعي التنزه عن الإجتهاد من ذي الأجر الواحد !.

وتوفيرا لوقت وجهد بعض المجتهدين في التأويل من هذا القبيل، وصرفنا كذلك- لجهد أفراد الأمة، فيما هو أهم وأفيد لرص الصفوف، خدمة لحاضرها، وضمانا لمستقبلها المأمول الذي يتطلب الكثير من تكاتف الجهود لأبنائها المخلصين تجاه أعدائها السابقين واللاحقين، الظاهرين والمستترين.. أود أن أضيف هذه التدقيقات والتطمينات رفعا لأي لبس محتمل الظهور، حول هذا الموضوع، مرة أخرى.

أولا: إن كتابي المذكور الذي لم تطلع نسخته باللغة العربية بعد، هي محاولة متواضعة وموضوعية بقدر الإمكان البشري. لتسجيل بعض الحقائق التاريخية استنادا إلى الوثائق والشواهد الصادقة والناطقة.. حول ظروف نشأة الحركة الوطنية الجزائرية ورجالاتها المتعاقبين الذين تفجرت الثورة على أيدي بعضهم في غرة نوفمبر 1954.

ثانيا: لقد كان من غير الموضوعي ومن غير الطبيعي - والحالة هذه- ألا أنسب الفضل لغير أهله الحقيقيين في عملية التنظيم والتحضير والتفجير المادي لهذه الثورة المباركة محتكما في ذلك كله إلى الوثائق والشواهد الحية التي لا تقبل الدحض، بقطع النظر عن أي اعتبار نحو هذه الجهة أو تلك، أو نحو هذا الشخص أو ذاك، مهما يكن تقديري الشخصي له. أو عواطفي الشديدة نحوه، في غير هذا السياق من الكتاب.

ثالثا: إن عنوان الكتاب - كما هو واضح- هو جذور أول نوفمبر، ليس فروع أول نوفمبر، ومن ثمة فالكلام قد أنصب حتما - موضوعيا ومنهجيا- على الأسباب الموصلة إلى التفجير وليس على الظروف وعوامل النجاح بعد

عملية التفجير، وهذه المرحلة ـ كما وعدت القارئ الكريم- ستكون موضوعا لكتاب آخر بإذن الله وعونه.

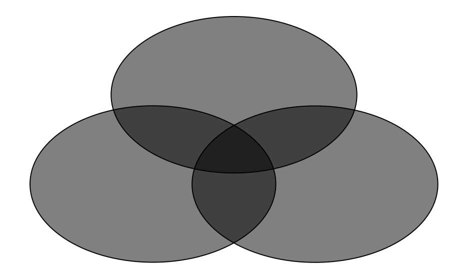
رابعا: إذا لم يجد القراء الكرام اسم جمعية العلماء أو اسماء بعض رجالها المخلصين والمجاهدين في حقل إصلاح القلوب وتنوير العقول، ضمن المعدين والمفجرين للثورة.. فإن ذلك لا ينبغي أن يثير أية حساسية أو تعجب، أو تأويل لنا، أو علينا، لم يخطر ببالنا ونعوذ بالله منه لنا ولهم ! وأني لأسعد، وأتفهم حق التفهم ـ هذا الشعور النبيل والحماسة الوطنية الفياضة لدى شبيبتنا الحية، نحو رموز أمتنا الأمجاد في كفاحها المرير على مختلف الجبهات...

خامسا: وبقطع النظر عن أن منهج الإصلاح للمحافظة على مقاومات الشخصية الوطنية (دينها ولسانها) يختلف عن منهج الثورة المباشرة المادية لاسترجاع الاستقلال التام.... فإنني متيقن تمام التيقن ـ والعلم الحقيقي عند الله- بأن العديد من هؤلاء الرجال المصلحين الصادقين، وعلى رأسهم أمامنا عبد الحميد بن باديس، لو أبقاه الله إلى أن يشهد شرارة الثورة الجهادية المسلحة لكان في طليعة الرجال المباركين والباذلين النفس لها، والمشاركين في إنجاحها، على غرار ما شهدناه، ممن بقوا أوفياء لنهجه وعهده من الرفاق، والتلاميذ الذين التحقوا بصفوف الجهاد أفواجا، فكانوا وقودا مباركا للثورة طوال سنواتها الملحمية المجيدة.

سادسا: إنه بقدر ما يحدوني واجب إظهار الحقيقة التاريخية لتقديمها خالصة من كل شائبة، لشبيبتنا المتعطشة لتشرب تاريخها الوطني في إحدى أمجد مراحله... بقدر ما كنت واعيا تمام الوعي بخطورة المرحلة الراهنة التي تجتازها أمتنا في مسائل جوهرية ومصيرية تجعلنا أشد ما نكون حذرا من الوقوع في نوع من الإحياء لخلافات الماضي قبل الثورة المباركة، وذلك باختلاق مشاكل هامشية تلهينا عن النظر الجاد والواعي إلى المستقبل وحده،

من أجل توحيد صفوف الأمة في خطوطها العامة والثابتة لتعود كما كانت واحدة وموحدة ضد عدونا الأول، أيام الكفاح التحريري، الذي لم ينته بعد في عرفنا.

وما كان استقلال سنة 1962 إلا إحدى مراحله الأولى، والذي يعود الفضل في تحقيقها - بعد الله عز وجل - إلى تكاتف جهود جميع المخلصين من أبناء الأمة للوصول بالوطن إلى آمال الشهداء الذين سبقونا وعاهدناهم على أن نكون أوفياء.



سيرة حياة المرحوم الرئيس بن يوسف بن خدة

ولد بن يوسف بن خدة بالبرواقية ولاية المدية يوم 23 فبراير 1920، وهو ابن قاض، بدأ دراسته بالمدرسة القرآنية ثم المدرسة الفرنسية. التحق بمدرسة ابن رشد الثانوية (مدرسة استعمارية سابقا) وهناك تعرّف على رواد الوطنية الجزائرية كالأمين دباغين، سعد دحلب، عبان رمضان، علي بومنجل، وامحمد يزيد.

كان ناظر المدرسة الفرنسي يردد على مسامعهم دائما: «أنتم سكاكين حادة ضد فرنسا»..

بعد نجاحه في البكالوريا التحق بكلية الطب والصيدلة بالجزائر سنة 1943م وتحصل بها على شهادة صيدلي.

في عام 1942م انخرط في حزب الشعب الجزائري، وبعدها بسنة فقط ألقي عليه القبض وتعرض لعذاب شديد في مقرات «DST » بتهمة تحريض الجزائريين على عدم المشاركة في القتال ضد الألمان في الحرب العالمية الثانية وذلك في إطار قضية عرفت بـ "الفارون من التجنيد» وبعد ثمانية أشهر أطلق سراحه.

في 1947 أصبح بن يوسف بن خدة عضوا في اللجنة المركزية لحزب الشعب - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية -، ثم أمينا عاما بين 1951-1954، وقد ألقي عليه القبض ثانية في نوفمبر 1954 ثم أطلق سراحه في ماي 1955 فالتحق مباشرة بجبهة التحرير الوطني، وبعد أسابيع أصبح مستشارا ومساعدا لعبان رمضان بالجزائر العاصمة.

في شهر أوت 1956 عيّن من طرف مؤتمر الصومام عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ برفقة عبان، والعربي بن مهيدي، وسعد دحلب، وكريم بلقاسم، الذين كون معهم الثلاثية السياسية-العسكرية التي ستتولى تنظيم الثورة في المنطقة المستقلة بالجزائر العاصمة، التي كانت آنذاك عاصمة المقاومة، و كان وراء انطلاق وتحقيق عدّة مشاريع من بينها جريدة «المجاهد» وتأسيس «الاتحاد العام للعمال الجزائريين» والنشيد الوطني «قسما»....

نجا بن خدة بأعجوبة من قبضة المضليين التابعين لماسو وبيجار.

بعد مقتل بن مهيدي من طرف رجال الجنرال بيجار ، غادر العاصمة إلى الخارج باسم جبهة التحرير الوطني حيث قام بمهام عديدة:حيث زار بعض العواصم العربية ما بين سنتي 1957-1958، وبعدها يوغسلافيا ولندن سنة 1958م، وأمريكا اللاتينية سنة 1960م، كما زار الصين مرتين. وفي أوت 1961 عيِّن على رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وأنهى المفاوضات مع فرنسا التي كانت قد انطلقت مع حكومة فرحات عباس، وهو الذي أعلن وقف إطلاق النار عشية 19 مارس 1962م في الوقت الذي اعترفت فيه فرنسا رسميا بالسيادة الجزائرية على كامل التراب الوطني بما فيه الصحراء.

و في يوم 3 جويلية 1962م - وهو يوم الاعتراف الرسمي باستقلال الجزائر من طرف فرنسا- استقبل استقبالا مميزا وسط بهجة عظيمة من طرف سكّان العاصمة... وقد عاش ظروفا صعبة في أزمة صيف 1962م التي نشبت بين الحكومة المؤقتة والقيادة العسكرية لجيش الحدود، انسحب على إثرها بإرادته من الميدان تفاديا لإراقة دماء الجزائريين.

هذا، وقد وقع في سنة 1976م أمضى مع ثلاثة قياديين قدماء في الكفاح الوطني (فرحات عباس، حسين لحول، محمد خير الدين) بيانا يدعو إلى تأسيس مجلس وطني منتخب يحدّد الميثاق الوطني. ونتيجة لذلك وُضع الموقعون على هذا البيان تحت الإقامة الجبرية و حجزت ممتلكاتهم.

في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد الذي أعلن فيه عن التعددية الحزبية، أسّس بن خدة مع عبد الرحمن كيوان وأعضاء آخرين في الحركة الوطنية، حركة «الأمة» التي حدّدت خطا لها: إعلان أول نوفمبر الذي يقر بأن: «الدولة الجزائرية المستقلة ذات سيادة وديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية»، وكان الغرض من تأسيس حركة «الأمة» هو التوحيد بين الإسلاميين من جهة والوطنيين المؤمنين ببرنامج مجتمع إسلامي. وفي عهد الرئيس اليامين زروال صدر قانون يمنع استعمال «الإسلام» من طرف الأحزاب السياسية ولما كانت حركة«الأمة» تدخل تحت طائلة هذا القانون، ارتأت أن تحلّ نفسها بنفسها.

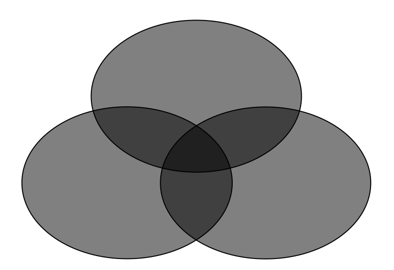
وفي نفس الفترة أسّس مع الشيخ أحمد سحنون «حركة التضامن الإسلامي» ولجنة الدفاع عن سجناء الرأي لأجل التنديد بالوضع الاستثنائي والخرق الخطير لحقوق الإنسان عقب توقيف المسار الانتخابي سنة 1992م.

وبعد مرض عضال ألمّ به، توفي الرئيس بن يوسف بن خدة في بيته بالجزائر العاصمة يوم 5 ذي الحجة 1424هـ الموافق لـ 4 فبراير 2003م، وقد شيّعه إلى مثواه الأخير جموع غفيرة من محبيه وعارفي فضله وقدره وشخصيته، و ووري التراب بمقبرة سيدي يحيى بجوار صديقه ورفيق عمره المرحوم سعد دحلب طيب الله ثراهما وأسكنهما فسيح جنانه.

و قد ترك بن يوسف بن خدة خمسة كتب مطبوعة:

-

- **اتفاقيات إيفيان (1962م).**
- **جذور أول نوفمبر 1954م.**
- **أزمة الجزائر 1962م.**
- **عبان رمضان وبن مهيدي ودورهما الفعال في الثورة.**
- **الجزائر عاصمة المقاومة.**



فهرس الملاحق

1- التنظيم الإداري للجزائر قبل سنة 1954

2- برنامج نجم شمال افريقيا

3- «فرنسا هي أنا »: بقلم فرحات عباس

1. قانون جمعية «علماء» الجزائر
2. رسالة الشيخ محمد عبده إلى الأستاذ عبد الحليم بن سماية
3. المؤتمر الإسلامي الجزائري: لائحة مطالب الشعب الجزائري المسلم
4. وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى باريس
5. مشروع قانون (بلوم – فيوليت)
6. افتتاحية العدد الأول من صحيفة البصائر (27 ديسمبر 1935)
7. رأي ابن خلدون في العلماء والسياسة
8. المؤتمر الإسلامي الجزائري يعقد تجمُّعا جماهيريا حاشدا
9. رأي الشيخ البشير الإبراهيمي حول مشروع «فيوليت»
10. عينة من تاريخ حرب التحرير كما تُعلم في مدارسنا
11. حزب الشعب الجزائري يحتج على أي مشروع يستهدف تقسيم فلسطين العربية
12. نداء اللجنة الجزائرية لنصرة فلسطين العربية
13. أحداث قصر الشلالة (18 أفريل 1945)
14. مخطط مسار مظاهرات 1 ماي 1945 في الجزائر العاصمة
15. مداخلة الدكتور شوقي مصطفاي

16. النظرية الشيوعية بخصوص «الجزائر كأمة في طور النشوء»

17. موقف الحزب الشيوعي من أحداث ماي 1945

18. نداء من لجنة الإغاثة الشعبية الجزائرية

19. أحد عناصر حزب الشعب الجزائري، يندس في صفوف الحزب الشيوعي

جنازة لعجال محمد سعيد بن طاهر: سكرتير الفرع الشيوعي في حي القصبة

20. قائمة اسمية بأعضاء اللجنة المركزية (بوزريعة، أكتوبر 1946)

23. تأسيس المنظمة الخاصة المؤتمر حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية

(15 و17 فيفري 1947)

21. مداخلة الدكتور لمين دباغين، أمام المجلس الوطني الفرنسي

22. قيادة أركان المنظمة الخاصة

23. قائمة اسمية بأعضاء اللجنة المركزية ديسمبر 1948 (زدين)

24. قائمة اسمية بأعضاء اللجنة المركزية (بوزريعة، ماي 1951)

25. قائمة اسمية بأعضاء اللجنة المركزية (بوزريعة، أوت 1951)

26. قائمة اسمية بأعضاء اللجنة المركزية (مدينة الأربعاء - مارس 1952)

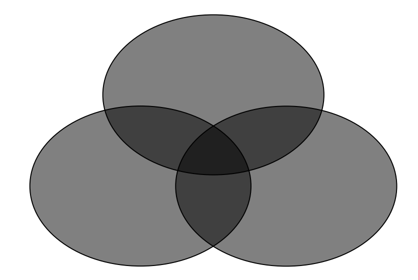
27. بوادر انشقاق صفوف اللجنة المركزية (الجزائر، 4 و5 جويلية 1953)

28. قائمة اسمية بأعضاء اللجنة المركزية (مؤتمر الجزائر 16/13 أوت 1954)

29. حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية: هيكل تنظيمي محكم.

30. ميثاق الحلف الأطلسي/ميثاق وارسو

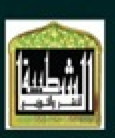
31. حركة انتصار الحريات الديمقراطية تدين إدماج الجزائر في الحلف الأطلسي



فهرس المواضيع

بن يوسف بن خدة

جذور أول نوفمبر 1954



مؤلف هذا الكتاب المناضل المرحوم

بن يوسف بن خدة من الرعيل الأول للحركة الوطنية التحريرية الحديثة التي حققت، عبر مراحل عديدة من الكفاح المتعدد الوجوه، حلم الشعب الجزائري وآلاف المجاهدين الجزائريين بتحطيم النظام الاستعماري الفرنسي، وبعث الدولة الجزائرية المستقلة. وهو لا يحتاج إلى تعريف، بالمعنى المتداول لهذه الكلمة، نظرا لما تقلده من مسؤوليات وما قام به من أدوار في حياته النضالية الحافلة. ولكن قراء الكتاب قد ينفذون بسهولة أكثر لأغراض المؤلف إذا ألموا ببعض جوانب النضال الطويل السري والعلني الذي خاضه هو وجيله والتي لم تتوفر، بعد، لأسباب عدة، بالقدر الكافي في أعمال المؤرخين.

إن هذه الصفات التي يتمتع بها المرحوم الأخ بن يوسف بن خدة هي التي تجعل شهادته من المصادر المتزنة التي يمكن أن يركن إليها المؤرخون، وهي التي جعلته يختار طريق المعارضة المبدئية الرصينة في الأزمة المتعددة الأبعاد التي عرفتها البلاد والتي ما زالت جراحها لم تندمل بعد.

عبد الحميد مهري

